





١٩١٤

نوح كز الدقائق

ملا مسكين



٢١٧  
م

شرح كنز الدقائق للنسفي ، تأليف ملا مسكين ،

محمد الفراهي - ٩٥٤ هـ . كتب في القرن  
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٣٨ ق ٢٣ س ١٤×٢١ سم  
نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها تعليق ،

• طبع

قوله ٣٦٦:١ الكشاف : ٦٧

١٩٨٤

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح ملا مسكين  
على كنز الدقائق .



٢٠٨١٨١  
٢٠٨١٨١  
٢٠٨١٨١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب شرح لئز الدخايف للسني الرقم ١٩٨٤  
اسم المؤلف معين الدين محمد الهروي المعروف ببله صكنه  
تاريخ الشيخ  
عدد الأوراق ٢٤٨  
ملاحظات (فقه حنفى) ناقصة



روح كنز الدقائق

مولانا ملا مسکین

تَوْفَعَنَا اللَّهُ بِبَرَكَاتِهِ

آمین

باللبد من التقصد <sup>م</sup>بكره من فن الا والباب منه وفي نذر  
ج المندب والروضة والختين الكه طاف الصواب

تغافل و سواغما و در امان و زدن س خط لور و حوافی مر

كتاب شرح كثر الدقائق

الذي يوجب على وجوه ما يكون بينه وبين الله تعالى كالتزنا واللعواط وشرب الخمر واليهيمة والكذب  
والبرهان وان لم يبلغ الخمر فيرفع بالشبهة اما اذا بلغ الخمر فلا يرفع بالشبهة ما لم يحصل منه حرام  
حرام كذا اذا زنى باثمة لها زوجة فبلغ الخمر لا يرفع بالشبهة ما لم يحصل منه حرام واما ترك الصلاة  
والزكاة والصوم فلا يرفع بالشبهة الا بقضاء الفوائت به فقد في اصول الفقه

مصنف المنة  
شيخ سيدنا الدين  
الكاشغري

بني المحراب محراباً لا لله

المحاربة الشيطان

پنجاب

[illegible]

قالوا لا تخف انا ارسلنا  
 اليك نوحا بالبينات  
 وبعثنا داود بعد  
 هود بنينا سليمان  
 وبعثنا عيسى  
 واذكر انك من  
 المرسلين  
 قالوا يا موسى  
 اننا نرى ابراهيم  
 وادريس وذا النون  
 في النار  
 قالوا بل هم قوم  
 خصمون  
 انما امر الله  
 ان لا تعبدوا الا  
 الله  
 عليه السلام  
 اهل البيت انه  
 محمد بن عبد الله

فروع الالهيه  
المجلد الاول  
والثاني  
والثالث  
الرابع  
الخامس  
السادس  
السابع  
الثامن  
التاسع  
العاشرون

كتابي مستقيم ولا على  
تزيين في مذكراتي  
على سبيل  
الحمد والثناء  
إبراهيم  
الجامع  
في الفتاوى



الفقه والاشعار والخطابة  
 والعلوم الشرعية والعلوم  
 الدنيوية والعلوم  
 الطبيعية والعلوم  
 الرياضية والعلوم  
 الفلسفية والعلوم  
 التاريخية والعلوم  
 الجغرافية والعلوم  
 الفلكية والعلوم  
 الطبية والعلوم  
 الهندسية والعلوم  
 الفيزيائية والعلوم  
 الكيميائية والعلوم  
 البيولوجية والعلوم  
 الاجتماعية والعلوم  
 الإنسانية والعلوم  
 القانونية والعلوم  
 الاقتصادية والعلوم  
 السياسية والعلوم  
 العسكرية والعلوم  
 الإدارية والعلوم  
 التربوية والعلوم  
 الفنية والعلوم  
 الرياضية والعلوم  
 الطبيعية والعلوم  
 الفلسفية والعلوم  
 التاريخية والعلوم  
 الجغرافية والعلوم  
 الفلكية والعلوم  
 الطبية والعلوم  
 الهندسية والعلوم  
 الفيزيائية والعلوم  
 الكيميائية والعلوم  
 البيولوجية والعلوم  
 الاجتماعية والعلوم  
 الإنسانية والعلوم  
 القانونية والعلوم  
 الاقتصادية والعلوم  
 السياسية والعلوم  
 العسكرية والعلوم  
 الإدارية والعلوم  
 التربوية والعلوم  
 الفنية والعلوم

[illegible]



ما يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 لأن الناس اذا اجتنبوا هذه المسائل  
 لا يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 من المسائل والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات

انه خلا عن العوالم وان خرجت عن افادة معنى الشرط فتجعل الوصل ويجعل الواو  
 للحال مع التكلف في الحال وايضا الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالفعل  
 والطرف او النكرة الموصوفين بمائيل الفتوى يستعمل استعمال اسم الاجناس  
 المفردة والواقعات اي المائيل الواقعة وهي جمع واقعة وهي صفة مذكورة عليها الاسمية فيجوز ان  
 لا يقدم الموصوف واراد في مائيل الواقعة ما ذكر في آخر الكتاب في مائيل التي لم تذكر في الواو في  
**مؤلفا حال في السكن في مائيل العلامة** تلك شارة الى علامات الواو وهي الحال لا في  
 والتين لابي يوسف واليهم محمد والزفر والكافي لالك والفا للمشافعي الماخوذة  
 من الاسامي الائمة والواو علامة رواية في اصحابنا اوقيا من جرح **وزيادة في اللطائف**  
**قات والله الموفق** اي جاء على الاستبصار موافقة للاقام **وليس للاختتام** **باب الطهارة**  
 اثر المفرد على الجمع لكونه احصوا وشمل عند البعض وانما قدم الطهارة لانها شرط الصلاة والشرط مقيد  
 على الشرط لانها اعم من غير ما لا تسقط بعذر من الاعذار غالبا **فرض الوضوء** اي فرض الوضوء  
 او المفروضة والفرض في اللغة التقدير وفي الشرع عبارة عن حكم مقدم ولا يحتل زيادة ولا  
 ولا انقضاء لانها ثبتت بدليل قطعي لا شبهة فيه والوضوء في اللغة النظافة وفي الشرع نظافة محل مخصوص  
 وهو الاعضاء الاربعة على الوجه المخصوص الذي بينه اثنان **غسل وجهه** اي وجه المتوضي  
 بولائه لفظ الوضوء عليه **وهو من فصاح شعوره** وفيه ثلاث لغات فتح القاف وضمها وكسرهما  
 والضم على كذا في الصحاح وهي منتهى منتهى مقدم الراس **الى اسفل ذقنه** هذا قبل نبات اللحية  
 اما بعده فيسقط غسل ما تحته **ولي شحمي الاذن** مطلقا سواء بعد النبات او قبله وعندنا  
 يوجب فيسقط ما بين العذار والاذن بعد النبات **ويديه برفق** المرفق بكسر الميم وفتح  
 القاف وفيه العكس لغة اي فرض الوضوء على يديه مع رفقته **ورجليه بكعبيه** اي مع كعبيه  
 خلا لزره والمراد بالكعب ههنا هو العظم الناقص الى المرفق لا كرواه في مشام  
 ههنا عن محمد بن الفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لان  
 الكعب اسم للمفصل ومنه كعوب الريح لما منهم ذكروا ان هذا سهو من مشام

ما يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 لأن الناس اذا اجتنبوا هذه المسائل  
 لا يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 من المسائل والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات

ولم يرو محمد تغير الكعب بهذا في الطهارة انما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين انه يقطع  
 خفيه سفلى في كعبه **وفرض الوضوء مسح راسه** عندها مطلقا سواء كانت  
 المقدم او في المخر او في الجانب الايمن والايسر في رواية مقدار ثلثة اصابع اليد وهو  
 الصحيح ويعبر بذلك القدر طولا وعرضا وكذا في الحواشي نقلا عن الشرح وقال ان في اذنه  
 ما يطلق عليه اسم المسح وقال مالك مسحه كله ومسحه راسه في الراس في يوفيه مسحه كلها  
 وعندنا لا مسح شي منها وايصال الماء على ما يستره سلى في الشعر في الذن لا يجب خلافا  
 للشافعي وذكر في شرح الجي مع الصغير لقاضي خان ان في اشهر الروايتين عن ابي حنيفة  
 مسح بستر البش فرض وهو الاصح المختار رضي عليه قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
**سنة الوضوء غسل يديه ثلاثا الى رابعة** ابتداء الوضوء لكن  
 ينوب لغرض كما الفاتحة ينوب عن الواجب وعن الفرض **كالتميم** والمنقول فيه بسم  
 العظيم والحمد لله على دين الاسلام يعني كما ان التسمية سنة في ابتداء الوضوء كذا في فضل يد  
 الى رابعة في المحيط في كون التسمية سنة كلام في ظاهر الرواية ما يدل على انه ادرك في السنة  
 والاصح انها مستحبة وان سماها في الكتاب سنة **ثم قيل** انه يسمى قبل الاستنجاء وقبل بعده  
 والاصح انه يسمى قبل الاستنجاء وبعده وكيفية ان ياخذ الانا بشماله ويصير على يمينه ثلاثا  
 ثم يعكس كذلك وكذا ان كان كبير الكا طبت ومرواها صغيره والا يدخل اصابع يديه اليسرى  
 مضومة في الاناء ويصير على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى يظهر ثم  
 يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن بيده نجاسة فان كانت فانزالها  
 على وجه لا ينجل الى اناء فرض **وسنة السواك** اي استعمله ويكون في سجدة وغلظ غلظ  
 مثل غلظ الخنصر وطوله مقدار الشبر ولا يقوم الا اصابع مقامة حال وجوده فاذا فقد  
 يعالج بالاصابع فرض كسنة غسل في ثلاثا وغسل داخل اذنه ثلاثا بماء جديده قوله بمياه  
 مغلى بالقم والافق وقالان في ياخذ في الماء بمضمض ببعضها ويستشق ببعض الآخر  
 ثم يفعل ثانيا وثلاثا كذلك **وسنة تحليل الحية** واصابع من جهة الاسفل مطلقا اي  
 اصابع يديه او رجليه وقيل تحليل اصابع الرجل وقيل تحليل الحية سنة عندنا

ما يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 لأن الناس اذا اجتنبوا هذه المسائل  
 لا يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 من المسائل والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات

ما يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 لأن الناس اذا اجتنبوا هذه المسائل  
 لا يفتي بالسائل الذي يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 من المسائل والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات  
 فقال لا يفتي بها على الواضحات والموثقات



اية يوكف وجايز عندهما اي لو فعل لا يبدع اي لا يسبغ في البدعة ثم طريق التحليل ان يتحلل  
 بخضريده اليسر فيبد الخضر جلد اليمن ويختم بخضر جلد اليسر كذا في الفقيه **وسنة تثليث الغسل**  
**ونية** اي رفع الحدث او اباحة الصلوة وقال الشافعي نية فرض **سنة مع كل راسه حرة واحدة**  
 على سبيل الاستعانة وقال الشافعي مع ثلثتها ياخذ كل مرة وهو رواية عن ابن حنيفة **سنة مع اذنيه**  
 بما ادى عمار الراسي وقال الشافعي سنة لكن لا جديد **وسنة الترتيب المنصوص** اي كما ذكر في النص وهو  
 ان يبداء اولاً بوجهه ثم بذي اذنيه ثم برأسه ثم بوجهه وقال الشافعي فرض **وسنة الولاء الى الموالاة** وهو  
 ان يغسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحذف العضو الاول وقال مالك الولاء فرض **وسنة**  
 اي سبغة الوضوء المتين اي البداية بالمياه **وسنة مع رقبته** اعلم انه لم يذكر في صحيح الرقبة في الصلاة  
 انه سنة وفي المحيط كان الفقيه ابو جعفر يقول انه سنة وبه اخذ اكثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح انه ادب صحيح  
 بدعة **وينقض خروج نجس بالفتح منه** اي من المتوضي مطلقا سواء خرج من السيلين او غيرهما وفيه البيان  
 شرط عندنا خلافا لغيره وسواء كان الخارج معاداً كالدمل والقيح والصدية او غير معاد كدم الاستحاضة  
 وعندنا في الخارج من غير السيلين لا ينقض وعندنا كغير المعاد لا ينقض قوله خروج نجس يعني يخرج عن  
 اذ يخرج الخارج من القبل او الزكر ليس ينقض **وينقض في سلافا** اي سلافاً من المتوضي وهو ان يكون بحيث  
 لو لم ينكح من غير من قال الشافعي لا ينقض اصلاً وقال زفر لا يشترط فيه ملاء الفم ولو كان الفم مرة  
**مرة او علقا او دما غليظا او طحا او ماء** مطلقا سواء كان فاه من ساعته او بعد ساعته وقال الحسن  
 لا ينقض اذا قام في ساعته **لا يبغي** عطف على مرة اي لا ينقض مطلقا سواء علم من جوفه او نزل من رأسه و  
 وسواء ملاء الفم اوله وقال ابو يوسف ان ارتقى من جوفه ملاء الفم **او غلبه البراق** عطف على يبغي  
 اي لا ينقض اذا لم يخرج بقية نفوسه وان خرج بقية نفوسه لا ينقض ولو كان مغلوبا وقال محمد ملاء الفم شرط  
 وان بزق فخرج براقه دم فان غلبه البراق لا ينقض وان غلب الدم ينقض اما اذا استويا ينقض  
 احتياطاً وكذا الحكم فيما خرج من اسنانه دم مخلوط بالبراق ذكره الزاهد في الغتابة في جامع الفقه **وسبب**  
 اوجب الفقيه في كبح متفرقة يعني اذا كان الفم متفرقا ولو جمع يصير ملاء الفم كبح ان اتحد السبب  
 وهو الغشيان فان قاشا نيا وثالثا قبل تكون النفس الغشيان الاول كان السبب متحدا فيجمع  
 وان قابعه كان محلا مختلفا فلا يجمع وهو قول محمد وقال ابو يوسف ان يجمع في اتحد المجلس سواء كان

والسبب الذي يدل

اذا

البر

السبب مختلفا اوله والاصح قول محمد **وينقض نوم فطحي** والاضطجاع وضع الجنب على الارض  
 يقال اضطجاع الرجل وضع جنبه على الارض واضطجاع مثل كذا في الصحيح  
**ومن ترك التورك**  
 التورك اضطجاع ركبته وبها فوق الفخذين كالكتفين فوق العضدين كذا في المغرب اما لو كان بدونا  
 بان نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا او مستندا الى شيء لوزل لسقط فهو عفو على من تركه  
 وقال الشافعي النوم ينقض الا النوم قاعدا متمكنا مقعده في الارض وقال مالك ان طال النوم  
 قاعدا انقض كذا في شرح نظم الوفاء **وينقض اغماؤه** وهو الغشي **وجنون** وهو زوال العقل  
**وسكر** في المحيط ذكر بعض المشايخ في شرح المبسوط **لا يبر**  
 الرجل في المرأة ينقض **وضوءه** وهذا الحديث لازم بل اذا دخل في مشية تحول  
 فهو كمن ينقض به وضوءه كذا في شرح لائمة الحلواني وهو صحيح **وينقض فقهه بالغ بغير**  
 يتنقض بصدره والفقهاء من بالغ في الصلوة وقال الشافعي لا ينقض وهو القياس لا يبر ليس بخار  
 بخارج من السيلين وانما قيد بالغ لانها انما صارت حدثا لكونها جناية فاحشة في حال  
 المجامات وفعل الصبي لا يوصف بالجناية فيجعل فيه بالقياس ولهذا لا تكون فقهه النائم في  
 الصلوة حدثا في الصحيح لسقوط من النائم **معناه** الجناية بالنوم وانما لم يذكر عن فقهه النائم  
 للندرة قال شاذان بن ابي ابيس اذا نام في الصلوة قائما او ساجدا ثم فقهه قال ابو يوسف يفد **الصلوة**  
 لا وضوءه هكذا افته الفقيه بعد الواحد وقال الحكم ابو محمد الكوفي في صلواته وضوءه جميعا  
 اخذ عامة المتأخرين والفقهاء لا يبطل الطهارة الا غتال في الصحيح والمراد بالصلوة  
 هي ذات الركوع والسجود لانها لا يكون حدثا في صلوة الجنابة وكذا في سجدة التلاوة **وقية**  
 بالقهقهة وهي ما يكون مسموعا له ولغيره احراز عن الضحك وهو ما يكون مسموعا له **لا يبر** فانه  
**لا يبطل** الصلاة لا الطهارة وعن التيمم وهو ما لا يكون مسموعا ولا يبر فانه لا يبطلها  
**وينقض مباشرة فاحشة** وهي ان يباشرها متبردين وانتشرت الله ولله فرجة فرجها عندهما فيفترقا  
 وعند محمد لا ينقض **لا خروج دوة من جرح** عطف على خروج اي لا ينقض خروج دوة من جرح  
 وكذلك اذا خرج عرق البدني وهو الذي يقال له بالفارسي رشة لا ينقض وكذلك حكم سقط

هذا الحديث  
 لا يبر  
 لا يبر  
 لا يبر



ولا ينقض

سقط منه لا ينقض وفي الزخيرة ان كان الماء سيل من البرج ينقض الوضوء وانما قيد الخروج  
من جرح لانه لو خرج من الدبر ينقض **مس ذكره** مطلقا سواء كان بظاهر الكف او باطنه و  
**مس** امرأة مطلقا سواء كان بشهوة او بغير شهوة وسواء كان من بشرتها او غيرها وقال  
ان فقي ان مس الذكر بطن الكف او مس شرة المرأة ينقض وقال مالك بشرط الشهوة  
**وفرض الغسل** **وانه** اي المضمضة والاستنشاق خلافا لك فقي فان عنده سنة **وغسل يده**  
**لا يكره** اي لا دل ذلك البدن في الاغتسال وقال مالك لذلك في الغسل شرط وهو رواية الامالي عن  
ابن يوسف ذكره في المحيط **وكذا ادخال الماء اخل الجلد** **والاقلف** وهو ما اقلف اي الذي لم يفتح  
مطلقا سواء كان جنباً او لا وعني بالحيضة انه اذا اجنب وجب عليه غسل ما وراء الجلد كذا في  
الزخيرة **وسنة** اي سنة الغسل **ان يغسل يديه** ابتداء من راسه **وفرجه** **وتحت** ان كانت  
على بدنه **ثم يتوضا** اي الوضوء المشهور في الشرع وهو الوضوء للصلاة سوى غسل رجليه فانه  
توضؤ غسلهما الى وقت النزاع من افاضة الماء وهذا اذا كان قد ماء في مستنقع الماء وان كان  
على لوح او حجر فلا **ثم يفيض الماء على** **بدنه** ثلاثا فانه من السنن وكيفية ان يبدأ بمكة  
اليمين فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم بمكة ما الايسر كذلك ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده كذا  
كذلك **ولا ينقض المرأة طهيرة ان بل اصلها** الطهيرة الذوات من الطفر وهو فتل  
الشراي لو بلغت المرأة في الاغتسال اصل شعرها لم يجب عليها نقض طهيتها ولا يجب عليها بل ذواتها  
بها وهو الصحيح وعني بالحيضة انها تبل ذواتها ثلاثا مع كل بلة عصرة وقيد بقوله بل اصلها  
لانها ان لم يبل اصلها يجب النقض عليها وفي ذكر المرأة لان الرجل اذا اغتسل راسه كالعلوي  
والترك يجب اصال الماء لانه اذا شعره احتياط وفي الزخيرة قال الفقيه ابو جعفر كانت المرأة  
منقوضي الشعر يجب اصاله الا شاة احتياط **وفرض الغسل عند خروج منى ذى ذى** **وفى**  
واما قال عند منى ولم يقل **بني** لان سبب وجوب الغسل للصلاة او ارادة ما لا يحل مع الجنبه وقال  
ان فقي الشهوة ليست بشرط حتى لو حل شاة فبقي الغسل عنده **عند انقضاء** **تعلق** بقوله  
دفع وشهوة اي فرض الغسل عند خروج منى بصفته والشهوة عند انفصاله المني عن محله وعند  
ابن يوسف رج بظهوره على وجه الشهوة ايضا كي يعبر انفصاله وفي يدة يظهر فيما اذا استمتع

مس ذكره  
مس ذكره  
مس ذكره

الزخيرة

بالكف

497

توارى حشفة بدل

بالكف فلما انفصل المني عن مكانه بشهوة امسك ذكره حتى سكنت او احتلم فامسك ذكره حتى  
سكنت شهوة فسال من او اغتسل قبل ان يبول ثم سال من بقية المني يجب الغسل عند بها خلافا  
ابن يوسف ولو بال فغسل او نام فغسل فخرج عنه بقية المني لا يجب الغسل اجماعا **وتواي**  
اي فرض الغسل عند غيبوبة ما فوق الختان **في قيل او دبر عليها** اي على الفاعل والمفعول وان  
لم ينزل اما غيبوبة الحشفة في البهية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها فلا يجب الغسل لم ينزل  
وذكره الا سبي في الصغيرة يجب الغسل انزل او لم ينزل وانما قيد بالقبيل والدبر لانه لو جامع  
امراته فيما دونها كالسرة والفخذ فتوات الحشفة لم يجب الغسل لم ينزل **وفرض الغسل عند**  
**انقطاع حيض ونفاس** **علا** **خذ** **المضا** **لا مذي** عطف على منى اي لا غسل عند خروج المذي  
وهو الذي يخرج عند الملاعبة والملازمة **ولا ووي** وهو بول غليظ ابيض يعقت الرقيق منه و  
ولا عند احتلام بل بالبل مطلق سواء كان رجلا وامراة وقال محمد عليهما الغسل احتياطاً وبقيتي  
بعضا المشايخ واما الحائضة اذا تكررت لذة الانزال يجب الغسل من غير بلل واما من استيقظ فوجد في  
فراشه او فخذة بللا وهو يذكرا الاحتلام ويتيقن انه منى او منى او شك فعليه الغسل اما اذا لم يتد  
في الاحتلام ويتيقن انه منى او شك فكذلك وان يتيقن انه منى فلا غسل عليه اذا لم يتدكر الاحتلام  
واذا استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتدكر حمله ان كان ذكره منشرا قبل النوم فلا غسل عليه  
وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا **قام** او **قعد** اما اذا نام مضطجعا ويتيقن انه منى فعليه الغسل  
**كذا في المحيط** والذخيرة وهذه المسئلة كبر وقوعها والناس عنها غافلون ولو افاقي  
السكران فوجد منى فعليه الغسل وان وجد منى فلا غسل عليه وكذا **المغنى** عليه واذا استيقظ الرجل والمرأ  
فوجد امينا على الفراش وكل واحد منهما يتذكر الاحتلام وجب عليهما الغسل احتياطاً وقال بعضهم ان كان  
المغنى طويلا او ابيض فعلى الرجل وان كان مدورا او اصغر فعلى المرأة **ومن الجمعة** اي الغسل لاجل الجمعة  
**والعیدین والاحرام وعرفة** وقيل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسنة في  
الاصل وقال مالك هو واجب ثم هذا الغسل للصلاة عند ابن يوسف وهو الصحيح وعند حسن بن زياد  
ليوم الجمعة وفي يدة الخلاف تظهر فيما اذا اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضا وصلى الجمعة عند ابن ي  
لا يكون مقبلا لسنة وعند الحسن يكون مقبلا **وجوب الغسل على المسلمين** للميث لقوله عم للمسلم



على المسكنة تحقوق منها ان يغسل بعد مونة وقيل مونة موكدة وفي الوافي في الغسل بعد الموت  
فرض لمن اسلم ما كونه جنبا او وجبا الغسل اذا اجنب الكافر ثم اسلم وفي التكميل شح وزعم من قال بغير  
الجنابة في حق الكافر لا يوجب الا بعد الاغتسال بعد السلام لان الكافر غير مخاطب بالشرايع  
غير صديقه لو شتم انهم مخاطبون بما في الاغتسال لا يجيب الجنابة ليقال انه وقت وجوب الاغتسال  
غير مخاطب بالشرايع وان وجوبه بالارادة الصلوة او نحوها وهو عند ارادة الصلوة جنبا  
والا ندب الى اسلم ولم يكن جنبا في غسل مندوب ويتوضا **وبما السجدة وبما العين والجر**  
**وان غير طاهر احدا وصافه** وهو اللون والطعم والرائحة **يعني يجوز التوضي**  
وان غير طاهر مطلقا سواء كان من جنس الارض او لم يكن وقال في ان كان المغيث من جنس  
الارض يجوز التوضي به وان لم يكن منه لا يجوز به وانما قال احدا وصافه لانه لو غير الاثنين  
او الثلاثة لا يجوز وان كان المغيثا طاهرا لكن المنقول على الاثر ان يجوز حتى ان اوراق الشجر  
التي يقع في الجياض فيغير ما دام من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضون منها ما من غير كبير كذا  
في النهاية وان شئنا ان يتوضوا وان شئنا ان يكتفوا وقيل ليس بطاهر لانه عطف على ماء السماء  
لا يتوضا بما تغير كثره الا وراق اي يوقوع الا وراق الكثرة لانه يتغير وصافه وان تجوز اسات  
كما ذكرت انفا وباطن اي لا يتوضا بما تغير بسبب الطبخ بخلط طاهر كماء المرق والبقلاء وانما يمنع  
الوضوء بالمطبوخ اذا لم يكن مقصودا للغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالاشنان والصابون  
اذ اطنى بالماء الا اذا غلب له على الماء فيصير كالسويق المخلوط او اعتصر عطف على قوله تغير لا يتوضا  
بالماء اعتصر من شجر كالدبس او من ثمر كالعنب وفي ذكر العمرات ان الماء يخرج من الشجر بلا عجم كما قيل من  
الكرم يجوز الوضوء به وهو قول بعض المشايخ وفي المحيط انه لا يتوضا به او غلب عليه غيره اي لا يجوز به  
غلب عليه غيره الماء مثل الزعفران وعندنا في لا يجوز سواء كان غيره من ما ليس من جنس الارض غاليا او  
مغلوبا اجزاء او مجتمعة الاجزاء وهي احراز عن الغلبة لونا وهو قول محمد ولا يتوضا بما وديم سائكن  
وقع فيه نجس مطلقا سواء تغير احدا او لا والنجس يفتح الجيم عين النجاسة وبكسر ثا لا يكون طاهرا  
هنا في اصطلاح الفقهاء اما في اللغة فيقال نجس نجس ونجس ونجس والمراد ههنا الاول ان لم يكن  
عشر عشر عشرة اربع في عشرة اربع وقال في ان يجوز ان كان قلبيين وهو خمس مائة رطل

اللون

الريواس وهي  
شجرة خضراء تؤكل

وقال مالك

المقارنة وفي غير المصنوع القليل ايضا اما اذا بعت ثلث في الخلب بعة او بعين برمي البعة ويشرب اللبن  
اذا ريت من مائة ولم يبق لها لون ولا باقى القليل في الاناء وعن ابي حنيفة ان الاناء كالبيضة في حق البعة والنجس  
ولا يخرج بوقوعه في حمام او عصفور خلافا للث في وهو القياس قبول ما يوك كل نجس نجاسة خفيفة حتى ان وقع في البيضة  
يكون الماء نجسا وينزع الماء عنه عذما وعند محمد طاهر فلا ينزع الا اذا غلب عليه الماء يخرج من ان يكون **طاهرا** الا ان يكون  
حدثا **عطف** على قول اي لا يكون حدثا لا يكون نجسا عندنا  
يوسف وهو الصحيح وذلك كالقلى القليل والدم البارد غير المتجا وزعي لو اخذ بقطن والقاه في الماء القليل لا يفسد  
وعند محمد يفسد ولا يشرب بول ما يوك كل هذا او عند شرب للتداوي وغيره لطهارته عنده وعند محمد يفسد  
يشرب للتداوي ولا يجوز اغيره ولو اجابا الثوب لا ينزع عند محمد حتى يجوز الصلوة فيه ان اعتلوا الثوب من رطوبة او نجاسة  
الا ان يجوز الصلوة فيه ما لم يكن كثيرا فاحشا وهو بريح ادي ثوب وقيل الموضع الذي اصبا كالذي لا يفسد  
في شربة شرب وينزع عشرون ولو اسقط بموت خوفه في الجنة كالعصفور والصهيوة والسودانية وسام  
ابوص الفارة ممنوع جمع قارة كذا في الصحيح هذا بعد اخراج كوال الفارة فلو نزع عشرون دوا قبل اخرجها  
لم يطهر ولا يطهر ايضا مادام الدلو الاخر في جوارها خلافا لحد وهذا لم ينفتح او لم ينفتح اما اذا انفتح او قضي  
فيا حكمه قبل ولو نزل البيضة معتبرة وعن ابي حنيفة ولو سعى صاعا او نزع بدلو عظيم مرة واحدة مقدار عشرين دلو او  
وقال صاحب القدوري وهو اجبت الى وقت زفر وحسن لا يجوز وانما قيد بالموت لانه لو خرج ما وقع فيه نجسا لا ينجس  
الكلي الخنزير وفي غيره نظر ان اصبا في الماء وسوره نجسا نجسا وان كان سوره مكره ماء مكره وان  
كان مشكوكا في الماء مشكوكا في نجس الماء بالبركة وان لم يصب فيه ماء لا ينزع شئ وينزع اربعون دلو او نجس حامة اي نجس  
نحو حامة كالذئبة والسور هذا على طريق الابواب والخنون على طريق الاستحباب كذا في الجامع الصغير وهو ظاهر  
وقيل ما بين اربعين الى مائة وينزع نجس نجس في الجنة كالا دمي والكلي ان ينفخ اي ينزع كل ما ينفخ حيوان او  
او قنطرة مطلقا صغار الحيوان او كبير وقال محمد لو وقع ذنب قارة ونزع ينزع كله هذا ان امكن نزعها واما ان  
دلو او لم يكن نزعها اي ينزع ما يتدلى ان كانت معينة اي جارية لا يمكن نزعها وعند محمد يوسف يخرج ما كان  
فيها من الماء وطريق معرفة ان يحفر حفرة مثل موضع الماء من البيضة ويصب فيها ما ينزع منها الا ان يمتلئ او يركل  
فيها قنطرة ويجعل المبلع الماء علامة ثم ينزع منها مثل عشرة دلاء ثم يعاد القنطرة فينظر كم انتفض فينزع  
لكل قدر منها عشرة دلاء وعند محمد ما يتدلى لا تخلط فيه وعند ابي حنيفة في جامع الصغير في مثله ينزع حتى

سفع



ادخلت تحت  
الطهارة

يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشئ كما هو دأبه وعنه ايضا اذا اخرج مائة ولو يكفى وقيل يؤخذ بقول جليل  
له في امر الماء وهذا شبه في الفقه كذا في الهداية وكما من ذلك فارة مستفظة جمل وقت وقوعها  
يعني اذا وجد في البئر فارة او نحوها ولم يدر متى وقعت وقد انتفى عاد وثلاثة ايام وليا ليهما هذا  
عند الحنفية وقال ليس عليهم اعادته شئ حتى يتحقق متى وقعت والا اى وان لم يكن مستفظة او مستفظة  
بجها مذبوم وليد خلافا لهما والعرق كالسور اى عرق كل شئ يعتبر بوجه طهارته وبجاست وحرمة  
وكراجه ولا ينقض بوق الحمار لانه حتى يزكو به عم والسور بقية الماء الذي يتقى ان ربي في الاناء  
او في الخوض ثم استعمل بقية الطعام وغيره وقيل المراد بالسور هنا اللعاب الملازم بينهما على ما  
ذكر في الهداية لانها يتولد من اللحم وانما يتولد منه العلق لا السور وليس شئ يظهر في الهداية الا ان  
في عبارة الهداية تاجي وسور الادنى مطلقا اى جنبها لان اوحايف مسلان او كما في سور الكفر  
وما يוכל له طاهر وروى عن الحنفية ان سور الفرس شكوك كسور الحمار وروى عنه انه مكروه كل  
والصحيح انه طاهر عنده كما هو عنده وسور الكلب الحنزيه وسباع البرهايم نجس وهي كالارد والفرس  
والنمر وقال لا يشك في طاهر سوى سور الكلب الحنزيه وقال مالك سورها طاهرة ايضا وسور الهرة والذئبة  
الخنزير وسباع الطيور وسور كواكن البيوت كالكحية والفارة والوزغة مكروه وقال لا يفسد  
وان في سور الهرة طاهر غير مكروه واما لو اكلت الهرة فارة ثم شربت من فورة الماء فيجس الا اذا مكثت  
لفسها فمما يلحقها والاكستناء عنده سبب حنفية وايدى يوسف كذا في الهداية وانما قيد على مذهبيهما  
لان محمد لا يجوز ازالة النجاسة بالماء الطاهر فوكسباع الطهر وهو كالباري والصنوج والتهين  
والعقاب وعن ابي يوسف انها اذا كانت تحبسه يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها لا يكره ولا ينجس  
كذا في الهداية وانما قيد بالدجاجة لانها لو كانت تحبسه فلم يكره وعن ابن جهمي في بيت وعلق  
هناك وزاد البعض ان يكون راسه وعلقه وماؤه خارج البيت وسور الحمار وبغلة مشكوك في طهره  
اولا ولا شك في انه طاهر وقيل ان طهارة والا اول اصح وفي رواية عن الحنفية انه نجس وقال ان في  
هطاهم وطهور وقال بعض المشايخ من فرق بين سور الحمار والذكر والوانث فقال سور الذكر نجس  
يشتم بول الاناث فينجس فيه والانات لا يشتم ذلك فلا ينجس كذا في الحواشي فان قلت اني قد  
الولد ينجس الام في الحلق والحرمة قلت ذلك اذ لم يغلب ذلك شبهه بالارب واما اذا غلبت شبهه بالانثى

بأنه

يقضي بغير التمسك به  
العدا لا ينجس  
النجاسة لا ينجس  
النجاسة لا ينجس  
النجاسة لا ينجس

يقضي بغير التمسك به  
العدا لا ينجس  
النجاسة لا ينجس  
النجاسة لا ينجس  
النجاسة لا ينجس

بأنه



على نفسه او بآلة العطش او فقد آله يعنى رآه الماء وليس معه آله الاستقاء مستوجبا وجهه ويد يد قوله  
 مستوجبا حال من المستكن في يتم هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى وروى الحسن عن ابيه  
 ان الاستيعاب يشترط حتى لو سح أكثر الزارعين والكف جاز وعلى ظاهر الرواية لا يجوز حتى لا بد منه نزع  
 الخاتم والسوار وتحليل الاصابع مع مرفقيه خلافا لذكر كذا الطهارة وعندنا في فعله الرغبي وعند  
 مالك في نصف الذراع وعن الزهري في الابط يفتي متعلق بتميم وكان ابن سيرين يقول ثلثة ضربات  
 ضربة في وجهه وضربة في اليدين وضربة ثلثة فيهما وكيفية التيمم ان يضع بطن كف اليسرى على ظهر كف  
 اليمنى ويمسح بثلاثة اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم تمسح باطنة بالارهاق واليسرة الى  
 رؤس الاصابع يفعل باليسرى كذلك ولو كان جنبا او خائفا يعنى يتمم الجنب والمحدث والى ايضا اذا ظهرت  
 من الجنب اذا كان ايام حضها عشرة وان كان اقل من عشرة لا يجوز كذا في الفتوى الظهرية بظاهر اى يتمم  
 بظاهر من جنس الارض وهو لا يكثر في بالرواية **وينطبق** كالتراب والرمل والحجر والنورة والكحل والورق  
 والزبرنج فيكون جنس الارض مطلقا واحترز به عما ليس من جنس الارض وهو ما يحترق فيبصر ما اذا كان شجر  
 والشجر والمنظف ونحوهما او ينطبق ويلين كالخشب والرخاوص والنقدين والزجاج **ج** اما اذا اغترس باليسرى  
 من جنس الارض فيجوز التيمم وقال لا يكف الا يجوز الا بالتراب والرمل وقال لا يجوز الا بالتراب والرمل هو رواية  
 عما لا يكف وان لم يكن عليه اى على جنس الارض نفع حتى لو وضع يده على حجر لا يغبار عليه جاز خلافا لمحمد  
 وبه اى بالنفع يجوز التيمم بلا حجر وعند ابي يوسف تحخذ العجرا ويا تيممنا ويا استباحة الصلوة او قرية لا يتأدى  
 بلا طهارة فلغا اى فلهذا بطل تيمم كقول الاسلام لانه ما لوى قربة لا يصح بلا طهارة وقال لا يكف الا يبطل  
 تيممه لا وضوءه يعنى التوضاء كقولنا لا يكف الا بطل تيمم كقولنا لا يكف الا بطل تيمم كقولنا لا يكف الا بطل تيمم  
 ردة يعنى ان تيمم ثم اراد العيا ذباثة ثم اسلم فهو على تيمم وقال زفر **بطل** تيممه بل ينقضه ناقض الوضوء  
 وقدرة ما فضل عن حاجة فنى فتح التيمم وترفعه هذا نتيجة قوله وقدرة ما يعنى اذا كان قدرة الماء  
 ناقض التيمم فيمنع ابتداء وترفعه انتهاء مطلقا لو كان قدرة في الصلوة او في غيره ما وقال انما في الارفع  
 التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في الصلوة وكذا لو كان مروا لى التيمم بالمال او وجد الميم تيمم  
 التيمم في المسئلة خلافا لابي يوسف ومحمد رحمهما الله فهما وراجى الماء يؤخر الصلوة اى يستحب

لعدم الماء وهو يبرجوه أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت بحيث لا يقع في الوقت المكروه. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف  
في غير رواية الأصول أن التيمم واجب عن مالك أن المنيب وإن تيمم في وسط الوقت وصح التيمم قبل الوقت خلافا  
لشافعي وصح لفرغين وأكثر وقال الشافعي لا يجوز إلا إذا فرض واجد مع مكان من النواقل على وجه البقية وله  
خوف أي صح التيمم لخوف فوت صلاة جنازة أو صلوة عمه خلافا للشافعي فيهما ولو كان الخوف بناه كالتيمم  
فيها بالوضوء ثم أحدث تيمم وبني حنابلة حنيفة وقال لا تيمم وتوضأ وتيمم صلوة ولا خلافا في أنه إذا نزع  
بالتيمم تيمم وكذا الوضوء ثم أحدث ونحاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء ثم تيمم اتفاقا فإن لم يخف  
ويرجوا أنه يراكم الإمام قبل الفراغ لم يتيهم جماعة فإن لم يرجي فهو موضع الخلاف قوله والخوف فوت صلاة الجنازة  
يعني عن التقيد بقوله لم يكن ذلك إلا إذا كان ولهم ليس له خوف الفوت فهذا تركه لا أي لا يصح التيمم لفوت  
الجمعة وصلوة وقت إذا كان الماء قريبا منه وقال زفر تيمم للوقت ولم يعد أن صلى به ونسى الماء في رحله يعني أو  
نسى رجل ماء الذي في رحله وصلى بالتيمم ثم ذكره فاجتنب تلك الصلوة لهذا التيمم ولا يعيد وقال أبو يوسف  
يعيد والخلاف فيما إذا وقع بنفسه ووضعه غيره باسئ ولو وضع غيره وهو لا يعلم جاز اتفاقا وقيل الخلاف  
في الكل وذكره في الوقت وغيره سواء وبطلت غلوة أي يجب طلب الماء مقدار غلوة وهي ثلث مائة ذراع  
أو أربع مائة ذراع الكثر باسئ أن ظن السافر قربه والله أي وإن لم يظن قرب الماء لا يجب الطلب قال  
أبو حنيفة يجب الطلب في كل الأحوال ويطلب أي يجب عليه أن يبال ولا يعجل بالتيمم من رقيقه فإن منه تيمم وعن  
أبي نصر الصفا أن المسافر إذا كان في موضع عن الماء فلا يفضل أن يبال عن رقيقه وإن لم يبال أجزأه وإن  
كان في موضع لا يعجز الماء لا يجزيه قبل الطلب كذا إذا لم يكن معه دلو أو رطل ولا يجب أن يبال من رقيقه ولو  
سأل فقال انظر فقد لم يحنف ينتظر إلى آخر الوقت فإن خاف تيمم ويصلي وعندهما ينتظرون أن فات الوقت  
وإن لم يحط إلا بمشي مثله وله غلوة لا تيمم والأول أن لم يكن معه شيء أو لا يعطيه إلا بغني فحش كدنيا ركوب  
تيمم أما لو كان رقيقه ماء وظنه رقيقه أنه إذا سال منه الماء أعطاه فلا يجوز التيمم وأما إن كان عنده  
أنه لا يعطيه الماء أن ساله فجاز تيممه ما لو شك في إعطاء الماء ولم يطلبه وجاءت رقيقه بالماء بعد ما صليها  
بالتيمم فيقضى الصلوة ولم يقضى الصلوة أن يخل رقيقه بالماء قبل الشروع بأن سال الماء فلم يعطيه

نبيذ التمر وريح  
 النوار ولبى خضف  
 و الناء لابي يوسف  
 و الجهم الجمل و النوار  
 بجدر الا نبيذ التمر و النوار  
 ابي خضف بنو خضف  
 و لم يسم و قال ابي يوسف  
 و قال محمد بنو خضف  
 و يسم و قال ابي يوسف  
 و قال محمد بنو خضف  
 و يسم و قال ابي يوسف



يعطيه وجاوبه بعد ما ادنى الصلوة يتعمها مع اليتيم ولو كان اكثره مجروحاً اي لو كان جنباً اكثر  
**تيمم** لا غير وبكسر **يفعل ولا يجزئ** بين ما وان كان اكثره من سائر ما واقله مجروحاً فله الغسل في حال  
 ان فني غسل ما امكن وبتميم في الصورتين وان كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً اختلف المتأخرون  
 والاصح انه يتم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وقبل غسل ما كان صحيحاً ويصح على البتة ان لم يفرقه  
 وكذلك الحكم في المحدث الا ان يعثر فيه اكثر اعضاء الوضوء كذا في المحيط والزخيرة والخلاصة  
**المسح** المسح على الخفين مناسبه بهذا الباب بباب التيمم انه خلف عن الكل والمسح خلف  
 عن البعض ظاهر اوله اقدم التيمم وهو افضل من غسل الرجلين اخذ باليسر وقبل الغسل افضل كذا  
 في القية صح المسح ولو كان **المسح امرأة** لا اي لا يصح لو كان **جنباً** لا اي لا يغتسل مع وجود  
 الخلق ملبوساً وهذا التقدير يعني التقدير والنصوير وقبل صورته رجل توضع وبالحنف ثم اجنب فتميم  
 ثم احدث وتجد ماء يكفي للوضوء ولا يغتسل فانه يتوضأ ويغسل رجله ولا يصح وتيمم للجنبه **ان لم يمسح**  
**على وضوءه** ذكر اليسر واراد بقاءه لا يمسح قوله على وضوء احراز عن التيمم حتى لو تيمم وليس ثم وجد  
 الماء لا يجوز المسح وانما قيد الوضوء بالتمام لان لو غسل رجله ولا وبسحقه فاحدث قبل تمام الوضوء  
 لا يجوز المسح **وقت الحدث** متعلق بقوله وضوء تام وفيه توسع والمراد قبيل الحدث اي لا متصل  
 به لانه وقت الحدث لا يجامع مع الظهارة فكيف يكون ظرفه وتكثرت التوسع بمالفة اتصال الوضوء  
 التام بالحدث حتى كان في وقت واحد وقال ان في شرط اللبس على ظاهره كالمدة حتى اذا  
 غسل جليده ولا وبسحقه لكل الظهارة ثم احدث جازله المسح عند خلافه **يوماً وليلة** اي صح المسح  
 في يوم وليلة للمقيم وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم **صح المسح** **ثلاثة** من الايام والليلتين  
 وقت الحدث اي ابتداء المدة بعين من وقت الحدث حتى لو توضأ ومقيم عند طلوع الفجر وليس عند طلوع الشمس  
 وحدث بعد ما صلى الظهر يصلي بالمسح في الغد لا العصر وقال ان في ابتداء المدة من وقت **الحدث**  
 وعند ما كلف من وقت اللبس **على ظاهرهما** اي صح المسح على ظاهر الخفين شرطاً على باطنهما وقال ان  
 على ظاهرهما فرضي وعلى باطنهما سنة والا ول عند ان في ان يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويده

اليسرى على باطن الخف فيمسح بهما كل رجل ولو مسح على ما يلي التاق او ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو  
 مسح على ما فوق الكعبين لا يجوز كذا في المحيط وقال عطية مسح ثلثاً كالغسل **ثلاث** اي بقدر **ثلاث**  
**اصابع اليد** طولاً وعرضاً حتى لو مسح بقدر اصبع او اصبعين لم يجز في الصحيح وعلى قيس روية  
 الحسن انه لا يجوز ما لم يمسح مقدار الربع ولو مسح بالارباع والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز ثم  
 لم يذكر محمد في الاصل ان التقدير بثلاثة اصابع اليد او اصابع الرجل وقال الكرخي يقول التقدير  
 بثلاثة اصابع من صفار اصابع الرجل اعتباراً لجل المسح وكان الفقيه ابو بكر الرازي يقول التقدير  
 بثلاثة اصابع اليد اعتباراً بالاربع المسح وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة كذا في المحيط ثم الكلام فيه  
 كاللزام في مسح الرأس من شرط الربع ثم شرط هنا كذا في ما يسطوق عليه اسم  
 المسح ثم شرط ههنا ايضاً وفي الخف ان لا يمسح ثلث اصابع موضع غير ممدود وجاز في  
 فضله مقدار ثلث اصابع في اليد هو الاصح فلما بين مقدار الواجب استأنف الكلام لبيان انه  
 الكيفية على وجه المسنون وقاله يبداء اي المسح حاله كونه **ببدء** من قبل **اصابع** فيضع اصابع يده  
 اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدهما متوجهاً الى  
**اصابع** كذا روى مغيرة بن شعبه فعل رسول الله ص ومن ثمة قيل عن المسح على الخفين فقال ان يضع  
 يده على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدهما متوجهاً الى  
 الائمة المحلولة والاحسن تحصيل المسح بجميع اليد ولو بداء من قبل التاق لا يجوز ولو مسح بؤرك الا اصابع  
 وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبلغ ما ابتلى من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلثة  
 اصابع ولو مسح بظاهر كفة يجوز والمحجب ان يمسح باطن كفة كذا في المحيط وفي الكاف ولو بداء من قبل  
 التاق جاز وان ترك السنة **والخرف الكبير** مطلقاً اي في اي جانب كان لا قيلد وقال زفر والشافعي  
 يمتنع القليل ايضاً وقال مالك لا يمنع الكثير ايضاً وهو اي حد الكبير **قد ثلث اصابع** قدم **اصغرها** على  
 رواية الزيادة وعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة واكثر ثلثة اصابع اليد ثم الخرف الكبير فاما يمنع جواز المسح اذا كان  
 منفرجاً يرى ما تحته فاما اذا كان لا يرى ما تحته بان كان الخف صلباً الا انه اذا دخل فيه الاصابع يدخل  
 فيها ثلثة اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يبدؤا قدر ثلثة اصابع حاله الشئ لانه حالة وضع القدم على



ينبغي جواز المسح ثم اختلفت في ذلك اذا كان يبدؤا وقد رثت ان اصل من اصابع الرجل بل ينبغي جواز المسح  
**قال** بعضهم ينبغي واليه شمس الائمة السرخسي **وقال** بعضهم لا ينبغي ويشترط ان يبدؤا وقد رثت اصابع يكما  
لها واليه حال شمس الائمة الطوائف وهو الاصح ولو ظهر من الخرق الاربعة وبعي مقدار ثلثة اصابع من غير ما  
جاز المسح عليه يعتبر في ذلك نفس البائع فالصغير والكبير على السواء قال شمس الائمة السرخسي سواء كان في باطن  
الخف او في ظاهره او في ناحية العقبة حكم لا يختلف يعني اذا كان الخرق مقدار ثلثة اصابع من غير ما كان  
فذلك ينبغي جواز المسح وذكر شمس الائمة الطوائف وشيخ الاسلام المعروف بجوابه زاده اذا كان المكشوف من  
قبلي العقبة اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه وان كان المكشوف اقل من المستور يجوز المسح والمروءة عن غير ضيقة  
في هذه الصورة ثمانية عشر حتى يبدؤا اكثر من نصف العقبة كذا في المحيط **وبجمع الخروق في خف واحد لا يفيها**  
يعني لو كان الخروق في مواضع في كل موضع قد راصع او اقل وبالجانب يصير قدر ثلثة اصابع ان كان في خف  
واحد يجمع وينبغي المسح ان كان في خفي لا يجمع ولا ينبغي وكذا لو كان الخرق على احدى الاصابع جواز المسح وان  
اكثر من ثلثة اصابع بخلاف **الجماعة المتفرقة** في الخفي فانهما يجمع فاذا زاد بقدر الدرهم ينبغي جواز الصلوة  
**وخلد الانكث في** اي انكث في العورة لو كان متفرقا وبالجمع يبلغ ربع عضو ينبغي جواز الصلوة **ونقطة**  
**نا قس الوضوء ونزع خف واحد وينقصه من المدة ان لم يخف ذهاب رجله من البر** يعني انقضى  
مدة المسح وهو سافر ونحو ذهاب رجله من البر ولو نزع خفيه جاز المسح عليها الا ان يزول خوفه وكذا الوضوء عليها ثم  
دخل الماء الخف واستلم جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح روي عن ابي حنيفة انه يجب غسل الرجل الاخرى ذكره في  
الفقهاء وعن الفقيه الجعفي اذا اصاب الماء اكثر احدى رجله ينقص مسح ويكون بمنزلة الغسل وروى قال بعض المشايخ و  
قد حكى عن بعض مشايخنا قالوا لا ينقص المسح على كل حال وكذا اذا مسح عليها ثم دخل الماء الخف واستلم من رجليه  
قد رثت اصابع او اقل لا يبطل مسح كذا في المحيط **وبعد** اي بعد نزع الخف في المدة يجب غسل رجليه فقط  
او من غير غسل اعضاء بالباقي وقاتل في قول بعيد الوضوء **وخروج اكثر القدم من الخف نزع** كنزع الخف  
كله في الصحيحين وعن ابي حنيفة ان زال عقب الرجل وزال اكثر عقب الرجل بطل مسح وهو قول ابي يوسف وعن محمد بن  
بغوي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلثة اصابع لم يبطل المسح وعليه اكثر المشايخ وان كان الصدر القدم في موضع  
والعقب يدخل ويخرج لم يبطل المسح كذا في شرح النظم وهو المختار **ولو مسح مقيم فم قبل يوم وليله**

نكته

السيلان معني اللذة

**ثالث من الايام والليال** وقال الث في لا يسح اكثر من يوم وليله وانما قيد بقوله مسح لانه لو لم يمسح وهو  
مقيم مسح فربما ان ينقض الطهارة ومسح يحول مدة الامدة السفر اتفاقا **وقيد** بقوله قبل يوم وليله لانه لو مسح  
بعد مضي مدة الاقامة لا يحول مدة الامدة السفر لاتفاق **ولو اقام مسافرا بعد مسح يوم وليله نزع** خفيه  
وغسل رجليه **والا** اي اقام بعد المسح قبل يوم وليله **تم يومها وليله وصح المسح على الموق** ان مل  
على الخف والموق والجروق بعينه وهو ما يلحق الخف وهذا فيما اذا لم يمسح موق قبل ان يحدث اما اذا حدث مسح  
بالخف او مسح ثم لم يمسح موق لا يسح عليه قال الث في لا يجوز المسح عليه في الموق في ذلك الموق لان عليه لان الجروق  
واحدة جاز المسح اتفاقا ولو كان من كبر على المسح الا اذا انقل البتة من الخف كذا في شرح النظم وكذا يجوز  
المسح على الجروق الواسع الذي يبدؤا للنظر الكعب لو كان الجروق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف  
لا يجوز كما مسح على باطن الخف وكذا اذا فضل من جروقه او خفه قدر ثلث اصابع مسح عليه لم يجز كذا  
في القنية **وصح المسح على الجوب المجلد** اي الذي وضع الجلد على اعلاه وسفله **وعلى المنعل بالتدوير**  
التخفيف اي الذي وضع الجلد على سفله **وعلى الثياب** وهو ان يقوم على الثياب من غير ان يشده بشيء من  
والثياب ولا يقطع لا عطف على صحيح المسح على الموق ولا على **عمامة وقلنسوة وبرقع وقفا** لانه  
بان مسح الفير على قفا المتوضي **المسح على الجيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك كعصابة الفصد كالفيل**  
اي كفل ما تحتها حتى لو مسح على جيرة احدى الرجلين لا يجوز المسح على خفه **وجل الاخر ولا يتوقت** هذا  
المسح الثلثة لو قس ينقص بمضميه **وبجمع** المسح على الجيرة مع الغسل **وجوز المسح على الجيرة وان شئت**  
**بلا وضوء مسح على كل العصابة سواء كان تحتها** اي تحت العصابة **جرا** او لا يعني ان زياد رحمه الله  
ان مسح على الاكثر زوالا فلا وهو الاصح وعليه الفتوى هذا اذا كان جلد القرحة وغسل ما تحتها بوضوء وان كان  
الحل لا بوضوء الجرح ولا بوضوء المسح ايضا فعليه النزع وغسل ما حول الجرح والمسح هكذا فسر ابن زياد **فان سقطت**  
**الجيرة عن يده بطل المسح** حتى لو كان في الصلوة استقبل **والا** اي وان سقطت لا يعني بطل المسح  
فمضي على صلوة اما اذا ترك المسح على الجيرة فقد صح مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يضره الا بوضوء **ولا**  
**يفتقر المسح الى التيمم في مسح الخف والرس** **وقال** الث في يفتقر اليها فيهما **والا**  
**الحض** مناسبة اي ايراد الباء بهذا الباء عقب الابواب المتقدمة انه ذكر هناك حكم الحيض والنفس  
ولم يذكر حكم امتدادهما فبني بهذا الباب حكم الامتداد وانما لقب الباء بالحيض دون النفس مع ان الباء

ما يشهد به  
والتحقيق  
مسح



٥٢٩

وازال ذلك الوهم **ومنع الحيض قراءة القرآن** مطلقا وقال الطحاوي بباح قراءة ما دون الآيات  
الآية وقال مالك يجوز للمحايض **قراءة القرآن** دون الجنب **ومنع** مطلقا سواء من تمام النفل  
القرآن أو سورة منه **الا بخلاف** وهو الجمل الذي عليه الأصح وقيل هو المنفصل كالخيطه نحو  
والمستصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلاذكره وكبره منه بالكلم وهو الصحيح كذا في الهداية وفي  
المحيط قال بعض مشايخ يكره للمحايض المصحف بالكلم وعامة من علم انه لا يكره وفي الجامع الصغير  
للإمام الترمذي قيل لوسيلة الحكم جاز وعند محمد روايتان كذا في النهاية **ومنع الحدث المني** من  
القرآن لا قراءته **ومنعها** أي القراءة والمنس الجنابة والنفس **الآ** قراءة آية التي على جبل الاديعة  
ان كانت نيئة الاديعة فانه لا يمنع الجنابة والنفس وكذا الحيض **وتوطأ المحايض بلا غسل ينس**  
**أي انقطاع لاكثره** أي بعد عشرة ايام فالإمام يعمي بعد مثلها في قوله قم الصلوة لدلوك الشمس بعد  
دلوكها وقوله عم صوموا الروية أي بعد رؤيتها وقال زفروان في لا توطأ بلا غسل **ولا قل**  
**أي لو انقطع الدم بعد مضي أقل مدة الحيض قبل تمام العشرة** وهي عادتها لا توطأ **حتى تقتل أو**  
**تغشى عليها** **أي في وقت صلاة** أي يغشى عليها قدر أن يقدر على الاغتسال والتيمم أو يغشى عليها  
أي في وقت صلاة يصير دينا في الذمة كذا في المصنف وقيدنا بالانقطاع على العادة لانه لو انقطع دون  
عادتها فانهما يغتسل في آخر وقت ونصلى ونصوم ولا توطأ ولا تنزوح لزواج آخر ما لم يبلغ عادتها  
وأي طاهرة للاحتياط وينقطع الرجوع في المعتدة بمجرد الانقطاع **والطهر المتخلل بين الدمين**  
**في المدة** أي مدة الحيض **والنفس حيض ونفاس** مطلقا عندها وعند محمد الطهر إذا تخلل بين  
الدمين في الحيض ان كان أقل من ثلاثة ايام لم يفصل بحال وان كان ثلاثة ايام ان كان أقل من  
الدمين أو مثلها لم يفصل أيضا فان زاد الطهر عليهما فصل والفتوى على مذهبه كذا في المبسوط  
صورة الحيض امرأة رأت يومًا دمًا وثمانية طهرًا ويومًا دمًا ثم انقطع ولم يبق شيء من ذلك  
حيضًا عند محمد خلافا لها وصورة النفس رأت بعد الولادة يومًا دمًا وثمانية وثلاثين يومًا  
طهرًا ويومًا دمًا فالرجوع نفس عند بل حيفه وعندهما نفسا الدم الأول **واقول الطهر**  
**خمسة عشر يومًا** وعند مالك الطهر ما وجد قل أو أكثر **ولا حد لاكثره** لانه يمتد إلى سنة أو سنتين

فیستق بیان



**الاخذ بنصب العادة في زمان الاستمرار** يعني اذا استمر بها الدم واجتمع الى نصب العادة فخذ اليه  
عصمة لا يقدر طهرها بغيره وعند عامة الحكماء وهو مقدر سبباً مبتدأة رات تحت دكا وعشرين طهرها  
ثم استمر بها الدم ثمة فانها يترك الصلوة من اول الاستمرار مارات وهي خمسة ويصل عشرين وذلك لانها  
في زمان الاستمرار ودم **الاستحاضة** كبريا في دايماً يعني حكم دمها مثل حكم رعا في دايماً **لا يمنع صوما**  
**ولا صلوة ولا وطياً** قوله لا يمنع يجوز ان يكون صفة لقوله رعا في دايماً ويجوز ان يكون مستانفاً **ولو زاد**  
**الدم على اكثر ايام الحيض واياها النفاس** ولها عادة اقل من الاكثر **فان زاد على عاداتها استحاضة**  
وعند اكثر علماء ايام من الزيادة على العادة ملحقاً بايامها ثم ما بعد طهرها **ولو طالت المرأة مبتدأة** يعني  
بلغت بالدم ثم استمر بها الدم فيضها من كل شهر عشرة ايام والباقي استحاضة وقال الشافعي في قول خبيثها  
يوم وليلة وفي قول غير خبيثها عشرة ايام ونفاسها **اربعون يوماً** والباقي استحاضة وقال الشافعي في ستون  
**يوماً ويتوضأ المستحاضة من بسل البول واستطلل في بطن او انفلتت ربح** الانقلاط  
خروج الشيء قلت اي بغيته **او رعا في دايماً** اخرج لا يرقا اي لا يركن دم لوقت كل فرض متعلق  
يتوضأ وعند الشافعي في كل فرض وعند مالك لكل نفل ايضا **ويصلون** اي المعذورون به اي بذلك الوضوء  
**فرضا ونفلاً** مطلقاً او كان الغرض واحداً واكثر خلافاً لث في ومالك كماله انفا ولو قال فيصلون  
بالنفا ليكون نتيجة كل فرضي كان حسن **ويصل بخر وجه** اي خروج الوقت لا بدخوله وعند  
زفر بالعرض عند لم يوصف بطلانها وغاية الخلاف في طهر قنن توضح وقت الفجر بطلان طلوع الشمس عند  
على آية الله خلافاً لفر ولو توضأ قبل الزوال يصل الظهر عند بها خلافاً لم يوصف وزفر **وهذا** اي  
حكم المعذور اذا لم يقضي عليهم وقت فرض الا وذلك لحدوث **يوجد فيه** اي في وقت الفرض حتى لو انقطع  
الدم وقتاً كاملاً لم يكن صاحب العذر من حين الانقطاع هذا بشرط بقاء العذر وانما يصير صاحب العذر اذا  
لم يجد وقت صلوة زماناً يتوضأ ويصل فيه خالياً عن الحدث **والنفاس** دم يعقب الولد النفاس  
مصدر نفست المرأة بضم النون وفحتها اذا ولدت في نفاس وهي نفاس كذلك في المغرب وقولهم النفاس  
هو الدم الجاري بعقب الولد دمه يسميه بالمصدر كالحيض ودم **الحامل استحاضة** ولو نوى حال الولادة  
وقال ان في انما حيض **والسقط** بالحر كات الثلاث هو الذي يسقط من بطن امه ميتاً ان طهر بعض

خلق

قاله لا يمنع صوما

خلق  
وبقي المعلق

**خلق** كالشعر والظفر **والنفاس** لحد المرأة شرعاً حتى تصير به نفاساً وتغير الامه ام الولد له وتنقضي  
العدة به **فان لم ينظر من ذلك فلا نفاس** ولكن ان امكن جعله حيضاً بان تقوم طهرها ثم جعله حيضاً  
والا فهي استحاضة **ولا حد لقله في النفاس واكثره اربعون يوماً** وعند الشافعي اكثره ستون  
يوماً وعند مالك سبعون يوماً **والزائد على اربعين** المستحاضة **وهناك التوأمين من الاول التوأم**  
اسم الولد اذا كان موثقاً في بطن واحد يقال هي اي النفاس من الولد الاول من التوأمين وهما  
ولدان بينهما من ستة اشهر وقال محمد وزفر من الاخير **باب احكام الحيض**  
**فان في جمع خمس يطلق على الحقيقي والحكمي والحيث على الحقيقي والحدث على الحكمي** **يطهر بالبدن**  
**والثوب** وغيره عن الحيض **بالماء وبما يعقبه من قبل ما خلل وما في الوارد** ونحوها مما اذا اعقب  
انصر وقال محمد وزفر ان في لا يجوز بغير الماء ولا فوق بين الثوب والبدن وعن لم يوصف لا يجوز في  
البدن بغير الماء **ولا الدهن** عطف على الخلق اي المايح مثل الخلق لا الدهن واللبس **ويطهر الخف باليد**  
على الارض على وجه المبالغة **في جرم خف** اي لو اصبحت خفاً او نعل خفي جرم كالروث والغزير  
والدم يطهر باليد مطلقاً سواء كان رطباً او يابساً وقال محمد لا يجوز باليد كذا في الماء وقال لم يوصف لا يجوز اذا  
كان يابساً والصحيح هو الاول **والا** اي وان لم يكن في جرم كالبول يغسل مطلقاً سواء كان رطباً او يابساً  
وسواء تخلط بالشيء او لا وعن لم يوصف باليد يوصف اذا الزرق به تراب او رمل وجف طهر باليد **واليد**  
يطهر كل واحد منهما **بشيء يابس باليد** مطلقاً سواء كان على الثوب وعلى البدن وسواء كان غليظاً  
او رقيقاً وروي عن محمد انه اذا كان المني غليظاً فنجف يطهر باليد او ان رقيقاً لا يطهر الا بالغسل وعن لم يوصف  
انه اذا اجاب البدن لا يطهر الا بالغسل والصحيح الاول **والا** اي وان لم يكن المني يابساً بان كان رطباً  
يغسل وقال الشافعي في المني طاهر **ويطهر نحو السيف** كالمرة والسكين **باب مسح** على الارض والا فضل بين  
الريشة واليا بسة والعذرة والبول وقيل طريقاً ان يحسب ثوب مبلون وفي المحيط السيف والسكين  
اذا اصابه بول والدم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالغسل وان اصاب عذرة ان كانت رطبة فكذا ذلك  
الجواب وان كانت يابسة طهرت باليد عندهما وعند محمد لا يطهر الا بالغسل كذا في شرح النظم  
**ويطهر الارض باليابس** مطلقاً سواء كان بالشمس والظل وذلك **هنا** الا شرعاً ان يكون المراد

بابه لدان

خلق  
وبقي المعلق

فان في جمع خمس يطلق على الحقيقي والحكمي والحيث على الحقيقي والحدث على الحكمي  
يطهر بالبدن  
والثوب  
غيره عن الحيض  
بالماء  
وبما يعقبه من قبل  
ما خلل وما في الوارد  
ونحوها مما اذا اعقب  
انصر وقال محمد وزفر  
ان في لا يجوز بغير الماء  
ولا فوق بين الثوب والبدن  
وعن لم يوصف لا يجوز في  
البدن بغير الماء  
ولا الدهن  
عطف على الخلق  
اي المايح مثل الخلق  
لا الدهن واللبس  
ويطهر الخف باليد  
على الارض على وجه  
المبالغة في جرم خف  
اي لو اصبحت خفاً او نعل  
خفي جرم كالروث والغزير  
والدم يطهر باليد  
مطلقاً سواء كان رطباً  
او يابساً وقال محمد لا  
يجوز باليد كذا في الماء  
وقال لم يوصف لا يجوز اذا  
كان يابساً والصحيح هو  
الاول والا اي وان لم يكن  
في جرم كالبول يغسل  
مطلقاً سواء كان رطباً  
او يابساً وسواء تخلط  
بالشيء او لا وعن لم يوصف  
باليد يوصف اذا الزرق به  
تراب او رمل وجف طهر  
باليد واليد يطهر كل  
واحد منهما بشيء يابس  
باليد مطلقاً سواء كان  
على الثوب وعلى البدن  
وسواء كان غليظاً او  
رقيقاً وروي عن محمد انه  
اذا كان المني غليظاً فنجف  
يطهر باليد او ان رقيقاً  
لا يطهر الا بالغسل وعن لم  
يوصف انه اذا اجاب البدن  
لا يطهر الا بالغسل والصحيح  
الاول والا اي وان لم يكن  
المني يابساً بان كان  
رطباً يغسل وقال الشافعي  
في المني طاهر ويطهر  
نحو السيف كالمرة والسكين  
باب مسح على الارض  
والا فضل بين الريشة  
واليا بسة والعذرة والبول  
وقيل طريقاً ان يحسب ثوب  
مبلون وفي المحيط السيف  
والسكين اذا اصابه بول  
والدم ذكر في الاصل انه لا  
يطهر الا بالغسل وان اصاب  
عذرة ان كانت رطبة فكذا  
ذلك الجواب وان كانت  
يابسة طهرت باليد عندهما  
وعند محمد لا يطهر الا بالغسل  
كذا في شرح النظم  
ويطهر الارض باليابس  
مطلقاً سواء كان بالشمس  
والظل وذلك هنا الا شرعاً  
ان يكون المراد

فان في جمع خمس يطلق على الحقيقي والحكمي والحيث على الحقيقي والحدث على الحكمي  
يطهر بالبدن  
والثوب  
غيره عن الحيض  
بالماء  
وبما يعقبه من قبل  
ما خلل وما في الوارد  
ونحوها مما اذا اعقب  
انصر وقال محمد وزفر  
ان في لا يجوز بغير الماء  
ولا فوق بين الثوب والبدن  
وعن لم يوصف لا يجوز في  
البدن بغير الماء  
ولا الدهن  
عطف على الخلق  
اي المايح مثل الخلق  
لا الدهن واللبس  
ويطهر الخف باليد  
على الارض على وجه  
المبالغة في جرم خف  
اي لو اصبحت خفاً او نعل  
خفي جرم كالروث والغزير  
والدم يطهر باليد  
مطلقاً سواء كان رطباً  
او يابساً وقال محمد لا  
يجوز باليد كذا في الماء  
وقال لم يوصف لا يجوز اذا  
كان يابساً والصحيح هو  
الاول والا اي وان لم يكن  
في جرم كالبول يغسل  
مطلقاً سواء كان رطباً  
او يابساً وسواء تخلط  
بالشيء او لا وعن لم يوصف  
باليد يوصف اذا الزرق به  
تراب او رمل وجف طهر  
باليد واليد يطهر كل  
واحد منهما بشيء يابس  
باليد مطلقاً سواء كان  
على الثوب وعلى البدن  
وسواء كان غليظاً او  
رقيقاً وروي عن محمد انه  
اذا كان المني غليظاً فنجف  
يطهر باليد او ان رقيقاً  
لا يطهر الا بالغسل وعن لم  
يوصف انه اذا اجاب البدن  
لا يطهر الا بالغسل والصحيح  
الاول والا اي وان لم يكن  
المني يابساً بان كان  
رطباً يغسل وقال الشافعي  
في المني طاهر ويطهر  
نحو السيف كالمرة والسكين  
باب مسح على الارض  
والا فضل بين الريشة  
واليا بسة والعذرة والبول  
وقيل طريقاً ان يحسب ثوب  
مبلون وفي المحيط السيف  
والسكين اذا اصابه بول  
والدم ذكر في الاصل انه لا  
يطهر الا بالغسل وان اصاب  
عذرة ان كانت رطبة فكذا  
ذلك الجواب وان كانت  
يابسة طهرت باليد عندهما  
وعند محمد لا يطهر الا بالغسل  
كذا في شرح النظم  
ويطهر الارض باليابس  
مطلقاً سواء كان بالشمس  
والظل وذلك هنا الا شرعاً  
ان يكون المراد



بريح النجاسة وتوثرها وطعمها بعد هاب بدوها وهكذا في النهاية ثم ان اصحابنا عادت بحجة في رواية  
 وقال الشافعي وزفر لا يطى الا بالماء وهو القيس **للصلوة** يعني يظهر الارض النجس للصلوة بدها  
 الاثر **لا لليتم** **وعني قدما الدرهم** وقد ربه اخذ من موضع الاستنجاء وقال زفر وان في قليل  
 النجاسة كغيره **كغرض الكف** وطريق موفته ان يغترف الماء باليد ثم يسطفها بقية منه فهو مقدار الكف  
**من جنس مغلظ كالدم والبول والخر والدمع والبول** **لا يوكل حله** سواء كان بول صغير  
 لم يطعم او كبير يطعم **والروث** مطلقا ولم يسقط في الخبيث مطلقا لانه لا يكون الا من كل **والخبيث**  
 عند الخبيث **وعنديها** خفيف وزفر فرق بين المأكول وغيره فقال روث  
**لا يوكل غليظ كبوله وروث** ما يوكل خفيف كبوله وذكر في الحيط والايضاح والذخيرة ان  
 والاخاوم الاروات كلها طاهرة عند زفر كان له روايتين **وعني محمد** الروث لا يمنع وان كان كثيرا فاحش  
 رجع لاهل القول حين قدم الرضا في المعنى الاروات والاخاوم كلها طاهرة خلافا لزفر وما ذكره وقال  
 شافعي على قيس رواية محمد طين بخاري لا يمنع جواز الصلوة وان كان فاحشا ان الزراب مخلوط بالعدس  
 والدوث يخفى بزوات الى فرك الخيل والبغال والحمير والبعرة يخفى بدوات الاظفار كالابل  
 والغنم وكوهما والخبيث تحقن بالبرق وشبهه **وعني مادون ربع** كل التوب من جنس خفيف خلا  
 خلافا لزفر والشافعي ويروي ذلك على خبيثه وعنه ربع ادله توب يجوز فيه الصلوة كالميزرة وقيل  
 ربع الموضع الذي اصابه كالذيلى والذخيرى وغيره يوكف انه شير في شير يكون شير اطولا وقيل  
 شير عرضا كذا في النهاية **كبول ما يوكل طه وبول القرس وخر طير ما يوكل طه** كالصغر  
 والبارى وعند محمد كلها طاهرة وقال الشافعي لا يمس الخبيث في الملبسوط والاصح ان خرد ما لا يوكل  
 لحم من الطيور طاهر عند لم يمس فيه ولبه يوسف ثم خرد ما لا يوكل لحم من الطيور طاهر فكذا خرد ما  
 لا يوكل لحمه وقال غيره والاصح انه نجس ولكن الخلاف في المقدار **وعني دم السمك** وعنه لم يوكف  
 انه اعبر فيه الكمية الفاحشة فاعبر نجس **وعني لعاب البغل والحمار وبول انتفخ كروس الابر**  
 يعني عني الاجزاء التي تنفخ على الخف من البول مطلقا مثل رول الابر حتى لا يجف عنها ويجوز الصلوة  
 معها وقيل قوله رول الابر يدل على ان الجانب الاخر من البر يعبه ولكن ليس كذلك بل لا يعبر

ط  
فما لا يوكل  
فما لا يوكل

قوله  
اسم بدم  
او تريب  
الحديد او

لا يمس بدم صفيق  
لا يمس بدم صفيق

الجائحات وعني ليه يوسف انه انتفخ من بوله شيء يرى اثره لا بد من غسله ان كان اكثر من قدر الدرهم كذا  
 في شرح النظم **والنجس** **عنه يظهر بزوال عينه الا ما شق** **ازاله اثره** فانه عني وان كثيرا او  
 نفي المنة ان كبحا في ازاله الاشياء آخر يقلد سوى الماكحلص والصابون فان زال العين والاشربة  
 طهر وقيل يشترط الغسل بعد زوال العين ثلثا وقيل مرتين والصحيح ما ذكرنا **وجيره** اي غير جنس المرات  
 عينه وهو الذي لا يرى اثره بعد الجفاف **يظهر بالغسل ثلثا** وقال الشافعي في غسل مرة **والعصير**  
**صدمة** ويبلغ في المرة الثلث حتى لو عصر بقوة لاسال منه شيء ويعبر في كل شخصي قوته وعنه لم يوكف  
 ان العصير شربا وفي غير رواية الاصول يكفي بالعصرة **ويظهر ثلث الجفاف في قول لا يعصم**  
 يغسل ثلث مرة في مالا يعصر ويجفف في كل مرة بان ينقطع التقاطر ولا يشترط اليسس فلو موه سكين بما  
 جنس بموه بما وطهر ثلثا بثلاث الجفاف وقال محمد **لا يظهر ابد**  
**الاستنجاء بمخرج منق** اشارة الى ان المقصود هو التيقية فيفعل على اي طريق يحصل المقصود لا  
 مع موضع الجنود غلظ والمراو بنحو الدر والخرقة وكوهما **وطين فيه عدد** وقال الشافعي لا بد  
 من ثلث اجار وعندنا لا يقدر بالمرات الا ان يكون موسوسا بكرة الواو فيقدر بالثلث او البع حقه  
 وقال الامام خواهر زاده العدد عند ان في فرض حتى لو ترك للبحوز صلوة ولا هذا اشارة الى ايضا  
**وعنه** **موضع الاستنجاء** بالما ان امكنه بلا كشف عورت **اجب افضل** والا يترك حتى لا يصرفا  
 ويغسل الما ان يقع في قبله انه طهر وقيل العكس في ذلك **ويجب ان يفرض الغسل ان جاز النجس**  
**ويعبه قدر المانع** للصلوة وهو اكثر من قدر الدرهم **وراء موضع الاستنجاء** فقيه لان النجاس  
 لو كانت اقل بحيث لو ضم الى موضع الاستنجاء يصير اكثر من قدر الدرهم يكفيه الاستنجاء وعندنا عند  
 محمد يفرض غسل **لا يعظم** عطف على بنحو جبر يعني يستنجى بنحو جبر ولا يستنجى بعظم **وروث** وطعامه وعني  
 ولو استنجى في هذه الصورة واستنجى ساره سواء كان بالماء او بالخرق فان كان المستنجى رجلا يستنجى بوس  
 اصابعه بالجميع الاصابع وان كانت امرأة يستنجى بروس الاصابع عند بعض المشايخ وعند البعض  
 على مثل الرجل كذا في المحيط ولما فرغ من بيان الطهارة واليتم وكوهما شرب في الصلوة وقال  
**كتاب الصلوة** وهي لغة الدعاء وشربا الاركان المعهودة

زفر في النجس ان يطهر باليد  
 انما غسل من النجس  
 فقال صلى الله عليه وسلم  
 طهر الله القلوب من النجاسات  
 وقال الشافعي ان كان

ح



المخصوصة وبسبب وجوبها الوقت طارئ السبب مقدم طبعا فذلك قدمه وضعا وشيخا  
في بيان اوقات الصلوات وقال **وقت صلاة الفجر** وقت طلوع **الصبح الصادق**  
وهو البياض المعترض في الافق اذ لا عبرة للمكان وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعرض الظلام  
فبالكاد لا يدخل وقت الصلوة ولا يحرم الأكل على الصائمين وانما قدم وقت الفجر وان كان الواجب  
تقديم الظهر لانها اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف في اوله وآخره بخلاف غيره **وقت طلوع الشمس** وقت  
**صلوة الظهر** وقت الزوال **وقت الغروب** وقت غروب الشمس **وقت صلاة العصر** وقت غروب الشمس  
رواية عن علي بن حنيفة آخره اذ اصار كل شيء مثليه وهو قول الثالث في الزوال والظهور زيادة الظل  
لكل شخص في جانب المشرق وقيل طريقان يغز الخشبة في مكان مستوي ويجعل المبلغ الظل علامة في داء ينقص  
فوقيل الزوال وان زاد فهو بعد الزوال وان لم يزد ولم ينقص فهو وقت الزوال وهو الظل الاصل  
**وقت صلاة العصر** اي من بلوغ الظل مثليه **الغروب** وقت غروب الشمس وقت العصر حين يصفر  
الشمس ويحمر ويكسف وقت **صلاة المغرب** وقت غروب الشمس وقت **صلاة المغرب** وقت غروب الشمس  
وقيل بقدر ثلث ركعة وهو البياض الذي بعد الحجة وقال وهو قول الثالث في رواية عن علي بن حنيفة وهو الحجة  
**وقت صلاة العشاء** وقت غروب الشمس وقت غروب الشمس وقت غروب الشمس وقت غروب الشمس  
الليل ما ذكر في المختار اول وقت الوتر بعد العشاء فوطئ ما ذكر في المتن قولاً لم ينفذ ولكن لا يقدم  
الوتر على العشاء والترتيب كما تقدم الوقتية على الفائية **ومن لم يجد وقتها** اي العشاء ولو لم يربان  
كان في بلد اذا اخل الشفق طلع الفجر **فجبا عليه** وفي وقت في الظهيرة بلوغا انه وروى فتوى من بلاد بلخا  
البحر يطلع فيها قيل غيبوبة الشفق في اقصر ليال السنة على الشمس الاية الطلوع فكنت عليكم وجوب قضاء العشاء  
ثم ورد بخوارزم على الشيخ الكبير سيف الدين البغال فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه الطلوع في اقل من  
في عامه جامع خوارزم ما نقول فيمن اسقط في الصلوة الحاضرة هل يكفر فيل فاجب به الشيخ فقال  
ما نقول فيمن قطع يده مع الفقيهين او رجلاه مع الكعبيين كم فريض وضوءه فقال ثلث لفوات محل الربح  
فقال هكذا الصلوة الحاضرة فبلغ جوابه كالتحذير ووافقه فيه **وندى خير صلوة الفجر**

مطلقا

وقال  
آخر  
حين يصفر  
عند ان شفق  
صفر من  
الشمس

اي شفق الاضراس

في وقت  
التي كان

مطلقا اي في الازمنة كلها الاصححة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك التغييل افضل حيث يقدر على  
الصلوة بقراءة سورة وترتيل واعادتها واعادة الوضوء قبل طلوع الشمس لو ظهر سهو وشاد وقال  
في سبب التغييل في كل صلوة **وندى تاخير الظهر** **والعصر مطلقا** اي في كل زمان **ما لم يتغير**  
الشمس العبرة لتغير القصر عند لي حنيفة وليم يوف لا يتغير الضوء كما قال التحفي واليكم الشهيد والتا  
اي تغير الشمس بكرة اما الاداء فغير مكروه وقيل الاداء مكروه ايضا **وندى خير العشاء** **الثالث**  
وان خير ما نصف الليل مباح والى النصف الاخير بلا عذر مكروه وتأخير العصر والعشاء اذ لم يكن في التوا  
غيم وان كان غيم فيجعل في الاصح وغيرهما يؤخر كما سياتي ومن اراد حفظ هذا فليحفظ هذا النظم  
ما فيه عين يوم غني تجلت **للغير في الفضل للارحمة** **وندى خير الوتر الى اخر الليل** **لن يبق** اي  
يعتمد بالانتباه وتر قبل النوم **وندى تجميل ظهرك** **والغروب مطلقا** اي في كل وقت **وندى**  
**تجميل ما فيها عين يوم غيم** **والعصر والعشاء** **وعلى حنيفة** انه يؤخر يوم الغيم ويؤخر غيره فيه  
اي يستحب تأخير ما لا عين فيه كالغروب والظهر والمغرب يوم الغيم **ومنع من الصلوة والسجدة التلاوة و صلوة**  
**الجماعة عند طلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه** **ومنع من الصلوة مطلقا** **وندى يوسف**  
يجوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة بذكر انه اعلم ان النفل في هذه الاوقات يجوز ويكره ولا يجوز  
قضاء الفرض والواجب الفائت سجدة تلاوة وجبت تلاوة في وقت غير مكروه وكوتر فالمنع يتناول النفل  
انه وعدم الجواز وقال ان في يجوز الفريض في هذه الاوقات والنوافل بكثرة اما لو تلى آية سجدة وسجدة  
او حزرت جماعة في هذه الاوقات وصلوها يجوز مع الكرامة **ومنع من النفل بعد صلوة الفجر والعصر**  
مطلقا وقال ان في النفل بعد الفجر والعصر اذا كان له سبب يزيل كراهته واراد به ركعتي الطواف و  
حجته المسجد والسنة الموقرة والمنذر واما ابتداء النفل فعنده ايضا مكروه لا اي لا يمنع عنه قضاء فاته  
بعد صلوة الفجر والعصر **ولا في سجدة تلاوة وعصر صلوة جماعة** **ومنع من الصلوة بعد طلوع الفجر**  
**الصادق باكثر من سنة الفجر** وقضاء الفوائت **ومنع قبل صلاة المغرب** **بعد الغروب** **عن النفل**  
**وقال ان في يات بالسنة وكية المسجد ومنع من الصلوة وقت الخطبة مطلقا** **وكان**  
**سنة او نفل او قال ان في سنة الجمعة وكية المسجد يصلي ومنع عن الجمع بين صلاتين في وقت**  
**ان كان**

او ان لم يبق

طسوا كان بسبب  
بغير سبب



لا فلاح الا بعد الصلاة  
والله اعلم بالصواب

الابوة ومرد لفة وقال في مجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد السفر والمطر في  
النوازل يجوز للمسلمين في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة في كل وقت من وقت الصلاة  
هو في اللغة الاعلام وفي الشرع هو الاعلام على الوجه المخصوص ولما كان الاذان موقوفا على تحقيق  
الوقت اخره عنه سن **الفرايض** بترتيب التكبير في شروعه **بما ترجع وحسن** حتى في قرائته تلحين طريفا  
وترجم ماخوذ من الحان الاغانى كذا في المغرب اعلم ان الاذان سنة مؤكدة وهو الاصح وقيل انه واجب  
وقال في مالك فيه ترجع ان يحفظ بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بها صوته **ويتركه**  
**ذن بعد الفلاح اذان في الصلاة من النوم مرتين** وخشى الفجر لانه يودي في حال  
النوم الى كس وخفلة ثم يخص بزيادة الاعلام كما خص بالتبديل في الفرائض لئلا يفوتهم الجماعة **والا**  
**مثلا** اي مثل الاذان متى متى وقال في فرائض في **ولا يرد المودن بعد فلاحها** اي بعد  
فلاح الاقامة قد قامت الصلاة مرتين **ويتركه** اي يفصل في الاذان بين كل صلاة ويجوز  
**فيها** اي يوصل المودن في الاقامة بين كل صلاة على السبيل السري وهو ما مندوبان حتى لو ترسل فيهما  
او اصدرا في الاذان وترسل في الاقامة جاز حصول المقصود وهو الاعلام ويستقبل بهما القبلة  
ولو ترك الاستقبال جاز وكره **ولا يتكلم المودن فيهما** اي يلتفت يمنة عند كل صلاة وشي لا عند كل صلاة اي هذا في الاذان  
مكانه **بالصلاة والفلاح** اي يلتفت يمنة عند كل صلاة وشي لا عند كل صلاة اي هذا في الاذان  
لا في الاقامة قوله حتى على الصلاة او على غيرها من اسماء الافعال ومنه حتى على الفلاح اي هذا  
وحتى على الفور **وتستدير المودن في صومعة الصومعة** بيت الراهب ماخوذ من قولك رجل صمغ  
اي صم الاذنين وكل ما هو منضم وهو متصمغ سمي بيت الراهب بها لالتصام اطرافها ودفع راسها واراد  
بها بيت الاذان هنا وهذا لاستدارة اذا لم يستطع سنة الصلاة والفلاح وهو كقول العجمي يمنة وشمالا  
مع ثبات قدميه مكانه كما هو سنة بان كانت الصومعة مستقيمة فاما من غير حاجة لا يفعل ذلك **يجعل**  
**المودن** حال الاذان **اصبعه** اذ يرفع يده فان لم يفعل فحسن فان قيل ترك السنة كيف يكون  
قلنا لان الاذان موعظ فاذا ترك بقي الاذان حسنا **ويؤتى** المودن مطلقا اي جمع الصلاة والتسوية  
العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو اربعة وتديم وهو الصلاة خير من النوم وكان بعد الاذان الفجر

الاذان

في صلاة الفجر  
الصلاة خير من النوم

لا فلاح الا بعد الصلاة  
والله اعلم بالصواب

ان العلم كونه الحق به بالاذان ومحدث احده علم كونه بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة مرتين  
حتى على الفلاح مرتين الحق به **وتؤتى** كل بلد علم ما تعارفوا به اما بالتحريك او بالصلاة المصنوعة او  
او قامت قامت وما استحدثه المتأخرون وهو التوقيف على الصلاة لزيادة غلبة الكس ما احدثه  
ابو يوسف للمير بان يقول السلام عليك يا امير المؤمنين على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة يركل الله وكذا  
كل من يتغلب على المسلمين كالمغني والقاضي يختص بنوع اعلام **وكيف** محمد وقال في اللب في  
حيث خص الامراء بالتبويب قال في لا يؤتى المودن **في جميع الصلاة** بينهما  
الا في صلاة المغرب فانه يكتفى بالفصل بالكتابة وهو قدر ثلث ايات قصار او اية طويلة او ثلث  
خطوات وقلا يجلس المغرب جلة خفيفة وهو مقدار ما يجلس الخطيب بين الخطبتين **ويؤتى** للقاء  
مطلقا اي كلها ويقوم وقال مالك ان في الاقامة وكذا يؤذن **ويقيم** لا في الاقامة **بما بعد**  
**ولا يؤذن قبل وقت** مطلقا اي في الجميع وقال ابو يوسف وان في يجوز للفرقة النصف الا  
خير من الليل وان اذن قبله يعاد فيه **وكذا** اذان الجنب بالاتفاق الروايات واذان المحدث في ريقه  
ولا يكره في ظاهر الروايات **وكذا** اقامة واقامة المحدث ويروى ان اقامته لا يكره ايضا **وكذا**  
**اذان المرأة والفاسق والقاعد والسكران** لا اي لا يكره اذان العبد **وللدخيل**  
**الا** والاعلى والاعرابي وكره تركه في الاقامة لا اي لا يكره تركه في المصلي في بيته مطلقا وقال مالك  
اذا صلى وحده في الصحراء او في بيته لا يؤذن ولا يقيم لانها من شأن الجماعة فلا يقيم بدونها وانما قيد بالمرء  
لان الغالب فيه ان يكون له مسجد حتى واذانه واقامة يكتفي فلا يكره تركها وان كانت بيتا ليس فيه مسجد كان  
بمنزلة المفازة **وندا بها** اي للاذان والاقامة للفرقة المصلي في بيته خلافا لما لاك **لا لئلا**  
للساء الاذان والاقامة **بما** شرط الصلاة الشرط وهو ما يتوقف عليه الشيء وليس كما  
لظهاره هي طهارة بدنه من حدث وهو النجاسة الحكيمة وقيل قدم الحدث على الخيفة لان قيله في عفو  
بخلاف الجنس وفيه نظر لان في الجيرة يجوز ترك المسح مطلقا عند الخيفة مع ان تحت حدثا اوليا بل انما قدم  
عليه لانه اكثر وقوعها من الجنس ومن حيث وهو النجاسة الحقيقة فيل قدمت الطهارة على سائر الشروط  
اهم من غيرها اذ لا يسقط بغيره بخلاف غيره فانه في نظرنا لا مقطوع اليدين والرجلين اذا كان جونا

لا فلاح الا بعد الصلاة  
والله اعلم بالصواب

في صلاة الفجر  
الصلاة خير من النوم



جاءت يصلي بغير طهارة وبغير ثياب فلا يعد أصلاً اللهم الا ان يرا من قوله فلا يسقط بعذر ما يبعد  
 غالباً وطهارة ثوبه ومكانه اي مكان المصلي اما اذا كان موضع قدميه وركبته طاهراً او موضع جبهته  
 وانفخته فغن لم يصف انه يسجد على انفخه بصلوة خلافاً لها وان كان موضع انفخته وسائر موضع  
 طاهر اجاز بخلاف ولا يشترط طهارة مكان يديه خلافاً لروايات في طهارة مكان ركبته  
 في ظاهر الاصول واذا كان موضع احدى القدمين نجساً لا يجوز وان كان تحت كل قدم اقل من قدر  
 الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم لا يجوز وقال الطحاوي هذا في الارض واما في البساط قيل  
 كذلك وبما هذا الفقيه بوجع وهو المختار وعليه الفتوى **كسرة عورة** وهي تحت سرة الى  
**تحت ركبته** لما تحت ركبته فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة وقال في العكس  
 وروى عنه الخلاف في السرة دون الركبة وبدن المرأة الحرة كلها عورة لا وجهها وكفيها  
 وقدمها وروى ان قدميها عورت وفي الهداية يروى انها ليست بعورة وهو الاصح **وكشف**  
**ربع ساقيها** يمنع جواز الصلوة قال ابو حنيفة وان كان المكشوف اكثر من النصف لم يجز صلواتها  
 وان كان اقل من النصف جازت خلافاً لما في فان عنده قليله وكثيره سواء وفي النصف عورتا  
 وفي رواية يمنع وفي رواية لا يمنع **وكذا الشعر والبطن والخصية** العليظة اي حكمها  
 ان في ان انكشف في ريو مانع عندها وعند ابو حنيفة انكشف في النصف في رواية فكذا هي والمراعى  
 النازل من الرأس وفي رواية ليس بعورة والشعر الذي توارى في الرأس عورة اجماعاً وذكر الكرخي انه يعتبر في الشعر  
 قدر الدرهم وفيما عداها الربع والمراد بالعورة الغليظة الدبر والذكر والاثتان وقيل الخصيتان  
 الذكر فيعتبر لكل عضو واحد والصحيح ان يعتبر كل واحد عضو على حدة **والامة كالرجل** اي عورة  
**الامة** كعورة الرجل **ولكن ظهرها وبطنها عورة ايضا** وكسوى ذلك ليس بعورة ولو وجد  
 المصلي ثوباً يغطيها وصلّى عارياً لم يجز صلوة **وخبر ان طهر اقل من رجليه** ان يصلي عارياً فاعدا  
 ياعياً وبين ان يصلي في ثياب ركوع وسجود والعريان افضل وقال زفر ومحمد بن محمد ان يصلي فيه سجود  
 وسجود فاما اذا كان كلاً نجساً فكذلك الحكم **ولو عدم ثوباً صلى قاعاً مؤمناً وسجود** وقال في  
 والث في يصلي قائماً ركوع وسجود وهو الى الفعود **افضل من القيام بركوع وسجود** وقال زفر  
 والث في القيام بركوع وسجود افضل **والنية** فلا فصل بين النية والخبرية بعمل الايصال  
 يمنع

والنية

والنية المتقدمة على التكبير كالقيام عنده اذا لم يوجد ما يقطع وهو عمل لا يليق بالصلوة وعن محمد بن  
 من تواجد يريد الصلوة الوقت وغربت عنه النية عند الشروع جازت صلوة وفي الدقيات من  
 يخرج من منزله يريد به الصلوة التي كان يقوم فيها فلما انتهى اليهم كبر ولم يحضره النية فهو داخل  
 مع القيام خلافاً لما لو اشتغل بعد ليس من جنس الصلوة ولا يعبر النية المتأخرة عن التكبير طاهر  
 الرواية وقال الكرخي يصح ما دام في الشاء وقيل يصح اذا تقدمت على الركوع وقيل لا ان يرفع رأسه  
 من الركوع والنية ارادة الدخول في الصلوة **والشرط ان يعلم المصلي بقلبي صلوة يصلي**  
 وادناه ما لو سئل لا يمكنه ان يجب على اليد كونه وان لم يقدر على ان يجب الا بالثام لم يجز صلوة ولا  
 عبرة للذكر بالان حتى لو قصد اداء الظهر وجرى على ان العصر يكون ثراً في الظهر لا في العصر  
 جمع بينهما فهو حسن وقال في لا بد من الذكر بالان **ويكفيه مطلقاً النية النقل والنية** **والشرط**  
 عند الجمهور في الزاوي لا يكفي مطلقاً النية ولا نية التطوع عند بعض المتقدمين بل يشترط نية التراتي  
 كج او نية نية الوقت او نية القيام الليل في الشهر وكذلك في سائر السن لا يكفي نية التطوع او نية  
 مطلقاً الصلوة عند بعض المتقدمين وهو قول الكرخي **والفرض شرط** يعني ان يقرض  
**فرض كالعصر مثلاً** ولو نوى فرض الوقت يجوز في الجملة للاختلاف في فرض الوقت ولا يشترط نية  
 اعداد الركعات **والمتقدمي** مطلقاً اي في الفرض والنفل **ينوي المتابعة** اي ينوي الصلوة  
 ومتابعة امامه ايضا **والجنازة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت** بان يقول اللهم ارحم  
 ان اصلي لك فاعو هذا الميت فيسره في وقته مني كذا في البسط صدر الاسلام **والاستقبال القبلة**  
 غير الخافي عطف على قوله والنية **فلا لكي فرضه** اصابعه **اجماعاً** تفسير لقوله استقبال القبلة  
 حتى لو صلى مكياً في بيته في مكة ينبغي ان يصلي بحيث لو انزلت الجدار ان يقع استقباله على ظهر الكعبة  
 وبغيره اي غير المكى فرضه اصابعه **جمعتها** في الصحيح لا في الحديث وسواء الا هذا والتكليف بحسب الوضوء  
 وقال الجرجاني فرض الغائب عنها اصابعه عنها وفي ايدة الخلاف نظر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده  
 يشترط وعند غيره لا **والخائف** مطلقاً سواء في عدواً او من يبع او مرضى لا يكدر من يحوله الى القبلة  
 او كان على خشية في البحر يصلي الى اي جهة **قدر ومن استلمت عليه القبلة** تحرى اي من عجز عن  
 من استقبال القبلة ولم يكن عنده من يسئل بانظم اس الاعلام وتراكم الظلام وتضام غمام

بوسنة

في المصنف



لزمه التحري وهو بمنزلة اليهود في نيل المقهور هذا اذا شتمت في المفازة او في مسجد محمد آخري ولا تحري  
له اما اذا شتمت عليه في بيته فلا تحري **فان اخطأ لم يعد مطلقا** سواء استقبل او استدبر وقال  
الثاني في عيدين استدبر **فان علم به** اي بالخطأ في صلاة استدبر الى القبلة واثم صلوة وكذا  
لو تحول رايه الى جهة اخرى توجه اليها ولو تحري قوم جهات وجهوا حال الامام هم تجزئهم ان يكفيم  
ذلك الصلوة صورته رجل ام قوما في بيته مظنة فتحرى وصلى الى المشرق وتحري من خلفه وصل على كل  
واحد منهم الى جهة وكلهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام يجوز صلوة الكل وهذه المظنة  
لغيره ما ينفذ الصحة الاقتران كما في جوف الكعبة فانه لو جعل بعض القوم ظهره الى ظهر الامام جاز وانما  
قد لقوله وجهوا لان من علم منهم حال امامه لم تجز صلوة وانما قيدنا بكلهم خلف الامام لان من تقدم  
منهم على امامه فسد صلوة ولما فرغ من الشروط شرع في الاركان وقال **باب** **صفة**  
**صلوة** الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فروق بينهما وقالوا الوصف  
تقوم بالوصف والصفة بالوصف فيضها التحريم جعل الشيء محرما وخصت التسمية الاولى بها  
لانهما تحريم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكاليف والقيام والقرآن والركوع والسجود  
والقعود الاخير قد راى الشاهد وقال لك القعدة الاخرة ليست بفرض قيل القدر المفروض في القعدة  
ما ياتي فيه بالتسمية ان الاصح ان المفروض قدر ما يمكن فيه من قراءة التشهد لقوله عبده ورسوله و  
الخروج من الصلوة بصنعه او بفعله مطلقا سواء كان بلفظ السلام او بغيره وعندنا في بلفظ  
السلام فرض وعندنا في الخروج بصنعه فرضه وواجبها قراءة الفاتحة وعند مالك وان في فرضه  
وفي رواية عن محمد ان قراءة الفاتحة فريضة وضم سورة مع الفاتحة وقال مالك فرض وقال الثاني في  
سبب وواجبها تعين القراءة في الاولين ورعاية الترتيب في فعل مكررة ركعة واحدة كسجدة  
حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا يفد صلوة وعليه ان يسجد السجدة  
المكتر وركعة ويسجد للسهو اما ترتب القيام على الركوع وترتّب الركوع على السجود  
ففرض وقال زفر وقال الثاني في الترتيب فريضة وواجبها تعديل الاركان والمراد  
بتعديل الاركان الصلوة تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة بينهما والقعدة  
بني السجدة كذا في المغرب وقال ابو يوسف والثاني في انه فرض والقعدة الاولى مطلقا

درعانه

سواء كان

سواء كان في الرابعة او الثلاثة او في الفرض او النفل وعند محمد وزفر وان القعدة الا  
في الرابع من النفل فرض وواجبها قراءة التشهد مطلقا سواء كان في القعدة الاولى او في الثانية  
وقال الثاني في قراءة التشهد في الثانية فرض في المحيط التشهد في القعدةين واجب وذكر في الهدي  
وقراءة التشهد في القعدة الاخرة واجبة بهذا القيد يود ان القراءة التشهد في القعدة الاولى ليست  
بواجبة او التخصيص في الرواية يدل على نفي ما عداه وذكر في باب سجود السهو ثم ذكر التشهد بحتم القعدة  
الاول والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وهو تصريح بانه واجب فيه اختلاف وظاهر الرواية  
انه واجب القياس ان يكون سنة وهو اختار البعض فلان صاحب الهداية قال ههنا هذا القول  
وفي باب سجود السهو في قول الاول وواجبها الفظ السلام وعندنا في فرضه وواجبها قنوت  
الوتر مطلقا سواء كان في رمضان او غيره وسواء في النصف الاول والاخير وعندنا في في نصف  
آخر من رمضان واجب وكثيرات صلوة العيدين وقيل قنوت الوتر وكثيرات العيدين سنة  
لذا في المحيط وواجبها الجهر والسرار وقيل **بما** كذا في الحواشي فيما يجهر ويسر في لفظ  
لشروا الاول بالاول والثاني بالثاني وسننها رفع اليدين للتحريم ونشر اصابع وجه الامام با  
التكبير والثناء اي قراته وهو سجد تكبيرا للتمسك بالسنن والتعوذ والتسمية والتأمين ستر امتنع بكل  
واحد من الاربعه اي كل واحد من الاربعه يكون ستر مطلقا سواء كان في الفرض او النفل وسواء كان  
اماما او مقديما او منفردا او سواء كان جهدي او غير جهدي وقال لك بيتا الامام بالفاخرة بلا ثناء  
وتعوذ ولا يقول التامين ايضا وهو رواية عن ابي حنيفة وقال مالك التسمية ليست بسنة  
وقال الثاني في جهر بالتسمية والتأمين في الجهرية وسننها وضع يمينه على يارحة كتفه وعندنا  
مالك يسر يديه ارسالا فان شئت اعتمد فالارسال عنده عزيمة والوضع رخصه وعندنا في يضع  
على صدره وكيفية الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالحنقرة وال  
الحق على الرسخ وسننها تكبير الركوع وقيل واجب كذا في الحواشي والرفع منه اي رفع الرأس  
اي الركوع وعندنا في في رواية ابي حنيفة رفع الرأس من الركوع والسجود فرض وهو قول  
وجه والتميم والتجديد عند الرفع منه وسننها **سجدة** اي تسبيح الركوع ثلاثا والتسبيح فيه  
معها **سجدة** ان رب العظيم قال ابو مطيع تسبيح الركوع وتسبيح السجود ثلاثا واجب

لزمه





وقال مالك لا تسبح في الركوع أصلاً وسننها أخذ كنه وتفرج أصابعه وتكبي السجود وتسبح  
تسبح السجود ثلاثاً والتسبح فيه ان يقول سبحان رب الاعلى وقال مالك انه فرض وسننها وضع يديه  
على الارض وقال زروان في السجود فرض على الاعضاء التسبح وهي الوجه واليدين والركبتان  
والقدمان وسننها افترش رجله اليسرى مطلقاً وكان في الصلوة القعدة الاولى والاخرى  
وقال مالك التورك في القعدة بين سنة وقال مالك في تورك في الثانية وسننها  
نصب اليمنى اي نصب رجله اليمنى مطلقاً اي في كل من قعد في الصلوة خلافاً لما كان في سننها  
القومة بين الركوع والسجود والجلوس بين السجود وعند لم يوسف والثاني في وهما فرضان وفي  
رواية الكوفي هما واجبان وسننها الصلوة على النبي ص في القعدة الاخيرة وهكذا في فرض وثلاث  
الدعاء اذا فرغ من الشهادتين والصلوة للمؤمنين والمؤمنات ونفسه ولوالديه ان كان مسلمين و  
والمراد بالدعاء الدعاء الذي يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة اي المنقولة ولا يدعوا ما ثبت كلام  
الناس كما يحكي في المتن وفروقه بما لا يستعمل سواها على ان يحاكي كذا وزوجني امرأة وقال اللهم  
ارزقني فلانة فالاصح انها يفرد وعند ان في كل اشاع الدعاء خارج الصلوة لا يفرد الصلوة نحو ان  
يقول اللهم رزقني فلانة او نحو ذلك ولا بين الفريضة والواجبات والسنن شرع في الاداب حيث قال واذا  
بها نظره لا موضع سجدة في حال القيام اما في الركوع فلا ظهور قدميه وفي السجود لا رتبة انفه وفي  
القعدة الحجرة ولو لم يفعل لا ياتم هذا في المكتوبة واما في التطوع فالامر سهل وكعظم في اي يأخذ  
شفة التقليل بلسانه **عند التثاوب** وان تعدر غطاءه بيده فيضع ظهر الكف على الفم **واخراج كف يمينه**  
**عند التكبير** الاول بعد ان في الرجال اما في حق المرأة فيجعل يديه في كمرها واذا بها دفع السعال ما استطاع  
والقيام الى الصلوة حين قيل في الاقامة حتى الفلاح وقال زروان قيل قد قامت الصلوة وشروع الامام من  
قيل قد قامت الصلوة في المرة الاول وقال زروان في المرة الثانية وقال لم يوسف شروع الامام اذا فرغ من  
ذن من الاقامة وقال مالك شرع الامام اذا في **فصل** هو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل  
عدل اي فاضل بين ما ذكر قبله وبعده ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول والمعنى هذا مفصول عما قبله  
ذكرت بعده في ترفع وتنوب على ان جزمه ان اخذ في هذا فصل وان لم تذكرت كسكن آخره لانك اذا  
على كلمة اسكنت آخره واذا اراد المصلي الدخول في الصلوة كبر ورفع يديه هذا اذ فيه وقال مالك

لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع

لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع  
لو كان في الركوع

منكبه وقال مالك هذا رايه ولو شرع المصلي بالتسبح والتحليل التسبح ان يقول سبحان الله والتحليل  
ان يقول لا اله الا الله او بالفارسية مع مطلقاً سواء كان يحسن التكبير او لا وعن لم يوسف انه قال  
ان كان يحسن التكبير ويعرف ان شروع يفتحها لا يصير شراً لا بقوله الله اكبر والله الاكبر والله  
كبير والله اكبر وعند ان في لا يصير شراً لا بالله اكبر والله اكبر والله الاكبر وعند مالك  
لا يصير شراً لا بالله اكبر قولاً او بالفارسية بان قال حذاي او بنام حذاي بزرگ صح مطلقاً سواء  
كان يحسن بالعربية او لا وعند مالك لا يصح ان لا يحسن العربية كما لو قال يا عاقر اي صح شروع تسبح  
او التحليل او بالفارسية كما صح لو قال بالفارسية حال كونه عاجزاً او روى عن لم حنيفة يجوز بلا عجز ايها  
وقال ان في لا يجوز القراءة بالفارسية اصلاً لكنه ان كان لا يحسن العربية هو اي يصلي بغير قراءة حتى  
لو قال بالفارسية يفرد عنه كذا في المبسوط او ذبح وكفى به لما صح لا باللام اغفر اي لا يصح شروع  
في الصلوة خلافاً لقول ووضع عطف على قوله كبر وفتح يمينه على ياره تحت سورة خلافاً للشافعي  
مستفتحاً حال من المستكن في وضع اوقاف لا يحسن انك اللهم الح وانما سمي هذا الدعاء به لانه يستفتح به  
الاركان وعند مالك يرسل يمينه في جميع الصلوة ثم انه لانه قيام فيه ذكر مسنون طويله عند مالك وعند  
محمد بن قيس في قراءة فيعتمد عند مالك حال الشاء والقنوت وصلوة الجنازة وعند محمد يرسل فيها  
ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقاً وتعود سنة مطلقاً  
سواء كان اماماً او منفرداً او قال مالك لا ياتي الامام بالتعود للقراءة او بالتعود بتسبح للقراءة وعند لم  
يوسف بتسبح للشاء فتلا به المسبوق للمفتدي وعند لم يوسف بالعكس فيؤخذ الامام بالتعود عن  
تكبيرات العيدين وعند لم يوسف ياتي قبل تكبيرات وكفى سرّاً في اول كل ركعة فحسب مطلقاً خلافاً  
فان عند محمد بن حنيفة يسبح في اول الصلوة وقال محمد بن يحيى الفاتحة والسورة  
في كل ركعة اذا كان يخفي بالقراءة وقال مالك لا ياتي الامام بالتسبح ايضاً وهي اية من القراء  
التي انزلت للفصل بين السورة ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وقال ان في وهي  
ايه من الفاتحة ومن اول كل سورة وقراءة الفاتحة وسورة اي قراءة الفاتحة مع السورة و  
وجوباً وتلت آيات قصار واية طويلة وان مالك لا يجوز الصلوة بدوة قراءة الفاتحة سورة  
معها وامسك اي يقول آمين بالمد والقصر بالتخفيف الامام والمأموم سرّاً خلافاً لما كان في



وهو رواية عن أبي حنيفة كمر ذكر المصلي بركوع بلامد اي بلا شئ من الحركة والهمزة المفردة والحد  
 الفاضل سواء كان في قوله الله او في همزة اكبر لانه يبطل وركع ووضع يديه على ركبته وبرز في الركوع  
 في الركوع اصابعه وبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح لآكسفت وسوى راسه بحجرة يعني لا  
 ينك ولا يرفع وسبح فيه اي في الركوع ثلثا مطلقا سواء كان اماما او غيره وقال مالك لا يسبح فيه أصلا  
 وقال سفيان الثوري ينبغي للامام ان يقول خبثا ثم رفع رأسه واكتفى الامام عند رفع الرأس  
 من الركوع بالسمع اي بان يقول مع الله لمن حمده فحسب ولا يقول ربنا لك الحمد وقال لا يقول الامام  
 سرادكتي الموضع اي المقتدى بالتحميد وصفة التحميد ان يقول ربنا لك الحمد وربنا ولك الحمد اللهم ربنا  
 ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهو الحسن وقال الثوري بالسمع اي بالسمع المنفرد بها والحمد والثناء  
 فيه حمز وفي غلغلتها البيت وروى ابو يوسف عن أبي حنيفة يات بالسمع لا غير والصحيح عن مذهبنا انه يات  
 بالتحميد لا غير ذكره في المحيط ثم كبر للجمود ووضع ركبته على الارض ثم يديه ثم وجهه بين كفيه بعكس  
 النهوض يعني اذا اراد النهوض ووضع وجهه اولاً ثم يديه ووضعهما على ركبته ثم نهض على صدره وقدميه  
 وفيه ان رقله انه لا يعتمد يديه على الارض عندنا كما صرح به فيما بعد وقال مالك ان شئ وضع يديه ولا  
 ثم ركبته وان شئ عكس سجدة بانه وجهه وركبه باحد مطلقا سواء كان يقدر او لا وقال لا يجوز الا  
 كثر على الانفة لا بعد رجح يجوز بل كراهته وهو رواية عن أبي حنيفة وقال ان سجد على الجهة دون الانفة جاز  
 وبالعكس وهو الاصح او يجوز عمامة او فاضل ثوبه قال الثوري لا يجوز بكور عمامة وابدئي بصعيدة الكاظم  
 عنده في السجود وجاز في اي البعد بطنه عن فخذه في السجود ووضع يديه على رجليه نحو القبلة وسبح فيه  
 ثلثا مطلقا وقبل ينبغي للامام خبثا والمرأة تحفض وتلزم بطنها بفخذها في السجود ثم رفع رأسه  
 في السجود حال كونه مكبرا فيل مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب ثم يجز وان كان الى الجلوس  
 اقرب جاز فيل اذا زابت جهة عن الارض بحيث يجزى بين وجهه وبين الارض ثم لحاد باجاز في  
 السجدين وجلس في السجدين مطبئا وكبر للسجدة الثانية وسجد مطبئا وكبر للنهوض اي للقيام بالاعتماد  
 اعتماد يديه على الارض وبلا فوقه عند رفع رأسه من الثانية كالركعة الاولى ففعل فيها مثل ما فعل في  
 الاول الا انه اي المصلي فيها لا ينبغي اي لا يقول سبحي نك اللهم الحمد ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في سبع  
 مواضع عند افتتاح الصلاة وقنوت الوتر وكبير العبد بين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة عند

الموقوف

الموقوفين والجمعين اي الاول والوسط ولما كان فيه تطويل ضبط المصنف في فقص صمغ واراد بها  
 بالفتحة الكبيرة الافتتاح والفاق القنوت والعبد العبد بين والسبح استلام الحجر الاسود والصاد  
 الصفا والميم المروة والعين الث في العفات والجم الجمعين وقد نظرها في قوله ارفع يديك  
 الذي التكية مفتحة وقالت وبه العبدان قد وصفنا وفي الوقوفين والجمعين معان وفي استلام  
 كذا المروة وصفنا وقال الثوري يرفع يديه ايضا عند الركوع وعند رفع الرأس فاذا فرغ من سجدة  
 الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب عناءه وعند مالك يتورك ووجهه اصابعه  
 نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه وبني اي المرأة تتورك وقراء المصلي تشهدان يسجد  
 وهو ان يقول التحيات لله والصلوات والطيبات الا سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله وقال الثوري في السجدة  
 تشهدان بن عباس وهو ان يقول التحية لله المباركات الصلوة الطيبة سلام عليك ايها النبي  
 ورحمة الله وبركاته تشهدان لا اله الا الله كذا في الكافي وفيما بعد الركعتين الاولين اكتب بالفاضة مع  
 غنية عن قراتها يعني لو سكت او سجد مالا لها جاز خلاف الثوري في هذا عندنا في الفرائض اما في التوا  
 فضم التورة واجب كما ساء ان شاء الله وعن أبي حنيفة ان قراءة الفاتحة في الاخرتين واجبة حتى  
 لو تركها عامدا كان مسيئا وان كان سهيا بسجده السهو والقعود الثانية في الصلوات كالاول  
 يعني كما انه يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب عناءه في القعدة الاولى فكذلك في الثانية  
 وقال مالك يتورك في القعدة بين وقال الثوري يفرش في الاول ويتورك في الثانية وتشهد في القعدة  
 الثانية وهو واجب عندنا وعند الثوري في فرض صلى على النبي ثم في القعدة الثانية وهو سنة عندنا  
 وعند الثوري في فرض ودعا بحسب الفاظ القرآن والسنة نحو اللهم اغفر لي ولوالدي خلافا للثوري  
 كما مر لا كلام ان كسى اي لا يدعوا بحسب كلام الناس وسلم مع الامام وعندنا بعده وبني رواية  
 عن أبي حنيفة في التحيم اي كما يكبر التحيم الاولى مع الامام في التحيم وعندنا يكبر بعده عن تحيمه  
 اي سلم عن تحيمه حال كونه نائيا بالقوم والحفظ وقال مالك سلم تحيمه واحدة تلقاء وجهه وتاوي  
 وتاوي الامام في الجانب الايمن ان كان في الجانب الايمن او الايسر ان كان في الجانب الايسر  
 او تايها فيهما اي في التسمتين لو كان الامام محاذيا بان كان المقتدى بجذائره وعندنا ليس

فل







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
عَلَّمَ الْأَعْرَابَ الْفَخْرَ  
وَالْإِيمَانَ وَالْحَقَّ

و قد كد لا يسبق في الخفا  
في المحيط وغيره ان الخفا  
افضل الغم فان كان  
افضل فهو اولي وعلي  
مكتوم لان لم  
الدها لان لم

في الحديث "أحد" أقص  
بن مالك كان أعظم  
وعلى هذا القياس إذا  
الحاضر بين كان أو  
ولها

أما ما لا عذر في الج  
همل وهو غاف  
في كراهية إمامته  
العوامى الذى لا  
علم عنده ديني  
ان يكون كذلك  
في العبد ودون

أفضل القوم  
فلا كراهة إذا  
لم يكن في  
معرفة

[illegible]

المشايخنا لا يبيعون أبناء  
البايع بالصبي في الشرايح  
السنن المطلة بالأخلاق  
بنو الصباينا مع

و قال اني بعثت رسلنا  
 ان يقولوا لهم ان قرض  
 القبايل ما هو الا ما  
 اخذتم من قبايلهم  
 القاري والاممي سواء  
 لعن

وری

٢٠  
 ابي جعفر الداعية  
 رحمه الله اولي عمر  
 الداعية الفخار شيخه  
 شيخه ابي جعفر



واعلم <sup>ط</sup> الواحد هو الذي  
 ادركه الامام مع تكبيرة  
 الافشاح ثم نام ثم استيقظ  
 بعده والامام او  
 الذي ادرك الامام  
 مع تكبيرة الافشاح  
 والمعد <sup>و</sup> الذي هو الذي  
 ادرك الامام بعد  
 تكبيرة الافشاح  
 والمسوق <sup>ف</sup> هو  
 الذي ادرك  
 الامام بعده وكيفية  
 او اكثر من

مفضل

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



حروف ولم يكن مدفوعا اليه بقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع ويفسد جواب طاهر  
 به حكم الله اي عطس رجل فقال له رجل اخر في صلوته برحلك الله يفد ولو قال العاطس والى الحمد لله  
 لا يفد لانه لو قال العاطس في الصلوة برحلك الله وخاطب نفسه لا يفد كذلك الخلاصة ويفسد فتحه  
 على غير ما هو مطلقا سواء كان في غير الصلوة او غير هذا اذا اراد تعليمه وان اراد القوات دون التعليم  
 لا تفد وان فتح على امامه لا يفد ما لم يقرأ مقدار جواز الصلوة او لم يتحول الى آية اخرى اما اذا قرأ  
 او تحول لفتح عليه في صلوة الفاتح والصحيح ان لا يفد بكل حال ولو اخذ الامام منه قبل يفد صلوته  
 والصحيح انه لا يفد ولا ينبغي للمفتي ان يفتي من ساعة قربا يتكرر من ساعة ولا للامام ان يخرجهم  
 الى الفتح بل يركع ان قراء قدر ما يجوز به الصلوة ولا يستغل الى اخرى ويفسد جوابا بل لا اله الا الله اي  
 ان الجب في الصلوة هذا بان قيل بين يديه امع الله الآخرة فقال لا اله الا الله يريده الجواب يفد  
 صلوته واما اذا اراد به اعلام انه في الصلوة لا تفد بالخطا وعند له يوف لا يفد سواء كان انا  
 اراد به الجواب او لا لانه شاذ وعلى هذا الخلاف الصحيح بان احاب من اجرة بما يجبه في سورة ويفد  
 السلام مطلقا سواء كان المصلي ناسيا او ساهيا او عامدا كذا في الخلاصة وفي الهداية جعل السلام مذكرا  
 مفدا لاساهيا ويفد رده وافتتاح العصر او التطوع لا الظهر بعد ركعة الظهر اي بان كان  
 صلاة ركعة من الظهر ثم افتح العصر او التطوع بتكبير فقد نقض الظهر ونفى المسئلة ان لا يكون صاحب  
 ترتيب فيصبح شروعه في العصر فان كان صاحب الترتيب لم ينقل الى العصر متنفلا عنده حنفية وليست  
 قوله لا الظهر الى الا افتتاح الظهر بعد صلاة ركعة من الظهر فهي هي ويحتمل ان تلك الركعة و  
 هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطلت الظهر ولا تجزئ تلك الركعة ويفد قرائته  
 اي قراة المصلي من مصحف مطلقا سواء كان آية او آيتين وقيل اذا قرأ آية لا يفد وتنا لا لا يفد  
 وكره وهذا اذا لم يستفهما اما لو وقع بصره على المصحف لا يفد وعندنا في تجزئ به بغير كراهة  
 ويفد اكل وشربه مطلقا سواء كان عاملا او ناسيا قليلا كان او كثيرا ولو نظر الى مكتوب ونسئ او  
 او اكل باي شيء اسنانا او مراما مطلقا سواء كان رجلا او امرأة في موضع سجوده لا يفد صلوته في  
 المسائل الثلاث وان اثم المار في الثالثة وقيل على قول محمد يفد بالنظر وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 والصحيح انه لا يفد اجماعا قوله او اكل هذا اذا كان اقل من قدر الحس وان كان من قدر الحس

لانك سيد عباد عذفا  
 وانما يفد عباد عذفا  
 طاهر

لانك سيد عباد عذفا  
 وانما يفد عباد عذفا  
 طاهر



يفسد صومه وصلوته كذا في الخلاصة وزاد في الحاشية وقال بعضهم ان مادون ملاء الفم لا يفسد صلوته وفيه  
صومه وانما قال في موضع سجوده لانه اذا غابا ثم اذا امر في موضع سجوده في الاصح وقيل في موضع يقع بصره لوصلة  
بجشوع وخضوع وقيل خضوع ذراعا وقيل بقدر الصفيين وهذا اذا كان في موضع الصلوة والمروءة متحدا  
اما اذا كان المصلي على الدكان والارض يرمي على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا يفسد به وهذا في الصحيح او وان كان في  
المسجد نظر ان كان بينهما حائل كان ان او سطوة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير كراهي مكان وقيل  
ثلاثة اذ ربع وقيل قدر صغير وثلاثة والمسجد الكبير كراهي او قيل كالمسجد الصغير وما فرغ من المفردات شرع في  
المكروهات حيث قال **وكره عيشه** هو ما لا غرض فيه شرعا **ثوبه** وبدنه **وكره قلب الحصى** الا للمسجد مرة  
اي ان كان الحصى لا يمكن من السجود فيسوي مرة ولا يزيد عليها كذا في المبسوط وفي المعنى او مرتين **وكره وقت**  
**الاصابع** او غمزها او مدّها حتى يصوت **وكره التخمير** وهو وضع اليد على الخامة **وكره الالتفات**  
وهو النظر الى اليمين او الشمال والالتفات المكروه ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة  
فاما لو نظر نحو غير عينه كمن غر ان يلوي عنقه فلا يكره **وكره الاقواء** اي جلوس مثل الكلب و  
**انتراس ذراعيه** وهو بسط ذراعيه على الارض في حال السجود هذا في حق الرجل اما المرأة فينبغي ان يفرش  
ذراعيها كما مر **وكره رد السلام بيده** وانما قيد به لانه باليد مفد **وكره التربع بلا عذر**  
**وعقوض شعره** وهو ان يجمع على هامة ويشده بخيط او بخرقه او بصمغ ليشده وقيل ان يلتف ذوابيه حول  
رأسه كما يفعل الشاة في بعض الاوقات **وكره كيف تزييه** وهو رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود  
**وكره سدله** وهو ان يجعل ثوبه على رأسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه **وكره التساؤب** مطلقا سواء  
كان في الصلوة او غيرها **وكره تعريض عينيه** وقيام الامام لا يسجدده في الطاق اي كره قيامه في  
الحراب ولا بالأس من قيامه في المسجد وسجوده في الحراب **وكره افراد الامام على الدكان** والقوم على  
الارض والدكان مقدر بقامة الرجل وقيل بالذراع وعليه الاعتقاد كذا في شرح سيد **وكره عكسه**  
قيام الامام على الارض منفردا او القوم على الدكان **وكره في الصلوة لبس ثوبه فيه تصاوير جمع**  
نصواري وهو ما يتصور من ذوات الروح مطلقا سواء كان منقشا او منسوبا **وكره ان يكون فوقه**  
اي في سقفي **وبين يديه** بان يكون معلقة او موضوعة **او بجذائيه** بان يكون في حائط القبلة صورة  
مرفوعة على اسم يكون **الا ان يكون الصورة صغيرة** بحيث لا يبدا للنظر الا بالاسم **او مقطوع**

لا

بني اذا غلبت اصابعه امانا  
فمنه فلا يكره بالاجماع

**الرأس** ولغيره **روح** كاشجرة والثمرة والكواكب ونحوها **وكره عدا الآي والتبج** باليد لا  
بالأس لان من مفد وبرؤس الاصابع والقلب لا يكره كذا في المحيط والخلاصة وقال لا بأس باليد ثم  
قيل لا خلاف في التطوع في ان لا يكره والخلاف في الفرض وقيل كره في الفرض اجماعا والخلاف في النوا  
وقال الفقيه ابو جعفر وجدت رواية عن اصحابنا ان يكره فيها فلا يكره العدا خارج الصلوة وقيل  
هو بدعة لا **قتل الحية والعقرب** اي لا يكره قتلها مطلقا سواء كانت حية او غير نال في الصحيح  
وقيل يحل قتل غير الحية وهي ان يكون سوداء ولا يحل قتل الحية وهو ان يكون بيضا وقيل اذا  
امكن قتل الحية بغيره فان اخرج الحية من مكانها من غير مشي ومعالجتها فان قتلها بمشي  
ومعالجتها فسد صلوته وذكر شمس الاية الحري ان اذا قتلها بعلم كره لا تفقد صلوته قالوا انما يباح قتلها  
في الصلوة اذا امرت بي يديه وخاف الاذي منها وان لم يخف يكره **والله** اي ولا يكره **الصلوة** حال كون  
المصلي **فانما لا تظهر قاعد** يحدث الحنفية لا يثبت لا يخاف منه الغلط في الصلوة وقيدناه لانه  
لورفع بالحدث بحيث يخاف المصلي ان يزل بالقراءة في يكره وقيدناه **بالظهر** لا يكره ان يصل الى  
وجهه ولا يكره **الصلوة الى مصحف** او سيف معلق ذكر التعليق باعتبار العادة حتى لو كان في موضع  
عين على شيء لا يكره ايضا **او لا شمع او سراج** ولا يكره **الصلوات على باب فيه تصوير**  
ان لم يسجد عليها واطلق الكراهية في الاصل وما فرغ من الاشياء المكروهة في الصلوة شرعا في الاشياء  
المكروهة خارج الصلوة وفضل حيث قال **فصل في كراهية استقبال القبلة في الخلاء**  
عند الغائط والبول **وكره استدبارها** وقيل لا يكره والا في ان يستقبل الشمال واستدبر الجنوب حتى ترزأ عن  
استقبال القبرين بالفرج **وكره خلق باب المسجد** قال هذا في زمانهم واما في زماننا فلا بأس به في غير اوان الصلوة  
**وكره الوطئ فوقه والبول والتخني** وهو التغوط لان سطح المسجد حكم المسجد حتى لو قام على سطحه  
مقيدا بالامام صح ولو تصعد اليه المعتكف لم يفد اعتكافه ولم يحل الخاض والجانب الوقوف عليه **لا فوق** اي  
لا يكره الوطئ او البول والتغوط فوق **بيت فيه مسجد** والمراد ما اعد للصلوة في البيت بان يكون للحراب  
والتيقيد بقوف التفتي لجواز الجماعة ودخول الجنب والى ايضا في سجدة البيت من غير الكراهية كذا في الذخيرة  
**ولا نقشب بالخص** بفتح الخيم وكورها **وماء الذهب** قيل مكره وقيل هو قربة واصحابنا جوزوا في لم  
يسخونه هذا اذا فعل من مال نفسه ما المتولى فيضمن ولو اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع لا بأس

قل

يستقبل الصلوة

التقيد بالظهر يشير  
بانه لا يصل الى وجهه  
بكره لانه يعظمه

خلاف ما اذا كان بين  
يديه كما تقدم او شجرة  
فيه فادع فدية لانه يشبه  
عبادة النار فان

من يبيت المسجد من عادته  
الا فان لم



فيه وقال عمر بن العبد العزيز والمالكين اصح من الاساتين **باب الوتر والسواقل**  
من بيان الفرائض وآدابها وقضاها شرع في بيان السواقل واخرها لانها شرعت مكملات ومتممات  
لها انا جمع بينهما لان الوتر يناسب النفل من حيث الزيادة على المفروض كالنفل ولانه نفل عندهما وعند  
ان فقي الوتر واجب **وقال السنه موكد** وعن ابي حنيفة انه فرض عملا وعينا سنة اى ثبت وجوب  
بالسنه فاطلق اسم السبب على الحبس **وهو ثلث ركعت** وقال الشافعي يوتر بركعة **تسليمية** وفي  
قول عزالك فقي يوتر ثلث ركعات بتسليمين وهو قول مالك **وقنت المصلي ثلثا قبل الركوع**  
**ابدا** بعد ان كبر وقال الشافعي يقنت بعده ولا يقنت الا نصف الاخير من رمضان وقراء المصلي  
**كل ركعة من فاتحة الكتاب وسورة** اى سورة شاء ولكن المروي عنه قراءه الركعة الاولى  
سبح اسم ربك الخ وانه الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد **ولا يقنت الفجر**  
اى الوتر وقال الشافعي يقنت في صلوة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع **وتبع المؤتم قانت الوتر**  
اى تبع المقتدى الامام ان فقي في قراءة دعاء القنوت في الوتر وعن محمد لا يتبع بل يؤتمن وقيل يكتم وذكر  
الطحاوي ان القوم يتابعونه لاقوله ملحق فاذا دعا فعند ابي يوسف يتابعونه وعند محمد يؤتمنون **لا الفجر**  
اى لا يتبع قانت الوتر يكتم من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابي يوسف يتبع ثم يقل يقف قائما ولا يقنت  
وقيل يعقد والاول ظاهر ودلت المسئلة على جواز الاقتداء الشفعي المذهب **والسنه قبل فريضة**  
**الفجر وبعد** فريضة الظهر وبعد فريضة المغرب وبعد فريضة العشاء **ركعتان** وانما قدم سنه  
الفجر لانها اقوى السنن حتى يكفر جاحدا ولا ياتى بها من اهل البيت الواجب عند البعض **وقبل فريضة الظهر** وقبل  
فريضة الجمعة وبعد ثاربعين وقال ابي يوسف السنه بعد صلوات الجوسه ركعتان تسليمين وندب الاربعة بل  
العصر وخير محمد بن ابي الاربعة والركعتين وندب الاربعة قبل العشاء وبعده حتى لو ترك لا يستوجب سنة  
اما لو ترك الركعتين بان لم يصلي اصلا لم يستوجب سنة وندب الست بعد المغرب وهذا صلوة الاوابين  
ذكره الزيادة على الاربعة ركعات تسليمية واحدة في نفل النهار وكره الزيادة على ثمان ركعات ليلا اى في  
نفل الليل والله فضل فيها رابع وعندهما في الليل وعند الشافعي فيها مثنى وطول القيام حسب  
من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتي الفرض مطلقا سواء كان ثانيا او ثلاثيا او رباعيا وسواء قراءه  
الرباعية في الاولين او الاخيرين او احد الاولين وكنى يقننها في الاولين واجب

فيها انا جمع بينهما لان الوتر يناسب النفل من حيث الزيادة على المفروض كالنفل ولانه نفل عندهما وعند  
ابدا بعد ان كبر وقال الشافعي يقنت بعده ولا يقنت الا نصف الاخير من رمضان وقراء المصلي  
كل ركعة من فاتحة الكتاب وسورة اى سورة شاء ولكن المروي عنه قراءه الركعة الاولى  
سبح اسم ربك الخ وانه الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ولا يقنت الفجر  
اى الوتر وقال الشافعي يقنت في صلوة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع وتبع المؤتم قانت الوتر  
اى تبع المقتدى الامام ان فقي في قراءة دعاء القنوت في الوتر وعن محمد لا يتبع بل يؤتمن وقيل يكتم وذكر  
الطحاوي ان القوم يتابعونه لاقوله ملحق فاذا دعا فعند ابي يوسف يتابعونه وعند محمد يؤتمنون لا الفجر  
اى لا يتبع قانت الوتر يكتم من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابي يوسف يتبع ثم يقل يقف قائما ولا يقنت  
وقيل يعقد والاول ظاهر ودلت المسئلة على جواز الاقتداء الشفعي المذهب والسنه قبل فريضة  
الفجر وبعد فريضة الظهر وبعد فريضة المغرب وبعد فريضة العشاء ركعتان وانما قدم سنه  
الفجر لانها اقوى السنن حتى يكفر جاحدا ولا ياتى بها من اهل البيت الواجب عند البعض وقبل فريضة الظهر  
وقبل فريضة الجمعة وبعد ثاربعين وقال ابي يوسف السنه بعد صلوات الجوسه ركعتان تسليمين وندب الاربعة بل  
العصر وخير محمد بن ابي الاربعة والركعتين وندب الاربعة قبل العشاء وبعده حتى لو ترك لا يستوجب سنة  
اما لو ترك الركعتين بان لم يصلي اصلا لم يستوجب سنة وندب الست بعد المغرب وهذا صلوة الاوابين  
ذكره الزيادة على الاربعة ركعات تسليمية واحدة في نفل النهار وكره الزيادة على ثمان ركعات ليلا اى في  
نفل الليل والله فضل فيها رابع وعندهما في الليل وعند الشافعي فيها مثنى وطول القيام حسب  
من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتي الفرض مطلقا سواء كان ثانيا او ثلاثيا او رباعيا وسواء قراءه  
الرباعية في الاولين او الاخيرين او احد الاولين وكنى يقننها في الاولين واجب

وقر

عند ابي بكر الا حم وخفيان بن عتبة ليس بركن اصلا وعن الحسن في ركعة وعند الشافعي في كل ركعة وعند مالك  
في ثلث ركعات والقراءة فرض في كل ركعة النفل والوتر ثم افرد الوتر بالذكر في الاصح واجب في غير  
ولا نفل وندب النفل بالشرع ولو عند النوبة الطلوع حتى لو افده قضاء وعند الشافعي لا يلزمه  
القضاء بالافاضاء سواء كان في الوقت مكروه او لا وقال زفر لا يلزمه القضاء ان شرع في وقت مكروه  
وافده وقضى ركعتين لو نوى في النفل اربعا وافده بعد القعود الاول اى ان شرع في اربع ركعات  
وقراءه الاولين وقعد ثم افدا الاخيرين قضى ركعتين او قبله اى قبل القعود الاول عندهما وعند ابي  
يوسف اربعا او لم يقرأه **فرضين** **فرضين** ففرض ركعتين خلافا لابي يوسف او قراءه في اليوم  
لا غير فعليه قضاء الاخيرين بالاجماع او قراءه في الاخيرين لا غير فعليه قضاء الاولين بالاجماع او قراءه في الا  
واحد الاخيرين لا غير فعليه قضاء الاخيرين اجماعا او قراءه في احد الاخيرين لا غير قضاء ركعتين عندهما وعند  
ابي يوسف قضاء الاربعة او في الاخيرين واحد الاولين لا غير فعليه قضاء الاولين اجماعا وقضاء اربعا  
لو قراءه في احد الاولين واحد الاخيرين لا غير او قراءه في احدى الاولين لا غير وعند محمد قضى الاولين  
فيهما ثمانية اوجه ولا يصلي بعد صلوة مثلها بهذا اللفظ الحديث اى يصلي التطوع ويوتر في الركعتين  
كلها ويصلي المكتوبة ويقرأ في الركعتين فاتحة وسورة وفي الاخيرين فاتحة وصددها فعليه لا يصلي  
الفرض مثل النفل ولا النفل مثل الفرض في الوصف الذي ذكرنا وقيل المراد به الزجر عن تكرار الجاهل في  
المساجد وهو ثواب حسن وقيل لا يقضى ادا من الفرائض بوسوسة وتبطل قاعدة اجمع قدرة القيام  
ابتداء قبل يقعد عزيمتا والصحيح ان يقعد كما يقعد في التشديد وبناء اى لو شرع قائما فقعده بلا عذر جاز  
خلافا لابي يوسف ومحمد وانما قيد بالقادر لانه لو قعد بالعذر جاز اتفاقا ولا كتابا خارج المصالح كونه  
مومنا الى جهة توجهت دابة اى تنفل راكبا خارج المص مطلقا سواء قدر على النزول او لا وسواء كان  
سائرا او مقاما خرج طاعة وسواء كان على سرجه قد راو لا وسواء كان المكان الذي خرج اليه قريبا او بعيدا  
وقيل ان كان في موضع الخيل والركابين فذكر اكثر من قدر الورايم لم يخرج والصحيح انه يجوز وقيل  
ان خرج من مصره فرسخين يتطوع على دابة وعند محمد يجوز ويكره وعند ابي يوسف يجوز ان ينزل راكبا  
في المص ايضا وانما قيد لان الفرض لا يصلي قاعدا الا ابتداء ولا بناء ولا راكبا بلا عذر وكذا النزول  
التي وجبت او سجدة التلاوة وصلوة الجنائز والمراد بالنفل غير سنه الفجر لانها لا يجوز قاعدا

ليس بقضاء بدله

قضاء ركعتين

ولين

في سورة

اي مع الحديث الذي وقع في هذا الموضع

وعند ابي حنيفة لا يجوز له صح

باب النفل

عطف على النفل



ولا ركب بلا عذر ويجوز بعد ربان يكون جوا لا يمكن الركوب الا بمعيين ولا معيين الا وكان  
شيئا كبيرا لا يمكن الركوب ولا يجدر من يركبه وكان في طين لا يجدر على ارض مكانا يابا او كان  
في البادية على الرحلة والفاقد لم يبر وكد العذر المطر وخوف العدو والسبع وبني بنزله مطلقا  
سواء بعد صلاة ركعة او لا **لا يعكس** اي ان افتح التطوير اكثرا ثم نزل بني وان صلى ركعة نازلا ثم  
ركب لا بني بل مستقبل وعن ابي يوسف انه يستقبل فيها وكذا عن محمد اذا نزل بعد صلاة ركعة وعن زفر بن  
فيها **وسن في رمضان عشرون ركعة** سوى الوتر مطلقا سواء كان الرجل والنساء وقال بعض  
الروافض سنة للرجال دون النساء وقال بعضهم سنة عمر رضى وعندهما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويشؤون ركعة **بعشر تسليمات بعد العشاء** اي وقتها قبل العشاء حتى لو صلها قبل العشاء ولا يجوز  
وقال جماعة من مشايخ النجاشي كل وقت لها قبل العشاء وبعده قبل الوتر وبعده قبل بين العشاء  
والوتر حتى تصلها قبل العشاء او بعد الوتر لم يوردها في وقتها والجمهور على ان وقتها ما بين العشاء الى الفجر  
حتى لو صلها قبل العشاء لم يجز ولو صلها بعد الوتر يجوز **بجماعة** اي سنة بجماعة على سبيل الكفاية حتى  
لو تركها اهل المسجد مساو ولو اقام البعض فاختلف على الجاعة تارك للفضيلة ولم يكن مستأذنا  
اي يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما صلى مع الامام فالصلوة في بيته افضل وقال مالك والثوري  
فيها افضل **والختم** باجر عطف على جماعة مرة واحدة قيل يقرأ كما يقرأ في المغرب وقيل كما يقرأ في  
العشاء وفي المحيط اذا ختم في التراويح مرة ثم لم يصلي تراويح بقية الشهر يجوز من غير كراهية لان التراويح  
ما شرعت طوق نفسها بل الختم فيها وقد حصل **وبجلسة** عطف على عشر تسليمات اي سن عشرون ركعة  
**بعد كل اربع ركعات** اي مقدار اربع ركعات وفي الخلاصة والكافة انها مستحبة **وبوتر** اي يصلي الوتر  
**بجماعة في رمضان فقط** اي لا يوتر بجماعة في بقية الشهور ولا يصلي تطوع بجماعة الا في قيام رمضان  
وعني نحى الامة ان الجماعة انما يكونه اذا كان على سبيل التداخي اقا لو اقتدى واحد بواحد او اثنان بواحد  
لا يكونه واذا اقتدى ثلثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقا وفي المذهب الاقتداء  
بالوتر خارج رمضان جائز ذكره في النوازل وفي مختصر القعدوري لا يجوز قيل معني عدم الجواز الكراهية  
لا اصل الجواز **باب ادراك الفريضة والمناسبة** بينهما ان ادرك الصلوة بالجماعة  
زيادة على اصل الفرض كما ان النفل زيادة على الفرض **صل منفرد ركعة في مسجد من الظهر** ونحوه

فان

**فان** ذلك الظهر في ذلك المسجد **ثم شفع** اي يضيق ركعة اخري وسلم على راس الركعتي هذا اذا  
قيد بالاولى بالسجدة وان لم يقيد بالاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح وعند الشافعي  
يشهد وبلم على رأس ركعة ويكون نفلا **وبقتدي** فرضا بالامام والمراو بالاقامة وشروع الامام  
الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد **الركعة الاولى** بالسجدة  
فانه تم ركعتين بلا خلاف اصحابنا كذا في النهاية **فلو صلى ثلثا من الركعات ثم صلى الصلوة** هذا  
اذا قيد الركعة الثالثة بالسجدة وان لم يقيد بالسجدة يقطعها **وبقتدي** حال كونه **متطوعا** بالامام  
والتطوع بالجماعة انما يكونه اذا كان الامام والقوم مستطوعين اقا اذا ادعى الامام الفرض والقوم النفل  
فلما **فان صلى المنفرد ركعة من الفجر والمغرب فاقم** يقطع الصلاة **وبقتدي** بالامام وكذا الكو  
نام الى النية ولم يقيد بالسجدة وان قيدها بسجدة فهي فرضا ولم يشرع مع الامام وان شرع في المغرب اتم  
اربعا **وكره خروجه من مسجد اذن فيه** اي خروج من كان في المسجد وقت الاذان حتى **يصل**  
**والصلوة** فرض الوقت منفردا ثم اذن لا يكونه المزوج **الا في الظهر والعشاء** ان شرع المؤذن في الاقامة  
فانه يكونه ايضا اقا اذا لم يشرع فلا بأس بان يخرج **ومن خاف** اي الذي خاف **فوت الوقت الفجر**  
**الامام** ان ادعى سنة اتم اي اقتدى وتركها **والا** اي وان لم يخف **لا يقتدي** ولا يترك سنة الفجر بل  
ياتيها فيقتدي **ولم يقض سنة** الا التي اى ان فاتت سنة الفجر لم يقضها قبل طلوع الشمس باتفاق بنينا  
خلافا لث فني ولا بعد ارتقاها عندئذ **وقال محمد** اي قضاه الى وقت الزوال ثم قيل لا خلاف فيه  
لان عند محمد لو لم يقض لاشأ عليه وعندهما لو قضى كان حسنا وقيل الخلاف متحقق ولو قضى كان  
نفلا عندهما سنة عنده اتاسنة الفجر اذا فاتت مع الفرض فيقضى مع الفرض اجماعا الى وقت الزوال مطلقا  
بطلوا كان وحده او بجماعة وبعده لا يقضها وقيل يقضيها تنكها ولا يقضيها مقصودا اجماعا كذا  
في الكافي **وتنفي التي قبل** **الظهر** **وقت قبل شفع** اي اذا شرع مع الامام وترك الاربع  
قبل الظهر يقضى في وقت عند الجمهور كذا روى عن ابي خنيفة وصاحبه وقيل لا يقضي ثم قال ابي يوسف  
يصلي الاربع او لا ثم شفع وقال محمد يعكس وذكر الصدر الشهيد **الا** اختلاف على العكس **وقيل**  
الاختلاف بناء على ان نفل مبتدأ او سنة فمن قال انه نفل لا يقدم عليه ومنى قال انه سنة يقدم عليه فان  
خرج الوقت لم يقضيه وجده ولا تنكها وكذا سائر السنن **ولم يصلي الظهر بجماعة باذنا**

اقام شفع الاربع

لانه يكون مستظلا بعد صلوة الي  
وهو مكره ومتنفلا بالليل  
وهو غير مشروع

لان النفل لا يكون  
ثلاث ركعات

في الاربع فبما اجماع  
كالاربع قبل الظهر كالاثنين



الركعة بل ادرك فضلها والتقدير اتفاق لان المراد ان ادرك ركعة من الصلوة مع الامام  
ما ادرك جماعة فلا يقال انه صلى بها جماعة بل ادرك فضلها فحب اصله ما ذكر في الجا مع رجل  
قال بعده حران صلى الظهر جماعة فادرك ركعة لم يحسب ولو قال بعده حران ادرك الظهر حيث  
بادرك ركعة لان ادراك الشيء ادرك ركعة اخره يقال ادركت ايام **آخره يتطوع بالفرض** <sup>باعتبار</sup>  
**اين فوت الوقت** مطلقا في كل الاحوال سواء كان صلى الفرض جماعة او لا وقال الحسن  
والشورى لا يتطوع ان لم يسجد اقد صلي فيه قبل المكتوبة وذكر الامام الترمذي في كذا في النهاية  
**والا** اي وان لم يامئ **لا** اي لا يتطوع كما لا يامئ اذا اجمع الامام لو اشتغل بسنة لا يتطوع بل  
يترك قيل هذا في سني العصر والعشاء والفجر والظهر ثم قالوا لو كان العالم مجتعا للفتوى  
لم ترك سائر سني السنة الفجر وقيل اراد به الحلال والاطمان لا تركها في كل الاحوال سواء صلى  
الفرض جماعة او لا **وان ادرك امامه** حال كونه **راكعا فكم المدة** **وقف حتى رفع**  
**الامام راسه لم يدرك تلك** **وقال** صار مدركا لو كان لاحقا عنه في هذه الركعة فيانه  
بها قبل فراغ الامام ولكنه ان صلى بعد فراغه جاز وانما قيد بقوله ووقف لانه لو كبر ووافقه في الركعة  
الركوع فانه يكون مدركا لتلك الركعة **اتفاقا ولو ركع مقبدي** قبل ان يركع الامام **فادركه**  
**امامه فيه** اي في هذا الركوع **صح** وكبره وقال زفر لا يصح وانما قيد بقوله فادركه لانه لو رفع راسه  
قبل ان يلحقه الامام لا يجوز اتفاقا ثم **المأثور** به نوعان اداء وهو تسليم على الواجب وقضاء  
وهو تسليم مثل الواجب من عنده فلهذا يقال الديون يقضى بامثالها وقد تستعمل احد العباد  
رتين في الاخرى وفي فراغ من الاداء شرع في القضاء وقال **باب قضاء**  
**الفوائت** لم يقل قضاء المتركات ظنا بالومئتي خيرا لان ظاهر حال المسلم ان لا يترك الصلوة وانما ظنا  
تة من غير قصد لاشتغالها بل لا بد منه **الترتيب بين الفائتة والوقت وبين الفوائت**  
**مستحق** اي مغروض **عملا** لا اعتقادا حتى لا يجوز اداء الوقت مع ذكر الفائتة وكذا لا يجوز قضاء  
الفوائت بترك الترتيب بينهما **وقال** الشافعي الترتيب سنة **ويسقط الترتيب بين الفائتة و**  
**الوقت بضيق الوقت والنيان** حتى لو سبى الفائتة وصلى **الوقت** ثم تركها بقضى  
الفائتة ولم يعد الوقت وعند مالك لا يسقط الترتيب بينهما **وصيرورتها** اي ويسقط الترتيب بينهما  
الفائتة

الفائتات بينهما وبين الوقت يصيرورتها **وقد** دخول وقت الباع مطلقا سواء كانت الفائتة قديمة او  
حديثة فالحديث يسقط اتفاقا **وقد** **القديمة** اختلق المشايخ وذلك لمن ترك صلوة شهر ثم صلى مدة ولم يقضى  
تلك الصلوات حتى لو ترك صلوة ثم صلى اخوي ذكر الفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى  
وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السجدة وقال زفر الترتيب يلزم في صلوة شهر كان حدا لكثرة بان يزيد على الشهر  
**ولم يعد الترتيب بعوده الى القلة** اي بعود الفوائت بان قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي وعند  
بعض العلماء لا يعود والاول اصح **فلو صلى فرضا حال كونه ذاكرا فائتة ولو وتر افرد فرضه** <sup>لا عليه الفتوى</sup>  
**موقفا** اي لو صلى العصر مثلا ذكرا انه لم يصل الظهر فدم عمره ان لم يكن في آخر الوقت والعبر الاصل  
الوقت عندنا وعند محمد للوقت المسبب حتى لو شرع في العصر وهو ناس الظهر ثم ذكر الظهر في وقت لو ان  
يرفع العصر في وقت مكرهه يقطع العصر عندهما ويصل الظهر ثم يصلي العصر وعنده بعض في العصر ثم يصلي  
الظهر بعد غروب الشمس فاذا فدت الفريضة لا يبطل اصل الصلوة عندهما وعند محمد يبطل كذا ذكره هذا  
الاختلاف عامة شائخا وقيل الاختلاف بينهم بانه لا يبطل اصل الصلوة ثم العصر فيقف فاداموا  
عند ابي حنيفة حتى لو صلى بعده ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر عاد الكل جائزا وعندهما يفسد  
بأنه لا جواز له بحال **وقال** الشافعي لا يفد اصلا قوله ولو وتر اي لو كان المترك وترا كذلك عنده  
خلافها **سجود السهو** هذا من قبيل الضا  
**المسبب** المسبب والاصل ان يكون المضاف اليه سببا للمضاف كما في خيار الشراء وخيار العيب وسجدة  
التلوة وهذه لان الاضافة للاختصاص واقرى الاختصاص اختصاصا بالموثر ولما كان سجود السهو  
لاصلاح ما فات كسنة قضى الفوائت **يجب بعد السلام** من جهة ان كان اماما ومن جهتين ان كان منفردا  
مطلقا سواء كان بزاوية او نقصان **سجدتان بتشهد** والصلوة على النبي عم والدعاء في الصحيح  
**وقال** الطحاوي ياتي في القعدتين وقيل تاتي في الفعدة قبل السجود عندهما وعند محمد في القعدتين بعد السجود  
ثم سجوده واجب في الصحيح وفي كل سنة وقال الشافعي سجدة قبل السلام والاختلاف في الاولوية دون الجواز  
**وقال** مالك ان كان ركوعه عن النقصان قبل السلام وان كان عزا زيادة فبعده الا ان ابا يوسف قال لا ادب  
لوزاد فيه ونقص في سجدة من اراد الضبط عليه مذهبه فليأخذ القاف مع القاف والدال مع الدال **وتسليم**  
**بترك واجب** متعلق بقوله يجب وان تكرار الواجب سهوا **يجب** هو امامه على المقبدي لا الهوى



الى السهو المقننى عليه حتى لو ساءى المقننى لا يلزم الامام والمقننى السجود فان المصلى من القعود الاول  
 وهو اليه اقرب الى السجود اقرب من القيام عاده وقعوده وشبهه ولا يسجد للسهو بهذا القدر  
 من التاخير في الاصح والاى وان لم يكن الى القعود اقرب من القيام اقرب لا يعود الى القعود و  
 يعتبر ذلك بالنص الاصل من الاصل ان كان النصف الاصل مستويا كان الى القيام اقرب والاى  
 ويسجد للسهو هذا الذى ذكرنا رواية عن **ابى يوسف** وقد اختلفت روايتنا في ظاهر الروا  
 وهو قولها ان لم يستوقا **يما** يعود وان استوقا **يما** لا وان ساءى عن القعود الاخير عاد ما لم يسجد  
 للركعة **مجلسه** ويسجد للسهو فان سجدة الركعة الخاسرة بطل فرضه مطلقا سواء كان عامدا او سهوا  
 وقال الشافعي ان كان عامدا بطلت وان كان سهوا لا يرفع اى انما يبطل برفعه الجبهة عند  
 سجدة هو المختار للفتوى وعند **ابى يوسف** بوضع الجبهة وفائدة الخلاف يظهر فيما اذا وضع جبهة ضيقة  
 حدث فرفع رأسه للوضوء فتوضا فعند **ابى يوسف** لا يمكن اصلاحها لبطلانها وعند محمد بنى وصا  
 وصارت الركعات الخمس نفلا عند ما خلاها لمحمد فيصير ركعة سابعة تدبأ حتى لو لم يضم لاشئ  
 عليه خلا فالزفر فانه يضم وعند محمد لا يضم وان تعدت الركعة الرابعة ثم قام ولم يقبلها **مجلسه**  
 بالسجدة عاد الى القعود وسلم وان سجد للمخاسنة ثم فرضه وضم ركعة سابعة ليصير الركعتان نفلا  
 ويسجد للسهو حتى نال اقياسا في آخر الصلوة ثم هي لا تنوبان عن سنة الظهر ان كان للسهو في وقتها  
 الظهر وقيل ينوبان والاى اصح ولو سجد للسهو شفع التطوع اى لو صلى ركعتين تطوعا وساءى بها  
 ويسجد للسهو فاراد ان ينسجدها اخرى بين لم ينسجدها اخرى عليه ومع هذا لو سجد لبقاء التحريم وبعد  
 سجدة السهو في الصحيح وانما قيد الصلوة بالتطوع لان المسافر لو صلى الظهر مثلا ركعتين وساءى فيها  
 ويسجد للسهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوة اربعاً ولم يعيد السجدة كذا في الكافي ولو سلم اى لو قطع  
 السجدة الصلوة فاقننى بعد قطعه به غيره فان سجد الامام للسهو بعد اقتداء **ابى** اقتداء والاى  
 اى وان لم يسجد الامام للسهو لا يصح اقتداءه وقال محمد يصح سجد الامام اولاً وهو قول زفر ويسجد **ابى** للسهو  
 وان سلم للقطمير يديه قطع الصلوة وعليه هو سجد للسهو وبطلت نية القطع عندهم وان شك المصلى انه  
 لم صلى اى اثلاثاً صلى ام اربعاً اول مرة استأنف والاستئناف بالسلام اولاً ومعنى اول مرة ان السهو  
 ليس بعادة لانه لم يسه في عمره قط وان كثرة الشك تحيى وان وقع تحريمه على شئ اخذ به التحريم بذلك

الجود ليل المقصود **والاى** وان لم يقع تحريمه على شئ **اخذ الاقل** ويقعد في كل موضع يتوهم انه آخر صلوة  
 توهم مصلى الظهر انها صلى ثم علم انه صلى ركعتين وهو على مكانه ساكت انها ويسجد للسهو وعند محمد لا ينسجدها  
 وانما قيد التوهم بقوله انها لان لوطن انه ما فوا انه صلى الجبهة فلم على رأس الركعتين فانه فقد صلوة  
 ثم لان حاله ان الصحة والمرض فلما فرغ من الاول شرع في الثانية قال **باب صلاة المريض**  
 قد يكون المريض حقيقاً ان تعذر عليه القيام بحيث لو قام لسقط او حكيماً ان خاف زيادة المرض به  
 او تجدد وجابه صلى قاعداً ابركع ويسجد فان لحقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام فان قدر على بعض القيام  
 يقوم بقدر ما يقدر حتى لو كان قادراً على التكبير قائماً فقط بكبر قائماً وكذا لو كان قادراً على بعض القراءة  
 قائماً يقوم بقدره كذا في الخلاصة او صلى مومئياً ان تعذر لكل واحد من الركوع والسجود وجعل سجوده  
 اى اى يسجده احفظ من اى اى الركوع ولا يرفع لوجهه شئ يسجد عليه فان فعل اى رفع شئ يسجد عليه  
 وانخفض رأسه صحيح بالاياء ولا يوضع الرأس على ذلك الشئ والاى وان لم يخفض رأسه ولكن يوضع  
 شئ على جبهته لم يجز وان كانت الوسادة موضوعة على الارض وهو يسجد عليها جاز وان تعذر القعود  
 القعود اوى بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره على رجله الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت رأسه  
 وسادة حتى يكون شبه القاعدا اوى على جنبه اى ان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة فاعلم جاز  
 والاى الى خلاف ذلك ففى والاى وان لم يستطع الاى اى برأسه اخرجت الصلوة عنه ولم يومية بعينه  
 وقليه واجبيه وقال زفر يومية بعينه فان عجز فبقليه وذكر في التحفة خلافاً لث ففى والحسن ايضا  
 فقال ان ففى ينبغي ان يومية بقلبه وعينه وقال الحسن بن زياد يومية كاجبيه وقلبه ويعيد متى قدر  
 على الاركان وقوله اخوات اربعة الى انه لا يسقط وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مفقداً  
 لانه مضمون الخطيب وهو الحكم وقيل الاصح ان عجزه ان زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان  
 كان دون ذلك يلزمه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام اوى قاعداً او هو المختار وقال الشافعي  
 اوى قائماً ولو مرض المصلى في صلوة يتم بما قدر ورؤي ليه يوسف عن ليه حنيفة يستقبل والاى  
 هو الاصح ولو صلى المريض قاعداً ابركع ويسجد فصح المريض في الصلوة بنى على صلوة قائماً وقا  
 محمد يستقبل ولو كان مومئياً لاي لو صلى بعض صلوة بآيائه ثم قدر على الركوع والسجود لا ينسجدها  
 بل استأنف عندهم جميعاً وقال بنى والمستطوع ان يتكى على شئ ان عمل يعنى افتح التطوع قائماً

وانما وضع ذلك على جنبه لا يجز  
 بعد الدعاء سجد في الصلاة  
 مستخلص

ان لم يستطع  
 الصلاة

زفر

ان عجز



ثم اعلم ان لا بأس بان يتكى على عصا او حائط وان كان الاسكاف بغير عذر يكره وقيل لا يكره عند الحنفية  
وعندهما يكره وان قعد بغير عذر يكره القعود بالاتفاق ويجوز الصلوة عنده ويجوز عندهما  
ولو صلى في ذلك قاعدا بلا عذر وهو رد وان الركن صحيح وقال لا يجوز الا من عذر ويلزمه  
التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة وكلما دارت به السيفنة والخلاف في غير المربوطة حتى لو كانت  
مربوطة لم يخرج قاعدا اجماعا وقيل يجوز عنده في حالتي الاجراء والارساء وفي جامع الترمذي  
فان كانت موقفة بالبحر في البحر وهي تضطرب فيلجأ الى جملتين والاصح ان كان الزحف تحركها  
تحريكاً شديداً فهو كالسيرة وان حركها قليلاً فهي كالواقفة ومن اعلم عليه خمس صلوات او دونها  
او حتى اى ستر عليه وسلب عنه العقل خمس صلوات او دونها قضى وقال ان في لا يقضى اذا  
اعلمى او حتى عليه وقت صلوة كاملة وهو القياس ولو اكثر من الخمس لا اى لا يقضى مطلقاً سواء كان  
بالساعات والاقواق وعند محمد ان اكثر بالاقواق بان يفوته السادسة ايضا لا يقضى وعندهما ان اكثر  
بالساعات لا يقضى وفائدة الخلاف نظره فيما اذا اعلمى او حتى عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال  
من اليوم الثاني وافاق قبل دخول وقت العصر لم يقضى عندهما لانه من حيث الساعات اكثر من  
يوم وليلة وعند محمد يقضى ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يصير الصلوات سبباً  
سجود التلوة المناسبة بينهما ان سجدة التلاوة سقط بعض الاركان كما سقطت في صلوة المريض اعلم  
ان التلاوة بسبب الاجماع ولهذا اضيف اليه واستماع شرط العمل بالتلاوة في حق التاميين وعند البعض  
هو السبب في حق التاميين لقول الصحابة سجدة علام من تلاها وعلم من سمعها والاول اصح يجب بارجع عشرة آيات  
بالكرو السكون وعند التاميين سنة مؤكدة منها في الحج وقال في سورة الحج سجدة ن ومنها  
في ص وحاشا في سجدة وفي اعراف وفي الرعد والنحل وبنو اسرائيل ومريم والفرقان  
والنمل ولم تنزل وحده سجدة والنجم واذ السماء استغث واقرأ وقال مالك لا سجدة في السبع الا  
عليه من لا اى يجب عليه من تلاها ولو كان التاميا ويجب على من سمع ولو كان التاميا مع غير قاصد للتام  
او كان التام مع مؤثماً لا بتلاوة اى لا يجب تلاوة المؤثم حتى لو تلا المؤثم لم يسجد الامام والمؤثم مطلقاً  
اى في الصلوة وبعدها وقال محمد سجدة اذا فرغوا ولو سمعها اى آية السجدة المصلي من غيره اى من  
ليس في الصلوة يسجد المصلي بوزن الصلوة ولو سجد المصلي فيها اعادها اى السجدة لا الصلوة وفي النوار  
يقر

ارسطو الهة

ساج

يفد صلوة وقيل هو قول محمد ولو سمع رجلاً آية السجدة من امام فائتم اى اقتدي ذلك التامع قبل ان  
يسجد الامام بتلك التلاوة يسجد المقتدي معه وبعده لا اى دخل في صلوة الامام بعد ما يسجد الامام لا يسجد  
المقتدي وهذا اذا اذرك في الركعة الاخرى يسجد بعد الفراغ وان لم يقتدي يسجد ها وقال مالك لا يسجد  
ولم يقض السجدة التلاوة الصليبية التي وجبت في الصلوة خارجها والقياس صلواتهم دون التلاوة  
لان تاء التاء ليست سقط عند النسبة كما في البطي ولولا خارج الصلوة فسيجد لها لاجل التلاوة واعا  
واعاد وهذه الآية فيها اى في الصلوة سجدة اخرى في الصلوة ولو قال وتلا فيها لكان اولى وان  
لم يسجد ولا كفته سجدة واحدة عن التلاوة بين في الصلوة وفي نوادر سليمان يلزم سجدة اخرى اذا  
زغ عن صلوة كمن كررها اى آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة لا اى لا تكفيه سجدة واحدة  
لو كررها في مجلسين حيث يجب لكل واحدة تلاوة سجدة وكيف ان يسجد بشرائط الصلوة من الوضوء  
ستر العورة واستقبال القبلة وطهارة المكان وكفوه بين التكبيرتين بل ارفع يده وتشهد وتسلم اى من  
اراد سجدة التلاوة كبتر ندباً بل ارفع يده وتشهد وتسلم وسجد ثم كبتر ندباً ورفع راسه سجدة التلاوة  
الصلوة وقال في سجدة واحدة بان قام كبتر رافقاً يديه ناوياً ثم كبتر للجدو ولا يرفع يديه ثم كبتر للرفع  
ويقعد ويشهد ثم سلم تسليمين وكره ان يقرأ سورة ويدع اى ويترك آية السجدة مطلقاً سواء كان في  
الصلوة او غيرها لا عكسه اى ان قراء آية السجدة ويترك ما سواها لا بأس ثم قيل وجوب السجدة متعلق بال  
بالكلمة التي فيها ذكر السجود وعنى محمد لا يجب الا ان يقرأ معها اكثر آية السجدة وقيل كلها كذا في الجوامع  
فاش ما **صلوة المسافر** في المسافة بينهما من قيس الاول لان المسافر لا يخرج من بيته غالباً  
الا مع رفيقه والسفر في اللغة هو قطع المسافة الا ان المراد قطع مسافة تغير به الاحكام من جاوز  
بيوت مصر حال كونه مريداً السير او سطا وهو سير الابل ومشي الاقدام ثلثة ايام معناه مريد السير  
وسطا ثلثة ايام في بئر او حرا او جبل قصر الفرض التامع ويصير فرض ركعتين وقال في  
فرضه الاربع والقصر رخصة وانما قيد بالارادة لانه بدون الارادة لا يكون مسافراً او قيد بالبيع  
يوزن بان لا قصر في الفجر والمغرب ثم ادنى مدة السفر ثلثة ايام ولياليها وعند الشافعي مقدار يومين  
وهو ستة عشر فرسخاً وفي قول يوم وليلة وعند مالك باربعة برص كل برص اثنى عشر ميلاً وعند لم

في تلك الركعة  
وان ادرك

لا يقال يقدر عليه











في الجامع واغلاق ابواب وجعلوا لم يجز وكذا السلطان ان اراد ان يصل بحشمه في داره او  
 الجامع فان فتح بابها واذن للناس اذنا عاتجا جازت والا لا ولا فرغ من شروط الاداء  
 شرع في شرط الوجوب حيث قال وشروط وجوبها الاقامة فلا يجب على المسافر والذكورية  
 فلا يجب على المرأة والصحة فلا يجب على المريض والحرية فلا يجب على العبد وسلامة العينين فلا يجب  
 على العمى مطلقا لو كان له قائد او لا وعندهما اذا وجد قائد المزمه وانما قال سلامة العينين  
 واراد به الواحد للنسبة بقوله والرجلين فلا يجب على المقعد ومن لا جمعة عليه كالمسافر والعبد  
 والمريض ان اداها جاز من فرض الوقت وهو الظاهر للمسافر والعبد والمريض ان ياتم فيها وقا  
 لا يجوز وينعقد بهم حتى لو كان خلفه فروع ومريض فحب ان يعقد خلافا للث في كماله ومن لا عذر  
 لو صلى الظهر قبلها اي قبل صلاة الجمعة كرهه وجازت وقال زفر لا يجوز ويلزم إعادة الظهر للمكوي  
 بعد فراغ الامام عن الجمعة فان سعى اليها بطل اي ان ادى الظهر ثم سعى الى الجمعة بطل الظهر المودى مطلقا  
 سواء كان ادرك الامام فيها او لا وسواء كان معذورا كالمسافر والمريض والعبد او غيره او لا وقا  
 ان لم يدرك الامام لا يبطل وقال زفر لا يبطل ظهر المعذور فان خرج من بيته والامام فرغ فيها  
 لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليه فرغ عنها بطل عند البرج خلافا  
 لابي وان خرج لا يعقد الجمعة لم يبطل اجماعا وكره للمعذور والمسجون اداء الظهر بجماعة في المص  
 مطلقا سواء قبل فراغ الامام او بعده لانه يقضى في تقليل الجماعة الجمعة بخلاف القوية فان فيها نقص  
 ومن ادركها في التشهد او سجود السهو اتم جمعة وقال محمد وزفر والش في ان ادرك اقلها بان اد  
 ادرك بعد ما رفع راسه من الركوع من الركعة الثانية يصلي اربعاً الا ان ارجع ظهره محض على قول  
 ان في حتى لو ترك القعدة على راس الثانية لا يضره وعلى قول محمد جمعة من وجهه وظهر من وجهه كذا في  
 النهاية وهذا هو الجواب عما قيل على محمد انه ان كان ظهره كيف تبنى على تحريم الجمعة وان كان جمعة فكيف  
 يكون اربعاً وعند محمد في رواية يقعد على الثانية ويقرا في الاخرة في نظر الى انه جمعة واذا اخرج الامام  
 من الجمعة فلا صلاة ولا كلام مطلقا سواء خطب او لم يخطب وقال الش في باني بالسنة ونجبة المسجد  
 ويرد السلام وقال لا يبس الكلام اذا اخرج الامام قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشغل بالصلاة

او

وتجب السعي على من له الجمعة اليها وترك البيع باء الا قال الطحاوي في السعي ويكره البيع عند اذان المنبر هذا بعد  
 خروج الامام وقال الحسن المصنف الا اذن على المنارة والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر  
 اذ لا اذان بعد الزوال مطلقا سواء كان على المنارة او على الدور او المراد به المكان المرتفع فان جالس الخطيب  
 على المنارة اذن بين يديه واقف بعد تمام الخطبة ثم لا يجب عليه من كان في خارج الرض في موضع لو خرج واحد من  
 اهل المنبر بنية السعي باء القصر انتهى ذلك الموضع في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة من يجي فواجب الاخراج  
 البلد وعن من سعى الا اذن وعن ابي يوسف ان كان بينه وبين المص فخرج يحكي عن من ان كان بينهما ثلثة  
 اميال يحكي الله وهو قول مالك والريضي ما حول المدينة مما أعد لوجوبها **باب الصلاة في العيد**  
 والعيد شئ من عيد اذ اجمع وجعل اعياد القياس ان يكون اعياد الا ان الياء منفصلة عن الواو الا ان اجمع  
 بالي يكون فرقاً بينه وبين جمع العود الى الحش والمناسبة بينهما ان الجمعة عيد لقوله لكل مؤمن في كل  
 شهر اربعة اعياد وخمسة اعياد بجمعة العيد على من يجز عليه الجمعة بشرائطها اي بشرط لصلاة العيد في  
 الجمعة يسوي الخطبة فانها ليست من شرائط ثم صلاة العيد واجبة عند الجمهور هكذا روى عن ابي حنيفة وذكر  
 في الجامع الصغير عيدان اجمعت في يوم واحد في اول سنة والثاني في سنة وادابا لا قول صلاة العيد وباني  
 صلاة الجمعة وقال شمس الدين الشافعي الاظهر لكسنة ولكنهما في معالم الدين اخذنا هدية وتركها ضلالة وقا  
 ابو موسى انها فرض كفاية وتندب اي تحب عيد الفطر ان يطعم ويتصدق بالحبس ثيابا ويؤتي  
 صدقة الفطر قبل التوجه الى المصلى ثم ان توجه الى المصلى حال كونه غير مكبر جهرا في طريقه وقال لا يكبر جهرا في  
 الضحى قيل خلافا في اصل التكبير فعنده لا يكبر وعند ابي حنيفة لا يكبر في طريق المصلى في عيد الفطر جهرا  
 المصلى في عيد الفطر جهرا وهو قولها كذا في النهاية والوجه الا الجبانة سنة وقال بعضهم ليس سنة وغيره  
 قبلها اي يكره النقل قبل صلاة العيد في المصلى مطلقا اي في حق الامام والقوم وفي المصلى وغيره وقيل  
 غير مكره وقال الش في يكره في حق الامام ولا يكره في حق القوم وقيل في المصلى يكره والجمهور على الكراهية في  
 الجبانة وغيرها ووقتها من حين ارتفاع الشمس بعد خروج الوقت عن حد الكراهية الى وقت زوالها وبطلان  
 ركعتين حال كونه ثبينا اي قايلا سبعا نكلا لهم الى قبل تكبيرات الزاوية وهي تكبيرات في كل ركعة اي كل  
 واحد من الركعتين وبولي بن القرائي بيان انه يكبر للافتتاح ثم يفتتح ثم يكبر ثلثا في كل مرة يرفع يديه  
 ولا يضمهما وعن ابي يوسف لا يرفع اليدين في شيء منها ثم يقرأ الفاتحة والسورة ثم يكبر للركوع فاذا

الانعم والطلب عليها  
 من غير تركها  
 لان النبي عم كانه اجبة  
 فذلك الفلك الذي  
 يتخذ من الغرير او  
 صوف يلصق في الاغصان  
 بغير رام



فاذا قام الى الثانية ليقرأ الفاتحة والسورة اولاً ثم يكبر ثلثاً ثم يكبر للركوع فيها وهو قول ابن مسعود وقال علي بن ابي طالب  
الربيع في كل ركعة في الفطرية والاضحية واحدة في كل ركعة وبدا بالقرأة فيها وقال ابن عباس في كل ركعة يبدأ  
بالتكبير فيها وعنه خمسة في الاول واربعة في الثانية واخذت في قول ابن عباس في صلات التكبيرات الاصلية  
والزوايد عشرة اثني عشرة رواية في رواية خمسة عشرة رواية في رواية ستة عشرة رواية في رواية ثلث عشرة  
وقال في قول ابن عباس في تكبيرتين سبعين الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويرفع يديه في الزوايد  
بعد خطبتين هذا بيان لافضلته حتى لو قدمت على الصلوة جاز ولا بعد الخطبة يعلم فيها احكام صدقة  
الفطر ولم تقضي ان كانت مع الامام اي ان صلى الامام العيد وفات من شخص فانها لا تقضي وقال في من  
فاته صلوة يصلي وحده كذلك انما لو فات من الامام ايضاً فانها يودي في اليوم الثاني ويؤخر عذر راي  
العدا في اثم الحلال مثلاً اذا شهد عند الامام به بعد الزوال صلى عيد الفطر من الغد فقط اي ان حدث عذر  
منع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها بعده او لقولنا في قديمنا احتراز عن الاضحية لانها يصلي بعد عيد ايضاً  
اي احكام عيد الفطر احكام الاضحية لكن بنايها في الاكل جهلاً على سبيل الاحتياط حتى لو لم يؤخر لا يكره وبه  
قال بعض المشايخ وهو المختار وقد نص عليه الفتوى الحانية ولكن بنايها في الطريق جهراً ثم يقطعها كما في  
الاجبية في رواية وهو رواية المبسوط وشرح الطحاوي وفي رواية حتى يشرع الامام فيها ولكن في تعليم الاجبية في  
التشريع في الخطبة ويؤخر صلوة الاضحية بعد الزوال ثلثة ايام ولا يصلي بعد ذلك فلو غاب عن صلاة التراويح  
اي تشييد الناس انفسهم بابل في سنة يوم عرفه ليس بشئ وهو تكره في موضع النفي في شتمل جمع اوصاف الفاتحة  
من الفرض والواجب السنة والمسنون وكونه وقتل يجب ذلك وكونه في الذخيرة وسن بعد فجر عرفه وهو الثاني  
من ذي الحجة لا ثمان صلوات مرة واحدة الله اكبر ارحم وقال في قول الله اكبر ثلث مرة او خمس مرات  
سبع مرة ولا يزداد عليه واجب واختلف الصحن في مبداءه وقاله ثمان الصحن كما بن علي بن عمر يبدأ  
بعد صلوة الظهر من اول ايام النحر وبه اختلف في وقال كبارهم كعب وعبد بن مسعود يبدأ بعد صلوة  
الفجر من يوم عرفه وهو من ههنا واختلفوا في حكمة فقال ابن مسعود يقطع بعد صلوة العصر من يوم  
النحر وهي ثمان صلوات وبها اختلف في حكمة ابتداء وانتهاء وقال علي رمة يقطع بعد صلوة العصر من اخر  
ايام التشريق وهي ثلث وعشرون صلوة وبه اختلف اياماً ابتداء وانتهاء وقال ابن عمر يقطع بعد صلوة  
الفجر من ايام التشريق واخذه في ابتداء وانتهاء كذا في شرح النظم بشرط متعلق بقوله

فيها

الذي

الذي التكبير بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مسجدة وهي جماعة الرجال فتجب على الرجال المقيمين في  
عقب المكتوبة بالجماعة فلا تجب على القروى والمنفرد والمبفروان صلى الجماعة والحرة وان صلت جماعة  
وقال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيه او ما قرأه ومنفرداً او بالجماعة قد اوجب رجل المقيم تجب  
التكبير على المرأة والمبفروان **صلوة الكسوف** يقال كسفت الشمس اذا ذهب ضوءها  
واسودت صلت ركعتين كالنفل اي بلا اذان واقامة وبركوع واحدة الركعة الواحدة وقال في ركعتين  
امام الجمعة بالقوم للكسوف بلا جهز وخطبة وقال لم يفسد بجهز وهي سنة وقيل واجبة ويقرأ فيها ما رحت  
ثم الا فضل ان يطول القرأة فيها ثم يدعوا الامام بعد الصلوة حتى يتجلى الشمس والدعاء بعد الصلوة  
والا اي وان لم يحضر امام الجمعة معهم صلوات ركعتين او اربعاً كالخوف اي كما يصلي في خوف القم فرائد  
وان كان معهم امام وقال في اذا خف القمر صلى الامام بالناس في المسجد ركعتين وركع في ركعة  
ركعتين ويجزئ في الجسوط الصلوة في خوف القمر حسنة وكذا في الظلمة والريج والفرج اي الخوف  
**صلوة الاستسقاء** وهو طلب السقي والمناسبة بين البياض واللبا السابق  
ان صلوة الكسوف والاستسقاء يودي بالجمع العظيم كصلوة العيد ولان اللان حالتين حالة السوء  
وحالة الخزن فلما فرغ من بيان العبادات في حالة السوء شرع في بيانها حالة الخزن له صلوة الاستسقاء  
والخطبة وله دعاء واستغفار عند لم يحج وهو رواية عن لم يفسد قال محمد وهو رواية عن لم يفسد  
يصل ركعتين جماعة بلا اذان واقامة ويجزئ بالقرأة ويجزئ بصلوة العيد الا انه ليس فيها تكبير  
لا قلب رداً مطلقاً سواء كان اماماً او مقتدياً وقال في ثلث في ثلث ايام رداً دون القوم  
وقال مالك يقرأ الامام اذا مضى صدر الخطبة وكذا القوم وصفته ان كان مريضاً ان كان  
اسفله وان كان مدوراً اي جبهة جعل الجي بن الامين على الابر والاسر على اليمين ولا حضور ذي وقال  
مالك ان خرجوا لم يغتسلوا ولا يخرجون للاستسقاء **ثلاثة ايام** صلوة الخوف والتكبير بينهما  
ظاهرة باعتبار دليل الثاني هي مشروعة في زماننا خلافاً لابن يوسف وان استند الخوف من عدو او سبع وقفا  
من الوقف لامي الوقوف الامام طائفة باراء العدو ويصل بطائفة ركعة واحدة لو كان مسافراً لو كان  
في الفجر وركعتين في الرباعي لو كان مقيماً ومضت هذه الطائفة التي صلت مع الامام الى العدو وجاءت  
تلك الطائفة التي لم يصل صلى الامام بام اي بالطائفة الثانية ما بقي اي ركعة لو كانت ثمانية او ركعتين

ت

او فلا يشترط



لو كان الامام مقيماً والصلوة رباعية وبسبب الامام خلافت في قديمها اي الطائفة الثانية اليهم اي الاعداء  
 وجاءت الطائفة الاولى وانما بقي وهو ركعة ان كانت ثلثية او ركعتين ان كانت رباعية بلا قراءة لانهم لاحقون  
 وسلموا اي الطائفة الاول ومضوا ثم جاءت الطائفة الاخرى وهي الطائفة الثانية وانما بقي وهو ركعة  
 ان كانت ثلثية او ركعتين ان كان رباعية بقراءة لانهم سبقون وقال مالك يصلي بالطائفة الاولى ركعة  
 وينظر الامام ليصل الطائفة الاولى الركعة الثانية ويسلم ويذهب الى العدو وجاءت الطائفة الثانية فصلى  
 بهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون لعضاء الركعة الاولى وبه اخذت في الا انه لا يسلم الامام حتى يقضي  
 الطائفة الثانية الركعة الاولى ثم يسلم وسلموا وصلوا الامام في المغرب بالاولى اي بالطائفة الاولى ركعتين  
 وبالثانية ركعة وبالعكس في صلاة كل من الفريقتين ومن قال تلبي الطائفتين قبل اتمام الامام صلوة  
 بطلت صلوة خلافت في ذلك وان استدلوا في الاستدلال في الاندلس وركبنا فرادى بالاياء الى اي جهة قدروا  
 ومحمد بنهم يصلون بحجاءة وهو غير صحيح لعدم الاتحاد في المكان ولم يجز صلوة الخوف بالاحضور عدوي  
 بطريق الحقيقة وبما بلتم فاما اذا كانا في جهتين فظنوا عدوايان راوا سوادا او غيرا افضلوا صلوة الخوف  
 ثم ظهر غير ذلك لا يجوز صلواتهم **باب الجنازة** لما ذكر صلوة الخوف اعقبها بالجنائز لان الخوف  
 قد يقضي اليه وهي جمع جنازة والعامة يقول بالفتح والمعنى الميت على السرير فاذا لم يكن عليه الميت فهو سرير ونفس كذا في الجواهر  
 وقال ابن الاعرابي الجنزة بالكسر بوزن الفتح الميت وقيل هي الكفن وعن الاصمعي لا يقال بالفتح وانما سميت  
 جنازة لانها مجموعة من اجزاء من يجترأ الشيء فهو مجزأ اذا جمع وفي المختصر القبلة على عينة اي وجه الذي قرب من الموت  
 لا القبلة على شق اليمين ولقي المختصر الشهادة وهي ان يقول شهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 والتفتين واجب على اخوانه وخلائقه لان في يلقن بعد الموت فان مات المختصر شديدا وعرض عيناه ووضح  
 الميت عند الغسل على سريره ثم ترأصفته مصدر محذوف وهو تخمير والتخمير والجار التطيب قوله حمير اي السرير  
 بدار الجمر على حوائله ثلثا او ثلثا او سبعا وسبعة عورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي النوادر كستر من السرة الى  
 الركبة وجرد ووضي بلا مضمة ويستشاق خلافت في وصيت عليه ماء مغلي يسدر وهو شجر البنيق  
 والمراد ورقه وحرص والاي وان لم يوجد يسدر والحرض في لراح اي الماء الذي لا يخلط بشيء وعسل  
 رائحة لينة يخلط في الحصى عظمي العراق وهي مثل الصابون هذا اذا كان له شعر على رأسه واضمح وكيفية  
 الغسل ان يصبغ الميت على راسه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي النحر منه ثم يصبغ على عينية كذلك

شباب

الفرس

اي يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي النحر منه ثم يجلس حال كونه مستند اليه اي يجلس الفاسل ويستند اليه  
 النفس وصبغ بطنه سحرا رقيقا حتى لم يبق شيء يسيل منه فيلوث الكفان وما خرج منه غسل ذلك الموضع ولم  
 يغسله شيئا ماء الذي على بدن الميت بعد الغسل بتوب كما في حال الحيوة لئلا يبل ثيابه وجعل الخنوط  
 وهو عطر كبر من اشياء طيبة يخلط لتطيب الموت خاصة على رأسه ورجليه وجعل الكافور على جبهته جمع سجدة  
 بالفتح وهي جهة وافته ويداه وركبته وقدماه ولا يترج شعره ورجليه خلافت في ولا يقضي طفره  
 وشعره مطلقا وقال في يقضي شربه ويقلم الظفارة وينزع الشعر الذي حقه الازالة وكفنه سنة  
 اي كفن الرجل من جهة سنة ازار وهو من القرن الى القدم وميض خلافت في فيه وهو من اصل  
 العنق بلا جيب ووضعي وكبني ولفافة وهو مثل الازار في الطول وكفنه كفاية ازار ولفافة  
 وضرة ما يوجد ولف من ياراه ثم من عينية وكيفية ان يسطر عليها الازار ثم  
 يوضع الميت عليه ثم يغطى ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ويشد الازار عليه  
 ثم اللفافة كذلك وعقد الكفن ان خيف انتشاره صونا عن الكشف وكفنها اي السرة سنة درع وهو  
 قميص المرأة وعندان في لادرع في الكفان وازار وخمار وهو المقنعة ولفافة وخوقة تربط بها ثديا  
 ثديا وكفنها كفاية ازار ولفافة وخمار وتلبس المرأة المذبح اولاً ثم يجعل شعرها صغير بين الضفرين  
 الشعر وغيره عريضا على صدرها فوق الذراع ثم يجعل الخمار فوقه تحت اللفافة وتجرأ تعطر الكفان  
 اولاً اي قبل ان يدبرج فيها الميت وترأبان يدار الجمر ثلثا او خمبا او سبعا والكفان جمع كفن وهو  
 اسم لهذا الثياب وانما قال الكفان نظرا الى العدد لا ثواب **باب** في صلوة على الميت  
 السلطان احق بصلوة ان حضر وذكر محمد بن كنان بصلوة امام الحجاز اولاً من الامام الا عظم وعند الشافعي  
 رح الواسع مقدم عليه وهي فرض كفاية بسقط باقامة البعض على الباقي بشرطها اي شرطها جواز الصلوة سلام  
 الميت ولا يصلي على الكافر وطهارته حتى لو صلى على ميت قبل ان يغسل يعاد الصلوة بعد الغسل ثم القاضي  
 الاحقر في بعض النسخ ان حضر بلفظ المشي على انه متعلق بالسلطان والقاضي اي ان حضر السلطان والقاضي  
 الاحقر السلطان ثم القاضي ان لم يالم السلطان ثم امام الحجاز ان حضر وهو الذي يصلي الميت عقبه في صلوة  
 ثم الوالي ان حضر على ترتيب العصبة اي النبوة ثم الامة ثم العمومة وكذا في الوالي ان ياذن  
 لغيره فان صلى غير الوالي والسلطان اي من هو موخر عنهما فان صلى القاضي وامام الحجاز لا يعيد لهما

ولا بأس بلبس القبط  
 من الزعفران والورد  
 لانها مأكولة هاتين اللتان  
 حال الحيوة هكذا بعد  
 الحماض







مفعول لا نه مشهور بالجنة بالنظر والآن الملايكة يشهدون مونة اكرامه او لمجيئ فاعمل له نه حتى عند الله  
 حاضر وهو الشرع من قتل اهل الحرب مطلقا اي باي شيء قتلوه بجديده او غير هاتين الحقت والفرق واهل  
 البغي وقطاع الطريق باي شيء قتلوه والواوات بمعنى او اوصى من وجدة موكرا والحال انه اشر الحاحر  
 او خرج الدم من عينه او اذنه او من جوف سايله او به اشر الحرق او من قتل مسلم ظلما او عن الغالب  
 وكراهة استعد بارها وتقبل له بكرة والله قول ان يستقبل الشك والاشد الجيوب والحال انه لا يجب تلبه دية اي  
 لم يقع القتل موجبا للدية حتى لو قتل عدوا فصالح او ليا عليه مال او قتل ابيه فهو شهيد وفي الوقاية الشهيد هو  
 مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب مال فاعمل هذا لا يكون الجنب والحايض والنفس والصبي شهيدا واعا شرط  
 الجراحه فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت وانما قال ظلما لانه لو قتل بحق رجلا وقصاص لا يكون  
 فيكفن الشهيد ويصل عليه غسل وقال ان قتل اهل البغى لا يصل ايضا ويدفن بدمه اي مع دمه وشيابه الا ما ليس من  
 الكفن فينزع عنه كالغزو والخشوع والقلنسوة والحق والسلاح ويزاد حتى يتم الكفن **ويقتصر** حتى يصير على كسنة  
 الكفن وتقبل ويصل ان قتل جنبا او صبيبا او حايضا او نفس او مقتولا بالثقل خلافا لظاهر هذه المسائل او ان  
 اي صار خلقا في الغداة يقال ثوب رث اي خلق بان اكل او شربا وانما او تدرك او مضى عليه وقت صلوة كاطل  
 وهو يعقل وذكره اربعة الا انه اذا زال العقل في هذا الوقت لا يصل وعند محمد انه ان نخل مكانه يوما وليد لا  
 او نقل من المعركة الى مكان الذي جرح فيه وهذا اذا حمل للشداوي فان جرحه رجل من بني الصفيين كيدل بطا  
 الحيوان فليس يجر ثوب او اوصى وعند محمد لا يكون اثنا قاتل هذا لا خلاف فيها اذا اوصى بامور الآخرة فلو  
 اوصى بامور الدنيا فليس اتفاقا وقيل ان اوصى بامور الآخرة لا يصل اتفاقا والخلاف فيها اذا اوصى بامور الدنيا  
 او قتل اي يغسل ان قتل في مصر ولم يعلم ان قتل بجديده ظلما الا اذا علم انه قتل بجديده ظلما وعرف قاتله فانه لا يغسل  
 خلا قال الشافعي او قتل بجدا وقصاص او تعزير لا لبغي وقطع طريق اي لا يغسل من قتل لبغي وقطع طريق ولا يغسل  
 عليه وقال الشافعي يغسل ويصل عليه وانما لا يصل على البغي اذا قتلوه في الحرب فاما اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب  
 او زارها يصل عليه وكذلك قاطع الطريق انما لا يصل عليه اذا قتل في حال الحرب فاما اذا اخذهم الامام  
 قتلهم يصل عليه وكذلك اذا قتل بعد الحرب ومثابحن جعلوا المقتولين بحكم المعصية وهو الدار والرواية والكل  
 باي حكم اهل البغي في حق هذه الاحكام وكذلك حكم الواقفين الناظرين اليهم اذا اصابهم حجر او سكين  
 وما توان في تلك الحالة لانه يعينونهم بالصباح ولو اصابهم في تلك الحالة وما توان بعد فاقم يصل عليه وحكي  
 لي

وانما شرط الجراحه  
 من دمه في المعركة  
 ليدل على انه قتل لا  
 ميت  
 وانما قال ظلما لانه  
 قتل بحق رجلا  
 وقصاص لا يكون  
 فيكفن الشهيد  
 او قتل في المعركة  
 من المذبذب  
 شهود

شئ لا يبيح الرخصي ان يسئل عن قتل بالحجارة بحكم المعصية فاجاب انه يصل على اهل كلابا ولا يصل على  
 اهل دروازة لان في عهد السلطان كان من اهل دروازة وكان ياتر اهل كلابا بالحجارة معهم فكانوا  
 يطلبون فيصل عليهم وقال ابو يوسف لا يصل على كل من قتل على متاع ياخذها المحاربون في المصر والبلاد  
 ومن قتل نفسه خطا بان ناول رجلا من العدو وليضربه فاخطا فاصاب نفسه وقافا نه يغسل ويصل عليه  
 وهذا بلا خلاف وانما من تعد قتل نفسه بجديده يصل عليه ختلف فيه قيل لا يصل وقيل يصل عليه  
 وقيل توبته ان تاب في ذلك الوقت كذا في المغني ولما فرغ من الصلوة فابح الكعبة شرع في الصلوة  
 فيها وقال **الصلوة في الكعبة** صح فرض وقيل فيها اي في جوف الكعبة خلافا للشافعي  
 فيها وما كان في الفضل وفوقها اي صح الصلوة على سطح الكعبة مطلقا وكان بين يديه ستره او لا وقال الشافعي  
 لا يصل الا ان يكون بين يديه ستره كذراع طولا وغلظ اصبع عرضا ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح اي ان  
 صولحي عنه في الكعبة فجعل بعض ظهره الى ظهر الامام جازا اذ لم يعقد امامه محظا يحل في ما لو تحركت ليلته  
 مظنة واقترابا لم يصل صلوة من علم انه يحالف امامه في الجنة لان عنده ان امامه يستقبل القبلة ومن جعل  
 ظهره الى وجهه اي وجلا امام لا يصل قداؤه به وفيه بسوطي يخ الى سلام يصح وان حلقوا حولها اي ان صلت  
 الامام في المسجد الحرام فحلقوا الناس حول الكعبة واقترابا صح الا قدا لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن  
 المقتربا في جانبها اي جانب الامام هذا احراز عن كان اقرب الى الكعبة من الامام وهو في جانب الامام حيث  
 لم يحضر لوجود التقدم على امامه **كتاب الزكاة** هي تمليك المال من فقير مسلم غير ناشئ ولا مولاة شرط  
 قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى قرن الزكاة بالصلوة ناسيا اي اقتداء لما ذكر الله في آي من القرآن  
 وبما جازها السنة لقوله م بني الاسلام عن خمس شهادة الحديث قدم الصلوة لانها يجب على جميع المسلمين العا  
 ثلين بخلاف الزكاة وهي طهارة لغة والعذر المخرج من النصاب الحولي الى الفقير شرعا وقيل هي ايتاؤه شرط  
 وجوبها اي ثبوتها في الذمة العقل في يوم كاي في سنة فلا يجب على المجنون والبلوغ فلا تجب قال الشافعي  
 على الصبي والمجنون وانما قلنا في يوم كاي في سنة حتى يدخل المجنون الذي افاق يوما في سنة في صحته وهو  
 احراز عن الرواية لم يوجبها في ثبوتها في حكم الحول هذا في الجنون **العاري** امانه الا صلبا بان  
 بلغ مجنونا فعند بلوغه خيفة بعينه ابتداء الحول من وقت الا فقه بغيره الصبي اذا بلغ والا سلام فلا تجب عليه  
 الكافرة الحرة فلا تجب على العبد مطلقا قاتلا كان او مدبرا او ملكا تبا وملك لصاحب وهي ما يتاد رهم

الوضوح

على الصبي



شرعي حوتى الى حال عليها الخول فارغ من الدين اى لو كان عليه دين يحيط بماله ولم يطالب به العباد منع  
عن ايجاب الزكوة كدني استهلاك ومهر ولو موقفا وعشرة وخارج ونفقة قريب وزوجه قضى بها وكذا  
دين الزكوة بعد الوجوب لان له طابا من جهة العباد وكذا في الجميع وقال الشافعي لا يمنع وان كان ماله  
اكثر من دينه ذلك الفاضل اذا بلغ نصابا وعن حاجته الاصلية اى حاجته السكنى واللباس والركوب والاستعمال  
والاستخدام فلا تجب في دار السكنى واليتامى البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبد المخدم وكذا  
الاستعمال وتنتهي العلم بهذا القيد معنى قوله فارغ من الدين لان حال المديون ليس بفاضل بل هي مستحقة  
لحاجته الاصلية وعلى دفع المطالبة والملازمة والحبس في الدنيا والمواخاة في العقبي نسخة نام اى  
نصاب تام ولو تقدر اياها كان معدا للتجارة وشرط صحة ادائها ثمانية مقارنات للاداء او لزل ما  
او شرط ادائها تصدق بكملة اى من تصدق بجميع ماله ولا ينوي الزكوة سقط فرضها استحقاقا والفقير  
ان لا يجزيه وانما قيد بكملة لا لو تصدق ببعض النصاب لا يسقط عنده بل يكسوف وعنده محمد يسقط زكوة  
ما تصدق ثم تجب على الفور عند البعض متى ياتهم بالتأخير ويركضه اذ قيل على التزمه  
**صدقته المستوفى** ذكرنا ان اية اشارة الى ان العمى اى البلى وغيره ليس بنصاب لان العمى ليس بامعة فا  
لباى الله يكتفى بالعمى اى في الموعى في اكثر السنة وهو ما فوق النصف هذا القيد يشترط ان لو شرعى  
اقل السنة لا يجب وفي زكوة البلى تجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وهي التي استكملت سنة ودخلت  
في الثانية وانما سميت ابلا لانها اتمها صارت ذات مخاض باخر وهو وجع الولادة وانما قيد بها لان من  
صفات الواجب البلى الا نوتة حتى لا يجوز فيها سوى الاثا ولا يجوز الذكر الا بطريق القيمة كذا  
في تحفة الفقهاء وقيل دون ذلك كل خمس ابلا تجب شاة وفي ست وثلاثين ابلا تجب بنت لبون وهي التي  
استكملت سنتين ودخلت في الثالثة وانما سميت بها لان اتمها صارت ذات لبن لا خول وفي ست واربع  
ابلا تجب حقة بالكر وهي التي استكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وانما سميت بها لاستحقاقها  
الحمل والركوب وفي احدى وستين جذعة وهي التي استكملت اربع سنين ودخلت في الخامسة وانما  
سميت بها لانها لا يستوفى منها ما يطلب همها الا يضرب وتكلف وجسر ولا يطبق الجوع يقال  
جذعة البلى اذا جستها ببل علف وفي ست وسبعين ابلا تجب بنت لبون وفي احدى وستين  
ابلا تجب حقان المائة وعشرين ثم فيما زاد على مائة وعشرين في كل خمس ابلا تجب شاة مع

في سنة

تعلق الشافعي في كل السنة

متناسخ

الحقيني

الحقيني وفي مائة وثلاثين حقان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقان وثلاث شياه وفي مائة واربعين  
حقان واربع شياه المائة وخمس واربعين ابلا وقال الشافعي اذا زادت على مائة وعشرين  
واحدة ففيها ثلث بنت لبون فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون ثم يدور الحسب  
على الاربعين والخصينات فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففيها اى في مائة و  
خمس واربعين المائة وخمسين يجب حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقا وفي مائة و  
عشرة وخمسين المائة وخمس وسبعين يجب في كل خمس شاة فيجب في مائة وخمس وخمسين ثلث حقا  
وثاة وفي مائة وستين ثلث حقا وشاتان وفي مائة وخمس وستين ثلث حقا وثلاث شياه  
وفي مائة وسبعين ثلث حقا واربع شياه وفي مائة وستين يجب ثلث حقا وبنت لبون المائة  
مائة وست وثلاثين وما بينهما معفو وفي مائة وخمس وسبعين ثلث حقا وبنت مخاض المائة وست  
وثلاثين وما بينهما معفو وفي مائة وست وثلاثين يجب ثلث حقا وبنت لبون المائة وست وثلاثين  
وما بينهما معفو وفي مائة وست وثلاثين يجب اربع حقا والمائتين وما بينهما معفو ثم تستأنف  
ابدالكات الف بعد مائة وخمسين اى اذا زادت ابلا على مائتين تستأنف الف فريضة حتى اذا  
زادت الخمس على المائتين كان فيها شاة واربع حقا ولو زادت العشرة عليها كان فيها شاتان واربع  
بع حقا الى آخره كذا في الشافعي ان زاد على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل  
خمس حقة كما تقدم آنفا والبحث في العراب وهو جمع البهي وهو الذي تولد العرب والعجم وهو منسوب  
لأبنت نظر ولا فرغ من زكوة البلى شرع في زكوة البقر حيث قال **باب صدقة البقر** وفي  
ثلاثين بقر اربع ذوات اربعة الذكور والاثنى سواد وكذا في الغنم فلذا كان حجة او انما سمى بقر لا بقر  
انه بعد هذا اذا لم يكن للبقر ثا اذ كان للتجارة فلا يعبر العدد فيها وانما يعبر ان تبلغ قيمتها مائة ذى  
او عشرين مثقالا من الذهب وكذلك البلى والغنم اذا كانت للتجارة لا يعبر العدد فيها بل بقيتها وفي  
البحر افضلها او وسطا ان كان في اربعين سن ذوات اربعة او سنة وفي البحر بقدرها بان نظر القيمة  
بمع وسط والقيمة سنة وسط فان كانت قيمة البقر الوسط اربعين وقيمة السنة الوسط خمسين تجب سنة  
بساوى افضلها وربع الذي يليها في الفضل حتى لو كانت قيمة افضلها ثلاثين والذي يليها في الفضل  
عشرين تجب سنة بواحدة وثلاثين وفيما زاد على اربعين بحسب الستين ففي الواحد ربع عشر



سنة وفي اثنين نصف عشر سنة وعن يمينه بوجوه ان لا شيء في الزيادة حتى يبلغ خمسين فيكون فيها  
سنة وربع سنة وروي عنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين فيها يتبعان او يتبعان وهو قول يمين  
يوسف ومحمد والشافعي وفي الجاف يتبعان من افضلها او وسط ان كان واخر من افضلها وفي سبعين  
سنة وربع وفي ثمانين مستثنان وفي تسعين ثلثة ابعية وفي المائة يتبعان وسنة فالقضى بغير بكل عشر  
من يتبع الا حسنة والجوامع لا يقر لان اسم البقر يتناول ما يذبح منه وانما لم يثبت اذا حلق لا ياكل لم  
بقرة فاكل لحم جوامع لان اوهاجم النكس لا يتصرف اليه في ديارنا لقلته ولما فرغ من ذكوة البقر شرع في  
زكوة الغنم قال وفي اربعين سنة سائمة بحبشة واحدة وفي مائة واحدة وعشرين بحبشة ثمان ومائتين  
معقوفة مائتين وواحدة ثلث شياه والذي بينه وبين ما قبله معقوفة اربع مائة بحبشة واحدة والذي بينه  
وبين ما قبله معقوفة ثمان مائة شياه اي بعد ما بلغت الاربع مائة ففي خمس مائة شياه وفي ست مائة شياه  
والمنز والميتولد من الظبي والنخلة كالضمان في تكميل النضج لانه اذا الواجب ان العبرة للام وعندها  
العبرة للاب كانه النضج يؤخذ الشيء في زكوة اطلاقا لانه زكوة الضمان او المعقوفة  
عن يمينه حنفية لا يؤخذ من المعقوفة الا الشيء فاما من الضمان فيؤخذ الجذع وهو قول يمين ومحمد والشافعي  
والشيء ما تم طهارة الجذع ما اعلى اكثر السنة ولما فرغ من سائل الغنم شرع في سائل الخيل والبغال  
والحمير حيث قال ولا شيء في الخيل مطلقا سواء كان الذكر او الاناث في السوم مخلوطا ولا يميز عند يمين  
وهو المختار للفتوى وعند يمين حنفية ان كانت الخيل سائمة واختلط ذكرها وانثائها فصاحبها يعطي  
من كل فرس دينار او يقومها ويعطي ربع عشر قيمتها وهو قول زفر اما في الاثلاث المفردة ففيه روايتان  
وعن يمين حنفية في الذكر ايضا روايتان ولا شيء في البغال والحمير والجمال جمع حمل وهو ولد الضمان  
في السنة الا ولا شيء في الفضلان جمع فضل من قوطم فضل الرضيع عن امه فضلا وفضيالا  
وهو الذي فضل من الناقة ولم يتم الحول والحيات جمع عجول والعجل والعجل من اولاد البقر حين  
يرضع امه في السنة شهر وهذا آخر قول يمين حنفية وهو قول محمد وكان يقول او لا تجب فيها ما تجب في  
الكبار وهو قول زفر وما لك ثم رجع وقال تجب فيها واحدة منها وهو قول يمين يوسف والشافعي الا ان يكون  
معها كبره وان كان واحدا فانه تجب وجعل الكل منها كبيرا في انعقادها نضجا كبيرا دون تادية الذكوة  
حتى لو كان اربعون حملا الا واحدة سنة بحبشة وسطا فان كانت السنة وسطا او دونها اخذ كذا في

لا يؤخذ الجذع

الكل

الكل ولا شيء في العوامل اي المعدات للعمل والحمل والعلوفة وهي التي يعلمها صاحبها نصف  
الحول او اكثر وقال مالك تجب فيها ولا شيء في المعقوفات بين النصابين وقال محمد وزفر تجب فيها وانما  
سنة عفو الا انه تجب بدونه ولكن اذا وجدنا لوجوب يتعلق بالكل فائدة الخلاف يظهر فيها اذا كان  
لرجل ثمانون شاة فذلك يضمنها بعد الحول بحبشة شاة عند يمين وعند محمد وزفر نصف شاة ولا شيء  
في الهلاك بعد الوجوب وكذلك في هلاك البعض سقط بقدره وقال الشافعي لا يسقط اذا هلك  
بعد التمكن من الاداء ولو وجب حسن اي ذات سن ولم يوجد في موته دفع من وجب عليه المصدق  
اعطى منها اي من ذات سن واخذ من المصدق الفضل او دفع دونها وروى الفضل فان وجبت لبون  
دفع بنت مخاض واعطى فضل قيمته بنت لبون اليه ودفع القيمة اي قيمة من وجب عليه وقال الشافعي لا  
يجوز ادخال غير المنصوص هذه الا حكم في البقر وكذا الحكم في الابل ايضا وتؤخذ الوسط اي لا يؤخذ  
المصدق خيار المال ولا رد اليه نظرا الجانب الفقير والغني اما اذا امتنع عن اداء الذكوة فلا ياخذ  
كرها وعندها في ياخذها كرها ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه اي من كان له نصاب فاستفاد في  
اشياء الحول من جنس ضم اليه مطلقا سواء كان ولدا او رجلا او شيخا بسبب غير مقصود كارت والهيبة  
وان لم يكن من جنس لا يضم انفا وقال الشافعي ان كان المستفاد ولدا يضم اليه ما عنده من جنس قوله  
واحد وان كان رجلا قولان وان وجد ذهابا او فضة من المعدن وادى حقه وعنده نصاب من جنس  
فله قولان ولو اخذ الجراح والعشر والذكوة بقاة لم يؤخذ اخرى مطلقا سواء نوى ولم ينو وقيل  
اذ انوى بالدفع المصدق عليهم سقط عنه والا فلا ولو تجمل اي ان قدم الذكوة على الحول ذولها  
ستين صح خلافا لما كان في التجمل وان ففي في الستين اقلو **عجل من كان له نصاب واحد كالفضة**  
**النصب كالفضة والذهب والغنم صح خلافا لغيره** **زكاة المال تجب في مائة**  
درهم وفي عشرين مثقالا ربع عشر وهو خمسة دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب ولو كانت  
مقدار مائة درهم ومقدار عشرين مثقالا اي غير مضروب من الذهب والفضة او حليا اي تجب في  
الحلي مطلقا سواء كان صلي الرجال او النساء وقال الشافعي لا تجب في صلي النساء وخاتم الفضة  
للرجال او آنية كالبريق من الفضة او الذهب ثم في كل شيء يحسب به اي اذا زاد على النصاب وباع  
الزائد خمس النصاب وهو ربيعون درهما تجب فيه درهم ولا تجب فيما دونه وقال يمين يوسف ومحمد

لا يك اذا اخذت من العشر  
جزء فمقتضى على كل عشرة  
درهما لدرهم فيكون المجموع  
نصف دينار

جزء العشرين درهم عشرون مثقالا  
فربعمائة درهم



والث في تحبب الزايد كساره وكودرهما والمعة بعد بلوغ النصاب وزنهما اي وزن الذهب والفضة  
 اذا كانا وجوبا وعند محمد لا نفع للفقراء وعند زرقة القيمة حتى لو ادعى عن خمسة درهما جبارا في جاز  
 وكره عندهما وعند محمد وزر لا يجوز ويؤدى الفضل ولو ادعى ابو جحيفة فيعتبها خمسة روية لا يجوز الا  
 من اربعة عند الثلاثة وعند زرقة يجوز عن خمسة ولو كان لا يبرق فضة وزنه مائتان وقيمة ثلاثمائة فادى  
 خمسة جاز عندهما خلافا لزرقة ومحمد ولو كان وزنه مائة وخمسين وقيمة مائتين لا تجب اتفاق والمعتبر في ذلك  
 وزن سبعة في الذكوة والنصاب تقدير الدنيا والمهر وهو ان يكون العشرة منها اي من الدراهم ووزن سبعة  
 مثاقيل واصل ان الدرهم في الا ابتداء كانت ثلثة اصناف نصف منها كل عشرة منها عشرة مثاقيل ونصف  
 منها كل عشرة مثاقيل كل درهم ثلثة اقسام مثقال ونصف منها كل عشرة خمسة مثاقيل كل درهم  
 نصف مثقال وكان الناس يتصرفون فيها الى اوان استخلف في عمره فادان يستوفي الخراج وطالبهم بالا  
 كثر والتسقي اشد التخفيف فجمع حسابا ما لا يتوسط بين ما دام عمره وراثة الرعية واستخرج حواله وزن السبعة  
 جمعوا من كل نصف عشرة دراهم فصار الكل احدى وعشرين مثقالا ثم اخذوا ثلث ذلك وكان سبعة مثاقيل  
 والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وغالب الورق ورق بكسر الراء والمضروب من فضة اي  
 ان كانت القليلة للفضة في الدراهم المضروب من الفضة كالدراهم من الفضة الى النصف لا عكس ان كان  
 القليلة للعشرة او النحاس والصفير فهو في حكم العروض يعتبر ان يبلغ قيمتها نصابا ولا بد من نية التجارة  
 فيها كما في العروض الا اذا كان يخلص منها فضة يبلغ نصابا لا لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة  
 كذا في النهاية وتجب في عروض التجارة بلفظ عروض نصاب ورق وهو ما في درهم او درهمين وهو عشرة  
 مثقالا ربع العشرة ما كذا اذا باعها في كل جوال واحد وان مضى عليها في ملكه حواله وكذا الخلاف في الدين اذا  
 بعد احوال ونقصان النصاب في اثناء الجوال لا يضر لا يمنع الوجوب ان كل النصاب في طرفه اي في اول الجوال  
 واخره مطلقا وان كان نصاب السوايم او الذهب والفضة او مال التجارة وقال في كمال نصاب السوايم  
 من ابتداء الجوال الى انتهائها بشرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير كذا في الكفا وفي العنقبي يعتبر الكمال  
 في اوله ويضم قيمة العروض الى التجارة لا القنين الى الذهب والفضة وانما قيدنا العروض للتجارة لا  
 غيرها اذ لم يكن للتجارة وعند مال لا يبلغ نصابا الا يضم العروض في تكميل النصاب فلا زكوة عليه ويضم  
 الذهب الى الفضة قيمة اي من جهة القيمة وقال الشافعي لا يضم ثم انضم باعتبار القيمة عند بيع خيفة وبا

عن خمسة دراهم

في العروض التجارية

لا بد منه عندهما حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو  
 ملك مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دنانيرا وخمسين درهما  
 يضم اجماعا ولا يظهر الا خلافه في عند تكامل الاجزاء لانه متى انقضت قيمة احد بهما يزاد قيمة الاخر فيتم تكميل  
 تكميل ما انقضت قيمة بما زاد فتجب الزكاة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء باب  
الفا منه من نصب الامام على الطريق ليأخذ الصدقات اي الزكوات من التجار ويأمن التجارة  
 من التصوص وكما ياخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة ياخذ صدقات اموال الباطنة التي يكون مح  
 التجار لانها يصير ظاهرة بالخروج الى الغيا فيمن قال من التجار الذين بهم ومن عليهم يتم المحول على المال الذي  
 في يده او على دين يخط به مال او قال ادبت زكوة هذا المال ان الى الفقراء في مصر او قال ادبت زكوة هذا  
 المال لا عشر آخره في تلك السنة عاشره ايضا وحلف صدق متعلق بالجميع وهو في موضع الحال او عطف  
 على قال هذا اذا خرج البراءت وهي خط الابرار وان لم يخرجها لا يصدق وفي الجامع الصغير لا يشترط اخرا  
 جهما وهو الصحيح وعن يمينه يوصف انه لا يشترط التحليف للتصديق وهو القيس وانما قلنا في تلك السنة  
 عاشره آخره لان لم يكن كذلك لا يصدق الا في السوايم في دفعه بنفسه اي يصدق في جميع الصور الا في هذه  
 الصورة وهي ما اذا قال دفعت انا بنفس الى الفقراء فانه لا يصدق وان حلف وقال ان في يدي يصدق وفيما  
 يصدق المسلم من الصور لمذكورة صدق الذي لا الحرج في شيء من ذلك الا في ام ولد اي في جارية  
 يقول بي ام ولدي فيصدق لان كونه حرييا لا ينافي في الاستيلاء واخذ العاشر منها اي من المسلم العشرة  
 واخذ من الذي ضعفه وهو نصف العشر ومن الحرج العشرة بشرط نصيب وبشرط اخذهم من هذا الكلام  
 من قبيل اللق والنشر المرتب فقول بشرط نصيب متعلق بقوله واخذ منها ومن الذي وقوله واخذهم  
 متعلق بقوله ومن الحرج اي ياخذ منها العشرة بشرط اخذهم العشر منها حتى لو مر حرجي بخمسين درهما او  
 بمائتي درهم لم يؤخذ منهم شيء الا ان ياخذوا منها من مثلها وفي كتاب الزكوة لا يؤخذ من القليل وان  
 اخذوا منها من مثله وان مرتب نصيب ولم يعلم كم ياخذوا منها يؤخذ منهم العشر وان علم انهم ياخذون  
 من اربع العشر او نصف عشر تأخذ بهدرة وان كانوا ياخذون الكمال لا تأخذ الكمال فان لم ياخذوا  
 منها اصلا فلا تأخذ منهم ولم يثن في حواله بل عود حتى لو مر حرجا على عاشر فعشره ثم مر مرة اخرى  
 لم بعشره حتى يحول الجوال وان عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج في يومه ذلك عشر ثانيا لا بد بالرجوع



ينتهي الامان وعشر الخنزير اي لو مزمى بخير او خنزير اخذ نصف عشر قيمته الخنزير لم يعثر الخنزير  
مطلقا سواء كان منفردا او مع الخنزير وقالوا لا يوسع يعثر بها اذا مر بها جميعا يجعل  
الخنزير تبع الخنزير وان مر بكل واحد عشر الخنزير وطريق معرفة قيمة الخنزير الرجوع الى اهل الذمة ولا  
على بيت اي لو مر على عشرة ذمى او مسلم باقل ما ياتي درهم واخبره ان له من منزله ما يبلغ نصيبا وقد حال  
عليه الخول لم يؤخذ منه شيئا والبضاعة اي لا يؤخذ لو مر ببضاعة وقال المضارب اي لو مر عليه بما له  
لا يعثرها وكان ابو حنيفة يقول اول عشرة هاتم رجع وقال لا يعثرها وهو قولها وكسب الماذون او  
لو مر عليه بعد ما ذون بمال فان كان مال المولى لا تأخذ واوان كان من كسبه فكذلك وفي الجامع الصغير  
ربع العشر عند لم حنيفة خلافا لها وشي ان عشرة الخواارج اي ان مر بعشر الخواارج وعشر وانه ممر على  
عشر اهل العدل عشرة ثانيا لا يقال هذا امننا قضى لما ذكره قبله من باب صدقة السوايم وهو اذا  
اخذ الا رضى بغاة لا يؤخذ اخرى لا تقصير من حيث مر عليهم فكان غايها فلا يبطل به حق الفقير كذا  
ما اذا غلب على بلد واخذوا زكاة سوايمهم فانه لا شيء عليهم لانه لا تقصير منهم وانما تقصير من الامام  
**باب الركاك** وهي اعم من المعدن والكنز والمعدن ما خلق الله تعالى في الارض والكنز  
اسم لما دفن بنو آدم خمس معدن نقد كذهب وفضة ومعدن نحو حديد كصفر ورمال في الارض خارج  
او عثر اي لو وجد شيء منها في ارض الخراج او العشر ففيه الخمس واربعه اخماسه للواجد وقال مالك وان في  
لا يخس ولو وجد في ارض مملوكة فاربعة اخماسه للواجد لا داره اي لا يؤخذ الخ  
من معدن ذهب نقد ونحو حديد يوجد في داره خلافا لها ولا في ارضه وعني ليه حنيفة روايتان في روية  
الاصل لا يجب كما في الدار وفي رواية جامع الصغير يجب وخمس كمن اعلم انه اذا وجد كنز فان كان على ضرب  
اهل الاسلام كما لكتوب عليه كلمة الشهادة فهو كاللقطه وحكمها ان يجب تعريفها ثم يتصدق على فقير  
كان فقيرا او على غيره ان كان غنيا ولو كان ضرب اهل الجاهلية كما لمنقوش عليه الصنم فان وجد في ارض  
مباحة لا مملوكة لا حد ففيه الخمس واربعه اخماسه للواجد وان وجد في دار نفسه او ارضه ففيه الخمس  
اتفاقا بخلاف المعدن عند لم حنيفة وباقيه اي اربعة اخماسه عند لم حنيفة ومحمد المختط له وعند لم حنيفة  
للوواجد فعلم من هذه التقدير ان قوله وباقيه للمختط المختص بالصورة الاخرة وهي وان وجد في  
دار نفسه ولا يكون مطلقا كما فهم من المتن والمختط له هو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول  
الف

الفتح وانما سمى به لان الامام يحظر لكل واحد من الفانيين ناحية ويقول هذه لك وان لم يعرف المختط  
له او ورثة صرفا لا يقضي مالك يعرف في الاسلام لقيامه مقام صاحب الخط في هذه الدار ولو شئته  
الضرب بان لم يكن فيه شيء من العلل كما يجعل جاهليا في ظاهر المذهب وقيل اسلاميا في زماننا وخمس  
يسبق خلافا ليه يوفى لا ركاك في صحاح دار الحرب اي لو وجد في صحاح دار الحرب رجل مستام لا  
يخس وانما قيدنا بالصحة لانه لو وجد في بيته يرد عليهم ولا في رزق ويا قوت وذمرو ولو لو  
وعبر وقال لم يوسع يعثر بها في كل حلية يخرج من البحر خمس سواء كان غاما يتيق كالخططة والتمر والزبيب  
اولا يتيق كالبقول قليلا او كثيرا **باب العشر في عمل ارضي** العشر وانما قيد  
الارض بالعشر لانه لو كان في ارض فواجبة لم يكن فيه شيء من سقى السماء اي يجب في خارج الارض العشر المسقى  
من المطر وفي سقى سيج اي ماء الانهار والادوية بلا شرط اي يجب في هذه الصور بلا شرط نصا وبقي في  
الخارج وعني ليه حنيفة يعثر في عمل ارضي العشر القيمة وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قراب كل قرية غسون منا  
ومن ثم خرج اوراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا وقال الشافعي لا يجب في العمل شي وقال لم يوسع يعثر بها  
لا عشر الا في ارضه باقية اذا بلغ خمس اوسق والوسق ستون صاعا كل صاع اربعة امنا واما ما يوجد في  
الجبال من العمل والتمر ففيه العشر وعني ليه يوفى لا يجب الا الخطب اي يجب في مسقيات السماء الا الخطب والقصب  
والخيش والسعف والنبث والمراويا بالقصب القصب الفارسي الذي يتخذ منه الاقلام اما قصب الشكر وقصب  
البرزة وهو الذي يجعل ذرة ذرة ويلقى في الدوا وفيه العشر وهذا اذا لم يقصد مقصدا اما اذا قصد  
فيجب فيه العشر ونصفه مرفوع معطوف على الضمير المستكن فيجب اي يجب نصف العشر في سقى غرب وهو  
الدلو العظيم من مشك النور **وسقى الدالية** وسى جذع عظيم طويل يركب بركب مرقا الارز  
وفي راسه مفرة كثيرة ولا ترفع الموان كاجرة العمال ونفقة البقرة وكري الانهار بل يجب العشر ونصفه  
في كل الخارج لا في الباقي بعد رفع الموان وقيل ينظر الى قدر قيمة الموان من الخارج فيلم بل عشر ثم يعثر  
الباقي وضعفه اي يجب ضعف العشر في ارض عشرية لتغليتي بالكر وان كان بالفتح جازن وهو قوم من  
النصارى مطلقا سواء كانت اصلية في حكم التضعيف بان ورثها من ابيه او تداولته الايدي بالشراء  
من التغليتي في التغلي او كان التضعيف فيه حادثا بان كان اشتراها من مسلم هذا قولها وقال محمد  
ان كان اصلية يعثر كذلك وان كان حادثا لا يثبت التضعيف وان اسم التغلي او اتباعها منه اي اشتراها

انما دخل اذ لا  
له فيمن يده على مال مباح  
لم يجب الخمس لانه اخذ  
ما لا يخمس



من التعليل سلم جلد في الحادثة ولا يوفى في الاصلية ايضا او تباها منه في وفي الذي يفي كذلك  
 وجب خراج ان اشترى من مسلم وعنده يوفى بضعف العشر فيوضع موضع الخراج وعند محمد  
 بقي عشرية كما كانت وعند مالك تجزى على بيعها وتجب لشر ان اخذها اي تلك الارض العشرية التي اشترىها من  
 من مسلم من الذي سلم آخر بضعف اي بضعف او رد الذي من تلك الارض العشرية التي اشترىها  
 من مسلم على البايع للدفد وان جعل مسلم داره او دار خطبه وهي التي ملكها الا ان هذه البضعة  
 اول الفتح بستانا اي ارضا يخططها حايطة وفيها تخيل متفرقة وشجار فان كانت الاشجار ملتصقة لا يمكن  
 زراعة ارضها في كرم فمؤنة تدور مع ماية فان سقاها بماء العشرية في العشر وان سقاها بماء الخراج  
 فيه الخراج وان سقاها بماء امرة وبهذا امرة فالعشر احق بالمسلم والماء على نوعين عشرين وخارجي اما العشر  
 فاسماء وبار وعيون والبحار التي لا يدخل تحت ولاية احد اما الخراج فاما الخراج فاما الخراج فاما الخراج  
 وبير حفر في ارض خراجية وعين تنظر في ارض خراجية واما ما لا يحسب وحيون ودجلة وفرات فخارجي  
 عندنا وعشر عند محمد بخلاف الذي والمجوس اي لو جعل دار خطبه بستان تجب الخراج وان سقاها بماء العشر  
 وداره حر اي لا تجب خراج على الذي في داره كعين في اي كما لا تجب في عين فيرو ونقط ارض عشرية لو كانت  
 عين فيرو ونقط في ارض خراج تجب الخراج ان كان حري صالحا للزراعة ثم يبيع موضع الفقة رواية بقا  
 وفي رواية لا يبيع ولما فرغ من بيان السبب قدر الواجب شرع في باب مصادرها فقال **باب**  
**المصرف** اي مصرف الزكوة والعشر هو الفقير والمساكين والفقير الذي لا يسال له لا يجد قدر ما يكفيه الحال و  
 المسكين الذي يسال له لا يجد شيئا كذا في حديثه وعنه العكس الاول اصح وهو اسو حال من الفقير  
 وهو قول عامة السلف وعندنا في عكس ذلك وعنه يوفى نصف واحد والعامل بقدر عمله وان كان  
 غنيا اذا كان غير هاشمي من نضمة الامام لا يتفاد الصدقات والعشر فيعطيه يسير وعياله واعوانه والمساكين  
 اي يعاق المسكين على ادا بدل الكتابة يصرف الصدقة اليه والمديون اذا لم يملك نصيبا فاضلا عن دينه  
 ومنقطع الغزاة اي المنقطع عن الغزاة بسبب الفقر واما جعل صنفا براسه وان كان دخله في الفقير لانه  
 بالاشفاق ارجح واو فيكون بالتخصيص والافراد حق واهرى والاضافة للتوضيح وابن السبيل هو  
 من كان له في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه فيدفع المذكي الزكوة اليه كلهم والاصنف وقال في لا يجوز  
 ما لم يصرف الى الاصناف السبعة من كل صنف ثلاثة الا الذي لا يدفع لادى وان كان فقيرا او قال في

لا يمكن ان يدفعها اليها **باب**  
 الاسلام ليس بشرط وصح غير ما يجوز ان يدفع غير الزكوة كصدقة الفطر والمذود وقال في لا يجوز وهو رواية  
 عن ابي يوسف ولا البناء مسجد وتكفين ميت وقضاء دينه اي دين الميت ولا الاشراف في يعق خلافا لما لك ولا  
 الاصله اي ابيه وابا يه وان علا ولا الا فرعه اي ولده وولد ولده وان سفل ولا الا زوجة وزوجها وقا  
 وقال تدفع المرأة لزوجها ان كان فقيرا او لا الا عبده ومكاتبه ومدبره وام ولده ومعق البعض وقا لا  
 يدفع الى معق البعض ولا الا غني يملك نصيبا اي لا يدفع الى غني سبب ملك نصيبا مطلقا وقال في  
 يجوز دفع الزكوة الى غني الغزاة وقال ايضا لا يحل لمن ملك خمسين درهما وفي بعض النسخ ولا الا غني  
 يملك نصيبا ولا الا عبده اي عبده غني ولا الا طفله واما فقير لا لو كان فقيرا كبره يجوز دفعه وان كان  
 نفقة على الاب ولا الا تسمى وهم آل علي وآل عيسى وجعفر وعقيل وهاشمي ابن المطلب ومواليهم اي  
 لا يدفع الى معق هاشم والعباس ان لا يلحق الموالي بالاصل **باب دفع الزكوة بغير قبيل** اي ظهره  
 المعطى له غني **باب** او كافرا او ابوه اي اب من وجب عليه الزكوة او ابه صح وقال في لا يجوز  
 وهذا تجري وفي اكثر رايه انه مصرف اما لو كان شك فلم تجزى او تجزى فدفع وفي اكثر رايه انه ليس مصرف  
 لا يجوز **باب** او لو ظهر ان المعطى به عبد المذكي او ملكه لا يصح **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 واحد مائة درهم وان دفع جاز خلافا لرواياته لا يجوز **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 نقلها اي نقل الزكوة من بلد الى بلد اخر غير قريب **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 الا قريب او لا قومهم او حج من اهل بلدهم لا يكره فان فيه رعاية القرابة ودفع الزيادة الحاجة ولو نقل  
 الى غيرهم جاز خلافا للبعض **باب** او لا يجوز السؤال من له قوة يومه **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 من قبل اخا في الشئ الا بشرط واما قدمت على الصوم مع انها تجب بعدد لانها عبادة مالية كالزكوة تجب خلافا  
 للشافعية فان عنده فرض **باب** او لا يجوز السؤال من له قوة يومه **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 بالحر لانه لا تجب على العبد وتجب على العبد وبالمسلم لانه لا تجب على الكافر وتجب عن الكافر ان كان عبدا  
**باب** او لا يجوز السؤال من له قوة يومه **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى  
 دار يملكها ودار اخرى لا يملكها فيؤجرها او لا يجرها فيعبر قيمتها في الفقه حتى لو كانت قيمتها مائة  
 درهم تجب عليه صدقة الفطر وكذلك لو كانت له واحدة تسكنها وفضل عن سكنها شي يعبر الفضل  
 لانه اذا اشتهر في المحيط كذا في النهاية **باب** او لا غنا اي كره ان يدفع الى

لان اسو حال للفقير هو ان يكون  
 قدوة ادا كان في قوت يومه



وغيره وهذه الاشياء يعجز ان يكون شغلا بالحاجة الاصلية لا يحتاج اليه والمراد بالسلاح ما يستعمل  
الحاجة الدينية ولهذا قالوا ان كتب التفسير والفقه والحسوف الواحد لا يكون نصبا با واما كتب الفقه  
والادب والطب والتعبير فبا كذا في التخرج النظم عن نفق الى يجب عن نفسه وطفل الفقير فان كان  
للطفل مال يودي من ماله وعن محمد بن مائل نفق حتى لو ادى من مال الصغير يضمن وعن عبيد الله بن  
ابى جبر عن عبد مطلق سواد كان مسلما او كافرا قال ان في لا يجب عن الكافر قوله للخدمة اشارة  
الى ان لا يجب عن عبيده للخدمة مطلقا سواد كان مسلما او كافرا او قال ان في لا يجب عن الكافر قوله  
للخدمة وعند ان في يجب عنهم ايضا ويجب عن عبده وام ولده لا عن زوجته ولده الكبير خلافا  
لث في فيما ولا يجب عن مكاتبه خلافا لما لاك ولا يجب عن عبدا وعبيد طها اي العبد المشترك في عبده  
خلافا لث في واما العبد المشترك فغذاها على كل واحد منهما ما يخصه من الرؤس دون الاشفا حتى  
لو كانت بينهما خمسة اجده يجب على كل واحد منهما عن الصدقة عن عدي ويقل لا يجب اجماعا ويتوقف  
لو مبيعا بخيار اي اشترى عبدا بخيار ففطرته على من استقر الملك له مفاه اذا مر وقت الفطر والخيار  
باني وعن زفر بن علي في رواية قال ان في على من لم الملك وقت الوجوب نصف م فوع على انه فاعل يجب  
الوجوب نصف صاع من براديه قيقا وسويقا وزبيب وقال الزبيب كالشعر وهو رواية عن  
ابيه حنيفة وقال ان في من الكلي صاع ويجب صاع من تمر او شعير وهو ثمانية ارطال لكل رطل عشرين  
استرا او قال له يوفى وان في خمسة ارطال وثلاث رطل صاع منسوب على الظرفية ان يجب نصف صاع  
صبيح يوم الفطر وقال ان في عند عروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان فتمت قبل الفاء للفرج  
ان مات قبل يومه لا يجب صدقة الفطر او سلم الكافر بعده او ولد بعده اي بعد يومه لا يجب الفطر  
وصح ادا صدقة الفطر او قدم على الوقت مطلقا سوا كان في رمضان او قبله وعند خلق بن ابي  
بجوز تجليها بعد دخول رمضان لا قبله وقبل تجليها في النصف الاخير من رمضان قيل في العشر الاخر  
منه وعند الحسن بن زياد لا تجوز تجليها اصلا كالاضحية او اخر اي آخره عن يومه لا يقط وان  
طالت المدة وصح الاداء بعده وعن الحسن يقطع بفضي يوم الفطر كتاب الصوم انها  
ذكر الصوم بعد الزكاة افتدرا بالسنة وهو في اللغة الاسكان قال ابن بطة خيل صيام وخيل  
فيه صيام تحت العجاج واخرى بعكس الحجاز اي محكة من العلوق وغير محكة وفي الشرع هو كل

ط  
اربعه صاع وهو  
ما دون ذلك من  
دونهما وسقون  
بعض صاع اركبي  
حقوقه باروم  
قرف في درهم ابد  
دليل استواء سنة  
درهم نصف  
درهم

وللماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية اي ترك الاكل بنية من اهل بان يكون مسلما عاقدا  
طاهرا امي جفيا او نفاس وقاله فوصوم رمضان تبادي دي بغير بنية من الصحيح المقيم وصح صوم  
رمضان وهو فريضة جملته حالية او معتضة وصوم النذر المعين كما اذا قال الله على ان صوم  
عشرين رجبا والخمس من رجب من سنة كذا وهو واجب وصوم النفل بنية اي صح هذه الصيام  
بنية من الدين الى ما قبل نصف النهار والمراد بنصف النهار نصف النهار الشرعي وهو طلوع الفجر الى  
الغروب الكبري وقيل اذا صام رمضان بنية ما قبل الزوال جاز وقال مالك يشترط التيسر في النفل ايضا  
وقال ان في بنية طاعة صوم الفريضة وفي النفل يصح بنية بعد الزوال وصح صوم رمضان والنذر والنفل  
بمطلق النية بان يقول نويت ان اصوم غدا فحسب ولم يتعرض للفرض وغيره وفي احدى قول لث في لا يصح  
بمطلق النية وصح صوم رمضان والتدبير بنية النفل مطلقا بان يقول نويت ان اصوم غدا للنفل وفي  
رواية يكون عن النفل وقال مالك ان علم ان يوم رمضان ففوى النفل لم يكن صائما وان يعلم صح عن النفل  
وقال ان في لا يصح بنية النفل وما بقي لم يجز الا بنية معينة معينة من البيت وبما جبينان للمفعول  
قوله وما بقي اي صوم القضاء والكفارة والنذر الذي هو غير معين لا يصح الا بالتبعية ثم قال اصح بنا  
يجب عليه النية بكل صوم وقال مالك يصح صوم جميع الشكر بنية واحدة وثبت رمضان برواية يلاله وبعد  
شعبان ثلثين يوما اذا غم الحلال كلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صوموا في رمضان يري يلاله  
رمضان ام لا والا يصح يوم الشكر لا التطوعا والشكر ما استوى فيه طرف العلم والجهل واذا بان غم يلاله  
في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشكر في اليوم الثلاثين ان شعبان او من رمضان وهذه  
المسئلة على ستة وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان بغيره  
وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضيه والثاني ان ينوي في واجب فخر وهو مكروه  
ايضا الا ان هذا دون الاول في الكراهية ثم ان ظهر انه من رمضان بغيره وان ظهر انه من شعبان فقد قيل  
يكون تطوعا وقيل اجزاء عن الذي نواه وهو الاصح والثالث ان ينوي وهو غير مكروه وعجز البعض  
مكروه وقال لث في ابتداء بكرة والخيار ان يصوم المفتي بنفسه ويفتي العامة بالتقوم اي بالنظر الى  
وقت الزوال ثم بالافطار والواجب ان يرد في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان  
ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذه الوجه لا يكون صائما والاحسن ان يرد في وصف النية بان ينوي

اذا جلد رمضان قصه  
فيما لم يسم ثم راء  
مكروه مريض  
صلى سبب فريضة البهاج  
فيما لم يسم ثم راء  
فيما لم يسم ثم راء  
فيما لم يسم ثم راء

صوم الفريضة



ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكره ثم ان ظهر انه من رمضان  
 اجزاء وان ظهر انه من شعبان لا يجزئ عنه واجب آخر ويكون تطوعا والسكس ان ينوي عز رمضان ان كان  
 غدا مكره وعن التطوع ان كان من شعبان وهذا مكره ايضا ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء عنه وان ظهر انه  
 من شعبان جازع التقليل كذا في المهدية ومنى راي هلال رمضان او هلال الفطر وشهد عند القاضي  
 ورد قوله صام اي غدا يصوم خلافا للحسن البصري فان افطر الرأى المردود **فقط** اي بلا كفارة  
 خلافا لثاني وقيل بطله اي بسبب غيم او غبار او نحوهما في السماء يمنع رويته **فقط** مطلقا سواء كان  
 محدودا بالوقت في اوله وعن بعض حنفية انه لا يقبل شهادة المحدود بعد القذف وقال الطحاوي يقبل شهادة الفاسق  
 كذا في المحيط وعند مالك يشترط المفتي وكذا عندنا في حق احد قوله **ولو كان** الخ **فقط** او ان في رمضان اي  
 قبل اهل الصوم رمضان وقيل بطله اي ان لم يكن بالسماعة لم يقبل الا شهادة صحيح كبري في العلم بخبرهم في هلال رمضان والفطر ثم قيل  
**والا فجمع عظيم** اي ان لم يكن بالسماعة لم يقبل الا شهادة صحيح كبري في العلم بخبرهم في هلال رمضان والفطر ثم قيل  
 في حد الكثرة لعل الخ **وعن** اي لم يقبل شحون رجلا او نحوهما حتى يتواتر الخبر في كل جانب فلو جاء واحد من خارج المهر  
 فقط به الرواية ان لا يقبل وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المهر لعله للموانع وكذا اذا كان  
 على مكان مرتفع في المهر وروى الحسن بن عرفة انه يقبل شهادة جليلي او رجل وامرأتين في غير خلق في البيوت في حصة  
 يبلغ قليل وغلبه حقيق الكبرية بغير الفاء وغيره فانه قال القلاء والكثرة لا راي الا امام وقال ان في بغير شهادة احد  
**والا فجمع عظيم** في ظاهر الرواية وغيره حنفية انه كهللك رمضان ولا جرة لا اختلاف المطالع اي اذا راي الهلال  
 اهل بلدة بلزم ذلك اهل بلدة اخرى في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان بين البلديتين تفاوت او لا وقال بعضهم  
 لا يلزم وقال بعضهم ان لم يكن بين البلديتين تفاوت لا يختلف المطالع وان كان تفاوت يختلف المطالع ولا يلزم  
 حكم احد البلديتين البلدة اخرى ولا جرة ايضا برواية الهلال نهارا قبل الزوال وبعد وهو الليلة المستقبلة  
 عندهما وعند بعض يوجب ان كان قبل الزوال فهو الليلة الماضية فيحكم بوجوب الفطر وعجله حنفية في رواية ان  
 كان مجراه امام الشمس والشمس تلتوه فهو من الليلة الماضية وان كان مجراه خلف الشمس من الليلة المستقبلة  
 كذا في الظاهرية **باب ما يفيد الصوم وما لا يفيد** فان اكل الصائم او شرب ما  
 مع حاله كونه ناسيا لم يفد صومه وقال مالك يفد صومه وهو القياس او احتل او انزل بنظره يفد  
 ايضا مطلقا سواء كان مرة او مرتين وقال مالك ان نظر مرتين فانزل فسد صومه وانما قيد بالنظر لانه  
 ان انزل

والا المعتمد  
 في حق كل بلدة  
 في شهر رمضان

ان انزل بالتفكير ونحوه يفد صومه **او ادعى** ثبوت ربه او راسه او اطلاله بالدين وادعى ان فعله اذا  
 تولى ذلك بنفسه من غير ذكر المفعول حتى لو قيل ادعى راسه او ثبوت ربه فهو خطأ **او ادعى** اي لا يفد ايضا خلافا لما  
 لك **او اكل** اي لا يفد مطلقا سواء وجد طعمه في حلقه او لا وقال مالك ان وجد طعمه في حلقه فسد صومه وان فلا  
**او قيل** بخلافه ان انزل به او بلسه ابيح كل واحد منهما **ان امن** اي وان لم يامن لا يباح يكره ويايح  
 ان في حق النبي **او دخل حلقه غبارا او ذبابا** لم يفد في ظاهر الرواية وفي القياس يفد **وهو ذاك** **او**  
**منه** والجملة جارية وهو يشير الى ان كان ناسيا لصومه لا يفد بالطريق الاولى **او اكل ما بين اسنانه** لا يفد  
 صومه ايضا هذا اذا كان قليلا لا يمتد حتى ياتي اللسان عادة فان كان كثيرا يفد وقال زفر يفد في وجهين المضمضة  
 وما فوقهما كثيرا وما دونهما قليل وان اخرجها واخذ به يد ثم اكله ينبغي ان يفد صومه كماروي عن محمد بن الصائم اذا  
 ابتلع سمكة بين اسنانه لا يفد صومه وان اخذ سمكة ابتداء فابتلعها يفد صومه وان مضغها لا يفد الا ان يجد  
 طعمه في حلقه وفي قدر المضمضة يجب القضاء ودون الكفارة خلافا لرواية **او عارضا** **يفطر** جوارب الشرط متعلق بما  
 لجميع اي ان قاء وعاد لم يفطر مطلقا سواء كان ملاء الفم او دونه وقال لم يوجب ان قاء وعاد وكان ملاء الفم يفد  
**وان عاد عارضا او مستقرا** اي تكلف في البقي ففطر مطلقا سواء كان ملاء الفم او لا في ظاهر الرواية وقال لم يوجب  
 لا يفد فيها ان كان قليلا فان عاد لم يفد عنده وان عاد فكذلك في رواية وفي رواية يفد لكثرة صفعة الا  
 الا خارج **او ابتلع حصة او صديقه** **فقط** اي بلا كفارة وقال مالك يجب الكفارة ايضا **الا ابتلع** **من**  
**جامع او جوع** في احد السبيلين قضى وكفر مطلقا سواء انزل او لم ينزل في سواء جامع في الدبر او في القبيل  
 لم يوجب ان جامع في الدبر لا كفارة عليها وانما يجب على المرأة ان طأ وعنه ولا يجب ان كانت مكرهه وفي  
 احد قول ان في الجنب عليها وفي قول يجب عليها ايضا ويحمل عنها الزوج او اكل او شرب عند ارادته **او ادعى** **فقط**  
 في كفارة محل الرضخ بان خبر من جامع **وقال** ان في الكفارة فيها كفارة الظاهر يعني ان كان يجد رقبته فعليه  
 خرفوفان لم يجد فضيا ثم شرب من مشايين فان عجز اطعم شيئا مسكنا خلافا لما كذا حيث يقول بالخبر وفي السابغ  
 ولت في حيث يقول بالخبر ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج اي يجب القضاء بالكفارة في حق ما دون الفرج  
 مطلقا سواء كان بالتفحيد او بالدبر وهو رواية عراب حنفية وعنه انه ان وطئ في الدبر فعليه الكفارة و  
 وهو قولهما وهو الاصح اعلم انه لا كفارة لغيره في الجماع صورة وهو الهزال الفرج في الفرج ويجب القضاء لوجوه  
 منه ولا كفارة **باب فساد صوم غير رمضان** بل قضاء **وان احقق** يقال احقق بنفسه ان تدوى با



**او سقط** الى صلب الدواخه الانف **او اقطر في اذنه او دوى جاذبا اوله** وبني الجبله التي تجمع  
 الدماغ اي دوى الجاحه التي بلغت الدماغ بدوا ووصل دواها الجاذبة الى بطنه **اولا** دماغه **فقط**  
 جوابه الشرط اي افطر في الصور كلها لكنه يجب القضاء بلاكفارة وقال لا لا يفطر اذا دوى ووصل الى  
 جوفه ودماغه قوله بدوا متعلق بالجميع وقيد به لانه لو اقطر في اذنه الماء ودخل لا يفد وقيل يفد لو  
 دخل بالدهن يفد اتفاقا ثم الدوا مطلقا فيتنساول الرطبه اليابس وقيل الخلاف في الرطبه اليابس  
 لا يفد اجماعا وان اقطر في احليله لا يفد عليه حينه وعند بله يوفى يفد قول محمد مضطرب وكرهه ذوق  
 شيء ومضغه بلا عذر اي كره مضغ للصبي بلا عذر اذا كان له **منه** بدان تجد ما يطعم صبيها من غير مضغ كما  
 فعل ونحوه ولا يلزم ان يجده منه بداء او كره مضغ العلك للصائم مطلقا سواء كان رسوا او ابيض وقيل هذا  
 اذا كان ابيض فان كان اسود يفد ثم قالوا هذا اذا كان العلك حليتي اي محضو غافا اذا لم يكن  
 مائتيه مضغ حتى صار حليتي يفد **لا** اي لا يكره **كحل ودهن شارب** جاز ان يكون كلاهما بلفظ المصد  
 من كحل عينه كحلا ودهن راسه دهنا اذا اطلاه بالدهن وجاز ان يكون كلاهما بلفظ الاسم بضم الحاف  
 والدال ولوروي بضم كاف ولا يابس **استعمل** الكحل والدهن كما ذكرنا في قوله **وسواك** اي لا يكره استعمال  
 حطه سواء كان رطبا خفرا او مبلولا بالماء سواء كان بالغداث او العشي وقال مالك يكره الوطى وقال الثوري  
 يكره بالعشي وقال البيهقي يكره المبلول ولا يكره الرطب الخضر والقليل ان امن على نفسه الجماع والانزال  
 وكره ان لم يام **منه فضله** لمن غاف في زيادة المرض الفطر اي الفطر ثابت لمن اذ قال في لا يفطر وهو يعتبر **بطلان**  
 او فوت ونوت العضو كذا في اليم قوله زيادة المرض اشارة الى انه مرض في زيادة المرض بالصوم اما اذا كان صحيحا فيخاف  
 المرض فلا يفطر اعلم انه اذا خاف على نفسه وزنا بطرف من اطرافه فليطير بطريق الاول وان اصبح صائما وانما يعلم زيادة المرض  
 باجماعه وباجب طيب كذا في الخلاصة وفي النصب باجبا طيب حماد **والك** اي الفطر له هذا اذا اصبح صائما  
 اما اذا اصبح مقبلا صائما ثم فرغ فلا يحل له الا افطاره في ذلك اليوم **وصومه** اي المسافر **ان لم يضره الصوم** و  
 الفطر اضطره الصوم او لا وعند اصيب الظواهر لا يجوز الصوم في الخلاصة والحالية انه لو افطر رفيقه والنفقة  
 مشتركة فلا افطارا فضل **ولا قضاء** اي لا يجب القضاء في ايام السفر والمرض **ان مات عليه ما** اي على السفر **المرض**  
**ويطعم وليه** اي الكليد **كالفطر** اي ان صح المرض وانما المسافر لم يصوم ثم مات فمات لم يلزم له الاطعام **صوم**  
 هذا اشارة الى انه ان لم يوصى لم يلزم الاطعام للوارث وقال الثوري يلزمهم بلا وصية من كل المال وعندنا من ثلث

المال ان اوصى وقضيا ما قدره وان صح المريض واقام الم فم ما تا لزمهما القضا بقدر الصحة والالتزام  
وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية باطعام وذكر الطحاوي ان على قولها يلزمه قضا جميع شهر وان صح يومها  
واحد او على قول محمد يلزمه القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوما <sup>بعضه</sup> نذر  
فان قيل ان يصح الا يلزمه شي وان صح يوما لزمه ان يوصي لكل الشهر عنه بها وعند محمد بقدر ما ذكر **بلا شرط ولا اى**  
يتابع ولم يخيار ان شاء فرق وان شئت تابع وان جاء رمضان قدم الاداء على القضاء اى ان جاء رمضان الشئ على  
المكلف الذي لم يصم رمضان الاول ادى الثاني ثم قضى الاول ولا فدية عليه خلافا للشافعي بحج الفدية والى ملى و  
المصنف الفطر والقضاء والكفارة والفدية ان خافنا على الولد والنفس وقال الشافعي بحج الفدية فيما اذا خاف  
فت على الولد والمرد من المرض الخبيث لانها لا يمكن من الامتناع على الارضاع لوجوبه عليها بقدر الاجارة فان الامتناع  
فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع الاب عن سبب مرضه اخرى كذا في شرح السبيل فقلنا عز الذخيرة والشيخ القفاني  
ان الشيخ الفاضل الفطر وهو الذي لا يقدر على الصيام سمي به لقربه الى الفناء واولا نه فثبت قوته وكذا الشيخ يعطى  
**ويقضى** اى يطعم لكل يوم مسكيا كما يطعم في الكفارة نصف صاع من بر او صاعا من تمر او غيره وقال مالك لا فدية  
عليه **فقط** اى يقضى عليه فقط دون اى حل والمرجع خلاف الشافعي كما تقدم انفا او نقول بمعنى وقوله يقضى فقط  
انه يجب عليه الفداء دون القضاء فعلى هذا لا يرتب خلاف الشافعي وللتنطوع الفطر بغير عذر في رواية وهو رواية غريبة  
خفيفة **وله** يوسف وذكر ابو بكر الرازي عن ابي بصير انه لا يحل والتأخر من اختلافوا فيه ويحل بعذر والاضحية عذر  
فيما روى عنه يوكف ومحمد وروى عن ابي حنيفة انه لا يكون عذرا او الاظهر هو الاول والصحيح من المذهب انه ينظر ان  
كان حاجب الدعوة لا يتاذى بترك الاطعام ولا يفيط ولا يفيط اذا كان قبل الزوال وبعده لا يفيط الا اذا كان عفو قايما  
لوالدين او با حدهما ويقضى المستطوع اذا افطر وعذرت حتى لا يقضى ولو بلغ الصبي او سلم كما فر بعد حتى بعض اليوم  
اسم كل واحد منهما بغير يومه وجوبه في رواية استحبنا ولم يقضى شيئا اى لم يقضى بهذا اليوم وان افطر فيه خلافا لما لاك  
ولا ما مضى وعند ابي يوسف اذا زال الكفر والصب قبل الزوال تجب القضاء ومنى العلماء من يقول عليه قضا وهذا اليوم و  
والا يام الماضية كذا في النهاية ولو تولوا قبل فطره ثم قدم حصره ولو في الصوم في وقت اى وقت النية وهو قبل  
انتهاء النهار صح خلافا للشافعي ومالك ويقضى ما فات عنه باعما سوى يوم حدث الا غما في ليلة خلافا لما لاك قالوا  
هذا اذا نوى الصوم في تلك الليلة قبل الغاء وفي الكتاب لم يذكر لان المسلم لا يخفى عن نية الصوم في ليالي رمضان قوله في  
ليلة اشارة لان الحكم لا يختلف بحدوثه في اليوم لانه اذا لم يجب بحدوثه في الليلة مع **بلا شرط ولا اى** انها غير محل للصوم



فلان لا يجب جوده في اليوم اولي ويقضى ما فات عنه بخون غير عمد اي غير مستغرق للشهر كل مطلقا سواء  
كان اصليا او عارضا قبل هذا اذ يبلغ مقياسه من جنات ما يبلغ مجنوننا وهو المجنون الاصلي ثم افاق في بعض  
الشهر فعن محمد بن ابي الحسن عليه السلام في قضاء ما مضى وعنه ابو يوسف انه يجب عليه قضاء من الشهر وقال زفرات في سقط القضاء  
في جنون غير عمد ايضا ويقضى ما فات عنه باسكان بلانية صوم وفطر وقال زفرات في صوم رمضان بلانية من  
الصحيح المقيم ولو قدم ما فرضه في بعض النهار او اظهر حايضه في بعضه او سحر حال كونه ظنه ان ليلة او اظهرها  
او افطر كذلك ان ظنه ان شخصه اي لم تغرب الشمس في المغرب حيوة الشمس وضوها وبياضها اسكر جواب الشرط الى مسك  
كل واحد من المسافر الذي قدم والحايض التي طهرت وغيرها يومه وقضى ولم يكفر كما كره بعدا كل نكاح  
يجب القضاء فقط كما انه اكل في رمضان نكاحا فظن ان ذلك يقطر فاكل بعده عند الجب القضاء دون الكفارة وعنه  
خليفة انه ان بلغ الحديث وعلم تجب الكفارة وهو قوطها ونابيه ومجنونه وطيطا حجور ان معطوفان على الكفارة  
اذ جُمِعَت النابيه او المجنونه وهي صايه عليها القضاء دون الكفارة وقال زفرات في لا يجب القضاء او  
والمراد بها ان تقبض فلا يستوعب جنونها الشهر فصار كالنوم والاعذار **فصل** في نذر الصوم  
يوم النحر هو الكفارة من ذنوبه بان يقول على صوم يوم النحر افطر وقضى خلافا لفرقات في فائده لا يقضى وان نذر  
ان ذريعتا قضى وكفر ايضا وعنه ابو يوسف لا يكفر وعنه في لا يكفر ايضا وهذه المسئلة على سنة اوجه الاول انه  
لم ينو شيئا والثاني انه نوى النذر فقط والثالث انه نوى نذرا وان لا يكون مينا نذرا بالاتفاق والرابع انه نوى  
اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون مينا بالاتفاق والخامس انه نوى اليمين ولم ينو النذر يكون مينا عند ابو  
وعنه ما نذر او يمين والابن المذكور في المتن والمسئلة معروفة ولو نذر صوم هذه السنة افطر ايام مهيبة  
اي الاولى ان يفطر فيها فان صامها خرج عنه وفي يوم العيد وايام الشريق وفي احد عشر واثني عشر والثاني  
عشر من ذنوبه وقضى ما وافق القضاء الى الجب القضاء ان شرع المكلف فيها اي في هذه الايام المفدية متفلا ثم افطر  
وبغلبه يوكفه ومحمد بن زجب القضاء اما لو شرع في غير متفلا فلزم ان صامه ولو افسده قضاء خلافا لث في كمره  
**الاعتكاف** الاعتكاف افتعال من اعتكف اذا دام ولما كان الصوم شرطا في الاعتكاف فافترقه  
عنه من حيث في مسجد يصوم ونية اعلان الاعتكاف سنة مؤكدة الا انه سنة كفاية وكذا سمعت من شيوخ قبل  
سنة ثم اللبس ركنه وشرطه ان يكون في مسجد جماعة او مسجد يودي فيه بعض الصلوات وله من الحسن غيره  
خليفة انه قال كل مسجد له امام ومؤذن معلوم يودي فيه الصلوة الحسن جماعة وعنه ابو يوسف ان الاعتكاف

ليلا في  
الحال  
ان

فيما يجب على نفسه

الواجب لا يجوز في مسجد جماعة وغيره الواجب يجوز في غيره ثم الصوم شرط لصحة الاعتكاف في الواجب وقال  
ان في ليس شرط واختلاف الروايات في النقل ورأى الحسن وغيره خيفة ان الصوم شرط لصحة فعل هذا لا  
يكون اقل من يوم كذا قالوا وقيل فيه نظرون الظاهر الرواية ان ليس شرط وهو قول ابو يوسف ومحمد فيكون  
ساعة بلا صوم حتى اذا دخل المسجد نية الاعتكاف في فهو معتكف ما اقام وتارك له اذا خرج واقله نفلا اي من  
جهة النقل ساعة وهو قول محمد في المنظومة ثم اقل الاعتكاف في النقل يوم لدن يستأذنا الاجل واكثر النهار  
عذرا في ساعة في مذابح الشيبان والمرأة تعتكف في مسجد بيتها يربده الموضع المعد للصلوة هذا بيان ان الفضيلة  
اقالوا اعتكف في المسجد في زواتي ان في لا يجوز لها ان تعتكف في مسجد بيتها وعنه خليفة ان شارا اعتكفت  
في مسجد البيت وان شادت اعتكفت في مسجد جماعة كذا في الخلاصة ولا يخرج المعتكف الذكر الصحيح الا من اندم  
المسجد الحاجة شرعية كالجمعة وقال في الخروج الى الجمعة مفدا وطبيعة اي مالا بد منها ولا يقضى في المسجد  
والفاظ فان خرج ساعة بلا عذر كعبادة المريضة والصلوة الجنابة فسد وقال لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف  
يوم قوله ان خرج اشارة الى انه لو اخرج السلطان كرها لا يفسد وقوله بلا عذرات اشارة الى انه لو خرج بعذر  
المرض والسيان او باندم المسجد خروجه لا يفسد واكثره ونومه ومبايعته فيه لانه لا ضرورة في الخروج لاجلها  
قوله واكثر بالرفع على الابتداء وفيه خبر قوله ومبايعته اي له ان يبيع ويشترى فيه من غير ان يحضر السلعة وكره المعتكف  
احضار البيع في المسجد وكره الصحة اي صمنا يعقده الصائم قربة وكره التكلم الا التكلم بخبر ويحدث بما لا  
بدله بغيره ان لا يكون ثامنا وحرر الوطى على المعتكف ودواعيه كالمس قبله وقال في انها لا يحرم وبطل الاعتكاف  
بوطئه في الفرج مطلقا لو اكل ليل او نهارا عامدا او نكحها انزالا ولم ينزل وقبله وطئه بالانزال خلافا لث في  
في قولنا لو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل فلا يفد وان كان محرما ولزمه السيل ايضا بنذر اعتكاف ايام كما  
يلزمه الايام بنذر اعتكاف الايام والليل او نقول كما يلزمه الايام بنذر الليالي ولزمه ليلتان بنذر يومين  
خلافا لابي يوسف فان عهده لا يدخل الليلة الاولى اذا نوى يومين وتتابع فيه خلافا لث في الا ان ينوي  
التفريق فتدخا في اعتكاف في الليل والنهار في ابتداءه من الليل ثم في نذر اعتكاف في يوم يدخل المسجد  
طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس في اليومين يدخله قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها في  
الليلة الاخرى ويومها يخرج بعد غروب الشمس كذا في هذا الايام الكثرة يدخل قبل غروب الشمس ويخرج

الواجب



ولذا لا يشترط المال للمكي لكن في النوادر ثانياً  
انه يخرج ثانياً ذكره القوساني شرح الملتقى الملتقى

قد جمع لوج الفقيه  
 ثم استغنى له  
 ثانياً الآن  
 الوجوب الثامن  
 من الوجوب  
 الى موضع

وفرض خلاف ذلك حتى فان جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفة صح وجاز عزيمته الاسلام لان هذا حال  
 من اهل الذم اما البدان جدد الاحرام فلم يخرجه وكما فرغ عن الشرايط شرعية المواقيت حيث قال **ومواقيت**  
**الاحرام ذو الحليفة** لاهل المدينة وهي جميع ميقات وهو الوقت المحدود فليس هو للمكان ومنه مواقيت الحج لموضع  
 الاحرام **وذا تعلق** لاهل العراق موضع مكة مسير ثلثة ايام وحجته لاهل الشام **وقرن** لاهل نجد هو  
 جبل **وبالم** لاهل اليمن موضع مكة فسخان **لا يهلها** اي المواقيت يكون لاهل هذه الامكنة **ومنى** مبرأ  
 من غير اهلها فمن اراد الحج والعمرة **وصح تقدمه** الى الاحرام **عليها** اي على المواقيت **لا على** اي لا يصح تأخير الاحرام  
 عنها **ولدا** اخلاها اي ميقات داخلها **الحج** والعمرة **واللكن** اي ميقات المكى **الحرم** الحج والحرم حوالى مكة  
 وهو منى جانب المشرق مسير ثلثة ايام ومن جانب الشام اثني عشر ميلا وتخال ثلثة ايام وهو الاصح ومنى الى الشام ثلثة  
 ايام **عشرون** ومنى الى تبوك **الرابع** اربعة وعشرون ميلا والحرم كله موضع واحد فجوم منى اي موضع منى **واللكن** الحرم الحج  
**الحج** وهو اسم من الاعمار واعل القصد الامكان عام ثم غلب استعمل في زيارة البيت محرما بافعال مخصوصة  
 وانما سميت بها لان عمارة البيت بها **باب الاحرام** اذا اردت ان تحرم فتوضا بما يحرم **والفعل**  
**ب** اي افضل **وليس** انت اذا اردت **اوردا** جديدين او **عليك** اي مضولين لكن الاول افضل **ويجب**  
 ان تطلقا ان باى طيبتي سواء سبق عينه بعد الاحرام بان تطلقه رأسه بالقلبية او المكى ولم يبق وغيره  
 لا تطيب طيبتي بغير الاحرام **وصية** ركعتين **وقل اللهم** اذا اريد الحج فيسره **واقبله** منى **واب**  
**يك** دبر اى عقبك **حلتوك** حال كونك بنوى انت بها **الحج** وهي يرجع الى التلبية التي دل عليها بقوله **ولست**  
**بلك اللهم** **ليبيك** **الشرىك** لك التلبية للتكبير وانتصابه بفعله مضمر معناه البها بك بعد البها اي لزوم لطا  
 بك بعد لزوم من البيت **ليكن** ان الحمد والنعمة **لك** **والملك** **لا شريك لك** قوله ان الحمد **الكسر**  
 هو قول العزاد وقال الكسرى والفتح احسن معناه لان الحمد او بان الحمد وعزاني سماعة قلت الحمد ما احب اليك  
 الكسر للابتداء والفتح للبناء والابتداء اولى من البناء **وزد فيها** **ولا تنقص** انت في التلبية كما روى عن  
 عن عمر انه كان يقول **ليبيك** **وسعديك** **والامر** والخير كله يدريك وعزاني مسعود انه كان يقول **ليبيك** بعد التز  
 بك **قذا البيت** او سقت الهدى حال كونك **ناويا** **الحج** **فقد احرمت** وقالان فمى يصير محرما بالنية  
**نق الوقت** الى الجاه وفيه الكلام الفاضل ان ابن عباس يقول ان يكون الكلام الفاضل رفقا بحرفة  
 شارة **واق** **الفوق** اي العاصي **والجدال** وهو ان يجادل المرء مع الرفق والخير والمكارم بين احوال



او جلدته المشركين بتقديم وقت الحج وتاخيرها **وان قتل الصيد** اي الصيد والاثارة اليه والدلالة عليه اي الصيد والاثارة يقتضي الحظرة والدلالة يقتضي الغيبة وهو الفرق بينهما **وان قتل البهيمة** والسراريل والعامة والقنوة والقباء **واللغبي** الله ان لا يجد اي واتق الحقيقين الله ان لا يجد النعيلين **فاقطع** اي قطع **من الكعبين** اي المصليين الذين وسطا القدمين عند معقد شر الكعبين وهو سائر الذي على ظهر القدم وهو المراد بالكعب ههنا وانما خص هذه الاشياء بالذكر ولم يقل ان قتل البهيمة مع ان قتل البهيمة وفيها اختصار ايضا اتباعا للحديث **وان قتل الثوب المصبوغ بورد** اي ليس الوردي شي اخر فاني شجرة في الزعفران وهو مجلوب من اليمن **او زعفران او عصفور** وقال ان قتل البهيمة ليس المصفر الا اي اتق الثوب المصبوغ باحد هذه الاشياء **الا ان يكون الثوب غسلا لا يفيض** النعش عند الفقهاء ثلث الصنفين وقيل فرجان الطيب وعند محمد ان لا يتعدى اثر الجوف الى غيره او يفرح **وان قتل كسر الرأس** هذا مختص بالرجل اما المرأة فتشترط راسها **وان قتل الوجه** وقال ان قتل الرجل لغطية الوجه لا يوجب كسر الرأس **وان قتل** وجهها **وان قتل** **بالخطم** **من الطيب** **والدهن** **وحلن** **شعره** **وقضى** **شعره** **وقضى** **ظفره** **الاغتسال** اي لا يتق الاغتسال **ودخل الحمام** **والاستظلال** **بالبيت** **والجمل** وقال مالك بكوه ان يستظل بالغطاء وما اشبهه والمحمل بفتح الميم الا قول وكثر الثناء او على العكس المودع الكبير الحجازي **وان يتق شد الحيطان** **في وسط** **مطافا** **سواء كان ينفقه او نفقه غيره** وقال مالك بكوه لكان فيه نفقة غير الغني فخلان من همى الحاد والدعوى يهيبا ان سال وانما تنهى به لانه يهيبا بما فيه وقول الجرسى يهين بمعنى جعل الشئ في الهيبان على نومهم اصاله النون كقولهم برهن من البرهان والوسطا بالتحريك اسم لغير ما بين طرف الشئ كركن الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا **واكثر انت التلبية متى صليت** اي في عقب الصلوة **او علوت شرقا** اي كلالا علوت مكانا مرتقا **او هبطت** **واديا** **اولفت** **ركبا** **جمع** **راكبه** **ذكره** **بنار** **ان الغائب في الحج** ملاقات الراكب **واكثر انت التلبية بالاسم** **راقفا** **صدرك** **بها** اي اكثر التلبية في هذه الاحوال حال كونك راقفا صوتك بالتلبية وهي مستحب كذا في البسوط **واستدوا** **بالسجدة** اي اذا دخلت مكة فلا تنزل منزلا ولا تذاخر احد ابل مقصد المسجد الحرام ثم اكثر التلبية بدخول مكة **وكبر** **وطلل** **بلقاء البيت** اي قل الله اكبر والمعنى الله اكبر من هذه الكعبة المعظمة اي ان حرمته وجلاله من الله الاكبر لا منك ومعنى التهلل ان يقول لا اله الا الله تبارك وتعالى كل شئ الى الله سبحانه **ثم استقبل** **الحجر** **الا** **سود** **حال** **كونك** **مكبرا**

مكبرا

**مهلا مستلما** ان قدرت **بذلك** **ايضا** **مسلم** **وانما** **قيد** **به** **لان** **عند** **الاحكام** **لا** **تستلم** **وطف** **من** **الطواف** **حال** **كونك** **مضطربا** **الا** **ضطربا** **لجعله** **ردا** **وه** **تحت** **البط** **اليمين** **ويبقى** **على** **كتفه** **لا** **يسر** **وتنوي** **وراء** **الخطم** **اي** **خلفه** **فينبغي** **لن** **يطوف** **ان** **لا** **يدخل** **تلك** **الفرجة** **في** **طوافه** **ولكن** **يطوف** **وراءه** **كما** **يطوف** **وراء** **البيت** **حتى** **لو** **دخل** **الفرجة** **التي** **بين** **البيت** **لا** **يجوز** **وانما** **يسمى** **بذلك** **لانه** **مخطوم** **من** **البيت** **اي** **مكسور** **منه** **وهو** **فعل** **بمعنى** **مفعول** **وقيل** **بمعنى** **فاعل** **وسمى** **ذلك** **الموضع** **حجر** **البيت** **اي** **منع** **منه** **وحضرة** **اسماعيل** **ايضا** **أخذ** **أجل** **بعد** **حال** **اي** **طوف** **حال** **كونك** **أخذ** **الطواف** **عن** **عنيك** **مما** **يلي** **البيت** **اي** **حي** **يقرب** **باب** **الكعبة** **سبعة** **اشواط** **جمع** **شوط** **وهو** **الجزء** **من** **الحجر** **الاسود** **اليه** **وترمل** **من** **الرجل** **وهو** **المشي** **سرعة** **مع** **من** **الكعبين** **وهو** **مع** **الا** **ضطربا** **في** **الثلث** **الاول** **من** **الاشواط** **فقط** **ويشترط** **في** **الباقى** **عليه** **بسته** **واسم** **الحجر** **الاسود** **كلما** **مررت** **به** **ان** **استطوت** **استلم** **الحجر** **ثنا** **وله** **باليد** **والقبض** **من** **السنة** **يفتح** **اليمين** **وكسر** **لللام** **وهي** **الجهر** **وهو** **حسن** **في** **ظاهر** **الرواية** **واضم** **الطواف** **به** **اي** **بكتله** **م** **الحجر** **وكتبت** **في** **مقام** **اي** **مقام** **ابراهيم** **وهو** **ظاهر** **فيما** **ثمر** **قديمه** **وهو** **حجارة** **لكن** **يقوم** **عليه** **ما** **عند** **نزوله** **من** **الابل** **وركوبه** **وقت** **ان** **ان** **تاجر** **وولده** **او** **حيث** **اي** **في** **اي** **موضع** **يترسله** **من** **المسجد** **وهي** **واجبة** **عندنا** **وهذا** **ان** **في** **سنة** **للقدوم** **متعلق** **بقوله** **طيف** **وهذا** **الطواف** **يحي** **طواف** **في** **القدم** **والتحية** **واللقاء** **وهو** **سنة** **لغير** **المكي** **وقال** **مالك** **واجب** **انما** **قال** **غير** **المكي** **لان** **القدم** **تحقق** **فيه** **دون** **المكي** **ثم** **اخرج** **اذا** **صليت** **كعبتين** **الا** **الصفا** **وهو** **جبل** **واصعد** **عليه** **بقدر** **ما** **يصير** **البيت** **بما** **راى** **منك** **وقم** **عليه** **مستقبلا** **البيت** **حال** **كونك** **كبير** **مهلا** **مصليا** **على** **البي** **ثم** **راقفا** **يدرك** **د** **اقبالا** **حاجتك** **ثم** **اصطفا** **من** **الصفا** **كاشيا** **فوا** **المروة** **سابقا** **اي** **اذا** **انصب** **قدمك** **في** **بطن** **الوادى** **سعى** **بالي** **الميلين** **الا** **خضرت** **حتى** **تتوى** **ازا** **ركب** **بسا** **فبك** **وانت** **تقول** **رب** **اغفر** **وارحم** **وتجا** **وزعم** **تعليم** **انك** **انت** **الله** **الا** **كرم** **حتى** **اذا** **خرجت** **من** **بطن** **الوادى** **تشى** **عليه** **بشك** **حتى** **صعدت** **المروة** **قال** **المطري** **بما** **شأن** **عليه** **شكل** **الميلين** **منه** **وان** **غرف** **من** **جدار** **المسجد** **الحرام** **لا** **اتهما** **مستقبلا** **فمن** **وهما** **اعلا** **فما** **ان** **لوضع** **الهدولة** **في** **ممر** **بطن** **الوادى** **قوله** **الا** **خضرت** **بطريق** **التغليب** **فان** **احد** **الميلين** **اخضر** **والا** **آخر** **احمر** **كذا** **ذكره** **احام** **الاسبيج** **واقبل** **وقل** **عليها** **اي** **على** **المروة** **بعد** **الصعود** **فعلك** **اي** **مثل** **فعلك** **على** **الصفا** **وطفقت** **ثم** **اصطفا** **اشواط** **ابتداء** **الشوط** **الاول** **بالصفا** **وتختم** **الشوط** **السايع** **بالمروة** **وسعى** **في** **بطن** **الوادى** **في** **كل** **شوط** **فما** **يك** **من** **الصفا** **الى** **المروة** **شوط** **ورجوعك** **من** **المروة** **الى**

حطيمك

لان حجر

مضطربا حال كونك قد دخل الطواف



الصفاشوط آخر وذكر الطيوي انه يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفاء وهو لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا آخر ولا صح ما ذكرنا من شئ بين الصفاء والمروة واجب وقال الثالث في ركن **يوم النحر** حال كونك حرا **اما** **محرم** **وطف** **بالبيت** **كلما بدا لك** **راى** **ثم اخطب قبل يوم التروية** **يوم** **هو** **السايع** **من** **ذو الحجة** **و** **علم** **فيها** **السنن** **اي** **كيفية** **الا حرام** **بالحج** **وكيفية** **الحج** **والمنى** **وكيفية** **التوجه** **الى** **عرفة** **وكيفية** **النزول** **بها** **وفي** **المسوط** **انما** **يسمى** **يوم** **التروية** **لان** **الحاج** **يرتد** **فيه** **بمنافاة** **المغرب** **روايات** **في** **الامم** **فكثرت** **فيه** **فقطرت** **ومن** **يوم** **التروية** **روى** **ان** **ابراهم** **عم** **راى** **ليلة** **التروية** **كان** **قللا** **يقول** **ان** **الله** **يا** **مربذ** **يج** **ابنك** **هذه** **فما** **اصبح** **روى** **في** **ذلك** **من** **الصباح** **لا** **الروح** **من** **الله** **هذه** **ام** **من** **الشیطان** **ان** **فمن** **ثم** **سمي** **يوم** **التروية** **فما** **الاسم** **في** **ليلة** **الثانية** **راى** **مثل** **ذلك** **فخوف** **انه** **من** **الله** **تعالى** **فمن** **ثم** **سمي** **يوم** **عرفه** **ثم** **راى** **مثله** **في** **ليلة** **الثالثة** **فسمي** **نحرة** **سمي** **اليوم** **يوم** **النحر** **اي** **اذهب** **لا** **اذهب** **روايات** **يوم** **التروية** **وهو** **الثامن** **من** **ذو** **الحجة** **من** **المكة** **الى** **منى** **وانما** **سمي** **من** **لان** **جبرائيل** **عم** **حين** **اراد** **ان** **يفارق** **ادم** **عم** **قال** **تمنى** **قال** **الجنة** **فسميت** **من** **لان** **الجنة** **مما** **لا** **هنا** **ادم** **سمي** **بها** **ثم** **روح** **بوقفات** **جمع** **عرفه** **واما** **مكان** **مرتفع** **بما** **بعد** **صلوة** **الفجر** **يوم** **عرفه** **ثم** **اخطب** **في** **هذا** **اليوم** **بوقفات** **وعلم** **فيها** **ما** **يجب** **جون** **اليوم** **في** **هذا** **اليوم** **ويوم** **النحر** **واخطب** **ايضا** **في** **يوم** **الحادي** **عشر** **وهو** **ثاني** **ايام** **النحر** **وعلم** **فيها** **بقية** **ما** **يجب** **جون** **اليوم** **امور** **الناسك** **وعنى** **زفر** **ان** **اخطب** **يوم** **التروية** **بما** **يوم** **عرفه** **بوقفات** **ويوم** **النحر** **بما** **ثم** **صلى** **بوقفات** **بعد** **الزوال** **والظهر** **والعصر** **باذان** **واقا** **ميتي** **بشرط** **الامام** **والا** **حرام** **اي** **اذا** **ان** **الشيخ** **المؤذن** **لها** **بين** **يدي** **المبني** **فاذا** **فرغ** **من** **الا** **ان** **يقوم** **الامام** **ويخطب** **خطبتين** **قائما** **يجلس** **بينهما** **جلسة** **خفيفة** **كثافة** **الجمعة** **فاذا** **فرغ** **من** **الخطبة** **يقيم** **المؤذن** **ويصلي** **الامام** **بهم** **الظهر** **ثم** **يقيم** **للعصر** **ولا** **يوزن** **فيصلي** **الامام** **بهم** **العصر** **وقت** **ولا** **يتطوع** **بين** **صلواتين** **غير** **سنة** **الظهر** **فلا** **بشرط** **الامام** **الا** **كبر** **والا** **حرام** **بالحج** **في** **الصلوات** **للجمع** **بينهما** **عند** **بعض** **خفيف** **وعند** **بعض** **احرام** **الحج** **الا** **غير** **صلى** **لوصلة** **الظهر** **وحده** **صلى** **العصر** **وقت** **عنده** **وقا** **للجمع** **بينهما** **المفرد** **وقال** **زفر** **الامام** **والا** **حرام** **بشرط** **في** **العصر** **خاصة** **صلى** **لوفاته** **الظهر** **مع** **الامام** **فادرك** **العمل** **مع** **لم** **يجمع** **بينهما** **عند** **بعض** **خفيف** **وعند** **بعض** **يجمع** **بينهما** **وكذا** **الخلاف** **اذا** **صلى** **الظهر** **مع** **الامام** **ثم** **الاحرام** **بالحج** **وصلى** **العصر** **مع** **لم** **يجز** **عنده** **وعند** **بعض** **فرجوز** **ثم** **رجل** **لا** **الموقف** **وهو** **ركن** **وقف** **متوجها** **الى** **الكعبة** **بقرب** **الجبل** **الى** **جبل** **الرحمة** **والقوم** **معك** **عقيب** **انهم** **افهم** **عن** **الصلوة** **وهو** **بيني** **الموقف** **وعرفات** **كلها** **موقف** **الابطن** **وهو** **واى** **بجدا** **عرفة** **عن** **بسا** **الموقف** **قد** **راى** **النبى** **عم** **الشیطان** **فيها** **وامر** **ان** **لا** **يقف** **في** **ذلك** **المكان** **احدا**

احدا **از** **اعنه** **حامدا** **اي** **قف** **حال** **كونك** **حامدا** **امكبرا** **امهلا** **مليئا** **في** **موقفك** **ساعة** **بعد** **ساعة** **وقال** **مالك** **يقطع** **التلبية** **كما** **يقف** **بعرفه** **مصليا** **على** **النبى** **عم** **داعيا** **لما** **جئتكم** **ثم** **رجع** **كشبا** **على** **بيتك** **الى** **منزلة** **بعد** **الزوال** **والمنزلة** **مفتعلة** **من** **الزلفى** **وهو** **القوية** **والنا** **يسمى** **بها** **لان** **ادم** **عم** **از** **دلف** **فيها** **الى** **جواء** **وانزل** **بقرب** **الجبل** **قرب** **عن** **بيني** **الطريق** **او** **يساره** **وقف** **فيه** **لانه** **سجبت** **والقرح** **غير** **منصرف** **للعلمية** **والعدل** **وهو** **مشق** **من** **قرب** **النبى** **الى** **ارتفاع** **وصلى** **بالن** **لش** **تاني** **اي** **المغرب** **والعش** **في** **وقت** **العش** **باذان** **واقامة** **وقال** **زفر** **وان** **في** **باذان** **واقا** **ميتي** **ولا** **يتطوع** **بينهما** **لو** **اشتغل** **بشي** **او** **تطوع** **اعاد** **الاقامة** **وعند** **زفر** **بعد** **الا** **ان** **ان** **ايضا** **ولا** **يتطوع** **لما** **جماعة** **لهذا** **الجمع** **عند** **بعض** **خفيف** **ولم** **يجز** **المغرب** **في** **الطريق** **صلى** **لوصلة** **فيه** **بعيد** **ما** **لم** **يطلع** **الغزو** **قال** **بعض** **يوسف** **وصح** **وقد** **اسد** **وعلى** **هذا** **الخلاف** **اذا** **صلى** **المغرب** **بوقفات** **بعد** **غروب** **الشمس** **وتقيد** **بالطريق** **اقا** **في** **لانه** **لوصلة** **بها** **في** **وقفات** **او** **في** **الطريق** **لم** **يجز** **ثم** **صلى** **الفجر** **فليس** **اي** **مليئا** **بظلام** **آخر** **الليل** **ثم** **قف** **بمنزلة** **والوقوف** **بها** **واجب** **صلى** **لوتركه** **بلا** **عذر** **يجب** **الدم** **وعند** **مالك** **في** **ركن** **مكبرا** **امهلا** **مليئا** **مصليا** **على** **النبى** **عم** **داعيا** **لما** **جئتكم** **وهي** **كلها** **موقف** **الابطن** **يحتر** **بكل** **السنن** **المهله** **وتند** **بها** **بها** **موضع** **موقوف** **عن** **بسا** **منزلة** **ثم** **رجع** **الى** **منزلة** **بعد** **ما** **انزل** **جد** **قبل** **طلوع** **الشمس** **فارم** **جمرة** **واى** **الحجرة** **الضيرة** **والجارات** **جميعا** **اي** **اذا** **التيت** **منها** **فارم** **جمرة** **العقبة** **من** **بطن** **الوادي** **هذا** **بيان** **الا** **فضلية** **ولورما** **هان** **فوق** **العقبة** **جانب** **سبع** **كهي** **الحذف** **وهو** **مقدار** **النواة** **ولورمى** **باكبر** **من** **حصى** **الحذف** **جاز** **وكيفية** **الرمى** **ان** **يضع** **الحصاة** **على** **ظهر** **الهام** **بمنى** **ويستعين** **بالسبح** **ومقدار** **الرمى** **ان** **يكون** **بينه** **وبين** **موضع** **حجر** **القوط** **فتم** **ازرع** **فضا** **علا** **او** **كبر** **اي** **قل** **بسم** **الله** **والله** **اكبر** **الله** **اجعلها** **حججا** **مقبولا** **او** **ذنبا** **مغفورا** **او** **سحيا** **مستورا** **ولو** **سبح** **مع** **التيك** **جاز** **بكل** **حصاة** **اي** **كبر** **حال** **كونك** **مليئا** **الكل** **واحد** **منها** **او** **مع** **كل** **واحد** **منها** **واقطع** **التلبية** **باؤها** **وقال** **مالك** **يقطع** **التلبية** **اذا** **ارجع** **من** **عرفات** **ثم** **ازيح** **ثم** **اصلق** **بعد** **الذبح** **او** **قصر** **التقصير** **ان** **يؤخذ** **من** **رؤس** **شعره** **مقدار** **اغلية** **والخلق** **حب** **من** **القصر** **ويكتفى** **بخلق** **ربع** **الرأس** **كما** **في** **مسح** **وحلق** **الكل** **افضل** **وحلق** **كل** **شئ** **من** **مخظورات** **الا** **حرام** **لك** **غير** **النساء** **اي** **غير** **اللاتيان** **بالنساء** **مطلقا** **سواء** **كان** **في** **الفرج** **او** **ما** **دونه** **وقال** **الثاني** **في** **لا** **يفسد** **الا** **حرام** **للجماع** **فيما** **دون** **الفرج** **وقال** **مالك** **حلق** **كل** **شئ** **من** **هذه** **المخظورات** **غير** **النساء** **والطيب** **ثم** **رجع** **الى** **المكة** **يوم** **النحر** **من** **يوم** **ان** **استطعت** **او** **غدا** **او** **بعده** **اي** **بعد** **الفد** **وطف** **الركن** **اي** **طواف** **الزيارة** **ليحصل** **لك** **الحج** **سبعة** **اشواط** **بلا** **دمل** **وسمى** **بين** **الميلين** **الا** **خضرين** **ان** **قد** **متهما** **والا** **اي** **ان** **لم** **يأت** **بالرمل** **الى** **السعي** **بين**



العتقا والمروة عقيب طواف القدوم فعلا في طواف الزيارة وصلة ركعتين عقيب هذا الطواف وحلت  
بعدها الطواف لك النساء اي انياتها وكرة تاجرة اي طواف الزيارة على ايام النحر ثم رجع من مكة الى منى فارق  
اذا التفت فارم الحجار الثلث في ثلث من ايام النحر بعد الزوال وروى عن ابن خزيمة انه ان رماه قبل الزوال  
جازيا واما ما قيل من مسجد حال من ضمير ارم اي ارم حال كونه مبتدئا بالجرة التي قرب من الجحيف سبع حصاة  
وهو مسجد بني ثعلبة ثم يابها اي ثم ابدا بالجرة التي على الجرة الاولى وهو الجرة الوسطى وارمها سبع حصاة  
ثم جرة العقبة وارمها من بطي الوادي سبع حصاة مكية امع كل حصاة وقف حامدا لله سبعا مائة  
فهذا مصلية واعيا لحجتك رافع ليدني جزا والمكسب جاعلة باطن الكفني نحو السماء كما هو السنة  
في الا دعيت عند كل رمي بعده رمي اي عند الاول والوسطى لكن الوقوف في الوسطى اكثر من الاول والثلث  
كذلك اي ثم رمي الحجار الثلث في ثلث النحر بعد الزوال ثم ارمي بعده وهو الرابع من ايامه بعد الزوال كذلك  
ان مكنت في منى والا فضل ان يقيم ذلك ان تنفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لا يحل لك  
ان تنفر وقال ابن ابي شيبة ان غابت الشمس من اليوم الثالث لا يحل لك النفر حتى ترمي الحجار الثلث في اليوم الرابع  
ولو رميت في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الشمس صح عنه وعندنا لا وكل رمي بعده رمي فارم سبعا  
بهذا بيان الا فضلية اما لو رميتها ركبا في زواله اي وان لم يكن بعده رمي فارم ركبا فان قيل هذا في  
الف السنة فقد روي انه رمى الحجار ركبا ركبا قلنا انما فعله ليكون اظهر للناس حتى يقتدوا به فيحاشا هذا  
منه وكره ان تقدم تفلك بفتحها في منى المسافر واصل الى مكة وان يقيم بمنى للرعي وكره ان لا يبيت  
بمنى لباي الرمي ولو بليت في غيره عند الحاجب شيئا وقال ابن ابي شيبة لو تركت البيوت في مكة ثلاث ليال لم يجرم ثم  
رجع الى المحصب وهو موضع قرب مكة يقال له الا بطيحي وهي ارض ذات حصاة والحصب المنزول به ثم ذكر في  
شرح البصر الغدادي التحصيب نك وذكر في المبسوط هو سنة عندنا حتى لو ترك يصبر شيئا وقال ابن ابي شيبة ليس بمسبى فطفا  
اي اذا دخل مكة فطفا للصلاة وسبى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لا يؤدى به البيت بعد  
عنه وهو واجب خلافا للشافعي فان عنده ليس بواجب وصلة ركعتين بعده الا اي الطواف واجب الا على اهل  
مكة ومن وراء الميقات ومن اتخذ مكة دارا ثم بول الحرج ومن كان حائضا او نفاسا ومن كان معتمرا  
اهل الا فاق ثم اشرب من ماء زمزم والتزم العنق وهو ما بين الحجر الاسود الى الباب فتضع صدرك و  
جهدك عليه ويلزم ساعة تنكبي وقيل العنق ايضا لانها مستحبة وتثبت بالاستسار والتصدق خذك بالجدارة  
من الا بل خاصة **باب** **القرآن** مصدر قرن بين الحج والعمرة اذ اجمع بينهما وهو قارن

السنن  
السنن  
السنن

مكن من ذلك ثم تنفر فالحج وراو ك ووجهك الى البيت متباكيا متحسرا على ذاق البيت حتى يخرج من  
المسجد فهذا بيان تمام الحج الذي اراده رسول ولوائه بالشرب بعد هذه الاشياء كان اولى لانه يكون بعد  
هذه الاشياء وهو لا يفهم من ظاهر هذا التركيب **فصل** ومن لم يدخل من الحرم مكة ووقف  
بروفة سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه ومن وقف برفة ساعة من الزوال اي ما بين الزوال من يومه الى  
في النحر فقد تم حجه ثم اقل وقت بعد الزوال عندنا وقال مالك اول وقت من طلوع الشمس وقال ايضا لم تجز الا ان  
يقف في اليوم وجز من الليل ولو كان الواقف جاهلا اي لا يعلم ان عرفات او ما او معنى عليه ولو اهل  
اي احرم بغير امره عنه رفيقه باغيا او بنحوه صح وقال لا يصح الاحرام صورة رجل خرج للحج فاعنى عليه قبل  
الاحرام واحرم عنه رفيقه صح اما لو امر غيره بان يحرم عنه اذا اعنى عليه او نام فاحرم المأمور عنه يصح اجماعا  
حتى اذا افاق او انتبه ولا بافعال الحج صح وانما قيد برفيقه لانه لو احرم غيره لاروايه فيه واختلف المتأخرون  
فيه والمرأة كالرجل في جميع ما ذكرنا غير انها تنكف وجهها لاراسها ولا تلبس **جهازا** ولا ترسل ولا تلبس  
اليدين ولا الخلفا ولكن تقصر ويلبس الخيط وما يراه من القيص والسراويل والخفين والقفازين من  
قلد بدنة نظو او نذر او جزاء صيد بان قتل حرم صيد او وجبت نفقة واشترى بها بدنة في سنة اخرى فقلدها  
وساقها الى مكة ونحوه كبدنة المتعة والقوان وتوجه معها حال كونه يديده الحج فقد احرم وفي احد قول الشافعي  
لا يصح محرما الا بالنبلة وهو القيس وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنة قطعة نعل او عروة مزودة  
والمقصود منها العلامة على كونه هديا فان بعث بعد التقليد بها اي بالبدنة ولم توجه ثم توجه بعده لا  
محرم حتى **يا** يحرقها اي البدنة قال الشافعي لا يبيح في المبسوط اختلاف الصحابة في هذه المسئلة  
على ثلثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اشهرها صار محرما ومنهم  
من يقول اذا ادركها وساقها صار محرما فاذا خذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها وساقها صار محرما  
الا بدنة المتعة فان يصير محرما حين توجهه اذ انوى الاحرام قبل ان يلحقه احشانا والقيس ان لا يصير محرما  
حتى يدركها فيسوقها فان جلدتها اي البس البدنة الجلي او اشترى اشعار البدنة اعلامها شيئا انما هدي  
من الشعار وهو العلامة كذا في المغرب وهو بدنة عند ابن خزيمة او قلدته لم يكن محرما والبدن يصير  
في الشعر من الابل والبقرة مطلقا حوارح غير الابل اولا قال مالك ان تجزئ الابل من البقر وقال الشافعي  
من الابل خاصة **باب** **القرآن** مصدر قرن بين الحج والعمرة اذ اجمع بينهما وهو قارن

السنن  
السنن  
السنن



والمحرمون انواع اربعة مفرد بالحي وهو ان يحرم به من عند الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها وذكر الحج  
 بلسنة عند التلبية وقصد بقلبه او لم يذكر بلسنة ونوى بقلبه ومفرد بالعمرة وهو ان يحرم به من الميقات  
 او قبله في شهر الحج او قبلها بذكر العمرة **بلسنة** عند التلبية وقصد بقلبه او  
 ان لم يذكر بلسنة ونوى بقلبه وقارن **بلسنة** وهو جمع بينهما في الاحرام من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها  
 بذكر الحج والعمرة بلسنة عند التلبية ويقصد بها او لا يذكرها ونوى بها بقلبه ومتمتع وهو ان يحرم به  
 من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها ويعتمر في شهر الحج او يكون اكثر طوافه في شهر الحج ويحلل ويحرم  
 للحج ويحرم من عامه ذلك قبل ان يعلم باهله انما صححنا في القرآن هو افضل فلما قدمنا نظر اعلى المتع  
 وقال ان في الافراد افضل وقال مالك التمتع افضل من القرآن فان قيل لما كان افضل كان من حقه  
 ان يقدم في البيان قلنا معرفة القرآن وهو الحج موقوف على الافراد ثم المتع وفي رواية عند جديفة  
 الافراد افضل من المتع ثم الافراد وهو ان يحل اهل الحرم بالحج هذا بيان الترتيب المراتب وليس الفصل  
 على استحقاق الشايح ناسل رخص صورته بالتلبية بالعمرة والحج من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد  
 العمرة والحج فسترهما لي وقبلهما مني وان يطوف اي اذا دخل مكة يتدا بطواف العمرة فيطوف سبعة  
 اشواط يرسل في الثلثة الاول وسعي بين الصفا والمروة لها وهذه افعال العمرة ثم يحج بعدها بافعال  
 كما مر في المفرد فان طاف طوافي متعاقبين من غير ان يحلل بينهما طواف القدوم وسعي معين جاز  
 واسا بتقديم طواف النية على سعي العمرة وقال في القارن يطوف طواف واحد وسعي سعي واحد وهو  
 قولان في واذا رمى الحجة يوم النحر فخرج شاة وهو واجب فهذا دم القرآن شكر الله انعم الله سبحانه حيث  
 وقفوا او السكين او بدنة من الابل واليها وسبعها بان ذبحت سبعة وصيام العاجر عنه ثلثة في الحج او ثمانية  
 اذ تملك الايام الثلثة يوم عرفه وسبعة ايام اذا فرغ من افعال الحج ولو بمكة اي صام بعد الفراغ ولو كان بمكة  
 مطلقا سواد نوى الاقامة او لم ينوي ومضى ايام الشريق وقال في يجوز بمكة الا ان ينوي الاقامة  
 في يجوز فان لم يصم العاجر عن الذبح ثلثة ايام في السابع والثامن والتاسع من عشر ذي الحجة الى يوم  
 النحر يعني الدم اي الهدى ولم يحرم الصوم بعده وقال في يصوم بعد هذه الايام وقال مالك  
 في يوم النحر وان لم يدخل القارن بمكة وتوجه لا عرفات ووقف بعرفة فعليه دم لرضي العمرة به وقال في  
 الا يصير رافضا لان عنده طواف العمرة يدخل في طواف الحج وانما قيدنا الوقوف لان الجود التوجه لا يصير

رافضا

اما ما صحى من الرجوع الى اهلها

رافضا لها عالم يقف بعرفة في الصحيح وعن ابا حنيفة يصير رافضا لها بالتوجه اليها وقضاهم فروع  
 معطوف على دم اي فعليه قضاء العمرة **بلسنة** على وجهين متمتع  
 بسوق الهدى ومتمتع لابسوق الهدى ومعنى التمتع الترفق باداء التلبية اي العمرة والحج في سفر  
 واحد من غير ان يعلم باهله انما صححنا في القرآن هو افضل فلما قدمنا نظر اعلى المتع  
 رة صحة الامام كونه حلالا لا التمتع هو ان يحرم بعمرة من الميقات ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى بينهما  
 وهما ركبان ويحلل وقال مالك لا طلق على العمرة او يقصر وقد حل منها هذا اذا لم يسق مع نفسه هدي  
 المتعة فاما اذا ساق فانه لا يحلل من احرام العمرة الا بعد الفراغ من الحج ويقطع التلبية باول الطواف  
 حين استلم الحجر الاسود في اول شوط وقال مالك ما وقع بصره على البيت يقطع التلبية باول الطواف  
 الفراغ من العمرة حلالا لا يحرم بالحج يوم التروية من الحرم ويخرج هذا بيان آخر وقت الاحرام اما الوقوف  
 على هذا اليوم جاز وهو في سبي في الحاشي وانما قيد بهذا لانه اول يوم يبدأ به افعال الحج ولا يجوز تأخير الاحرام  
 عنه فان عجز عن الذبح وقدم حكمه بان صام ثلثة ايام فيه وسبعة اذ ارجع فان صام ثلثة من شوال فاعتمر  
 اي احرم للعمرة لم يحرم اي لم يحسب من التمتع والتقيده اتفاقا لان المداينة ان صام ثلثة من شهر الحج فاما  
 حكم لا يختلف اذا صام فيها قبل الاحرام بالعمرة وصح الصوم غير العاجر وحسب عنها لو كان بعد ما احرم  
 بها اي بالعمرة قبل ان يطوف وقال في لا يصوم الا بعد الاحرام بالحج فان اراد التمتع سوق الهدى حرم  
 وساق هديه والسوق افضل من قودنا وقد بدنة بزيادة او نعل والتقليد جعل الشيء قلادة في العنق  
 وهو اجب من التحليل وقال في تعلقه ثم يحرم ولا يشترط كونه حلالا ولا يشترط حله وقال في  
**بلسنة** والاشهار ان يضرب بالمضغ في احد جانبي سنام البدنة حتى يخرج منه الدم ثم **بلسنة** بلسنة  
 سنامها ثم هو اليسار عند ليم يوقف واليمين عند الشافعي ولا يحلل غير الاحرام بعد افعال العمرة لانه  
 ساق الهدى مع نفسه الا بعد الفراغ عن الحج وان لم يسق الهدى لانه لا يحلل بعد الافعال ويحرم بالحج يوم  
 التروية مكررا بقوله ثم يحرم بالحج يوم التروية لان هذه صورة ساق الهدى خلاف ثمة والاحرام قبله  
 اجب وعليه التمتع فان حلق يوم النحر حل من احراميه والاعتنع ولا قران لمكي ومن يليها اي من كان في  
 الميقات كالبساق فان عاد التمتع الى بلدته بعد فراغه من العمرة والحال انه لم يسق الهدى بطلت متعته  
 ولا يجب دم المتعة وقال في لا يبطل وعليه دم وان ساق الهدى وباقي المسئلة على حالها لا يبطل

بلسنة

بلسنة

بلسنة



تنتفع وقال محمد بطل وانما قيد العود ببلده لانه ان عاد الى غير بلده لا يحل اما ان اقام في ماوى ونفى الى  
قائمة خمسة عشر يوما فهو ممتنع عنده وعندهما لا يكون ممتنعا وان لم يسكن الاقامة فيه خمسة عشر يوما  
وصحح من عامه ذلك يكون ممتنعا اتفاق ومن طاف من حرم العرة اقل من اربعة اسواط العرة قبل  
الحج ثم دخلت اشهر الحج وانما اى الاشواط فيها وحج اى احرم بالحج كان ممتنعا وبكسر الاى من طاف  
العره قبل اشهر الحج اربعة اسواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن ممتنعا وقال مالك تمام العرة  
في اشهر الحج معتبر ويحسب شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة وقال الكوفي الحجة كلها وتامت العدة بشر  
الى ان المراد هو الليالي وبه قال البعض وقال ابو بكر الرازي وابو عبد الله الجرجاني المراد من الليالي مع الايام  
وشرة الخلق في نظرهم احرم في العشر من ذى الحجة بحجة اخرى يكرهه عند البعض لانه احرم قبل اشهر الحج  
لا يكره لانه محرم في اشهر الحج فان قيل كيف كان الشهران وبعض الثالث اشهر اقلنا اسم الجمع ينترك فيه  
ما ولا الواحد او تنزل بعض الشهر من كل واحد وصح الاحرام به قبلها ولكن كره وقالان في يصير محرما بالعره  
ولو اعتمر كوفي فيها وفرغ منها وطاف او قصر واقام بملكه او بغيره وحج من عامه ذلك صح تمتع وعندهما  
لا يصح تمتعا اذا اقام بغيره وهو رواية الطحاوي وقال الجصاص انه تمتع بلا خلاف ولو اقامه  
وحلق بعد الفراغ منها فاقام بغيره وقضى عمرته الفاسدة في اشهر الحج وصح من عامه ذلك لا يكون ممتنعا  
عنده وعندهما هو ممتنع اما اذا اقام بملكه ولم يخرج الى البصرة حتى قضى عمرته فلم يكن ممتنعا اتفاقا الا  
اى لا يكون ممتنعا الا ان يعود الى ابله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه ذلك فانه يكون ممتنعا عندهم  
والله اعلم بالحق والعره افسد مضى فيه اى اتي بها فحاله كما ياتي بها فلم يفسد ذلك بحج من المتعة عليه ولو تمتع  
فصح فنوى الاضحية لم يخرج من دم المتعة ودم المتعة باق عليه ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت له وحرم  
واستبجى الطواف فان طهرت بعد مضى ايام الفحاشية للزيارة فلا ينشئ عليها بهذا التاخير وعليها طواف  
الصدر لانها ظاهرة عنده ولو حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة عند الصدر تركت وانصرفت منها  
ولا ينشئ عليها كمن اقام بملكه لا يبين احكام الحرمات شرعا فيما يعتبر به حيث قال

الحضاق

تبعه

شبه بالصدقة من  
حقيق عليه شراؤها  
عام



طبر

طبا كثر بان يلتزم باكثره وعند له يوفقا ومحمد لا تجب شي في هذين الصورتين وانما قيدناه با  
بالغ لان فعل الصبي لا يوصف بالجناية لكونه غير مخاطب وعندنا ان اتركب الصبي محظورا  
لا احرام فيلزمه ما يلزمه البالغ وقيد بالعضو لانه لو طيب عضو من ابدن كله نظر ان طيب في مجلس  
واحد فذلك يجب دم واحد وان طيب كل عضو في مجلس على حدة يجب لكل عضو دم سواء طيب العضو  
ان في بعد ما ذبح الاول او قبله عندهما وكذا عند محمد فيما ذبح الاول وان لم يذبح يجب دم واحد نص عليه  
في شر الطحاوي والاراي وان طيب اقل من عضو او كل طيب قليلا تصدق حطفا سواء كان ربعا او اقل  
منه وقال محمد يجب بغيره من الدم حتى ان طيب نصف عضو يتصدق بنصف الشاة اى نصف قيمتها  
وقيل ان طيب ربع العفو يجب الدم ايضا وان كان ذوقا للصدق وان شتم طيبا لا تجب عليه شي وان  
خضب رأسه بكناء او ادهن بزييت مطلقا سواء استعمل في الشرا وغيره فعليه دم عند له خضه وقال  
يجب عليه الصدقة وقالان في ان استعمل في الشرج عليه الدم والا لاشي عليه وان لبس خيطا او  
وان لم يجد غيره وقيد بالبس لانه لو ارتدى القيص بان استعمل استعمال الرد او ايتزر بالسراويل  
بان استعمل استعمال الازار فلا بأس او غطي رأسه بما يعطى عادة كالعمامة والقنوة اما غطي  
بجوارق فلا شئ عليه يوما كما ملأ وعنى له يوفقا اذ البس اكثر من نصف يوم يجب الدم وقالان في  
يجب بمجرى اللبس والاى وان لم يلبس خيطا او لم يعطى رأسه يوما بل لبس او غطي اقل من يوم  
تصدق كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا تجب بقتل القملة والجذابة يطعم  
فيهما مائة وان خلق ربع رأسه او ربع حية وقال مالك لا تجب الدم الا بخلق الكل وقالان في  
يجب بخلق القليل وان خلق ثلث شعرات وانما خصى الربع بالذكر وهو كل تقدير ليعلم وجوب الدم  
في الكل الحقيقي بالطريق الاول والاى وان كان من اقل الربع تصدق كالحق اى كما يصدق للحرم  
الحق راس غيره مطلقا سواء كان الغير محرما او حلالا وقالان في لاشي على الحلق اذا كان الحلق  
حلالا ويجب الدم على المخلوق مطلقا سواء كان باهرا ولا بان كان نائما او مكرها وقالان في لا تجب  
اذا كان بغير امره او خلق رقبته كلها او ابطنه او احدهما ثم ذكر في الاصل في الشق في الاصل والمخلوق  
في جامع الصغير فدل انه لا حرمه في الخلق وان كانت السنة هو الشق والعل بالسنة احق او خلق  
بجذبة اليم موضع الجحمة وبالكسرة قارورة الحجام وقالان تجب الصدقة في اخذ شارب حكومة



عدل وتفسيره ان ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربح اللحية وتجب عليه الطعام بحسبه حتى لو كان  
مثلا مثل ربح اللحية تجب قيمته ربح الشاة وانما ذكرنا لاخذ دون الحلق لان السنة في الشارب الاخذ  
دون الحلق وذابان يقهر منه حتى يوذى الحرق العدمي الشفة العليا وذكر الطحاوي ان حلقه سنة  
وانما شئ به لانه يقع في الماء عند الشرب كما يشرب منه وفي اخذ حرم شارب حلال او قلم اظفار  
تجب طعام على الحرام من اي شئ شاء او قصي اي شئ شاء في اظفار يديه او رجله كل ما يجلس  
او قصي يدا او رجلا او اظفار يدا او رجلا على المضاف وان قصي كلاله في حالي فكذلك عند محمد  
وعند ابي اربعة رماذ والا اي وان قصي اقل من خمسة اظفار في رجله يصدق اي لكل ظفر صدقة  
وقال زفر تجب الدم بقصته ثلثه منها وهو قول لم حنيفة او لا تجزئ اي كما يتصدق بقصته  
اظفار متفرقة من يديه ورجليه لكل واحد منها وقال محمد عليه دم ولا شئ عليه باخذ ظفر منكسر  
وان طيبت عضوا كالملا او لبس فحيط او حلق بعذر متعلق لكل واحد منها فهو مخير ان شاء  
ذبح في الحرام شاة او تصدق مطلقا سواء كان في الحرام او غيره ويجوز فيه التملك والاباحة عندنا  
وعند محمد شرط فيه التملك وقال ان في لا يجزئ الا طعام الا في الحرام بشاة اي يتصدق بثلثة  
اصوع من صفة على ستة مسكين لكل واحد نصف صاع او صام ثلثة ايام والتتابع فيه ليس بشرط  
ولا شئ ان نظر الفرج امرأة بشهوة فامني وجب شاة ان  
قبل او لم يشهوة او جامع فيما دون الفرج مطلقا سواء انزل او لم ينزل وقال ان في نفي  
الاحرام في جميع ذلك ذال انزل وذكر في الجامع الصغير اذا حس بشهوة فامني وذكر في الاصل  
ولم يشترط الا هنا في المتس والصحيح ما ذكرنا حتى يكون جامعاً من وجه وانما قيد بشهوة لان  
المتس بدونها لا عبرة به او افسد ان تجب شاة ان افسد ثوبه في احد السبلين قيل الوقوف  
بوفته وقال ان في تجب بدنه وعن لم حنيفة لا يفيد الجماع في الدبر ويصح في الحج كما يصح من  
لا يفيد ويقضي في السنة الاخرى ولم يفرق فيه اي لم يفرق في قضاء ما افسد وقال زفر في ان  
اذا احرما وقال ان في يفرق ان اذا قربا من ذلك الموضع الذي اضرها فيه وقال مالك  
يفرق ان اذا اوجبا من بينهما وبدنه لو وجد ولا في الحج بدنه لو جامع بعد الوقوف  
بوفته ولم يفيد مطلقا سواء كان قبل الرمي او بعده وقال ان في اذا جامع قبل الرمي يفيد

او جامع

او جامع ان تجب شاة ان جامع بعد الحلق قيد به لان الخروج من الاحرام انما يكون بالحلق  
او التقصير ومعنى المسئلة جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة كلها واكثره فانه لو جامع بعدها  
كان للزيارة كلها واكثره لا شئ عليه لانه خرج من الاحرام وحلت له النساء ايضا وفي العمرة  
اي تجب شاة ان جامع في العمرة قبل الطواف الاكثر من العمرة وهو اربعة اشواط فصاعدا وتفسد العمرة  
بهذه العمل وبعض في العمرة في الحج ويقضي العمرة او بعد طواف الاكثر من العمرة ولا فساد فيها وتكال الشافعي في الوجه  
لان في لا يفيد جماع النكاح وكذا الخلاف في جماع المرأة النائية او طواف للركن اي تجب شاة  
ان طاف لتحصل الركن وهو طواف الزيارة حال كونه محدثا وتجب بدنه لو طاف للزيارة جنباً وبعد  
لهذا الطواف عندنا وعندنا في لا يفيد اصلاً ثم قيل عندنا الطهارة سنة والاصح انها واجبة وبعد الطواف نكاح  
بكره ولا ينج عليه في صورتين وهو الا فضل وفي بعض النسخ عليه ان يفيد والاصح ان يفيد في الحدث ندبا وفي  
الجنابة وجوباً ثم ان عاده وقد طاف محدثا لادم عليه وان اعاده بعد ايام النحر وان اعاده وقد طاف جنباً  
في ايام النحر لا شئ عليه وان اعاده بعد ايام النحر تجب دم عن يمينه خيفة وعندنا لا تجب شاة وهذا يدل على ان  
المعتد به الطواف الثاني لا لا قول لا لو كان المعتد به الا قول لم تلزمه دم للشاخي ولا نه مؤدى في وقت لو رجع  
الى اهل وقد طاف جنباً عليه ان يعود ويعيد با حرام جديد لان الطواف الاول معتد به في التحليل وليس  
ان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة وقيل ينعقد بذلك الاحرام وان لم ينعقد وبعت بدنه  
جاز الا ان الافضل ان يعود ولو رجع الى اهل وقد طاف محدثا ان عاد وطاف جاز وان بعث با شاة فهو الا  
وتجب صدقة لو طاف محدثا للقدم وهو سنة لكنه صار واجباً بالشروع والصدرة وهو واجب ولكنه اذني من  
طواف الزيارة وعن لم حنيفة في طواف الصدر محدثا شاة او ترك اي تجب شاة ان ترك اقل من طواف الركن  
وهو ثلثة اشواط فادونها ولو ترك اكثره اي اكثر اربعة اشواط الركن بقى محرماً من النساء ابداً حتى يطوف  
للزيارة وان رجع الى اهل عليه ان يعود بذلك احرام او ترك اي تجب ان ترك اكثر طواف الصدر ويلزم اعادته مادام  
بكره او طاف اي الصدر جنباً وتجب صدقة صاع ونصف على ثلثة مسكين لكل مسكين نصف بركة اقل اي طواف الصدر  
او طاف في شاة اتفاقا ان طاف للركن محدثا في ايامه وللصدر طواف في ايام التشريق قيد به اشارة  
الى انه لو طاف في ايام النحر لا يلزمه دم لو وقع طواف الزيارة في وقت ولا يتا في التاخير في طواف الصدر لانه

هي وعليه بدنه وجماع  
الناس في الحج والعمرة  
كالعامد في غير الاعمال  
من الاحكام وقال

الحج والعمرة  
من الاحكام



غير موقت او تقول انما قيد بليظير الخلاف بين هذه المسئلة والمسئلة التي بعدهم بقوله طاهر الان لو طاف  
 محدثا يلزمه دمان عند بليظير في رواية وفي رواية دم وصدقة هذا اذا كان محدثا اما اذا كان جنيبا يلزمه  
 دما وعنده وعند بهادمان وجب دمان لو طاف للركن جنيبا في ايامه وللصدر طاهرا في اخر ايام التشريق  
 وقال عليه دم او طاف ان يجبت شاة ان طاف لعمرة وسعي بها حال كونه محدثا والحال ان لم يعد لها فرجع الى اهل  
 وان اعادها لاشي عليه وان اعاد الطاف ولم يعد السعي قبل لاشي عليه في الصحيح وقيل عليه الدم او ترك اي يجبت شاة  
 لترك السعي بين الصفا والمروة ولم يفسد حججه او افاض اي ان خرج من عرفات قبل الايام في النهار وقال  
 الشافعي لاشي عليه او ترك الوقوف بالمزدلفة او ترك رمي الجمار في الايام كلها او ترك رمي الجمار كلها  
 في يوم واحد وان ترك رمي احدى الجمار الثلثة تجب الصدقة وان ترك رمي حجرة العقبة يوم النحر تجب  
 وان ترك حصاة او حصاين او ثلثا تصدق لكل حصاة نصف صاع ولو ترك البيوتات بمنى لا تجب دم  
 خلافا لثافي او اخر اى تجبت شاة ان اخر الحلق حتى مضت ايام النحر عذره او اخر طواف الركن وقال  
 لاشي عليه وكذا الخلاف في تقديم السك على السك كالحلق قبل الرمي وذبج الفارق قبل الرمي والحلق قبل  
 الذبح لان الفارق اذا لم يمت يوم النحر عليه ان يرمى حجرة العقبة ثم يذبح هديه ثم يحلق راسه ومن اد  
 ان يحفظ هذا الترتيب **ردح** او طلق اي تجبت شاة ان طلق في الحلق حج او عمرة والتعبد به اتفقا  
 لان المراد ان طلق في غير الحرم تجبت شاة والاصل ان الحلق يتوقت بالزمان وهو ايام النحر وبالمكان  
 وهو الحرم عند بليظير وعند بليظير لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر  
 يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم اما لا يتوقت في حق التجليل  
 بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع حتى اذا خرج المعتمر من الحرم ولم يقصر  
 ورجع اليه وقصر لاشي عليه وجب دمان لو طلق الفارق قبل الذبح وقال ليس عليه الدم القيران وقال  
 بعضهم دم القران واجب اجماعا وجب دم اخر ايضا اجماعا بسبب الجنابة على الاحرام والله اعلم  
**فصل** اعلم ان الصيد هو الحيوان الممنوع المتوحش باصل الخلقة وهو نو  
 غان بري وهو ما يكون تولده ومثواه في البر والبحر وهو ما يكون تولده ومثواه في الماء لان  
 التولد هو الاصل والبيوتة بعد ذلك عارض فاعبر الاصل فالبحر حلال للالاحل والحرم والبري  
 حرم على الحرم الا ما استثناه رسول الله وهو ما يثبدا بالاذى على ما بينه ان شاء الله تعالى

ان يرمى حجرة  
 العقبة ثم يذبح  
 هديه ثم يحلق  
 راسه  
 الى ان يرمى  
 اشارة يذبح  
 حاة اشارة يحلق

للحلال

بعد ذلك غالبا  
 الدق

ان قيل حرم صيد اطلاقا سواء كان عاندا او ناسيا او مخفيا وسواء كان صيدا للحل او للحرم او دل الحرم  
 عليه من قبل مطلقا سواء كان **محرم** او حلالا فعليه الجزاء وقال ابن عباس لا تجب على العامد والمخطئ والقياس  
 ان لا تجب الجزاء على الدال وبه اخذ الشافعي وانما تجب الجزاء اذا اذا اخذ المولود للصيد والدال حرم اما  
 اذا حل الدال قبل اخذه فلا جزاء عليه وشروط ان لا يكون المدلول عالما بان الصيد حتى لو علم به لا تجب  
 الجزاء على الدال في دلالة وان يصدق المدلول الدال في الدلالة حتى لو كذبه واخذ الصيد بدلالة  
 حرم آخر كان الجزاء على الشاة لا الاول وهو اى الجزاء قيمة الصيد بتقوم عدلين مطلقا سواء كان له  
 نظير او لا والمتشئ احوط والواحد يكفي للتقوم وقيل يعتبر حكمومة الشئ هنا بالنقص في مقتله اي  
 تقوم قيمة الصيد في مكان قتل او في اقرب موضع منه ان كان في برية لا يباع فيه الصيد وقال محمد في  
 الجزاء ما يشبه الصيد المنظر ان كان لا ينظر في النعم حتى لا تجب في النعامة بدنه وفي الجار الوحشي بقره و  
 وفي الظبي شاة وفي الاربع غنق وفي البئر نوع جفوة وهي من اولاد المعز ما بلغ اربعة اشهر وزاد  
 الشافعي وزعم ان في الجار شاة وفيما لا ينظر له كما لعصفور انه يكون مضمونا بالقيمة فاذا وجد القيمة  
 كان الجواب له حتى كقولهم من حيث انه تجب القيمة لا ان يكون الجار للقاتل فيشتري اي اذا وجبت  
 بها هديا وذكرا اذا بلغت القيمة هديا ان شاء او يشتري طعاما ويتصدق به ان شاء كما لفظ اي  
 يتصدق بثلث كل مسكين نصف صاع من براود دقيقة او سويق او زبيب او صاعا من تمر او شعير او صاعا من  
 طعام كل مسكين يوم قوب او صاع عطف على شئ من اى ان اختار الصيام يقوم المتقوم طعاما ثم يقوم  
 مكان طعام كل مسكين يوما ولو مضى اقل من نصف صاع تصدق به ان شاء او صام يوما بدله وعند  
 محمد والشافعي الخيار في الحكم في ذلك فان حكم في الهدي تجب نظير طعامه وان حكم بالاطعام او الصيام  
 فعلا ما قال فان اختار التكفير بالهدي فعليه الذبح في الحرم والتصدق بالجمعة على الفقراء او بالطعام فيجوز  
 في غيره خلافا لثافي وبالصوم فيجوز غيره فان ذبح في الكوفة اجزاه عن الطعام ان تصدق به  
 للحرم وان جرحه وقطع عضوه او نشف شوه نشف الشعر والرأس ونحوه نزع صمغ ما نقص فيقوم ا  
 الصيد سيما وجريا فيقوم ما بين القيمة وجب القيمة الحاملة بنصف ريشه ان طابرو قطع قوائم  
 خاصة فخرج من ان يكون محققا بجناحه او قوائم او جلده او كسر بيضه وخرج من ميت به اي تجب القيمة  
 للبن والبيض والفروخ الحية ان ظهر من البيض بعد كسره فخرج ميت بهذه الافعال وكذا الوضوء

ان يجوز بالصوم في الحرم وفي غيره عند الشافعي

ان يذبح في الحرم او في غيره

قوايم





بطن طيبة فالتقت جنينا ميتا ثم ماتت يجب قيمتها بخلاف ضرب بطن امرأة فطاحت جنينا ثم  
ماتت يجب ضمان الاصل لا ضمان الجنين وان قتل ضريزا او قراوا او قيدا يجب القيمة خلاف  
لنزوان قتل الضرب واليربوع يجب القيمة عند بيع حنيفة فلا شيء يقتل غراب والمراد به الابقع  
الذي ياكل الجيف ويخلط النجس مع الطاهرة في تناول واما في العقوق فتجب الجزاء على المحرم  
بقتله وبقتل حواشي الكسوف قد يفتح طائر بريد الجردان جمع جراد وهو الفارة البرية **وبقتل ذئب**  
**وعقرب وفارة** مطلقا سواء كانت الفارة برية او اهلية وعن بيع حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل السمرة  
وتوبركا **ولا شيء يقتل كلب عقور** واما قيده لانه في قتل غيره يجب شيء وعن بيع حنيفة لا يجب فيه شيء  
**وبعوض** يسمى به لانه ينقض اللحم **ومثل** مطلقا سواء كان الخيل موزيا او لا ويمكنه الاذي واما لا يؤذي لا  
يجل قتل **ولا شيء يقتل برغوث وقراد** قد يغيره نزع منه الفراء **وسلمقات** وهن حيوان الماء وغيره  
من الحشرات كالخفاش والوزغات **وبقتل قطة** **وجودة** **بصدق** **يا شاة** هذا الذي ذكره في القطة  
الواحدة اما في الشاة او الثلث كف من حنطة وفي الزيادة على الثلث يجب الجزاء نصف صاع من حنطة  
وهذا اذا اخذه من بدنه فقتلها اما اذا كانت القطة ساقة على الارض فقتلها فلا شيء عليه كانه البرغوث  
**وكذا** مثل القتل لو القى من بدنه على الارض ولو القى شاة في الشمس لقتل القمل من حر الشمس فعليه الجزاء نصف  
صاع من حنطة اذا كان القمل كثيرا اما لو القى ثوبه ولم يقصده قتل القمل من حر الشمس فلا شيء كذا في الجمل  
الصغير لقاضي خان **ولا ينجا** **وكذا** زيادة **عن شاة بقتل سبع** الغير المعدود وان كانت قيمة زيادة  
عنها وقال الشافعي لا شيء عليه وقال زفر بن جندب القيمة بالبعث **وان نصال سبع** عليه فقتله **لا شيء عليه بقتل وقا**  
**ل زفر بن جندب** الجزاء بخلاف المحرم **المفطر** في حالة الخصة فانه لو قتل كلب عليه الجزاء وان اضطر المحرم  
اكل الميتة وقتل الصيد اكل الميتة ولا يقتله وقال ابو يوسف يقتله وذكره في البسوط عن بيع حنيفة وبيع يوسف  
يتناول الصيد ويؤذي الجراد وعند زفر بن جندب الميتة **ولا يمس** **للمحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاجة**  
**وبط اصل** والمراد به البط الذي في المساكن والطياف فاما البط الذي يطير فتجب الجزاء بقتله **وعليه الجزاء**  
اي يجب الجزاء على المحرم **بذبح حمام** **مسروك** اي الذي في رجله ريش وقال مالك لا يجب شيء فيه **وبذبح**  
**طلي** **ستاس** فيدها لان في غيرها يجب الجزاء بالاتفاق **ولو ذبح محرم صيدا احرم** اكله وذبحه  
قيمة مطلقا سواء اكله محرم او لا وقال الشافعي لا يحل للمحرم القاتل ويحل لغيره ولو اكل المحرم الذابح منه

في

**وم باكله** **وعليه قيمة** ما اكل عند بيع حنيفة وعند بيعها ليس عليه الا استغفار **للمحرم** **اخرى** اكل محرم آخر  
شيء عليه عند بيعه وحل له اكل المحرم لحم **ما اصطاده حلال** **وبذبح** مطلقا سواء صاده جلا ولا **اقام** **بذبح**  
المحرم **عليه** **ولم يأمره بصيده** اي ان لم يامر المحرم الحلال بصيد ذلك وقال مالك ان اصطاده الحلال  
لاجل المحرم لا يحل له شئ ولو انا قيده لانه لو دل او امره لا يحل وعليه جزاء **وبذبح** **الحلال** **بذبح**  
**المحرم** قيمة ذلك الصيد **بصدق** **بها** على الفقراء **للاصوم** اي يجب عليه قيمة لا صوم وعند زفر بن جندب  
بالصوم ايضا وذكره في المختلف للبحر في الصوم بالاجماع ومن دخل المحرم بصيد اي مع صيد ارسله اي  
فعليه ان يرسله فيه ان كان في يده وعند الشافعي ليس عليه رسالة فان باعه بعد ما ادخل فيه فسد بيعه  
ورده البيع ان بقي الصيد وان مات الصيد فعليه اي على البائع الجزاء وهو الضمان ومن احرم والحال  
ان في بيته او في قفصه بالصاد المملوك صيدا لا يرسله اي لا يلزم ارساله وقال الشافعي يلزم ارساله قوله  
او في قفصه ان كان في قفصه صيدا لا يلزم ارساله مطلقا سواء كان في يده او رجله وقيل اذا كان في  
يده يلزم ارساله ولو اخذ حلالا صيدا فاحرم بعد الاخذ وارسله من يده غيره ضمن مرسده قيمة عند بيع  
حنيفة وعند بيعها لا يضمن ولا يضمن لو اخذه محرم فارسله من يده اتفاقا ولو احرم وفي يده صيد قاتله  
ثم وجده بعد ما حل في يده غيره لم يضمن فان قتل محرم آخر ضلنا ورجع اخذه عليه قتله ان انا اخذ  
محرم صيدا فقتله محرم آخر ضمن كل واحد منهما جزاء **اما** **بذبح** **لاخذ** **بما** ضمن من الجزاء على القاتل و  
قال زفر لاجتماعها **اما** **لو قتل حلالا** ضمن المحرم ورجع به على القاتل عندنا خلافا لثاني فان قطع حنيفة المحرم  
اي مالا ساق له او شجرة فيه اي ماله في غير مملوك لا حد ولا عناية اناس ضمن القاتل قيمة ويصدق  
بها ولا مدخل للصوم في هذه في حال ان شجر المحرم اربعة انواع ثلث منها يحل قطعها والانتفاع بها  
بلا جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها بدون الجزاء واما ثلثة الاول كل شجرة ائنة الناس  
وهي من جنس ما يئنة الناس وكل شجرة ائنة الناس وهو ليس من جنس ما يئنة الناس وكل شجرة ثنية  
بنفسه وهي من جنس ما يئنة الناس واما الواحدة فهي كل شجرة ثنية بنفسه وهو ليس من جنس ما يئنة  
الناس ولو بنيت بنفسه مالا يئنة عادة في ملك رجل بان بنيت في ملكه ام غيلان وهو نوع من  
**العصا** **ينعقد** عليه الصمغ العربي يجب عليه قاطعه قيمة ماله وقيمة طبق الشرع كما لو قتل  
صيدا مملوكا في الحرم الا ان ضمن قيمة الا فيما جفت اي يئس من شجر الحرم فانه لا يضمن ويحل الانتفاع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

به وحرم رعي حبش الحرم وقطعه الا الاذنه فانه يجوز قطعه ورعيه وقال به يوسف لا بأس برعي حبش  
وكل شيء من الاشياء المحببة عنها المفردة دم فعل الفارن دمان دم الحجة ودم لعمرة وقال الشافعي  
دم واحد الا ان يجاوز الميقات حال كونه غير محرم بالحج والعمرة ثم احرم داخل الميقات به فيلزمه دم  
واحد وقال زفر فيه دمان ولو قتل محرمان على سبيل الاشنة اكل صيد العوف الجزاء اي على كل واحد  
منهما جواز اكله وقلنا ان في عليهما جزاء واحد ولو قتل صيد الحرم حلالا لان لا يتعد الجواز  
بل يجب عليهما جزاء واحد وبطل بيع المحرم في اللحم صيد او شراؤه صيد اقيدها بالحرم لانه لو باعه  
بعدها اخرج من الحرم جاز ومن اخرج ظبية الحرم منه وجب عليه الرد والارسال فان لم يفعل فولدت  
قبل الارسال خارجة وما تاتى منها وكذا اذا زاد في البدن او الشرج ضاها بعد الموت فان اكل  
جزاها فولدت بعد الاداء لا يضمن بالولد والزيادة بعد موته فان زادت فولدت به المشتري  
ثم مات ضمن البائع لها قبل التكيف لا بعده كما قبل البيع **بما جاوز الوقت**  
اي الميقات بغير اهرام من جاوز الميقات حال كونه غير محرم ثم عاد حال كونه محرما ملتبيا بطل الدم عند بيعه خفي  
وعندهما ان يرجع اليه محرما فليس عليه شيء لبي او لم يلب وهذا الخلاف فيما اذا رجع قبل ان يشتغل بالعمل  
ما عقد الاحرام فان اشتغل بها ثم عاد الى الميقات لا بسقط الدم اصلا او جاوز الميقات بغير اهرام ثم احرم  
داخل الميقات بعمرة او حج ثم اخذ العمرة او الحج وقضى باهرام عند الميقات بطل الدم جواب شرط اي  
سقط وعند زفر لا يسقط في الصورة اني فلو دخل الكوفة البستان والتقيده اتفاقا لان المراد ان  
لو دخل مكات بستان بنى عامر حاجته له بالبستان لا لدخول مكة ثم بدا له ان يدخل مكة طابعت له دخول  
مكة بلا احرام ووقته اي ميقات الكوفة الداخل في البستان الكاتبة يعني ميقاتها جميعا الحل  
الذي بينهم وبين الحرم ومن دخل مكة بلا احرام ثم حج عملا عليه عامه ذلك صح من دخوله مكة بلا احرام  
اي ان دخل كوفه في مكة بلا احرام طابعت له حاجته له بحج عليه عمرة او حجة ان كانت في وقتها خلافا لثاني  
فان رجع الى الميقات فابطل حجة الاسلام جاز عن حجة الاسلام وعما لزمه بدخول مكة وفي القياس  
لا يجوز وهو قول زفر فان تحولت هذه السنة لا ينوب عما لزمه بدخول مكة **باب اضافة الاحرام**  
الى الاحرام مكى احرم وطافى شوطا او شوطين او ثلثة اشواط للعمرة فاحرم حج رفضه اي عليه ترك الحج و  
عليه حجة وعمرة ودم لرفضه وقال لا يرفض العمرة ويقضيها او يحض في الحج وعليه دم لرفضها وانما قيد به لانه

وجب عليه احد  
التسكيات  
احد التسكيات  
سجدة او عمرة

بسم الله الرحمن الرحيم

لوا حرم بالحج بعد طواف اربعة اشواط للعمرة يرفض الحج اجماعا ويوردى العمرة وقيد بقوله طواف لانه  
لو لم يطف للعمرة يرفضها اجماعا فلو مضى عليها اي اتمها المكى صح وعليه دم لجمع بينهما وهو دم جبر النقص  
ان باركتا به هو منهي عنه فلم يحل التناول عنه وان قلت اليسر انه ذكره في الهداية في جبر هذه  
السئلة لان الجمع بينهما في حق المكى غير مشروع قلت اراد به انه غير مشروع كما لا يخفى في الاتفاق والاف  
لوقع التناقض بين قوله اولاد بين قوله آخر الكذا في الحاق وهو ممنوع لجواز ان يكون الشيء غير  
مشروع ويكون صحيحا كالصلاة في الارض المغصوبة ومن احرم الحج ثم باخر اخرج آخر يوم الخرفان  
حلق في الحج الاول ثم احرم بالحج الثاني لزمه الحج الاخر ودم عليه والا اي وان لم يحلق في الحج الاول  
واقوم الحج الثاني لزمه الحج الاخر وعليه دم قصر او لا وقالوا ان قصر فعليه دم وان لم يقصر فلا شيء عليه هذا  
تفسيره بين لقوله من احرم الحج ثم باخر يوم الخرفان ومن فرغ من افعال عمرته الا التقصير فاحرم باخرى  
العمرة اخري لزمه دم ومن احرم بعمرة قبل ان اتم الحج لزمه ويصير بذلك قارنا لكنه اساء الاخطا السنة  
لان السنة للفارن ان يحرم بها معا او يحرم بالعمرة ثم بالحج ثم لو قف بوفات قبل ان ياتي بافعالها فقد  
رفض اي عليه رفض عمرته وان توجه اليها لا يرفض العمرة حتى يقف بها فلو طاف في الحج للحجة ثم اوم لعمرة لزمه  
الدم فرفضها جاز ليكن بحج دم عليه وهو دم كفارة لا نكسر ونذب رفضها في هذه الصورة واذا رفض عمرته  
فرضاها وان اهل الحاج بان احرموا او رفضوا صوتهم بالتلبية بعمرة يوم النحر او ايام الترتيب لزمته ولم يرضها  
واذا رفضها لزم الدم والقضاء وان مضى عليها والمسئلة بجائها صح وجب دم كفارة ومن فاته الحج فاحرم  
لعمرة او حجة رفضها وعليه دم التحليل وعليه في العمرة قضاها وفي الحج حجة وعمرة **باب الاحصاء**  
وهو لغة الجس عن الشيء والمنع منه والمحصر هو الذي اهل لعمرة او حجة ثم منع من الوصول الى البيت لمضى  
او نحو ذلك لمن احصر لمضى او خوف عدا او خوف مرضي ان يبعث شاة يذبح منه فيتحلل بعد الذبح وقال ان  
فنى الاحصاء يكون بالعد فقط قوله فيتحلل لشارة الى انه لا حلق عليه ولا تقصير اذا ذبح عنه في الحرم وهو  
قولها وان حلق وهو حسن عندهما وقال به يوسف عليه ان يحلق ولو لم يفعل لاشي عليه وان لم يجد ما يذبح  
بقي محرما وعندنا ان في حلق الصوم بان يقوم شاة وسطا فيصوم لكل يد يوما اعتبره بصوم المنفعة  
قوله ان يبعث يجوز ان يكون مبتداء وقوله لمن احصر خبره وان يكون فاعل محذوف في قوله به قوله لمن  
احصر ولو كان الحرم قارنا ببعث ديني دم الحج ودم العمرة ويتوقف دم الاحصار بالحرم حتى لا يجوز

لا يحج ثم احرم



في الاول

وهي الاية ولم تجز النية في البدنية بحال سواد كان عاجزا او قادرا وهي الثانية وفي المركب منها  
يجزى عند العجز فقط الى دون القدرة والشرط في النية العجز الدائم الى وقت الموت كما زمانه وقطع  
الرجلين قيد به لانه ان كان العجز يعارض يومه زواله بان كان مريضا او مسجونا كان الاداء بالنية عريا  
فان استمر به العذر الى الموت تحقق اليأس على الاداء بالبدن فوقع المردى جائزا وان زال العذر فعليه  
حجة الاسلام والمردى تطوع وانما شرط عجز المنسوب للحج الفرض لا النفل فيجوز للصحيح المستطيع اجماع  
رجل بالانطواء ومن احرم على امرئ ضمن النفقة لامرئ ويقع عنه ان نوى ان احدهما غير معين فان ضمن  
ضمن على ذلك صار تخالف اجماعا ويضمن النفقة لهما وان عني احدهما قبل الطواف والوقوف صح ويقع  
عنه ويضمن النفقة للثاني عنه بما استحسنا وعند به يوفى ويقع ذلك عن نفقته ويضمن نفقة ما وهو القياس ان  
اطلق وسكت عن ذكر الحجج عنه معينا ومبهما ولا نفي فيه وشي ان يصح القاي هنا اجماعا ودم الاحصار  
على الامران احمر النايب وقال ابو يوفى على المأمور ودم القرآن والجنانية على المأمور فان مات المأمور  
لظرفه حج اى على الميت الموصى من منزله وعند بهما من حيث مات المأمور ثبت ما بقى صورته رجل اوصى  
بان حج عنه مات وترك اربعة الاف درهم وكان مقداره الحج الف درهم فاخذ الوصى الف ودفعها الى الذ  
حج عنه فمات او سرق في الطريق منه في قول به حنيفة يؤخذ ثلث ما بقى من التركة بعد التلغ وعنده  
حج عنه بما بقى من المال المذموم اليد المعزول الحج ان بقى ثلث والابطالت الوصية وعند به يوفى حج عنه بقى  
من الثلث الاول وهو ثلث ما يتوكلون وثلث درهم مما بقى من المال المعزول ان بقى والاحج عنه ثلث  
من الثلث الاول ومن اهل بان احرم ورفع صوته بالتبليغ حج عن ابويه غير معين فعني احدهما صح مطلقا  
سواء قبل الوقوف والطواف او بعدهما ويجعل ثوابه لاحدهما **المهدي** وهو  
ما يهدي الى مكة للقراب جمع هدية كدى وجدية ادناه شاة واعلاه ابل وهو اى الهدى ابل وهو غنم  
وما جاز في الضحايا جمع ضحية وهي الاضحية جاز في الهدايا اى كما يشترط في الضحايا من السلام على العيوب  
التي يمنع الجواز كالعمور والعرج ونحوهما كما سياتي في الضحايا ان شاء الله تعالى يشترط هنا وان قد يجزى في  
على معنى الجنائيات وغيره الا طواف الركن حال كونه جنبا وطى بعد الوقوف بعرفة فان فيها تجب البدنة  
بأن يكون من هدى التطوع والميتعة والقرآن فقط اى لا يجوز الاكل من دم الكفارة وتخصي ذبح هدى  
لنحو والقرآن بيوم النحر فقط ويذبح ببقية الهدايا اى وقت شاد وقال ان في الجوز الآ في يوم النحر

[illegible]



أو نقول معنى قوله فقط انه يختص هذه الذم بهذه الايام ولا يتجوز عنهما فعمل هذا لا يرتب خلافا  
 للث في وخص في الكل بالحرم سوى بدن النذر حتى لو قال له على بدنه ان ينحرها حيث شاء وان لم ينحر  
 ان ينحرها بكمه وقال لا يجوز الا ينحرها الا بكمه لا بغيره اي يختص بالحرم ولا يختص بغيره بالحرم بالتصدق عليه  
 بل هو عليه وغيره سواء وقال ان في يختص بغيره بالحرم ولا يجزى التعريف بالهدى بان يذهب بها الاعراف  
 مع نفسه لتعريف الناس انه هدى ولكن تعريف هدى المتعة حسن ويتصدق بكلامه جمع حل وخطا وهو  
 حل يجعل في عتق الابل ويثني في انفه ولم يعط اجر الجوار منه اي من الهدى اعلم ان الاولي ان يتولى ذبح  
 الهدى بنفسه ان كان يحسن الذبح فان **في الاصل** النحر والبقر والغنم الذبح ولا يركبه بلا ضرورة وقال  
 ان في ان يركبها بلا ضرورة ولا يجلبه هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح اما اذا كان بعيدا منه ويقر  
 ذلك بالبدنة فيجلبها وتصديق بغيرها وتغله او لغيره او قيمة ان صرفه الى نفسه وينصح بالكرم من صدق بغير  
 اي يرش بل يرضه اي يرضه بالنفاح اي بالمال والابا رد العذب لينقص لغيرها فان عطب والمعاد العذب  
 الى الهلاك لان النحر بعد الهلاك لا يتصور واجبا حال من ضمير عطب او تعيب عيبا كثيرا بان ذهب  
 من ثلث الاذن على قول به خيفة واكثر من نصف الاذن على قولها اقام غيره مقامه بالنقص والمعيبة يرض  
 ماتا ولو كان الهدى الذي دعى من العطب او تعيب حال كونه مقطوعا اخره وصبيغ نعله بدمه وضرب به بال  
 صحيفة اي صحيفة من ماله او صفته وجهه وجانبه والمراد بالنقل القلادة وقايدة ذلك ان يعزم الناس هذا  
 فيا كل فقير ولم ياكل غنم اي لم يجز له ولا لغيره من الاغنياء والافضل ان يتصدق ولا يتركه جارا **في السبل**  
 وتقلد بدنة المقطوع وبدنة المتعة وبدنة القرآن لان دم نكح وفي التقليد يشهد فقط اي التقليد يخط  
 فيها ولا يتجوز ادم الاحصار ودم الجنائيات وانما قيد بها لانه لا يقلد الا لظوعا او دم متعة او قتل  
**سائل متفرقة** ولو شهدوا بوقوتهم بوفات قبل يومه اي يوم عرفه تقبل شهادتهم ولا يجزى لهم الوقوف  
 ووقفوا بوفرة اخرى ولو شهدوا بوقوتهم بعده لا يقبل شهادتهم وجاز الوقوف استى انا والقبول  
 ان لا يجوز ان تسمى الائمة الخواص لا ينبغي للقاضي ان لا يسمع هذه الشهادة في الصورة الاولى ويقول  
 حج الناس ولا رفق في شهادتهم بل فيه تكميل للفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها وصورة  
 الشهادة ان يشهدوا انهم راوا الهلال في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة  
 وغلب خيفة في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيدين فظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون

الفتنة العبدى وعنده انهم يخرجون فيها وعنده انهم يخرجون في الاصح دون الفطروا اذا لم يخرجوا فاصح ان  
 ذلك يخرجهم وان شهدوا عتقة عرفه بوفرة الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس واكثرهم لا يقبل  
 هذه الشهادة ولو ترك الجرة الاولى اي رميها في يوم الثاني ورعى الوسطى والثالثة اعاد ورعى الكل بان  
 يرى الاول ثم الباقيين رعاية للترتيب او رمى الاول فقط اي من غير عادة الباقيين وقال ان في لا يجوز  
 ما لم يعد الكل والتفقد باليوم الثاني اتفاق لان الحكم لا يختلف في الثالث والرابع اما في اليوم الاول فلم يبرع  
 الارمى جرة العقبة ومن اوجب على نفسه ان يذبح حجيا مكشيا على القدم **لا يركب حتى يطوف للركن** ولو  
 ركب اراق دما وفي الاصل خير بين الركوب والمشي ثم قيل بيد المشي من حين يحرم وقيل من بيته فان قيل  
 كيف تجزى المشي ولا يظهر له في الواجبات قلنا للملكي الفقيه عليه المشي في عرفات ان قدر عليه **وان استمر امة**  
**نومة** او نكح امرأة محرمة بالحل **حلالا** اي لا تحليلها في الاحوال بان يقصر شعرها او يقيم ظفرها **وجامعها**  
 ولو قال جامعا بالقاء ليظهر الاشارة الى انه لا يكون بعد التحليل لكان اولى وقال زفر ليس له تحليلها **كتاب**  
**النكاح** النكاح لا بد له من المال كما ان الحج يجب الا لمن له المال فتنا سببا وهو  
 في اللغة الضم ثم يثني في الوطئ لوجود الضم فيه وفي العقد لا سبب به عقد **برو عيب ملك المتعة قصدا**  
 احرازه عن البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة ايضا الا انه يرد بغيره قصدا او المتعة في اللغة كل ما انتفع به وحله  
 النفع الحاصل وهو اسم من متعة كالسلام من سلم ومتعة الحج ومتعة النكاح ومتعة الطلاق كلها من ذلك **لما**  
 فيها من النفع كذا في المغرب **وهو سنة** وقال ان في مباح والافضل من التحلي للعبادة وعندها هو الافضل  
 من التحلي للنكاح والعبادة **وعند التوقل** بالحر كالتث **واجب** وهو مصدر ثاقف فله الكذا اثبات  
 عند اشتباك النفس في النساء وعندا في هو سنة ثم النكاح فرض على عدا صبي الطواهر وفرض كفاية  
 على بعض اصحابنا **ويعقد النكاح بايجاب وقبول وضيا الماضي** بان يقول زوجت فيقول تزوجت  
**واحد** عطف على الضمير المرفوع في موضع مع عدم التاكيد لا جمل الفصل بان يقول زوجت فيقول زوجك  
**انما يصح النكاح بلفظ النكاح والشرع** بان يقول نكحتك او تزوجت فقات قبلت **وما وقع**  
 كالمطبة والصدقة والتحكيم والبيع فان الا عشر لا ينعقد بالبيع و  
 لا ينعقد بالاجارة خلافا للكرخي لانها لم يوضع لتمليك العيني ولفظ الاحلال والاباحة والاعارة  
 لا ينعقد لانها لم يوضع لتمليك العيني ولا بلفظ الوصية لانها لم يوجب الملك حضا فالما بعد الموت

لا بد من التزم العقبة  
 بصفة الكمال فلو تمت  
 بذلك الوصف وهدا  
 لان الحج ما شيا افضل



وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزوج **عند حرين** اي ينعقد عند حرين او حرة **عند حرين** اي ينعقد عند حرين او حرة  
**يا ايها الذين امنوا** علم ان الشافعي شرط فيه وقال مالك ليس بشرط وانما الشرط اعلان حتى لو اعلن  
بجسور الصبيان والمجانين يصح وقال الشافعي لا ينعقد الا عند حرين ثم سماع الشافعي من كلامه العاقل  
شرط لانفس الحضور خلافا للشافعي والسعي ولقد ينعقد بالمعقل والاخر سالت مع ولا ينعقد  
لنايم وهو الاصح خلافا للشافعي والسعي والماد بالسماع سماعها معا حتى لو سمعها متعاقبين  
بان سمع احدهما واخذ العقد فسمع الاخر نظر ان اعيد في المجلس ينعقد عند عامة العلماء خلافا لابي ساهل  
وبه يوجب وان اعيد في مجلس آخر لا ينعقد اجماعا ثم ان هذين كلام العاقلين ليس بشرط وهو الاصح  
كذا في الخلاصة لو عقد بالعربية والشهود لم يحسن العربية جاز وقال بعضهم شرط وكذا روي عن  
محمد في الذخيرة هذا القول هو الظاهر ثم ينعقد عندهما ولو كانا مسلمين او مجوسين في اقد  
**او اعميين** وقال الشافعي لا ينعقد بهذا الشهود **وابني العاقلين** مطلقا سواء كان ابنا من  
او ابنا من غيرهما وابنا من غيرهما ثم لو كان ابنا من غيرهما ان جحد فادعت فشهدا يقبل وان كانا  
يدعي ويكفي فشهدا يقبل ولو كان ابنا من غيرهما ان ادعت لا يقبل وان جحدت يقبل **وصح**  
**وح ميم ذميمة كناية** عن حديث هذين **ذميين** كناية يعني وقال محمد وزفر لا يجوز عندهما وانما في  
بالكناية لان نكاح غيرهما لا يجوز ومن امر رجلا اي وكله ان يزوجه صغيرة فزوجها الوكيل من زيد عند  
واحد غيره والاب حاضر صح النكاح لان الاب يحسن العقد لا يحسن ويجلس ويكون الوكيل صغيرا  
ومعبر ابقى للزوج شاهد اخر افيصح والامه وان لم يكن حاضر الا يصح وقالوا اذا تزوج الاب ابنة  
البالغة بما مر بك فزوجه مع الاب شاهد اخر صح وان كانت غائبة لم يصح وانما قيد بالصغيرة فلان  
في البالغة لا يات هذا الا بامر **فصل في بيان النكاح** **المومات حرم امه وبناته**  
سواء كان قبل الاب او الام **وبنته وان بعدت** اي ام الام وان علت وبنت بنته وان سفلت **وحرم**  
**اخوتها وبنتها وبنت اخيه وعمته وحالة** مطلقا اي الجميع **انما** انما الاب وام او الاب والام  
تزوج **ام امارة** مطلقا سواء دخل بابنتها او لا وعند شافعي المهر **وان شجاع** ومالك وداود  
آل الشافعي لا يثبت الا بالدخول بالبنية **وبنتها ان دخل بها** وان لم يدخل بالام حتى حرمت عليه  
او ماتت قبل ان يتزوج بالبنية **وحرم تزوج امه ابنة** مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل

**ابنة وان بعدت** اي امارة اب ابية وان عملا وامارة ابن ابية وان سفلت **وحرم تزوج الكل** من المذ  
كورات **رضاعا** اي من جهة الرضاعة صح ان امارة لو ارضعت ولدا يحرم على هذا الولد امارة زوج  
المضوء التي نزل لبنها منه ويحرم زوج المرضعة امارة هذا الولد ومن اراد ضبط هذه فليحفظ ما  
اخذ بعض الافاضل ازجا بكسيرة بهيمة خويشتني شوند وازجا بكسيرة خواره زوجان **وحرم الجمع**  
**بين الاخوين** مطلقا سواء كانتا حريتين او امتين **نكاحا وطيبا بملك محرم** قيد به لانه لا يحرم  
الجمع طاملا ملكا **فلو تزوج اخت امته الموطوءة** صح النكاح ولكن لم يعطوا واحدة منهما حتى  
يبيعها او يزوجه او يطلقها المنكوسة فاذا اتى به حل له وطى واحدة منهما وقال مالك لا يصح النكاح  
وان قيد بها لانها ان لم تكن موطوءة يطأ المنكوسة قبل بيعها ولو تزوج اختين في عقدين والحال ان لم  
يدر الاول ولم يدخل بواحدة منهما فرق القاضى بينه وبينهما وطأ نصف المهر الاقل من نصفي المهرين لانه  
وانما قيد بقوله لم يدر لانه لو علم الترتيب بينهما فالعقد الاول جائز فالثاني فاسد ولا يلزم عليه نصف المهر **وحرم**  
**الجمع بين امراتين** ابنة فرضت ذكر احرم النكاح اي بشرط ان يصور ذلك من كل جانب حتى لا يفس بان يجمع بين  
امارة وبنت زوج كان لها من قبل وقال زفر لا يجوز والزنا والفسق والنظر مطلقا سواء كان من جانب  
او جانبها وسواء حصل في الملك وفي غيره بشهوة متعلق بكل واحد منهما يوجب حرمت المصاهرة اي  
يثبت حرمت اربع محرم هي على اب الوطى وان علوا وعلى اولاده وان سفلوا ويحرم على الوطى امراته وان علوا  
وبنائها وان سفلن وقال الشافعي الزنا والفسق والنظر لا يوجب حرمت المصاهرة ثم المصاهرة ان  
الالة وان كانت منتشرة ان يزاد انتشارها هو الصحيح وفي الذخيرة وكثير المشايخ لم يشترط الا  
وجعلوا حد الشهوة ان يعمل قلبه اليها ويشتمى جماعها وهذا اذا كان شابا قادرا على الجماع وان  
يشتمى او غينا حد الشهوة ان يتحرك قلبه لاشتمائها ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الاشتغال ان  
كان متحركا وكان الفقيه محمد الرازي لا يعتبر تحريك القلب وانما يعتبر تحريك الالة وكان لا يفتي ببيتون  
الحمة في الشيخ الكبير والعينى الذي ماتت شهوته حتى لا يتحرك عصفه بالملاينة والمعتبر النظر الى الفرج  
الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكية ولو حوس فانزل لا يوجب الحرمت في الصحيح لانه  
يتبين بالانزال انه غير داع بالوطى وعلا هذا ايتان المرأة في الدبر والنظر اليه ووطى صغيرة لانه  
وشوطى الصغيرة خلافا ليعوف وحرم تزوج اخت معتدة مطلقا سواء كانت العدة عن الطلاق رجعي

لا يزوج



او بائني او ثلاث او نكاح فاسد او بشبهة او عن عتيق في ام الولد وقال ان في ان كانت العدة  
عن طلاق بائني او ثلاث يجوز وقال لا نكاح اخذت ام الولد في عدتها وحرم تزوج امته للسيد وسيدة  
للعبد وتزوج **المجوسية** وهي مالا دين لها ولا كتاب ولوتينة وهي من يعبد الاصنام **وحل**  
للمسلم تزوج الكتابية مطلقا سواء كانت اسرائيلية او غيرها وتزوج النكاحية ولكن يكره وقال  
لا يجوز له نكاح الصابية وكذلك ذبايحهم وفي الكشاف الصابية من صبا اذا خرجت من دين لاديني  
وهم قوم عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة **وحل** تزوج المرأة **الخمرية** ولو  
كان المتزوج **محرما** وقال ان في لا يجوز **وحل** تزوج **الامة** لغية مطلقا سواء كان يستطيع  
نكاح الحرة او لا **ولو** كانت **كتابية** وقال ان في لا يجوز نكاح الامة اذا استطاع نكاح الحرة  
وقال ايضا لا يجوز للحرة نكاح امه كتابية اصلا **وحل** تزوج الحرة على الامة لا عكسه اي لا يحل نكاح  
الامة على الحرة مطلقا سواء تزوجها محررا او عبدا برضا الحرة او بغير رضاها وقال مالك يجوز نكاح  
الامة على الحرة برضا الحرة وقال ان في **يجوز** نكاح الامة على الحرة للعبد ولو في عدة الحرة اي  
لا يحل ولو كان تزوج الامة في عدة الحرة مطلقا كانت عدة طلاق بائني او عدة ثلث او حرم  
عنه اذ حنيفة وعندهما يجوز ان كانت العدة عن طلاق بائني او ثلاث وان كانت معدة عن طلاق  
رجعي لم يجز اتفاقا **وحل** تزوج **الربع** نسوة **من الحرة والامة فقط** للحرة وقال ان في لا يجوز  
للحرة ان تزوج الامة واحدة حال عدم طول الحقة على مائة انفا وانما قال فقط نفيا لقول اصحاب  
الظواهر فانهم يجوزون تزوج **الرجل** من الحرة والامة للعبد وقال مالك له ان يتزوج  
اربعا **وحل** تزوج جلي من زنا ولكن لا يطأها حتى يضع حملها عندها وعند به يوفى بفقد النكاح  
لامن غيره اي لا يحل تزوج جلي من غير زنا حتى ان كان الحمل ثابت النسب فنكاح فاسد اجماعا  
**وحل** تزوج المدطوعة بملك يمين **او زنا** بان المولى امته ثم تزوجها من غيره ويستحب للمولى ان  
يستبرأها واذا جاز النكاح فللزوجة ان يطأها قبل ان يستبرأها عندها وعند محمد لا احب  
ان يطأها قبل ان يستبرأها وكذا الحكم ان راى رجلا ينفذ في فترتها **وتزوج** المضمومة الى  
حرمته بان جمع بائني امرأتين في عقدة واحدة واحداها لا يحل له نكاحها بان كانت ذان  
رحم محرم منه حل نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى **وجميع** المسمى اي المهر **او**

تعد حرة

عند اذ حنيفة وعند به ينقسم المسمى على مهر مثلها فما اصاب التي حل نكاحها يحرم ما اصاب  
التي بطل نكاحها سقط **وبطل نكاح المنة** صورتها بان يقول لامرأة خذي هذه العشرة لا  
تتبع بك اياي كما قال مالك هو جائز **وبطل نكاح الموقت** مطلقا سواء كان وقتا طويلا او لا  
صورته ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام وقال زفر التوقيف باطل والنكاح صحيح  
وروي الحسن عن ابي حنيفة انها اذا وقتا لا يطأها الى ذلك غالبا يصح والغرق بين النكاحين  
في الالفاظ لا في المعنى **وحل** له وطأ امرأة ادعت عليها انه تزوجها واقامت البينة وقضى القاضي  
**بنكاحها ببينة** والحال انه لم يكن تزوجها قبل وعند بهما وعند ان في لا يسوان يطأها وهي  
مسئلة قضا القاضي بشهادة الزور في العقود والفسوخ ويستبيح باب ادب القاضي **باب**  
**الاول** يجمع ولا وهو من الولاية وهي تنفيذ الحكم الا الغير شاء وابي **والاكفا** وهي جمع كفوف  
النظر نفذ نكاح حرة مطلقا سواء كانت بكر او ثيبا **مكيفة** عاقلة بالغه **بلا** حضور **ولي** واذن  
عندها واعلم ان النفاذ اخفى من الانعقاد وعن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية لا ينعقد الا بولي وعند  
يعقد موقوف على اجازة الولي وعند مالك وان في لا ينعقد بعبارة النساء اصلا سواء زوجت نفسها  
او غيرها او امها او توكلت بالنكاح عن الغير او زوجت نفسها باذن الولي ثم في ظاهر الرواية له حنيفة وهو  
قولها آخر الزوجت من غير كفوف يصح حتى يثبت حكم الطلاق والاوليا والظهار والتوارث  
وبغير ذلك وقيل التفريق ولكن للاوليا حتى الاعتراض وروي الحسن عن ابي حنيفة ان النكاح لا ينعقد  
وبه اخذ كثير من مشايخنا قال شمس المائمه السخسي هذا اقرب الى الاحتياط وقال القاضي الامام في  
الدين الفتوى على قوله الحسن في زماننا ولا يجزى بكر بالغه على النكاح مطلقا سواء كان ابا او جدا او  
غيره من الاوليا وقال ان في الاب والجدة بغير تزويج البكر بالغة اكرها فان استاذنتها امر  
البكر بالغة **المولى** الا قرب بان قال اريد ان النكاح فلانا **فسكت** او **ضكت** او **زاد**  
**جما** بدون الاستئذان **فبطل** **الجبر** بعد التزويج **فسكت** **فموا** اي كل واحد منهما **اذن**  
والما قيدنا بالاقرب لاذ ان استاذن ولا غيره او لم منه لم يكن ذلك رضا حتى تتكلم كما سياتي  
في المتن ثم البكاليس برضا وقيل هذا اذا كان لبكها صوت كما لو قيل فاما اذا خرج الدمع بلا  
صوت الويل لا يكون **ايكون** رضا وقالوا ان **ضكت** كما مستهزئة بما سمعت لا يكون رضا



وذا معروف عند الناس وكذا اذا اسكت مانع كالعالم او العاطس او اخذها لا يكون  
رضا ثم يعتبر في الاستحسان ثمية الزوج على وجه يقع به المعرفة ولا يشترط تسمية المهر وقيل لا بد من  
تسمية المهر والصحيح ان المزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي وان كان غيرها فلا بد من  
تسمية المهر والزوج قوله او زوجها اي ان زوج البالغة فبلغها الجبر فسكت بعده هو اذن  
وعند محمد بن مقاتل ان استامر ما قبل العقد فسكت فهو رضا واما اذا بلغها العقد فسكت لا  
يكون رضا ثم المخبر ان كان فضوليا بشرط فيه العدد والعدالة عند بلوغ خفاها ولو كان كولا  
لا يشترط اجماعا وان استاذنها غير الوالد او غيره او في غيره **فلا بد من القول** فلا يكون  
سكوتها رضا كالشيب وهي من زالت عذرتها وعن الكوفي ان السكوت عند استئجار الاجنبي  
رضا اما اذا استكلم ولكن بلغها العقد ووجد فعل يدل على الرضا فهو كالمقول كتحكيمها نفسها  
ومطابقتها مهرها ونفقته **ومن زالت بكارتها بوثنة او حبيصة او جراحة او غيب**  
صدره غيبته الجارية عن غيبته اي صارت عانس وطال مثلكها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى  
من عداد الابكار **او زنا في بكر** اي في حكم البكر حتى يكفى سكوتها عند التزوج وقال لا يكفى  
بسكوتها وقال ان في جميع هذه الصور لا تكون بكرة **والقول لها ان اختلفا** اي اذا ادعى  
الزوج سكوتها في حال اقرارها بالنكاح فقالت رددت فالقول قولها ولا نكاح بينهما وقال  
زفر القول قوله **والولي** اي يجوز له **النكاح الصغير والصغيرة** مطلقا لو كان عدلا او  
فاسقا وسواء كان ابا او غيره من الاولياء وسواء كانت الصغيرة بكر او ثيبا وقال مالك ليس لاحد  
غير الاب تزويجها وقال ابن ابي شيبة ليس للاب والجد ان كانا عدلين تزويجها **والولي العصبه**  
**بنو تميم** او الترتيب في العصبه في ولاية النكاح كالترتيب في الارث فالاب بعد جده  
بالاقرب فالابن والاولياء الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد ثم الاب وان علا  
ثم الاخ لاب وام ثم الاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم الاب ثم ابن العم لاب وام ثم الاب  
ثم ابن العم لاب وام ثم الاب ثم المعقوق وقال مالك الولد هو الاب وقال ابن ابي شيبة والجد **والجدة**  
**الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد** اي ان زوج الصغيرة او الصغير  
غيرهما مطلقا سواء كان القاضى او الامام او غيره فلم يلحق واحد منهما بالبلوغ فبأنفسه

مكشها

ولا ولاية

بشرط حكم القضاء وهو الاصح وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة انه لا يثبت الخياري وهذا اذا كان  
نا حاضرا اما اذا كان احدهما غائبا لا خيار له كذا في العادي واما قيد به لانه لو زوجها الا بالجد  
لا خيار لها بعد البلوغ وبطل بسكوتها ان علمت اي بطل خيارها ان زوج غيرها الصغيرة فبلغت  
وقد علمت بالنكاح حال كونها **بكر** فسكت فهو رضا وان لم تعلم بالنكاح فليها الخيار حتى تقام  
ونكت واما قيد بالبكر لانها لو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت لا بسكوت اي لا يبطل خيار  
الصغير اذا بلغ فسكت مالم يرضى بان يقول رضيت **ولو كان الرضى دلاله بان يجي منه ما يدل**  
على الرضى تسليم الصداق والنفقة والجماعة **ولو ارثا قبل الفسخ** اي يرث كل واحد منهما  
من صاحبه ان مات احدهما قبل البلوغ او مات قبل فسخ النكاح ولا يرث بعد الفسخ **ولا ولاية**  
**ولا صفة ولا جنون** على احد **ولا افرع عليه** هذا اذا كانت العصبه **وان لم يكن** اي وان  
لم توجد عصبه لا قريبة ولا بعيدة ولا نسبية ولا سببية لمولى العاقبة فالولاية للام ثم للاخت لا  
وام ثم للاخت **لاب ثم لولد الام** اي الاخت والايخ لام ثم اولادهم ثم لذوي الارحام اي ثم العت  
ثم الاخوال ثم الخلات ثم بنات الاعمام هذا عند ابي حنيفة وهو احتحان وعندهما لا يثبت وهو القاض  
وهكذا ادى الحسن عن ابي حنيفة والجمهور على ان ابا يوفى به حنيفة **ثم** عند عدم الاولياء فالولاية  
للمام اي السلطان والقاضي اذا كان مازونا من قبل السلطان وعند محمد اذا لم تكن عصبه فللقاضي  
ولاية التزوج **واللا بوج** اي يجوز للولي الا بعد التزوج بغيبه الا قرب صافة القمر وهي ثلاثة ايام  
وليلاتها وقال ابن ابي شيبة السلطان وقال زفر لا يزوجهما احد حتى يحضر الاقرب والملاويبة  
المنقطعة عند صاحب الكتاب واختيار القاضي له على الشقي وسعد بن معاوية مروزي وصدر الاسلام  
البنو ووي والصدرا الشريد هذا وعليه الفتوى وقال شمس الائمة المشرقية الاصح انه اذا كان  
في موضع لو انتقم حضوره او استطاع رايه يفتوت الكفو الذي حضر فالحقبة منقطعة وان كان  
لا يفتوت فالحقبة لا تكون منقطعة وهو اختيار الفضلي وعن زفر ان لا يوفى موضوعه وقيل الغيبة  
المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في السنة الامة وهو اختيار محمد بن مسلمة والقدر  
ولا يبطل اي ماعقده الا بعد غيبة الاقرب بعوده خلافا لزفر وفي الجنونة الابن مطلقا  
سواء كان طاريا او اصليا اي يبلغ جنونا لا الاب وعند محمد الاب لا الابن وقال زفر اذا طرأ الجنون



لم يجز تزوجها **فصل في الكفاءة** اعلم ان الكفاءة في النكاح معتبرة في الرجال والنساء  
في ستة اشياء كما بين في المتن على سبيل التفصيل وقال مالك وسفيان لا تعتبر من نكحت غير كفو  
غيره من الولي فرق الولي ما لم تلد المرأة منه ان شاء خلافا لما لك وسفيان وما اذا ولدت  
منه فلا حق له ولا يكون التفرق بذلك الا عند القاضي وما لم يفوق القاضي **فحكم الطلاق والارث**  
رث قائم وتلك الفرقة ليست بطلاق ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المسمى و  
الطلاق بهذه المسئلة دليل على رجوع محمد لا قولها في النكاح بغير ولي ورضي البعض من الاولياء **لا**  
**لكل** ولم يكن لمن هو مثله في الولاية ان ينقضه لان يكون اقرب منه وقال ابو يوسف ان رضى به البعض  
فلولي الذي هو مثله ان لا يرضى **وقبض المهر ونحوه** كالقيام لترتيب زفافها **رضي لا يسكوت**  
اذا لعلم الولي بالنكاح وسكت لا يكون رضى وان طال ما لم تلد **والكفاءة تعتبر بنسب** اي من جهة  
النسب **فقرئ بنسب الكفاءة** بعضهم لبعض بطريق البطن ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرشي وعن محمد لا  
ان يكون نسب مشهورا كما يثبت الخلقة **والعرب الكفاءة** بعضهم لبعض قبيلة بقبيلة وسوا  
بكفو لقرشي والقرشي ما كان من ولد النضر والعرب من جميع ارب فوق النضر **وحوية** من جهة الاصل  
**واسلاما** من جهة الاصل **وابوان** فيهما اي في الحرية والاسلام **كالاباء** فمن له اب واحد في الاسلام  
والحرية لا يكون كفوا لمن له ابوان فيهما وعن ابو يوسف انه يكون كفوا **وتعتبر ديانة** عندها حتى ان  
امراة من بنات الصالحين لو نكحت قاسقا كان للاب والياء حق الرد وقال محمد لا يعتبر الا ان يفحش  
كرجل يوضع في الاسواق ويسخر منه او يخرج سكران او يلعب بالصبيان فانه لا يكون كفوا لها **وتعتبر**  
**مالا** او هو ان يكون مالها للمهر والنفقة وهو المعبر في ظاهر الرواية حتى ان العاجز عنها او عني احد  
لا يكون كفوا لها وعن **ابو يوسف** انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر والمهراد بالمهر قدر  
ما يتعارفون تعجلا فاما الكفاءة في الغنى فتعتبر عندها حتى ان امراة فاقته في ربا رها لو تزوجت  
منه يقدر على المهر والنفقة بردها وقد قال ابو يوسف ان كان قادرا على ايفادها بجعل لها و  
ليكتسب ما ينفق عليها يوما بيوم فانه يكون كفوا وقال شمس الايمة الشري وصاحب الدرر فيهما  
الاصح ان ذلك لا يعتبر **وتعتبر حرفة** فالنزار والعطار كفوان والحقاف لا يكون كفوا لها  
قال ابو يوسف لا تعتبر الا ان يفحش كالحجام والحائك والدباغ وفي الجامع الصغير لا تعتبر الكفاءة في  
الخلق

احكام  
الدينام  
يكون فاحشا

في الخلق في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة **ولو نكحت كفوا** **وتعتبر عن** **مثلها يجوز للزول**  
**ان يفرق** عند القاضي ان لم يلتزم ما يتم به لها مهر مثلها وهذه الفرقة لا يكون طلاقا لانها ليست  
من قبل الزوج **او ان يتم مهرها** ان التزم عند ابي حنيفة ربح وعندها ليس للولي الاعتراض وهذا  
لوضع انما يصح على قول **محمد** الرجوع اليه في النكاح بلا ولي فقد صح ذلك عنه وهذه شهادة صادقة  
عليه او كان تاويل المسئلة اذا اكروهت المرأة والولي على ان يزوجه باقل من مهر مثلها ثم زال الا  
كره ارضيت المرأة بالولي فليس ذلك عندها **ولو زوج طفلا غير كفوا وبغنى فاحش**  
اذا زوج الاب الصالح ابنته الصغيرة من غير كفو ولو عبدا او نكح من مهرها او ابنته الصغير  
غير كفو ولو امه او زادت في مهر امراته **صح** ذلك عليها عند الامام وعندها لا يجوز الزيادة **والا**  
الخط لا ياتى بين الناس فيه والاصح ان اصل النكاح باطل عندها وانما قيدنا لصحة لا لو كان  
سكران لا يجوز اجماعا وكذا كان الاب سواد اختيار حجة او فسخا **ولم يجز ذلك** اي تزويج غير  
الكفو والزيادة النقصان لغير الاب والجد اتفاقا **فصل في الولاية في النكاح وغيره**  
**يجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه من نفه** اذا كانت الولاية له صورته ان يقول زو  
جت فلانة من نفسي بحضرة الشهود ثم ان كانت بنت عمه حاضرة في مجلس العقد يراها الشهود  
لا يحتاج الى تعريفها وفي السراجية اذا قالت منعته زوجت نفسي منك ولا يعرفها الشهود  
فقال تزوجت جازوا وفي الخلاصة وقال وهو المختار والاحتياط ان تكشف وجهها او تذكر اباها  
وان كانت غايبة ينبغي ان يذكر اسمها واسم جدتها وان كانت معققة يذكر اسمها واسم معققتها  
واسم اب المعققة **ويجوز للوكيل ان يزوجه موكلته من نفه** اذا كان وكيل ابنته وتزوجها من  
اما اذا وكلته بان يزوجها فزوجها من نفه لا يجوز وقال زفر واثقني لا يجوز فيهما وفي احد  
قولي الشافعي ان كان وليا لها يجوز وان كان وكيلها **والنكاح العبد والامة بلاذن**  
**السيد موقوف** ان اجازة المولى جاز وان رده بطل وقال مالك يجوز نكاح العبد بغير اذنه  
**نكاح الفضولي ولا يتوقف شرط العقد على قبول نكاح غائب** هناك مسائل  
ثلاث فيها خلاف فمضوي قال زوجت فلانة من خلافي وبها غيبان ولم يقبل منه



احد او قال تزوجت فلانة وهي غايبة او قالت زوجت نفسي من فلان وهو غايب  
 ولم يقبل منه احد وقال ابو يوسف يتوقف ويتم بالاذن وقال ابو بطل وثلاث منها توقف  
 على جازة اتفاقا عندنا فلا تفتي ففتوى قال تزوجت فلانة من فلان فقال  
 فتوى في آخر وجهها منه او قال تزوجت فلانة وهي غايبة فقال فتوى في آخر وجهها منك  
 او قالت زوجت نفسي من فلان وهو غايب فقبل منها فتوى في آخر **والما مور بنكاح**  
**امراة يخالف بامراتين** بان امر رجل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها امة لغيره امرأتين  
 في عقد واحد لا يلزم الامر واحدة منها **لا يباح** الخالف ويجوز ان امر رجلا بان  
 يزوجه امرأة فزوجها امة لغيره عند بله طيفه رج وعندها لا يجوز وان زوجه امة لنفسه  
 لا يجوز اجماعا **باب المهر صح النكاح بلا ذكره** وقال مالك لا يصح **واقبل عشرة دراهم**  
**هم مطلقا** لو كانت مخروبة او غير ثا وقالان فتى ما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز ان يكون  
 مائة **اقبل سماها** اي العشرة **ودونها** كثرية دراهم مثلا **فلما عشرة دراهم بالوطي او بالوطي**  
 مطلقا لو كان موت الزوج او الزوجة **وبالطلاق قبل الوطي** والخلو **ينتصف العشرة** يجب  
 خمسة دراهم عند الثلاثة مطلقا لو سميها عشرة او دونها وعند فرجبت المتعة اذا سمي اقل منها  
 واما اذا سمي العشرة فيجب خمسة عنده ايضا **وان لم يسمه او نكاه** بان تزوج على ان لا مهر لها  
**فلما مهر مثلها ان وطى او مات عنها** او مات عنه مطلقا لو كان الموت قبل الدخول وبعده  
 وقالان فتى لا يجب شيء في الموت قبل الدخول وان دخل بها يجب المهر عند اكثر اصحابه وقال  
 مالك اذا نفاه لا يصح ولها **المتعة ان طلقها قبل الوطي** والمثل بجا لها فان قيل ينبغي ان  
 ينتصف المهر المثل كالمسمى قلنا التنصيف ثبت بالنصف في المهر وفي عقد العقد وهذا ليس هو  
 عنده والمتعة ثلاثة اقسام من كسوة مثلها على قدر فقر الرجل ورياره **وهي درع** اي  
 قميص **وخمار** اي مقنعة **وبلحفة** اي الجلباب قالوا هذا في رءسها واما في رءسها فينبغي  
 ان يجب اكثر من ذلك فينراد على ازاره وكعب وكان الكرخي يقول المعبرة في المتعة المستحبة حال  
 الرجل في المتعة الواجبة لغيره والصحيح ان يعتبر حاله في هذه المتعة واجبة وقال مالك المستحبة

وما في

في النكاح ما لا يباح فيه  
 في النكاح ما لا يباح فيه

**وما فرض بعد العقد ان يد لا ينتصف** اي ان تزوجها ولم يسم لها مهر اثم تراضيا  
 على تسمية لى لها ان دخل بها او مات عنها او مات عنه وان طلقها قبل الدخول بها فلها المهر  
 المتعة وعند ابو يوسف واكثر فتى مضاف هذا المفروض قول ابو زيد اي ان زيد في المهر بعد العقد  
 لزمت الزيادة خلافا لفرق وسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابو يوسف ينتصف وان  
 حطت من مهرها **صح حطها** ولزمت الباقي **والخلو** الصبيحة **بلا مهر** اي احد **مطلقا** لو  
 كان لرجل او امرأة **وحيض ونفاس واوام** مطلقا لو كان المحرم رجلا او امرأة وكوا  
 كان الاوام فرضا او نفلا او بكرة **وبلا صوم** فرض مطلقا لو كان رجلا او امرأة وان كان  
 صائما تطوعا قبل لا يصح الخلو كالنكاح وقيل لها كالمهر وصوم القضاء والمنذور كالنكاح  
 في رواية والصلاة كالصوم فرضا كالفرض وقيل لها كالمهر وصوم القضاء والمنذور كالنكاح  
 مقطوعا **او عينها او خصيتها** فيكون تمام المهر واجبا وقالان فتى لها نصف المهر والخلو ليست  
 كالوطي وقالان اذا كان مجبوا عليه نصف المهر وان كان معهما ثالث لا تصح الخلو ولو كان اعلى  
 او نائما او امة الا ان يكون صغيرا لا يعقل والمكان الذي تصح الخلو فيه ان يامخا فيه اطلاق  
 غيرهما عليها بلا اذنها كالبيت والدار بخلاف المسجد والحمام **وجب عليها العدة فيها** اي  
 في جميع هذه المسائل عند صحة الخلو وفادنا بالمواعيد المذكورة احتياطا **وتجب المتعة**  
**لكل مطلقة** يريد به المطلقة بعد الدخول مطلقا لو كان في نكاح فيه تسمية او لا والمطلقة  
 قبل الدخول في نكاح فيه تسمية وقالان فتى تجب المتعة في الصورة الاخيرة **الا المفوضة**  
**قبل الوطي** اي التي طلقها قبل الدخول في نكاح لم يسم فيه مهر فانه واجب والمفوضة بالكسر  
 الحرة التي فوضت نفسها من غير مهر الى زوج وبالفتح الحرة التي تزوجها وليها بلا اذنها  
 او امة تزوجها مولاهما بلا مهر فالحرة بالفتح والكسر والامة بالفتح فقط **وجب مهر المثل**  
**في الشغار** بالثين والغبين المحدثين وهو ان يزوج الرجل بنته او اخته على ان يزوجه الآخر بنته او  
 اخته على ان يكون بضع كل واحد منهما صداقا للآخر فالعقدان جائزان ويسمى نكاح الشغار  
 الشغار خلو عن المهر يقال بلدة شاعرة اي خالية وقالان فتى يبطل العقدان ولا يجب  
 مهر او مهر او قال زوجتك ابنتي على ان تزوجني ابنتك ولم يقل على ان يكون بضع كل واحد

في مطلق الذكر والخصيتين



منها صدقاً لا أخرى جاز النكاح ولا يكون شغاراً **او** يجب مهر المثل في خدمة زوج حلالاً **مهر**  
زوجته وفي تعليم القرآن للاحراز زوجته وقال محمد لها قيمة خدمته وقال الثالث في يجوز ان يكون  
مهرها تلك الخدمة وتعليم القرآن **ولها خدمة لو عبيداً** اي ان تزوج عبداً من مولاه على خدمته  
سنة صح و **لها خدمة ولو تزوج امرأة على الف قبضت الف المهر وهبت الالف** المهر  
المقبوض لها **قطعت قبل الوطى يرجع الزوج عليها بالنصف** اي تخمسة مائة **فان لم**  
**يقبض المرأة الالف وهبتها او قبضت النصف وهبت الالف** او وهبت الباقي  
**او وهبت المهر قبل القبض او بعده** مطلقاً لو كان نصفه او كله وهو خلا النقد  
كالشوب والحيوان **فطلعت** في هذه الصور **قبل الوطى لم يرجع عليها بشئ** عند لم خيفه رج  
وقال زفر في الالف نصف وفي الثانية بنصف قيمته وهو القياس وقال في الثانية يرجع بنصف ما قبضت  
وهو ما يتان وخسون ولو قبضت اكثر من النصف بان قبضت ستماية وهبت له الباقي ثم طلقتها قبل  
الدخول بها فعنده يرجع عليها مائة وعند ما يتان ثلاث مائة ولو قبضت اقل من النصف بان قبضت  
ما يتان مثلاً لا يرجع بشئ عليها عنده وعند ما يرجع عليها مائة **ولو نكحها بالالف على ان لا يخرجها**  
**من البلدة او على ان لا يتزوج عليها** امرأة اخرى **او على الف ان قام بها وعلى الفين ان**  
**اخرجها من البلدة فان وفي** بالشرط فلم يتزوج عليها اخرى **واقام بها فلها الالف والاى**  
**والن لم يوفى ولم يقيم فمهر المثل** لا يزاد على الالف في الصورة الاخيرة لانها رخصت بها ولا  
ينقص عن الالف لانه رضى به وعند ما يجب الفان وعند زفر الشرطان فاسدان ويكون لها مهر مثلها  
لا ينقص منه ولا يزداد عليها **ولو نكحها على هذا العبد الذي هو ارفع قيمة او على هذا الالف**  
الذي هو اوكس قيمة او على الف او على الفين عند لم خيفه **حكم مهر المثل** فان كان المهر مثل الاوكس  
او دونه فلها الاوكس الا ان يرخص الزوج بتسليم الاربعة فان كان مثل الاربعة او فوقه فلها الاربعة  
الا ان ترخص المرأة بالاكس وانه كان بينهما فلها مهر مثلها وقالها اوكس في ذلك كله اما ان طلقها قبل  
الدخول بها فلها نصف الاوكس او نصف الالف في ذلك كله اجماعاً ولو قال على هذا العبد او على ذلك  
العبد لرفع التوهم لكان اولى **ولو نكحها على فرس او حمار او خادم او بغل** **يجب الوسيط** منها  
**او قيمته** يعني الزوج فيكون ان شاء اعطاها الوسيط قيمة الوسيط وان شاء اعطاها قيمة الوسيط

وقال

وقال الثالث في يجب مهر مثلها **ولو نكحها على ثوب غير معين او ثمر او خنزير او على هذا الدن من الخيل**  
**فاذا هو خير او على هذا الدن من الخمر فاذا هو خير او على هذا العبد فاذا هو خير** او على هذا  
الخمر فاذا هو خير **مهر المثل** في هذه الوجوه كلها اثنان في الشوب فيا لا تفاق وفي الخمر والخنزير فكل ذلك عند  
مالك النكاح فاسد واما وجوب مهر المثل في البواقي فذهب الى حنيفة رحمه الله وقال لم يوجبها اذا تزوجها على هذا  
العبد فاذا هو خير او على هذا الدن من الخيل فاذا هو خير **مهر المثل** لو كان عبداً او مثل هذا الدن من الخيل في  
عكسها لها المثل رالية وكذا لو تزوجها على هذا الميتة فاذا هو ذكينة فان لها المثل رالية وهي رواية عن  
ابن حنيفة رحمه الله ومحمد مع لم خيفه رجها الله فيها اذا تزوجها على هذا العبد فاذا هو خير ومع لم يوجبها اذا  
تزوجها على هذا الدن من الخيل فاذا هو خير فاذا تزوجها على هذا الخمر فاذا هو عبداً او على هذه الميتة فاذا هي  
ذكينة لها المثل رالية عند محمد واذا تزوجها على هذا الدن من الخمر فاذا هو خير **مهر مثلها** وهذه المسائل  
مبنية على اصل وهو ان الاشياء والتسمية اذا اجتمعتا والمثل رالية من خلا جنس المسمى فالعبرة بالتسمية  
وان كان المثل رالية من جنس المسمى الا انها اختلفت وضعافاً فالعبرة بالاشياء وانما قيدنا الشوب بغير معنى لا  
ان كان معيناً بان قال يروى يصح التسمية بخير الزوج بين الوسط والقيمة **وان امر العبدى واحداً**  
**ومهرها العبد** اذ اسوى عشرة دراهم ولو قلت قيمته لها ذلك الى تمام العشرة عند لم خيفه وقال ابو يونس  
لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبداً او عند محمد وهو رواية عن لم خيفه لهما العبد وتام مهر مثلها اي ما يتم به مهر  
مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد بان كان مهر مثلها عشرين درهما وقيمة العبد خمسة عشر درهما لهما خمسة  
دراهم والعبد وان كان مهر مثلها خمسة عشر درهما لهما العبد فقط **وفي النكاح الفاسد** اذا فرق القاض  
**القاض مهر المثل بالوطى ولم يزد مهر المثل على المسمى** ان كان اقل منه عندنا وعند زفر يجب مهر المثل بالقاض  
ما بلغ وانما قيدنا بالوطى لانه لا يجب قبل الوطى ولا بالقوة الصحيحة **ونثبت النيب في النكاح الفاسد**  
من وقت النكاح عندنا وعند محمد من وقت الدخول وعليه الفتوى وثمره الخلاف يظهر فيما اذا جاءت  
بولديسة المهر من وقت النكاح وقد كان دخلها بعد النكاح بشهر ثبت نيب ولدها عندنا وعندنا لا ثبت  
**ونثبت العدة** من وقت التفرق عند القاض وعند زفر من آخر الوطيات **ومهر مثلها يعني يقوم بها**  
الباقيات وما يتاها وبنات عمها لا يقوم اتمها كالحالات وبنات الاخوال والام الا اذا كانت الام  
من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فيعتبر مهرها من جهة ابيها بنت عم ابيها وقال ابن سبيل يعتبر باهرها



وقومها هذا اذا استويا **سواءا** او **بلا** او **عقلا** او **ديانة** وبكارة  
 هذا في الحارة اما في الاما فمهر مثلها قدر ما يرغب فيها وعن الاوراعى ثلث قيمتها **فان لم يوجد**  
**قوم** ايها من كانت بمثل حالها في الاشياء المذكورة او وجدت ولكن لم يكن نكاحها في بلد **فان الا**  
**جانب** من بلدها يعتبر وذكر شيخ الاسلام انه يعتبر بمهر امراة من قوم امها بتلك الصفة عنده وعند  
 باجنيته وقيل بامراة من قبيلة مثله قبيلة امها **وصح** **فيما ان الولي المهر وتطالب زوجها او**  
**وليها** يعني المرأة بالخيار ان شئت طبت زوجها بالصدوق بحكم النكاح وان شئت طبت وليها بحكم  
 الضمان كقوله في رالكفالات فان اراد الولي بربح الزوجه ان كان بامره وان ضمن بغير امرة لا يرجع  
**ولها منعة من الوطى والاخراج للمهر وان وطئها** اي يجوز للمرأة ان تمنع الزوج عن الدخول بها و  
 تمنع ان يربقها الا جلان يستوفي المهر المعلن وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارة  
 اهله حتى يوفىها المهر المعلن وان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها ولا ان يدخل بها في الحال فاذا  
 حل الاجل دفع مهرها وقيل ابو يوسف ليس له ان يدخل بها حتى يوفىها مهرها قوله وان وطئها اي لها منعة ان  
 وطئها عند خيف خلاقها والحل في فيما اذا وطئها طاعة وبهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكره  
 او صغيرة او مجنونة لا يسقط حقها في المجلس اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا دخل بها برضاها وبسبب على استحقاق  
 النفقة اذا منعت نفسها فعنده لها النفقة وعندنا لا نفقة لها واذا اوفاها مهرها نفقها الى حيث شاء  
 وكثير من المشايخ على ان ليس للزوج ان يربها في دنيا وان اوفاها المهر لان الغريب معتق اي يوفى ولو  
 طويل الذيل ولكن ينقلها الى القرى ان اجت وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى الحضر ومن القرية  
 الى القرية ولو اختلف في قدر المهر حكم مهر المثل اعلم ان الاختلاف في المهر لا يخلو اما ان يكون في حال الحيوة  
 او بعده وحال الحيوة لا يخلو اما ان يكون بعد الطلاق او قبله وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الاختلاف في  
 في اصل المسمى اكان او لم يكن او في مقدار المسمى كم كان فان كان الاختلاف في حال الحياة قبل الطلاق  
 في مقدار المهر فان مهر المثل يجعل حكمها عند بخر خيفة ومجرد فان شهد لاحد من القول قوله مع يمينه  
 فان ادعى الزوج الالف والمراة تدعي الفين ومهر المثل الف او اقل فالقول للزوج مع يمينه في انكار الزيا  
 دة فان قيل اذا اختلف المتبايعان في الثمن وقيمة البيع تشهد لاحد من القول فقلنا القيمة  
 لا يمكن اثباتها ثبانا بطلان العقد ومهر المثل يمكن اثباته بمطلق العقد في فترة فان نكل اعطاها

يعتبر مهر مثلها  
 بمهر مثل الابيضان  
 في بلدها صح  
 وهو يستبان صح

الفين

الفين على سبيل التسمية ولا خيار للزوج في ان يجعلها درهم او دينار وان حلف اعطاها الف على  
 سبيل التسمية ايضا فان اقامت المرأة البينة قبلت بيئتها وثبت ان المسمى الفان وان اقام  
 الزوج البينة قبلت ايضا وثبت ان المسمى الف ولو قاما البينة فيمنعها او لم يكن وان كان مهر مثلها  
 الفين او اكثر فالقول قوطها مع يمينها فيما انكرت من الخط عن مهر المثل فان نكلت وجب لها الالف  
 وان حلفت لم يثبت الخط وجب لها الفان الف مسمي باقفا وقاما والفا باعتبار مهر المثل فيخير الزوج  
 في الالف الذي وجب باعتبار مهر المثل ان شاء وجعلها دينار او دينار او جعلها درهم وان اقام الزوج  
 البينة على ان المسمى الف قبلت بيئته وان اقامت المرأة قبلت ايضا فان قاما البينة قبلت  
 او لم قبل بيئتها او لم وان كان مهر مثلها الف وخمسائة فان كل واحد منهما يحلف على دعوى صح  
 فيحلف الزوج على دعوى المرأة الزيادة على مهر المثل وتحلف المرأة على دعوى الزوج الخط عن مهر المثل  
 ويجب ان يقرع بينهما في البداية لعدم رجحان احدهما فان نكل الزوج وجب الفان تسمية وان  
 نكلت وجب الالف مسمي به وان حلفا وجب الف تسمية وخمسائة باعتبار مهر المثل واياهما اقام من  
 البينة قبلت وان اقام البينة قضى بالف وخمسائة وهذا الذي ذكرنا انه يحكم مهر المثل ثم يتخالف  
 هو قول الرازي وقيل الكرخي يتخالفان اولاه الفضول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وقيل غسل المرأة  
 السخري الاصح قول الكرخي **وحكم المتعة** التي لمثلها **لوطئها قبل الوطى** بها بعد الاختلاف  
 او اختلفا بعد الطلاق على قياس قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما فان شهدت لاحدهما فالقول له مع  
 يمينه وان كانت بيني الامر من بان كانت اقل مما ادعته او اكثر مما ادعاه حلف كل واحد منهما  
 على دعوى صاحبه وهو جواب كتاب جامع الكبير واما جابجاء مع الصغير والاصل فان القول قول الزوج  
 في نصف المهر وقال ابو يوسف القول قوله بعده وقوله الا ان يات بشئ قليل ثم اختلفوا في معنى قوله  
 قال بعضهم ان يدعى ما دون العشرة والاصح ان مراده ان يدعى شيئا قليلا يعلم ان لا يزوج مثل تلك المرأة  
 بذلك المدة عادة **ولو اختلف في اصل المسمى** في حال الحياة فانكر احد من التسمية والاخر ادعاها  
 ولم يقيم البينة على ما ادعى وحلف منكر التسمية **بج مهر المثل** اجماعا وان كان اختلفا بعد موت  
 احدهما بالاختلاف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه كما لجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح  
 في الاصل والمقدار **وان ماتا** واختلف ورثتهما **ولو كان الاختلاف في القدر فالقول**

ان يقول ما نزلت عليه الفين هو



وكان في حال الجسوة  
وعلمه الغنى  
وان مات الزمان  
وقد سجد لها مائة

ایک



فلا مرد لا حد فان اختارت زوجها فامهر سبدا ولو كان الزوج حرا او قال ان في الخيار للمكاتبه وقال  
 ايضا لا خيار لها ان كان زوجها حرا او لو كنت بلا اذن المولى فعتقت قبل اذن المولى فنفذ النكاح  
 بلا خيار لها وقال لا ينفذ فلو وطئ زوجها والمسيئة بما قبله اي قبل العتق فامهر له المولى  
 والا اي وان لم يدخل بها حتى اعتقها مولا ثانيا فامهر لها ومن وطئ امته ابنته فولدت فادعاه ثبت  
 نسبته وصارت ام ولد مطلقا سواء ادعى شبهة ام لا صدق الابن ام لا اذ كانت ملكا لابيها  
 من وقت العلق الا حين الدعوة ويجب عليه قيمتها يوم علق لا عرفها وهو صدق المولى لا قيمة  
 ولدنا وقد ذكر ابن سماعة ان اخوها استقر عليه قولان في كف ان الجارية لا تنصر ام ولد له ويكون الولد حرا  
 بالقيمة وعليه العم للابن وقال في كسب العرف انما قيد بالدعوة لان الاستيلاء لا يتحقق بدون دعوة  
 ودعوة الجدة كدعوة الاب حال عدمه اي عدم ولاية الاب بالموت او الرق او الكفر اما عند ثبوت  
 ولاية لا تثبت الولاية للجد فلا تنجح دعوته والدعوة في النسيب بالكسر الادعاء في الطعام بالفتح  
 هي الدعاء ولو زوجها الى الابن امته اباه وولدت لم تنصر الامه ام ولده وجب المهر لانه صرح النكاح  
 وعندنا في لا يصح لا قيمتها اي قيمة الامه وولدها حرا بلا قيمة حرة تحت عبد قال سيدنا  
 اعتقه على الف تقديره بغيره منى واعتقه ثانيا عني ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر  
 وعليها المولى الف وولاؤه للحرة وقال في لا ينفذ ولو لم ينقل بالف وباقي المسئلة بما لها لا ينفذ  
 النكاح والولاء اي للعتق عندها وقال ابو يونس والولاء النكاح فاسد باب النكاح الكافر  
 والغالبية بينهما ظاهرة لان الرق اشك الكفر الا ان الكافر اقر في منه زوجا كافر بلا شهود او في عدة  
 كافر آخر الى ان اقر الى التزوج بغير شهود ونكاح المعتدة في دينهم جائز ثم اسلما اقر عليه  
 وقال في النكاح فاسد في الوجهين وقال في الوجه الاول كما قال ابو حنيفة وفي وجه الثاني كما قال زفر  
 وانما قيد بالجواز في دينهم لانهم لو لم يدخلوا جوازه لم يقر عليه في الاسلام ولو كانت الزوجة حرة  
 فرق بينهما اذا اسلمت قبل هذه النكحة حكم الصوة فيما بينهم ام لا قال بعض اصحابنا انها فاسدة في حقهم  
 اجماعا قال القاضي الامام ابو زيد ومن تابعه ان نكاح الحرام صحيح فيما بينهم عند بيع حنيفة وهو الصحيح  
 حتى لو طلب احد من التوفيق من القاضي لم يفرق ويقضى لها بنفقة النكاح اذا طلعت ولا يسط  
 احصائه اذا دخل بها حتى لو اسلم فقد نه انسان يحد فادفع عنده ولو كان النكاح فاسدا سقط

اصحابه

احصائه بالدخول فيه وقالا هو باطل في حقهم ولم يتعرض لهم بعقد الذمة ولا ينكح مرتدا  
 مرتدا اجد اي لا مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة ولا مسلمانا ولا مرتدا ولا كافرا لا حربيا  
 ولا ذميا والولد يتبع خيرا لا بونيا فان كان احد الزوجين مسلما فلولد على دينه  
 وكذلك لو اسلم احدهما وله ولد صغير صار ولد مسلم باسلامه والمجوسى شر من الكنانى  
 يكون الولد تابعا للثاني والثاني في خالف ان الولد كان في حق لا تحل في حنيفة عنده ولو اسلم  
 احد الزوجين عرض القاضي الاسلام على الاخر فان اسلم نهي امراته والا وان ابى الاسلام  
 فرق القاضي بينهما ولا يتوقف مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعده وقال الشافعي ان كان قبل  
 الدخول وقف الفقرة باسلام احدهما وان كان بعد الدخول يتوقف وقوع الفقرة بينهما على  
 انقضاء ثلاثة اعراس ثم اعلم ان هذه الفقرة طلاق عند بيع حنيفة ومحمد اذا اسلمت المرأة فقط و  
 عند ابو يوسف لا يكون طلاقا اما اذا اسلم الزوج فقط فلا تكون الفقرة طلاقا اتفاقا ولا ينفذ  
 قوله واباره طلاق مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعده عندهما وعند ابو يوسف فصح وقال ابن قتي  
 اباه بعد الدخول لا يكون طلاقا بل موقوفا كما مر اتفاقا لا اباءها ولو اسلم احداهما  
 اذ دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف ولم يبين  
 المرأة مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل حتى تحيض ثلاثا وقال ابن قتي ان كان قبل الدخول وقعت  
 الفقرة باسلام احدهما في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضي ثلاثة قروء ولو اسلم  
 زوج الكتابية بقي نكاحها وبنائها في الدارين سبب الفقرة لا السبي وعند ابن قتي سبب  
 الفقرة السبي دون البنائين حتى اذا خرج احد الزوجين اليها من دار الحرب مسلما وقعت البيئونة بينهما  
 وعند ابن قتي لا يقع ولو سبي احد الزوجين تقع الفقرة بينهما اتفاقا عندنا لبنائين الدارين وعند ابن قتي  
 السبي وان سبيا معا لم تقع الفقرة بينهما عندنا وعند ابن قتي تقع المرأة المهاجرة الحايض  
 في الحال مطلقا سواء كانت مسلمة او ذميمة مائة عدة عند ابن حنيفة وعندهما تلزمها العدة اما اذا كانت  
 حائضا فلا نقول بوجوب العدة عليها ولكنها لا تنكح ما لم تضع حملها وروى الحسن عن ابن حنيفة انه يصح  
 النكاح ولكن لا يبرأها وادنا واحد من فسخ في طلاق مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعده  
 وقال ابن قتي لا يقع الفقرة بعد الدخول حتى تنقضي الاقراء وقال محمد ان كانت الفقرة من قبل الزوج



في فرقة بطلاق والموطوءة المهر الكمال ولغيرها نصفه ان ارتد الرجل وان ارتدت المرأة لا شيء عليه واعلم ان قوله ان ارتد متعلق بقوله ولغيرها والاباء تطهيره اي نظير الارتداد فان فرق بينهما بايائها بعد الدخول فلها المهر وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بايائها بعد الدخول فلها جميع المهر وان كان قبل الدخول فلها نصفه ولو ارتد امها واسلمها لم يمس المرأة فيها عند نكاحها استحيانا وفي القياس تغف الزوجة بينهما وهو قول زفر وبانت المرأة لو اسلمها حال كون كل واحد منهما متعاقبا للاخربا القسم بالفتح مصدر قسم وبالكسر النصيب كل واحد منهما متعاقبا للاخربا القسم بالفتح مصدر قسم وبالكسر النصيب

البكره لثب مطلقا لو كانت الجديدة بكرا وثيبا وقالان في ان كانت الجديدة بغيرها بغيرها ببيع ليل والجديدة كالفدية مطلقا لو كانت الجديدة بكرا وثيبا وقالان في ان كانت الجديدة بكرا بغيرها ببيع ليل وان كانت ثيبا ثلاث ليل والمسلمة كالكاتبة والمراهقة كالبالغة والعاقلة كالمجنونة فيه اي في القسم والنفقة ضعف الامة مطلقا لو كانت مسلمة او ذرية والمرضية في القسم كالصحيحة وبان الزوج بمن شامئها ولكن الفرقة بينهما احب فيسأل من خرجت فرقتها ولم تحب عليه ايام سفره وقالان في الفرقة مستحبة ولها ان ترجع عليه ان قسمها لاخرى كتاب الوضاع والمناسبة ان الرضاع بسبب الحرمة كما ان النكاح بسبب النسب وبسبب الحرمة جعل في الديوان فتح الرضا والكر لغيره وجعل كون الفعل من باب علم وكونه من باب ضرب لغته وهولته اهل بخلافه في الشرع مضمون الرضيع من ندى الادمية في شخص على حسب اختلافه وحرم به اي بالرضاع وان قل في ثلاثين شهرا ما حرم بالنسب وقالان في اثبت الحرمة الابن رضاعات يكفي الصبي بكل واحدة منها وقلنا سنان وهو قول وقال زفر ثلثة احوال الامة اخيه من الرضاع ولا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب لانه ان كانت امها لاب وام اولام فام الاخ امه وان كانت اختا لاب فام الاخت موطوءة ابيه والابن من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لان اخ ابنه من النسب ان كانت منه بان كانا من اب وام او من اب نهي بنته وان لم تكن منه بان كانا من ام نهي ربيبة والربيبة تحرم بالدخول ثم قولنا من الرضاع في الصورة الاولى يجوز ان يكون متعلقا بام وان يكون باخيه وان يكون بكلاهما وقس على هذه الصورة الثانية زوج مرضعة لثبها نزل منه اب للرضيع وابنه اي ابن زوج المرضعة اخ للرضيع وان كان من ام

منها الخ كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما

وامرأة اخرى وبنته اخت للرضيع وان كانت من امرأة اخرى واخوه عمر له واخيه عمه ليجني لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا احدهما لاب وان كان احدهما لغيره ليجل النكاح بينهما واصل ان لبن الفحل يتعلق به التحريم عندنا خلافا للحنفي ويجل نكاح اخت اخيه رضاعا قوله رضا يجوز ان يكون متعلقا باخيه او باخيه او بكلاهما ويحل اخ اخيه نسبيا مثل الاخ لا اب اذا كانت له اخت من ام حل لا فيه من البهائم يتزوجها ولا حل بين رضيعي ندى واحدة وقت نفوسهم وبين مرضعة وولدهم رضعا وولدها ولدها واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم فبذلك يصفه مطلق واعلم انه لو كانت النازقة تمت اللبن وانضخت الطعام حتى تغير فلا يحرم ولو كان اللبن غالبا او مغلوبا وان كانت النازقة قد كان اللبن غالبا فكذا لا ينفق ذلك بالاتفاق وان كان اللبن غالبا فكذا لا ينفق ذلك عندنا بغير حصة وعندنا يثبت به الحرمة وقيل هذا اذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند حمل اللقمة فاما اذا كان يتقاطر اللبن فثبت به الحرمة عنده والاصح انه لا يثبت بكل حال عنده وبغير الغالب لو كان الاخت لا ينفق لبنا او دوا ولبن شاة وامرأة اخرى وقالان في اذا جعل في حب من الماء قدر ما يحصل به خمس رضاعا من اللبن فشر به صبي يثبت به الحرمة واختلف في تفسير الغالب فعندنا يوجب هو ان يغير المخلوط لو كان اللبن وطعمه اما لو غير احداهما فاللبن غالب وعند محمد هو ان يخرج المخلوط اللبن من ان يكون لبنا قوله وامرأة اخرى اي اذا اختلط لبن امرأتين يتعلق التحريم باغلبهما عندنا يوجب وقال محمد وزفر يتعلق بهما التحريم وعن الامام روايان ولبن البكر والميتة يوم فلا يجوز للرضيع نكاح اولادها وازواجهما وقالان في لبن الميتة لا يتعلق به التحريم لا الاختقان

منها لان لم تكن منه بان كانا من ام اب نهي بنته وان لم تكن منه بان كانا من ام نهي ربيبة والربيبة تحرم بالدخول ثم قولنا من الرضاع في الصورة الاولى يجوز ان يكون متعلقا بام وان يكون باخيه وان يكون بكلاهما وقس على هذه الصورة الثانية زوج مرضعة لثبها نزل منه اب للرضيع وابنه اي ابن زوج المرضعة اخ للرضيع وان كان من ام

وامرأة اخرى وبنته اخت للرضيع وان كانت من امرأة اخرى واخوه عمر له واخيه عمه ليجني لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا احدهما لاب وان كان احدهما لغيره ليجل النكاح بينهما واصل ان لبن الفحل يتعلق به التحريم عندنا خلافا للحنفي ويجل نكاح اخت اخيه رضاعا قوله رضا يجوز ان يكون متعلقا باخيه او باخيه او بكلاهما ويحل اخ اخيه نسبيا مثل الاخ لا اب اذا كانت له اخت من ام حل لا فيه من البهائم يتزوجها ولا حل بين رضيعي ندى واحدة وقت نفوسهم وبين مرضعة وولدهم رضعا وولدها ولدها واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم فبذلك يصفه مطلق واعلم انه لو كانت النازقة تمت اللبن وانضخت الطعام حتى تغير فلا يحرم ولو كان اللبن غالبا او مغلوبا وان كانت النازقة قد كان اللبن غالبا فكذا لا ينفق ذلك بالاتفاق وان كان اللبن غالبا فكذا لا ينفق ذلك عندنا بغير حصة وعندنا يثبت به الحرمة وقيل هذا اذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند حمل اللقمة فاما اذا كان يتقاطر اللبن فثبت به الحرمة عنده والاصح انه لا يثبت بكل حال عنده وبغير الغالب لو كان الاخت لا ينفق لبنا او دوا ولبن شاة وامرأة اخرى وقالان في اذا جعل في حب من الماء قدر ما يحصل به خمس رضاعا من اللبن فشر به صبي يثبت به الحرمة واختلف في تفسير الغالب فعندنا يوجب هو ان يغير المخلوط لو كان اللبن وطعمه اما لو غير احداهما فاللبن غالب وعند محمد هو ان يخرج المخلوط اللبن من ان يكون لبنا قوله وامرأة اخرى اي اذا اختلط لبن امرأتين يتعلق التحريم باغلبهما عندنا يوجب وقال محمد وزفر يتعلق بهما التحريم وعن الامام روايان ولبن البكر والميتة يوم فلا يجوز للرضيع نكاح اولادها وازواجهما وقالان في لبن الميتة لا يتعلق به التحريم لا الاختقان



كذلك وقال مالك بشهادة امرأة واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة وقال الثوري بثبوت باربعة شهود  
**كتاب الطلاق** المتناهي ان الطلاق محرم كالمصاحف او لان الطلاق مقابل  
النكاح وهو اعم بمعنى التطليق كالسلام والسراج بمعنى التسليم والتسريح ومصدر من طلق  
المرأة بالضم كالجمل من جلد وبالفصح كالفاد من فسد والتركيب يدل على الحل والاخلال  
**ببورق القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها تطليقة واحدة في طهر لا وطى فيه**  
**وتركها حتى عتق عدتها احسن** وسنن من حيث الوقت والعدد وتطليقها مدخولا بها  
**ثلاثا في ثلاث اطهار** لا وطى فيها في كل طهر تطليقة واحدة **حسن وسنن** وسنن من حيث  
العدد والوقت وقال مالك هو بدعة ولا يباح الا واحدة ثم قبل الاولة ان يؤخر الايقاع الى اخر  
الطهر احسن من تطويل العدة والاطهر ان يطلقها كما طهرت وتطليقها **ثلاثا** بكلمات متفرقة  
في طهر واحد او بكلمة واحدة فيه او بجمع بيني التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمة  
متفرقتين بدعي من حيث العدد وسنن من حيث الوقت ان ضل الطهر عن الجماع وقال ان من مباح  
وغير الموطوءة تطلق واحدة او زيادة عليها **للسنة ولو كانت حائضا** وهو الظاهر الرواية قول  
ان السنة في العدد تختص بالموطوءة حتى لو طلق ثلاثا جملة لغير الموطوءة لا يكره وعند زفر يكره حال  
الحض كذا في الخواشي نقلا عن الشرح **وفرق** طلاق الموطوءة للسنة من حيث الوقت والعدد  
**الاشهر بان طلق واحدة فاذا مضى شهرا اطلقها اخى في من لا يحض** لصغير او كبير او حمل  
محمد وزفر لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة **وصح طلاقهن** اي الصغيرة والايسة والحامل  
**بعد الوطى بلا فضل** وهو بدعي من حيث الوقت والعدد ان كان زائدا اعطى الواحدة وعند  
يفصل بين الجماع والطلاق بشهر في حق الايسة والصغيرة **وطلاق الموطوءة** حال كونها حائضا  
بدعي من حيث الوقت **فيواجبها** لدعوى البدعة وهي مستحبة والاصح انها واجبة **وطلقها** اي  
المراجعة ان شاء **في طهر ثان** وعني به حنفية انه يطلق في الطهر الذي يلي الحيض التي طلقها فيه  
قال الموطوءة وعني من ذوات الاقراء ان طالق **ثلاثا للسنة** ولم ينوشيا **وقع عند كل**  
**طلقة** وان نوى ان يقع **الثلاث الساعة** اي في الحال او عند كل شهر واحدة  
**صحت نيته** وقال زفر لا تصح اذا نوى الثلاث في الحال ولو كانت آيسة مدخولا بها او صغير

مرفق

**الطلاق**

مدخولا بها فقال ان طلق ثلاثا للسنة وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخر وبعد شهر  
اخر ثم اعلم ان الخلوة كالدخول في حق مراعاة السنة والبارئ ليس سني في ظاهر الرواية وفي  
الزيادات سني والخلع سني سواء كان في حيض او طهر **ويقع كل زوج عاقل بالغ ولو كان**  
**الزوج مكروها على الطلاق** اما لو اكرهه على الاقرار بالطلاق فاقول لا ينفذ اثره نص عليه  
في شرح الطحاوي ولو كان الزوج **سكران** وفي احد قول ان في لا يقع وهو اختيار الكرخي  
والطحاوي ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الجيوب ومن العسل او من الشهد فسكر وطلق  
لا يقع طلاقا لمجد كذا في شرح المحيط ولو شرب الخمر فلم ينزل عقله بالشرب ولكن صدغم زال  
عقله بالصداع لا يقع طلاقا كزواله بالبنج والدوا الذي لم يفعله قبل الاكل واما اذا علم  
فعله واكمل يقع الطلاق ولو اكرهه فشرى حتى سكر فطلق امرأته قال بعض من يحن لا يقع  
وقال بعضهم يقع ولو كان **اخرى يقع باشارة حر** ان الزوج او عبد الا اي لا يقع  
**طلاق الصبي والمجنون والنائم والسيد على امرأة عبده واعتباره بالنساء**  
وقال ان في الطلاق تعتبر بحال الرجل والخلاف يظهر في حرة في تحت عبدا وامه تحت حرة  
**فطلق الحرة ثلاثا مطلقا** سواء كان زوجها حرا او عبدا او قال ان في ثلاث اذا كان حرا  
حرا او طلاق **الامة ثلثان** مطلقا سواء كانت تحت حرا او عبدا وقال ان في ثلثان ان  
كانت تحت عبدا **بأس** **طلاق الصريح** هو اسم لكل كلام مكشوف المراد كشفا لا  
فيه بحيث سبق لا فهم السامع مراده وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال **هو كالت طالق**  
**ومطلقة وطلقتك ويقع بهذه الالفاظ واحدة رجعية وان نوى الاكثر او**  
**الابانة او لم ينوشيا** وقال ان في ان نوى اكثر من واحدة يقع ما نوى وبه قال زفر  
وهو قول به حنفية الاول نية الثلاث ولو قال انت مطلق بككون الطاء ولا يكون  
طلاق الابانة ولو قال انت الطالق اي انت طلاقا كرجل عدل او انت ذابت الطلاق  
على حذف المضاف او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا تقع واحدة رجعية  
سواء كان بلامية او نوى واحدة او ثلثين وعند زفر يصح نية التثنية وهذا اذا كانت  
المكروه حرة اما اذا كانت امة فتصح نية التثنية واما ان نوى بهذه الالفاظ **ثلاثا**



**ثلاثا فثلاث** ولو قال انت طالق الطلاق وقال عشت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق  
اخرى صدق وان اضاف الطلاق لاجلها الى جملة المرأة بان قال انت طلاق او الى  
يعبر به عنها اي عن الجملة كالحرة والعنف والروح والجسد والفرج والوجع  
او الى جزء شايع منها كنصفها او ثلثها فطلق بهذا جواب الشرط وادف  
الطلاق الى اليد والرجل والدبر بان قال يدك او رجلك او دبرك طالق لا تطلق وقال  
زفروا انت تطلق وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن وكذا العتاق  
والايلاء والظهار وكل سبب من اسباب الحرة على هذا الخلاف وما كان من سبب الحل لا يصح  
اضافته الى الجزء المعين بلا خلاف ولو قال انت طالق نصف التطليقة او ثلثها يقع  
**طلقت واحدة** ولو قال طلقك **ثلاثا** ايضا في تطليقتين يقع ثلاث تطليقات ولو قال  
انت طالق **ثلاثا** ايضا في تطليقة حتى يقع ثلاث تطليقات وللصحيح انه يقع تطليقتان ولو قال انت  
طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين يقع طلاق واحدة ولو قال انت طالق  
من واحدة الى **ثلاث** او ما بين واحدة الى ثلاث تطليقات **ثلاث** وهذا عند بعض ضعيف وقال لا يقع  
في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع شيء في الاولى وفي الثانية يقع واحدة وهو القياس  
ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين يقع طلاق واحدة رجعية ان لم ينو او نوى الضرب  
والجس و قال زفروا ان يقع ثنتان وان نوى من واحدة في ثنتين واحدة و ثنتين اي مع غفلة  
**ثلاث** طلاقات تقع ولو قال انت طالق ثنتين في ثنتين يقع ثنتان وان نوى الضرب والجس  
وقال زفر يقع الثلاث ولو قال انت طالق من هنا الى الشام يقع واحدة رجعية وقال زفر باينة  
ولو قال انت طالق بمكة او في مكة وفي بجزيرة واقعة في الحال وهو ضد التعليق ولو قال انت  
طالق اذا دخلت مكة تعليق فلا تطلق ما لم تدخل مكة **فصل** في اضافة الطلاق الى  
الزمان اذا قال انت طالق غدا او في غد تطلق عند الصبح الصادق من الغد ونية العمر  
**نصف في الثاني** دون الاول بان قال انت طالق في غد وقال نويت آخر النهار دين في القضاء واما  
لو قال انت طالق غدا فقال نويت آخر النهار لم يصدق في القضاء وصحت النية فيما بينه وبين  
الله تعالى فيها وقال لا يصدق قضاء فيها وفي قوله انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يقع

الاول

**الاول** اي اول الوقتين اللذين تكلم به فيقع في الاول في اليوم الاول وصار غدا في الثاني  
يقع في الغد وصار قوله اليوم لغوا وقوله لامرأة انت طالق قبل ان تزوجك وامس وتكلمها  
اليوم لغوا فلا يقع شيء وان تكلمها وبعده قال انت طالق قبل ان تزوجك لانك لو قال انت طالق ما لم  
اطلقك ومتى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وكنت طلفت وفي قوله انت طالق ان لم اطلقك  
او اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا تطلق حتى يموت احدكما عند بعض ضعيف وعند بعض كما كنت  
يقع في اتم ايام اذ مات الزوج يقع الطلاق عليها قبل موته بعام فان لم يدخل بها فلا ميراث لها وان دخل  
بها فلا ميراث وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية اما اذا نوى الوقت فيقع في الحال ولو نوى الشرط يقع في آخر  
المرور ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طلفت هذه طلاق في الطلقة الثانية بقوله انت  
طالق اذا قال ذلك موصولا به والقياس انه يقع المضاف فيقعان ان كانت موطوءة وهو قول زفر ولو  
قال انت كذا اي طالق يوم اتزوجك فكنك لم يلاحظت وطلقت بخلاف الامر باليد بان قال  
امر بك يدك يوم يقدم فلان فقدم نهارا لم تعلم بقدمه حتى جئ الليل فلا خيار لها وقوله انا منك طالق لو  
فلا يقع شيء وان نوى الطلاق وقال انت في يقع الطلاق اذا نوى وبين في البايين والحرام اي لو قال  
انا منك باي او عليك حرام ونوى الطلاق يقع الطلاق قيدتها لانه اذا لم يكن له نية لا يقع شيء وقوله انت  
طالق طلاق واحدة او لا او مع مودة او مع موثق لغوا فلا يقع شيء وقال محمد وهو قول بعض يوسف  
او لا يقع واحدة رجعية في الصورة الاولى ولو ملكها كلها او شفعها اي بعضها او ملكته كله او  
شفعه بطل العقد فلما اشترى اها اي لو اشترى الزوج منك واحدة وطلقها لم يقع شيء دخل بها او  
لم يدخل وجب العدة اتفاقا وعند محمد انه يقع ولو قال لامرأة وهي امه غيره انت ثنتين مع عتق مؤ  
ايك فاعتق المؤلى له الرجعة ولو تعلق عتقها وطلقها بها بحج الغد في الغد لا يكون له الرجعة  
عند بعض وعند محمد له الرجعة وعدتها ثلاث حيض بالاجماع ولو قال انت هكذا او انت ثلث  
اصابع اي ثلاث طلاقات وانما قيدنا بمكة لانه اذا اشار باصابعه ولم يقل بمكة اي واحدة و  
لو قال انت طالق باي او انت طالق البتة او قال انت طالق الفحش الطلاق او طلاق الشك  
او انت طالق طلاق البتة او كما جيل او اشهد الطلاق او كما لف او على البيت او تطليقة  
تطليقة شديدة او طويلة او مريرة اي واحدة باينة ان لم ينو ثلاثا مطلقا سواء دخل



وخطها او لم يدخل وسواها نوى ما دونه او لم ينو وقال ان دخل بها تقع واحدة رجعية في الفصول  
 كلها وعن محمد في قوله طلاق الشيطان يكون رجعيا ولا تثبت البينة الا بالنية وعن ابن يوسف ومحمد في قوله  
 انت طالق طلقة البدعة لا يكون بآلها الا بالنية وقال ابن يوسف في قوله طلاق الجبل يكون رجعيا وعن محمد في  
 قوله طالق ان يقع الثلاث عند عدم النية وعن ابن يوسف في قوله طوبى له او عريضة تقع رجعية وان نوى الثلاث  
 في هذه الفصول صححت نيته **فصل في الطلاق قبل الدخول طلاق غير الموطوءة بان قال انت**  
**طالق ثلاثا وقع** وعن الحسن البصري تقع واحدة الا اذا قال وقعت عليك ثلاث تطلقين  
**واحدة** **فوق** الطلاق بان قال انت طالق ثلاث مرات **بانت** **المرة واحدة** وهي الاولى ولم يقع بالثانية  
 والثالثة ولو ماتت المرأة **بعد الايقاع** اي بعد قوله انت طالق **قبل العدد** وهو ثلاث او ثنتان او  
 واحدة **لغا الايقاع** وهذه المسئلة تقرر ان الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد فلا يقع طلقة واحدة  
 في غير المدخول بها بقوله انت طالق اذا قرن بالثلاث ولا يلغو ذكر الثلاث كما قال الحسن وهذا ورد بهذه المسئلة  
 في هذه الفصول والاختصاصي لها بغير المدخول بها **ولو قال انت طالق واحدة واحدة او قال انت طالق**  
**واحدة قبل الواحدة** **اد** قال انت طالق طالق واحدة واحدة تقع واحدة وعند مالك تقع ثنتان  
 في الاولى وضابطه في هذا الفارسي قبله كما وبعد باها راند راحام يك طلاق بدان **وفي** قوله انت طالق  
 واحدة بعد واحدة او انت طالق واحدة قبلها واحدة او قال انت طالق واحدة مع واحدة او معها  
 واحدة تقع ثنتان عند ابن يوسف في قوله معها واحدة ان يقع واحدة ولو قال لامرأة ان دخلت الدار  
 فانت طالق طلقة واحدة واحدة **فدخلت تقع واحدة** عند ابن حنبل وعند مالك تقع ثنتان **واذا فرغ**  
**الشرط بان قال انت طالق واحدة واحدة** ان دخلت الدار ثنتان **باب الكنايا**  
**ت** الكناية ما شتم مفادة وحقي مراده وفي الفتوى الكناية ما يحتمل الطلاق ولا يكون  
 مذكورا نصا لا تطلق بها الابنية او بدلالة الحال كذا كرات الطلاق وهذه الحال ادرك على الطلاق  
 من النية وتطلق طلقة واحدة رجعية في اعتدي واستبرأ **رحمك وانت واحدة** وقال زفر  
 يقع بها البهائم كسائر الكنايات وقال ان في لا يقع بها شيء وقيل انما يقع بها الطلاق اذا قال واحدة منه  
 بالنصب حتى يكون نعتا لمصدر محذوف اما اذا قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى وان لم يرب واحد  
 يحتاج الى النية وقال عامه مشايخنا رحمهم الله الكناية لا خلاف لان القوام لا يميزون وجوه اعراب فلا يجوز  
 منها

بنا حكم يرجع الى العامة على هذا وهو الصحيح **وفي غيرها** اي في غير هذه الالفاظ الثلاث تطلق طلقة  
 واحدة **يا بنته وان نوى ثنتين** وقال ان في يقع الرجعي في الجميع وقال زفر ان نوى ثنتين يقع ثنتان  
 وهذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امه فيقع ثنتان ايضا عندنا **واقعه نيته الثلاث** حتى ان نوى الثلاث  
 يقع الثلاث الا في قوله اختاري كما سبقت **وهي** اي الفاظ الكتاب **يا بنت بنتك البنت** والبنت القطع  
**مروم خلية** من الخوة بربية من البهارة **جملتك على غار** **يك** يعني عن التحلية لانهم اذا ارسلوا ناقة فتجعلون  
 جملها على غارها وهو ما بين السنام والعنق **الحق باهلك** **وهي** **لاهلك** **سرحتك** **فارقتك**  
 وعندنا في صريان لا يحتاجان الى النية امر بك ببيدك اختاري وفي هذا في اللفظين لا تطلق ما لم تطلق  
 نفسها لانها تفوضان **انت حرة** **تقتني** **تختري** اي البسي الخمار **استترى** **ك** **اغرم** **في** من العترة وقيل اغرم في  
 من الغروب وهو البعد **اخرجني اذ هي قومي** **انتي** **الان** **واج** ثم الكنايات ثلاثه قسم  
 ما يصلح جوابا لا غير امر بك ببيدك اختاري اعتدي واستبرأ وانت واحدة وانت حرة وكذا افا رقتك لا  
 ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك وخليت سبيلك خلا فالاي يوسف فان عذبه يصلح جوابا ورد او ما يصلح  
 ورد لا غير اخرجني اذ هي اعزني قومي تقتني اختري وما يصلح جوابا وشمي خلية بربية بنتك باين جوابا  
 والاحوال الثلاثة احوال حالة الرضى وحالة مذاكرة الطلاق بان قال لي طلاقها او غيرها طلاقا وحالة  
 الغضب ففي حالة الرضى لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع  
 البعدي وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الالفاظ ايضا يصلح جوابا ورد افا انه لا يحل  
 طلاقا والقسم الثالث لا بد ان يجعل طلاقا لان الحال لا يصلح للشتم فتعني الجواب وفي حالة الغضب  
 لا يقع الطلاق في الالفاظ الثلاثة الا في يصلح جوابا لا غير ان يقع طلاقا **ولو قال اعتدي ثلاثا**  
 بان قال اعتدي اعتدي اعتدي **ونوى بالاول طلاقا وبما بقي حضا صدق** **فرضا** **ولو قال لم انوب بالكل**  
 شيئا يكون القول قود **وان نوى بالاول الطلاق ولم ينوب بما بقي شيئا** اي قال نويت بالاول الطلاق ولم ينوب  
 بما بقي شيئا او قال نويت بالاولى والثانية الطلاق ولم ينوب بالثالثة شيئا او قال نويت بالكل الطلاق **في**  
**ثلاث طلقات** **ولو قال نويت بالاولى والثانية الطلاق وبالثالثة الحضي** او قال نويت بالاولى الطلاق  
 وبالثالثة الحضي ولم انوب لثانية شيئا او قال **نوبا بالاولى والثانية نويت بالثالثة الطلاق يقع**  
 ثنتان ولو قال لم انوب بالاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق يقع واحدة وكذلك لو قال لم انوب

والثالثة الطلاق في

ولم انوب بالثالثة شيئا او  
 لم انوب بالاولى والثالثة



بالاول شيان نويت بالثانية والثالثة الخوض ولو قال نويت بهن تطليقة واحدة فهي كذلك فيما بينه  
وبين الله سبحانه وتعالى واما في القضاء في ثلاث وفي كل موضع يصدق الزوج على نفق النية هنا وفي  
سائر الكتابات انما يصدق مع اليقين **وتطلق لميت امرأه اولست لك بزواج** وما انت لي  
بامرأة وما انت لك بزواج **ان نوى طلاقا** وقال لا تطلق وان نوى وانما قيد بقوله ان نوى لانه لو لم ينو  
لا يقع شيئا بالاتفاق **والفرج يلحق بالفرج والباين** بان يقال للمدخول بها انت طالق ثم قال  
طالق وهي في العدة **لو قال لامرأته انت باين** ثم قال انت طالق وهي في العدة تقع الثانية ايضا  
وقال انت في رضة لا يلحق بالباين **والباين يلحق بالفرج** بان قال للمدخول بها انت طالق ثم  
قال انت حرام وهي في العدة تقع الثانية ايضا **لا الباين** بان قال للمدخول بها انت باين ثم قال لها  
انت باين او حرام وهي في العدة لا تقع الثانية وكذا اذا قال لها اولاً ثم قال لها ثانياً لا يقع الثانية  
كذا في الحيط **الا اذا كان معلوقا** بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ثم ابانتها فدخلت  
الدار في عدتها وقع عليها طلاق اخر وعند زفر لا يقع ومن اراد ضبط هذه المسائل فليحفظ هذا النظم  
والمطلق قد تطلق والمطلق **قيدان** والمبانة قد تطلق والمبانة **قيدان** **قيدان** **قيدان** **قيدان**  
قال لها اختاري حال كونه بنوي به الطلاق **فاختارت المرأة في مجلسها بان بواحدة** والقبول  
والقبول ان لا يقع شيء وان نوى الزوج الطلاق وانما قيد بالنية لان لم يكن له نية لا يقع شيء **ولم**  
**تقع نية الزوج الثلاث** وقال مالك يصح فان قامت الخيرة عن المجلس قبل الاختيار نفسها بذلك  
الامر وذكر النفس والتطليقة او الاختيار او ما يكون كناية عن ذلك في احد كلاميهما شرط  
حتى لو قال لها اختاري فقلت اختاري لو قال اختاري تفكر فقلت اخترت تقع  
واحدة بانية ولو قال لها اختاري فقلت اخترت تقع واحدة بانية واعلم ان هذا اذا لم  
يصدق الزوج انها اختارت نفسها اما اذا صدقها فاذ يقع الطلاق بتصادقها وان خرج الكلام  
منها مجمل بدون هذه الالفاظ **ان قال لها اختاري فقلت انا اختار نفسي او اخترت نفسي**  
**تطلق طلاقا واحدة** ان نوى الزوج الطلاق استحقاقا والقبول ان لا تطلق في الاولى وان قال  
لها اختاري اختاري فقلت اخترت الطلاق **الاولى او الوسطى او الاخرة** او  
فانت اختيارة وقع الثلاث بلائيه من الزوج عند بيع خيفه وعند ما تطلق واحدة في غير اخت  
فقد

الاختار من غير ان يخطب

اختارت

اختيارة

اختيارة ولو قالت في جواب قوله اختاري ثلاثا سواء ذكر مكررا او لم يذكر طلقت نفسي او اخترت  
نفسه بتطليقة بانت بواحدة وذكر في الطهارة في واحدة يملك الرجعة ومثل في بعض نسخ الجامع الصغير  
انه لا يملك الرجعة وهكذا ذكر في جامع الكبير **فصل** ولو قال لامرأته امرئ بيدك في تطليقة او  
قال لها اختاري تطليقة فاختارت نفسها بان قالت قد اخترت نفسي طلقت واحدة  
**يجوز** ولو قال لامرأته امرئ بيدك حال كونه بنوي به ثلاثا فقلت اخترت نفسي بواحدة **ومعنى**  
توبه واحدة الى بكرة واحدة والتقييد باليد اتفاق حتى لو قال امرئ في كفك او يمينك او شمالك او فمك او  
لسانك لا يختلف الحكم **وفي قولها طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة**  
واعلم ان حكم الامر باليد كحكم في النخبة في حق الاقتصاص على المجلس وفي انه لا يقع الطلاق فيه بلائيه الا انه  
اذا نوى ثلاث تطليقات هنا صح **ولا يدخل الليل في قوله لامرأته امرئ بيدك اليوم** وبعد غدا فلا  
يكون الليل للاختيار حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق **وان ردت المرأة الخيرة الا**  
**في يومها في هذه المسئلة بطل امر ذلك اليوم وكان الامر بيدها بعد الغد** وقال زفر يبطل الامر  
وفي قوله امرئ بيدك اليوم وغدا يدخل الليل في ذلك ويكون الاختيار ممتدا الى غروب الشمس من الغد  
**وان ردت المرأة الخيرة في يومها في هذه المسئلة لم يبق الامر بيدها في الغد ايضا** وعن بعض خيفة  
انها اذا ردت الامر في اليوم لها ان تختار نفسها غدا وعني به يوحى في الامانة انه اذا قال لامرأته امرئ بيدك  
اليوم وامرئ بيدك غدا انما امر ان حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح  
**ولو مكثت المرأة بعد التقويض يوما او اكثر منه ولم تقم الى ولم تأخذ في عمل اخر ايضا او جلت عنت**  
**الاعن القيام او مكثت عن قعود او عكست** بان كانت متكئة فقعدت او دعت اباهما **للتوبة**  
**ادعت شهودا للاشهاد او كانت على دابة فوقف** او نزلت بغير خيارها ثم هذا اذا كانت حاضرة  
فان كانت غائبة بعتر مجلسها وانما قيد بقوله ولم تقم لانها اذا قامت واخذت في عمل خرج الامر من يدها  
كأمر في رواية اذا كانت قاعدة فالتك **بطل خيارها** ولو كانت قاعدة فاضطجعت بطل خيارها  
عند زفر وهو رواية عن يوحى **وان سارت الدابة بعد التقويض لا يفي خيارها والفلك كالبنت**  
**وجوانه لا يبطل خيارها** **فصل** ولو قال لها طلق نفسك ولم ينوي او نوى واحدة **فقط**  
**فطلعت** بان قالت طلقت نفسي وقعت طلاق رجعية وان طلعت ثلاثا فيما اذا قال طلق نفسك



وقد نواه وفعل قيد بالثلاث لان الزوج <sup>ان</sup> ~~ثلاث~~ لا يقع نيته الا تكون المرأة **و بائنت**  
 نفسى فيها اذا قال طلق نفسك **طلقت** طلقة رجعية **لا بائنت** وعنى لا يقع بقولها البنت  
 نفسى ولو قال طلق نفسك **لا بملكك الزوج** ويقيد الامر بمجلسها حتى لو قامت عن مجلسها او نحو  
 الى مكان آخر واخذت في عمل آخر خرج الامر عن يدها **الا اذا زادت من شئت** فانه يجوز ان تطلق  
 نفسها في المجلس وبعده **ولو قال لرجل طلق امرأتى** لم يقيد بالمجلس فلذلك الرجل ان يطلق في  
 المجلس وبعده وللزوج ان يرجع عنه **الا اذا زادت من شئت** فيجوز ان يطلق في المجلس لبعده لانه علقه  
 بعشيته فصار تملكه لا تملكه لا يقيد بالمجلس وليس للزوج ان يرجع وقال زفر هذا الاول سواء **ولو**  
 لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت طلقة واحدة وقعت واحدة رجعية **لا في عكسه** اي لو قال لها طلق نفسك  
 واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عندها خيفة وعقد ما يقع واحدة **ولا في طلق نفسك ثلاثا ان شئت**  
**فطلقت** طلقة واحدة **ولا في عكسه** لا يقع عندها خيفة وعقد ما يقع واحدة **ولو امرها بالباي** بان  
 قال لها طلق نفسك واحدة بائنة **او الرجعي** بان قال لها طلق نفسك واحدة رجعية **فعلكت** بان قال  
 طلقت نفسي واحدة رجعية الاولى وبائنة في الثانية وقعت ما امر به ولا جبره لما زادت او وقعت في الوصف  
 ولو قال لها انت طالق ان شئت فقلت شئت **ان شئت فقلت شئت** حال كونه ينوي الطلاق  
 او قالت شئت ان كان كذا المعدوم مثل ان يقول شئت ان جاء المطر في جوابه قوله انت طالق  
 شئت بطل الامر في الصورتين ولم يقع شيء ولو قالت شئت **ان كان** الذي قضى اي ثابت طلقت فرد  
 الامر بان قالت لا انت لا يرتد حتى يجوز لها ان تشأه وتطلق في اي زمان شئت ولا يقيد بالمجلس  
 ولا تطلق اي لا تملك الطلاق الا طلقة واحدة وفي قوله انت طالق كل شئت لها ان تفرق الثلاث  
 بان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا ولا يجمع بان تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة  
 فان طلقت ثلاثا لا يقع شيء عندها خيفة وعقد ما وقعت واحدة ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع لان  
 التعليق ينصرف الى الملك الكايم دون المستحدث حتى لو طلقت ثلاثا وتزوجت بزواج آخر وعادت  
 اليه فطلقت نفسها لم تطلق وفي قولها انت طالق حيث شئت وان شئت لم تطلق حتى تفرق الثلاث  
 في مجلسها اي قيد بالعشيته في المجلس لانها لو قامت من مجلسها قبل ان تفرق الثلاث لعشيتها في مجلس  
 حتى لا يقع شيء وفي قوله لها كيف شئت تقع طلقة رجعية كما قال هذا المقال قبل العشيته وقال ابو يوسف

طلقة رجعية ولو قال لها انت طالق معنى شئت او شئت او اذا شئت او اذا شئت او اذا شئت

ومجد لا يقع ما لم تفرق ثلاثا وان شئت واحدة بائنة او ثلاثا وقد كان الزوج نواه اي نوى ما شئت  
 وقع اما اذا شئت ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة او شئت واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث  
 تقع واحدة رجعية ولو لم يحضر للزوج نيته لم يذكر في الاصل ويجب ان يعتبر مشيئتها فيما شئت حتى  
 لو شئت ثلاثا او واحدة بائنة ولم ينوي الزوج وقع ما وقعت بالاتفاق وعند الجصاص يعتبر نيته  
 الزوج لا مشيئتها وفي قوله انت طالق كم شئت وانت طالق ما شئت تطلق نفسها ما شئت فيه  
 وان ردت الامر بان قالت لا انت ارتد فليس لها ان تطلق بعده وفي قوله طلق نفسك من ثلاث  
 ما شئت اي اختار من ثلاث ما شئت تطلق نفسها ما دون الثلاث وليس لها ان تطلق نفسها  
 ثلاثا عند لي خيفة وعقد ما يقع لها ان تطلق نفسها ثلاثا ايضا **باب التعليق انما يصح**  
 حال كونه في الملك كقولك كونه من زادت فلانا فان طالق فيقع الطلاق بعد الزيادة او مضافا  
 اليه اي يصح التعليق حال كونه مضافا الى الملك اي سببه مطلقا او مضافا الى وقت او لم يخص  
 وهو قول عمر قال ما لك ان خصي مصر او قبيلة صح والالا وهو قول ابن ابي ليلى وابن مسعود وعند الثوري  
 لا يصح اصلا وهو قول ابن عباس في كذا كذا فان طالق فيقع الطلاق بعده اي بعد النكاح فلو قال  
 لاجنية ان زوت فان طالق فنكحتا فزوت لم تطلق هذا نتيجة لما قبله والفاظ الشروط ان  
 واذا او اذا ما وكل وكذا ومتى ومتى ما والشروط العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها  
 فسميت هذه الالفاظ به لافترائها بفعل الذي هو شرط الخنث اي علامة لان الجبر انما يتعلق  
 بما هو على خطر الوجود وهو الافعال لا الاسماء لاسيما له معنى الحظر فيها ففيها ان وجد الشرط ان  
 اليمين فلا يتحقق الخنث بعده **الا في كل** لان اليمين جوي بتطبيقات ثلاث ولا ينهت حتى يستوفي  
 الثلاث لاقتضائه عموم الافعال كما قضاه كل عموم الاسماء فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق  
 لم يحنث بكل امرأة ولو تزوجها بعد زوج آخر وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او شئت  
 وانقضت عدتها لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلقت ونكحت اليمين والا اي وان  
 لم يوجد الملك بان قال لامرأة ان دخلت الدار فان طالق فطلقت قبل وجود الشرط ومضت  
 العدة ثم دخلت الدار لا تطلق ولكن انحلت اليمين وان اختلف في وجود الشرط بان قال الشرط  
 لم يوجد وقالت وجد فاقول له لانه منكر الا اذا برهنت اي اذا قامت المرأة بينة فحينئذ لا يعتبر قوله فان النكاح قد لم يمار

على اختلاف الاصطلاح  
 انما يصح التعليق حال كونه في الملك كقولك كونه من زادت فلانا فان طالق فيقع الطلاق بعد الزيادة او مضافا اليه اي يصح التعليق حال كونه مضافا الى الملك اي سببه مطلقا او مضافا الى وقت او لم يخص وهو قول عمر قال ما لك ان خصي مصر او قبيلة صح والالا وهو قول ابن ابي ليلى وابن مسعود وعند الثوري لا يصح اصلا وهو قول ابن عباس في كذا كذا فان طالق فيقع الطلاق بعده اي بعد النكاح فلو قال لاجنية ان زوت فان طالق فنكحتا فزوت لم تطلق هذا نتيجة لما قبله والفاظ الشروط ان واذا او اذا ما وكل وكذا ومتى ومتى ما والشروط العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها فسميت هذه الالفاظ به لافترائها بفعل الذي هو شرط الخنث اي علامة لان الجبر انما يتعلق بما هو على خطر الوجود وهو الافعال لا الاسماء لاسيما له معنى الحظر فيها ففيها ان وجد الشرط ان اليمين فلا يتحقق الخنث بعده الا في كل لان اليمين جوي بتطبيقات ثلاث ولا ينهت حتى يستوفي الثلاث لاقتضائه عموم الافعال كما قضاه كل عموم الاسماء فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق لم يحنث بكل امرأة ولو تزوجها بعد زوج آخر وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او شئت وانقضت عدتها لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلقت ونكحت اليمين والا اي وان لم يوجد الملك بان قال لامرأة ان دخلت الدار فان طالق فطلقت قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار لا تطلق ولكن انحلت اليمين وان اختلف في وجود الشرط بان قال الشرط لم يوجد وقالت وجد فاقول له لانه منكر الا اذا برهنت اي اذا قامت المرأة بينة فحينئذ لا يعتبر قوله فان النكاح قد لم يمار



او ان كنت تجبني فانت طالق وفلانته فقالت حضرت اواجبك طلقت يعني فقط ولم تطلق  
 فلانته ولو قال ان اجبتني بقلبك فانت طالق فقالت اجبك طلقت قضا وفيما بينه وبين ان  
 سمي نه وتعالى وان كذبت عذبا وعند محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى  
 وبروية الدم بعد ما قال اذا حضرت فانت طالق لا يبع الطلاق لاحتمال ان ينقطع فيكون  
 الثلاث فان استمر الدم ثلاثا من الايام والليالي وقع الطلاق من حين رأت الدم حتى لو  
 لم تكن مدخولا بها فتزوجت بزوجه او بعد الرطوبة قبل القاء ثم عاوى بها الدم كان النكاح  
 صحيحا وفي ان حضرت حفصة يقع الطلاق من حين ظهر من الحيض ولم يقع قبل الظهر وفي ان  
 لدت ذكرا فانت طالق طلقة واحدة وان ولدت انثى فتنتين فولدتا ما والى ان لم  
 يدر الاول منهما تطلق طلقة واحدة قضا وتنتين تنزها حتى لو طلقها واحدة قبل ذلك  
 واراد ان تزوجها قبل زوج آخر فلا حوط ان لا تزوجها ومضت العدة بوضع الحمل والمراد بالتمتع  
 التمتع عن مكان الحرة والملك بشرط لا يخرجها من صورتها قال لها ان طلمت ابا عمرو وايا يوسف  
 فانت طالق ثلاثا فطلقها واحدة فانقضت عدتها فكلمت ابا عمرو ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف  
 طلقت ثلاثا مع الواحدة الاولى والمسيلة على اربعة اوجه اما ان وجد الشيطان في الملك فيقع ما بقي  
 من الثلاث اجماعا او وجد في غير الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع  
 اجماعا ايضا او وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك فتطلق عندها خلافا لفرق ويطلق بغير الثلاث  
 تعليقا اي تعليق الثلاث على ما يشير اليه اكثر الكتب والاول ان يرجع الزوج حتى يشتمل تعليق الثلاث  
 وما دونه وصورتها قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج  
 آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر فيقع ما علق وانما قيد بالثلاث لانه لو تجزئ ثلثي التعليق لا يبطل  
 التعليق عندها وعند محمد طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر والشافعي ولو علق الثلاث  
 او البائين او العتق بالوطي لم تجب العقر باللبث بعد الطلاق او العتق بالانقضاء وعن ابي يوسف انه اوجب  
 المهر في اللبث ايضا ولم يصير مراجعته اي باللبث في الرجعي الا اذا ارجع ثانيا بعد الاخراج فانه تجب  
 العقر فيها ويصير مراجعته بالاجماع صورته قال لامرأته اولامته ان جاء معتك فانت طالق ثلاثا  
 او انت حرة فلما التقي الختانان لبث ساعة لم تجب عليه العقر وكذا لم يصير مراجعته اذا كان الطلاق  
 رجعيا عند محمد وعند ابي يوسف يصير مراجعا ولا تطلق في ان نكحها انما طالق فنكح عليها عدة

فكلمت  
 فكلمت

عليك  
 الطلاق

الطلاق البائني صورته قال لامرأته ان تزوجت عليك فالتقي اترجح طالق فطلق امرأته طلاقا  
 باينا ثم تزوج امرأة اخرى في عدتها لم تطلق هذه المرأة قوله في عدة البائين اثره لانه لو كان في عدة  
 الرجعي طلاق ولا تطلق في قوله انت طالق ان شاء الله حال كونه متصلا به خلافا لما لك وان ماتت  
 قبل قوله ان شاء الله وانما قيد بقوله متصلا لانه لو سكنت ثبتت حكم الصدر ولا يبطل بان شاء الله وهذا  
 اذا سكنت من غير ضرورة اما اذا سكنت لنفسها او العطر او نحوها فهو لا يمنع الاتصال وفي  
 قوله انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثلثان وفي الاثنيتين يقع واحدة وعن ابي يوسف انه لا يصح  
 استثنى الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق وفي قوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاثا **باب**  
**طلاق المريضة** واختلفوا في حد المريضة قبلها هو الذي لا يقدر ان يقوم بنفسه الا ان يقم الانسان و  
 قبل هو الذي يكون صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وفي الجامع الصغير الخافه كونه صاحب فراش  
 ان لا يقوم بحالجه الا بكيفية وشقة وكان الغالب من حاله الهلاك والصحيح انه اذا امكنه القيام بحالجه  
 في البيت ولا يمكنه القيام خارج البيت لا يكون مريضا مرض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنها  
 القيام للصعود على السطح والالا لو طلقها رجعيا اي امرأة حرة مسلمة رجعيا بغير رضاها او باينا او  
 ثلاثا في مرضها وماتت في عدتها ورثت المرأة وبعدتها اي بعد العدة لا تترث مطلقا سواء تزوجت  
 الطار بعد العدة قبل ان تزوج او تزوج آخر حاله ملك عرق او لا وكذا لا تترث اذا طلقها قبل ذلك  
 وقال مالك امرأة الفار بعد العدة قبل ان تنق زوج بزوجه او قال ان في لا تترث في البائين  
 وان ابانها بامر با او اختلعت من او اختارت نفسها بتوحيده ثم ماتت وهي في العدة لم تترث  
 وفي قولها طلقني رجعية فطلقها ثلاثا ورثت وانما قيد بالرجعية لا لوقالت طلقني بانية و  
 وابانها لا تترث كما تقدم انفا وان ابانها بامرها في مرضها وتصادف عليها اي على الابانة في الصبر وظ  
 وعلى مرضي العدة اي ان طلقها باينا في مرضها او ان قال لها في مرضها ان الطلاق البائين كان في حكمي  
 وقد حضرت عدتك فصدقت فارقها بدين او اوصى لها بوصية في الصور بين فلان الاقل منها او  
 ومن ارثها عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم انه يجب العدة في الاولى وعند  
 زفرها جميعا اقرار او اوصى في الصورة الاولى ومنى بارز رجلا او قدم ليقتل بقود اى قصاصي  
 او جرم في الزنا فابانها عقيب هذه الاشياء ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل وهي في العدة و

كانت مريضة



وعند ايه حنفية خرج في النواذر فيمن خرج للبراز الى البارزة لا يكون قاراً فلا يرث ولو كان محصوراً  
 اي ممنوعاً في حصن فطلق امراته بائناً او كان موازياً للعدو في صف القتال فطلق امراته بائناً لا يرث  
 ولو علق طلاقها بفعل شخص اجنبي او بجي الوقت بان قال ادخل فلان لداري واذا جاء راسي انزل  
 فان طلق والى ان التعليق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه طلاقاً سواء كان مريضاً  
 لم يدر منه او لا يدر منه وهي اي التعليق والشرط في مرضه **نقطة** او دون التعليق  
**او علق بفعلها والى ان لا بد لها منه** كالاكل والشرب وكلام الابوين وصوم الفرض وصلاة  
 وتفاخي الدين والقيام والعقود **وهذه الموضع او الشرط فيه دون التعليق ورثت المرأة في**  
**جميع الصور** وعند محمد وزفر لا ترث في الصور الاخرة **وفي غيرها** اي في غير هذه الوجوه المذكورة  
**لا ترث** كما علق طلاقها بفعلها والفعل مما لها بد منه ككلام زيد غير مديون وكما اذا علق طلاقها  
 بفعل اجنبي او بجي الوقت **الصحة** ووجد الشرط في المرض ولو بائناً في مرضه **فصح المريض في**  
**بري آخر او بائناً فارتدت** فارتدت فماتت وهي في العدة لم ترث في الصورتين وقال  
 زفر ترث في الصورة الاولى **وان طاعت ابن الزوج في الجماع والمسيئة بحالها اولاً**  
 اي ان قد فاض امراته وهو صحيح ولا عني وفرن بينهما او الى حال كونه مريضاً ثم مات وهي في العدة  
 ورثت وقال محمد لا ترث في الاولى ولو قد فاض في المرض ورثت عند جميعا **وان في صحة**  
**وبانت بم بان** انقضت مدة الايلة **مرضه** لا ترث فلما ذكر سبب الحرمة ذكر رافعه عقبة  
 بان **بالايلة**  
 بان الدبيب الزوال وهي استدامة النكاح ان يطلق ثلاثاً ولا يباح القيام في العدة وعند  
 الشافعي هي استباحة الوطى **وقد رجع الرجعة في العدة ان لم تطلق ثلاثاً ولا بائناً** وقد دخل  
 بها وهي في العدة ولو كانت لم ترضى **براجعتك** اي رجع به في الحضر **وراجعت امرأته في الحضر**  
 والغيبه **وتصح الرجعة بما يوجب حرمات المصاهرة** وهو الوطى والتقبيل بشهوة والتمس  
 بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة **لا تصح الرجعة الا بالقول** اذا قد رجعها بان لا يكون اخوس  
 او معتق اللسان **والاستهاد مندوب** **ومستحب عليها** اي على الرجعة وقال مالك والثوري  
 لا تصح الرجعة الا بالاستهاد **ولو قال بعد العدة راجعتك فيها** **او لو**

بعد

بعد مضيتها بان قال كنت راجعتك في العدة **فصدقته تصح الرجعة والا** اي وان لم تصدقه  
 لا تصح الرجعة وكان القول لها **راجعتك فقات** حال كونها حية **لم قد مضت عده**  
 على الفور متصلاً بقوله فانه لا تصح الرجعة عند ايه حنفية والقول لها وعندها تصح والقول له **وان**  
**قال زوج الامة بعد منى العدة كنت راجعت فيها فصدقته سيدها وكذبت الامة**  
**او قات الامة مضت عدي وانكر اي الزوج والسيد** **فالقول لها** في صورتين عند  
 ايه حنفية وعندها هي القول قول المولى في الالة **وتنقطع الرجعة ان طهرت المعتدة من الحيض**  
**الاخر** وهو الثالث الذي تنقضي العدة به **عشرة ايام** وان كانت لم تنسل وان طهرت  
 من الحيض **لا قل من عشرة ايام** لا تنقطع الرجعة **حتى تنسل او يضي عليها وقت**  
**صلاة** حتى لو بقي من الوقت بعد الا نقطاع بقدر ما يمكن من الاغتسال وحكم للصلاة  
 فذهب ذلك القدر بحكم بطهارتها وقال زفر لا تنقطع بعض وقتها او يتم ان لم يقدر على المابعد  
 ما طهرت دون العشرة وتصل مطلقاً سواء كانت مكتوبة او تطوعاً وان تمت وهو القياس  
 ثم قيل ينقطع بنفس الشروع عند ايه حنفية وابو يوسف والصحيح ان الرجعة لا تنقطع عندها ما لم  
 تزغ منها ولو اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثة ونسيت اقل من عضو تنقطع الرجعة ولو غصوا  
 تاماً لا تنقطع وعني ابو يوسف ان ترك المضمضة والاستنشاق اكثر من عضو كامل وعنه وهو قول محمد  
 بمنزلة ما دون العضو ولو طلق ذات حمل او ذات ولد وقال لم اطاها راجع اي انه ان يراجعها  
 هذا اذا كانت الولادة بعد التزوج في مدة يتصور ان يكون الولد منه وثبت نسبة منه بان ولد  
 تمام ستة اشهر من يوم التزوج او اكثر اما اذا كانت لاقل من ستة اشهر لا يكون له الرجعة وان خلا  
 بها واعلق بائناً او رخصاً **سنة** او قال لم اجامعها ثم طلقها لا رجعة له عليها فان راجعها ثم ولد  
 بعدها لاقل من عامين بيوم من وقت الطلاق صحته تلك الرجعة اذا قال لامرأته ان ولدت قات  
 طالق فولدت ولداً ثم ولدت من بطن آخر لاقل من سنتين بيوم او اكثر فنهاى الى الولادة الثانية  
 رجعة وذكر في كتاب الدعوى المطلقة طلاقاً رجعياً اذا اقل من سنتين بيوم لا يكون رجعة وان ولد  
 اكثر من سنتين يكون رجعة ولو قال كلما ولدت ولداً فانت طالق فولدت ثلاثاً او لاخر بطون  
 مختلفه فالولد الثاني في الطلاق الاول والثالث في الطلاق الثاني رجعة ويقع الطلاق الثالث

لم تنسل يعني حتى الرجعة  
 استخسنا فادعوا قد لهما  
 وعند محمد لم يبيح

والمسئلة بحالها يعني طلق  
 لها بعد ما خلى بها وقال  
 لم اجامعها ثم راجعها



بولاية الولد الثالث ووجبت العدة بالاقراء ولا سبيل الى الرجعة وان كان في بطن واحد  
طلقت بالولد الاول والثاني وانتقضت العدة بالثالث والمطلقة الرجعية يتبين وتشتق  
في العدة الى تجلو وجها وتصل خذها هذا اذا كانت المراجعة مبرورة واما اذا كانت لا يراد بها  
لشدة بغضها فانها لا تفعل ذلك واما فيد بها لان المبتوتة والمتوفى عنها زوجها تحدد على  
ما ينبغي ونزب للزوج ان لا يدخل عليها حتى يودنها ويعلمها بالتنجح وحقق النعل ولا يسار  
الزوج بها اما المطلقة الرجعية حتى يراجعها وقال زفران ياربها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى  
حتى لو وطئها لا يغرم العفو وقال في الغرم العفو وينكح مبانته مادون الثالث في العدة وبعد هال للبيان  
اي لا ينكح المبانته بالثلاث مطلقا لو كانت في العدة ام لا لو كانت المبانته حرة ولا ينكح المبانته  
بالثلاث لو كانت امه حتى يطأها غيره مطلقا لو كان في الحيض انفاست او احوام او هو صام او هي  
صائمة وسوا النزل او لا ولو كان ذلك الغير مباحا اي صبيًا قريبا الى البلوغ وقال مالك لا يصح نكاح  
اي حتى يطأها بنكاح صحيح وحتى تنقض عدة اي عدة ذلك الغير لا يملك بعين لان وطئ المولى ليس به  
مكره النكاح بشرط التحليل بان يقول اشترى جملك على ان احللكم الزوج الاول وان حلت للاولى  
اي خيفة وعذبة يوجب النكاح فاسد ولا تحلل للزوج الاول وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحلل  
للاول ولا يهدم الزوج الثاني مادون الثلاث يعني اذا طلق الحرة طليقة او طليقتين ومضت عدها وتزوج  
بزوج اخر ثم عادت لا الزوج الاول عادت بثلاث طليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث  
كما يهدم الثلاث عدها وعند محمد وزفران في الاكدم مادون الثلاث ولو اخبرت مطلقة الثلاث  
بعض عده ومضى عدة الزوج الثاني والحال ان المدة تحتمل المذكور وهو عدها ان لم يزوج ان  
يصدقها ان قلب على طنة صدقها وادى هذه المدة عند خيفة شهران اقرب بالمضي بالاقراء وعند  
سواد ثلاثون يوما وان كانت امه فصدقها في احدى عشرين يوما سنة للحيضتين وخمسة  
عشر للظفر وعنده في رواية محمد اربعين **باب** **الايل** والمماثلة ان الطلاق سبب  
للحرمة والرجوع ما فعه لها فكذلك الايل والحرمة والنفى رافع لها وهو في اللغة اليميني وهو الحلف  
بالله سبحانه وتعالى او غيره من الطلاق والعاق او الج او غيره ذلك وفي الشرع هو الحلف على ترك قول  
قربانها اربعة اشهر او اكثر كقوله والله لا اقربك اربعة اشهر او والله لا اقربك قوله قربانها اي قربا

قربانها

قربانها اي قربان المنكوسة احتراز عن اليميني على ترك وطئ الامة من المولى فانه لا يكون ايلًا فان وطئ المولى  
وطئ المولى في هذه المدة كفر ان كان عينا بالله سبحانه وتعالى وان كان عينا بغيره فاجعله جزاء الحنث  
وتع وعذبات في حنث في عينة ولا يلزمه الكفارة وسقط الايل حتى لو مضت العدة لا يقع الطلاق  
الا الله وان لم يطأ فيها ومضت بابت بتطبيق واحدة عندنا وقال ابن في لا يقع الفقرة بمضى العدة  
ولكن يتوقف الحكم بعد المدة لا ان يفي ايلها او يفارقها فان ايل ان يفعل فرق القاضى بينهما وتفرقة  
تطبيقه وسقط اليميني بعد ما بابت لو حلف على اربعة اشهر وبقيت اليميني بعده لو حلف على ايل  
بان قال والله لا اقربك ابد او حلف من غير تقييد بان قال والله لا اقربك ولم تجده ابد افلوك نكحها  
ثانيا وثالثا والحال انها مضت المدة في بلائها بابت باخريين فان نكحها اي التي وقعت عليها فلا  
تطبيقات بعد زوج آخر لم تطلق بذلك الايل بعض المدة خلافا لزوج ولو وطئها اي التي نكحها بعد  
زوج آخر كفر بقاء اليميني ولا ايلها فيها دون اربعة اشهر في الحرة حتى لو حلف ان لا يقربها اقل من  
اربعة اشهر لم يكن موليا وقال ابن ايل يلى يكون موليا فان تركها اربعة اشهر بابت بتطبيقه وهكذا  
ان كان يقول ابو خيفة او لا فلها ببله فتوى ابن عيسى لا ايلها فيها دون اربعة اشهر رجع عنه ولو قال  
والله لا اقربك شهرين وشهرين وبعد هذه الشرين يكون ايلًا ولو مكث اوسع بعد ما قال  
والله لا اقربك شهرين ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد شهرين الاوليين او قال لا اقربك سنة الاوليين او  
ساعة او قال حاكونه بالبررة والله لا ادخل مكة والحال انها هي اي المنكوسة بها لا يكون موليا في  
الصور الثلاث خلافا لزوج في الثانية فان عده يكون موليا وان حلف كحج او صوم او صدقة  
او عتق او طلاق او اوى من المطلقة الرجعية وفي عدة يان قال والله لا اقربك اربعة اشهر لو  
مولى في جميع الصور وفي العتق خلافا ليه يوفى ولو قال اذا قربك فعلى صلاة لا يكون موليا و  
عند محمد يكون موليا ومن المبانة اي لو اوى من المبانة بتطبيقه او تطليقتين وهي في العدة  
ومن الاجنية لا يكون موليا ومدة ايل الامة شهران وقال الشافعي اربعة اشهر وان عجز المولى  
عن وطئها بمرض او مرضها او بالوتى بفتح التاء استداد الرحم بعظم او نحوة والرتق بالكون ما  
مانع يمنع من سلوك الذكر اما عدة غليظة او طمة مرتفعة او عظم كذا في الطلبة او بالصف او بعد  
ساعة لا تقطع باربعة اشهر ففقيه قال ان حتى لا في الاباليج وهو مذنب الطحاوي

الفرصة ان يقول حيث ايلها  
رجعت



هذا اذا كان المولى مريضا حين آتت اربعة اشهر وهو مريض اما اذا كان صحيحا حين آتت  
وبقي صحيحا بعد ابلائه مقدار ما يستطيع فيه ان يجامعها ثم مرض بعد ذلك فلم يكن قبضة الاباح  
وقال زفر بن قيس باللسان وان قدر في المدة بان صح او صحت فقبضة الوطى وبطل ذلك الفى قوله  
انت على تحريم ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وظهار ان نواه اى الظهار وقال محمد لا يكون  
ظهارا وكذب اى هدر ان نوى الكذب وقيل لا يصدق قضا وطلقة باينة ان نوا الطلاق  
وثلاث ان نواه اى الثلاث وفي الفتاوى اذا قال لامرأة انت على حرام والحال ان الحرام  
عنده طلاق ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق وجعلنا ويا عرابا **الخلع**  
يقال خالعت زوجي اذا اقدت منه بما لها والاسم الخلع بالضم والمناسبة ان الابل لا يكون  
نبا وعلى نوز الزوج والخلع بناء على نوز الزوجة غالبا هو الفصل من النكاح والواقع به و  
بالطلاق على مال طلاق باين وقال الشافعي الخلع فتح حتى لو خالعا بعد الطلاقين لا يحل له حتى تنكح  
زوجا غيره عندنا خلافا له وقال بعض الناس يقع بالخلع بتطبيق رجعية كذا في جامع الصغير  
الحال ونزها الحال وكره له اخذ شى عوضا من المرأة في الخلع قل او كثر ان نشر الزوج وان  
نشرت المرأة لا يكره ولا يكره له اخذ المهر الذي قبضه منه بعينه او مثله وان اراد ان ياخذ منها  
زيادة على مهرها كره في رواية المبسوط ولا يكره في رواية جامع الصغير النشر بالكون والحركة  
الحال المرتفع والجمع شوز ونشاز ومنه نشرت المرأة على زوجها شى ناشرة اذا استغفرت  
عليه واغضبت كذا في المغرب وما صلي مهر اصيل بدل الخلع وان لم يذكر عكس حيث لم يقل ولا  
مالا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لانه ذكر في المبسوط وان اختلفت منه بما  
في بطن جاريته او بما في بطن غيرها جاز وله ما في بطنها بخلاف الصداق فان في مثله يجب مهر المثل  
لان ما في البطن ليس بحال متقوم في الحال وانما هو مال بعد الانفصال فان ظاهرها او طلقها المهر المحرم  
خبر برأوية وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غيره وهو الطلاق مجانا اى لا يجب له عليها شى  
لا المستمسك والا غيره كذا لعنى على ما في يدى والحال انه لا شى في يدها وان زادت بان قالت خالفت  
على ما في يدي منها مال او دلاهم حين لا شى في يدها ردت مهرها في الصورة الاولى او ردت  
ثلاثة دراهم في الثانية ثم قوله ردت مهرها اشارة الى ان المهر مقبوض لان الرد انما يكون بعد

الخلع بناء شوز  
الزوجة غالبا

البطن

الاقر

الاخذ وان كانت لم تقبض بعد ليقط وان خلع على عبد ابق لها على ابريته من ضمانه  
لم تنه اى المرأة من ضمانه وعلى تسليم عينه ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت قالت طائفة  
ثلاثا بالف درهم فطلق طلقة واحدة له ثلث الالف وهو ثمانية وثلاثون وثلاثون  
درهم وبانت بواحدة وفي الالف بان قالت طلقت ثلاثا على الف وقع رجعي حال كونه مجانا  
عند ايه خيفة وعندهما وهو قول الشافعي يقع بتطبيق باينة بثلاث الالف او قال انت طالق طلق  
فك ثلاثا بالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع شى ولو قال انت طالق طالق او على الف  
فقلت الالف لزم الالف وبانت بواحدة وانما قيد بقوله لانها لو لم تقبل لا تطلق ولا يلزم  
شى ولو قال لزوجة انت طالق وعليك الف او قال المولى لعبد انت حر وعليك الف فطلقت في الخلع  
وعلق تطلقا او قبل الالف او لا مجانا وذلك عند ايه خيفة وعندهما على الالف ان قبل وان لم  
يقبل لا يقع الطلاق والعناق وكذا اذا قالت المرأة لزوجها طلقني ولك الف درهم او طلقني  
ولك الف درهم فقبل ذلك وقع الطلاق ولم يجب المال عليها عنده وعندهما يجب عليها المال  
وصح شرط الخيار لها في الخلع لانه فان طلقها على الف على انها بالخيار ثلاثة ايام فقبلت  
صح شرط الخيار فان ردت الخيار في المدة بطل الخلع ولا يقع الطلاق وان اختارت فاطلا  
واقع والمال لازم وقال الخيار باطل والطلاق واقع في الحال والحال لازم عليها وان ظاهرها  
على انها بالخيار ثلاثة ايام فقبلت بطل الخيار وقع الطلاق بالاتفاق ولو قال لامرأة طلق  
طلقك اسى بالف فلم تقبل فقالت قلت صدق الزوج وقول قوله بخلاف البيع فانه لو قال غيره  
بت منك هذا العبد بالف اسى فلم تقبل فقال المشتري قبلت قال قول للمشتري ويقط الخلع  
والمباراة يقال بارأ شريكى اى ابواكل واحد منهما صاحبه ومنه قولهم المباراة كالمخلع وترك  
الهمزة خطأ كذا في المغرب كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح اى من الحقوق  
الواجبة في هذا النكاح الثابت عند الخلع فلا تسقط نفقة العدة وموثة السكنى ونفقة الولد و  
واجب عليه سبب آخر ومهر كان لها عليه في نكاح سابق والجواب في الدين ظاهرا والرواية حتى لو خالعا  
او بارأها لم يلزم له ان لا يزوج ما سميت له ولم يبق لاحد من الزوجين دعوى وهو اسم للادعاء  
والفعل الثاني فثلاثون وجعلها دعوى بالفتح كالتقوى والفتاوى كذا في المغرب في المهر مقبوضا  
وعادى



كان او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده وقال محمد لا يقط فيها الا سميها <sup>ان</sup> ولا يملك كان فيك صفة  
 شيء من المهر رده عليه وابو يوسف معه الطلع ومع له خيفة في المبراة في انه لا شيء لاحد من على صفة  
 ولا شيء فيها عند خيفة وان خلع الولي صغيرة مع زوجها بالها لم يكن الخلع عليها فلا يقط المهر  
 ولا يستحق الزوج ما عتق الولي من مال الصغيرة **ولكن طلق** وهو الصحيح وفي رواية لا يقع الطلاق  
 الا اذا قبلت الصغيرة **ولو خلع الولي صغيرة بالف** على انه لا يملك ما من طلق والفق عليه ولم  
 يرد بهذا الضمان الكفالة عن الصغيرة ولكن المراد بالضمان ههنا التزام المال ابتداء بالجملة  
 الكفالة وانما علم **باب الظهار** والظهار ايضا بناء على الشوز ما خوذ في  
 الظاهر وهو في الشرع تشبيه المنكحة بحرة عليه اي على المظاهر مطلقا كانت المحرمة بنسب او  
 حتى لو قال انت على كظهر فلانة وهي ام المزني بها او بنته المزني بها فانه لا يكون مظاهرا لان في  
 الفقهاء من يقول ان الحرام لا يحرم حلالا كذا في شرح الطحاوي على التابيد اي حرمة كائنه على ان  
 يبدو هو احتران عن محرمه لا على التابيد كاخت امراته حرم الوطى ودخول الوطى ووام عيده وهي  
 اللبس والتقبل ونحوه **بانت** على كظهر امي حتى يكفر وقال الشافعي الدوامي ليست بحرام فلو  
 وطى المظاهر قبل استغفر ربه فقط ولا شيء عليه غير الكفارة وعوده اي العود الذي يجب بالكفارة  
 اي استغفره وجوبه عليه على وطئها وعذات في السكوت عن الطلاق عقيب الظاهر رعودها وظاهر  
 اي اذا قال انت على كبطني امي **وقد هاء وجرها** فهو مظهر **واخته وعمته وامه** **واسك**  
**واسك** اي اذا قال اسك على كظهر امي **وفرجك ووجهك ورقبتك ونصفك** **ولم يكن**  
 كائنه على كظهر امي فيكون مظاهرا **وان نوى بانث** على مثل امي **او كرامة** منصوب  
 مفعول نوى **او طهرا او طلاقا فكما نوى والا** اي وان لم ينو شيئا لغير ما قال وقال محمد  
 مظاهرا او بانث اي ان نوى بقوله انت على حرام كاي ظهرا او طلاقا فكما نوى وان لم ينو  
 فظهره عند اب يوسف ايلا و بانث على حرام اي ان نوى بانث على حرام كظهر امي طلاقا او ابلا  
 فظهره عند اب خيفة وعندها ان نوى الظهار او لم يكن له نية وان نوى الطلاق فطلاق ولا ظهار  
 الا من زوجته حتى لو طاهر من امته او مدبرته او ام ولده لم يكن مظاهرا اخلاقا لما لك فلو  
 نكح امرأة بلا امرها فظاهر منها فاجازته اي التماح بطل الظهار انما على اي قول الزوج

تاما اذا قال انت على كظهر  
 امي فلو قال كيد ظهرا او  
 بجلها او عتق ظهرا لم يكن  
 مظاهرا

<sup>فيكون</sup> بانث على كظهر امي ظهار منهن فظهار امهن وكفر لكل واحدة منهن وقال مالك تكفيه كفارة واحدة  
 عدة وهي الكفارة تحرير رقبة مطلقا سوا كانت كفارة او سلمة او ذكر او انثى او صغيرة او كبيرة  
 سوا كان مقطوع الاذنين او الرجل او اليد او الحصى او الجيوب او الاعور او لاصم او المرد او المردة  
 وكذا الحكم في سائر الكفارات غير ان كفارة القتل لا يجوز الكفارة بالنسي وقال الشافعي لا يجوز الظهار  
 مرة وقال زفر لا يجوز تحرير مقطوع الاذنين وفي رواية النوادر لا يجوز الا صم وقيل لا يجوز الا صم  
 الاصل اذ لا بد ان يكون اخرس واعاق الاخرس لا يجوز وعند بعض الشافعي لا يجوز اعاق المردة  
 ظهارا ولم يجز المملوك الا عتق ومقطوع اليدين او ابهامها اي ابهامي اليدين او الرجلين او اليد و  
 الرجل من جانب واحد وتخصيص الاربعة يمين اشارة الى انه اذا كان غيرها يجوز والمجنون اي الذي لا  
 يعقل والذي يجن ويقتل بجزية والمدير وقال الشافعي يجوز تحرير المدبر وام الولد والمكاتب الذي ادب  
 شيئا من بدل الكفارة وروى الحسن بن علي خيفة انه يجوز تحرير عنها فان لم يود شيئا او تهرى قربة اي  
 الذي يعق عليه بالشري وهو ذور حرم نوايا بالشراء الكفارة مطلقا سوا كانت الكفارة  
 ظهرا او عينا او حره نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقيه عنها قبل الوطى بها صح وقال زفر لا يصح  
 في الاولة وقال الشافعي لا يصح في الاولة والثانية ايضا والتقييد بالشرا اشارة الى انه لو ورثته نوا  
 بالارث الكفارة لم يكفه عنها وان حرر نصف عبده مشتركة عنها وضمن باقيه بان كان موصرا او حر  
 عنها نصف عبده ثم وطئ التمة ظهرا حررها ثم حرر باقيه عنها في الصور يمين لا يجوز عند اب خيفة وعندها  
 يجوز فان لم يجد اي لم يستطع ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان واما منية حتى  
 لو دخل في صومه يوم النحر والقطر واما الشرب في رمضان فله استقبال الصوم ولو صام شهرين با  
 لاهل جاز وان كان كل ثلثة تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الالهة ثم افطر لتمام تسعة وخمسين  
 يوما فغلبه الاستسناق ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر  
 ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا وان وطئها جرمها اي في الشهرين ليلا مطلقا عامدا  
 كان او ناسيا او يونا ناسيا استأنف عندهما وعند اب يوسف لا يستأنف او افطر عند مطلقا لو  
 كان بعد زواله بغير عذر استأنف الصوم وان وطئها نهارا عدا من ظهار منها او من سواها فانه يثبت  
 نف الصوم اتفاقا وان وطئ في الليل من سواها مطلقا وفي النهار ناسيا او اكل ناسيا لم يضره

شأنه



ولم يجز للعبد في كفارة الظهار الا الصوم وان كان اطعم او اعتق نايبا عنه سيده فان لم يستطع ان يطعم  
الحرام الصوم اطعم ستين فقيرا كالفطرة اي اطعم كل مسكين نصف صاع من بر او دقيق او سويق او ز  
بيب او صاعا من تمر او شعير او قيمة اي اختار قيمته وقال الشافعي لا يجوز دفع القيمة كما في الزكوة  
والفقير والنذور والكفارات فلو امر غيره ان يطعم نايبا عنه من ظهاره ففعل صح من كفارة ولا يجر  
للمأمور ان يرجع على الامر في ظاهر الرواية وعني له يوجب انه يرجع وانما قيد بقوله ان يطعم عنه لانه لو  
قال غيره اعتق بجدي عن ظهاره ففعل لا يقطع عن الامر كذا في الجامع الصغير الحاشي وتصح الاباحة  
في الكفارات لكفارة الظهار والافطار واليمين وجز الصيد والغنية في حق الشيخ الفاي و  
هي اسم ما يفدي دون الصدقات كالزكاة وحصة الفطر والعشر فانه يشترط فيه التملك والفاطر  
ان ما شرع بلفظ الاطعام يجوز فيه الاباحة وما شرع بلفظ الاتيان والاداء يشترط فيه التملك قال الشافعي  
يشترط التملك في الكفارات ايضا والشرط في طعام الاباحة قد ان او عث ان متبعان او عدا  
لوعشاء والغدا وطعام الغداة كما ان العشاء طعام العشي وفي المجرع ليجزئه اذا عدى ستين  
وعشي آخره لا يجوز ذكره في المحيط ولو كان في فني عشي فليجزي فطيم لا يجوز لانه لا يستوفي كمالا  
ولا بد من الايام في جنه الشعير وفي جنه البصرة لا يشترط وان اعطى طعاما فقيرا واحدا شهدني صح  
خلافا لث في ولو اعطى مسكينا واحدا في يوم واحد ستين مرة مطلقا سواء بدفعة او دفعات  
لا يجوز الا عن يوم وهذا في الاباحة بلا خلاف واما التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعا  
فقد قيل لا يجوز وذكره في المحيط هو الصحيح وقد قيل يجوز ولا يستأنف بوطئها اي بوطئ المظالم  
منها في خلايا الاطعام ولو اطعم عن ظهاره مطلقا سواء كان في امرأة او امرأتين ستين فقيرا  
فقير صاعا من بر صح عن واحد من الظهارين عندهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا في كفارة اليمين  
اطعم ستين مسكينا عن كفارة افطار ظهاره لكل مسكين صاعا من بر او حرر عبيدي عن ظهاره  
ولم يعنى عن واحد صح عنهما في الصورتين ومثله الصيام والاطعام يعني لو صام اربعة اشهر  
او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهاره ولم يعنى عن واحد صح عنهما وان حرر عنهما رقبة او  
صام شهرا صح عن واحد منهما حتى لا يجعل ذلك عن ايها شاء ان حرر عن ظهاره وقتل بال  
يجوز عن احدهما وقال زفر لا يجوز عن احدهما في الفصلين وقال الشافعي ان يجعل عن احدهما في

الفصل

في الفصلين **باب اللعان** هو مصدر لا عن يلا عن ملاعنة ولعانا واصل اللعان الطرد  
الطرد والملاعنة تكون بين اثنين وهذا اللعان في كلام الزوج وحده وفي كلام الزوجة  
ذكر الغضب وجهه ان هذا من باب التغليب كما لقين الشمس والقمر لان الغضب يستلزم  
اللغة فصيح تحية ملاعنة لذلك ولهذا قال يثبتها دات موكلات بالايمان مقرونة باللعن مكفيا  
بذكر اللعن تارة كذا ذكر الغضب قايمة الى الشهادات قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا  
في حقه وعند الشافعي ايمان موكلات بلفظ الشهادة فيراد بالشهادة عند تاكيد اليمين ولا  
يراد الشهادة فلو قذف زوجته بالزنا والحال انها صلي شاهدة اي لا ادائها الشهادة لانها ان  
كانت صلي او عبيدي او مجنونين او محمدين في قذف او كافر في قذف فلا لعان فان قيل يشكك على هذا  
جريان اللعان بين الزوجين الاعميين او الفاسقين قلنا هما من اهل الشهادة ولهذا يوقفي القاضي  
بشهادة هو لا يجوز وقال الشافعي صلاحية الشهادة ليست بشرط وهي ممن يجزى ذهابا بان كانت  
حصة لانها ان كانت امة او كافرة بان كانت كتابية او صبية او مجنونة او زانية فلا حد ولا لعان  
وقيل ان كان معها ولد وليس له اب معروف لا تجب اللعان وان كانت من اهل الشهادة او نفى زولها  
وطالبته بموجبه القذف وهو الحد وجب اللعان عليها وانما اشترط طلبها لانه حقها فلا بد من طلبها كحد  
القذف فان قيل لا يلزم من نفى الولد الزنا لجواز ان يحصل الوطئ عن شبهة قلنا الاصل في الشهادة  
الفرش الصحيح لا الفاسد المحقق به فنفية عن الفرش الصحيح قذف فان ابى الزوج اللعان حبس القاضي  
حتى يلاعن او يكذب نفسه فحد حد القذف وقال الشافعي اذا امتنع عنه بحد حد القذف فان لا عن  
اي لا عن الزوج وجب عليها اللعان فان ابى المرأة عنه حبس حتى تلاعن او تصدقه وذكر الصدوق  
في الوسيط انها اذا امتنعت كحد الزنا ولكن ليس هذا من مذهبه بل من مذهب مالك في ثم اذا صدقته  
لاخذ ايضا لان الاقرار مرة لا يكفي فان لم يصح الزوج شاهدا بان كان عبدا او كافرا او محمدا في قذف  
حد وان صح الزوج والحال انها هي ممن لا يجزى قذفها بان كانت صبية او مجنونة او زانية او كافرة او  
محمدة في قذف فلا حد عليها ولا لعان وصفه ما نطق به النص وهو ان يبتدى القاضي بالزوج فيسأله  
مرات بان يقول في كل مرة اشهد بالله اني لم افعل ما اتهم به من الزنا ويقول في الخامسة  
لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا شيئا لهما في جميع ذلك ثم تشهد المرأة



ارجع مرات بان تقول في كل مرة استشهد بالله اني لم اكن الكاذبين فيما رماي به من الزنا وتقول  
 في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما كني به من الزنا وذكر في التواور  
 عن الحسن عن ابي حنيفة انه لا بد ان يقول ان من الصادقين فيما رمتك به من الزنا وهي تقول  
 انت من الكاذبين فيما رمتني من الزنا لا تافطع للاحتمال فان التعش بانك تتغيرن الى اكم  
 والقاضي حتى لو مات احدكما بعد الفراغ من اللعان قبل التفريق توارثا عند علمائنا الثلاثة  
 وعذرا في تقع الفوعة بنفس لمان الزوج وعذر في تزجر ولعنا ثم تكون الفرقة تطلقه  
 باينة عندهما وعند ابو يوسف والشافعي هو كحريم مؤبد **كذلك** قذف بالولد نفق القاضي نسبة  
 والحقة بامه اذا نفق في حال الولادة او نحوها كما ياتي في صورة هذا اللعان ان يامر الى كم الرجل  
 فيقول استشهد بالله اني لم اكن الصادقين فيما رمتك به من نفق الولد وكذا في جانيها فتقول فتقول  
 استشهد بالله اني لم اكن الكاذبين فيما رماي به من نفق الولد ولو قذفها بالزنا ونفق الولد ذكر  
 في اللعان امر من الزنا ونفق الولد وثبت نفق الولد ضمن للقضاء بالتفريق وعن ابي يوسف ان  
 القاضي يفرق ويقول قد الزمتهم واخرجتهم من نسب الاب حتى لو لم يقبل ذلك لاني نفق النسب  
 علم وذكر في شرح الهداية هذا صحيح ثم ان النسب ينتفي في حق التوارث واستحقاق النفقة  
 اما في حق فدعوة النسب باي اجماعا وكذا في امتناع اداء الزكاة والشهادة وحرمة الخا  
 كة باي اجماعا كذا في الحواشي فان اكذب الزوج نفقه بعد اللعان **حد حد القذف** **وان ينكح**  
 خلافا لابن يوسف والشافعي وكذا له ان ينكحها بعد اللعان ان قذف في غير ما قذف وزنت فحدث  
 وفي قوله فحدث نظر لان الزني يخرجها من اهلية اللعان فلا حاجة الى تقييده بالحد والجواب  
 عنه انه محمول على ترك الكاتب وانما هو وزنت او قذفت فحدث لان القذف لا يخرجها عن  
 اهلية اللعان وانما يخرج عنها بالحد وهذا يوافق المذكور في المبسوط والجامع الكبير ونشرح  
 مختصر الكرخي وشرح الطحاوي او نقول التقييد بحد **اتفاق** ليس بمقصود اصلي ولا  
 لعان بقذف الاخرس بان اغار وقال ان نفق لمان ونفق الحمل اي لا لعان ينفي الحمل بان  
 قال ليس حملك مني مطلقا عند ابي حنيفة وعند ابي يلا عن نفق الحمل اذا جاءت به لا قبل من سنة  
 اشهر وعند الشافعي يلا عن نفق الحمل قبل الوضع وتلا عن ابن زبنت ان قال لها زنت وهذا الحمل  
 الذي الزنا

ان كانت بكرا ينفي عنها النساء فان  
 ثلثت اي بكرا اجل سنة وان ثلثت اي  
 ثلثت

اي من الزنا تلاعن **لكن** لم ينفي القاضي الحمل وقال ان نفق في نفقه ولو نفق الولد عند التهنئة وعقب  
 الولادة او ابتيا اليه الولادة صح نفقه وبعده اي بعد المذكور من التهنئة والشرام لا اي لا يصح نفقه  
 طلقا وثبتت نسبة ولا عن **فيها** وقل ابو يوسف ومحمد يصح نفقه في مدة النفاس وان كان غائبا  
 عن امراته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفق عند ابي حنيفة في مقدار ما يقبل التهنئة وعندهما مقدار  
 مدة النفاس بعد القدوم وان ولدت ولدين في بطن واحد ونفق اول التوأمين واقروا **اخترا**  
 بالثالث منها احد الزوج لان الكذب نفقه وان عكس بان اقربا بول التوأمين ونفق الثاني لا **لا**  
 لان قاذفي نفق الثاني ولم يوجع عنه وثبتت نسبهما فيهما الى في المسئلتين لانها خلفا من ماو واحد  
**العنين** والمحبوب والخصي العنين هو الذي لا يقدر على اتيان النساء  
 من عن اذا جس من العنة وهي خطوة الابلي او من عن اذا عرض لانه يعني يمينا ونملا ولا يقصد  
 وقيل يمي عنينا لان ذكره يترخي فعني يمينا ونملا ولا يقصد الما فني المرأة فالعينين وهو من  
 لا يصل الى النساء مع قيام الآلة او يصل الى التيب دون الابطار او الى بعض النساء دون البعض  
 وانما يكون المرض او الضعف في خلقته او كبر سنه او لسحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها اذا  
 وجدت زوجه محبوبا اي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب وهو المقطوع فرق القاضي بينهما في  
 الحال واجل القاضي سنة لو كان عنينا او خصيتا وهو من كانت له آله قائمة ونزعت خصيتان  
 فان وطئ فيهما والابانت بالتفريق ان طلبت هذا متعلق بالجميع وهذا اذا كانت حرة اما  
 اذا كانت امه فحق الطلب تسيدها عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف ومحمد مع ابي يوسف والفوعة  
 تطلقه باينة عندهما وعند الشافعي في فسخ وعند ابي يوسف ومحمد انها كانت نفسها تقع الفوعة  
 بينهما وقالوا في التاجيل بقدر سنة شمسية وابتداء **اجل** وقت الخصومة وفي ظاهرها رواية بسنة  
 قمرية وقيل هو الاصح وعن الحلواني الشمسية ثلثا سنة وخمسة وسعون يوما وربع يوم وجرد من مائة  
 وعشرين يوما من اليوم والقمرية ثلثا سنة واربع وخمسون يوما ويكتب بايام الحيض وبشهر رمضان  
 ولا يكتب بمرضاها ومرضها عام مهرها ان خلى العنين او الخصيتين بها ويجب العدة هذا اذا اقر  
 ان لم يصل اليها ولو اختلفا في الوطئ فان كانت ثيبا فالقول له مع يمينه فان حلف بطل حقه وان  
 ان نكل بوجوب سنة **حد حد** حلف الزوج فان حلف لاحق لها وان نكل بوجوب سنة

ان كانت بكرا ينفي عنها النساء فان  
 ثلثت اي بكرا اجل سنة وان ثلثت اي  
 ثلثت



واذا اجتمع سنة فلو قال بعد من السنة قد وطيت فيها وهي بكر في الاصل وانكرت المرأة وتلقى بكر  
كما كانت خیرت المرأة فان قلنا في ثوب حلف الزوج فان حلف فلا خيار لها وان نكل خیرت وان كانت  
تتبع في الاصل صدق الزوج بخلافه وبعد هذا ان افترضا بطلانها فلا يكون لها اختيار وكذا لو طهرها  
مرة ثم عجز لا خيار لها ولو لم يكن له ما يجمع ولا ينزل لا يكون لها حق الخصومة ولو فرق بينهما  
لعدم الوضوء ثم وعدا الوصول فترجوها فنجح لا خيار لها لانها رضيت بخلاف طهرت زوجت به  
اخرى وهي عالة بحاله لا يكون رضى منها وفي الاصل يكون رضى ولو كانت زوجة العتيق او الحرة  
صغيرة لا يفرق ولها الاحتمال ان يتلخ فترضى وان وجدت كبيرة زوجها الصغيرة عينا يتلخ بلوغه  
بخلاف المجبوب فانها لو وجدت زوجها الصغيرة تجبوا وطابت الفرقة يجعل وليه خصما والافق  
عنه خصما ويترق ولا ينتظر بلوغه لعدم القابلية ولم يخبر احدهما بعيب وقال ان في برد الزوج  
بالعيوب الخسة الجنون والجذام والبرص والرتق والقرن وهو مانع يمنع من سلوك الذكوة في الفرج  
وقال محمد لها الخيار في الجنون والجذام والبرص ثم قيل كيف يعرف انها بكر او ثيب قال يوضع في فرجها  
اصغر بيضة من بيض الدجاج فان دخل بلا عنف فثيب والا فبكر وقيل ان امكنها ان يتولد في الجدار فبكر والا  
فثيب وقيل تكسر البيضة ويصب في فرجها فان دخلت وثيب والا فبكر **باب العدة**  
ولما كانت العدة عقب الفرقة اخرجها عن سببها هي ترضى او انقضاء يلزم المرأة عند زوال النكاح او  
شبهته عدة الحرة للطلاق مطلقا لو كان باينا او رجعا او فسخا بغير الطلاق كما في الفرقة بخيار العتيق  
او البلوغ او بملك احد الزوجين صاحبه بعد الدخول ثلاثة اقرار اي حيض ان كانت حايضا هذا عندنا  
وعند الشافعي ثلاثة اطهار وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا اطلق امراته في طهر لم يجامعها فيه لانقضاء  
العدة ما لم تطهر من الحيضة **فصل** الثلاثة وعنده لما شرعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها او  
ثلاثة اشهر ان لم تحض لصغر او اياها وبلوغ بالسن من غير روية حيض **عدة الطلاق** الحرة مطلقا سواء  
صغيرة او كبيرة او كفرة او مسلمة موطوءة او غير موطوءة للموت اربعة اشهر وعشرا ليا لقيتنا ولما باذا  
يها من الايام **عدة الامة** والمدة واما الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ **قوان** ان تحض حيضتين  
ونصف المقدار ان لم تحض او مات عنها زوجها وقال مالك لها ثلاث حيض **عدة الجاهل** مطلقا  
سواء كانت حرة او امة او مطلقا او متوكة عنها زوجها وضوء عدة زوجة الفار بعد الاجلين

المر

اي عليها اربعة اشهر وعشرا اذا كانت اطول من العدة بالحيض وحيض ان كانت اطول من العدة  
بالاشهر وقال ابو يوسف ثلاث حيض وهذا اذا كان الطلاق باينا او اذا كان رجعا فليعلم عدة العتق  
اجماعا ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي لا البايين ولا في عدة الموت كما في فتنقتل عدتها الى  
عدة الحايبر وقال مالك لا تزاد بالعتيق وقال الشافعي عدتها عدة الحرة البايين والموت ايضا ومن  
عاددها بعد اشهر الحيض اي اذا كانت آيسة فاعتدت بالاشهر ثم رأت الدم انقضت ما مضى من عدتها وعليها  
ان تستنفرها بالحيض قال صاحب الهداية معناه اذا رأت دما على العادة لان عودها يبطل الاياها  
الصحيح وقال صاحب المحيط لا تقدر في حد الاياها بالسنين في رواية واياسها على هذه الرواية ان تبلغ  
في السن ما لا يحض مثلها فاذا بلغت هذه المبلغ وانقطع الدم حكم باياسها فان رأت بعد ذلك ما يكون  
حيضا على هذه الرواية فيبطل الاعتداد بالاشهر ويظهر في النكاح وفي رواية يقدح في سنة  
على ما قالوا فاذا بلغت هذه المبلغ وانقطع دمها حكم باياسها فاذا رأت الدم بعد ذلك لا يكون حيضا  
عند البعض ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر ولا يظهر في النكاح وقال بعضهم ان كان القاضي قضى  
بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضي بفساد ذلك النكاح وكان الصدر الشهيد يفتي بانها لو رأت  
الدم بعد ذلك على اي صفة رأت يكون حيضا ويقضي ببطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم  
قبل تمام الاعتداد بالاشهر ولا يقضي ببطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد  
بالاشهر ولو عاشت حيضتين ثم آيسة يتبدل بالاشهر **عدة المنكوحه نكاحا فاسدا** كالم  
النكاح بغير الشهود والولي والموطوءة بشبهة الملك والعقد بان زفت اليه غير امراته او تزوج منكوحة  
الغير ولم يعلم بها فوطئها واما الولد الحيض للموت وغيره كالفرة والعتيق وقال الشافعي عدة  
ام الولد حيضة واحدة وان مات المولى عنها او اعتقها وهي حامل فعدها وضوء **عدة زوجة الص**  
**الصغيرة** الحامل هو صفة زوجة وهذا نفق مخصوص بالاناث كما يضي ولهذا لم يونس عند موتها  
وصف عدة زوجة الصغيرة الحامل بعده اي بعد الموت والشهور والنسب منتف من الصغيرة فيما  
وتقبير قيام الحمل يوم الموت ان تلد بعد موته لا قبل من ستة اشهر وانما يعرف بحديث الجبل بعد موتها  
تضع ستة اشهر فصاعدا عند الجمهور وقيل ان تلد لاكثر من ستين وقال ابو يوسف وانما في  
عدتها اربعة اشهر وعشرا **في الاول** ايضا ولم تقعد اي لم تحض حيض طلق فيه وتجب عدة



عدة اخرى بوطي المععدة بشبهة وتداخلتا الى العدتان مطلقا سواء كان الواطى اجنبيا او ذكرا  
بان قال طنت ان المطلقة من طلاق باين تحل قبل النكاح والمرى اى ما تراه من الحيض يكون  
حسوبا منها وقال لا تفي لا تدخل فيما اذا وطئها اجنبى بشبهة ونتم العدة الثانية ان تمت  
العدة الاولى ومبدأ العدة في الطلاق والوفاة بعد الطلاق **وبعد الموت** مطلقا **والموت** مطلقا **والموت** مطلقا  
او الموت او لا حتى لو لم تعلم ومضت مدة العدة فقد انقضت عدتها وشيئا يفوتون في الطلاق  
بان ابتداه من وقت وجود الارواح وهو اختيار شيخ بلخ ايضا ثم تعتبر شهرة العدة في الطلاق  
والوفاة بالاهلة اذا اتفق ابتداءها في البقرة والافا لايام عند بيه حيفه واحدى الروايتين  
عن بيه يوف في الطلاق تسعون يوما وفي الوفاة مائة وثلاثون يوما وعند محمد وفي رواية اخرى  
عن بيه يوف يكمل الشهر الاول من الاخير ثلاثين والباقي بالاملة وكذا الخلاف في الاجارة والدية  
ومدة العياني بالايام اجماعا **وبعد ادة العدة في النكاح** الفاسد بعد التزويج او بعد العزم  
بان قال مخرج عزمته على ترك وطئها او ترك وطئها وقال زفر من آخر الوطيات حتى اذا ضمت  
بعد الوطى قبل التفرق او العزم ثلاث حيفي فقد انقضت العدة عنده وان قالت المعدة  
مضت عدة والمدة تختم ذلك وكذبها الزوج فالقول لها مع الحلف ولو نكح مععدة هي  
اشارة الى انه دخل بها وطلقها قبل الوطى وجب مهر تام وعدة مبتدأة اى مستقبل وهذا  
عند حماد وعند محمد نصف المهر وعليها اتمام العدة الاولى وعند زفر لا تجب عليها العدة اصلا  
ولو طلق ذى ذمية لم تقعد عند بيه حيفه وعند حماد هي معتدة وهذا الخلاف اذا كان في معتدته  
انه لا عدة عليها **فصل في جدد المرأة** ترك زيتها وخضابها بعد وفاة الزوج  
لانها منعت والحد المنع معتدة البيت اى البايين والموت مطلقا سواء كانت حرة او غيرها وانما قيد بها  
لانه جدد على الرجعية لان نعمة النكاح باقية بترك الزينة والطيب **كل والد** مطلقا  
سواء كان مطيبا او غير مطيب لا بعدد وقا ان في لاحداده في الميسورة فان اشتكت راسها او عينها  
فصبت عليها الدهن او اكتحل لمعالجة فلا بأس به ولكن لا تقصد به الزينة ولو اعتادت الدخان  
في فت وجعا يحل لها لو لم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحول ولكن لا تقصد به الزينة  
وكذا الواحاجة الى البس الحريم كالحكة لا بأس به **وبترك الحناء** **وبترك لبس الثوب المعصفر** **والفحرف** **وان**  
**لم يكن**

لم يكن لها الا الثوب المصبوغ فلا بأس به ولكن لا تقصد به الزينة قال شمس الامة الحلواني المراد بالثياب  
الذكورة الجديدة منها انما لو كان الثوب خفقا لا يقع به الزينة فلا بأس به وهذا الحد واجب عليها ان كانت  
بالف مسلة فلا يحل على الكافرة وان اباها علم او مات عنها ولا على صبيته وعندك فتجب عليها الحد  
في الموت لا معتدة العتق اى لا تحدام الولد اذا اعتقها مولاه او مات عنها **ولا معتدة النكاح** الفاسد  
ولا خطبة معتدة مخرج بان يقال لها ان اريد ان أنكحك وصح التعريض في الخطبة بان يقال لها انك  
لجيلة او صالحة ومن غرضي ان اتزوج وعنى الله ان يسير بامرأة صالحة ونحو ذلك من الكلام الموهوم  
ولا يخرج اى لا يجوز ان يخرج معتدة الطلاق مطلقا سواء كان رجعا او باينا من بيتها لا ليل ولا نهار  
واجب تقضى العدة ومعتدة الموت يخرج يوما وبعض الليل وعنى محمد انها يخرج اقل من نصف الليل  
وتعدان اى معتدة الطلاق والموت في بيت وجبت العدة فيه وان كانت الفرة بالبائين في بيت الزوج  
ولم يكن له بيت آخر لا بد من سترة بينهما وكذا هذا في الوفاة اذا كان من ورثته من ليس بمحرم لها كذا في الم  
المسوط الا ان يخرج المرأة او يهدم ذلك البيت او يخاف سقوطه او خافت الفارة على متاعها واذا سكنت  
منزلا آخر لا يخرج من ذلك الا بعد اذ ابانت او مات عنها زوجها في سفر والحال ان بيتها وبين مصرها اقل  
من ثلاثة ايام رجعت اليها الى مصر مطلقا سواء كانت في مصر او غيره هذا اذا كان المقصد ثلاثة ايام  
اما اذا كان المقصد اقل من ثلاثة ايام فمى مخيرة ولو كان بينها وبين مصر ثلاثة ايام رجعت او مضت  
اذا كان المقصد كذلك ومى في المفاضة ولكن الرجوع اولا اما اذا كان المقصد اقل من ثلاثة ايام فخير  
الا دنى معها ولا اولا متعلق بالصورتين ولو كانت في مصر وبينها وبين مصر ثمانية ايام السفر  
تعد ثمة ولا يخرج مطلقا سواء كان لها محرم او لا فتخرج محرم بعد مضى العدة وعند حماد هو قول بيه حيفه  
او لان كان معها محرم فلا بأس بان يخرج من المصر قبل ان تقعد وانما قيد بقوله بانث لانه لو طلقها رجعية  
زوجها ولم تقارقه القيام النكاح واعلم ان هذه القيود التي ذكرناها في هذه المسائل مما لا بد منها **باب**  
**ثبوت النسب ومن قال ان نكحتها فنى طالق فنكحها فولدت سنة اشهر منذ نكحها لزوم نسب**  
منه وقال زفر وهو قول محمد ولا لا يثبت نسب وهو القياس **ولزم مهرها** تمامه وفي القياس وهو رواية  
عن ابو يوسف مهر ونصف مهر اما النصف فللطلاق قبل الدخول واما المهر فبالوطى حكما لثبوت النسب  
وانما قال سنة اشهر لانه اذا زاد او نقص لا يثبت النسب ويثبت نسب ولد معتدة الطلاق الرجعي



وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت النفقة ما لم تفر بعض العدة قبل ان ياتها اذا اقرت بانقضاء العدة ثم  
 جاز لستة اشهر فضا عدا لم يثبت نسبها وكانت الولادة رجعة في اكثر منهن اي من السنتين الا اقل  
 منها ويثبت نسب ولد معتدة البت لا اقل منها والا لا اي وان جازت بولد سنتين او اكثر لا يثبت نسب  
 الا ان يدعيه الزوج فيثبت نسب ويثبت نسب ولد المراهقة المدخول بها ما لم تفر بانقضاء العدة ولم تنزع  
جملان ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها والا لا يثبت مطلقا لو كان رجوعيا او بانيها عندها وعند  
 يوسف ان ولدت لاقل من سنتين منذ طلقها يثبت النسب في الطلاق البائن وفي الرجعي ان ولدت لاقل من تسعة  
 وعشرين شهرا يثبت النسب منه وان ولدت لاكثر من ذلك لا يثبت هذا اذا لم تعرف ولم تنزع جملان اما ان  
 جلا فذلك اقرار منها بانها بالغة وقولها في ذلك مقبول فكانت هي كالكبيرة في نسب ولدها وان اقرت بعض العدة  
 بعد ثلثة اشهر ثم جازت بولد لاقل من ستة اشهر يثبت نسب منه وان ولدت لستة اشهر او اكثر لا يثبت نسب  
 يثبت نسب ولد معتدة الموت اذا ولدت لاقل منهن اي من السنتين ما لم تفر بانقضاء العدة لانه لا اكثر وقال  
 زفران ولدت لثام عشرة اشهر وعشرة ايام من حين مات الزوج لم يثبت ويثبت نسب ولد معتدة  
 المقر بمحضها مطلقا لو كانت كبيرة او مراهقة لو كانت العدة عدة الطلاق او الوفاة ان ولدت لاقل  
 من ستة اشهر من وقت الاقرار والا لا اي وان ولدت لستة اشهر او اكثر لا يثبت النسب منه مطلقا عندنا فيثبت  
 ما لم تنزع ويثبت نسب ولد المعتدة ان وجدت ولادتها بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او جمل ظاهر او  
 اقراره به اي بالجمل عند ابيه خيفة وعند ابيه يوكفه ومحمد يثبت النسب في جميع بشهادة امرأة مقبولة الشهادة او عند  
 رجلين الورثة ان مات بعد الانكار ولم يشهد على الولادة احد هذا في حق الظاهر وفي حق النسب ان كانوا  
 من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامرأتان منهم وجب الحكم بانثبات نسبها بشرط لفظ الشهادة في  
 مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة وبالكتاب اشارة اليه حيث قال او تصديق الورثة  
 ويثبت نسب ولد المنكوح لستة اشهر فضا عدا من وقت التزويج وان سكنت الزوج او اعترف وان  
 كان اقل من ذلك لا يثبت منه وان تجدد الزوج الولادة في حال قيام النكاح فيشهادة امرأة مقبولة الشهادة  
 على الولادة يثبت نسب منه حتى لو نفى الزوج بعده بلا عني وذلك عندنا وعندنا في شهادة اربع نسوة و  
 وعندنا كذا في ابني ابني بشهادة امرأتين وعندنا لا يثبت بشهادة النساء فان ولدت ثم اختلفا  
 لت نكحتني منذ ستة اشهر وادعى الزوج الاقل فالقول لها وهو ابنه اي ولده ويجب ان تستحلف عندها  
 خلافا

ظلا فالاب خيفة فان حلفت يثبت نسب منه وان نكحت فلا ولو علق طلقها بولادتها فقالت و  
 لدت وتهدت امرأة قابله مقبولة الشهادة على الولادة لم تقبل ولم تطلق عند ابيه خيفة وعند ابيه تقبل  
 فطلق هذا اذا لم يقر بالجل وان كان اقرب بالجل ثم علق طلقها بالولادة فقالت ولدت وكذا  
 بها الزوج طلقت بلا شهادة قابله عنده وعند ابيها يشترط شهادة القابلة واكثر مدة الحمل سنتان  
 من وقت التزويج وعندنا في اربع سنين واقلها ستة اشهر فلو نكح امه فطلقها فاشترها فولدت  
 لاقل من ستة اشهر من اي من وقت الاشهر الزم اي الولد الرجل اي يثبت نسب منه بلا دعوة والا لا اي و  
 وان ولدت لستة اشهر او اكثر لا يثبت منه الا ان يدعيه هذا اذا اطلقها بعد الدخول بها بانيها واحدا وحدها  
 او رجعا اذا لو كان قبل الدخول بها لا يلزمه الولد الا ان تكمل اقل من ستة اشهر منذ طلقها وان طلقها ثنتين  
 حتى حوت عليه حرمه غليظة يثبت النسب له من حين من وقت الطلاق ومن قال لامة ان كان ما في بطنك ولد  
 فهو مني فقالت ولدت فتهدت امرأة قابله مقبولة الشهادة بالولادة يثبت نسب منه بلا دعوة اي ام و  
 ولده هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار اما ان ولدت لستة اشهر فضا عدا لا يلزمه  
 قال الغلام هو ابني ومات القابل فقالت امه انا امراته وهو ابنه مني فهي امراته وهو ابنه برثانه هذا  
 اذا مات الام موفقة بانها حرة وبانها ام الغلام فان جملت حرمها فقال وارثه انت ام ولد ابي وليت  
 بنكوحه ابني فلما ميراث لها **باب الحضانة** وهي التربية يقال حضنت حضنته اذا رعت  
 وربيت احق الناس حضنة بالولد الصغير <sup>حضنة</sup> قبل النفقة وبعدها الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأمونة  
 ثم ام الام والاب وقال زفران لاخت لاب وام اولام والاب او الخالة احق من ام الاب ثم الاخت لاب وام ثم  
 لام ثم لاب وفي رواية الخالة اولي من الاخت لاب ثم الخالات كذلك ثم العات كذلك ومن نكحت من هذه  
 غير محرم الا محرم الصغير سقط حقها او حق الحضنة وانما قيد به لانها نكحت محرمه كالجدة اذا كان زوجها جده  
 الصغير والام اذا تزوجت بم الصغير لا يجل حقها ثم يعود حق الحضنة بالفرقة ثم العصباء بآبائهم وام  
 ان كل هذا على سبيل البدلية والام والجدة احق به اي بالغلام حتى يستغنى فيها كل وحده ويشرب وحده  
 وليس وحده ويستغنى وحده قيل المراد بالاستغناء الوضوء وقيل نفس الاستغناء وقد رال استغناء سبع  
 سنين وهو قول الحضاني وعليه الغنوي والام والجدة احق بها اي بالجارية حتى تحضى وروى عن محمد انها  
 اذا بلغت حد الشهوة تدفع الى الاب وغيرهما احق بها حتى تشتري بان تبلغ مبلغا مثلها وان تجاوزت  
 بجانيها

أخذ المطلق ولد منها  
 لتزوجها له ان يباين  
 به الى تعدد حضنة  
 هكذا في الفاضل السبكي  
 كما قد شاع عنها وينبغي ان يكون  
 محله ما اذا لم يكن غم فدها  
 ممن تستحق الحضانة فينفى  
 ان لا يملك الاب الصغير بل  
 يستدل الحق الى من يستحق  
 الحضانة وهذا هو والله  
 اعلم  
 شرح تنوير



باختلاف الاحوال من السمن والحضن والقوة والضعف والجماد وفي الجماع مع الصغير حتى تستغنى  
ولا حق للامه وام الولد ما لم يعقلا ومولاه اولاد بالولد من الاب حال قيام النكاح وبعده والذمية احق بول  
ها المسلم ان كان زوجها مسلما لم يعقل دينها فان عقل الاديان او خيف ان يالف الكفر نزع منها **والا حياء**  
**للولد** مطلقا لو كان مميزا او لا ولو كان غلاما او جارية وقال الشافعي اذا صار مميزا خبر بين الابوين فيكون  
عند من يختار منهما ولا تافر مطلقة بولدها بعد انقضاء العدة ان كان اصل النكاح في مصر هي فيه الا ان يكون  
بيتي المصيرى قريب بحيث لو خرج الزوج لمطالعة الولد امكنه ان يبيت في اهله فيكون هذا الحال المحتمل  
ولها ان تحول من محلة الى محلة اخرى والقوية مثل مصر **الا** لا تافر الا الى وطنها والحال ان قد حكمها  
عنه فقيده لانه اذا لم ينكحها ثمة ليس لها ان تنقل الولد **باب النفقة** وهي مشقة من النفوق  
المطلكال او التفريق الرواج لان بها هلاك الحال ولا نهائ برؤج في مصالح الحال ونفقة الغير على الغير تجب بثلاثة اشياء بالآراء  
والفرابة والملك فبدل نفقة الزوجات لانها تناسب ما تقدم وغيره وانع استيراد حيث قال تجب النفقة للزوجة  
**مطلقا** لو كانت تزوجا او لم تزوج ولو كانت مسلمة او كافرة او غنية او فقيرة موطوءة او غير موطوءة  
طوءة منتقلة الى بيت الزوج او غير منتقلة على زوجها مطلقا لو كان غنيا او فقيرا حاضرا او غائبا والكسوة بعدد  
حالي ولو كانت مائعة نفسها للمهر المعجل وقال بعض المتأخرين اذا لم تزوج الى بيت زوجها لا تسحق النفقة وهو  
رواية عن ابي يوسف وذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد تجب لها النفقة وان لم تنقل الى بيت زوجها  
وعليه الفتوى في المخطوط والابيض واذا تزوج امرأة فطلبت النفقة قبل ان يحولها الى منزله فلها النفقة  
اذا لم يطالبها الزوج بالاستقال قوله بقدر حالها اي تجب النفقة والكسوة لها عليه بقدر حالها في البسار  
والاعسار حتى كان لها نفقة البسار ان كانا موسرين ونفقة الاعسار ان كانا معسرين وان كانت هي موسرة  
وهو معسر لها عليه فوق ما يفرق لو كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجرة او باجتي وان كان الزوج موطوءا  
مغوطا البسار بخوان ياكل الخلوى والحم المشوى والباجات وهي فقيرة كانت تاكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه ان  
يطعمها ما ياكل بنفسه ولا ما كانت تاكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجرة او باجتي وقال الكرخي وهو ظاهر  
الرواية وبه قال الشافعي يعتبر حال الزوج **اي** لا تجبان لكانت ناشرة حتى تعود الى منزلها الناشرة في صطلح  
الفقهاء وهي التي خرجت من منزل الزوج ومنعت نفسها من غير صغيرة لا توطأ ولا تصالح للجماع مطلقا  
كانت في بيت الزوج او بيت الاب حتى بان اوفا مهرها او كان موطوءا او وبست منه ولا تجبان لو كانت  
صغيرة

وعليه الفتوى

صغيرة لا توطأ اي لا تصالح للجماع مطلقا سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب عندنا وعندنا في  
لها النفقة وان كانت صغيرة مثلها يوطأ فلها النفقة **للو** لو كانت محبوسة بدني ومفصولة اذا غصبها رجل  
كرها فذهب بها **باب** لو كانت حائضا مع غير الزوج وعند له يوطأ ان تجت مع محرم فلها النفقة وعنده  
ان كانت مفصولة لها النفقة والفتوى على الاول وانما قيد بقوله حاجتها لانها لو كانت معمرة او تاجرة و  
يسمونها زوجها لا تجبان اتفاقا وقيد بقوله مع غير الزوج لانها ان كانت مع الزوج تجبان بالاتفاق **و**  
لا لو كانت مريضة لم تزوج الى بيت زوجها مطلقا وان زفت فمضت بعده فلها النفقة وعنه لم يوسف  
انه لا نفقة لها ان كانت مريضة لا تطبق للجماع **وتجب** النفقة لادمها مطلقا سواء كان حرا او مملوكا لها او  
غيرها لو كان موسرا فان كان لها خادم او اكثر لا يفرض عندها وعند له يوطأ يوطأ في دمي وقيل ان  
كان مملوكا لها تسحق والاولا في فتاوى سمرقند ان المرأة ان كانت من بنات الاشراف ولها خدم كبير  
الزوج على نفقة خادميها وعنه لم يوطأ في رواية اخرى انها اذا كانت فايقة بنت فايق زفت الى زو  
جها مع خدم كثير استحققت نفقة الخدم كلها وقالوا ان الزوج الموسر يلزم نفقة الخادم ما يلزم المعسر  
من نفقة امراته قوله لموسر الاشارة الى انه لا تجب نفقة الخادم عند احيائه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
وهو الاصح فلا فارقا له في الذخيرة هذا كان للمرأة خادم اما اذا لم يكن للمرأة خادم لا يفرض نفقة  
الخادم عليه في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعنه زفران تفرق الخادم واحد ثم هي تقوم بنفسها تتخذ خادما  
ولا يفرق بينهما بحجة عن النفقة مطلقا لو كان حاضرا او لا واطلقت او لا وقال الشافعي ان كان حاضرا  
طلبت يفرق وتومر بالاستدانة عليه مطلقا لو كان حاضرا او غائبا في فتاوى السراجية هذا اذا كان  
الزوج حاضرا وان كان غائبا لا تومر به وذكر الخصاص ان نفق الاستدانة على الزوج هو الشراعية لا  
ليقضي الثمن من مال الزوج وتتم نفقة اليك بطرده وان قضى القاضي بنفقة الاعسار هذا اذا كانت  
انما ارضيت بها فلا ولا تجب نفقة مدة مضت بان غاب عنها شهرا او كان حاضرا او امتنع من الاتفاق وقد  
اكت من مال نفسها الابا انقضاء هذه المدة او الرضى فيقضي لها بنفقة ما مضى وبموت احد من الزوج تسقط النفقة  
المقبضية المفروضة وعندنا في لا تسقط هذا اذا لم يامر بالاستدانة اما اذا امرها به بالاستدانة عليه فا  
سدات ثم مات احدنا لا يبطل ذلك هكذا ذكرنا في حكم الشهيدة في الخصم وذكر الخصاص انه يبطل ايضا الصحيح  
هو الاول كذا في شرح الهداية وكذا لو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فسخ



فرض القاضى ولا ترد المصلحة اي لو جعل لها نفقة مدة ثم مات احداهما قبل مضي المدة لم يرجع بشئ عندها مطلقا  
كانت شهرا او اكثر منه وعند محمد وان نفى يرفع عنها حصه المدة الماضية قبل موته ويسترد ما ورثه ذلك ان كان  
قائما وان كان مستهلكا تجب قيمة الباقى وعلى هذا الخلاف تجب الكسوة وعن محمد انها اذا قبضت نفقة شهر  
فمادونه فمات احداهما قبل مضي المدة لا يسترد وان كان اكثر من الشهر فعلى ما بيننا من الخلاف وبسبب القن في نفقة  
زوجته الا ان يغديه مولاه وانما قيد بالعتق لان المدبر لا يبيع ونفقة ما يتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم  
يعجز وان عجز ببيع هذا اذا كان التزوج باذن المولى اما اذا كان التزوج بغيا لاذن فلا نفقة عليهم ولا لهم ايضا  
ونفقة الامة المنكوسة انما تجب بالتبويح مطلقا سواء كانت مدبرة او ام ولد وهي ان يخلع بينهما  
وبينة من نكحها ولا يستخذه ولو خدمته احيانا من غير استخدام فلها النفقة ولو استخدمها بعد التبويح  
سقطت النفقة اما المكاتبه فلي كاطرة في استحقاق النفقة سواء اتواها مولاه او لا **وتجب السكنى** مصدر  
سكن الدار وفيها اذا اقام او اسم بمعنى الاسكان كالمقربى بمعنى الاقارب في بيت خال عن اهلها والاهل  
ان يختار ذلك ورضيت وطعم ولا يلهيها النظر والكلام في اي وقت شاء واوله ان يمنع والدتها وولدتها من غير  
واهلها من الدخول عليها وقيل لا يمنعهم من الدخول عليها وانما يمنعهم من القرار وقيل لا يمنعهم من الخروج  
الى الوالدتين ولا يمنعهم من الدخول عليها في جمعة وفي غيرها من المحرم قدر بسنة وهو الصحيح وعليه الفتوى  
وقال محمد بن مقاتل الرزى لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر وفرض لزوجة الغاييب وطفله الصغير الفقير  
مطلقا سواء كان ذكر او انثى واولاده الكبار الزمنى الفقير او ابويه ان كانا محتاجين في مال له عند  
من يقرب وبالزوجة مطلقا سواء كان وديع او مضاربة او مينا وقال زفر لا يقضى باعطائها من مال الزوج  
لا يقضى **القاضي النفقة** وتومر بالاستدانة عليه هذا اذا كان المال من جنس حقها كالدراهم والدنانير والطعام والكسوة اما اذا  
كان من خلاف جنسه فلا يغرض القاضي فيه النفقة وكذا اذا انكر احد الامرين ولا يسمع بينهما على النكاح  
ايضا عند علمائنا الثلاثة ويؤخذ كقيل منها بعد ما اعطيت حتى ان حضر الزوج واقام بينته على انه اوفاها  
بامر القاضي برد ما اخذت وقيل الكفيل ضامن لما اخذت وان لم يكن له بينته وحلفت على ذلك  
فلا شئ على الكفيل وان كانت لزمها وله الخيار في مطالبة ايتها وذكر في ادب القاضي المختص في كسبه  
لكنه لو فعل ففسد وكذا يجبر الاب على نفقة امراه ابنة الغاييب نفقة ولده **وتجب النفقة** والكسوة  
دون الكسوة لعقده الطلاق وقال الشافعي لا نفقة للمبتوتة ولها السكنى الا اذا كانت حاملا سواء كان  
سواء كان رجعا او باينا سواء كانت حاملا او لا رجعا

الى شهادة غايبه  
المستوبة او البانية يحتاج

البايا رجعا او باينا وسواء كانت حاملا او لا وان كان نفقة المبتوتة ولها السكنى الا اذا حاملا وانما  
قلنا دون الكسوة لانها لا تحتاج في مدة العدة الى الكسوة حتى لو احتاجت نفقته كذا في الحرة لا الموت  
اي لا تجب نفقة الموت **ومعقدة المعصية** وهي التي جاءت الفرية بمعصيتها كزناها وتبديل ابنه  
قبل الطلاق وردتها بعد البت مطلقا سواء كان واحدا او اكثر تسقط نفقتها اذا جئت حتى تنوب فان  
لم تجس بعد بل بقيت في بيت زوجها فلها النفقة **لا** اي لا يسقط تمكين ابنه من نفسه بعد البت فيكون  
لها النفقة في ماله خلافا لفرس هذا اذا كان باينا اما اذا كان رجعا وارتدت فنجست او لا ولو كانت  
ابنة فلا نفقة لها **وتجب النفقة لطفلة الفقير** اذا كان حرا او ابوه حرا وان كان الولد عبدا فنفقة  
على مولاه وان كان الاب عبدا لا يلزمه نفقة الابن وان تزوج باذن المولى لا يقال قد استفيد هذا من  
قوله وفرض لطفلة لان نقول ذلك تجب في مال اب الغاييب وهذا يجب عليه مطلقا سواء كان غاييا او حرا  
فلا يكون مكررا اقصد او لا تجبر امه لترضع مطلقا كانت شريفة او لا وعند مالك تجبر ان لم تكن شر  
شريفة واعلم ان الاعمال تجب عليها تدبينا ولا تجبر عليها في الحكم كخس البيت وغسل الثياب والطبخ  
والخبز والارضاع ويستاجر الاب من ترضعه عندنا ان ارادت ذلك هذا اذا وجدت اما اذا لم توجد  
من ترضعه تجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية وتمين له غذا من المايعات والدين و  
والاول مال شمس الائمة الرضى والقدرى وهو الاصح وعليه الفتوى **لا** اي لا يستاجر ام الطفل  
لارضاعه لو كانت منكوسة او معقدة عن الطلاق الرجعي لترضعه واما المعقدة عن طلاق باين فكذلك  
في رواية وفي رواية اخرى جاز استجارها وان استاجرنا وهي منكوسة او معقدة لترضع ولده من غير ما جاز  
وهي اي الام احق واوله به بعد ما اي بعد انقضاء العدة ما لم تطلب زيادة وتجب النفقة لابويه واجدا  
وه وجداته لو كانوا فقرا وان كانوا اغنيا فلا ولا نفقة مع اختلاف الدين الا بالزوجة والولاد  
اي الابوان والاجداد والجديات والاولاد والاولاد والاولاد وصورتها ان يتزوج ذمي ذمته تولدت  
ولدها ثم اسلمت فالولد يتبعهما في الاسلام ونفقة على الاب واسم الولد دونها ولا يشترك  
الاب والولد في نفقة ولده وابويه احد وفيه لف ونشر قد يراه لا يشترك احد من الاقارب الاب  
في نفقة ولده ولا يشترك احد من الاقارب الولد في نفقة والديه وعن ابي حنيفة ان نفقة الولد على  
الاب والام اثلاثا تجب ميراثها هذا اذا كان الاب موسرا فان كان معسرا والام موسرة امه



بان تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الاب اذا ايسر فان كان الاولاد مومنين فنفقة الابوين على  
الذكور والامهات بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح ومن ينفق ان النفقة بين الذكور والامهات المذكور  
مثل حظ الانثيين **وجب نفقة** لغيره من الكسب بقدر الارث لو كان مومناً حتى لو كان رجلاً  
معتقاً عاجزاً عن الكسب لانه واخوه مومنين **وجب نفقة** على الاخ والاخت **والاخ** اثلاثاً وقال ابن ابي ليلى **يجب النفقة**  
على كل وارث حر ما كان اولاداً وقال الشافعي **لا يجب النفقة** على غير الوالدين والمولودين وصح للموالدين بيع  
ابن الغائب لا يبيع عقاره لنفقة الا اذا كان الولد الغائب صغيراً فانه يبيع العقار ايضا وعنده ابو حنيفة  
ومحمد لا يجوز ذلك كله وهذا الخلاف في الاب اما يبيع غير الاب فلا يصح اجماعاً وفي حال صغرته من يجب عليه  
النفقة ليس لاحد ممن يستحق النفقة ببيع العرض والعقار اجماعاً ولو اتفق مؤدعة على ابويه وزوجة  
وولده بلا امر ضمن وهو نكحة في موضع النفق فيؤتمر القاضي وامر الغائب حتى لو اتفق بامر احدهما لا  
يضمن ولو اتفقا ما عندهما او اتفق ولده وزوجته ما عندهما من مال الابن الغائب والاب والزوجة وهو  
من جنس حقوقهم لا يضمنون فلو قضى القاضي بنفقة الاولاد والقريب ومضت مدة طويلة سقطت الا ان  
يأذن القاضي بالاستدانة فاستدان عليه في تصديده في ذمته ولا تسقط بعض المدة وذكر في زكاة الجاهل ان  
نفقة الجاهل تصير ديناً بقضاء القاضي وذكر في كتاب النكاح انها لا تصير ديناً بالقضاء وتسقط بعض المدة فحمل  
بعضهم المذكور في الجاهل على ما اذا قصرت المدة والمذكور في النكاح على ما اذا طالت المدة فنفقة الاقارب  
لا تصير ديناً بالقضاء اذا طالت المدة اما اذا قصرت تصير ديناً والفصل بين القليل والكثير الشهر وانما فيه  
بنفقة الاولاد والقريب لان نفقة الزوجة اذا قضى بها **القاضي لا يملك** تسقط طالت المدة  
او قصرت كما تقدم في صدر الكتاب **وجب النفقة** على المولى لمملوك مطلقاً ما كان المولى او العبد او الامه  
صغيراً او كبيراً اقل في المولى الاتفاق عليه وكان الكسب في كسبه او فنفقة في كسبه والا اى وان لم  
يكن للمملوك كسب بان كان عبداً من اوائله لا يوجب مثلها امر المولى واجبر ببيعته بخلاف الدواب حيث  
لا يجبر المالك على نفقتها وبيعها ان امتنع من الاتفاق بل يومر به فيها بينه وبين الله تعالى وعلى له كيف  
انه يجبر على الاتفاق على البهايم ايضا وهو قول الشافعي والاصح هو الاول **كتاب الاعناق**

الاعناق  
الاعناق

في المملوك عند زوال الرق وهو عجزه حكمي لا يقدر به على التفريات والولايات والمملوك من المملوك ويبيع  
الاتفاق من حر مكلف عاقل بالغ مطلقاً سواء كان في اوصاله مملوكه بانته حر او بما يعبر به عن البدن كما كان  
والوجه والعنق والفرج ان كانت امته وانما قيد بالبدن لانه لو اضاف الى العضو الذي لا يعبر به عن البدن  
كاليد والرجل لا يعتق عندنا خلافاً للشافعي وكذا الدبر لانه لا يعبر به عن البدن **بانته عتق** ومعتق  
وحر وحررتك واعتقتك فيعتق هذه الالفاظ سواء اذاه اى الاتفاق او لا ويصح بلا ملك له ولا رفق  
في سبيلك عليك هو معتقك بالجميع ان نواك العتق والا لا وكذا خليت سبيلك وعن ابى يوسف انه لو قال اطلقتك  
ونوى العتق عتقك بخلاف اطلقتك **يصح** بهذا الابن او هذا اليه او هذه اى مطلقاً ما كان يولد مثلاً ولا  
سواء كان معروفاً بالنسب او مجهولاً بالنسب ولكن في معروفاً بالنسب منه في قول ابى حنيفة الاخير بلائيه وفي قولهما  
وهو قوله الاول لا يعتق ان كان لا يولد مثله وهو قول الشافعي ولو قال للصغير هذا جدي قيل هو على القدر  
الذي هو وقيل لا يعتق اجماعاً وهذا املاى اى يصح بهذا املاى او يا مولاي او يا حراً او يا عتق مطلقاً سواء  
نوى اولاداً وقال زفر لا يصح الاعناق بقوله يا مولاي الاباللية ولو قال عتيت به المولى في الدين او الكذب صدق  
فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق قضا لا بيا ابني ويا اخي وعن ابى حنيفة يعتق فيها ولو قال هذا اخي لا يعتق  
وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يعتق ولو قال لعبد هذا ابني قيل على الخلاف وقيل لا يعتق اجماعاً وهو الظاهر  
ولو قال جدي او حملي او دارى حرعتي العبد عند ابى حنيفة خلافاً لهما ومن اراد حفظ هذه المسائل على  
فليحفظ ما اشتهر بعض الظرفا جوتك كفت آزاد بشد عبد يادار بكوكيه آزاد بشد عبد يادار ولا سلطان  
اى ولا يصح بلا سلطان عليك والفاظ الطلاق مطلقاً ما كان حراً او كناية وسواء نوى اولاداً وعندنا وعند  
الشافعي يعتق بالفاظ الطلاق ان نوى وانت اى لا يصح ولا يعتق بانته مثل الحر الاباللية وعتق بانته  
الاحر سواء نوى او لم ينو **وعتق** بملك قريب محرم مطلقاً ما كان ولداً او ابويه او غيرهم وسواء نوى او  
لم ينو وقال الشافعي لا يعتق عليه الا الوالدان والمولودون وقال اصحاب الطواهر لزمه ان يعتقه  
ولا يعتق قبل اعتاقه وانما قيد بقريب محرم لا يحل منا **كلمة** لو ملك محرماً قريباً يحل المخالطة معه  
كسنت العم وابن العم او محرماً لا يكون قريباً له كاخته او امه رضاعاً او زوجة ابنة لا يعتق ولو كان  
المالك حراً او جنتاً او مملوكاً او كافراً او دارياً وانما قيد به لانه لا يجزى لو ملك في دار الحرب ذارحم  
حرم منه لا يعتق عليه **يصح** بتحرير لوجه الله تعالى وللشيطان وللصنم مطلقاً سواء نوى او لم ينو

لا يثبت النسب



وجه بكونه مطلقا سواء نوى او لم ينو وعندنا في المعتقد فيها وفي رواية عن الكرخي والطحاوي لا  
 ينفذ اعتاق المكره والسكران وان اضاف الى العتق لا ملك بان قال ان ملكتك فانت حر او شرط بان قال  
 لعبدك ان دخلت الدار فانت حر صحح الاضافه فيها خلافا لثالث في الاول ولو حرر الامة حال كونها  
 حاملا عتقا الى الحامل والولد مطلقا سواء نوى عتقها او لم ينو وان حرره الى الحمل عتق فقط دون الحامل  
 والولد يتبع الام في الملك والحرية والرق والتدبير والاستيلاء والكتبة وولد الامة حال كونه من سيد هام  
 قوله من سيد هام اشارة لان ولدنا من غيره لا يكون حرا ما لم يعتق وانما اورد هذين للتفصيل وهما الملك  
 والرق لتفصيلهما من حيث الكمال والنقصان لان التدبير وام الولد الملك كامل والرق ناقص وفي  
 الملكا بت على عكسه ولان المملوك كونه عام فيكون في بني آدم وغيرهم والموقوتية خاصة فيهم فيبين بان  
 الولد يتبع الام في المني والعام يدل ان البقر الوحشي لا يجوز في الاضحية وان كان الولد بين الوحشي و  
 الابي ينظر ان كانت الام وحشية لا يجوز والابحوز كذا في الفتاوى والاولو الجنب **باب العبد يعتق**  
 من اعتق بعض عبده لم يعتق كله اي لم ينزل ملكه عن كله بل ينزل عن ذلك البعض فحب وسبق هذا العبد  
 اي لسيده قيمة فيما بقي من عدم الزوال وهو معتق البعض كما كانت هذه عند ابى حنيفة وعندهما يعتق كله  
 وهو قول ان في ولاساية عليه وامر ان الاعتاق تجزئ عنه وعندهما لا تجزئ وان اعتق نصيب من عبد  
 مشترك بينه وبين غيره فليس يركب الا كذا ان يحرر او يبتغي العبد المعتق في قيمة نصيبه معسر ان كان المعتق لو  
 موسرا والاولا هي او يضمن لو موسرا او يتركه ان يحرره او يستعديه او يضمن المعتق قيمة نصيبه لو كان  
 المعتق موسرا او يرجع المعتق بعد التضيي به اي بما ادى على العبد والاولا اي المعتق فحب وهذا  
 عند ابى حنيفة وعندهما ليس له الا الضمان مع اليسار والساية مع الاعسار والاولا للمعتق في الوجهين و  
 لا يرجع المعتق عليه وعندنا في ان كان معسرا فلا يترك ان يستديم في الرق في نصيبه ويتصرف فيه  
 كما كان يتصرف من قبل فيباع ويوهب هذا اذا كان الشريك المعتق معسرا وان كان موسرا يعتق كله  
 ويضمن لشريكه نصيبه فاعتق عنه لا تجزئ ان كان موسرا وان كان معسرا تجزئ ولا يرى الترجيع  
 الى الحرية بالساية ثم المعتق في اليسار ان يملك قدر قيمة نصيبه آخر يوم الاعتاق وبه اخذ عامة المتأخرين  
 وعني ابى حنيفة ان المعتق ذلك لكن ما سوى المثلون طاحنه كمناع البيت والمي وم والمثل وشباب  
 الجسد وهو المختار وقيل المعتق نصيب حرمان الزكاة والمعتق **باب القيمة في الضمان والساية**  
 يوم

يزول

يوم الاعتاق ولو شهد كل واحد من الشريكين يعتق نصيب صاحبه سعى العبد لها اي لكل واحد منهما  
 في نصيبه مطلقا سواء كان موسري او معسري او كان احدهما موسرا والاخر معسرا عند ابى حنيفة رجم وعندنا  
 ان كان موسري فهو حر ولا ساية عليه وان كانا معسرين سعى العبد لها في قيمة وان كان احدهما موسرا  
 والاخر معسرا سعى للموسر ولا يسعي للمعسر والاولا في جميع ذلك موقوف عندهما الا ان يتفقا على اعتاق  
 احدهما ولو علق احدهما عتقه اي عتق العبد المشترك بفعل فلان عند ابان قال احدهما ان دخل  
 زيد هذه الدار غدا فالعبد حر وعكس الاخر بان قال ان لم يدخل فهو حر وفي الغد ولم يدر الفعل ولا عدمه  
 وقال كل واحد منهما حلت صاحبي عتق نصفه وسعى في نصف الآخر لها انصافا مطلقا سواء كانا موسرين  
 او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا عنده وعند ابى يوسف ان كانا معسرين فكما قال ابى حنيفة يسع  
 في نصف قيمته لها وان كانا موسرين لم يسع لواحدهما في شيء وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا  
 سعى في ربع قيمته للموسر وعند محمد يسع في جميع قيمته لها ان كانا معسرين وان كانا موسرين لم يسع لواحدهما  
 مائة في شيء وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسع في نصف قيمته للموسر ولم يسع للمعسر ولو علف  
 كل واحد من الرجلين يعتق عبده والمسألة بجاهلها لم يعتق واحدهما اجماعا ولو ملك ابنه مع رجل  
 او عتق حظه اي نصيبه ولم يضمن الاب نصيب شريكه ولشريكه ان يعتق او يستعدي وهذا مطلق سواء كان  
 كان القليلك بارت بان تزوج امه ابني عم فولدت ولدا ثم ماتت سيدها فوريه زوجها وابني عم اخوله  
 فان الولد يعتق على ابيه ولا يضمن لشريكه او بشر او بعبدة او بوصية او بالان الاب موسرا  
 او معسرا او اعلم الاخر انه ابني شريكه او لم يعلم عند ابى حنيفة وعندهما يضمن الاب في غير الارث نصف قيمته  
 ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الابني في نصف قيمته لشريكه ابيه وروي ابو يوسف عن ابى حنيفة ان لم  
 يعلم فلان يضمن اياه وان اشترى نصفه اجنبيا او لاثم اشترى الاب ما بقي من ابنته وهو موسر فله  
 اي الاجنبي ان يضمن الاب نصف قيمته او يستعدي الابني في نصف قيمته وهذا عند ابى حنيفة وعندهما لا يملك  
 له ضمن الاب نصف قيمته وان اشترى نصف ابنه عن يملك كل من يضمن باي مطلقا سواء كان موسرا  
 او معسرا عند ابى حنيفة وعندهما يضمن ان كان موسرا وانما قيد بقوله ممن يملك كله لانه لو كان  
 مشترك ابني الاثنان فيباع احدهما نصيبه من ابيه وهو موسر فلا يترك حق التضيي اجماعا عند مشر  
 مشترك للموسر في بكم الرأب دبره واحدهم او لا وهو موسر وحرره او وهو موسر ضمن الشريك ان كانت

ان كان الاب  
 موسرا



المدبر ثلث قيمة قنا وليس له ان يضمن المصدق المصدق ثلثه حال كونه قدبر الاما ضمن المصدق  
 المدبر وهو ثلث قيمة قنا هذا عندنا في حقة وعندنا العبد كله مدبر للمدبر والاعتاق باطل ضمن  
 المدبر ثلثين قيمة لشريكه موصرا ان الولايتين ما اثلاثا ثلثاه للمدبر وثلثه للمصدق  
 وقيل يضمن المدبر المصدق نصف قيمة قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولو قال قول الشريك هي  
 ام ولدك وانكر الشريك تحريمه الى الجارية المنكوبة ما وثق قف فوجا وتكتب وتنفق على نفسها ولا  
 سعاية عليها للمكسر ولا يسيل للمقر عليها وقال ابو يوسف ومحمد ليس للمكسر ان يتخذها وله ان يستعيها في نصف  
 قيمتها ثم تكون حرة لا يسيل عليها وذكر في الاصل رجوع ابو يوسف الى قول به حقة وانما قيد بقوله وانكر لان  
 لو اقر ضمن لشريكه نصف قيمتها وما لا لم ولد تقوم فلا يضمن احد الشريكين باعتبارهما هذا عندنا في حقة وعند  
 لها قيمة ولكن قيمتها ثلث قيمتها قنا فيضمن الشريك سدس قيمتها قنا ولا سعاية عليها ان مات احداهما فله  
 خلافا لها وان جات بولد فادعاه احداهما ثبت نسب منه بالدعوة وعق ولم يضمن لشريكه شي من قيمة  
 ولا سعاية عليه عنده وعندنا يضمن نصيبه شريكه ان كان موصرا وسعى له الولد ان كان موصرا رجلا ثلثه  
**ابجد** دخل عليه ثلثان قال لا ثلثين في حال الصوة احدكما خرج من عنده **واحد** منهما ودخل الآخر هو  
 الثالث وكرر قوله وهو احدكما حرمات الموت بلا بيان عتق ثلثه اربع العبد الثابت ونصف كل ان  
 الاخرى وقال محمد يعتق ربع الدامل ولو كان القول **في المرض** اي مرضي موصرا فان كان له يخرج قدز القوت  
 من الثلث وذلك رتبة وثلثه اربع رتبة عندها وعند محمد رتبة ونصف رتبة ولم يخرج ولكن  
 اجازت الورثة في جواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يخرج الورثة قسم الثلث من العبد  
 بينهم على هذا بعد سهاهم كما وضعنا بيانه ان نقول حق الى ربع في النصف وحق الثابت في ثلثه ارباع  
 وحق الداخل عندها في النصف ايضا ففتحنا الى يخرج له نصف وربع واقل اربعه فحق الخارج في سهاهم و  
 حق الثابت في ثلثه وحق الداخل في سهاهم قبلت كما والعق سبعة فجعل ثلث المال سبعة لان العتق  
 في المرض وصية ومحل نفقة الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي كما هم  
 السعاية وصار جميع المال احد وعشرين وماله ثلثة ابعده فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج كما  
 ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل كما ان وسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلثه ويسعى في اربعة قبلت  
 سهاهم الوصية سبعة وكها السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد حق الداخل في

المدبر ثلث قيمة قنا  
 المدبر ثلث قيمة قنا  
 المدبر ثلث قيمة قنا

كما ذكرنا

فكان سهاهم العتق عنده ستة وتجعل كل رتبة ستة وسهاهم السعاية اثنا عشر وجميع المال ثمانية عشر  
 فيعتق من الثابت ثلثه ويسعى في ثلثه ومن الخارج كما ان ويسعى في اربعة ومن الداخل سهاهم  
 في خمسة فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد منهم ولا يسعى في شيء خرجوا الا من الثلث عندنا في حقة  
 لان الاعتاق عندها لا يتجوز فاذا ثبت في بعضه ثبت في كل قلنا الاعتاق عندها لا يتجوز اذا صار  
 محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه حينئذ ثبت ضرورة وثابت لينا  
 بقدر بقدرنا ولا يعدد مواضعها والبيع مطلقا وان صحى او فاسد او مأمع القيد او بدون  
 او من وطا بشرط الخيار والموت والتدبير والتحرير والجهة بيان في العتق المبرم لا الوطى بدون  
 العلوق وعندنا ينبغي بالوطى وهو الوطى والموت بيان في الطلاق المبرم صورته اذا قال  
 لامرأته احديكما طالق ثم مات احداهما او وطى احدهما قبل البيان صار بيانا بالاجماع فطلقت  
 الثانية ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلبد يسه ذكر افانث حقة فولدت ذكر او انثى ولم يدرك الاول  
 رقب الذكر اي بقي رقيقا وعق نصف الام ونصف الانثى هذه المسئلة على وجوه احدها ان يوجد  
 النصارى بعدم العلم بالمولود او لا والجواب ما ذكرنا في الثاني ان تدعى الام ان الغلام اول وانكر  
 المولد ذلك وقال البنت هي الاول والبنت صغيرة فالقول للموت مع يمينه ويخلف على علمه فان خلف  
 لم يفتق احد منهما الا ان يقيم الام البنت بعد ذلك على انها ولدت الغلام او لا وان نكل عتقت البنت  
 والام ولدت ان يوجد التصديق بآلية الغلام فتعتق الام والبنت ويرى الغلام لانه لا حظ له  
 من العتق بحال والرابع ان يوجد التصديق بآلية البنت فلم يعتق احد وطا الخاص انه تدعى الام آلية  
 الغلام ولم تدعى البنت شي وهي كبيرة فالقول يكلف فان خلف لم يثبت شي وان نكل عتقت الام ووه البنت  
 والسادس ان تدعى البنت وهي كبيرة وآلية الغلام دون الام فتعتق البنت دون الام ولو شهد احد  
 رجل انه حر احد عبده بغير عينة او شهد انه اعتق عبده ولم يدع العبد او انه حر احدى اميته بغير عينة  
**لغت** الشهادة عندنا في حقة وان لم تكن الدعوى شرطا في عتق الامة وعندنا يقبل شهادة ثلثا فيحجر المولى  
 على البيان **الا ان تكون في وصية او طلاق مبرم** بان شهد انه طلق احد نسائه يقبل الشهادة و  
 يحجر على البيان اجماعا هذا اذا شهد في وصية انه اعتق احد عبده فان شهد انه اعتق احد عبده  
 ظهر في موصية او شهد على تدبيره في وصية او مرضه واداد الشهادة في مرضي موصية او بعد موصية



تأليفه في الميراث  
في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠

تقبل استحقاق القياس ان لا تقبل ولو شهدا بعد موته انه قال في صحة احدكما حر فلا نفي فيه  
فقال بعض شايخنا لا تقبل والاصح انه تقبل **باب الخلف بالعتق** الخلف بالعتق وسكون  
اللام وكسر اللام القسم وبكر الخ وسكون اللام العهد **ومن قال ان دعت الدار** فكل مملوك  
لي يولد اي يوم اذ دخلت الدار فهو حر عتق ما يملك بعده اي بعد اليقين به اي بالدخول مطلقا سواء  
كان ليلة او نهارا ولو لم يقبل يومئذ والمسئلة بما لها لا يعتق الذي ملكه بعد اليقين والمملوك لا يملك  
الحمل مطلقا حتى لو قال لامته كل مملوك ما غيرك حر لم يعتق حملها ولا فرق بين ان تلد لاحد من ستة  
اشهر او لاكثر ولو قال كل مملوك لي او املكه فهو حر بعد غدا او بعد مائة سنة او من ملكه مذ حلف فقط  
لا من ملكه بعد اليقين فيكون من ملكه المسئلة الاولى حرا في الثانية مديرا ولكن بموته عتق في المسئلة  
الثانية من ملكه بعده اي بعد اليقين من ثلثة اى من ثلثة ماله **ايضا** انما عتق بعد الموت من كان وقت  
اليقين وقال ابو يوسف في النواذر عتق الذي كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق الذي ملكه بعد اليقين ولو قال  
كل مملوك لي اذا مت فهو حر على هذا الخلاف **باب العتق على جعل** بالضم ما يجعل للعالم  
على عمله المراد هنا ما يكون عوضا عن العتق لو حر عبده على مال فقبل العبد عتق مذ قبل والمال  
دين عليه وذلك مثل ان يقول انت حر على الف او على ان لا عليك الف او على الف تو ديها او على ان تقبل  
الف او على ان تجيبني بالف وانما قيد بقوله فقبل لانه لو لم يقبل لا يعتق والطلاق لفظ المال يتناول  
النقد والعرفي والحيوان كالنورس والى ومثلا وان كان بغير عينة وكذا الطعام والمكيل والموزون  
اذا كان معلوم الجنس ولا يضر جهالة الوصف ولو علق عتقه بادية صاها ما دونها في التجارة لا يملك  
مثلا ان يقول ان اديته الى الف فانت حرا اذا اديت او متى اديت ولكنه يقتصر على المجلس في اذاعة  
وعن ابى يوسف انه لا يقتصر كما في التعليق لاسيما بشرط حتى اذا باعه ثم اشتراه اجبره الى اكم على نفسه  
ان احضر المال عنده وعتق بالتحلية وتفسير التحلية هنا في قبض ساير الحقوق ان العبد اذا اخرج  
المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بيده ويكن المصلحة نزل قابضا وحكم بعتقه ولو ادى البعض  
اجبر على القول ولكن لا يعتق مالم يود الخ وقال زفر لا يجبر على القبول فيها وهو القياس ولو ادى  
من مال اكسبه قبل التعليق عتق ولكن يرجع المولى عليه بمثله وان ادى من مال اكسبه بعد التعليق  
لا يرجع عليه قال عبده انت حر بعد موته بالف او على الف فالقبول الى قبول المال من العبد بغير

او باق ادعى  
الضم

موت

عن المالك

العتق فلفظ وما  
اصاب

ن



الوطاء

قبل مولد بشره او يوم وقال زفر لا يباع ويكون مديرا ويعتق العبد كما يعتق المدير من ثلثة  
 انه وجد الشرط ولو قال من مرضى هذا فهو لا يعتق بخلاف ما لو قال ان مت من مرضى هذا  
 وله حتى فتحول صداعا او على عكس قال محمد هو مرضى واحد ولو دبر عبده ثم جن لا يبطل ولو اوصى  
 برقبته ثم جن ومات حنونا يبطل ولو دبره احد الشريكين فلما كنت عنده حنقه ثلاث خيرات  
 في المومر واثنان في المعسكر كما مر في العتاق **باب الاستيلاء والاستيلاء في اللغة**  
 هو طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد من الامة وهو من الاسماء الغالبة والمناسبة  
 بين البابين ان في المديروا م الولد الملك كما في الرق ناقص ولدت امة من السيد لم تملك  
 الامة وهو قول عامة الصبية وبكجه مور الفقهاء وقال بعض العلماء واصحاب الظواهر يجوز بيعها  
 قبل تولد من السيد لانها اذا ولدت من غير ويجوز بيعها وعليها اتفاقا وتزوج وتزوج فان ولد  
 بعده اي بعد اعتراف منه بالولد الاول ثبتت نسيبه من بلاد دعوة عالم بنقه بخلاف الولد الاول فانه لا  
 يثبت نسيبه منه ما لم يعرف بالنسب وقال الشافعي ثبتت نسيبه من بلاد دعوة ان كان مقرا بالوطى وانفق  
 الولد الثاني بنفيه مطلقا وعن بعض حنيفة اذا وطئها ولم يعزل عنها وحصلت فاعليه ان يدعى نسب  
 لها وليس له ان ينفيه فيما بينه وبين الله تعالى ولو عزل عنها او لم يحصنها له ان ينفيه وعن ابو يوسف  
 انه اذا وطئها ولم يسترها بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعى نسبا وعزل عنها او لم يعزل حصنها او لم  
 يحصنها وعن محمد انه قال لا ينبغي ان يدعى النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد  
 ويستخرج بها ويعتقها بعد موته وعققت الامة الولد بموته من كل ماله ولم تسع لغيره شيئا ولو كانت  
 ام ولد النهر الى او عديرة قومت قبحة عدل وسعت في قبعتها كالمكاتب لا تعتق حتى تودع  
 السحابة وقال زفر يعتق في الحال والسحابة دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الاسلام  
 فابى فان اسلم بغيره على حالها وان مات مولاها اعتقت بلا سحابة وانما قيد بام الولد لانه لو اسلم عبد  
 النهر الى او امة وعرض على المولى الاسلام فابى **باب كبر على سعة** فان ولدت بنتا حرة فملكها اي اذا تزوج  
 رجل امة فولدت ثم ملكها بشرا او دبره في ام ولده عند خلاف الشافعي ولو ادعى ولد امة  
 مشتركة بينهما ثبتت نسيبه من المدعى وهي كلها ام ولده ولزمه نصف قيمتها يوم العلوق ولزمه  
 نصف عرقها لانيته اي قيمة ولده وفي المبسوط العرق عبارة عن مهر المثل بكم تشاؤون على الزنا فانه

بالله فاشتم ذلك مع جماعها لو جاز الاستيلاء على الزنا فالقدر الذي تشاؤون به على الزنا يجعل عرقها وان  
 ادعيها مما ثبتت نسيبه عنهما اذا كان العلوق في ملكها الا اذا كان احد الشريكين اب الاخر او كان سدا  
 الاخر بينهما في دعوة الاب والمسلم او في وقال الشافعي يرجع فيه الى قول القافية جمع قابض وهو الذي  
 يكون انكاد الاباء في الابناء اي يعرفون الاولاد بالاباء وهي ام ولدها خلافا للشافعي وعلى كل واحد  
 من الشريكين يجب نصف العرق ونقصا صا بما له على الآخر ثم تقابل الحقان فيسقطان بالمقاصة فان  
 بقي لا فائدة في وجوب العرق لانه يصير نصا صا فلما فيه فائدة فربما يرى احداهما الآخر من حقه  
 فيسقط حق الآخر فتوجه المطالبة وورث الابن من كل واحد منها ارث ابن كامل وورثا من  
 الابن ارث اب واحد فيقسمان نصفين **ولو ادعى المولى ولد امة مكاتبته وصدة المكاتب**  
 لزمه اي المدعي النسب والعرق وقيمة الولد وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديق ولم تصر الامة ام ولده  
 وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت النسب منه ولو ملكه يوما ثبتت نسيبه منه وسيجيء في كتاب المكاتب  
**كتاب الايمان** جمع يمين وهي في اللغة عبارة عن القوة وفي الشرع اليمين تقوية احد طرفي  
 الخبر المقسم به خلفه على اثبات امر ماضي او نفيه حال كونه كذا باعذ الغموس هو مفعول بمعنى فاعل لانه  
 يمس صاحبه في الائمة في النار واعلم ان التقييد بما مضى اتفاقا او اكثرا لان حلفه على اثبات شي او نفيه  
 في الحال كذا باعذ الغموس ايضا وحلفه على ما مضى فاعلى الغموس وعند الشافعي لا يمسح على يمين اللغو ان  
 جرى على ان لا يقصد سوا كان في الماضي او في الآتي بان قصد التسبيح فجرى على سائر اليمين وانما الحلف  
**في الاول** فيستغفر ويتوب دون الغنائة وحلف على امر آت مستقبلا **منعقد وفي الكفارة** عند الحنث  
 فقط لانه الغموس واللغو وعند الشافعي في الغموس كفارة ايضا ولو كان الحالف عند الحلف مكرها او ناسيا  
 وقال الشافعي لا ينعقد عيناها حتى تجب الكفارة او حنث كذلك ولو حنث مكرها او ناسيا بفعل المحلوف عليه  
 وكذا اذا فعل وهو مغمى عليه او مجنون واليمين شرع بانه والرحمن والرحيم والمحلوف الحق وعزته وجلاله  
 وكبريائه واسم واحلف واشهد وان لم يقبل في هذه الالفاظ الثلاثة بآلة وقال زفر ان لم يقبل بآلة في  
 هذه الفصول لا يكون يميننا والعمر الله اي بقاء الله وايم الله معناه ايمن الله عند الكوف وهو جمع يمين و  
 عند اهل البصرة هو من حروف القسم معناه والله ولو كان جمع يمين لما سقطت بمنزلة عند الوصل وعند الله  
 ويشاقه وعلى نذر ونذر الله حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قرية من القرى التي يصح



لها النذر لزمه ما نوى وان لم يكن له نية فعلية كفارة يمين وان فعل كذا فهو كافرا ونصراني او مجوسي او  
 يهودي او برى من الاسلام وعندنا في لا يكون يمينا هذا اذا كان في المستقبل اما اذا كان في الماضي لم يمتنع  
 قد فعله فهو كفوس فلا يكفر في المروى عن يمينه يوفى وقال محمد بن مقاتل يكفر بالاصح انه لو كان الرجل عالما  
 بيمينه لا يكفر ان يكفر باليمين في الماضي والمستقبل ولو قال وامانة الله يكون يمينا في رواية الاصل كان قال  
 في الماضي والمستقبل والله الامين وحكي الطي وى عن اصحابنا انه ليس يمين لا يعلمه اي اليمين مشروع بالله لا يعلمه وغضبه  
 وسخط ورحمته والبنى والقران والكعبة ولو قال انا برى من النبو والقران يكون يمينا ولو قال انا بوى  
 من المصحف لا يكون يمينا بخلاف ما لو قال انا بركى عاتق المصحف فانه يكون يمينا **ولا** لاحق الله ووجه عند  
 ها وهو رواية عن ابي يوسف وعنه يكون يمينا **لا** لو قال ان فعلت فعلى غضبه وسخطه او ان فعلت فاف  
 قاتا فان انا سارق او انا شارب خمر او اكل ربا اعلم ان اليمين نوعان يمين بالله سبحانه او **بشيء** صفة  
 ويمين بغيره وهما مشروعان ولكن الثاني مكره عند البعض وعند عامة العلماء لا يكره ايضا ثم الاول اما ان يكون  
 باسم من اسماء الله تعالى كانه والرحمن وسائر اسمائه عز وجل او بصفة من صفاته كعزته وجلاله وكبريائه فان كان  
 باسم من اسمائه صح اليمين مطلقا لو اراد اليمين او لم يرد وسواء عرف الناس الحلف به او لم يتعرف  
 وقال بعض اصحابنا كل اسم لا يسمى به غير الله كانه والرحمن فهو يمين مطلقا وما يسمى به كالتعليم والحكيم و  
 القادر فان اراد بيمينه فيمين وان لم يوجد بيمينه **يمينا** لم يكن يمينا وكذا الصفات لو كان عرف الناس  
 بالحلف بها وقال الرازيون من مشايخنا الحلف بصفات الذات كالقدرة والعزة والعظمة والجلال  
 والكبر يا يمين والحلف بصفات الفعل كالرحمة والسخط والغضب والرضى ليس يميني وقالوا ان ذكر صفات  
 الذات كالذكر الذات وذكر صفات الفعل ليس كالذكر الذات والحلف بالله مشروع دون غيره وهذا غير محقق  
 عندنا لانهم يقصدون بهذا الوقت الاشارة الى مذهبه ان صفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان  
 صفات الله سبحانه لا هو ولا غيره وكلها قديمة والاصح ما قلنا وهو اختيار مشايخنا ما رواه النهر لان الاله  
 جميعه على العرف وحروفه اي القسم بها نحو بالله والتا نحو ثا لله قالوا تدخل على المظهر والمضمر والواو  
 لا تدخل على المظهر والتا لا تدخل على المظهر واحد وهو الله لان الباء اصل والواو ملحوق به والتا  
 ملحوق بالواو وقد تقرر وفي القسم ويكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا ثم عند اهل البصرة  
 يكون منصوبا بنوع الحافض وعند اهل الكوفة يكون محمورا ليكون الحافض والاعلى الحذف ولو  
 قال

يمين لا يكفر  
 في الماضي والمستقبل  
 وان كان جاهلا  
 عنده انه صحيح

والواو نحو والله

قال الله يكون يمينا لان معناه بالله او بالباء واللام يتعاقبان وكفارته تحريم رقبته او اطعام عشرة  
 مساكين كهي اى التحريم والاطعام **في كفارة الظهار** في ان يجوز تحريم رقبته مطلقا ويجوز في الطع  
 والتعليك والاباحة ونحوهما الا في ان على سبيل البداية حتى انه لا يكون محظرا **او كسوتهم باسترى**  
**البدن** حتى لا يجوز السراويل القصير ولا قدر ما يستر العورة الغليظة على قوتها وهو الاصح وعنه محمد  
 ان اذا ناه ما يستر العورة **فان عجز عن احدها صام ثلاثة ايام متتابعه** وعندنا في ان شاتج  
 وان شاتق ثم اليسار والاعا ريعته حالة الادا ودون الوجوب وعندنا في عند الحنث حتى لو  
 حنث وهو موثر ثم عجز جاز الصوم وبكك لا عندنا على القلب **ولا يكفر بقتل الحنث** مطلقا لو كان  
 بالمال او بالصوم وعندنا في يجوز التكفير بالمال قبل الحنث دون الصوم **ومن حلف على معصية** مثل  
 ان لا يهبط او لا يكلم اباه او ليقفلن فلانا اليوم مثلا **ينبغي ان يحنث** نفسه **بكفر** عن يمينه لا يقال  
 الحنث معصية ايضا لهنك حرمة اسم الله سبحانه لان هذه معصية رخصت في الشرع وما ذكر من المعاصي  
 ليس بجزئي **ولا كفارة على كفروا** **حنث** حال كونه **مسما** وعندنا في تلزم الكفارة ومن  
 حرم ملكه بان قال حنث على ثوبه هذا لم يحرم ولكن ان استباحه حنث على نفسه او على غيره **ولا** وعندنا  
 في لا كفارة عليه ولو قال كل على حرام فهو واقع على الطعام والشراب فيحنث باكله وشربه وان  
 قل لا ان نوى غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرغ لانه باشر فعلا حلالا لا بالنيية وفتح العينين و  
 كونه وهو قول زفر والفتوى على انه يمين امراته بلا نية اي نية الطلاق لو قال حلال برؤى  
 حرام او حلال الله او حلال المسلمين ولا قال لم انا الطلاق لم يصدق حقا وفي قوله هرجه بدست  
 كبرم برؤى حرام قيل يجعل طلاقا بلا نية وهو اختيار مشايخنا سمرقند في الصحيح ان يقيد الجواب  
 ويقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال هرجه بدست كبرم قيل لا يكون طلاقا الا بالنية  
 وقيل لا بشرط النية ولو قال حلال الله على حرام وله امراتان يقع الطلاق على واحدة واليه  
 البيان في الاظهر **ومن نذر نذرا مطلقا** بان قال لله على صوم شهر مثل **او معلقا بشرط**  
**ووجد الشرط فيما اذا علق نذره بشرط وفيه** في الصورتين مطلقا وعن الث في انه يتقضى  
 عليه كفارة اليمين وعن محمد انه اذا علق نذره بشرط يريد كونه كقول ان شفى الله مرضي او  
 رد الغايه لا يخرج عنه بالكفارة ويجب عليه الوفاء وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار  
 ونحوه يتخير بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول الث في الجديد وروى ان ابا حنيفة

ان من حلف على امره بان لا يفعل  
 شيئا من المعاصي لم يحنث

ولو قال هرجه بدست  
 كبرم قيل لا يكون طلاقا  
 الا بالنية



رجع الى هذا القول قبل موته بسبعة ايام وبه كان يقضي اسماعيل الزاهد وشمس الامية السرخسي  
ومشايخ بلخ ولو وصل بحلفه ان شاء الله بان قال والله لا افعل كذا ان شاء الله **والمراة بعد**  
**الانقضاء اي لا يحنث اصلا فلا يكون عينيا** **باب** **اليمنى في الدخول والسكنى والمزاج**  
**والايمان وغير ذلك** والاصل ان الالفاظ المستعملة في اليمين مبنية على العرف عندنا وعند  
الاشقياء مبنية على الحقيقة وعند مالك على ما في كلام القرآن ان **حلف** ان لا يدخل بيتا لا يحنث  
بدخل الكعبة والمسجد والمسيح وهي معبد النصارى والكعبة وهي معبد اليهود **والا**  
**الدخول والظلمة والصفه** فان مشايخنا هذا اذا كان الدخول الى الدار لفتح الباب يعني  
ظاير البيت فان كان يحنث لو اغلق الباب يعني داخل البيت وهو مقف فليحنث  
وكذا الظلمة بالضم وهو الساباط الذي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء وفي عرف اهل  
الكوفة يحنث في الصفه وفي دخول دارا بدخولها خفية اي لو حلف ان لا يدخل دارا  
منكر الا يحنث بدخولها حال كونها خفية ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار يحنث بدخولها  
**وان كانت بيت دار اخرى** مقامها بعد الانقضاء وقال الفقيه ابو الليث ان كان  
اليمنى بالقرية لا يحنث في المنكر والمشار اليه لا بدخول البيعة كذا في شرح النظم **وان جعل**  
**الدار المعينة** **بستانا او مسجدا او محاما او بيتا** او نارا فدخل لا يحنث **لهذا**  
**بليت** اي كذا يحنث ان حلف ان لا يدخل هذه البيت **فقدم** ثم دخل او بنى دارا **او مقامها**  
ثم دخل **والواقف على السطح** او الجدار **داخل** حتى لو حلف ان لا يدخل هذه البيت فوقف على  
سطحه او جداره حنث والخبر ان لا يحنث ان كان الخالف من بلاد الجحيم وعليه الفتوى وان كان  
من بلاد العرب يحنث وهو جواب اصل **وان وقف في طاق الباب** يحنث اذا اغلق الباب  
داخل لا يحنث واما اذا كان خارجا لا يحنث ولو ادخل راسه او احدي رجله لم يحنث **ودوام**  
**البس والركوب والسكنى كالانثاء** **ودوام الدخول** حتى لو حلف ان لا يلبس هذا  
الثوب وهو لابس او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج  
او نزل او انتقل في الحال لا يحنث وقال زفر يحنث ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار وهو فيها  
فمكث فيها اياما لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل وهو المراد بدوام الدخول والا فالدخول لا  
دوام

ودوام له فكيف يستقيم قوله لا دوام الدخول وقال الشافعي يحنث ولو حلف ان لا يسكن هذه  
الدار او البيت او المحلة يخرج منها ويبقى متاعه واهله فيها وهو يريد ان لا يعود اليها حنث  
بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن في هذه المحلة او القرية يخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فانه لا يحنث  
قوله حنث اي حنث مطلقا سوا بقى متاعه قليل او كثير وان كان وتداو عند ان يحنث ان نقل اكثر  
لا يحنث وان نقل القليل يحنث وعليه الفتوى وعند محمد ان نقل الى المكان الثاني مما يقصد بالسكنى  
فاما **بقي** **فمكث** او **وتداو** **قطوع** **حصر** لا يبقى ساكنا فلا يحنث وهذا الاختلاف في نقل المتعة  
فاما الابل فلا بد من نقل الكل بلا خلاف وينبغي ان ينتقل الى منزل آخر بلا خيرة حتى يبرأ منه **وان**  
**الى مكة او الى مسجد** قالوا لا يبرأ وان كان في طلب مسكن آخر فترك الامتعة فيها لا يحنث في الصحيح  
اذ لم يفرط في الطلب وهذا اذا كان الخالف ذاعيا فان كان في عياله غيره او كان ابنا كبيرا يسكن  
مع ابيه او كانت امرأته لا يحنث بترك المتاع لان المعينة هنا سكوتها فقط وهذا اذا كان بالعربية فاما  
فاما اذا قال بالفارسية من بدني فانه اندر ربنا شتم فخرج بنفسه بعزم ان لا يعود لا يحنث وان خرج  
بعزم ان يعود حنث قال الفقيه ابو الليث في الدار المتسوجة اذا سلم الدار الى صاحبها يبرأ وان كان  
او المتاع في مكة او المسجد كذا في شرح السيد لو حلف لا يخرج من المسجد فخرج الى الف حال كونه  
محمولا بليت بامره حنث ولو حلف ان لا يخرج واخرج محمولا لبرضاه لا بامره او اخرج مكرها لا يحنث  
**كل خارج** اي كذا لا يحنث لو حلف ان لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها اليها ثم الى حاجته **او**  
قال بعض مشايخنا ان اخرج برضى قلبه لا بامر يحنث والصحيح الاول ولو حلف لا يخرج او لا يذهب الى مكة فخرج  
من بيته حال كونه يريد هاتما **رجع** من غير الوصول اليها حنث واعلم انه يشترط للحنث ان يجاوز عمران  
معه على نية الخروج الى مكة حتى لو **رجع** قبل ان يجاوز عمران مصره لا يحنث وان كان على هذه النية  
والذهاب الى خارج في الصحيح وقيل لا يحنث فيه مالم يدخلها وفي الاياتها اي فيما اذا حلف ان لا ياتي مكة  
**لا يحنث** مالم يدخلها **الصلوات** لياتيها فلا يحنث في ايام حنث في ايام حنث في ايام حنث في ايام حنث في ايام حنث  
عند ان استطاع ان ياتى استطاعة الصحة اي صحت اسباب الايمان وسلامة الاله وارتفاع الموانع  
حتى لو لم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان او عارضي خوف لم يات حنث وان نوى بها القدرة على  
الحقيقة التي يحذر الله سبحانه للعبد حالة الفعل مقارنة له عند اهل السنة يعني اي صدق ويا

ما يشافى لا يسكنى به لم يحنث  
ومشايخنا قالوا اهلا اذا  
كان الباقي

بامره حنث  
الخارج



اذا خلقتم

حث وان اكل بسر اثمنا لا يثبت وان حلف لا ياكل بسر اكل بسر اثمنا حث وان اكل رطب  
 اثمنا فعلى الخلاف وذكر في الهداية قول ابو يوسف والفتح المعبره اكثر وجه الجامع الصغير  
 والمبسوط والمنظومه والاسرار والالايضاح وغيره بانهم لما ذكرت الذي اكثره رطباً والبسر المذبذب  
 بكر النون الذي اكثره بسر وشي منه رطب والرطب المذبذب الذي اكثره رطب وشي منه بسر فالحاصل  
 انه اعتبر الغالب اذ المغلوب في مقابلته كالمعدوم عرفنا ان الذي عاقته رطب يسمى رطباً عرفاً  
 وشرعاً لا بسر اذ العبرة للغالب في الاحكام الشرعية ولا يثبت بسر اذ كباسته رطب عتق بسر فيها رطب  
 قليل في حلف لا يشترى رطباً قيد به اي بالشرا لا انه اذا كان اليمين على الاكل يثبت كذا في الهداية و  
 ولا يثبت بسكر في حلفه لا ياكل لحماً استخانا وقال مالك ولما نفي يثبت قياشاً وطم الخنزير  
 والانس والكبد والكسرة والطحال لحم حتى لو حلف ان لا ياكل لحماً واكل منها يثبت وقال الزا  
 هد العباد ان لا يثبت بالكل لحم الخنزير والانس وكذا اشرب الخمر فيما اذا حلف لا يشرب شراباً لا يثبت  
 وعليه الفتوى وقال صاحب المحيط فيما اذا اكل كبدة او كرشاً او لحياً لا يثبت في عرف اهل  
 الكوفة وفي عرفنا لا يثبت لانه لا يعد لحم والكرش لكل مجزئة بمنزلة العدة للانس وتوثانها  
 العرب وفيها لغتان كرشى مثل كبد وكبد كذا في الصحاح ولا يثبت بشحم اي بكل شحم الظه  
 في حلف لا ياكل شحماً عند بله حيف وهو الصحيح ويثبت عند حها وذكر الطحاوي قول محمد مع ابى حنيفة  
 ولو كانت يمينه على الشراء لم يثبت باتفاق وقيل هو على الخلاف ايضا وقيل هذا بالعربية اما لو  
 قال يمينه بالفارسية فلا يقع على شحم الظهر بل واعلم ان الشحوم اربعة شحم الظهر وشحم تحت  
 بالعظم وشحم على ظاهير الامعاء وشحم البطن والتفقا على ان يثبت في شحم البطن وثلاثة على  
 الاختلاف ولا يثبت بالية في حلفه لا ياكل ولا يشترى لحماً او شحماً وبالجزء والسويق في هذا الخبر  
 عند ابى حنيفة الا يقضي وعند ابى يوسف يثبت اذا اكل جزءها ولا يثبت بسويق وعند محمد يثبت بسويق  
 وجزءه وان قضيه يثبت عندهم والقضيم الاكل باطراف الاسنان ومنه قضيم حنطة فاكلها اي مضغها  
 وكسر ما كذا في المغرب وفي هذا الحديث اي فيما اذا حلف لا ياكل هذا الحديث في خبره لا يسوغ اي لا يثبت  
 بالكل الدقيق مسفوقا وهو ان يوضع على الكف ويبتلع من غير مضغ كما هو في الصحيح وقيل يثبت  
 وان عني اكل الدقيق بعينه لم يثبت بالكل الجزء والجزء ما اعتاده بلده واذا اخبر بالبر والشعر في ديا





القطا نفوسهم في السور  
بمثل بورك في بغداد  
مختص

طعام

[illegible]



اي على الليل والنهار حتى لو كلف ليل او نهارا حث وانما سمي بها لتجدها **فان عني بقوله يوم اكلمه النهر**  
**خاصة صدق قضا** وفي رواية لا يصدق قضا ولو قال لعبد له **اكلمه** فانت حر يصدق على الليل  
 وحده ولو قال ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم **او الا ان ياخذن او حتى** ان ياذن فكذا  
 اي فعبدى حر مثلاً **فكلم قبل قدوم** في الاول او قبل اذ في الثانية حث وبعدهما الى بعد القدوم و  
 والاذن لا يثبت **وانما** زيد الذي سئل اليمين اليه قبل القدوم او الاذن سقط الحلف عندها وعند  
 ابى يوسف سئل اليمين لو حلف لا ياكل الطعام فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثياب او لا يركب  
 او لا يكلم عبده ينظر ان اشار الى المضاف في جميع الصور ونال ملكه اي ملكه المضاف اليه وفعل  
 ما كلفه **لا يثبت** عندها وعند محمد يثبت **كأنه المتجدد** اي كما لا يثبت ان تجرد ملك فلان في مثل هذه الاشياء  
 اجماعاً بان اشترى طعاماً آخر او داراً اخرى او دابة اخرى او ثوباً اخرى او عبداً آخر وان لم يشر الى  
 المضاف واضاف الى فلان هذه الاشياء **لا يثبت** ان فعل ما قال بعد زوال ولكن حث بالتجديد مطلقاً  
 سواء كان داراً او غيره ما قال ابو يوسف لا يثبت في الملك المتجدد في ماله وعنه في رواية ينعقد اليمين في  
 الجميع بالتأخير في ملكه وقت الحلف **وفي الصدوق والزوجة** **المشارحة** بعد الزوال اي لو حلف  
 لا يكلم صديق فلان هذا وزوجة فلان هذه وكلم بعد زوال الصداقة والزوجة حث اجماعاً وفي  
**غير المشار** اليه بان قال لا اكلم صديق فلان او زوجة فلان فكلم بعد زوال الصداقة والزوجة لا يثبت  
 عندها وعند محمد يثبت **وحث بالتجديد** بان لم يكن له صديق او زوجة وقت اليمين فاستحدث وكلمه  
 يثبت عندها وعند محمد لا يثبت ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلى ان قبضه فكله  
 الحالف **حث** اجماعاً وان كلم المشتري لا يثبت الزمان واليمين ومنكرها ستة اشهر حتى لو حلف لا يكلم  
 الزمان او اليمين او زماناً او حيناً ولم ينو فعل ستة اشهر فلو كلمه قبل مضي ستة اشهر يثبت وبعده  
 لا **والدهر والابد** **العم** وقال ابو حنيفة لا ادري ما هو حتى لو قال ان اصبحت الدهر اولاً يد فعبدى حر ولو  
 عم العم وهو حمل وقال ابو حنيفة لا ادري ما هو وقال هو على ستة اشهر والايام وايام كثيرة والشهور  
 والدهور والجمع والازمني والسنون عشرة من ذلك عند ابو حنيفة وعند محمد السنون والدهور و  
 الازمني والجمع على العم والشهور على السنة والايام وايام كثيرة على السبعة وقيل ينصرف الى سبعة  
 اتفاقاً لو حلف بالفارسية ومنكرها ثلاثة **باب** **اليمين في الطلاق والعناق**  
 الاصل

اي يقع المعلق

جاء في ادلة القضاة

رحمته الله

و منعهما بدل

الاصل



فلان بين الطلاق في الماشا وكذا العتق والاقرار بان قال لعبيده هذا او هذا من عتق  
 الاخر وخير في الاولين وان قال فلان على الف او فلان وفلان لانه خير خمسين وخير في خمسين  
 في الاولين **باب البيوع في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلوة**  
**وغيرها** والاصل ان كل فعل يرجع حقه الى المبشر لا يثبت الحالف بمباشرة المأمور لوجوده  
 حقيقة وصحها ولا يثبت ويصير العاقد صغيرا او الامرا فاعلم ان ما يثبت بالمباشرة لا بالامام البيع  
 الشراء والاجارة والاستجارة والصلح على مال والقسم والحضومة وضرب الولد حتى  
 لو حلف لا يبيع ولا يشتري او نحوها فكل من فعل ذلك لم يثبت الا ان ينوي ان لا ياتر في  
 شدة الامر على نفسه بنية او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فثبت بالتفويض  
 وان كان يباشر تامة ويقضى اخرى يعتبر الغالب وما يثبت بها اي بالمباشرة والامر التام **الطلاق**  
**والخلع والعتق** مطلقا سواء كان بالان او بغيره والكتابة والصلح على دم عمد والحبس والعتق  
 والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والطيابة واللايداع والاستبداد  
 والاعارة والاستعارة وقضا الدين وقبضه والكسوة والخل حيث لو حلف لا يتزوج او لا  
 يطلق او لا يعتق او نحوها فكل من فعل ذلك ففعل الوكيل حث وقال ان في لا يثبت في التام والطلاق  
 والعتق ولو قال في العتق او التزويج والطلاق والعتق ونحوها نويت ان لا يباشر ذلك بنفسه صدق ديانه  
 لا قضا وفي ضرب العبد وذبح الشاة لو عيّن ان لا يباشر ذلك الانفسه صدق ديانه وقضا وقيل ذكر القضا  
 في سبيل الضرب رواية الطلاق في صدق قضا في الفضلين وانما قال ضرب العبد لان ضربه الحر كضرب الولد  
 ودخول الام على البيع ان عاين ملك بالعقد البيع والشراء والاجارة والصيانة والطيابة  
 البناء وكان بعث لك ثوبا او اشترى لك عبدا او نحو ذلك لا يختص **الفعل** بالبيع بالملحوظ  
 عليه بان **الفعل** بامر اي بامر المحلوف عليه سواء كان العيّن ملكه او لا حتى لو دس المحلوف عليه ثوبا في ثياب  
 الحالف فباعه ولم يعلم لم يثبت لان تقدير الكلام ان بعث بامر مني ووكا لنك ولم يوجد ودخول الالف واللام  
 على الدخول او على ما يملك بالعقد كما لدخول بان قال ان دخلت لك دارا او ضربت والاكل والشرب المس  
 والعين كان بعث ثوبا لك لا يختص بهما به او لا يختص بهما بالملحوظ عليه بان كان ملكا سواء كان  
 او لا علم بذلك او لا حتى لو باع ثوبا بملك المحلوف عليه كيث وان كان لغيره امره وان نوى غيره صدق  
 على

لا لاني لو نوى بقوله بعث لك ثوبا بعث ثوبا لك او بقوله بعث ثوبا لك بعث لك ثوبا صدق ديانه فيما هو  
 نوا فيه **تعليل** لا فيما فيه تخفيف وانما ذكر صورة دخول اللام على العين دون غيرها لان تاخير اللام  
 على العين شرط هنا بخلاف سائر الصور لا فرق بين تقديمها على العين وتأخيرها عنها فلا حاجة الى المثال لو قال  
**ان بعث او اشترى او اشترى ثوبا او نحو ذلك** حث اي عتق عند البيع بخيار الشرط والشراء به قيدنا  
 بخيار الشرط لان خيار العيب والروية لا يمنع زوال المبيع عن ملك البائع **وكذا الفاسد** اي يثبت لو باع  
 بوقاسد او السليمة بجاهلها خلافا لما يروى عن ابي يوسف في النواذر هذا كان العبد في يد البائع وان كان  
 في يد المشتري مضموه عليه لا يعتق وان اشترى بغيره فاسدا ينظر ان كان العبد في يد البائع لا يعتق وان كان  
 في يد المشتري يعتق **وكذا الموقوف** اي حث بالبيع والشراء الموقوفين بان اشتراه من فضولي وهو  
 علم به ولو باع عبدا نفسه موقوف فلا يتصور **لا بالاطل** بان باعه بالميتة او اشتراه بها ولو قال **ان لم يبيع**  
**او لو قال ان لم يبيع** هذا العبد **فكذلك** اي امر في طالق مثلا **فاحق** العبد او **بهر حث** لو قالت المرأة  
 لزوجها تزوجت على فلانة **فقال كل امرأة طالق** طلقت **المحلف** وكذا لو قالت تريد ان تزوج  
 على فلانة كل امرأة تزوجها فني طالق يتناول المحلطة حتى تطلق في الحال في المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد  
 الابانة في الثانية وعني به يوسف ان المحلطة لا تدخل ولو نوى غيرها صدق ديانه لا قضا ولو قال **على المشي**  
**الي بيت الله** او الى الكعبة حج او عمر او عمر او عمر ما شئ **فان ركب** في كل الاوقات **اراق** دعا ولا  
 يلزم **شي** قيا سا ابا لور كعب في بعضها يتصدق بقدر ذلك عن قيمة الشاة كذا في الحواشي نقلا عن الشرح ثم  
 لا فرق بين ان يكون الشاة في الكعبة او خارجا عنها **بخلاف** ما اذا قال **على الخروج** او **الذهاب الى بيت**  
**الله** او على المشي الى الحرم او الصفا والمروة او الى المسجد الحرام يلزم حج او عمره لو قال عبده حو  
 ان لم حج العام فشهدا بخبره بالكوفة العام وهو يقول حجت لم يعتق عبده وقال محمد يعتق عبده **حنت في لا يبيع**  
**يوم** اي لو حلف لا يصوم حنت بصوم سبعة ايام ان كان بينه وحنت في حلفه **ايصوم صوما او يومين**  
**يوم** اي حنت بصوم يوم وحنت في حلفه لا يصلي بركعة ثمانية وتامها اذا قيد الركعة بالسجدة وعند ابي يوسف انما  
 يثبت باتمام الشفع والعقد قد التشهد وحنت في قول لا يصلي صلاة يشفع لو قال ان كنت من غيرك فهو هدي  
 فلك القائل قطنا بعده فغزله ونسج ثوبا وليس فهو هدي عند ابي حنيفة وعند ابي ليس هدي وانما قال  
 فلك فغزله لانها اذا كان في ملك يوم حلف فهو هدي بالاجماع ومعنى الهدى التصدق

ليست به







وفي الشرع المدعومة بمقدرة على فعله فله القدرة احتراز عن التعزير لعدم التقدير ولله تعالى  
عن احتراز عن العاصي لانه حق العباد والزنى وطبي الرجل المرأة فيخرج فعل الصبي في قبيل الوطئ في الدبر  
**قال في تلك** اي ملك يمين ونكاح من شبهة فيخرج وطئ معتدة الطلاق الثلاث وامرأة  
وزوجتان ظن حلقها **وبثت الزنا** عند الحاكم بشهادة اربعة اى اربعة رجال فلا يثبت بعلم القاضي و  
انما ذكر هذا العدد لانه يثبت بشهادة النساء **بالتزنا** لا بالوطئ **وبالحكم** لا بالامام الى القاضي  
بعد شهادتهم **عن ماهيته** بان يقول ما الزنا لان من الناس من زعم الزنا كل وطئ حرام وليس كذلك  
**كيفيته** بان يقول كيف الزنى اكراها او اختار او احتج اذا كان بالاكراه لا يحكم **وعن مكانه** بان يقول  
ابن زنى لاحتمال ان يكون في دار الحرب وفي عسكر اهل البغى فلا يجب الحد **وعن زمانه** بان يقول  
اى زمان زنى لاحتمال تقادم عهد الزنا او في حال الصبي او المجنون فلا يجب الحد **وعن المهرية** بان  
يقول عن زنى لاحتمال انه زنى بجارية ابنه او بعت له ملك او بشبهة فلا يجب الحد **فان يبين** الى المذكور  
ذكر بكلمة ان وهي تذكر في امر غير كائن لانه فلما ثبت الزنا بالبينة **وقالوا** اربابنا وطهرا  
في الفرج **لا يسل في المحلة** اى وعاد الكل **وعندنا** ارجح احكام الامام به اى بالزنا ولا يكتفى  
بظاهر العدالة ويثبت الزنا ايضا **بقراره** اى باقرار الزاني **اربعة** في محال **الاربعة** الضميمة  
محال يرجع الى المعقولة بعضهم المعترضة بحسب القاضي دون المقر فيرجع الى القاضي والاول اصح  
قال الشافعي يكتفى باقرار ثمرة واحدة **كلما اقرده** القاضي او الحكم الحاكم حتى يذهب و  
يقبض عن بصره ثم يجي ذوقه **وبما** بعد ما اقر اربع مرات عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه  
والمهرية **تكامر** وقيل لا يبال عن الزمان هنا والاثام في المتن **فان يبين** الى بين المقوماسا  
**فان رجع** المقر عن اقراره قبل الحد وفي وسطه على سبيله **توكره** ولم يحكم ولم يتم وقال  
الشافعي وابن ابي ليلى **يحد** وندب للامام **تلقينه** بلعلك قبلت او لمست او وجبت  
**بشبهة** او تزوجتها **فان كان** المشهود عليه بالزنا او المقر به **محصنا** **رجمه** بالجارية في فضله  
اي كان واسع حتى يوشى **ببدا** المشهود به اى بالرجم وقال ابو يوسف في رواية والثاقبي لا يثبت  
ببدا المشهود **فان ابوا** كلام بعضهم او غابوا او ماتوا او مات بعضهم او صاروا غيبا او غيبا او  
ارتد او قذف في **سقط** الرجم عندها وبور رواية عن ابو يوسف ثم يبدأ الامام بالرجم ثم

ويبدأ الامام به ولو كان مع اثم الناس ويقتل ويكفن ويصل عليه ولو كان المشهود  
عليه بالزنا او المقر به غير محصن **جلده** مائة ان كان حرا مطلقا سواء كان رجلا او امرأة  
ونصف للعبد وهو مخزون بسوط اى جلده بسوط لا ثمة له **جلده** **المسوط** بين الحجر  
المولم وغير المولم ثمة السوط مستفارة من ثمر لا ثمر وعى ذنبه وطرفه كذا في المغرب لكن المشهور  
في الكتب لا ثمة له اى عقدة له **وتزج** عنه **شايه** سوى الازار وقرق الضرب على بدنه **الاربعة**  
**ودجه** وفرجه وقال الشافعي كفى كفى به ظهيرة وقال ابو يوسف آخو يضرب الراس سوطا واحدا  
**ويضرب الرجل** حال كونه قايما في الحد وكلها والتعزير حال كونه غير محدود والمراد الحد  
لا يحد فارق راسه وقيل مراده انه بعد ما اوقع السوط على بدن المجنون لا يحد وقيل ان لا  
ان لا يطرح على الوجه ولا يمد رجلاه وكل ذلك لا يفعل لما فيه من زيادة المستحق والرجل والمرأة  
في ذلك سواء ولا يفرغ عنها **شايه** الا الفرو والخش وترضب المرأة جالسة ويكفر لها في  
الرجم الى الصدر **لا يحد** المولم **عنده** او مئة **بلاذن** **ايامه** مطلقا وقال الشافعي  
ان يقيم الحد الذي هو محض حق الله تعالى ان عاين سببه واقرب بين يديه وان ثبت بالبينة فله قوله  
وهذا اذا كان المولم ممن يملك اقامة الحد بولاية الامام فان كان ثمة او ذميا او امرأة فليس له  
ولاية اقامة الحد على مملوكه **واحصان** **الرجم** **الحرية** فلا يرجم المرقوق وافر كان او ناضيا **والكف**  
فلا يرجم المجنون والصبي **والاسلام** فلا يرجم الكافر وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو رواية في  
ابن يونس **والوطئ** **بنكاح** صحيح فلا يرجم ما كان بنكاح فاسد او بشبهة **وعما** **بصفة** **الاحصان** زمان  
الدخول بحكم النكاح حتى لو دخل بالمنكوسة الكتابية او المجنونة او الصبية او المرقوقة لا يكون هو  
محصنا وكذا اذا كان الزوج متصفا باحدى هذه الصفات وهي حرة بالغة مسلمة بان اسلمت  
قبل ان يطاها ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفوق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذه الوطئ ثم في الكتاب  
شرط هذه الاوصاف ولم يتعرض الى حين اقامة الحد ودون ذكر في المبسوط انه يشترط بقا هذه الاوصاف  
ماسوى النكاح والدخول حتى لو ماتت امرأة الموطوءة او ماتت لا يبرول احصان واحد منهما ثم المعترضة  
في الدخول الا ببلد في القبل على وجه يوجب الفل وانما قال احصان الرجم لان احصان حد القذف غير  
هذا كما سياتي ان الله تعالى **ولا يجع** بين **جلده** **ورجم** في المحصن بل يرجم فقط وقال اصحابنا **الظلم**

ويبدأ



هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه  
في قوله لا يرد عليه

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه

الظواهر بجلد ثم يرمم ولا يجمع بين جلد ونفي في غير المحصن وقالوا لا يجمع بينهما ولو غلب الامام  
اي بدة يرى المصلحة فيسحق واذا زنى المرفق وحده الرجم بوجع واذا زنى وكان حدة الجلد لا يجلد  
حتى يند وتخرج من نفاسها لو كانت حدة الجلد وان كان حده الرجم بوجع بعد الولادة في الحال  
الى حنفية يورث الى ان يستغنى الولد عنها اذ لم يكن احد يربيه **باب الوطى الذي يوجب**  
**الحد والدين لا يوجبانه لاحد بشبهة المحل** والشبهة ما يشبه الثابت وليسويته وتسمى هذه الشبهة بشبهة  
حكيمة وذا اتيام دليل الحدة المحل وامتنع علم مانع **وان ظن الوطى او علم حرمته الى المحل كوطى ام ولد**  
**وطى امه معتدة الثلاث** بان قال لها انت بائني او نحو ذلك واراد به البينونة او الثلاث ثم جامعها في  
عدتها ولا حد بشبهة الفعل ان ظن حده وتسمى هذه الشبهة بشبهة اشتباه وهو ان يظن غير دليل المحل دليله  
يتحقق في حق اشتباه عليه ولم يعلم دون من يشبهه عليه او يعلم فلا بد من الظن ليتحقق الاشتباه **معتدة القذف**  
اي كوطى معتدة الثلاث كما اذا اطلق امراته ثلاثا صريحا فوطيها في العدة وقال ففشت انها تحل وان قال ففشت انها  
تحرم يحد وكوطى **امه ابوبه وامة زوجة خلافا** زفر وامة **سبعة والذب نيت بالدعوة** المسئلة  
**الا واخفقت** اي لا في الثانية وان ادعاه **وحد بوطى امه اخيه وعلمه وان ظن حله والتقييد** لهما اتفاق لان  
الحكم لا يختلف في سائر المحرمات **والولد وحد بوطى امه وجدتها على فراشه** وان قال الوطى ففشت انها  
امرته لا باجبية اي لا يحد بوطى اجنبية **وقت وقيل في زوجتك** ولكن عليه امره الى مهر المثل وعليها العدة  
**ولا يحد محرم تكلم** مطلقا سواء كان علم انها محرمة ام لا يرجو عقوبة ان علم بذلك عند حنفية وعند من  
يحد ان علم بالحرمه والا لا يحد **باجبية في غير القبل مطلقا** **وبلواطة** عند حنفية ولكن يعز ويوضع في السج  
حتى يتوب وعندها هو احد قولي ان فني يحد حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصن ويرجم ان كان محصنا وذكر  
في الرواية ان الخلاف في الغلام اما لو وطى امراته في دبرها حد بخلاف والاصح ان الكل على الخلاف فيق عليه  
في الزوائد ان هذا اذا فعل بالاجانب ولو فعل بعبده او امة او زوجة بنت كاح صحيح او فاسد لا يحد اجامعا وقال  
ان فني في قول يعقوبان بكل حال **ولا يحد بوجع** عندنا ان كانت الدابة مما لا تؤكل تدبج ثم تحرق ولا تحرق  
قبل التدبج وضمن الوطى فيجوز ان كانت لغيره وان كانت مما تؤكل تدبج وتؤكل عند حنفية ولا تحرق وعند  
ابو يوسف تحرق ويضمن ان كان لغيره واعلم ان الاحراق ليس بواجب وانما يفعل للتعليق **الرجل ولا يحد زنا**

ذلك ووطى

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه  
في قوله لا يرد عليه

**فردا رجب او فني** اذا فوج النسا وعندنا في يحد فيها **ولا يحد زنا حربي** حسان من بدنية او مسلمة  
**لا يحد** اي الحربي وحدت الذميمة او المسلمة عند حنفية وعند محمد لا حد على كل واحد منهما وهو قول ابو يوسف  
اولا ثم رجع وقال يحدان **ولا يحد زنا صبي او مجنون بكلفة** طاعة وعنده عليهما وعند زفر وان فني يحد  
عليها وهو رواية عن ابو يوسف **خلافا** **مسئلة** اي زنا عاقل بالغ بمجنونة او صبيته يجمع حكما مثلها حد الرجل  
فانته اجامعا **ولا يحد بالزنا باستاورة** ينفى بها عند حنفية وعند من هو قول الشافعي **ولا يحد بالزنا**  
**بكره** من السلطان وكان ابو حنيفة يقول لا يحد وهو قول زفر ثم رجع وقال لا حد وان اكرهه غير السلطان  
حد حده وعنده لا يحد **ولا يحد باقرار** واحد منهما اربع مرات **ان انكر الآخر** وعنده يحد وانما قيد بقوله  
ان انكر الآخر لانه لو صدقه الآخر يحد المقر بالاتفاق **ومن زنى بامة فقتلها** يفعل الزنى **لزم الحد والقيمة**  
وقال ابو يوسف لا يحد **والطليقة** اي الامام الذي ليس فوقه امام اذا قتل انما يفرق او اتلف مال انسان او  
قد فاشرب او نحو **يؤخذ بالعقاص** **وبالاموال** ويستوفي من ماله **لا بالحد** وان ارجح الى المنع  
فالمسلمون منعته **باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها** والاصل ان الشهادة على  
الحدود الى الصلة لا يجزى لا تبطل بتقادم العهد عندنا وعندنا في لا تبطل وان الاقرار المتقادم بالحدود  
لا يبطل عندنا خلافا لفرق **الشهاد** **ويحد** اي بسبب حد متقادم كسرفة او زنى او شرب خمر **سوى حد القذف**  
**لم يحد** الشخص الذي تقادم اليه عليه **ولكن ضمن السركة** اي المسرفة وتكلموا في حد التقادم فقوله في الج  
الصغير بعد جين يشتر الى ستة اشهر واليدان الطيوي وابو حنيفة لم يقدر في ذلك وقوضه الى راي القاضي في كل  
عمر وعن محمد انه قدره بشهر وهو رواية عن ابو حنيفة وابو يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين القاضي وبينهم  
شبهة شهادا اذا كان فتقبل شهادتهم والتقدم في حق الشرب كذلك عند محمد وعندها يقدر زوال الراجحة  
**ولو المتزوج على رجل زناه بغايبه** اي غايبه عن مجلس القضاء **حد الرجل** وكذا اذا قرانه زنى بغلانه وهي  
غايبه حد المقر **خلافا للسركة** اي بخلاف ما لو اثبتوا انه سرق مال فلان وهو غايب لم يقطع **ولو اقر الرجل**  
**بأنه باع مولاه** اي بامرأة لا يعرفها المقر **حد الرجل** وان شهدوا على رجل **بذلك** اي بانه زنى بامرأة لا  
يعرفها الشهود لا يحد الرجل **كما خلتا في طوعها** اي كما لا يحد بها في اختلاف الشهود في طوعها بان  
قال اثنان منهم انه استكرهما وآخرا انهما طاعته عند حنفية وزفر وعندها حد الرجل فقط **ولا يحد**  
**بالحد** بان شهد اثنان انه زنى بها بالبصرة وآخرا انه زنى بها بالكوفة فلا حد عليهما ولا على الشهود

من المهر فهو حرام  
اسرته على الزنا فما اخذت



وعند زفر جسد الشهود والتقييد بالبلد اتفاق لان الحكم لا يختلف في المكان اذا كان في غير بيت واحد  
**على كل زنا** اي لا حد على الكل في اختلاف المكان ولو شهدوا على كل زنا **اربعة** بان شهد اربعة على  
رجل انه زنا بفلانة ببغداد واربعة آخرون انه زنا بها بالبصرة **ولو اختلفوا في بيت واحد** بان شهد  
اثنتان انه زنا بهما في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه زنا بهما في زاوية اخرى من هذا البيت **حد الرجل**  
**والمرأة** ستمائة الف دينار والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة وهو قول زفر **ولو شهدوا على زنا امرأة**  
**وحى بكران** نظرت النسا اليها فقلن حي بكر **او الشهود فسقا وشهدوا** اي شهد اربعة فزوج  
**شهادة اربعة** اصول على رجل وان شهدوا **الاصول ايضا** بعد يم على عيني ما شهد الفروع لم يكف  
من الزني والزانية والشهود في الصورة المذكورة **ولو كانوا عينا** ما وجدوا **دين** بحد القذف  
او كانوا **ثلاثة** **عليه** في الصور الثلاثة وانما قيدنا به لانهم لو كانوا تجدوا دين بالزني والشر  
ثم تابوا وصاروا بعد ولا تقبل شهادتهم **ولو حد الشهود عليه فوجد احد منهم عبدا او محمدا او ذميا**  
**حدوا** اي الشهود كلهم **وارش ضرب** اي ضرب القاضى المشهود **حدوا** اي لا يجب عليه دية الجراحه فان  
**رجم** المشهود عليه بان كان محصنا فوجد احد الشهود عبدا او محمدا او ذميا **فدينه على بيت المال** وهذا  
عندنا في حنفية وقال الارش الضرب على بيت المال وعلى هذه الوصيات من الضرب بحدية في بيت المال عندنا  
لو كذا الزوج الشهود وقد جرحه السباط فلا ضمان على الشهود عنده وعندنا يضمن الشهود و  
ارش الضرب وان مات ضمنوا الدية ولو ضرب بنفسه ثم ظهر خطأ وهو يكون ضمانا في بيت المال  
**ولو جرح احد من الاربعة بعد رجوعه** الرجوع وحده **وعزم ربع الدية** عندهم وقال  
قال الشافعي يجب القتل دون المال وقال زفر لا يجد الرجوع ايضا **ولو رجع قبل** اي قبل الرجوع بعد  
القضا **حدوا** اي الشهود **ولا رجوع** ايضا على المشهود عليه وقال محمد وزفر حد الرجوع فقط  
وان رجع واحد منهم قبل القضا والامضاء حدوا جميعا ايضا وقال زفر حد الرجوع فقط **ولو جرح**  
بعد القضا والامضاء **احد من الخسة** لاشي عليه اي على الرجوع من الحد والغرامة **فان رجع**  
**آخر من الاربعة الباقية حدوا** **لنج ربع الدية** ايضا **واضمن المذكي دية المرحوم** ان المرحوم  
**عبدا** اخذ في حنفية وعندنا لا ضمان عليه ولكن الدية في بيت المال هذا اذا رجع المذكي عن التز  
كية وقال هم عبيدا وكفار الا اني تعدت التزكية مع علمي بجهلهم وانما لو ثبت علم التزكية  
وظهروا

الشهود ولا على  
بيت المال اذا  
جرحه يسير اليه  
ذكر الارش فانهم

لا يجدون حد في حال السكر

وظهروا



او عبد او فرق حد الشرب على بدن وتزويج شابه **كحد الزنا** وعنى محمد لا يجدها **ب**  
**حد القذف** حد كحد الشرب كنية الجهة العدد ونحوه بان شهد رجلان او اربعة  
ولو قذف رجل او امرأة رجلا محصنا او امرأة محصنة **برق** بان قال زنيته او انت  
زان او يازاني او نحو ذلك من صريح الزنا **حد بطلب** اي المقذوف فحد متفقا كما حد  
الزنا وان لم يطلب لا يحل الا ان يطلب غير المقذوف الذي يقع القذف في نسبة كالمقذوف  
حد الحكم ايضا وانما قلنا من صريح الزنا لان حد القذف لا يجزى بالتعويض **ولا يزوج** عني ههنا  
غير الزنا والخشوع احصائه يكون مكلفا **واسلاما** عني عني زنا قول من زنا احصا من  
الوطي الحرام في الملك فانه لا يخرج الوطى ان يكون محصنا **فلو قال** لغيره **لست** لا يبيك  
**لست** بان فلان في غضب متعلق يقال حد هذا انما يكون قذفا اذا كانت امه محصنة لانه  
في الحقيقة قذفها وفي غيره اي غير الغضب لا يحد كنفية اي كما لا يحد في نفية عن جده بان  
قال لست بابن فلان وفلان جده وقوله اي كما لا يحد في قوله **لوطي** يا بنطي ويا ابن ما  
**السم** اولست بعرب اولست من قبيلة فلان لقبيلة التي هو منها وقال ابن ابي ليلى يحد  
البنطي جيل من الناس يختصون بالاخلاق الفاضلة وعلوم الفصاحة ونسبته اوه  
كما لا يحد في نسبة الحية او جده او زوج امه او خاله او ربه اي الذي ربه **ولو قال** لرجل بان  
الزانية و**امه** مية محصنة **فطلب الولد** اي والد له وهو حد المقذوف وان غلا سوا كان كافرا  
او عبدا او **الولد** او **ولده** اي ولد الولد وان سفل **حد** مطلقا لو كان الولد ابنا او بنتا كافرا او  
مسلم او عبدا او كافرا ولو كان ولد الولد بنتا او ابنا وقال زفر لا يجوز للولد الكافر والمملوك ان يطلب  
بالحد وقال محمد ليس لولد البنت حق المطالبة ثم لولد الولد حق المطالبة مع بقا الولد خلافا لفرع  
لا يطلب حد القذف للبيت الامني يقع القذف في نسبة بقذفه وهو الذي ذكر في المتن وعندنا في  
يثبت حق المطالبة لكل واحد **ولا يطلب ولد وعبد اباه** وسيد فيه لف ونشر تقدير  
لا يطلب ولد اباه وعبد سيده **بقذف** امه ولو كان او الفاصلة مكان الوال او لواصله او كان  
ضمير الثانية مكان ضمير المقذوف لكان اول **وبطل الحد بموت المقذوف** **بموت** مطلقا  
سواء كان قبل اقامة الحد او في وسطه وعندنا في لا يبطل اصلا **بالرجوع** اي لا يبطل برجوع القاذف

جبل بدل  
او كده

امه والد الام

القاذف

القاذف عني الاقرار **والعقوبة** وعندنا في يبطل بها وعنى ابي يوسف في العفو مثل قودان في  
**لو قال** لرجل زنا في الجبل وعنى الصدور عليه **حد** وقال محمد وان فح لا يحد **ولو قال** ليا في  
**وعلى** الخاطبة بان قال لا يحد انت **حد** اي الاول والثاني **ولو قال** لامرأة يازانية  
**وعلى** امراته بان قالت لا يحد انت **حد** امرأة فقط **ولا لعان** **ولو قال** لمرأة امرأت في  
جواب قوله يازانية **زنيته** **بطل** اي الحد واللعان **ولو قال** لاجنبة يازانية فقالت زنيته  
لي حد في حد القذف دون الرجل وان **اقرب** بولد بان قال هو ابني ثم نقاه بان قال ليس  
بابني **لا عني** وان عكس بان فني نسب الولد ثم اقرب بانه ولده **حد** القاذف فقط **والولد**  
فيهما اي في الصورتين **ولو قال** ليس بابني **ولا يحد** بطل اي الحد واللعان **ومن قذف**  
**امراة** بالزنا لم يحد **ابو ولد** **او** **او قذف** **لا عني** مطلقا لو كان الولد حيا او متزا  
**او قذف** رجلا ووطي في غير ملكه كامة الغير او وطي امه مشتركة بينه وبين غيره **او قذف**  
**مسلم** في حال كفره مطلقا سواء كان في دار الحرب او الاسلام **او قذف** **مع تباينات**  
**من** **وقا** امر ترك ما لا يفي ببطل كتابته **لا يحد** القاذف في الصور كلها وانما قيد بقوله لا عني  
بولد لانه لو لا عني بقذف حد قاذفها **وحد قاذف واطي امه** **مخوئية** **وحايض** او حد  
قاذف امراة حايض وامراة **مكاتبه** وعنى ابي يوسف وزفران ووطي المكاتبه يبطل الاحصان  
**وحد قاذف** **سليم** **نكح** امه في حال كفره ووطيها عندا في حنفية خلافا لها **وحد** **مستام** **قذف**  
**مسلم** بان دخل دارا بامان فقتل مسلما ثم المستام من يحد للقذف فقط عندهما وعند ابي يوسف عليه  
سليمه وغير حد الحر ثم اذا حد مسلم في قذفه سقط شهادته وان تاب واذا حد الكافر في قذفه لم يحد  
شهادته على اهل الذمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين والعبد اذا حد في حد القذف  
ثم عني لم يقبل شهادته **ومن قذف** مطلقا سواء المقذوف واحد او متعدد **او زنا** مطلقا  
سواء كان بواحدة وبجماعة من النساء **او شرب** مطلقا لو كان المشرك وبنينا ولحد او اجناسا مختلفة  
**مرار** اهذا متعلق الى كل واحد منهما **حد** **فوق** **الحد** **كل** **قذف** **مرارا** او لكل زنا مرارا او  
لكل شرب مرارا اي يتداخل وقال في ان اختلفا المقذوف او القذف وهو الزنا بان قذف  
غير الاول او قذف الاول لكن بزنا آخر لا يتداخل الحد بل يجب لكل قذف حد **فصل**



[illegible]

بما واثقوا  
غيرهم الاعلام  
والجبر الى باب  
القاضي والقواد  
جميع فائدوهم

النزواني

يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن واكثر التعزير بقرعة وثلاثون سوطا  
واقول ثلاث جلدات وقال ابو يوسف في رواية مبلغ التعزير خمسة وسبعون سوطا و  
رواية تسعة وسبعون وهو قول وقول محمد مضطرب في بعض الكتب مع الـ حنفية وفي بعض  
جامع ابو يوسف ثم ذكرنا ان ادناه مفوض الى راي الامام نقيم بقدر ما يرى المصلحة  
المصلحة فيه وعنى ابو يوسف ان التعزير على قدر عظم الجرم وصغره وعنه انه يقرب كل نوع  
من بابته فيقرب المس والقبلة من حد الزنا والقذف بغية الزنا من حد القذف **وصحح**  
**بعد الضرب واشد الضرب التعزير** يريد به الشدة في الضرب وقيل جمع الاسواط في عضو  
واحد ثم حد الزنا ثم حد الضرب ثم حد القذف ومن حد او عزروا بالامام فمات  
قدومه هدر وقال الشافعي يجب دية في بيت <sup>المال</sup> بخلاف الزوج اذا عزروا زوجته لترك الزنا  
او لترك الاجابة اذا ادعاهما الى فراشه فماتت فانه يجب الدية والمراد بالاجابة  
التمكن من الوطى لان الدعوة الى الفواحش كناية عن الوطى وترك العسل من الجناية  
الخروج اي بخلاف ما اذا عزروا زوجته للخروج من البيت ولا يجوز لها الخروج اذا ابتغيت  
مهرها او وهبتها اما قبل قبض مهرها لها ان يخرج في حوايجها وان تزور ابوها وسائر محارمها  
بغير اذن الزوج وفي كتاب العلل في ضرب الولد والزوجة لترك الصلاة روايتا  
وذكر في جنائيات الذخيرة انه ليس له ضربها على ترك الصلاة بخلاف الاب فانه له ضرب  
ابنه على تركها بالاجماع **كتاب السرقة** اعلم انه قد مر حد الزاني شرعا  
لصيانة اللاب والعرض وفيه احيا النفوس لان الولد الذي من الزنا هالك حكما لعدم  
من يربي ثم حد الشرب لانه لصيانة العقول التي بها قيام النفوس ثم حد القذف لانه  
لصيانة الاعراض ثم حد السرقة لانه لصيانة الاموال وقاية النفس والعقل والعرض  
**على اخذ مكلف مطلقا** وان كان مملوكا او حرا او كافرا او مسلمانا خفية **قدرة عشرة**  
**دراهم** مضروبة جيدة **محوقة** **بكان** كالدور والبيوت او حافظ وقال الشافعي  
ربع دينار وقال مالك ثلاث دراهم وانما قيد بقوله خفية ومحروقة لان الاخذ اذا لم يكن  
كذلك لا يكون الاخذ سارقا وانما قال قدرة عشرة دراهم ليتناول الدراهم وما يبلغ

والترك الصلوة ار  
مخلاف الزوم اذا  
عزور زوجه ترك  
الصلوة مع







**والصنعة مدل والدارجني والقصوص الخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ** وعن محمد  
 لا يقطع في الفص وكهوه ويقطع بركة **الاولى والابواب المتخذة من الخشب** قوله الخشب  
 متعلق بالاولى والابواب واعلم انه اذا غلبت الصفة على الاصل في الحيز كما في الحيز البغدادي  
 والرجاني قالوا يقطع ايضا وتفسير الغلبة ان تبرز قيمة الصفة على قيمة الاصل كذا في شرح القدر  
 رى وفي الابواب المعمولة انما يقطع اذا كان في حوز اما اذا كان في باب الدار لا يقطع وانما يقطع  
 اذا كان خفيفا لا يشغل على الواحد حمله **فصل في الحرز** يقال حرزه جعله في الحرز وهو  
 الموضع الحصاني **ومن سرق من بيت ذي رحم محرم لا يرصاع** لم يقطع مطلقا سرق من مال  
 او مال غيره وقال الشافعي يقطع في غير الولاد وعن ابي يوسف اذا سرق من امره رصاعا لم يقطع وانما يقطع  
 بالبيت لانه اذا سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت غيره يقطع **ومن سرق من زوجة ومن سرق**  
**من زوجها لم يقطع مطلقا** وقال الشافعي يقطع وقال مالك ان سرق من بيت سوى البيت الذي  
 هما فيه يقطع والافلا ومن سرق من سيدة وزوجة او زوجة سيدة ومن زوج سيدة  
 ومن مكاتب ومن ختنه وصهره ومن مقيم من الغيبة ومن حمام ومن بيت اذن للناس  
 في دخوله ويدخل في ذلك حوائث التجار **لم يقطع** هذا جواب الشرط ومتعلق بالجميع وعند ابي يوسف  
 ومحمد اذا سرق من بيت ختنه وصهره يقطع فيهما وعند ابي حنيفة اذا سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام  
 يقطع وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى هذا اخذناه اذ اخذنا لا يقطع  
**ومن سرق من المسجد او من غير الحرز متاعا ورثه عنده حاضر اقطع** وان لم يخرجه عنه والا لا والمراد بالحرز  
 الى فظ وان سرق خفيفا من اضاف او سرق من الدار شيئا والحال انه لم يخرج من الدار الى  
 الصحن لا يقطع وان اخرج من حجرة الى الصحن الدار او اخرج من اهل الحجرة على حجرة او نقت بيتا فقل  
 فيه فرفقا فمقطع في جميع الصور المذكورة خلافا لفرقة **الاولى في الطريق** ثم الاخذ فان غده  
 لا يقطع وانما يقطع بقوله فدخل لانه اذا لم يدخل فيه بنفسه بل ادخل يده فيه واخذ شيئا لا يقطع خلافا  
 لابي يوسف كما سبأه وقيد بقوله واخرجته لوجهي الحار يخرج السارق وذهب الى منزله ثم خرج الحار بعد  
 ذلك وجاد الى منزله لم يقطع وكذا اذا اخرج الحار قبل خروج السارق كذا في المحيط وان ناول  
 من خارج او ادخل يده في بيت ولم يدخل هو بنفسه واخذ او طرد اي قطع وشق حرة ما هو ذمي قوم

وقد

فلم دار مع ضرورة اي مشدودة خارجة من كم او سرق من قطا غير او حملا لا يقطع في جميع الصور المذكورة  
 كورة خلافا لابي يوسف في صورة ادخال اليد وطر الصرة فان عنده يقطع فيها وانما قيد بقوله خارجة  
 لانه اذا دخل يده في الكم وقطعها واخذها يقطع كما ياتي في آخر هذا الفصل قوله وان ناول آخر  
 او ان اعطى رجلا آخر من خارج البيت لا يقطع واحدهما مطلقا لو كان آخره الدخول يده فشاها  
 من يد الداخل وعن ابي يوسف ان كان الخراج ادخل يده حتى ناوله الآخر المتاع فاقطع عليهما وان  
 كان الداخل اخرج يده مع المتاع حتى ياخذ منه الخارج يقطع الداخل فقط قوله او سرق من قطار  
 حملا او حملا لا يقطع مطلقا لو كان نفسه سابق بسوقه او قايده يقوده او لا لان مقصود القايده و  
 السابق القوة والتوق وقطع المسافة ون الحفظ وانما يجب القطع اذا كان المسروق محفوظا مقصودا  
 حتى لو كان مع الاحمال من يتبعها للحفظ يقطع **وان شئ من الخلق فاخذ منه متاعا او سرق جوارق** **فصل في جوارق**  
**من يبيع النصاب ويرى يحفظه او تاييم عليه** او يقر من حيث يكون حافظا له وبعد حافظا فحفظا  
 او ادخل يده في صندوق او في جيب غيره او كنه فاخذ المال قطع في الصورة المذكورة **فصل في**  
**في كيفية القطع** واشباهه وتقطع بين السارق من الذئب او الرصع وتقسم الحكم بالحق المأملة  
 والشيخ الكفيلة الكلي وتقطع رجل اليسرى من الكعب ان عاد الى السرقة ثانيا فان سرق ثانيا  
**جس حتى يوب** ويعزرا ايضا **لم يقطع** شئ منه وقال الشافعي يقطع يده اليسرى في المرة الثالثة ويربط  
 اليمنى في المرة الرابعة وفي فتاوى السراجية للامام ان يقتل سياسة **كن سرق** اي لا يقطع كما لا يقطع  
 يعني من سرق اولاً **ابراهيم اليسرى مقطوعة** او اجهاد اليسرى **شلا او اصبعان منها** اي من  
 مقطوعتان **سواها** اي سوى الابهام او رجل اليمنى **مقطوعة** وانما لم يذكر حكم السارق الاشلي  
 اليد اليسرى او الاقطع لانه لما ذكر الحكم في الابهام المقطوعة والشلا علم انه منه ان لم يقطع فيه بطريق الا  
 وانما قيد بقوله او اصبعان لانه لو كانت اصبع واحدة مقطوعة سوى الابهام يقطع اليمنى **ولا يضمن يقطع**  
 اليد اليسرى من امر بخلافه وهو اليمنى عند ابي حنيفة مطلقا سوا قطع عمد او خطأ وقال الشافعي ان قطع خطا  
 وان قطع عمد اضنى ارشئ يساره وقال زفر يضمن في الخطا ايضا ولو اخرج السارق يساره وقال هذه يعني  
 لم يضمن اتفاقا **وطالب المسروق منه السرقة** بعد حضرة عند الحكم **شرط القطع** مطلقا لو كان التو  
 بالاقرار او الشهادة هذا عندنا وعند الشافعي لا يشترط المطالبة في الاقرار فيقطع وعند ابي ليلى لا يشترط الطلب







ان شاء الامام **قطع** يده ورجله من خلاف **وقتل وصلب** بعد القطع او **قتل** من غير قطع او  
**صلب** من غير قطع وقال لا يقتل او يصلب ولا يقطع ثم في ظاهر الرواية هو بخير في الصلب ان شافه  
وان شافه تركه وعن ابي يوسف انه ليس للامام ان يبيع الصلب واذا اراد الصلب ففي ظاهر الرواية  
**يصلب** حيا ثلاثة ايام ويبيع **بطنه** اذ يشق **يخرج حتى يموت** وبه قال الكرخي وعن الطحاوي  
لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة كذلك حتى يتقطع فيسقط والاصح  
انه يترك مصلوبا ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله لينزلوه ويدفونه واذا قتل قاطع الطريق لم  
**يضمن ما اخذه** كما في الصغير ان هلك واستهلك ويرده ان كان عنده **وغيره المباح** كالبشر  
حتى لو باشر القتل احدثهم حد الجميع وعند الشافعي لا يجد الا المباح **والعصا والحجر والسيف** حتى  
لو قتل قاطع الطريق بالعصا او الحجر فكله قتل بالسيف فيجوز الحد عليه بخلاف القصاص وان اخذ  
قاطع الطريق **مالا ووجع** المارة **قطع** يده ورجله من خلاف **وبطل الجرح** فلم يوجب الجرح فان  
**جرح فقط** او لم يوجب مالا ولم يقتل احدا **او قتل فتابع** عن قطع الطريق واختلاف في التوبة  
قبل هو ترك قطع الطريق وقبل هو تركه ورد المال الى المالك او كان بعض القطع غير مكلف  
او بعض القطع ذا رجم محرم من المقتوع عليه **وقطع بعض القافلة على البعض** وقطع  
الطريق ليلا او نهارا **بمصر او بين مصرين** لم يجد في الصور المذكورة **فاقاد الوعد** فيما قتل  
عمدا بجديرة او عني وفي القتل قوله غير مكلف ان كان من القطع صبي او مجنون سقط الحد  
عن الكل مطلقا سواء باشر غير المكلف الا اذا قتل او اعتل او لا عند ابي حنيفة وزفره قال ابو يوسف ان باشر  
الصبي او المجنون الاخذ والقتل فلا حد على الباقي وان باشر غير المكلف الا الصبي والمجنون قوله  
الصغير ان كان في الصبي اخراج المتاع سقط عنهم وان ولى سواها قطعوا الا الصبي والمجنون قوله  
ذا رجم محرم اي اذا كان بعض القطع ذا رجم محرم من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقي مطلقا وقال  
وقال ابو بكر الواسطي المسئلة محمولة على ان المال مشترك كما بين المقتوع عليهم وفي قطع الطريق ذو  
رجم محرم من احدثه واما اذا لم يكن المال مشترك بينهم فان لم ياخذ والا من ذي رجم محرم فكذلك وان اخذوا  
منه ومن غير مجنون والصبي انما يحرم على اطلاقه وانهم لا يجدون بكل حال قوله او قطع الطريق ليلا او  
نهارا لم يلزمه حد قطع الطريق مطلقا استحقاقا واخذ بركة المال واوجب وجس والامر في قتل من

منهم

ليلا او نهارا  
او بين مصرين او غير مصرين  
بمصر او اذا قطع الطريق في مصر

منهم او جرح الى الاوليا وعن ابي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه حد قطع الطريق قتيلا وعنه انه  
في مصر وفيما بين مصرين ان قطعوا بالسلاح حدوا وان قطعوا بالحجارة والسيوف نهارا الا وان كان ليلا  
حدوا **ومن خفي** اي عمر حلقه **في مصر مرة واحدة** اي مرارا **اقتل** الخائف به سياسة وانما  
يقتل مرة واحدة لانه لو خفي رجلا مرة واحدة حتى قتل فالدية على عا **قلته** عند ابي حنيفة وانما  
عنده الواجب هو القصاص وما كان المقصود من الحد وادخل العالم عن المعاصي ومن الجهاد فلا  
عن راس المعاصي او رد السير عقيب الحد وقد قال **كتاب السير** هي جمع سيرة وهي  
السير في السير والركبة للجلوس والركوب ثم نقلت الى معنى الطريقة والمذهب ثم غلبت  
في ان الشرع على امور المفازي وانما سمي جهادا هذا الكتاب لانه ياتي فيه سير المسلمين في المعاصي  
بله مع الكافرين من اهل الحرب ومع اهل العهد منهم من اهل الذمة والمستأمنين ومع المرتدين  
وان كانوا جاهليين **الجهاد فرض كفاية** استداه اي من غير ان يلزم الجميع الكفار والجهاد هو بذل  
الطاقة وتحمل المشقة في سبيل الله مصدر جاهدت العدو وجاهدته وجهاذا اذا جاهدته  
وقالته فان قام ببعض سقط عن الكل والا وان لم يقم به احد انما الى كل الناس تركه والجد الشر  
طية وقوت تفسير الفرض الكفاية ولا يجب على صبي وامرأة وعبد ومقعد وقطع بناء على الجهاد وقيل  
ليس على كل واحد من المسلمين ان يحكم العدو وانما آتة بفسخه على بلده وصار النفي عا ولا يتركه فخره لا  
بقائه جميعا فيجب على جميع الناس الدفع **فيخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيده** فيه لغيره  
**وكره الجعل** ان وجد في بيت المال **فبي** والا لا اي وان لم يكن فيه فبي فلا بأس بان يقوى بعضهم بعضا  
لجعل ما يجعل للمال على علمه ثم سمي به ما يعطى المجاهد يستعين به على جهاده والمراد به ههنا ان يضرب الامام  
الجعل على الناس الذين يخرجون الى الجهاد **فان حاصرناهم** اي اذا دخلنا دار الحرب وجعلنا الكفار في حصارنا  
**عومهم الى الاسلام** فان اسلموا ثم الامر **والا ندعوهم الى قبول الجزية** وهذا في حق من تقبل منه الجزية  
كاهل الكتاب والنجس وعبيد الاوثان من الجحيم واما المرتدون وعبيد الاوثان من العرب فلما قلدت  
في دعائهم لا قبول الجزية لانه لا تقبل الجزية فيقاتلهم الى ان اسلموا **فان قبلوا الجزية فلم يقاتلهم** ما لنا من عصمة  
ديارهم واموالهم **وعليهم** اي يلزم عليهم ما يلزم علينا **ولا نقاتل من لم يبلغ الدعوة الى الاسلام**

يحدونه



و ندعو الى الاسلام ندبا الى من جهة النذب من بلغته والانتعاب بالذبح سجانا وتعاى وان لم يقبل  
الجزية نطلب العون من الله سبحانه وتعالى ونحاربهم بنصب المجانيق جمع منجنيق وهذا الذي ترى به الاجار و  
حرقهم وحرقهم الغرق يقتلهم من صدر غرق الماء اذا غرق فيه من باب ليس فهو غرق وهم غرق وقطع  
اشجارهم واقاديرهم ودمهم ودمهم وان تتركوا بعضنا اي ترى السهام اليهم واتخذوا  
بعضنا بمنزلة الركنى ولكن نقصد بهم بالرى في هذه الصورة ونهينا عن افواج مصحف وامر  
في سرية يخاف عليها بالليل يسرى من باب ضرب بمعنى سار ليل او اسرى مثله ومنه السرية لواحدة  
السرايا لانها تسرى في خفية ويجوز ان تكون من الاسر او الاختيار لانها جماعة تسرة من الجيش اي مختارة  
كذلك في المغرب وفي المبسوط الجيش الجمع العظيم وكذا الجند واما السرية فتحوار بعناية يسرون بالليل ويختفون  
بالنهد ويقال خير سرايا اربع بناية رجل ولا يمشى باخراج النكاح والمصاحف اذا كان عسكر عظيم يومئذ عليه  
كذلك في شرح القدوري ونهينا عن غدر وغللول العذر ترك الوفا والغللول والاغلا لا الخيانة ونهينا  
عن مثلثة المثلثة العقوبة وهي قطع عضو من اعضاء الحي ونهينا عن قتل امرة وغير مكلف اي صبي  
وتجنون وشيخ قان واعى ومقعد الا ان يكون احدهم ذراى في الحرب او مبلغا فيقتل  
والضيق في احدهم المذكورين والصبي والمجنون اذا قاتل في الحرب جعل اذا ادى وقتلا وفانثا في  
في الشيخ والمقعد والاعمى ومن تجن ويفيق كما يصح في حال افاقتة وكذا لا يقتل مقطوع اليد والرجل  
جانب كان ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة ويقتل اقطع اليد اليسرى او احدى الرجلين وان لم يقتل احدا  
كذلك في كفاية البيهقي ونهينا قتل اب مشرك ومن في معناه كالاوم والجدة اي نهينا ابتداء اما اذا قصد  
احدهم قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله فلا يمس به وانما قيد بالاب لان له ان يمد يده ليعتقل بقتل اخ مشرك وفيه  
من الحارم سوى الابوين وان علوا والباب الابن عن قتل ابيه ان ادركه ليعتله غيره واعلم انه لو قال  
فليأب بالنفال كما ان اوله ونضالهم ولو كان الصلح بالانناخذ منهم مالا ان كان الصلح خيرا للضعفاء  
وشوكتهم هذا اذا كان لنا حاجة وان لم يكن حاجتنا لم نجز وما اخذ يصرق في مصارف الخراج ولا خمس فيه اذا لم يزلوا  
باساتهم بل ارسلوا رسولا اما اذا اخذ احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنمة ونهنا اي ينقض العهد  
مع ارسال العلم اليهم لو كان البند خيرا او نقاتل اهل الحرب الذين صالحتهم بل نهنا لو كان  
ملكهم وكان ذلك باتفاقهم والمتردين بل مالا اي يصالح المتردين على ترك قتالهم مدة معلومة

فيهم ان

من غير ان ناخذ منهم مالا فان اخذ منهم مالا مع انه لا يجوز لا يرد اليهم ولم يبع سلاخا منهم مطلقا  
قبل الصلح ولا بعده ولم يقتل من امنه حرة او حرة وذلك ان كان عاقلا بالغاما الصبي الذي  
لا يعقل فلا يصح امانه وان كان يعقل نظر ان كان حجورا اعني القفال فهو كالعبد وان كان ما  
دون قيل لا يصح والاصح انه يصح ونهنا لو شر اي عني لو امن واحد من الجيش اهل الحصن  
وفيه مفدة نيبذ الا مان ويودبه وبطل امان ذمي واسير وتاجر دخل عليهم وسلم  
اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها وعبد تجوز عن القتال عند اية حنيفة وقال محمد والشافعي  
يصح وابو يوسف مع محمد في رواية الكرخي ومع اية حنيفة في رواية الطحاوي وانما قيد با  
لجور لانه لو كان ما دوننا يصح امانه اتفاقا باب الغنائم وقسمتها ما فتح الامام  
منا الاراضي التي للكفار عنوة اي قهر او غلبة فهو باطنيا وان شأخسها وقسم الباقي  
بيننا اي بين المسلمين العائنين او اقربا عليها ووضع الجزية على جماجمهم اي رؤسهم  
والخراج على اراضيهم وقال ان في قسم الاراضي ولا يترك في ايديهم بالخراج وهذا في البقا  
اما في المنقول المجرد فلا يجوز المن بالردة على عليهم بالاتفاق وان من عليهم بالرقاب والاراك  
يرفع اليهم من المنقولات بقدر ما يتربها لهم من العمل وقتل الاسرى ان شأى غير الذي نهينا عن  
قتلهم وهذا اذا لم يسلموا واما اذا اسلموا فلا يقتل او استرق او تركته احوار اذمة لنا  
في مشركي العرب والمتردين وحرم ردهم الى دار الحرب والعقار اي لا ناخذ منهم فدية بمقابلته  
الاسرى التي في ايدي المسلمين مطلقا اي لا ناخذ مالا ولا اسير اسلما وقالا ناخذ اسارى  
المسلمين وهو قول الشافعي وقال محمد لا يمس باخذ المال فداء اذا كان للمسلمين حاجة وحرم  
على الاسارى وهو ان يطلقهم حيا ما وقال ان في يجوز المن وحرم عقو مواشي ان شأى اوجها  
من دار الحرب خلافا لما لك فتدح خلافا للشافعي وتحرق وحرم قسمة الغنائم في دارهم لا  
للبيداع مطلقا وقال ان في لا يمس بقسمتها في دار الحرب بعد تمام انزاع المشركين فان قسمها  
في دار الحرب نفذت قسمتها في قولهم كذلك في الحانية ثم قيل موضع الخلاف ترتب على القسمة اذا  
قسم الامام الاحكام لا عن اجتهاد اما اذا ادى اجتهاد ده ههنا الى ذلك وقسمها جاز اتفاقا  
وقيل مذهبنا كراهة القسمة في دار الحرب لا بطلانها وحرم بيعها قبلها اي يبيع الغنمة قبل

حصن



القيمة خلافا للثمن **وشرى الودع والمدة فيها** اي مع المقاتل في الغنيمة خلافا للثمن في  
ردائه اعانه رددا للودع بالكل العون والمدة ما يمدد ما يمدد الشئ اي يراود ويكثر ومنه امدد  
الجيش بعد اذ ارسل اليه زيادة **لا شوقي** اي لا يشارك سوق العسكر مع المقاتل  
فيها **بلا قتال** وفي احد قول الشافعي له سهم **ولا من مات** من الغنائم بعد انقضاء الحرب  
**فيها** اي في دار الحرب مع الاحياء حتى يوث وارثه وقال الشافعي في مات بعد استقار الحرب  
يورث نصيبه **وبعد الاجازة** اي من مات منهم بعد اجازة الغنائم **بدارنا يورث نصيبه**  
**ويفيق فيها** اي في دار الحرب **بالحق** للدواب **وطعام** للاكل **وحطب** للاحراق **وسل**  
للاستعمال **والغن** للادهان **بلا قسمة** اي ينتفع بهذه الاشياء بلا قسمة بيننا ثم شرط  
الحاجة في السهم الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكره ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل الد  
القيمة بلا حاجة **ولا يبيعها** اي هذه الاشياء المذكورة التي يباح الانتفاع بها قبل الد  
القيمة حتى ان باعها احد هم رد الغنيمة **وبعد الخرج منها** اي من دار الحرب لا يجوز الانتفاع  
**وما فضل** موطن العلف والطعام ونحوها من الاشياء المباعة **رد الغنيمة** وعنى الشافعي لا يرد ومن **اسلم**  
منهم في دار الحرب **احرقه** اي حفظه في الحز وطفله وكل مال معه **او دعيه عند مسلم او ذمي**  
**دون ولده الكبير وزوجه وحملها** وقال الشافعي ما في بطنها مسلم باسلام ابيه **ودون** بمقارنه وقال  
ابو يوسف والشافعي هو كوفيل هو قول الجنيته واليه يوفى **ودون عبده المقاتل** وانما قيدنا بدار الحرب  
لان المهاجرين لا يصير حرز الاولاده وماله باسلامه في دار الاسلام وقيدنا بالودعية لان ما غضب من ماله  
مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون في داره عند الجنيته وقيدنا بالغصب بعد الاسلام لانه لو غصب قبل الاسلام  
ملكه الغاصب مسلما كان او ذميا وانما قيدنا بالودعية بكونها عند مسلم او ذمي لانه اذا الودع عند ذمي يكون في دار  
عنده جنيته خلافا لغيره وانما قيدنا العبد بكونه مقاتلا لان من لم يقاتل من عبده فهو له **فصل**  
في كيفية القسمة يقسم الامام الغنيمة في خمس او لا ويقسم ما وراه بين الغائبين بان يكون **للراجل**  
**سهم وللغارس سهمان ولو كان له فرسان** بهذا عند الجنيته وزفر وعند صاحبه والشافعي للفاكر  
ثلاثة اسهم وللراجل سهم وقال ابو يوسف ايضا يسهم لفرسانه اي له اربعة اسهم للفرسان ان دخل دار  
بها والبراذين **كالعتاق** فكون لصاحبها سهم اخر والبراذون الشريك في الجنيته وخلافه العرب  
قارن

ميا

بن في الجني كرايمها جمع غنيمة كرايط وربيط وهو فارس عبيد **لا الراجل** اي لا يسهم لاجل الحمل **و**  
**سهم** ويكون صاحبها كالراجل **والعبدة للراجل والفارس عند المجاوزة** اي المجاوزة الدرب  
حتى لو دخل فارس وقاتل راخلا لضيق المقاتل يستحق سهم الفارس اتفاقا اما لو دخل فارس في  
بائع فرسه او هبته او آجره او رهنه ففي رواية الحسن عن ابن حنيفة يستحق سهم فارس وفي ظاهر الرواية  
يستحق سهم راجل ولو باعته بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرس في الاصح ولو باعته في حال القتال سقط سهم  
الفرسان في الاصح وعندنا في بيعته حال انقضاء الحرب حتى لو دخل راخلا فاشترى فرسا وقاتل فارسا  
استحق سهم الفارس وعندنا سهم الراجل ثم قال الجني الدرب الباب الواسع على السكة وعلى كل مثل  
من مداخل الروم درب من دروبها كذا في المغرب ولكن المراد من الدرب ههنا هو البرزخ الى بحر  
بين الدارين اي دار الاسلام ودار الحرب حتى لو جاوزة الدرب دخلت في دار الحرب ولو جاوزها  
لرب الدرب دخلت في دار الاسلام **والمملوك** اذا قاتل مطلقا سواء كان قنا او مديرا او مملوكا **واما**  
**اذا مات تدوى الجرحى** وتقوم على المرض **والقبي** اذا قاتل باذن الامام **والذمي** اذا قاتل و  
دل على الطريق **الروض** اي العطا القليل بحسب ما يراه الامام **لا سهم** الا اذا دل ذمي على الطريق  
وفي منفعة عظيمة للمسلمين فيجوز ادعى السهم **لا واما الحسن** فيقسم على ثلاثة اسهم **سهم للبيات**  
**والساكنين وابن السبيل وقدم ذوى القربى الفقراء منهم عليهم** اي قدم الفقراء من ذوى  
قربة النبي عليه السلام على الاضاف الثلاثة المذكورة فيدفع الى ايتام ذوى القربى في سهم البيات  
وساكن ذوى القربى في سهم الساكنين وابن السبيل من ذوى القربى في سهم ابن السبيل ثم يقدم كل  
صنف منهم على الذين يدخلون فيهم وهو الاصح وهو اختيار الكرخي وقال الطحاوي يسقط سهم الفقير  
منهم **والا حق لا غنياء لهم** اي اغنيا ذوى القربى خلافا للشافعي **وذكره تعالى** بقوله تعالى فان  
الله منكم **وشرى النبي عليه الصلوة والسلام** فقط بموته **كالصفي** وقال الشافعي يصرق  
سهم الرسول الى الخليفة الصفي شئ نفيس يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل درع او سيف او جارية او  
فرس وانما قال ذكره تعالى احترازا عن قول ابي العالية فانه قال يقسم على ستة اسهم سهم لله تعالى  
يصرق الى عمارة الكعبة ان كان الغنيمة بقربها والى عمارة الجامع في كل بلدة يصرق بالقراب من موضع  
الغنيمة **وان دخل جمع ذو منفعة دارهم بلا اذن** من الامام **خمس** اي ياخذ الامام خمس ما اخذ



**ما اخذوا والاى وان لم يدخل جماعة بل يدخل واحد او اثنان او دخل جميع مغيرين**  
متلصصين لا منع لهم بلا اذن الامام **لا** اخذ الخس خلافا لثا في **والامام** اى ويجوز للا  
**ان ينقل** ويجوز به عليه قبل الفتح واحراز الغنيمة وقبل ان تنفع الحرب او زارها ولو نقل بعد الفتح  
والهزيمة لم يجز اصلا التنفيل اعطاء شئ زائد على سهام الفاتحين والنقل الزيادة بقوله **من قتل قتيلا**  
سمية الشئ بما يؤل اليه **فلا سلبه** والامام ان ينقل وعرض **بقوله للسيرة جعلت لكم الربح او**  
**النصف** او ما اشبه ذلك بعد الخس اى بعد **ما ربح الخس** ولا ينقل بعد الاحراز الا من الخس  
**فقط** اى لا من الربوة اخرى وانما قيد بقوله بعد الاحراز لان قبل الاحراز ينقل من الكل او من اربوه  
**طالع** خناس **والسلب للكل ان لم ينقل** اى اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والفا  
تى وغيره فيه سواء قال ان في السلب للقاتل اذا كان من اهل ان يسلم له وقد قتل مقبلا **وهو**  
اى السلب **مركبه** وما عليه من السرح والآلة **وشبابه وسلاحه وما معه** على الدابة من ماله في حقيقة او  
على وسطه لا يجده وما معه على دابته وما عليها وما في بيته **باب استيلاء الكفار على**  
**الترك الروم** الترك جمع تركى والروم جمع رومى والتقييد بهما الكفار من البلدين **واخذوا** اى  
الترك **اموالهم ملكوها** **ملكنا ما جده من ذلك** اى من الاموال المأخوذة ان غلبنا عليهم اى  
الترك وان غلبوا على اموالنا واخزوها بدارهم ملكوها وقالوا فى لا يملكونها والمراد بدارهم دار  
الحرب لا دار من غلبنا على ان الترك والهند لو استولوا على مدينة واخزوها فيها بدار الهند  
الملك للترك كما ثبت للهند وانما قيد المسئلة بالاحراز لان قبل الاحراز بدار الحرب لم يملكوها وان غلبنا  
عليهم بعد الغلبة علينا فمن وجد منا ملك قبل القسمة اخذه اخذ حجاجا اى بلا بدل **وبعد ما وجد**  
**القسمة اخذه بالقيمة** واخذه **بالثمن لو اشتراه** **تاجر منهم وان فقي عينه واخذوا**  
وعند محمد بن المعلى سقط عنه حصه الارش من الفداء وهو الثمن **فان تكور بالسر والسر** بان السر  
كون عبدا فاشتراه رجل بالف درهم فاسروه ثانيا واخذوه دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم  
فاخرجه اليها **اخذ المشتري الاول من المشتري الثاني بثمنه** ان شاء ثم اخذ المالك القديم ان شاء  
المشتري الاول **بالثمن** اى بالثمن الذى اشتراه اول اهل الحرب وبالثمن الذى اخذه من المشتري  
الثاني **ولم يملكوا** اى اهل الحرب بالاكستلا **حونا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا** واعلم ان اهل  
تخصيصهم اشارة الى انهم يملكون القن والقنة ولكن **ملك عليهم** اى على اهل الحرب جميع ذلك

كوار ايضا وان نذاهم اى الى دار الحرب جمل فاحذوه ملكوه والتقييد بالجل اتفاق لان المراد منه  
الدابة نذ البعير **ينذونوا** امن باب ضرب ولوا بقى اليهم قن لا يملكونه وقالوا يملكونه فلو باقى بفرس  
ومناع واخذوها فاشترى رجل كل منهم واخرجه اليها اخذ المولى القديم العبد جانا وغيره بالثمن  
وقال لا ياخذ العبد وما معه بالثمن ان شاء وان اتباع اى اشترى حوتا مستاميا في دارنا جداموها  
واخذ دارهم عتق العبد خلافا لى او امنى عبد حربة ثمة اى في دار الحرب **فجانا او طهرنا** اى غلبنا  
عليهم عتق العبد ثم التقييد بالمؤمن اتفاق لان الحكم لا يختلف في العبد الذى كذا في الايضاح وانما  
قيد بقوله فجانا لان لم يخرج اليها بعد الاسلام فهو عبد على حاله **باب المستام من الاكستيا**  
طلب الامان من العدو ومقتيا كان او مسلما دخل تاجرا ثمة اى في دار الحرب حرم توقظه لثمن منهم  
اى من الاموال والانفس ما داموا على شروطهم وانما قيدنا به لانه اذا عذر ملكهم باخذها له او  
جس او غير الملك بعد ولم يمنع الملك فحجوزان يتعزى لهم وانما قيد بالتاجر لان الاسير يباح له التعرض  
وان اطلقوه طوعا فلو اخرج اتا جرشيا من اموالهم وانفسهم اليها ملكه ملكا خبيثا مخطورا  
فيتصدق به اى بذلك الشئ فان ادانه حربي او ادان هذا التاجر جرشيا او غضبا صا حبه او شئ  
من صا حبه في دار الحرب وخرجا اليها واستام من الحربي لم يقضى لواحد منهما على صا حبه بشئ من الدين  
والغضب قال ابو يوسف يقضى على المسلم بالدين اذ ان اى باع بالدين واكستيا اى اتباع به واذ ان تشدد  
الدال اى قبل الدين وكذا اى لم يقضى لواحد منهما بشئ لو كانا حربيين فعلا ذلك اى ادان احدهما الا  
او غضب احدهما صا حبه في دار الحرب ثم استما وان خرجا مسلمين اليها قضى بالدين بينهما لا بالغضب  
اى لا يقضى بالغضب ولكن يوم الغاضب برد المعصوب منه يعنى فيما بينه وبين الله تعالى مستام  
ستامان في دار الحرب قتل احدهما صا حبه ثمة اى في ماله مطلقا سواء كان عبدا او خطا ولا يجب  
القود في ظاهم الرواية وعن ابى يوسف ان القود في العمد وذكر الامام قاضى خان في هذه المسئلة في المباح  
الصغير جعل هذا الحكم قول ابى حنيفة ثم قال وقال ابو يوسف وحج عليه القضاى في العمد كذا في النهاية ويجب  
الخطا في الخطا وعندنا في ثمة الكفر ردة في العمد ايضا ولا شئ في الاكستيا من المسلمين اذا قتل  
احدهما صا حبه في دار الحرب مطلقا سواء كان عبدا او خطا سوى الكفارة في الخطا عند ابى حنيفة وعندنا  
جب الدين في العمد والخطا ولا شئ في قتل مسلم مسلما ثمة مطلقا سواء كان عبدا او خطا سوى



الكفارة في الخطا وعندنا في حجب الدية في الخطا والقود في العمد **فصل** لا يمكن  
 من ان يقيم فينا اية دارنا سنة كالمدة وقيل ان اقيمت سنة وضع عليك الجزية فان  
 مكث بعد سنة اى بعد ما قيل له فهو ذمى فلم يترك ان يرجع اليهم كما لا يترك لو وضع عليه  
 الخراج بان دخل حوزي دارنا بامان والى ارضي ارضي خراج ج ووضع عليه خراج الارض اى وطفه  
 عليه صار ذميا او تكلمت حربيه ذميا لا عكسه اى ان دخل حوزي دارنا بامان فترى ذميه فيرجع  
 ان شأ ولا يصير ذميا فان رجع الحربى المستامن اليهم وله وديعه عند مسلم في دارنا **فصل** عند ذمى  
 او ذمى عليهم ما حل دمه وما في دار الاسلام من ماله على حظ اى شرف الزوال فان اسير الراسخ او  
 ظهر عليهم فقتل هذا الراسخ بعد الغلبة سقط دميته ولا يصير فرييا وصار ذمى وديعه فيا وعنى اى يوطئ  
 ان الوديعه تصير مملوكه للوديع وان قتل الراسخ ولم يظهر عليهم او مات الراسخ ففرضه وود  
 ووديعه لورثته فيرد عليهم كما ورد في حياته فان جانا حوزي بامان وقد كان له ذميه فقتله  
 ولذ سوا كان صغيرا او كبيرا مال او دمع بعضه عند مسلم وبعضه عند ذمى وبعضه عند حوزي فاسلم  
 بها اى في دارنا ثم ظهر عليهم فالحل في وان اسلم ذمى فجانا فظهر عليهم فولده الصغير واسلم  
 وما اودعه عند مسلم او ذمى فقتله وعينه كالمراة وعملها واولاده الكبار وماله في يد حوزي في اى  
 غنيمة الفانيين ومن قتل مسلما خطا والحال له لا ولى له اصلا لا حاضر ولا غايب **فصل** قتل حربيا  
 جانا بامان فاسلم فدميته على عاقلة اى عاقتل القاتل للامام اى قيد بقتله لا ولى له لانه لو كان له  
 ولى قال لاسر اليه وقيد بقتله بامان وباسلام لانه لو لم يكن مستامنا او لم يسلم فقتل لاشى عليه  
 وفي العمد القتل او الدية بطريق الصلح والرضى لا العفو في المسلمين **فصل**

**العشر والخارج والجزية** الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما يخذ السلطان خراجا فيقال  
 ادى فلان خراج ارضه وادى اهل الذمة خراج روستهم يعنى الجزية كذا في المغرب ارض العرب كلها الجزية  
 وهى ما بين القوتين **فصل** الاقصى اليمن في الطول واما العوض فمن رمل يبرئ الى منقطع السماء وادى  
 ارض الحجاز وثمانية واليمن ومكة والطائف والبرية الى البادية وما اسلم اى كل ارض اسلم  
 اهلها فغير قهر او فتح عنوة اى قهر او قسم بين الفانيين عشرية والسوداى سواد العراق وهو ما بين  
 الغديب و **فصل** عقبه تحلون في العوض واما في الطول ففى الغلبة وقيل من العلت الى عبادان وانما نجا

الى منقطع الشام

سواد الحفرة اشجاره وزروعهم وما فتح عنوة وغلبة واقرا اهلها عليه بوصالحهم خراجية ولو اضى  
 واصح وزروع ارضي موات يعبر قربة عند ابي يوسف فان كانت بقرب الخراج اى خراجية وان كانت  
 بقرب العشرة اى عشرية وان كانت بين الخراجى والعشرة فاعشرية وقال محمدان اجبا لما سما او  
 عني استنبطها او بغير حرفها او ما الفوات ودجلة وجميعون والانهما العظام التى لا يملكها احد فاعشرية  
 وان اجبى بماء نهر حرفها الا عاجم كندر الملك ونهر نيزد جرد فاعشرية خراجية هذا اذا كان المحيى مسلما واما  
 اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كان في حيز ارضي العشر والبصرة عشرية عند ابي يوسف وهو الاستحسان  
 وخارج حريب صلح للزور **فصل** مما يزرع في تلك الارض ودرهم ان لم يصلح لغلبة الماء ونحوها لا  
 شئ وفي حريب الرطبة خمسة دراهم وفي حريب الكرم المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وفي  
 بالمتصل الذى يتصل بعضها ببعض على وجه تكون الارض مشغولة به والحرب يستون ذراعا وستين  
 بذراع كسرى وانه يزرع على ذراع العائمة بقبضه وعلى سبع قبضات وان لم تطق ما وطف نقص الو  
 ظيفة التى صدرت عن عمر رضى الله عنه بان كثر ريها الوظيفة التى تطلق بخلاف الزيادة اى وان لم تطق  
 الارض الزيادة على الوظيفة التى صدرت عن عمر رضى الله عنه بان كثر ريها فانه لا يجوز اجماعا واما اذا اراد  
 الامام توظيف الخراج على ارضي تطبق الزيادة او زاد على وظيفه فمضى رضى الله عنه فانه لا يجوز عند ابي حنيفة  
 وهو رواية عن ابي يوسف وهو الصحيح وعند محمد يجوز ولا يخرج ان غلب على ارضه الماء اى ارضي الخراج  
 الماحى مضى وقت الزراعة او انقطع الماعنهما او اصاب الزرع آفة لا يمكن دفعها كالجراد والبز و **فصل**  
 هي وانما قيدنا به لان في ان يمكن دفعها كالحل الدواب ونحوه لا يسقط الخراج وان عطلها صاحبها بان لم  
 يزرها او اسلم صاحبها او اشترى مسلم ارضي خراج يجب الخراج في الصور كلها ولا عشرة في خارج ارضي الخراج  
 وقال ان فتح جميع بينهما **فصل** الجزية لو وضعت بتر ارضي او صلح اى برضى الامام ورضى منى و  
 وضع عليه فيقتد بحسب ما يقع عليه الاتفاق لا يعدل عنها والآى وان لم توضع بالتر ارضي فانه توضع على  
 الفقير المعتقل وهو الصحيح القادر على الكسب في كل سنة عشرة دراهم او يوزن منه في كل شهر درهم  
 يوضع على وسط الخال ضعفه والوارثون عشر دراهم وعلى المكسر ضعفه وهو ثمانية واربعون  
 درهما وقال الشافعى يوضع على كل حاد دينارا وما يعدل الدينار والفقير والغنى في ذلك سوا  
 واعلم ان المعبر في الغنى والفقير اكثر السنة فلو كان غنيا في نصف الحول وفقير في النصف يوزن منه







لورثة المسلمين قال الشافعي كلاهما في كسب المرتدة لورثتها وبرثتها وان ارتدت وهي  
مريضة وان كانت صحيحة لا يرثها **وان لحق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم بما فيه به عتق مدبره**  
**وام ولده وحل دية الذي عليه سبيل التاجيل ونقل ما كتبته في حالة الاسلام الى ورثة**  
المسلمين وقال الشافعي بغير ما موقوف فاقوله ان حكم بما فيه اشارة الى ان الحكم به شرط لتحقيق  
احكام الموت وهو ظاهر الرواية وفي بعض الروايات ثبتت الاحكام بمجرد الالتحاق وقوله  
عتق مدبره اشارة الى ان حكم الموت يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يشترط القضاء بتلك الا  
حكام وبه قال الجمهور واليه اشارة محمد في اكثر المواضع وقيل يشترط القضاء بشئ من احكام  
الموت ولا يكفي بالقضاء بالحق **وتوقف مبايعته** هذا ابتداء حكم غير معطوف على قوله  
حل دية لانه غير مقيد بقوله فان حكم بما فيه **وعتقه وهبته** ورهنته فان امن نفذ وان ملك  
على رونه **بطل** هذا عندنا خيفة وعندنا تنفذ هذه التفقات الا ان عندنا يوقف تنفذ كما تنفذ  
من الصحيح حتى يعتبر بترعائه من الكل وعند محمد تنفذ كما تنفذ من المريض حتى يعتبر بترعائه من  
الاشد **واعلم** ان نفقات المرتدين على اربعة اقسام قسم منها نفقات بالاتفاق كالاستيلاء  
والطلاق **قسم** منها باطل بالاتفاق كالنكاح والذبح **قسم** منها موقوف بالاتفاق كالمعاونة  
**قسم** منها يختلف في توقفه وهو ما عدا ذلك **وان عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما**  
**بعد الحكم بما فيه فواجبه في جوارحه من ما لم يعينه اخذه** ولكن انما يعود له ملكه قضاء  
او رضاء وانما قيد بقوله بعد الحكم بما فيه لانه لو عاد المرتد مسلما قبل القضاء به جعل كانه لم يلحق  
وكانه لم يزل مسلما في اخذ ما يجده ما لم يغير قضاء ورضاء ويضمن ما تلف والاى وان لم يجد ما له  
في يد وارثه بان ان اير الوارث عن ملك لا يأخذ **ولو ولدت امه له نفراية ستة اشهر او**  
**اكثر منذ ارتد فادعاه الى ام ولده وهو ابنه ح ولو كان مسلمة و**  
**المسيلة بها ورثة الابن ان مات المرتد في القصورتين او قتل على الردة او لحق مرتدا بال**  
**الحرب** وانما قيد بقوله ستة اشهر لانها اذا جازت بولد لا قتل من ستة اشهر فالولد يرثه كذا في  
النهاية **فان لحق المرتد بدار الحرب بما له** اي مع ما له **فظهر عليه** اي على المال **فان رجع بعد**  
**لحاقه بدار الحرب الى دار الاسلام وذهب بما له** وادخله دار الحرب **فظهر عليه** اي على المال

فلو ارثه

**فلو ارثه** الا انما يأخذ بغير شئ قبل القسمة وبالقسمة بعد القسمة هذا اذا رجع بعد قضاء القاضح  
بالحاقه او بالمال لورثته فاما قبل القضاء فكذلك في رواية وفي رواية يكون فيها **فان لحق المرتد بدار**  
**الحرب ولم يجد في دار الاسلام وقضى بعده لابنه فلكاتبه الابن فجا** المرتد حال كونه مسلما **فان**  
**لكاتبه** اي بدل الكتابية باقية **والولا للمورثه بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الا**  
**الولا فيه للابن كذا في النهاية فان قتل مرتدا بطلا خطا ولحق بدار الحرب او قتل فالدية**  
**في كسب الاسلام** خاصة عندنا خيفة وقال في مال كسب في الردة والاسلام وكذا اذا كان حيا في دار  
الاسلام والقييد بالحق والقتل اتفاقا وانما قيد بها بيننا على ان المرتد يقتل الا ان يلحق بدار الحرب  
**ولو ارتد بعد القطع** اي لو ارتد مسلم بعد ما قطعت يده **عند اومات منه او لحق بدار الحرب وقضى**  
**بما فيه في مسلم فمات منه ضمن القاطع** فيها نصف الدية في مال لورثته وانما قيد بقوله  
بعد القطع لانه لو قطع يد المرتد فاسلم ومات منه لا يضمن شيئا **فان لم يلحق المرتد المقطوع او لحق**  
**ولم يقضى بالمعصية واسلم ومات ضمن القاطع الدية** كلها عندها وعند محمد وزفر نصف الدية وهو القاض  
**ولو ارتد مكاتب ولحق بدار الحرب واكتب مالا فاخذ بما له** وعرض عليه الاسلام فابى **وقتل على رده**  
**فلكاتبه لولاه وما بقي** من بدل الكتابية **لورثته** اي لورثته المكاتب **ولو ارتد الزوجان و**  
**لحق بدار الحرب فلولت ولدانها وولد له** اي لهذا الولد **ولد في دار الحرب فظهر عليهم فا**  
**لولدان في ذبحه الولد على الاسلام لا ولد الولد** مطلقا لو كانت الزوجة حبلى فيها  
او كان فيها او في دارنا وروى الحسن عن ابي خيفة انه يجبر عليه ايضا **وارتد الصبي العاقل**  
**صحيح كاسلامه** عندها وقال زفر وان في ارتداده ليس بصحيح كاسلامه وقال ابو يوسف ايضا  
ارتداده ليس بصحيح وانما قيد بالعاقل لان غير العاقل لا يصح رده **وبجبر الصبي عليه** ولكن  
**لا يقتل** ان ابدى وفي القياس يقتل ثم الجبر اعم من ان يكون بالجنس او بالتردد او نحوه **باب**  
**النفقة** ما فرغ من بيان الجهاد مع الكفار شرع في بيان الجهاد مع المسلمين من النفقة وهو جمع البيا  
في كالفراة جمع الغازي وهو قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام الحق ظاهريين انهم على الحق  
والامام على الباطل متمسكين في ذلك بتاويل فاسد فان لم يكن له تاويل في حكم حكم اللصوص  
اذا فرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلدة دعاهم الامام اليه الى



نفسه الى العود الى البيعة **وكشفت شهادتهم** فان اجابوا ثم حصل الالباب وان قالوا فعلنا الظلم  
فالامام يمنع عن الظلم ولو لم يمنع وقاتلهم فالتاس لا يعينون الامام ولا البغاة ولو قالوا فعلناه لان الحق  
مؤاودعو الولاية فلا ان يقاتلهم وعلى الناس ان يعينوه **وبدا بقتالهم** اي جعل للامام ان يقاتلهم  
وان يهدوا بقتاله اذا انكروا واجتمعوا وذكر القذوري في مختصره ولا يبداهم بقتال حتى يبدؤوه  
فان بدؤوه قاتلهم **حتى يفرق جمعهم** وهو قول الشافعي **ولو لم يقاتلهم** اي ولو كان للبغاة جماعة  
يرجعون اليها **اجمروا على جرحهم** اي اسرع قتلهم **واينع مولاهم** وقال الشافعي لا يجوز في الحالين  
**والا** اي وان لم يكن للبغاة فيهم قتل وجرح ولا يتبع مولاهم **ولم تبت ذريتهم** اي ذرية  
البغاة ولكن **كيس اموالهم** ولا يقيم حتى يتوبوا فان تابوا فاقبوا بامر الله تعالى يرد عليهم اموالهم  
**وان احتاج اهل العدل الى سلاح اهل البغي وخيلهم** قاتل بسلاحهم وخيلهم خلا قال الشافعي  
فيهما وان لم يحتاجوا الى ذلك جسد عنهم كسائر الاموال ويباع الكراخ وكجسد غيره **وان قتل باع مثله**  
مطلقا لو كان عمدا او خطأ **فظهر عليهم** اي على اهل البغي اهل العدل **لم يجب** عليه شيء اي لا القصاص  
ولا الدية **فان غلبوا** اي البغاة **عليهم** من اصهار اهل العدل **فقتل مصرى عمدا** **فظهر**  
اهل العدل **على مصر قتل** القاتل به اي بسبب المقتول قصاصا هذا اذا غلبوا ولم تجزوا احكامهم  
حتى اخبرهم امام اهل العدل عن المصرا اذا اخرجوا فيه احكامهم لم يجب شيء **وان قتل عاقل باغيا**  
**او قتل** اي العاقل **باغ** وكان القاتل فيها وارثا **وقال الباغي انا على حق** اي كنت على الحق حينئذ  
قتلت وان الآن على الحق **ورث القاتل المقتول في صورتين** **وان قال انا اى كنت على باطل لا يرث**  
يرث الباغي هذا عند الشافعي وعند ابو يوسف لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي **وكره بيع**  
**السلاح من اهل الفتنة** وفيه عن كرمهم **وان لم يدبره** اي المشتري منهم اي من اهل الفتنة  
لا يكره **كتاب اللقيط** المناسبة بين الكتابين ان السير شرع كعني في غيره وهو اخلا  
العالم عن الفاد واخذ اللقيط واللقطة شرع لاجل النفس والمال قال الله تعالى ومن احباها  
فلما نجا احيا الناس جميعا الا ان الاول فرضي وهذا مندوب في بعض الصور فافترق عن الاول والمأ  
سمى به باعتبار ما له ما انه يلقط وهو في اللغة ما يلقط اي ما يرفع من الارض فيعمل بعني مفعول ثم  
غلب على الصبي المبتدول لانه على غرض ان يلقط وفي الشرع اسم لولد وطرحه اهل خوف من العيلة  
او فرارا

لما جاء في الخبر  
فيما كان في الدنيا

او فرارا من تامة الزنا **ندب التقاط** اي ان لم يخف ضياعه **ووجب ان خاف الضياع**  
**وهو ونفقته في بيت المال كارت** اي كما اذا مات وترك مالا وليس له وارث يوضع  
ميراثه في بيت المال **وكذا جانيته** اي عقل جانيته يؤخذ من بيت المال **ولا يؤخذ من بيت**  
اللقيط من الملقط **احد** هذا اذا لم يدع نسبه اما ان ادعى مدعيه انه ابنه قال قول المدعي وثبت  
نسبه منه بدون المجته هذا اذا لم يدع الملقط رجلا اما ان كانت امرأة فلا يلتفت اليها نسبه فان  
ادعى نسبه فهو او لم ير من الخارج ان كان الملقط رجلا اما ان كانت امرأة فلا يلتفت اليها **وثبت**  
**نسبه من واحد ومن اثنين** اي اذا ادعياه معا وانما قيدنا به لانه لو سبق دعوة احدهما فهو  
ابنه القاضى لا يقبل قوله **وان وصف احداهما علامة كائنه به فيما اذا ادعاه اثنان فهو**  
اي المدعي الوصف **احق به** وثبت نسبه من ذي اذا ادعاه في الاستحسان وهو مسلم **ان لم**  
**يكن اللقيط في مكان اهل الذمة** وانما قيد به لانه لو وجد في قرية من قري اهل الذمة لم يكن له  
بيعة كان ذميان **كان الواجد ذميان** ان كان الواجد مسلما في هذا المكان او ذميا في مكان المسلمين  
اختلف الروايات فيه ففي رواية كتاب اللقيط في المبسوط اعتبر المكان لا الواجد وفي كتاب الدعوى في  
المبسوط اعتبر الواجد دون المكان وهو رواية محمد بن سماع عن محمد بن بعض نسخ المبسوط اعتبر الاسلام  
كان في الواجد او بالمكان وهو اوفق **وثبت نسبه من عبد وهو حر ولا يرق** اي لو ادعى جيل  
ان اللقيط عبده لا يصدق **الابنية وان وجد معه مال** مشدود عليه وكذا ان كان مشدودا  
على الدابة هو عليها **قوله** دون الواجد ثم يصره الواجد اليه بامر القاضي وقيل يصره بغير امر القاضي  
**ولا يصح للملقط عليه نكاح وبيع واجارة** اي لا يكون له ولاية التزوج وبيع ماله ولا  
يكون له ان يواجره وفي مختصر القذوري له ان يواجره **وبسطة حرفة وصناعة وقبض**  
**هبة** ان وهبه احد وهو يقبض ما وهب له **كتاب اللقطة** هي مال يوجد في  
الطريق ولا يعرف له مالك بعينه سميت بها لانها تلقط غالبا **لقطة الحل والحرم** **ان**  
**اخذها لغيرها** **عذر** **بها** **اشهد** على ذلك ما هديني **حق** لو هلك لا يضمن وعنى بال  
يوسف لا يشترط الاشهاد ولو لم يكن يقدر على الاشهاد او اشهد ولم يقدر على اقامته او خاف انه  
لو اشهد عليه اخذه ظالم منه فترك الاشهاد لا يضمن ثم يشهد اذا طفر عن شهادته حتى لو هلك

هذا ما جاء في الخبر  
فيما كان في الدنيا



بعد ذلك لا يضمن **وحرق** في موضع اصحابها وفي مجي مع الناس وابواب المساجد وفي الاسواق  
والشوارع واعلم الواو فيه ابتداءية لا عاطفة على اخذ واشهد **ان علم ان يربها لا يطلها**  
بعد ذلك ان كانت شيئا تبقى فاما ان كانت شيئا لا تبقى لوانه يوم او يومان عرفها الى ان يخاف ان  
تفقد ثم يتصدق فيهما ان كان غنيا او ياكلها ان كان فقيرا او قدره بمقدار الحول من غير تفصيل  
بين القليل والكثير وهو قول مالك والثوري **مجد عن اب حنيفة** انها اذا كانت عشرة دراهم  
هم فضا عدا عرفها حولا وان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها بحسب ما يرى فليس بتقدير لان  
ثم ما يجده الا ان فهو نوعان نوع منها يعلم ان صاحبها لا يطلبه كالنوى وقشور الرمان ونحوهما  
والحكم فيه ان لا يباذله ويتفع به فان وجد صاحبها **مجد** جعها فواحق بها ونوع منه يعلم  
ان صاحبها يطلبه فعليه ان يحفظه ويعرفه ويوصله الى صاحبها على ما ذكر في الكتاب فقوله اللقطة  
امانة يريد به النوع الثاني **ثم تصدق فان جاز بها** بعد ما تصدق فهو على الخيار ان شاء الله  
**المرضى الملتقط** او المسكين ان كانت هالكه وان كانت قايمة اخذها **وصح الفلظ البينة**  
مطلقا لو كانت بغير الوبر او فرسا او شاة وقال مالك والثوري اذا وجد البعير والبق والاربع  
في الصحا فالتسك افضل وان وجد فيها الشاة التقطها **وهو** الملتقط **مبتدع في الافق**  
**على اللقيط واللقط** بغير ان الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذ اكبر وللقط ريب اللقطة ولا يكون  
له ان يعضها من ربهما لاجل ما انفق ولو انفق عليها **باذن القاضي تكون النفقة** ريبا عليه  
وعلى صاحبها يرجع على اللقيط اذ اكبر وعلى رب اللقطة اذا جاء ولو كان لها نفق اجها  
القاضي **والنفق عليها والا** وان لم يكن لها نفق وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها  
القاضي وامر بحفظ الثمن ومنعها الى الملتقط اللقطة من ربهما حتى ياخذ النفقة ولا  
يدفعها الى مدعيها **بالبينة فان بين علامتها** اي ان لم يقم البينة وبين علامتها بان تسمى  
وزن الدراهم وعددا وولادها او شبه الدابة وسترها ان كانت دابة او حلية العبد واسم  
وجنبه **ومن حل الدفع اليه بلا جبر** من القاضي وقال مالك والثوري في جبره ويتفع بها لو  
كان الملتقط فقيرا او الاى وان لم يكن فقيرا **تصدق على اجنبى** وصح على ابويه وزوج  
زوجته وولده لو كانوا فقرا **كتاب** **الابن** كتاب الكنايات

في

من حيث ان فيها احياء اما بعد ما صار على غرض الزوال وهو مملوك فمن ماله قصد اخذه  
**اب** وافضل من تركه **ان قوي عليه** واخذ الضال قيل كذا لك وقيل تركه اولى والضال هو  
الذي ضل الطريق لا منزل ماله **ومن رده من مدة سفر** لا مولاه **فلا ريعون درهما**  
مطلقا بشرط او لم بشرط وفي القياس لا جعل له الا بشرط وهو قول الشافعي هذا اذا لم يعد الا  
عانه حتى اذا قال المالك لا فرق قد ابق عبيد ان وجدته فخذته فقال نعم فوجد المأمور على مسيرة  
السفر وجائبه لا مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه وهم قدر على الاعانة كذا في الخلاصة ولو  
كانت **قيمة اقل منه** وهو قول ابو يوسف وقال محمد بن قيس له بقيمة الادرها **ومن رده لا قلمنها**  
**فهي** وحسابه قد يكون بتصلحها وقد يكون بئ الحاكم وقد يكون بتوزيع الاربعين على  
الايام الثلاثة فان جاءه من مسيرة يوم فله ثلث اربعين وان جاءه من مسيرة يومين فله ثلثا اربعين  
على هذا **والمدبر وام الولد كالمقن** في جوب الجعل التام **وان ابن من الراد لا يضمن الراد**  
هذا اذا شهد على انه ياخذ له رده على المالك **ويشهد** اي وعيلان يشهد انه اخذه ليرده فلا  
شهاد عليه ختم عند حنيفة ومحمد رضيهما ربه حتى لو رده من لم يشهده وقت الاخذ لا جعل له عند  
**وجعل الرهن** اي لو اتي العبد المرحون فرده فالجعل **على المرحون** هذا اذا كانت قيمته مثل  
الدين او اقل منه فان كانت اكثر منه فنقد الدين عليه والباقي على الرهن **وام نفقة** **كتاب**  
**اللقطة** **كتاب المفقود** تناسب الكتابين من حيث ان كلاهما غايب لم يد ر  
اثره ثم المفقود موجود نظر الى اول حاد خفي الاثر نظر الى ماله كالحيت وحكمه شرعا انه حي  
في حق نفسه حتى لا ينكح غيره ولا يقسم ماله ولا تنفخ اجارته **هو غايب لم يد ر موضعه**  
**حياته وموته ونهب القاضي من ياخذ حقه** ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق  
منه على قريبه **ولا اذا** اي من جهة الولاد كلابوين والاجداد والجدات والاولاد والاولاد  
وعلى زوجة فان كان المفقود نضب في حال حضرة فيما يقوم عليه ماله ويحفظ حال غيبته فلا ينهب  
القاضي **ولا يفرق** القاضي بين المفقود وبينها اي وبين زوجته مطلقا خلافا لما لك  
فان هذه يفرق بعد مضي اربع سنين ان طلبت وتقدم عدة الوفاة **وحكم القاضي بموته**  
**بعد تسعين سنة** من يوم ولد وعليه الفتوى وظاهر الرواية بقدر بموت اقوانه فاذا لم



يبقى احد من اقرانه حيا حكم بموته وروى الحسن بن الحسن عن ابي بصير بعد مائة وعشرين سنة وفي المرو  
عن ابي يوسف بما يشهد **واذا حكم بموته بعد امانه** عدة الوفاة من وقت الحكم بموته **وورث**  
ماله **منه حينئذ لا قبله** اي قسم ماله بين ورثته الموجودين في وقت الحكم لانه مات في ذ  
ذلك الوقت ومن مات قبله لا يرث منه **ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقده**  
يعني لا يصير نصيب المفقود منه من الميراث ملكا له ولكن يوقف نصيبه من ارث من مات حال  
غيبته فان ظهر حيا علم انه كان وارثا يوم مات **مورثه** فالموقوف له وان لم يظهر حتى حكم بموته  
فالموقوف يرث على ورثته صاحب المال فلو كان مع المفقود وارث توجب له ان يرث المفقود حجب الحرمان لم  
يعط شيئا وان انتفى حقه به اي حق الوارث بالمفقود يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحل بمانه  
رجل مات عن بنتين وابن مفقود ابن يعطى البنات النصف ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن  
لحبه بالمفقود ونظيره الحل فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا  
يسقط بحاله ولا يتغير محل يعطى كل نصيبه وان كان مما يسقط بالحل لم يعط وان كان ممن  
يتغير به يعطى اقل النصيبين كما في المفقود **كتاب الشركة** تنائب الكفا  
بين من حيث ان كلا منهما سبب للخلط وهي عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف احد  
النصيبين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد اي عقد الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين اذا  
العقد بسببه وفيه ضربان شركة الملك وشركة العقد **شركة الملك ان يملك اثنان مثلاً عينا راثا**  
**او شرا او نحوهما وكل واحد من الشريكين اجنبي في قطا صاحبه** حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن  
صاحبه وشركة العقد ان يقول احدهما **شاركك في كذا** او **تقبل الآخر** بان يقول قبلت و  
**اي معاوضة ان تضمنت وكاله** بان يكون كل واحد من الشريكين وكيلاً في اعمال التجارة وتوابعها  
**وكفالة** بان يكون كل واحد منهما كفيلاً بضمان التجارة عن الآخر فصار كل واحد من الشريكين مطا  
لباسبب تجارة الآخر **وتدب بالاولى والآخر فادنيا فلا تصح** المعاوضة بينه وبينه **وعيد وصبي**  
**وبالغ وبين مسلم وكافر** عندهما عتدا لا يجوز ويكره واعلم ان هذه الشركة لا تشقق الا بلفظ  
المعاوضة وما يشتر فيه كل واحد من الشريكين يقع مشتركا بينهما **الا طعام ابله وكسوتهم** و  
كسوت والادام فانه فيها لا يشتركان استحقاقا وكل دين لازم احدهما بتجارة كالباع والشراو

بما يشهد  
بما يشهد  
بما يشهد  
بما يشهد

الاجارة

بما يشهد  
بما يشهد  
بما يشهد  
بما يشهد

والاجارة وغصب وكفالة بالمال بالامر لزم الآخر خلافا لهما في الكفالة ولا يجوز في الغصب ايضا ولو كفل بما  
بالغير امر المكفول عنه لم يوجب له شركته اتفاقا وبطلت شركته المفاوضة وتضمن عتدا ان وهب لاحدهما او  
وفيل وقبض او ورث ما يقع فيه الشركة كالنقدين ونحوهما لا العوض اي لو وهب احدهما العوض او ورث  
لا بطل ولا تصح معاوضة وعن ابن بغير النقدين مطلقا وقال مالك يجوز بالعوض اذا كان الجنس واحدا  
**وبغير البقر والفلس النافقين** وهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة وجعل البقر في شركة الاصل و  
والجامع الصغير بمنزلة العوض وهو ظاهر المذهب وعن ابي حنيفة ولا يجوز بالفلس **ولو باع كل**  
من الشريكين اراد الشركة **نصف عرضه بنصف عرض الآخر** حتى صار مال كل واحد منهما مثل مشترك بينهما  
شركة ملك **وعقد الشركة صحيح** هذا اذا كانت قيمة كل واحد منهما مثل قيمة عرض صاحبه واعلم ان هذا  
طبيعي جواز شركة المفاوضة والعنان بالعوض **وعنان ان تضمنت وكاله فقط** اي دون الكفالة  
**وتصح شركة العنان مع التاوي في المال دون الربح وفي عكس** اي مع تاييها في الربح دون  
المال وقال والثالث في لا يجوز فيها **وبعض المال** اي يصح ان يعقد كل واحد منهما ببعض ماله دون الآخر  
البعض بخلاف المفاوضة **وتصح مع خلافا الجنس** بان كان من جهة احدهما درهم ومن جهة الآخر دينار و  
تصح مع عدم الخلط خلافا لافروان في فيها **وما شتراه كل واحد من الشريكين العنان للشركة طوبى**  
**المشتري بالتمن فقط** اي دون الآخر **ورجع المشتري** اذا ادى الثمن من مال نفسه **على شركة بخصته**  
**منه اي من الثمن وبطلت** شركة العنان **بملاك المالكين او احدهما قبل الشراء** وهلك من مال  
صاحبه هذا اذا هلك قبل الخلط فان هلك بعد الخلط يملك على الشركة وان اشترى احدهما بماله وهلك  
مال الآخر فالمشتري بينهما ولكن يرجع المشتري بخصته من ثمنه على شركته ولو قال فملك بالالف ليدل على  
التعقيب لكان اولى لانه اذا هلك مال احدهما ثم اشترى الآخر بماله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة  
فالمشتري مشترك بينهما وان ذكروا مجدا للشركة ولم يصرحا بها فيه فهو للمشتري خاصة ونفس الشركة  
ان شرط لاحدهما او لغيرهما درهم مستامة من الربح ولكل واحد من الشريكين العنان والمفاوضة ان يوضع  
ويستاجر من يحفظ المال ويتصرف فيه ويودع ويضارب وعن ابي حنيفة انه ليس له ان يضارب ويكفل عن  
يتصرف فيه ويصاغر او يبيده اي ويد كل واحد منهما في المال امانة وشركة العقد تقبل ان يشتركا في  
طان او ضابط وضابط او نحوهما على ان يتقبل الاعمال من الناس باجر وان يكون الكسب بينهما اي اجر

الاجارة



اي أبو الكعب فيجوز ذلك به استحقاقا عندنا خلافا لث في وهو القياس ولا يشترط في شركة المصالح ان  
 العمل والمكان خلاف لفرق مالك وكل عمل يتقبله احدهما يلزمهما حتى لو دفع رجل الى احدهما عملا فلا يأخذ  
 بذلك العمل الا كما يشاء لكل واحد منهما ان يطالب باجرة العمل ولا يلزمهما دفع برئى من الاجرة وكسب احدهما  
 بينهما ثم هذا النوع من الشركة قد يكون غنائيا وقد يكون مفوضا عند اجتماع شرائطها ووجوه ان اشترط  
 بل لا مال على ان يشترى باوجوده لهما وبيعاً فهو جائز عندنا خلافا لث في وسميت شركة وجوه لانه لا  
 يشترى بالنسيئة الا من له وجهه عند الناس ويتضمن عند الاطلاق الوكالة فتكون غنائيا وان  
 شرط ما من صفه المشتري او مثله فالرجح كذلك ولكن بطل شرط الفضل اي شرط فضل الرجح بينهما  
 بان يكون المشتري بينهما نصفين والرجح اثلاثا فيكون الرجح بينهما بقدر الملك ثم هذه الشركة تكون  
 مفوضة اذا رويت شرائطها **فصل في الشركة الفاسدة ولا تصح شركة في احتطاب واصطاد**  
 واستقاء واجتزاء الثمار الجبلية والبرية والتكدي والكسب اي المكسوب للعامل ولكن عليه اي على  
 العامل اجره مثله للاخر اي ان اعانه الا انه لا يجاوز عن نصف ثمن ذلك عندنا يوفى وعند محمد اجره مثله بالتمام  
 ببلغ والرجح في الشركة الفاسدة التي يجوز ان يجعل حييا يكون بقدر المال وان شرط الفضل وبطل الشركة  
 بموت احدهما مطلقا سواء علم الشريك بموته صاحبه او لا **ولو كان الموت حكما بان ارتد وكفى بدار الحرب**  
 وقضى بلى فله ولم يترك احد الشريكين مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل منهما لصاحبه ان يودي زكاته  
 واديا معا ضمن اي ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه مطلقا يعلم او لم يعلم عندنا خيفة وعندهما لا  
 يضمن شيان لم يعلم **ولو اديا متعاقبا ضمن الثاني المأمور بها للاول مطلقا سواء علم باد صاحبه او لم يعلم**  
 عندنا خيفة وعندهما ان علم باد صاحبه ضمن والا لا وفي الزيادات لا يضمن مطلقا وهو الصحيح عندنا  
 وان اذن احدهما اي احد المفاوضين بشر ائمة ليطاء المشتري ففعل وادى الثمن من المال المشتركة  
 فهي له اي للمشتري خاصة بلا شئ عندنا خيفة وعندهما يرجع الاذن عليه بنصف الثمن وانما قال لانه  
 لانه لو اشترى شيئا بغير اذن شريكه يكون مشتريا بينهما قيد بقوله ليطاء لانه لو امر للمخدمة ففعل قد  
 لك خاصة ولا يثبت الهبة فيرجع عليه صاحبه بنصف الثمن **كتاب الوقف**  
**الوقف** تناسب الكتاب بين من حيث المقصود من كل منهما الانتفاع الاول في الدنيا والانتفاع  
 الثاني في الآخرة ولذا ذكره بعد الشركة وهو في الاصل مصدر ووقف اذ اجبه وقفا ووقف

نفس

بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى وقيل للوقوف وقف تسمية بالمصدر وفي الشرح هو جسي العيني على ملك  
 الواقف اي قصره عليه لا يتجاوز له ملك غيره والتصدق بالمنفعة على الفقراء وهو على وجوه الخبز  
 عندنا خيفة فيرجع فيه ويبيع ويورث والملك يزول بالقضاء لا بالملك اي ينتهي الى يد مالك  
 وقال الشافعي يدخل في ملك الموقوف عليه في احد قوليه وعند ابو يوسف يزول بحركة الوقف وعند محمد وبالسليم  
 ولا يتم الوقف حتى يقضى المتوفى ويغزو ويجعل الوقف آخرة لانه لا ينقطع عند محمد وعند ابو يوسف يتم  
 بمجرد الوقف حتى اذا سمي جهة تنقطع جاز وصار بعد الفقراء وان لم يسهم عنده وصح وقف العقار  
 بوجه آخره واكره جمع الكار وهو المزارع وكذا ساير الآلات الحراثة عندهما وعندنا خيفة لا يجوز  
 بيع عندهما وقف مشاع قضى بجوازه اي فيما لا يقسم واما فيما يقسم فيجوز عندنا يوفى ولا يجوز عند  
 محمد وصح وقف منقول فيه تعامل يعني جرت العادة بوقفه مطلقا سواء كان مضمنا او مرسا او موقفا  
 او مضافا او جازا او ثيابا او قدورا او مراكبا او كراعا او سلاحا عند محمد وعليه عامة المشايخ استحقاقا  
 ومن لا يوفى لا يجوز في غير الكراع والسلاح ولا يملك بعد الصحة ولا يقسم وان وقف على اولاده  
 اي اذا قضى قاضي بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقاً عليه وطلب شريكه القصة لا يقسم  
 بينهما يكون عندنا خيفة وقال لا يقسم واجمعون الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا القصة لا  
 يقسم كذا في المحيط **ولو اوقف يبداء من غلته بعمارة بلا شرط من الواقف ولو كان الوقف دارا**  
 فمارته عمن له السكنى ولو ابنى اي الموقوف عليه وهم السكان عن العمارة او تجزئ الحكم بان اجرها  
 ومزاجه فاذا عجزت رده الى من له السكنى وصرق الحاكم نقضه العمارة ان اخرج الى النقص  
**والامور** وان لم يخرج العمارة اليه حفظه للاحتياج فيصرف فيها والنقص بالضم البناء المنقوض  
 والقيمة او المنقوض باني مستحق الوقف وان جعل الواقف غلته الوقف لنفسه صح عندنا يوفى  
 وشايخ نيل وفيما اذا شرط الكل لنفسه في حال حياته وبعد موته للفقراء وعليه الفتوى ولا يجوز بيعه قيس  
 قوله محمد وبه قال في خلاف فيما اذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء اسوأ  
 او جعل الولاية اليه صح الوقف والشرط عندنا يوفى وهو ظاهر المذهب ونزع لو خاينا لو شرط  
 الواقف فللقاضي ان يخرج من يده كالوصي اذا كان خاينا وان شرط الواقف ان لا ينزع الوقف  
 من يده **فصل في** ما كان بعض احكام هذه الفصل مخالفا للاحكام ما سبق عليه في الشروط

ان كان الواقف دارا  
 او مراكبا او قدورا  
 او كراعا او سلاحا  
 او مضافا او جازا  
 او ثيابا او قدورا  
 او مراكبا او كراعا  
 او سلاحا عند محمد  
 وعليه عامة المشايخ

وقسط العيني بغير النون  
 النقص بالضم البناء المنقوض  
 من الاجر والاشتد ونحوها











ولو باع على أنه لم ينفذ الثمن إلى أربعة أو أكثر لا يصح البيع عندهما وعند محمد جاز وإن نفذ في الثلاث  
 صح عند الثلاثة خلافا لفرقهما إذا شرط أكثر من الثلاث وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
 عندنا خلافا للشافعي وبقبض المشتري يملك بالقيمة مطلقا أي لو قبض المشتري بأذن البائع أو بغير  
 إذنه وبملك المبيع في يده في مدة خيار البائع ضمنه بالقيمة في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف  
 إن يجب الثمن المسمى وعن أبي يلى أنه لا شيء فيه هذا إذا كان من ذوات القيم أما إذا كان من ذوات  
 الأمان فليجب المثل المقتضى على سبب الشرائع بالقيمة إذا سمى عنه فإن لم يسم لا يضمن كذا  
 في المعنى ولو هلك المبيع في يد البائع قبل القبض انفسخ البيع ولا شيء على المشتري وخيار المشتري لا  
 يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فيخرج المبيع عن ملكه ولكن لا يملك المشتري عند أبي حنيفة وقال لا يملك  
 وبقبضه يملك بالثمن في مدة خيار المشتري عندنا وعندنا في يملك بالقيمة كنعيب أي كما لو قبض  
 المبيع في يد المشتري فيما إذا كان الخيار للبائع أو المشتري يجب الثمن مطلقا لو كان بفعل أو بفعل اجنبي أو  
 بغيره أو بفعل المبيع فكذا هذا فيما قلنا في روجه بالخيار يعني التلاح عند أبي حنيفة وعندنا  
 يفسد قوله فلو اشترى له آخره بنتجه قوله ولا يملكه فإن وطئها له أن يردّها عند أبي حنيفة خلافا لهذا إذا  
 كانت ثيبا وإن كانت بكره امتنع الرد عنده أيضا وكذا إذا أقيم لها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو  
 طهرها غير الزوج في يده ولو أجاز من له الخيار بغيره صح مطلقا سواء كانت الإجازة صريحة أو  
 أجوزة أو نحوه أو دلالة بأن ينصرف البائع في ثمن المبيع تصرف المالك ولو صح البيع من له الخيار بغيره صح  
 لا يصح الفسخ عندهما خلافا لأبي يوسف وإثني ثم يتوقف الفسخ فأن يبلغ خبر الفسخ صاحبه في المدة ثم الفسخ  
 عندهما ولو بلغ بعد مضي مدة الخيار ثم العقد مضي المدة قبل الفسخ وتم العقد الذي شرط فيه الخيار  
 أي بعت من له الخيار ومضي المدة وقال مالك بن فضالة فيهما وقال في يورث عنه والاعتاق ولو أجاز  
 أي ثم العقد باعتاق المشتري أو بالتدبير أو بالكتابة إذا كان له الخيار والاختصاص أي لو اشترى  
 دارا على أنه بالخيار ثلاثه أيام فباع رجل دارا بجبنها فخذها المشتري صح بشفعة ثم بالاختار  
 صح أخذه ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح استحقاقنا وقال زفر في العقد وهو القياس  
 والتقييد به اتفاقنا لأنه قال في السراجية والكال في لو شرط أحد المتعاقدين الخيار لغيره صح **وأي** من  
 المشتري والغير إذا أجازا ونقض صح كل واحد من الإجازة والنقض استحقاقنا وفي القياس لا يجوز

لو باع على أنه لم ينفذ الثمن إلى أربعة أو أكثر لا يصح البيع عندهما وعند محمد جاز وإن نفذ في الثلاث صح عند الثلاثة خلافا لفرقهما إذا شرط أكثر من الثلاث وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه عندنا خلافا للشافعي وبقبض المشتري يملك بالقيمة مطلقا أي لو قبض المشتري بأذن البائع أو بغير إذنه وبملك المبيع في يده في مدة خيار البائع ضمنه بالقيمة في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف إن يجب الثمن المسمى وعن أبي يلى أنه لا شيء فيه هذا إذا كان من ذوات القيم أما إذا كان من ذوات الأمان فليجب المثل المقتضى على سبب الشرائع بالقيمة إذا سمى عنه فإن لم يسم لا يضمن كذا في المعنى ولو هلك المبيع في يد البائع قبل القبض انفسخ البيع ولا شيء على المشتري وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فيخرج المبيع عن ملكه ولكن لا يملك المشتري عند أبي حنيفة وقال لا يملك وبقبضه يملك بالثمن في مدة خيار المشتري عندنا وعندنا في يملك بالقيمة كنعيب أي كما لو قبض المبيع في يد المشتري فيما إذا كان الخيار للبائع أو المشتري يجب الثمن مطلقا لو كان بفعل أو بفعل اجنبي أو بغيره أو بفعل المبيع فكذا هذا فيما قلنا في روجه بالخيار يعني التلاح عند أبي حنيفة وعندنا يفسد قوله فلو اشترى له آخره بنتجه قوله ولا يملكه فإن وطئها له أن يردّها عند أبي حنيفة خلافا لهذا إذا كانت ثيبا وإن كانت بكره امتنع الرد عنده أيضا وكذا إذا أقيم لها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو طهرها غير الزوج في يده ولو أجاز من له الخيار بغيره صح مطلقا سواء كانت الإجازة صريحة أو أجوزة أو نحوه أو دلالة بأن ينصرف البائع في ثمن المبيع تصرف المالك ولو صح البيع من له الخيار بغيره صح لا يصح الفسخ عندهما خلافا لأبي يوسف وإثني ثم يتوقف الفسخ فأن يبلغ خبر الفسخ صاحبه في المدة ثم الفسخ عندهما ولو بلغ بعد مضي مدة الخيار ثم العقد مضي المدة قبل الفسخ وتم العقد الذي شرط فيه الخيار أي بعت من له الخيار ومضي المدة وقال مالك بن فضالة فيهما وقال في يورث عنه والاعتاق ولو أجاز أي ثم العقد باعتاق المشتري أو بالتدبير أو بالكتابة إذا كان له الخيار والاختصاص أي لو اشترى دارا على أنه بالخيار ثلاثه أيام فباع رجل دارا بجبنها فخذها المشتري صح بشفعة ثم بالاختار صح أخذه ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح استحقاقنا وقال زفر في العقد وهو القياس والتقييد به اتفاقنا لأنه قال في السراجية والكال في لو شرط أحد المتعاقدين الخيار لغيره صح **وأي** من المشتري والغير إذا أجازا ونقض صح كل واحد من الإجازة والنقض استحقاقنا وفي القياس لا يجوز

قوله زفر فإن أجاز أحدهما ونقض الآخر فالأصح منهما **أصح** ما فعل وإن كانا أي الإجازة والفسخ معا أو لم يفعل  
 التراجع فالفسخ **أصح** في رواية المأذون وقال في بيع الأصل تصرف المالك أو لم من تصرف التائب نقضا  
 لأن الإجازة ولو باع عبدي بثلث درهم على أنه أي البائع أو المشتري بالخيار في أحدهما أن يفصل عن كل  
 واحد منهما وعين العبد الذي فيه الخيار صح **والأصح** أن لم يفصل ولم يمتن أو عتق ولم يفصل لا يصح  
 في هذه الصور الثلاثة وصح خيار التعيين فيما دون الأربعة حتى لو اشترى أحد الثوبين على أن لا يصح  
 وعند مالك يصح وعند زفر وإثني لا يصح في الكل وهو القياس ثم قبل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار  
 الشرط مع خيار التعيين والصحيح أنه لا بشرط وإذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار التعيين  
 بالثلاث أو بما دونه عند أبي حنيفة وبما شاء العاقدان عندهما ولو اشترى يا عبدا مثلا على أنهما بالخيار  
 ففرض أحدهما لا يردده الآخر عند أبي حنيفة وعندهما أنه إن يردده ولو اشترى عبدا على أنه خيار أو كالتب  
 وكان العبد بخلافه فلهما خيار الخيار إن شاء أخذه بكل الثمن أو ترك المبيع **باب خيار**  
**الروية** أعلم أن خيار الروية يمنع تمام الحكم لخلل في الرضى وخيار الشرط يمنع نفس الحكم فكان أقوى  
 في المناقعة ثم خيار العيب يمنع لزوم الحكم فكان أضعف من الكل فلذلك قدم خيار الشرط على خيار  
 الروية ثم قدم خيار الروية على خيار العيب بشرط أن لا يردده جاز كما إذا اشترى زينا في زرق أو برأ  
 في جوارحه أو درج في حقبة أو نحوها في كتمه واتفقا على أنه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا من ذلك  
 صح البيع عندنا خلافا لثاني **فصل** في خيار العيب **فصل** في خيار العيب **فصل** في خيار العيب **فصل** في خيار العيب  
 ولا خيار لمن باع ما لم يره بان ورث شيئا مثلا فجاء قبل الروية فكان أبو حنيفة يقول أولا له الخيار  
 ثم رجع وقال لا خيار له وبطل خيار الروية بما يبطل به خيار الشرط وكفت روية وجه الصبرة ووجه  
 الرقيق مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة والنظر في غيره من الجسد لا يبطل الخيار ووجه **الدابة وكفلها**  
 وشرط بعضهم روية القوائم في دواب الركوب وعند محمد روية الوجه تكفي وعن أبي يوسف أن النظر إلى  
 وجه الدابة لا يبطل خيار الروية حتى ينظر إلى كفلها أيضا وفي شاة اللحم لا بد من الحسن وفي شاة الفينة  
 لا بد من النظر إلى ضرعها وفيما يطعمه لا بد من الذوق وعن أبي حنيفة أن في البرزخ والمغلي والخيار  
 روية الحافر والذئب أيضا وكفت روية ظاهر الثوب حال كونه مطويا وعند زفر لا بد من نشره  
 وروية كلفها هذا إذا لم يكن في طي الثوب ما يكون مقصودا فإن كان فيه ما يكون مقصودا كما لعلم

كما قلنا كذا



لا يقطع خياره ما لم ير موضع العلم وكفت روية داخل الدار وفي عامة الروايات اذا اراد  
الدار فلاحيا ربه وان لم يرسوئها وكذا اذا اراد خارج الدار او اشجار البستان من خارج وعذر  
لا بد من روية داخل البيوت وهو الصحيح وقيل في الدار يعتبر روية ما هو المقصود حتى لو كان في  
الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيت طائفي يشترط روية الكل كما يشترط روية الدار  
ولا يشترط روية المطبخ والمزبلة والعلو الا اذا كان العلو مقصودا وبعضهم شرط روية الكل  
وهو الاظهر كذا في المحيط ونظر وكيد بالقبض كنظر لا نظر رسول حتى لو اشترى طعاما لم يره  
فكل رجل بالقبض فقبضه الوكيل بعد ما راه فليس للمشتري ان يردده الا من عيب وان ارسل بولا  
بقبضه فقبضه الرسول بعد ما راه فللمشتري ان يردده وقال ابو يوسف ومحمد والوكيل والرسول كوا  
وللمشتري ان يردده اذا راه وهذا الخلاف في الوكيل بالقبض واما الوكيل بالشراف روية سقط  
الخيار اجماعا وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل عني بقبض البيع وصورة الرسول  
ان يقول كن رسولا عني بقبضه وصح عقد الاعني مطلقا سواء كان بيعا او شرا وقال الشافعي لا يبيع  
شراؤه وسقط خياره اذا اشترى الاعني بحسب البيع اذا كان مما يعرف به **وشم** اذا كان مما يعرف به  
**ودوق** اذا كان مما يعرف به وفي العقار بوصفه اي سقط خيار الاعني اذا اشترى العقار بوصفه  
ما بلغ ما يمكن اذا قال رضيت وعني اليوسف انه يفاد في ذلك الموضع فاذا صار بحيث لو كان بصرا  
الراء فقال رضيت سقط **فقبضه الوكيل** وهو ينظر اليه سقط الخيار ومن راي احدا  
الشوابين فاشترى بها بصفة واحدة ثم راي الاخر له ردها ولا يورث خيار الروية خيار الزنا  
حتى اذا مات المشتري قبل الروية بطل خياره ولا ينتقل له ورثة خلافا للشافعي ومن اشترى  
ما راي قبل البيع خيار **يعني** الصفة التي راه والا لم يورث خياره وان لم يتغير خياره وان اختلف في  
التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة وهذا اذا  
كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في تلك المدة فان بعدت المدة بان راي امته شابه ثم اشترى بها بغير  
سنة وزعم البائع انها لم يتغير فالقول للمشتري والمشتري لو اختلف في الروية فقال البائع رايته قبل  
البيع وقال المشتري ما رايته قبل البيع فالقول للمشتري مع يمينه ولو اشترى عدلا من الشباب ولم  
يره فقبضه وباع منه ثوبا او هب وسلم ثم طلع على عيب في الباقي فهو بالخيار ان شاء اسكه وان  
شاه

خياره وان كان المشتري قد اشترى بها بصفة واحدة ثم راي الاخر له ردها ولا يورث خيار الروية خيار الزنا

ثاندة بعيب الخيار روية او شرط **خيار العيب** وهو نقض خلاصة اصل  
القطعة السليمة وهو نوعان ظاهري كالعيب والباطني كالحال والقطاع الحيض شهرين فصا  
عدا والباقي ونحوه واعلم ان المراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض  
من وجد بالبيع عيبا ينقص الثمن فهو بالخيار ان شاء اخذه بكل الثمن او رده وما اوجب نقصان  
الثمن عند التقبيل عيب كالا باق مطلقا لو كان الفراق من المولى او عيب في يده باجارة او باعارة او ودقة  
وان كان فيما دون الفرس اما اذا عصبه رجل فابق منه لا منزل مولاه فليس عيب والبول في الفرس و  
والسرة في الصفر مطلقا لو سرق من المولى او غيره اذ يبلغ قدر الدرهم اما اذا سرق الماكول للماكل فليس  
بعيب ولو سرق للبيع فهو عيب مطلقا لو سرق من المولى او غيره وهذا عيب في الصغير ما لم يبلغ فاما  
اذ يبلغ فليس ذلك الماشي بعيب حتى يباوده بعد البلوغ فيد البائع ثم يبيعه فيعاوده في يد المشتري  
ومضى هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صفة ثم حدثت عند المشتري في صفة فهو عيب  
واذا وجدت هذه الاشياء في صفة فوجدت عند المشتري بعد البلوغ لم يردده وان وجدت  
هذه الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت عند المشتري يردده والمراد من الصغير المذكور من يعقل  
ذكر ان كان او اشئ وهو الذي ياكل وحده ويشرب وحده واما الذي لا يعقل فهو ضال الا بالحق وهو ابن بنتي  
كذات الذخيرة والجنون يعني اذا جنى عند البائع ثم جنى عند المشتري فهو عيب وقيل اذا اشترى عبدا  
فجنى عند البائع فله ان يردده وان لم يجنى عند المشتري والتميز على انه لا يردده ما لم يباوده عند المشتري  
وهو الصحيح ثم تكلم مشايخ في قدره قال بعضهم اقله ساعة وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة  
فوعيب وقال بعضهم المطبق عيب وغيره ليس بعيب وخير الامور واسا طها كذا في الذخيرة والنحر  
والذفر والزنا ولده في الامة متعلق بالا ربعة المذكورة والنحر وفرياس عيب في الغلام الا ان يكونا فاحشيين  
والزنا ليس بعيب في الغلام الا ان يكون عادة له وقال الشافعي الزنا عيب مطلقا والنحر بفتح تين ثلثي راحة الفم  
والذفر بالذال المهملة مصدر فذا اخبث راحته وبالسكون النتن اسم منه واما الذفر بالذال المعجمة  
فالنحر لا غير وهو وحدة الراحته اياها كانت ومنه مسك اذ قروا بطنه اذ قروا ورجل ذفرته ذفر الى  
صنانه وهو راحته مكررة في الابط **وهو** مراد الفقهاء في قولهم والنحر والذفر عيب كذا في المغرب  
والكفر مطلقا ان الغلام والحي رية فلو اشترى عبدا على انه كافر فوجده مسلما ليس له ان يردده

**خيار العيب**



خلافاً لما في عدم الحيض في البالغة والاستحاضة بالجر على أنه عطف على الباقي وبعبارة ذلك  
أقصى ما انتهى إليه ابتدأ الحيض وذو سبع عشرة سنة لأن إذا قضت غايته بلوغها عند الحيضة وإنما يورث  
هذا القول الأمة ثم يستحق البائع مع هذا أن كان بعد القبض فيه بنكوه وإن كان قبل القبض فكذلك  
في الصحيح ومن محمد بن زيد بل لا يمين البائع قبل قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الأمة في ذلك والشك  
القديم والدين إلى الدين الذي يطالب به في الحال لا ديني موجب فانه ليس لعيب كذا في الذخيرة  
والشعر والماء في العين والصبغة في حمرة في الشعر عيب إذا خشي كسبه في البياض وكذا  
الشحط في الصغير وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر فلو حدث عيب آخر عند المشتري وأطلع  
على عيب كان عند البائع رجع المشتري بنقصانه أو رتب برضى بايعه وقال مالك يردده بغير رضا ويرد  
مع نقصان العيب الحادث في يده وطريق معرفته أن يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب به فإن كان نقاو  
بابي القمطين العشر **رجع بعشر الثمن** وإن كان نصف العشر رجع بنصف الثمن وهكذا  
ومن اشترى ثوباً فقطعه ولم يخطه فوجد به عيباً رجع المشتري بالعيب أي بنقصان العيب فإن  
قبل البائع كذلك أي مقطوعاً له ذلك وإن باع المشتري لم يرجع بشيء مطلقاً سواء كان عالماً بالعيب  
وقت البيع أو لا وهو الظاهر الرواية ومنها يرجع به فلو قطعه وخطه المشتري أو صبغه أحمر أو  
أصفر أو نحوه مما يزيد قيمته الثوب أو اشترى سويقاً ولست السويق سمح أي خلطه فاطلع على  
عيب كان عند البائع في الثوب أو السويق ولم يكن عالماً وقت الصبغ واللت رجع المشتري  
بنقصانه كما لو باع بعد رؤية العيب أي لو باع المشتري الثوب المخطط أو الثوب المصبوغ أو السويق  
المملوت رجع بنقصانه فكذا إن علم أن الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان  
متولدة كالسمن والحل وهي لا يمنع الرد لأن الزيادة نوع متصلة بالتولد والمتصلة غير متولدة  
كالصبغ والحنطة واللث **غلظ الشعر** وتقليم القران والحرفة وهي تمنع الرد بالعيب اتفاقاً  
والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والشعر وهي تمنع الرد وغير متولدة كالسب وهي لا تمنع  
الرد بالعيب إجماعاً العبد عطف على باع أي كما لو **عادت العبد** أو اعتقه بلامان ثم أطلع على العيب  
رجع بنقصان العيب والقياس في الاتفاق أن لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي وفي بعض شروح  
المهدية وهو قول زفر والتدبير والاستيلاء لا لا عتاق فإن اعتقه علم مال أو كاتبه ثم أطلع على عيب

بإرجعه

لم يرجع بشيء وعن أبي حنيفة وهو قول أبو يوسف أنه يرجع بنقصان العيب أو قتله أو باعده أو كان المشتري  
طعماً ما فكله أو بعضه أو باع كله أو بعضه لم يرجع بشيء متعلق بالجميع وعن أبي يوسف أنه في الأول يرجع  
وعند أبي يوسف ومحمد يرجع فيما إذا أكل كله خلافاً له وأما فيما إذا أكل بعضه ثم علم بالعيب فعند أبي حنيفة  
لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل وما بقي وعنه ما يرجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي  
وعنه ما أيضاً أنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل وفي بيع البعض عنهما روايتان في أحد الروايتين  
لا يرجع بشيء كما هو مذهب أبي حنيفة وفي الأخرى يرد ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما باع كما قال زفر  
ولو اشترى بيضاً أو قشاً أو جوزاً أو قنداً أو بطيخاً أو كسرة ووجد فاسداً فإن كان ينتفع به  
فأده بان يصلح لكل بعض الناسي أو للعلف رجع بنقصان العيب ولا يرد مطلقاً وقال الشافعي  
يرده إذا كسره مقدراً لا بد منه للعلم بالعيب ثم هذا إذا علم العيب بعد الكسر ولو علم قبله كسر  
لا يرجع به وإلا أي وإن لم يجد فاسداً منتفعا به بان وجده غير منتفع به أصل رجع بكل الثمن  
لأنه ليس بحال هذا إذا لم يكن لعشره قيمة أما إذا كان لعشره قيمة فيرجع بحصة الثلث يصلح  
العقد في القشر بحصته وقيل **يرجع** القشر ويرجع بكل الثمن ثم هذا إذا وجد الكل فاسداً أو إذا  
وجد البعض فاسداً أو هو قليل صح البيع استحساناً وإن كان الفاسد كثيراً لا يصح في الكل فيرجع  
بكل الثمن بعد رده ثم المراد بالكثير ما زاد على الثلثة في قدر المائتين لا الكثير الذي هو زائد على النصف  
وهو الأصح وقال بعضهم الكثير ما زاد على النصف حتى لو اشترى مائة بيضة فوجد فيها ثلاثة مائة  
لا يكون له أن يرجع بشيء اتفاقاً وأما إذا اشترى عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة فإيه قيل يجوز  
البيع في الخمسة الصحيح بالاتفاق ويرجع بنصف الثمن وقيل يفيد البيع في الكل بالإجماع و  
قيل فند البيع في الكل عند أبي حنيفة وصح البيع في الخمسة الصحيح عندهما بنصف الثمن كذا  
في الذخيرة ولو باع المشتري المبيع فرد المبيع عليه **رجع** بنقصان ما أنكر كون العيب عنده فانه  
شبهة بالبينة أو لم تقم له البينة فحلف القاضي قبله اليمين رده المشتري الأول على بايعه إذا برهن  
أن العيب كان عند البائع الأول ولو كان الرد عليه برضاً لا يردده على بايعه والجواب فيما يحدث  
مثله كالمريض وفيما لا يحدث كالأصبع الزائدة سواء في الصحيح وفي بعض الروايات يسوع إلى  
فيما يحدث مثله يردده على بايعه سواء كان الرد بقضاء أو بغيره ولو قبض المشتري المبيع وأدعى عيباً



لم يجز المشتري على دفع الثمن ولكن يبرهن ان يقيم المشتري البينة عما ادعاه او يحلف بايعة اذا لم يقيم  
 البينة فان قال المشتري شهودي بالشام دفع بعني ان كان شهوده غيبا فقال المشتري اهل بلدي حتى يحضر  
 شهودي لم يلتفت القاضي اليه ولكن يحلف البايع ويأمره بنقد الثمن ان حلف بايعة والا فلا فان ادعى  
 المشتري ابا قال لم يحلف بايعة حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده المشتري فان برهن المشتري على  
 انه ابق عنده ثبتت العيب في حق الخصومة ثم حلف بايعة بالثبوت عندك فقط او بالثبوت بايعة وسلم اليه  
 وما ابق فقط او بالثبوت ما له حتى الرد عليك من الوجه الذي يدعى وان لم يكن للمشتري بينة وارا تخلف  
 البايع ما يعلم انه ابق عند المشتري يحلف عندها واختلف الشايخ على قول لا حنيفة فقيل يحلف عنده ايضا  
 وقيل لا يحلف عنده وهو الاصح واذا كان الدعوى ابا الكبير يحلف بالثبوت ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال  
 والنقول في قدر المقبوض للقاضي حتى لو اشترى امة وتقا بضا فوجد بها عيبا فقال البايع بعنك هذه  
 واخرى معها وقال المشتري بعني هذه وحدها فالقول قول المشتري وكذا اذا اتفقا على مقدار المبيع و  
 اختلفا في مقدار المقبوض فالقول للمشتري ولو اشترى عبيدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد له  
 باجدهما عيبا اخذهما او رددهما مطلقا سواء وجد بغير المقبوض عيبا او بالآخر هو الصحيح وعني لا يجوز ان اذا  
 وجد بالمقبوض عيبا رده خاصة وكذا اذا لم يقبضه اخذهما ونقض بيعهما الصفقة ضرب اليد على اليد في  
 البيع ثم جعلت عبارة عن العقد ولو قبضهما ثم وجد باجدهما عيبا رد المعيب فقط وقال زفر ردهما  
**ولو** كان المبيع كيليا او وزنيا من نوع واحد وجد ببعض الكيلين كالحنطتي وكحواها او الوزني كالنذ  
 والسكر ونحوهما عيبا رد كله واخذه وليس له ان يرد المعيب خاصة مطلقا سواء كان الكل في وعاء واحد  
 او في وعاءين وسواء كان قبلي القبض او بعده وقيل هذا اذا كان الكل في وعاء واحد اما اذا كان  
 في وعاءين فهو كعبد ينزل البايع الوعاء المعيب ون الاخر ولو استحق بعضه اي بعض الكيلين او الوزني  
 بعد القبض لم يجز رده ما بقي مطلقا سواء كان في وعاء او وعاءين وعني لا حنيفة انه يجز ردها فائدة  
 بقولنا بعد القبض لانه قبل القبض يرد المشتري الباقي **ولو** كان المبيع ثوبا فاستحق بعضه خيتم الثوب  
 ان شاء امسك الباقي او رده والبس والركوب والمد او ارة رضى بالبيع اي اذا اشترى ثوبا او  
 دابة ثم اطلع على عيب فلبس او ركبها او دواها فنورضى بالبيع لا الركوب للسقي او للرد او لشرائه  
 العلف لها اي لا تكون هذه الاشياء رضى استحقنا والجواب في السقي والرد وشرائه العلف محمول  
 على ما

على ما اذا كان لا يجد بدها امة اما لصعوبة ما يكونها جوهرا لا ذولا ولا لعجزه عن المشي او لكون العلف  
 في عدل او في وعاء واحد حتى لو كان في عدلين او امسكه السقي في منزله او قريبا منه من غير ركوب وركب  
 فهو رضى وقيل الركوب للرد لا يكون رضى وان امسكه الرد بغير الركوب ولو قطع المقبوض بسبب  
 كان عند البايع رده واسترد الثمن اي لو اشترى عبدا قد سرق عند البايع ولم يعلم المشتري به  
 عند البيع ولا عند القبض فقطع يده في يد المشتري بتلك السرقة يردده ويؤثر الثمن عند حنيفة  
 وقالا لا يردده ولكن يرجع بحصة النقصان من الثمن وعلى هذا الخلاف اذا قتل العبد بسبب وجد  
 في يد البايع ولو برى البايع من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم الكيل الى كل العيوب ولا يرد  
 بعيب فيه خلا في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض  
 عندها وعند محمد وزفر لا يدخل الحادث قوله صح اي صح البيع والشرط عند الثلاثة وعند الشافعي  
 لا تقع البراءة من كل عيب ما لم يسم ويصح البيع وعند زفر البيع جائز والشرط باطل **باب**  
**البيع الفاسد** الصحيح ما كان شرعا باصلا ووصفه والفاسد شروع باصلا ووصفه ثم هذا الباب  
 مشتمل على ثلاثة انواع باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون شرعا باصلا ولا بوصفه والمكروه  
 شروع باصلا ووصفه لكن جائزه شيء آخر منه عيبا باطلا والفاسد بهذا التفسير متباينان اذا توفيت  
 كل واحد منهما في توليف الآخر ثم لقب الباب بالفاسد دون الباطل والمكروه لان الفاسد  
 وصف شامل كالعرض العام لما قلنا ان الباطل فائت الاصل والوصف الكمال فتم ثبوت الوصف  
 للكل كما ذكره بالنسبة الى الحيوان والنبات ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل ان احد العوضين اذا  
 لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعاً او غنماً فبيع الميتة والدم والخر باطل وكذا البيع به  
 وان كان في بعض الاديان مالا دون البعض ان امكن اختياره ثمنا فالبيع فاسد فبيع العبد بالخر او الخمر بالعبد  
 فاسد وان تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم او الدرهم بالخر باطل لم يجز بيع الميتة والدم  
 والخمر بالخر للمسلم والحر او المملوك والمدر والمدر بالخر المطلق وهو ان يقال انت مدبر ان  
 مت فانت حر دون المدبر المقيد وهو ان يقال ان مت في هذه المرض فانت حر فانه يجوز بيعه بالاتفاق  
 وقال الشافعي يجوز بيع المدبر المطلق ولم يجز بيع المكاتب الذي لم يرض ببيعه ولو رضى  
 المكاتب بالبيع فغيره وان كان ولا يظهر الجواز فلو هلكوا اي لو باع هذه الاشياء وهلكوا عند المشتري

والفاسد فائت الوصف  
 لا الاصل والمكروه فائت  
 وصف



لم يضمن المشتري عند ابه ضيفه وقال لا يضمن في المدبر وام الولد قيمتهما وهو رواية عن اب حنيفة فيضمن في ام  
الولد ثلث قيمتهما قسمة وفي المدبر ثلثا قسمة قسما لم يجز بيع السمك قبل الصيد وكذا لو كان في حظيرة لا  
يستطيع الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بالاصطياح ومعه اذا اخذه ثم القاه في الحظيرة حتى هار  
ملكوا ولو اجفقت الا بالاصطياح لم يصح بيعها سواء امكن اخذها او لا وان سدد موضع دخول الماء  
بحال لا يستطيع الخروج عنها لا يصح البيع عند البعض المتأخر وقيل يصح ان امكن اخذها  
بلا اصطياح وهذا الخلاف فيما اذا لم ياتي الحظيرة للاصطياح وانما اذا هيأها ملكها كالاخلاف  
ولم يجز بيع الطير في الهواء مطلقا سواء اخذه ثم ارسله او لا وانما قيده لانه لو اصطاده ثم القاه في  
الحظيرة نظر ان امكن اخذه من غير حيلة جاز ولا لا والحمل والنتاج والحمل في البطن والنتاج ما يحمل هذا  
الحمل وهو حمل الحبل وقد كانوا يبعون ذلك في الجاهلية واللبس في الضرر واللو لونه الصدق وقيل  
ابو يوسف يجوز بيع اللؤلؤ لو لم يجز اذا رآه والصوف على ظهر الغنم وعن اب يوسف ان يجوز بيع هذا الصوف  
لم يجز بيع الجذع في السقف وذراع من ثوب مطلقا واذا كان موضع القطع اولى بذكره ولو اخرج البايع  
الجذع او قطع الذراع من الثوب قبل فسخ الشراء العقد انقلب صحيحا وضرر القايض الى الصائغ ولو  
ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة لم يجز بيع المزاينة مطلقا ولو كان في خنثى او فيماد ونها  
فيما اذا المزاينة بيع التمر على الخلل بخرجه ود مثل كيلة خروفا وقال في يجوز فيما دون خنثى او في  
ولا يجوز فيما زاد عليها وفي قدر الخنثى قولان والملازمة والقابض والمنازمة وهذه بيوع كانت  
في الجاهلية وهو ان يتساوم الرجلان على سلعة فاذا **لمسها** المشتري او وضع عليها حصاة او  
بندها اليه البايع لزم البيع فالاول بيع الملازمة والثاني القابض والثالث المنازمة وذكر في المنتقى قال  
قال ابو حنيفة رحمه الله الملازمة ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمسك وجب البيع او يقول المشتري  
كذلك والقابض ان يقول المشتري او البايع اذا القيت الحجر وجب البيع وثوب من ثوبين بان يقول بعت  
منك احد هذين الثوبين والمراعي واجارتهما وهما المراعي جمع مرعى كالواحي جمع موطأ والمراد بها  
الكلايات مطلقا سواء كان في ارض مباحة او مملوكة بدون الارض قبل القطع والاحراز واما لو  
كان الكلا منبتا بان سقى الارض لاختلش فبنت بتكليفه جاز ببيع كذا في النصاب وانما قيده بدو  
الارض لانه لو باع المملوكة لم يدخل الكلا في البيع **لم يجز بيع النخل** عندهم مطلقا وعند محمد

والثاني

وان في يجوز اذا كان مجموعا وبياع دود القز وبيضته عند محمد مطلقا سواء ظهر القز او لا وقال ابو حنيفة  
لا يبيعها وقال ابو يوسف يبيع بيج الدود اذا ظهر فيه القز والا لا ولو يوفى اضطر في بيضته ولم  
يجز بيع الابن الا **ان يبيع** ممن يزعم انه عنده ولبن امراه ولو في قدح مطلقا سواء كان لبن حرة او  
امة وقال لا يبيع يجوز مطلقا وقال ابو يوسف ان كان لبن امه يجوز والا لا وصبيته في عين رمة عند  
بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد لم يجز بيع شعر الخنزير ولكن ينتفع  
به الخنزير وعند محمد وعند اب يوسف ان يكره ذلك والصحيح قول ابو يوسف وعن بعض السلف ان كان لا  
يلبس مكعبا او خفاخوزا بشعر الخنزير وشعر الانسان والانتفاع به ايضا وعن محمد انه يجوز الانتفاع به  
و**جلد الميتة** قبل الذبح وبعده ببيع وينتفع به كعظم الميتة وعصبها وقرنها وصوفها ووزنها  
وشعرها وفي الاصح كلها بخسة لا يجوز الانتفاع بها وبياع عظم الفيل وينتفع به عندهم وعند محمد لا يصح  
بيعه والانتفاع به لم يجز بيع غلو سقط اي اذا كان علوا لاحد وسفل لا خوف سقطا او سقط العلو  
وبقي السفل ببيع صاحب العلو موضع العلو لم يجز وان سقط العلو بعد البيع قبل القبض بطل البيع  
لم يجز بيع امه بتبني ان عبد وكذا عكسه اي اشترى شخص عبدا **امه** فاذا هو عبد او عبدا  
ان عبد فاذا هو امه لم يجز استحقاقا لانها قيد بالامه لو اشترى بامه علم انه ذكر فانما هو  
اشترى ببيع لم يجز بشره ببيع بالاقبل قبل العقد مطلقا سواء كان بشرية او بشرية من لا يصح شهادته  
له كوليده ووالده ووزوجه وعبد ومكاتبه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز في العبد والمكاتب  
وسواهما ببيع او بيع له بان باع وكيله وسوا اشترى لنفسه او لغيره من شريه او من وارثه لامي الموهوب  
له او الموصى له هذا كان المبيع لم ينقص ذاتا واتخذ الثمنان جنب واما اذا اتعب المبيع ذاتا في المشتري  
فباعه من البايع باقل من الثمن جاز وانما قلنا ذاتا لانه لو انتقصت قيمته بتغير السعر لم يجز بشره  
بالاقل بشرط ان لا يتغير جنس الثمن لانه اذا اشترى به ثمن آخر غير جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن  
اقل ثم الدينار جنس الدراهم حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترى به بالدنانير وقيمتها اقل  
من الثمن الاول لم يجز استحقاقا وراز قياسا وهو قول زفر ثم ان هذا لا يجوز عندنا خلافا لثالثنا  
ففي لفظ الاقل يشترط ان لا يكون اكثر او بمثله جاز **ومع** البيع فيها ضم اليه حتى لو اشترى  
امه بخساية وقبضها ثم باعها واخرى معها من البايع قبل فقد الثمن بخساية صح الشراء في



في التي لم يشترها من البايح ولم يخرجه زيت على يده بظرفه او بشرط ان يزن الزيت مع ظرفه ويخرج  
عنه اي عن مبلغ الوزن مكان كل ظرفي خمين رطلا وصح البيع لو شرط ان يطرح عنه وزن الطرف  
فان اختلفا مقدار وزن الزق فالقول للمشتري مع يمينه ولو امر مسلم ذميا بشره او ببيعها صح  
وقالا لا يصح وعلى هذا الخلاف الخنزير ولم يخرجه امه على شرط ان يعتق المشتري وقال الثالث في يجوز  
البيع بشرط الاعاق وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة او ان يدبر او يلبس او يستولد او الاحملها  
او لم يخرجه الامه لاجلها وفي العبارة شاح او على ان يستعملها البايح شهر او لم يخرجه دار على ان  
يسكن البايح او على ان يقرض المشتري البايح درهما او على ان يملك المشتري له اي للبايع او على ان  
لا يسم الثمن الكذا ولا ذلك الشره لم يخرجه **نوب** على شرط ان يقطع البايح ويخيطه فيها  
للمشتري وصح استحباب بيع نعل على شرط ان يخرجه البايح ويسويه ويشركه في النعل و  
منع الشراك على النعل وهو كسير الذي يظهر القدم وقال زفر لا يجوز وهو القياس لا البيع الا ان  
يجوز البيع بثمن موجب لا النير وزعوب نور وزهواول يوم من تزول الشمس في الحمل والى  
المهر جان وهو اول يوم من تزول الشمس في الميزان والصوم النصارى وفطر اليهود وان لم يدور  
العاقدان ذلك الاوقات وانما خص صوم النصارى وفطر اليهود لهما بيان ان النصارى لا يتدرون  
الصوم من نبروز ويصومون خمسين يوما ثم يعودون والنير وزغير معلوم لا يتعيس الا بطن وما  
ومارسه بعلم النجوم فربما خطي ويصيب اما اذا دخل صومهم فيوم فطرهم معلوم وان اليهود يصومون  
شهر رمضان كله ولا يفترون يوم الفطر ويتبعون صيامهم شوال العام خمسين يوما ثم يعيدون فيبعد  
دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم لانه يختلف باختلاف عدة رمضان فيحتمل ان يكون الحادي والعشرون  
والعشرين من شوال والثاني والعشرين منه لم يجز له قدوم الحاج والى الحصاد وهو قطع الذرع  
والديكة والقطاف والديكس والديكس في الطعام ان طابقوا في الدواب والقطاف  
قطف العنب من الكرم ولو كفل الى هذه الاوقات التي لا يجوز تاخير الثمن اليها صح فان اسقط  
الاجل او لو باع لاهله الاجال ثم اسقط الاجل من له الاجل قبل حلوله صح خلافا لفرقات  
ففي ومن جمع في البيع بين حر وعبد وبين ثابة ذكية وميتة بطل البيع فيها مطلقا سواء سمي لكل  
واحد منهما ثمن او لم يسم عند بيعه خيفة وعند هما ان سمي لكل واحد منهما ثمن صح في العبد والثابة  
الذكية

ذكر  
الصواب الذي يدل  
على التفرقة بين  
الشيء

الذكية وان جمع بين عبد ومذبر او مكاتب او ام ولد وبين خيله وعبد غيره وبين ملك ووقف  
صح البيع في القن وعبده والملك بالخصه من الثمن خلافا لفرقات **نوب** في بيان احكام البيع  
الفاسدة وحكم الشيء اثره فيبيع المؤثر وحكم البيع الباطل انه ان هلك المبيع في يد المشتري فعند البعض ملكا يات  
وعند البعض مضمون بالقيمة واما حكم البيع الفاسد ففي هذا الفصل بيان ان اقبض المشتري المبيع في البيع الفاسد  
بامر البايح وكل واحد من عوضيه مال ملك المشتري مطلقا سواء كان الامر حيا او لا بان يقبض بخبرة البايح في  
جلس العقد ولا ينهاه المبيع بقيمته في ذوات القيم وبمثل في ذوات الامثال وتغير قيمته يوم القبض وقا العقد  
تغير قيمته يوم اتلفه وقال الثالث في لا يملكه وان قبضه باذنه وانما قيد بقوله قبض لان الملك لا يثبت في البيع  
الفاسد بدون القبض وقيد بقوله بامر البايح لانه لو قبض بدون امره لا يملكه وقيد بقوله وكل من عوضيه مال لانه  
ان لم يكن احد العوضين مالا كالقيمة والدم والخنزير لا يثبت الملك ثم هذا اذا لم يكن للبايع خيار وكل واحد  
منها فسخه قبل القبض بخبر من الآخر وكذا بعد القبض اذا كان الف في صلب العقد بان باع عبدا بخر او  
خنزيرا وان كان الف بشرط زايده بان باع الى اجل مجرول وعندهما لكل واحد من المتعاقدين الفسخ  
الا ان يبيع المشتري قبل الفسخ او يملك المبيع او يحرر او يبيئ اي لو بيئ في دار اشتراها فاسدا او اخذ  
مسجدا عليه قيمته ما وينقطع حق الاسترداد عند بيعه خيفة وعندهما يقطع البناء ويرد الدار على صاحبهما او يأخذ  
الشفيع بقيمتها عند بيعه خيفة وعندهما لا شفيع فيها والغرس على هذا للاختلاف **وله** اي للمشتري ان يمنع المبيع  
عن البايح بعد الفسخ حتى ياخذ المشتري الثمن من اي من البايح وطاب للبايع ما يرجع للمشتري اي لو اشترى  
امه شرا فاسدا بالف درهم طاب للبايع ما يرجع ولا يطيح للمشتري ما يرجع فيها بل يتصدق بالبرج ولو  
ادعى شخص على شخص ثورا ففقدوا اياه وتصرف القاضى فيه ورجع ثم تصادقا انه لا شيء عليه طاب  
اي للمدعى ربحه وكره النجش بفتح ياء وهو ان تسليح السلعة بائريه من ثمنها وانت لا تريد شرا لغيرك  
الآخر فيقع فيه وكذلك في النكاح وغيره وروى بالسكون ايضا كذا في المغرب وكره السوم على سوم غيره  
لم وهو ان يزيد في الثمن بعد تفرره لارادة الشرا وهذا اذا رضي العاقدان على ثمن فاتا اذا ساء ومثله شيء  
ولم يكن احدهما لاصح فلا بأس للغير ان يساومه ويشتره لان هذا بيع من يزيده ولا بأس به وكره تلقى  
الطلب يقال جلب الشيء اذا جاءه من بلد الى بلد وهو كمن ان يكون جمع الجالب كخدم جمع الخادم ويحتمل  
ان يكون بمعنى المجلوب كالشعر بمعنى المنشور فالمجلوب اذا قرب من بلد تعلق به حتى العامة فيكونه مستقبل



البعض ويشترى ويبيع العامة عن شرايه وهذا انما يكره اذا كان يضر باهل البلد وان لا يضر باهل قاندا  
يكره الا اذا استوعب الوارد من فاشترى منهم بارضى من سوء المصروفهم غير عالمين به حينئذ يكره وكره  
بيع الحاضر للبادى هذا اذا كان اهل البلد في قحط وهو يبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن الغالى وقبل  
صورته ان يبيع البادى بالطعام الى مصرفه وكل الحاضر للبادى ويبيع الطعام ويغلى السعوط على الناس فانه  
منهى عنه وكره البيع عند ان الجمعة وبعده الى تتم الجمعة والمعتبر الاذان الاول بعد الزوال لا يبيع الا  
يكره بيع من يزيد ولا يفرق البايع بين صغير وذى رحم محرم منه فلا يدخل فيه محرم غير قريب كالرضاع و  
المصاهرة ولا قريب غير محرم كالولاد العم والعمت بخلاف الكبيرين والزوجين مطلقا سواء كان صغيرا  
او لا فانه لا يكره تفريقهما **باب الاقالة** وهى فى اللغة رفع واسقاط وفى الشرع عبارة عن  
رفع العقد وقيل انه مشتق من القول ويمنه للسلب اى ازال القول السابق كما فى قسط واقسط ازال الجور  
وهو غلط لانهم قالوا قلت البيع واقلت هى فسخ فى حق المتعاقدين مطلقا يبيع جديد فى حق ثالث بعد  
القبض الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت المبيعة فبطل هذا عندنا بحقيقة عندنا بحقيقة يبيع  
الا ان لا يمكن جعلها بيعا بان كان المبيع منقولا لم يقبضه فيجوز فسخا الا ان لا يمكن جعله بيعا وفسخا بان  
تقايلا فى المنقول قبل قبضه على خلاف جنس الثمن الاول فبطل وقال محمد بن فسخ الا اذا انقذ جعل  
فسخا فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فبطل وفادته ان المبيع لو كان جهة فى يد البايع فباعه من احداهم  
ثم تقايلا فليس للواهب ان يرجع فصار كانه الواهب اشتراه فى حق البايع كذا فى شرح الطحاوى و  
وتصح بثلث الثمن الاول وشرط الاكثر والاقل بلا تعيب وجنس آخر لغو ولزمه الثمن الاول بكل حال قوله بلا تعيب  
متعلق بقوله والاقل وقوله جنس آخر عطف على الاكثر يار اذا باع عبدا بالف درهم وتقايلا العقد بالف  
وخمسائة صححت بالف اتفاقا ويلغو ذكر خمسمية وان تقايلا بخمسمية والمبيع كماله لم يتعيب صححت بالف  
وبطل ذكر خمسمية وان دخل تعيب صححت بخمسمية والمحطوط بازاء العيب وهذا عندنا بحقيقة وعندنا  
فى شرط الزيادة يكون بيعا وفى اشتراط الاقل كذلك عندنا بحقيقة وعندنا يكون فسخا بالثمن الاول  
ولو تقايلا بغير جنس الثمن الاول فهو فسخ بالثمن الاول عندنا بحقيقة ويلغو ذكر جنس آخر وعندنا يكون بيعا وبطل  
وهذا كالثمن لا يبيع الاقالة ولكن البيع يمنع الاقالة وهذا كالبعض اى بعض البيع ايضا **قدره**  
**باب التولية والمراجعة** المناسبة بين البايين ان الاقالة نقل المبيع الى البايع

الثنى

الثنى الاول والتولية كذلك نقل لكن لا غير الباي وكل ذلك يقتضى سابقة العقد هو بيع  
يشترى سابق بلا زيادة ربح والمراجعة يبيع به اى يثنى السابق **وبزيادة** ربح وانما سمى تولية لان  
البايع كان يجعل المشتري والى لما اشتراه وشرطهما كون الثمن الاول متليا كالمكيلات والوزون  
حتى اذا لم يكن متليا بان كان عبدا او ثوبا لا يحقق المراجعة والتولية وله اى للبايع بالمراجعة ان يضم  
الى راس المال اجرة القصار والصبيغ والطراز والقتل والنشر واجرة حمل الطعام و  
سوق الغنم وان يقول قام على كذا ولا يقول اشتريته بكذا ولا يضم اجرة الرعى والتعليم  
مطلقا سواء كان تعليم القران او غيره ولا يضم كرايت الحفظ فان كان البايع فى بيع المراجعة  
فاشترى باطنيا ران شأنا **خذ بكل ثمنه** اى الثمن الذى قال الخائى **اورده** على البايع و**حط قدر**  
الباية من الثمن فى بيع التولية وهذا عندنا بحقيقة وعندنا بحقيقة يبيع المراجعة  
ويجوز الاقوال فطر **ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه** اى ذلك الثوب **فان با**  
**ربح لم يحط طرعه عند كل ربح قبله وان احاط الربح بثلثه لم يربح** اى لم يبيع مراجعة هذا عندنا  
بحقيقة وعندنا يبيع مراجعة على الثمن الاخر صورته اذا اشترى ثوبا بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة عشر  
وتقايلا ثم اشتراه بعشرة يبيع مراجعة بحقيقة ولا يقول اشتريته بخمسة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بخمسة  
ثم اشتراه بعشرة لم يبيع مراجعة اصلا وعندنا يبيع مراجعة بعشرة فى الفصلين **ولو اشترى ما**  
**دون مديون يحيط دينه برقبته ثوبا بعشرة وباعه من سبعة عشر يبيع المولى يبيعا**  
**مراجعة على عشرة وكذا العكس** اى لو اشترى المولى ثوبا بعشرة وباعه من عبده المادون  
المديون بخمسة عشر يبيع المادون مراجعة على عشرة والمكاتب كالمادون المديون او من مكاتبه ان  
يبيع مراجعة على خمسة عشر وانما قيد بقوله مديون ليصح العقد لكان الدين **ولو كان** البايع من ربه  
وهو عشرة دراهم مثلا **مضارب** با بالانصاف وباع المضارب ربه المال ما اشتراه بعشرة بخمسة عشر مثلا  
وادار ربه المال البيع **بيعه مراجعة ربه المال با ثنى عشر ونصف** هذا يبيع يجوز عندنا  
وعندنا لا يجوز بيع ربه المال من المضارب ولا يبيع المضارب من ربه المال اذا لم يكن فى المال ربح  
**ويراجع بالبيان بالتعيب ووطى الثيب** اى لو اشترى جارية فاعورت باقية سمى وية او  
وطيها وهى ثيب يبيعها مراجعة ولا يجب عليه ان يقول انا اشتريتها سليمة فاعورت فى يدي وعند

وقبل هذا البيع  
فان اراد يبيع شيئا  
او اشترى شيئا بربح



ابو يوسف وزفر لم يبين هذا المسئلة **فيها** اذا لم ينقصها الوطى **ويخرج ببيان بالتعيب**  
**وطى البكر** ان فقاعينها بنفسه او فقاها اجنبي واخذ ارضها او وطىها وهي بكر لم يبيها امر الحجة  
 حتى يبين **ولو اشترى شيئا بالف نسيئة وباع بربع مائة حالة ولم يبين** انه اشتراه نسيئة  
 فعلم المشتري ذلك **خير المشتري** ان شاء رده وان شاء اخذه بكل الثمن **فان اختلف** المشتري المبيع  
 والمسلد بحالها **فعلم** بذلك **نرم بالف ومائة** ولا يرجع بشئ **وكذا التولية** اي ان ولاه رجلا  
 ولم يبين ان الثمن نسيئة ثم علم المشتري لذه ان شاء او قبله بكل الثمن وان اختلف ثم علم نسيئة بالف حال  
 ولا يرجع على البائع بشئ وعند ابو يوسف انه يرد قيمة العين ويسترد كل الثمن وقيل يقوم الشئ بشئ  
 حال وبشئ موجب فيرجع المشتري بفضل ما بينهما وعليه الفتوى **ابو جعفر البلخي** وهذا اذا كان الاجل  
 مشروطا بالعقد وان لم يكن مشروطا فيه ولكنه مرسوم متعارف كما هو الرسم بين التجار ان يطا  
 لبوا بالثمن جملة بل المشتري يوديه منجأ في كل اسبوع ثم ان يشتري بابعه مائة ففعل لا بد من بيانه و  
 الجمهور على انه يبيع مائة بلا بيان قال صاحب المحيط في باب ذكر الخيانة الاجل المشروط بهذه رواية  
 فتمنى المشتري شيئا فصار مغنونا غنما فاحش انه ان يردده على البائع بحكم الغبن وقال القاضي ابو علي  
 النسفي فيه روايتان عن اصحابنا ويفتي برواية الرد وكان صدر الاسلام ابو ليس يفتي بان البائع  
 ان قال للمشتري قيمة متاعى كذا او قال متاعى ساوى كذا فاشترى بنا على ذلك فظهر بخلافه الرد بحكم  
 التقرير وان لم يقل ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتون به بكل حال والصحيح انه يفتي بالرد اذا وجد  
 التقرير وبدون لا يفتي به **ومن ولي رجلا شيئا باقام عليه** اي لو باع منه تولية بشئ فقام عليه  
**ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع ولو علم** المشتري مبلغ الثمن **في المجلس خير**  
 المشتري ان شاء امسكه وان شاء رده وان علم بعد التقبيل عنه لا ينقلب صحيحا ولا يجوز الاجل  
**فصل في بيع العقار قبل قبضه** وقال محمد وزفر ان فاع لا يبيع بيع العقار قبل  
 القبض **لا يبيع المنقول** اي لا يبيع بيع المنقول مطلقا سواء كان طعاما او غيره وقال مالك يبيع بيع المنقول  
 قبل القبض في غير الطعام **ولو اشترى مكيلا كميلا حرم** للمشتري منه ببعه **واكله حتى يكيل**  
 المشتري ولو كان له البائع بعد البيع بحضرة المشتري مرة قبل لا يكتفي به والصحيح انه يكتفي به وعليه  
 الجمهور وانما قيد بكيل لانه لو اشتراه مجازفة يجوز له الاكل والبيع قبل ان يكيله بعد القبض و  
 مثل

ومثل الموزون والمعدود **ولا المذروع** عنده يعني لو اشترى موزا وعاء على شرط  
 ان يذرا كما يجوز للمشتري لبعه وبيعه قبل ان يذره وعند ابو يوسف ومحمد والمعدود والمذروع  
**وصح النظر في الثمن** اي تصرف البائع في ثمن البيع **قبل قبضه** اي قبض الثمن **وصح** للمشتري **الز**  
**الزيادة فيه** اي في الثمن للبائع بعد تعيينه في البيع **وصح** للبائع **الحط منه** للمشتري بعد تعيينه فيه  
 وعند زفر وان فاع لا يصحان **وصح** للبائع **الزيادة في المبيع** له بعد تعيينه **ويعلق الاستحقاق**  
**بكله** اي استحقاق البائع والمشتري في الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه **وصح** **تاجيل كل دين**  
 حال حتى لو باع شيئا بشئ حال ثم اجل اجلا معلوما صار موجلا **غير القرض** فان تاجيل لا يصح بغيره لا يلزم  
 صحته **تاجيل عند القراض** مدة معلومة او بعده لا يثبت الاجل وله ان يطالبه في الحال الا في مسئلة  
 وهي ان يوصي ان يقرض من ماله الف درهم فلا يملكه سنة وهي تخرج من ذلك ما يلزم ان يقرضه ولا يطا  
 لبوه قبل المدة وقال مالك يبيع في القرض ايضا **باب** **الربا** تناسب البابين من حيث  
 ان فيها زيادة لكن في المراجعة زيادة في حلال وفي الربا زيادة في حرام والاضطرار عن الشهادة واجبة  
 كل باب ثم الربا في اللغة الفضل يقال هذا يربو على ذلك اي يفضل ويسمى المكان المرتفع ربوة لفضله  
 على سائر الاماكن **كن** وفي الشرع **هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بال مال** اي غالبا لان البيع  
 الدرهم متساوية جنسا واحدا **النسيئة** يكون ربا والفضل ليس بال ربا وانما هو فضل منفعة **وعلمته**  
 اي علمته وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الربا او علمته **كون** المال ربا او علمته حرمة  
 الفضل **القدر والجنس** والمراد بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وعند الشافعي الطعم  
 في المطعومات والثمنية في الاثمان والجنسية شرط وقال مالك العدة الاقيتان والادخار **فحرم**  
**الفضل والنسأ** اي ما يعنى متى وجد القدر والجنس حرم الفضل والنسأ مطلقا سواء كان  
 في المطعوم او غيره فلا يجوز بيع الحنطة بالحنطة متفاضلا او نسيئا مثلا والنسأ بالمد لا غير وهو  
 النسيئة في المغرب **وحرم النسأ فقط** اي دون الفضل **بأحدهما** فيجوز بيع البئر بالشعير  
 متفاضلا لا يربى بالنسيئة وقال الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النسأ **وحلا بعد ثمنها** اي  
 حل التفاضل والنسأ اذا عدم القدر والجنس فيجوز بيع المكييل بالوزن بالتفاضل والنسأ  
**وبيع** المكييل **بالبر والشعير والتمر والحب والموزون كالنقدوني وما ينسأ الى**



الاول **الوطء** له **دعوى** متساوية لا متفاضلة **وجيد كروية** فلو باع قفيزا جيدا من حنظل  
بقفيزي رديين لا يجوز **ويعتبر التعيين لا التقابض في غير الصرف** اي بشرط تعيين البدل  
في مجلس العقد فيما يجري فيه الربا لا تقابضها وقال الشافعي التقابض بشرط في بيع الطعام وفي  
الصرف التقابض بشرط بالاجماع **وصح بيع الحفنة بالحفتين** بالحال المملوكة قدر ملائك  
وبالجيم قدر ملا القصة ومادون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة **والشفاة بالتفاحتين**  
**والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر بالتمرين** خلافا لث في جميع هذه  
الصور **وصح بيع الفليس بالفلسين باعيانها** اي صح بيع الحفنة بالحفتين الى اخره  
حال كونها معينتين حتى لو كان احدها بغير عينه بان باع فلسين بعينيهما او باع فلسا بعينه  
بفلسين غير معينين لا يصح وعند محمد لا يصح بيع الفليس بالفلسين مطلقا **وصح بيع اللحم بالحيوان** مطلقا  
عندها سواء كان من جنس باع لحم شاة بشاة او من خلاف جنسه بان باع لحم بغير شاة وقال محمد والشافعي  
اذا كان اللحم من جنس لا يصح الا ان يكون اللحم المفروز اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون اللحم بمقابلة ما فيه  
من اللحم والباقي باذرا القسط **وصح بيع الكرباس بالقطن** مطلقا سواء كان متساويا او متفاضلا  
**وصح بيع الرطب بالوطء** مماثلا او بالتمر مماثلا اي كيلا بكيل عنده وعند ابو يوسف ومحمد  
وان في لا يصح **وصح بيع العنب بالعنب** مطلقا سواء علم التفاوت بعد الجفاف او لا **ولا الرزب**  
اي يصح بيع العنب بالرزب كبيع الرطب بالتمر على الخلاف وقيل لا يصح اتفاقا **وصح بيع اللحوم المختلفة**  
**بعضها ببعض متفاضلا** وصح بيع لبن البقر ولبن الغنم اي بيع لبن البقر بلبن الغنم ولبن الغنم  
بلبن البقر متفاضلا **وخل الدقل** اي خل تمر الاداء **وخل العنب** وشم البطن بالاليت او بالتم  
**والخيز بالبر او الدقيق متفاضلا** متعلق بجميع هذه المسائل وعنى الى حنفية لا خيرة في بيع  
الخيز بهما والفتوى على الاول لا يصح **اي لا يصح بيع البر بالدقيق او بالتوبق** مطلقا سواء كان  
متساويا او متفاضلا ولا يصح **الزيتون بالزيت** والسهم بالسهم حتى يكون الزيت  
**والشيرة اكثر مما في الزيتون والسهم** ليكون الدهن غلبة والزيادة بالشيرة علم ان بيع احد  
احدهما بالآخر على اربعة اوجه ان علم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر من الزيت المنفصل لم يصح وكذا  
ان علم انه مثله وان كان الزيت المنفصل اكثر جاز وهذه الثلاثة بالاجماع وان لم يعلم انه مثله  
او اكثر

او اكثر منه او اقل منه صح عندنا لا يصح ويستقر في الخبر وزنا لا عدد عندنا لا يوسف وعليه الفتوى وعندنا  
حنفية لا يجوز مطلقا وعند محمد يجوز مطلقا ولا ريب بين السيد وعبد الله هذا اذا كان ما ذكروا غير مديون فان كان  
مديونا لا يصح ولا ريب بين المسلم والحنفي غنة خلافا لابي يوسف والشافعي وانما قيل بقوله غنة لانه لو دخل  
دارنا حرقا بامان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز اتفاقا **باب الحقوق** مما فرغ من بيان  
ما هو اهل في البيع وهو المبيع والشئ ذكرته هذا الباب ما يتصل بها من الحقوق وله مناسبة خاصة بالربو الا  
في بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل على المبيع هو ملال العلو لا يدخل بشر او بيت بكل حق  
اي لو اشترى بيتا فوقه بيت لا يدخل العلو وان قال اشترى بكل حق الا ان ينص عليه ولا يدخل العلو  
بشر او منزل الا ان يقول اشترى بكل حق هو له او بمائة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه و  
يدخل العلو ودخل بشر او دار كالكيف وهو المستراح لا الظلة يقال لها بالفارسية سباط اي لا يدخل  
الظلة في بيع الدار عندنا مطلقا الا ان يقول اشترى لها بكل حق وعندنا يدخل بلا ذكر حقوق  
ان كان مفتحا في الدار فالبيت اسم المسقف واحده دهلير والمنزل اسم ما يشتمل على بيوت وصحن  
مسقف ومطبخ والدار اسم ما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فكان الدار اعم من اجزائها  
لاشتغال لها عليها هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العاوي جميع ذلك ولا يدخل الطر  
والسيل والشرب بالكر النصيب من الماء اذا اشترى هذا البيت او الارض **بمحو كل حق** فيمنع  
يدخل بخلاف الاجارة فانه يدخل الطريق والسيل والشرب من غير ذكر قوله بمحو كل حق  
**باب الاستحقاق** وبيع الفضول استحقاق يكون بعد حال حال البينة حجة  
متعدية حتى تظهر حق كافة الناس كما اذا اشترى امه فادعى المشتري انها حرة الاصل والامه  
تدعي واقام البينة على دعواه تقبل بينته ويرجع بالشئ على البائع واذا ثبت حررتها في حق البائع ثبت  
في حق كافة الناس البينة فبطلت من البينة او البيان كذا في المغرب **لا الاقرار** اي الاقرار بالبيعة  
متعدية حتى يقتصر على المدعي كما اذا اشترى امه وقبضها ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها لاجمع  
بالشئ على البائع **والتناقض في الدعوى يمنع دعوى الملك** كما لو اشترى امه ثم ادعى انها ملك  
فلان وفلان يدعيها واقام المشتري بينته على دعواه لا تقبل لان اقدامه على الشراد دليل على انها ملك  
البائع فاذا ادعى لغيره كان متناقضا لا حرية اي التناقض لا يمنع دعوى الحرية والطلاق والنسب



في السكك حيث لا يكون له الفسخ قبل الاجازة ثم هذا اذا كان الثمن ديناً كان عوضاً معيناً انما يقع  
الاجازة اذا كان العرض باقياً ايضاً ثم الاجازة نفذت الاجازة عقد حتى يكون العرض الثمن  
مملوكاً للفضولي وعليه مثل المبيع ان كان مثلياً او قيمته ان لم يكن مثلياً ولو هلك المالك قبل  
الاجازة لا ينفذ باجازه الوارث في الفصلي اي فيما اذا كان الثمن ديناً او عوضاً ولو اجاز المالك  
ولم يعلم حال المبيع جاز المبيع في قول ابو يوسف ولا وهو قول محمد ثم رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى  
يعلم قيامه عند الاجازة واعلم ان في قوله ولم بعض بنويع يقول للمالك ان يجيزه **وصح عنك مشري**  
**من غاصب باجازه يبيع** اي ان غصب عبد الغاصب فاعطاه المشتري ثم اجاز المالك بيع الغاصب صحيح  
عن المشتري استحساناً هذا عند محمد وعند محمد وزفر وهو رواية عن ابو يوسف لا يجوز وهو القياس  
**لا يبيع** اي لا يصح بيع المشتري من غاصب وان اجاز المولى بيعه **ولو قطعت يده عند المشتري**  
**فاجيز بيع الغاصب فارقته** وكذا **تصدق المشتري من الغاصب بازاره على نصف**  
**الثلث من الارش ولو باع عبد غيره بغير امره فبهره المشتري على اقرار البائع الفضولي**  
**او اقرار رب العبد انه لم يامر به بالبيع** و **اراد رد المبيع** وقال بعثني هذا العبد بغير صاحبه  
محمد البائع ذلك وقال بعثك بامر مالك لم يقبل بينته وان اقر البائع الفضولي بذلك اي بان رده  
العبد لم يامر في **عند القاضي بطل البيع ان طلب المشتري ذلك** اي بطلان البيع ونقضه **ومن باع**  
**بائع دار غيره وادخلها المشتري في بناءه ثم استحق الدار لم يضمن البائع** وهو قول ابو يوسف  
وكان يقول لو لا يضمن البائع قيمتها وهو قول محمد وهي مسئلة غصب العقار انه هل يتحقق  
ام لا عند محمد وزفر وان في تحقيقه وعند ابو يوسف لا يتحقق **باب السلم**  
اعلم ان بيع العين بالدين عزية وبيع الدين بالعين رخصة فلما فرغ من بيان الاول شرع في الثاني  
وهو السلم ثم السلم لغة هو الاستعجال وشرعاً بيع الشيء على ان يكون ديناً على البائع بالشرايط المعتبرة و  
خص من هذا النوع من البيع بهذا الاسم لاختصاصه بحكم يدل عليه وهو تحجيل احد البدين قبل  
حصول المبيع فالمبيع يسمى مبيعاً في الدين راس المال والبائع مسلم اليه والمشتري رب السلم ومعنى  
قولنا اسم في كذا اي اسم الثمن فيه والهمزة للسلب اي ازال سلامة الدراهم بتسليمه الى  
المفلس وقيل السلم والسلف بمعنى واحد ما استكن ضبط صفته ومعرفة قدره **فصل في السلم**

في السلم

في السلم حيث لا يكون له الفسخ قبل الاجازة ثم هذا اذا كان الثمن ديناً كان عوضاً معيناً انما يقع  
الاجازة اذا كان العرض باقياً ايضاً ثم الاجازة نفذت الاجازة عقد حتى يكون العرض الثمن  
مملوكاً للفضولي وعليه مثل المبيع ان كان مثلياً او قيمته ان لم يكن مثلياً ولو هلك المالك قبل  
الاجازة لا ينفذ باجازه الوارث في الفصلي اي فيما اذا كان الثمن ديناً او عوضاً ولو اجاز المالك  
ولم يعلم حال المبيع جاز المبيع في قول ابو يوسف ولا وهو قول محمد ثم رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى  
يعلم قيامه عند الاجازة واعلم ان في قوله ولم بعض بنويع يقول للمالك ان يجيزه **وصح عنك مشري**  
**من غاصب باجازه يبيع** اي ان غصب عبد الغاصب فاعطاه المشتري ثم اجاز المالك بيع الغاصب صحيح  
عن المشتري استحساناً هذا عند محمد وعند محمد وزفر وهو رواية عن ابو يوسف لا يجوز وهو القياس  
**لا يبيع** اي لا يصح بيع المشتري من غاصب وان اجاز المولى بيعه **ولو قطعت يده عند المشتري**  
**فاجيز بيع الغاصب فارقته** وكذا **تصدق المشتري من الغاصب بازاره على نصف**  
**الثلث من الارش ولو باع عبد غيره بغير امره فبهره المشتري على اقرار البائع الفضولي**  
**او اقرار رب العبد انه لم يامر به بالبيع** و **اراد رد المبيع** وقال بعثني هذا العبد بغير صاحبه  
محمد البائع ذلك وقال بعثك بامر مالك لم يقبل بينته وان اقر البائع الفضولي بذلك اي بان رده  
العبد لم يامر في **عند القاضي بطل البيع ان طلب المشتري ذلك** اي بطلان البيع ونقضه **ومن باع**  
**بائع دار غيره وادخلها المشتري في بناءه ثم استحق الدار لم يضمن البائع** وهو قول ابو يوسف  
وكان يقول لو لا يضمن البائع قيمتها وهو قول محمد وهي مسئلة غصب العقار انه هل يتحقق  
ام لا عند محمد وزفر وان في تحقيقه وعند ابو يوسف لا يتحقق **باب السلم**  
اعلم ان بيع العين بالدين عزية وبيع الدين بالعين رخصة فلما فرغ من بيان الاول شرع في الثاني  
وهو السلم ثم السلم لغة هو الاستعجال وشرعاً بيع الشيء على ان يكون ديناً على البائع بالشرايط المعتبرة و  
خص من هذا النوع من البيع بهذا الاسم لاختصاصه بحكم يدل عليه وهو تحجيل احد البدين قبل  
حصول المبيع فالمبيع يسمى مبيعاً في الدين راس المال والبائع مسلم اليه والمشتري رب السلم ومعنى  
قولنا اسم في كذا اي اسم الثمن فيه والهمزة للسلب اي ازال سلامة الدراهم بتسليمه الى  
المفلس وقيل السلم والسلف بمعنى واحد ما استكن ضبط صفته ومعرفة قدره **فصل في السلم**





فيه وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره كالحيوان والجواهر والآتي فلا يصح فيه فيصح في  
المكيل كالأوزون الثمن وزنا لا الثمن كالدراهم والدنانير ويصح في العددي  
المتقارب عدد الأجزاء والبيض مطلقا سواء كان يضي نغامة أو غيره وروى الحسن عن  
الضيف أن السلم لا يصح في بعض النغامة كما يصح في المعدودات المتقاربة عدد الأجزاء  
وقال زفر لا يصح كيدا وعنه أنه لا يصح عدد الأبيض ويصح في الفلس وقال محمد للجوز واللبن  
والأجران سمي ملين معلوم ويصح في الذرع ذراعا كالثوب أن بين الذراع وو  
الصفة والصناعة لا في الحيوان إلا لا يصح في الحيوان مطلقا وقال الشافعي يصح أن بين جنسه  
ونوعه وسنه وصفته ولا في أطرافه كالروسي والآل كإرع وهي ماديون الركبة من القوائم ولو  
اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه ولا في الجلود عدا إذا بين الطول والعرض والصفة وقال مالك يصح  
السم في رؤس الحيوان وأطرافه وجلوده عدد أقوله عدد متعلق بالأطراف والجلود ولا في الخطب  
جزءا ولا في الرطبة جزرا إلا إذا بين طول ما يشتد به الخزمة أنه بشر أو ذراع فيضد يجوز إذا كان  
يعرف به ولا يتفاوت والجزر جمع جزرة بتقديم الراء المعجمة على الزاي المعجمة وهي القبضة من القث ونحوه  
ولا في الجوهر والخرز وفي صفار الدلاء التي تباع وزنا يصح السلم فيها ولا في الشيء المنقطع عن يد الناس  
مطلقا سواء كان سلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن أيدي الناس عند تحلل الأجل أو كان منقطعاً  
وقت العقد موجوداً في أيدي الناس عند التحلل أو كان موجوداً عند العقد وعند التحلل منقطعاً فيما بينهما  
وعند الشافعي يصح في صورتين الأخيرتين وإذا كان السلم فيه موجوداً آمن وقت العقد لا وقت التحلل  
يصح اتفاقاً وإذا كان السلم فيه موجوداً آمن وقت العقد لا وقت التحلل فلم يأخذه بعد التحلل حتى انقطع  
عن أيدي الناس خير رب السلم يعني أن يفسخه ويأخذ راس المال ويبني أن ينتظر وجوده فيأخذ ما سلم  
فيه وقال زفر يطل العقد ويأخذ راس المال ولا في السلم الطري في غير جنسه وزنا وعدد أغان  
كان في جنسه يصح وزنا لا عددًا ولو كان في بلد لا ينقطع أصلاً يصح في جميع الأحيان وعنه الضيف  
أن السلم لا يصح في الكبار من التحك التي تنقطع وزنا وصح السلم وزنا لا عددًا أو ما جاز ولا في  
الحكم مطلقاً عند الضيف وعندهما يصح أن بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره  
كشاة خشي شئ سمي من الجنس مائة مئة ولا يكيل الأوزاع بعينه لم يدرك قدره وإذا عرف

يصح ولا بد أن يكون المكيل مما لا ينقبض ولا يبيسط كالقبضة وإن كان مما ينكبس بالكبس فيه كالز  
والجوارب لا يصح إلا في قرب الماء استحقاقاً كذا عند أبو يوسف **وبشرية** أن لا يصح السلم في بشرية معينة  
أو غير محددة معينة ولو كانت النسبة القرية لبيان الصفة لا لتعيين المكان كما لا يخفى لا يخفى  
والبشرية بغير غانة يصح لأن ذكره لبيان الجوده **وشرطه** أي شرط جواز السلم **بيان الجنس** أي جنس  
المسلم فيه كبر أو صغير **وبيان النوع** كسقية أو بحرية **وبيان الصفة** كجيدة أو رديئة أو وسطه **وبيان**  
**القدر** مثل كذا كيداً بكيل معروف أو كذا وزناً **وبيان الأجل** المعلوم فلا يصح السلم إلا موقلاً أو قال  
لأنه في حال لا يصح **واقطع** أي في الأصح وعليه الفتوى وقيل ثلاثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم **وبيا**  
**قدر راس المال** كإني في المكيل والموزون والمعدود وإن كان مثار إليه وقال أبو يوسف  
ومحمد لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالآلة حتى لو قال سلمت إليك هذه الدراهم في كرتي بـ  
لم يدور وزن الدراهم أو قال سلمت لك هذا البر في كذا مثلاً من الزعفران ولم يدور قدر البر لا يصح عنده  
وعندهما يصح واجمعوا على أن راس المال لو كان ثوباً أو حيواناً يصح معلوماً بالآلة **وشرط بيان**  
**مكان الأيقاع** **فما له حمل** ومعرفة من الأشياء كبر أو نحوه وقال أبو يوسف ومحمد بشرط ولكن أن  
شرطه صح وإن لم يشترطه يعني مكان العقد للتسليم **وما لأجله** ولا مونة كالمسك والكاغور  
لا يجزئ الإتيان مكان الأيقاع **بوفيه حيث شاء** وهو الأصح وذكره جامع الصغير ويوسع الأصل  
أنه يتعين مكان العقد للأيقاع **وشرط قبض راس المال قبل الاتفاق** بالبدان وهو شرط البقاء  
العقد على الصحة لا شرط انعقاد العقد على الصحة وقال مالك ترك قبض راس المال يوماً أو يومين  
جائز فإن سلم ما يتي في كرتي مائة دينار عليه أو علم المسلم إليه مائة نقد **أما السلم في حصة**  
**الدين باطل** وفي حصة النقد يجوز ولا يشيع الفساد كما قال زفر هذا إذا كان راس المال والمسلم فيه  
نوع واحد أما إذا كان راس المال من نوعين بأن أسلم الرجل في كرتي عشرة من الدراهم المعينة أو  
عشرة من الدنانير التي عليه فلا يجوز في حق الدنانير إرجاعاً وفي الدراهم كذلك عنده خلافاً لها وأما إذا  
كان السلم فيه من نوعين بأن أسلم مائة درهم في كرتي وكرتي غير وليم يبين راس المال كل واحد لا يجوز عنده  
الكرستون قفيز أو القفيز ثمانية مكاييل والمكول صاع ونصف صاع كذا في المغرب وقيل أرجعون  
قفيز أو لا يصح التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض بشرط أو تولية صورة المئيلة







الحاكم في هذا الكتاب  
يعلم به حكم الله  
فيما يشاء

في غير

ولم يعنى **فيما نصفان** اي يجب من كل واحد منهما خمسة مائة **وان قضى زيف** بدل لا عن **جيد**  
**وتلف** فهو قضاء اي من له على آخر دراهم جبار وقضا يمزوفا وهو لا يعلمها فانفقها او هلك  
ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاؤه عندهما وعند يوسف يد القابض عليه مثل زيوقة ويرجع إليه  
بالجبار وان كان قابلا له رده واستردا للحيات اتفاقا وان قيدنا بالعلم بعد تلافه لانه لو علم ثم  
انفق كان رضاه فلا مرد مثله بعد الاتفاق **وان فرخ طيرا او باض او كنس طير في ارض**  
**رجل فهو اى كل واحد منهما الى افعه** لا لرب الارض هذا اذا لم ياتي رب الارض ارضه له فان بينهما  
له جميع ذلك لرب الارض وانما خص الطير والطي لانه اذا عمل النحل في ارضه فالعمل لرب الارض  
وان لم يجد ناله ذلك **باطل بالشرط الفاسد والايح تعليق بالشرط الفاسد البيع** بان باع  
امه على ان يستخدمها البائع شرط او **اقتطعت** بين الشريكتين اقتسمتا على ان لا يحد بينهما الصامت ولما افق  
العروض وقيست الى نوث والديون على الناس على ان لا يحد بين الشريكتين اقتسمتا على ان لا يحد بينهما الصامت  
على شريكه نصفه كانت القسمة فاسدة كذا في الفتاوى الى الخاتمة **والاجارة** كمن استاجر ارضا للزراعة  
على ان يورثها له **والصالح عن مال** بان كان لرجل الف  
على آخر دينه فقال له ان قدم فلان فقد صاحتك عن الف على هذا العبد **والا برأى الدين**  
بان قال ان جاء فلان برئت عن دعوى هذه **وعزل الوكيل** بان قال ان قدم فلان فقد عزلتك  
عن الوكالة **والاعتكاف** بان قال ان قدم فلان فله على ان اعتكف رجلا **والمزارعة** بان  
شرط فيها على العامل الحصاد والديالى والتذرية لغير العقد في ظاهرها **والمعاملة**  
بان دفع الى رجل ثلثه معاملته سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه فما اخرج الله تعالى من الثمر  
فهو بينهما نصفان وعلم ان لرب الارض على العامل مائة درهم **والاقرار** بان قال فلان على الف  
درهم ان انطرت السماء وهبت الريح **والوقف** صورة **فساد الوقف** بالشرط وقفت دارى على  
كذا ان شان الله تعالى فلا يصح الوقف وهو المختار **والتحكيم** كرجلان قال الاخر ان قدم فلان  
فاحكم بيننا في هذه الحادثة فانه لا يصح عندنا يوسف وعليه الفتوى **وما لا يبطل بالشرط الفاسد**  
**القرض** بان يقرض على ان يكتب الى صديقه بكذا كذا حتى يوفيه دينه **والهبة** كاهرة وهبت مهرها  
من زوجها على ان لا يطلعها وقبل النكاح صححت الهبة طلقها او لم يطلعها **والصدقة** كما اذا تصدق

ط  
بعض هذا الشئ بدنيار  
بشرط ان ياجوز به وادرك  
سنته

والاجازة  
والرجعة

في حكم الميراث

ط  
اقتسم هذا الارض في هذا  
نقصي اذا جرى الماء  
في الشهر

ط  
بأن يبيع عديقه بغير امره  
فقال الحاكم اجوز ان زاد  
المشتري كذا فقال المشتري  
نقدت فلهذا لا يجوز لانه  
مشتري عديقه فلهذا لا يجوز  
اجوز الدين ان كان كذا

على رجل يدراهم على ان يورثها الصديقة جائزة والشرط باطل **والنكاح** بان تزوج امرأة  
على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار وقال ابو حنيفة النكاح جائز ولو نفق مثلها **والطلاق** بان  
قال طلقتك على ان لا تنزوي باخر بعد العدة وقبلت طلقت تزوجت او لا وبطل الشرط **واطلع**  
بان اضلعت من زوجها بشرط ان يكون الولد الصغير لها صح الخلع دون الشرط **والعتق** بان قال  
اعتقتك على ان لا يكون الولد ولينا وقبل العبد عتق وبطل الشرط **والرهن** بان رهن عندان  
شيئا فقال المرتهن للواهن اخذه على ان ضاع ضاع بغير شيء فقال نعم الرهن جائز والشرط باطل **والا**  
**بصا** بان قال لا تركك مائة درهم على ان يكون وصيتي الشرط باطل والمايه وصية له وهو وصية كذا في  
المحيط **والوصية** بان اوصى ثلث ماله لام ولده ان لم تنزح فقبلت فانها تحقق الثلث وبطل  
الشرط **والشركة** بان تفاوت المال في شركة العنان وشرط الربح والوضعية نصفين قالوا الوضعية فاما  
فاسدة والشركة صحيحة كذا في المحيط **والضاربة** بان شرط الوضعية على المضارب صححت المضاربة  
وبطل الشرط وتكون الوضعية على رب المال **والقضاء والامارة** وفي الصغير قال اذا قدم فلان فانت  
قاضي او امير هذه البلدة جاز وهذا متفق عليه **والكفالة** بان قال ان استحق البيع فانا كفيل عن البايع  
بالقضى صح الشرط والكفالة كذا في المحيط **والحوالة** بان حال رجل رجلا على غيره بالف درهم فقال  
الغير للمحيل قبلت الحوالة على ان تقرضني الف اخرى صححت الحوالة وفي بالشرط او لا **والوكالة** بان قال  
ان هبت الريح فانت وكيل في كذا يصير وكيل في الحال **والاقالة** بان اشترى رجل من آخر عبدا بالف  
وقا به فاشترى البايع اقلتي حتى اشرك الشئ سنة فقال اقبلت جازت الاقالة دون التأخير **والكتابة**  
بان كاتب بشرط ان لا يخرج من الكوفة الا باذنه فالكاتب جائزة والشرط باطل وله ان يخرج **واذنت**  
**العبد في التجارة** بان قال لا يسل سوق اذنت لهذا العبد في التجارة بشرط ان يعلمني صح اقراره  
**ودعوة الولد** بان قال ان كانت الجارية حاملا فهو مني فهو منه مطلقا لو كانت حاملا او لا  
**والصلح عن دم العبد** بان قال ان قدم فلان فقد صاحتك عن دم مورثي على كذا صح الصلح **و**  
**عن الجراحة** التي فيها القصاص للموضحة بان قال ان قدم فلان فقد صاحتك على الموضحة على كذا حال او  
موجلا صح الصلح **وعقد الذمة** بان صالح الامام على مال معلوم على ان ياخذ ذلك من الرؤس او من  
الاراضي خاصة لا يصح الشرط **وتعليق الرد بالعيب او بخيار الشرط** وفي الخلاصة اذا قال

ط



كانت في الفقه المذكور  
في كتابه في فقهنا

ان لم اره هذا الثوب المعيب اليوم عليك فقد رضيت فالشرط بالرد بالعيب باطل وله الرد به واذا  
اشترى وشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فقال ان لم اره اليوم عليك فقد رضيت فهو باطل  
وبقي خيار الشرط وعزل القاضي بان كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتب اليك فانت معزول  
فوصل يصير معزولا وقال طهير الدين المرحوم اني نحن لا نفقي بصفة تعليق العزل وهكذا  
كان فتوى عمي وغيره **كتاب الصرف** البيوع بالنظر الى البيوع اربعة  
انواع بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين بالدين فاما بين الثلاثة  
شرع في بيان الرابعة وانما اخرها لان بيع الدين بالدين اضعف البيوع حتى شرط قبض العود  
ضمين في المجلس والنسبة الخاصة بينه وبين السلم ان راس المال اذا كان الدراهم او دنانير  
يكون بيع دين بدين والصرف بيع دين بدين فتساوبا وانما سمي به لحاجة النقل في بدلته من يد الى  
يد والصرف هو النقل والرد لغة وفي الشرع هو بيع بعض الاثمان ببعض بان باع الذي  
او الفضة بالفضة او احدهما بالآخر فلو تجاسسا كالذهب بالذهب شرط التماثل في  
العدد والتقابض في مجلس العقد وان اختلفا جودة وصياغة والاى وان لم يتجانسا  
بان باع ذهبا بفضة شرط التقابض دون التماثل فلو باع الذهب بالفضة تجازفه  
البيع ان تقابضا البدلين في المجلس ولا يغني به موضع جلوسهما بل معتبر وجود القبض قبل ان  
يتفرقا بالابدان حتى لو قاما ومشيئا فوسخا او ناما في المجلس او اعطى عليهما ثم تقابضا قبل الافتراق  
صح العقد وكذا المعتبر ما ذكرنا في قبض راس المال السلم بخلاف خيار الخيرة حيث يبطل بغير  
قيامها ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه او قبل قبض ثمن الصرف فلو باع دينار  
بدرهم ولم يقبضها واشتقوا بها ثوبا في هذا المجلس فسد بيع الثوب فقط وفي زفراته  
يجوز ولو باع امة مع طوق ذهب او فضة في عنقها قيمة كل الف اي قيمة كل واحد الف  
بالدين وقد سن الثمن الف في المجلس فهو اي الالف المقبوض ثمن الطوق وان اشترى  
وانما قال بالالف نقد والقائمة لانه لو اشترىها هذه الامة بالدين الف نقد والقائمة  
فالنقد ثمن الطوق وانما قال بالالف نقد والقائمة لانه لو اشترىها بالدين قائمة فسد بيع  
في الكل عند اية خيفة وعندهما في الطوق خاصة وان باع سيفا حكي حلية خسون درهما بائة

وهو في حقه بوجه آخر  
وهو في حقه بوجه آخر

نقد

ونقد من الثمن خمسين فهو اي المقبوض حصتها وان لم يبين المشتري عند نقد الالف او خمسين  
انه حصته الطوق او الحلية او قال او ان قال المشتري عند نقد الف او خمسين انه من ثمنهما او  
من ثمن الطوق والامة او الحلية والسيف ولو اقرقا بلا قبض صح البيع في السيف دونها  
ان تخلص الحلية عن السيف بلا ضرر والاى وان لم يتخلص عن الاخر بطل العقد وهذا  
اذا كانت الفضة المفردة اريد مما فيه بان كانت فضة الحلية خمسين درهما والفضة المفردة ستين  
درهما فان كانت الفضة المفردة مماثلة لفضة الحلية في القدر او اقل بان كانت اربعين درهما  
بطل العقد فيهما وكذا اذا لم يعلم قدر الحلية خلافا لغيره ولو باع انا فضة بفضة او ذهب بذهب وقبض  
البائع بعض ثمنه واقرقا بالابدان صح البيع فيما قبض وبطل فيما لم يقبض والاى ان اشترى  
بينهما وان استحق بعض الاثنا والمثيلة بجاهها فهو بالخيار ان شاء اخذ المشتري ما بقي  
من الاثنا بقسط من الثمن وان قل او رد ما اشتراه ولو باع قطعة نفقة فضة وقبض  
بعض ثمنها واقرقا صح العقد فيما قبض والقطعة مشتركة بينهما فاستحق بعضهما اخذ المشتري  
ما بقي من النفقة بقسطه بلا خيار وطرح بعض الصورة استخفا بما ذكر قبله ولو لم يجعل هذه المثيلة  
مثل مثيلة الاولى يصح فيكون حينئذ مثيلة ابتداءه وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينار  
بدين وبيع كوبر وشعير بضعفهما استخانا وقال زفرات في لا يصح قايكا وصح  
بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بان جعلت العشرة بمثلها والدنانير بدرهم  
وصح بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة الغلة ما باخذه  
التجار ويرده بيت المال وصح بيع دينار بعشرة عليه اي على البائع او بعشرة مطلقا وبيع  
الدينار في صورتين وتقاصا العشرة بالعشرة فقط حق المطالبة وصح المقاصة في  
الثانية استخانا وقال زفر لا يصح وهو القياس وغالب الفضة والذهب فضة وذهب حتى  
لا يصح بيع الفضة الخالص بها اي بغالب الفضة ولا يصح بيع بعضها ببعض او بالخالص اي بيع  
بعض الدراهم التي عليها الفضة ببعض الدراهم التي غلب عليها الفضة الامتساويا وزنا ولا يصح الا اشتراضا  
بها اي بالدراهم والدنانير التي غلب عليها الفضة والذهب الا وزنا وغالب الغش من الذهب والفضة  
ليس حكم الدراهم والدنانير فصح بيعهما اي بيع الدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش بخسها متقا

السيف



متفاضلا ويصرف الجنس الى خلاف الجنس ولكن بشرط التقابض وصح التبايع والاستقراض بما يروح من  
الدرهم والدينار التي غلب عليها الغش **وزنا او عددا او بيا ولا يتعين الدرهم والدينار التي غلب**  
عليها الغش مادامت تروح بالتعيين لكونها **اثاناً او بتعيين بالتعيين** **الركن لا يروح والمساو**  
**كغالب الفضة في التبايع** حتى لا يصح بيعها بالخالص الامتساو وزنا وفي الاستقراض حتى لا يصح  
الاستقراض بها الا وزنا **وفي الصرف كغالب الغش** فيصح بيعها بجنسها متفاضلا وبشرط التقابض  
في المجلس **ولو اشترى به اي بغالب الغش او بفلوس نافقة** اي رايحة شيئا وكذا وتذكر الكائن  
المعاملة بها قبل دفعها الى البائع **بطل البيع** عنده فيرد المبيع ان كان قايما والا يرد قيمته وعند ابي  
يوسف عليه قيمة الغش يوم البيع وقال محمد عليه قيمة آخر ما تعامل الناس به **وصح البيع بالفلوس النافقة**  
الرايحة **وان لم يدين وبالكاسدة لا يصح حتى يعينها ولو كدت** اي لو استقرض فلوسا فكسدت  
**افلس القرض يجب رد مثلها** اي مثل افلس القرض عند ابي حنيفة وعندهما يجب قيمتها ولكن عند ابي يوسف  
يعتبر قيمته يوم القبض وعند يوم الكد **ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس** او بدلت فلوس  
**صح** وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم ونحوه وقال زفر لا يصح في الكل وقال محمد يصح فيما دون  
الدرهم **لا في الدرهم ولو اعطى رجل صنفيا** اي صرافا **درهما وقال اعطى به** اي بذلك الدرهم **نصف**  
**درهم** حال كونه المصنف **فلوسا ونصف الاجرة صح** الصرف **كتاب الكفالة المناسبة**  
بين الكتابين ان البيع يوجب ديناً في الذمة والكفالة شرع وينتفع الاستيفاء الدين غالباً وطعاماً مناسبة  
خاصة بالصرف **لان صح ذمة الذمة في الواجب بالسبب والكفالة ضم ذمة الذمة في المطالبة وهي في اللغة الضم**  
وفي الشرع هي ضم ذمة الكفيل **الذمة الاصيل في المطالبة دون الدين فيكون الدين باقياً في ذمة**  
**الاصيل كما كان** وقال مالك يبرأ الاصيل وقيل في الدين وهو قول الثوري فيصير الدين الواحد  
دينين ويصح في النفس وان تعددت الكفالة حتى لو اخذ من رجل كفيلاً بنفسه ثم اخذ منه آخر بنفسه فمكفولاً  
ويطالب صاحب الحق اهما شاء **او الكل به ثم المضمون بها احضار المكفول به وهو مذهب الثوري وعنده**  
**لا يصح** الكفالة بالنفس بكفالت بنفسه او بما عير عن البدن حقيقة كالجسد والنفس **ومر فالكفول**  
**والرأس والوجه ونحوه** **شايح** كالنصف والثلث والربع **وبعني والى** وانما زعيم به وقيل به لا  
اي لا يصح بقوله **بناضاً من بمعرفة** ولا **بناضاً من كد** لانه لم يبين المضمون **اهو نفس** **وما لا خلاف** ما اذا

قال

قال **اشترى فلان برمنث** او قال فلان اشترى يكون كفيلاً فكم نهم فرقوا بين العربي والفارس  
كذا في الاصل فان شرط في الكفالة تسليمه اي المكفول به في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه المكفول له  
باحضاره فان احضره فيه فها والاي وان لم يحضره **جس** اي الكفيل الحاكم فان غاب مدة ذهابه واليا به  
فان مضت المدة التي امره ولم يحضره **جس** الحاكم وان غاب ولم يعلم الكفيل مكانه لا يطالب به و  
ولا يجس فان احضره وسلمه بحيث يقدرا المكفول له ان يحضره كضر برئ مطلقا عنده سواء كان المهر  
الذي كفله فيه او مراً آخر وعنده ان سلمه في المهر الذي كفله فيه برئ والا لا وان سلمه في برية او  
سواد لا يبرأ ولو شرط تسليمه **جس** القاضى سلمه غنة في زماننا وفي المقدم لو سلم في السوق برئ  
وتبطل الكفالة بالنفس بموت المطلوب وهو المكفول عنه والكفيل لا يموت الطالب اي المكفول  
له بخلاف الكفالة بالمال فانه لا يبطل بالموت وبرئ الكفيل بدفعه اليه وان لم يقل الكفيل للمكفول  
له اذا دفعه اليك فان برئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني برئ بحجر التحلية بينه وبين  
المكفول عنه وبرئ بتسليم المطلوب نفسه من الكفالة **لان** قال سلمت نسفي اليك عن الكفيل ولم يقل  
عن الكفيل لا يبرأ كذا في الفتاوى الخاتمة وبرئ بتسليم وكيل الكفيل ورسوله فان قال رجل ان  
له مائة درهم على آخر فقال رجل ان لم اوف به غدا اي ان لم اوف به المكفول عنه فهو الكفيل ضامن  
لما عليه فلم يوافق به ومات المطلوب اي المكفول عنه قبل مضي الغد ضمن الكفيل المال **فتصح الكفالة**  
**لان خلافاً للث في ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال له رجل ان لم يوافق به غدا فعليه المائة**  
فلم يوافق به غدا فعليه المائة مطلقاً **سوا بين** صفته على وجه يصح الدعوى او لم يبين ذلك  
وقال محمد ان ادعى **ها** ولم يبينها حتى كفله بمائة دينار ثم ادعى بعد ذلك لا تصح ولا يجبر على الكفالة  
بالنفس **جد** وقوله اي لا يجبر على اعطاء الكفيل عند ابي حنيفة مطلقاً سواء كان المخذ قد في اول او  
عنده يجبر في صد القذف والقصاص وانما قيد بالحد لان في التعزير يجوز للقاضي ان يطلب منه  
كفيلاً كذا في الخاتمة ولو اعطى الكفيل فيها يجوز اتفاقاً ولا يجس فيها حتى يشهد شاهدان  
مستوران او شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة وعندهما في الجس في الحدود والقصاص روايتان  
في رواية يجس ولا يكفل وفي رواية عكسهما **وتصح الكفالة بالمال ولو كان المال مجهولاً اذا كان ديناً**  
صحيحاً وهو كل دين لا يسقط الا بالاداء او بالبراءة ففيه احتراز عن بدل **الكتابة**

اشترى فلان برمنث  
اشترى فلان برمنث  
اشترى فلان برمنث

الدعوى



هذا المثال العظم  
بمعنى ما لا يمتنع  
بمعنى ما لا يمتنع

بكفيل عنه بالف وبالك أو بما يدركك في هذا البيع وما يأتى فلانا فعلى وماذا  
 ووجب لك عليه فعلى وما غصبك فلانا فعلى وطالب الكفيل أو المديون أو  
 طالبا ما إذا صحت الكفالة فالمكفول له بالخيار أن شأ طالب الكفيل به وإن شأ طالب المديون  
 به وقال مالك بغير المديون إلا في نحو غير الأثر شرط البراءة عن المديون فيكون حوا  
 له فيبر المديون كما أن الحوالة بشرط أن لا يبرأ بها المحيل كقالة في غير أيضا  
 ولو طالب صدقها ولم يأخذ المال إلا أن يطالب الآخر ولأن يطالبها ويصح تعليق الكفا  
 له بشرط ملائمتها كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع فان ضامني لشتمه ونفسه أو لا يمكن  
 الاستيفاء أي لا يمكن تسليم المكفول عنه عطف على قوله وجوب الحق واللام فيه مقدرة لأن الأضا  
 بمعنى اللام أي كشرط لوجوب الحق كان قدم زيد وهو أي زيد مكفول عنه ولتعدده أي  
 لتعدده الاستيفاء كان غائب عن المصر فان ضامني ولا يصح تعليق الكفالة بنحو أن هبت  
 الزبح فان ضامني ولكن تصح الكفالة وجب المال حالا ولو قال وجب عليه ما تكفل به لثنا  
 النفس والمال لكان أولى فان كفل بآله عليه بان قال تكفلت بآلك عليه فهو هي المكفولة  
 على الف ثم بعد والأي وان لم يبرهن المكفول له صدق الكفيل بما اترجلفه يعني القول قول الكفيل  
 في قدر ما اترجف عينه على نفى العلم ولا يفد قول المطلوب على الكفيل أي ان قال المكفول عنه على الكفيل  
 الف وانما يجب ما اقربه بخلاف ما إذا قال ما ذاب لك على فلانا فعلى فقال المطلوب لك على الف درهم  
 وقال الطالب لا بل الفان ولا بدنة وقال الكفيل ما لك عليه شيء فلهنا القول قول المطلوب لأنه  
 ثمة قد تكفل بما يجب عليه المستقبل لأن الذوب يستعمل فيه عرفا كذا في الأصل ويصح الكفالة  
 بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر رجوع الكفيل بعد ما أدى بما أدى عليه أي إذا أدته  
 ما ضمنه وان أدى خلا فرجع باضمن لا بما أدى حتى لو كفل عن رجل بامرهم جياروا أعطى الطاب  
 زبون فارجع بمثل ما ضمن على الأصل وان كفل بغير امره لم يرجع الكفيل عليه شيء خلافا  
 لما لك ولا يطالب الكفيل الأصل بالمال قبل أن يؤدي عنه أي عن ذمة الأصل وهو  
 المكفول عنه فان لو قوم الكفيل بالمال لازمه حتى يخلصه فان جسي الكفيل جسي المكفول عنه  
 أيضا ويرى الكفيل بأداء الأصل ولو أبرأ المال الأصل عن الدين أو آخر الطالب

المطلوب

المطلوب عنه أي عن الأصل يرى الكفيل وتأخر المطالبة عنه أي عن الكفيل أيضا فيه  
 لف ونشر الأول بالاول والثاني بالثاني ولا ينعكس أي لو أبرأ الكفيل يرى الأصل  
 وكذا لو أخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الأصل فيطالب الأصل في الصورة بين وهذا إذا كان  
 التأخير بعد ما كفل حالا أو لو كفل بالمال الحال موقلا إلى شرفه فانه تباعل عن الأصل أيضا ولو  
 لم أحدها مطلقا سواء كان كفيلا أو أصيلا رب المال عن الف على نصفه برأي محسنا  
 أخرى فلا يرجع الكفيل إلا بنصف الف على الأصل فيما صالح بخلاف ما إذا صالح الكفيل وان  
 قال الطالب للكفيل برأي حال كونه موديا إلى من المال الذي كفلت به عن فلات  
 رجع الكفيل على المطلوب إذا كفل بامرهم والآلا لأنه اترأ بالاياف وفي برئت أو أبرأتك  
 لا يرجع وعند أبي يوسف يرجع في برئت وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط بان  
 قال الطالب للكفيل إذا قدم زيد فانت برى من الكفالة وقيل يصح وبطل الكفا مجرد وقد  
 معناه بنفس الحد والقود لا بنفس من عليه الحد والقصاص ومبيع إذا بطل الكفالة بنفس مبيع  
 في البيع الصحيح ومعهون وأمانة كما لو دبره والمستعار ومال المضاربة والشركة والمستأ  
 جرو عند أبي يوسف وخمد العين في بدل الجير المشتركة مضمون فتصح الكفالة به عندهما ولو  
 كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو تسليم الرهن بعد القبض إلى الراهن أو بتسليم المستأجر إلى  
 المورج يصح وصح الكفالة لو كان المكفول به ثمتا بان كفل عن المشتري بثمنه ومعصية  
 ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا حاك كون المبيع فاسدا مطلقا سواء كان الغصو  
 ثمتا أو غنيا وقال الشافعي لا تصح الكفالة بالأعيان المضمونة ومصل دابة أي لا تصح  
 الكفالة بمجمل دابة معينة مستأجرة وخدمة عبد معين استوج الخدمة وان كان  
 نت بغيره صحت الكفالة وبطل الكفالة بالنفس والمال بلا قبول الطالب في مجلس العقد  
 عندها خلافا لأبي يوسف فيهما إلا أن لا تصح الكفالة بلا قبول المكفول له إلا أن يكفل  
 وأرث المريض عنه صورته ان يقول لو ارثت تكفل عني بما على من الدين لغرماء فتكفل  
 به مع غيبة الغرماء جاز استحسانا وان كان القياس على قوله انه لا يجوز وهذا لا تكفل  
 انما يصح إذا كان المريض مال وانما قيد بالوارث لأنه لو قال لا جنبي تكفل فتكفل الاجنبي

على جنس آخر حيث  
يرجع بكل الف

إذا لا قدرة له على تسليمه  
المكفول عنه خلافا  
المعينة فان المشتري  
ههنا الجاهل أو جاهل  
فالتدرة ثابتة ههنا

ن



دينة قيد يجوز وقيل لا يجوز **وعن ميت مفلس** اي اذ مات المدينون مفلسا فتكفل رجل عنه  
 للغرماء فيصير عندهما وعند اخيه لا يصح والثوارث وغيره سوا فيه **وبطل الكفالة بالتمن**  
**للموكل ورب المال** اذا باع رجل ثوبا بامر ثم ضمن الثمن عن المشتري للامر او باع الم  
 المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن رب المال لا يصح **وللشريك** اي بطل الكفالة بالتمن للشريك  
**اذا بيع عبد صفقة** اي اذا باع عبدا من رجل صفقة واحدة فضمن احدهما لصاحبه حصته  
 من الثمن بطل الضمان وانما قيد بقوله صفقة لانه لو باع حصته بعقد ثم ضمن احدهما لصاحبه  
 حصته من الثمن صح الضمان **وبطل الكفالة بالعهدة** اي ان اشترى عبدا فضمن له رجل بالعهدة  
 فالضمان باطل لانها اسم مشترك **والخلاص** اي بطل الكفالة لو ضمن تخليص المبيع عند اخيه  
 فلا فائدة **ومال الكتابة** اي اذا اقل رجل للمولى انا كفيل عن هذا المالك بما لك كتابته لا يصح  
**فصل في ادعاء المطلب الكفيل** ما ضمن مما لا يتعين كالدراهم او مما يتعين كالنقود  
**قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يتردد المطلب منه** اي الكفيل مطلقا سواء كان الدفع  
 وجه الاقتضا او على وجه الرسالة فان اواه بنفسه قبل ان الكفيل يتردد من الكفيل ما اخذ **وما كان**  
**الكفيل في ذلك له ونائب رده** اي ربح المال على المطلب لو كان الزم شيئا يتعين ولا يجوز  
 عليه في الحكم هذا عند اخيه في رواية جامع **الصغير** وقال لا يردده على الذي قضاه وهو  
 رواية عنه وعنه انه يتصدق به هذا اذا دفع المال على وجه الاقتضا بان قال له اني لا املك ان ياخذ  
 الطالب منك حقه فانما قضيتك المان قبل ان تؤديه بخلافه اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان خلا  
 المطلب للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب فانه لا يطيب له الزم سواء كان المدفوع مما  
 يتعين او مما لا يتعين عندهم خلافا لابي يوسف **ولو امر المكفول عنه كفيله ان يتعين عليه**  
 ان يشتري ببيع العينة مشتقة من العيني كمالا لانه اعرض رب المال عن الفرض الى بيع العيني  
 قبل اياك والعينة فانها لعينة وهي مختومة على الربا والمراد بالعينة ان ياتي المحتاج  
 الى رجل يستقرض منه عشرة دراهم فلا يقرضه قرضا حسنا طمعا في اصابته الفضل الذي لا  
 يناله بالقرض فيقول له ابيعك هذا الثوب وقيمة عشرة بائني عشر الى اصل ببيعته في  
 السوق بعشرة فيحصل له ربح درهمين **ففعّل** واشترى حبرا وابع باقل مما اشتراه

حريته وهو  
 مكروه والعينة  
 مكروه

قال الشافعي

**قال الشافعي للكفيل والرجح عليه ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه** اي بما وجب  
 المكفول له على المكفول عنه او بما قضى له عليه فغاب المطلب فبرهن المدعي على الكفيل ان  
 له او للطالب على المطلب **الفالم قبل** بينه على الكفيل حتى يخبر **المكفول عنه** فيقضي عليه ولو  
 قال الطالب اني قد قمت المطلب بعد الكفالة الى فلان القاضي واقتت البينة عليه بالف درهم وقضى له ذلك  
 عليه فبرهن كفيله بذلك صححت الدعوى حتى لو انكر الكفيل فاقام الطالب البينة عليه بذلك قضى القاضي  
 على الكفيل والغايب بالف **ولو برهن رجل على ان له على زيد الغايب كذا او برهن ان هذا**  
**كفيل عنه بامر قضى به عليه ما ولو ادعى الكفالة بلا امر قضى على الكفيل فقط** دون الاصل  
 ولا يرجع على المطلب **وكفالة بالدر كسليم** اي اذا باع دارا فكفل رجل المشتري عن البايع بما اد  
 ركه فيه من درك فكفالة بالدر كسليم المبيع حتى لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار ملكه لا تسمع دعواه  
 بعد ذلك **وشهادته وختمه** لا لو كتب شهادته على صكك الشراء وختم على ذلك الصك ثم ادعى الشا  
 هد بعد ذلك ان الدار له تصح دعواه فلا يكون الشهادته والختم تسليمها وانما بان الملك للمبايع اما  
 لو شهد بالمبيع عند القاضي وقضى بشهادته او لم يقضى فادعى بعد ذلك فلا يصح دعواه واعلم ان الجواب  
 المذكور في الكتاب محمول على ما اذا كتب شهادته في البيع والشراء او كتب جوي البيع بمشهدى او كتب  
 اقربا ببيع والشراء عندي اما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان في صك البيع باع  
 فلان كذا او هو يملكه او باع بيضا بآنا فخذ او هو كتب شهادته بذلك فلا يصح دعواه اما اذا كان في الصك باع فلان  
 كذا او اقربا ببيع ملكه تصح دعواه بعد ذلك كذا في شروح المبسوط والجامع الصغير قوله وختمه اشارة الى  
 عن زمانهم فان الرجل اذا كتب شهادته في صك الشراء ختم في آخره حتى يكون ذلك علامة الكتابة ولم  
 يبق ذلك العرف في زماننا **ومن ضمن عن آخره او رهن به** اي بالخراج او ضمن نوايبه او  
**فمنه صح** في النوايب التي يطالب الابن بغير حق كالحجيات في زماننا فلا تصح الكفالة لها **وقال بعضهم**  
**لحق** والقسمه قبل النايبة فيكون العطف للتفسير وقيل هي النايبة الموقوفة وهي المقاطعات اليدوية  
 في كل شهر او ثلاثة اشهر فيكون عطف النايبة على العام **ومن قال لا خضعت لك عن فلان بانه**  
 حال كونها موجهة الى شهر فقال الطالب هي حاله **فالقول للمضامن** في ظاهر الرواية ومن

او كتب الشهادة وختمها بالخاتم  
 خط لا يخبر به التفسير والتفصيل  
 وهذا في الزمان الاول ولم  
 يبق في زماننا هذا



ومن اشترى امه وكفل رجل بالدركن فاستحققت الامه لم ياخذ المشتري الكفيل  
بضم الدرك حتى يقضى له المشتري بالتمن على البايع وعنى ان يوسف ان العقد يفسخ بالقضا  
بالاستحقاق فعلى هذه الرواية للمشتري ان ياخذ الكفيل بالتمن اذا قضى عليه بالاستحقاق با  
**كفالة الرجلين والعبد بين دين عليهما على السوية وكل واحد من الد**  
**يونيين كفل عن صاحبه بامره فاداه احدهما من الدين لم يرجع على شريكه وان عمن عن صاحبه**  
فيكون متبرعا محتسبا بنصيبه من الدين فان زاد الموذي على النصف فحرج الموذي بالز  
يادة على شريكه ولو كان ما عليه حالا او ما على الآخر موجلا صح بتعيينه وان كفلا عن رجل بالف وكفل  
كل واحد منهما بهذا الالف عن صاحبه فاداه احدهما رجح الموذي بنصفه او بنصف الموذي  
على شريكه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا او رجح بالكل على الاصيل وان ابر الطالب عن المطا  
لبه احدى اخذ الطالب الكفيل الاخر بكمه ولو افرق وفسخ الشراكة المتفاوضان اخذا  
الفرع او الدائري ايا شائ من الفا وضاين بكل الدين ولا يرجع الموذي على شريكه حتى يورث  
اكثر من النصف وفي الدستور الغريم من الدين ومن عليه الدين وان كاتب عبديه كتابه واحد  
بان قال لا تبنيكما على الف الى سنة وكفل كل واحد من العبد بين المطالبين عن صاحبه فاداه  
احدهما رجح الموذي بنصفه وهذا العقد يجوز استحسانا ولو حرر المولى احداهما قبل ان يورث  
شيئا اخذ المولى ايا شائ حصته من لم يعتقه فان اخذ المولى المعتق رجح بما ادى على صاحبه  
جده او الذي لم يعتقه وان اخذ الاخر الذي لم يعتقه لا يرجع على المعتق بشئ وانما قيد المسئلة  
بكتابة واحدة لان كل واحد منهما لو كان ملكا على حدة فكفل كل واحد منهما عن صاحبه بيد  
الكتابة للمولى لا يصح قيا واستحقاقا كذا في النهاية ومن ضمن عن عبده مالا يؤخذ به بعد  
وحوال وان لم يسمه قوله يؤخذ بصفة مالا اي من ضمن عن عبده مالا يطالب به هذا العبد بعد عتقه  
بان اقر العبد باستئصاله حاله وكذب ببيته او اقرضه انسان او باعه وهو محجور ولم يسمه الف  
حالا او غيره حال يؤخذ الكفيل حالا ولو ادى على رجل رقبته العبد في يده فكفل به رجل  
عن العبد في يده المدعي انه اي العبد كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ادى على رجل على عبده  
مالا وكفل بنفسه رجل فمات العبد برى الكفيل ولو كفل عبدا عن سيده بامره  
فمات

**نعتق فاداه او كفل سيده عند اداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الا**  
وقال فرجرج كل واحد منهما على الآخر ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته  
بالمال عن المولى بامره واما كفالة العبد فصحيحة بكل حال سواء كان عبدا مديونا  
اولا **كتاب الحوالة** المناسبة بينهما ان في كل واحد منهما التزاما على الاصيل الا ان الحوالة  
تضمن برادة الاصيل دون الكفالة فلذلك اخرج الحوالة عنها ثم الحوالة اسم بمعنى الاحالة يقال اطلت زيدا بالمال  
على رجل فاحال زيدا على ذلك الرجل فان المديون تحيل وزيد يحال والمحال يحال به والرجل عليه  
وتقدر المحال في الفا على تحيول بالكسوف في المفعول بالفتح وقوله المحال له الحوالة لا حاجة الى  
هذه الصيغة كذا في المغرب **في نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وتصح في الدين**  
**لا في العيني برضى المحال** اي الدين والمحال عليه الذي يقبل الحوالة واما رضى المحيل المديون فليس  
شرطا فلهذا لم يتعرض له وبرى المحيل بالقبول من الدين اي برى من الدين بقبول المحال الحوالة هذا عند  
ابن يونس وعند محمد برى من المطالبة وعند زفر لا يبر المحيل منهما ولم يرجع بالدين المحال على المحيل الى المديون  
**الا بالتبوء** اي الا ان يتبوء حقه فاذا اتى على المحال عليه عاده الدين الى ذمة المحيل وقال  
ان نفي لا يعود الى ذمة وان توى وهو عند به حنيفة احد الامرين اما ان يحال المحال عليه الحوالة فيلزم  
على ذلك ولا يثبت له عليه او للطالب على ذلك او يموت المحال عليه مفاا ولم يترك كفيلا وان ترك كفيلا  
كفل عنه بامره او بغير امره لا يعود الى ذمة المحيل وقال اهذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلا  
حال جانه فان طالب المحال عليه المحيل بما احال فقال المحيل احلت بدني لي عليك ضمن المحيل مثل الدين  
ولا تقبل قوله بل القول قول المحال عليه وان قال المحيل للمحال عليك احلتك لتقبضه لي وكنت وكنت  
فقبضت على فلان ولا شئ لك علي فقال المحال احلتني بدني لي عليك فالقول للمحيل ولو احال رجل  
بالة عند زيد وديعه صححت الحوالة فان هلك الوديعه قبل ان يردّها الى المحال **ري المودع ذكره**  
**السفاح** وهي قرضي استفادة المقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع نفع استفيد بالقرض السفاح  
تجمع سفحة بضم السين وفتح الهمزة وهي تعريب سفحة وهو شئ يحكم او تجوف حتى هذا القرض بها لانه  
لاحكام امره اولانه يشبهه بوضع الدراهم في السفاح اي في الاشياء المخوفة كما يجعل العصا تجوف  
ويجاء فيها المال وانما اوردته في الحوالة لانه في معنى الحوالة لانه حال الخطر المتوقع على المستقرض والله اعلم



**كتاب القضا** وهو عبارة عن الاحكام لغة وعن الالتزام شرعية ومعناه شرعا  
 فصل الخصومات وقطع المنازعات كذا في النهاية **اهل القضا** هو اهل الشهادة والفايق  
**اهل للقضا** كما هو اهل للشهادة وقال الشافعي لا يجوز قضاؤه كما لا يجوز شهادته وعن  
 علماءنا الثلاثة في النوادر انه لا يجوز قضاء الفاسق وقال بعضهم اذا قلنا الفاسق ابتداء يصح ولو هو  
 عدل ففسق ينزل بالفسق **الا انه لا ينبغي ان يقلد كما لا ينبغي ان يقبل القاضي** شهادة الفاسق وان  
 قبل صح ولو كان القاضي عدلا ففسق **باخذ الرشوة بالحركات الثلاث لا ينزل بذلك خلا**  
 لبعض علماءنا ولكن **يستحق العزل** وهذا المذهب وقال القاضي في الدين اجمعوا انه اذا ارشى  
 لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى واذا اخذ احد القضا **بالرشوة لا يصير قاضيا** فلو قضى لا ينفذ قضا  
 وه **والفاسق يصح ان يكون مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا** خافوا على  
 الخلق **فليظا قاضي القلب جبار** امن جبره على الامر بمعنى اجبره على الاجبر غيره على ما يريد **فيلد**  
 اي معاندا لما يلقى معارضا لاهل وينبغي ان يكون موثوقا به في عفافه اي كفه عن الحرام و  
**عقله وصلاصه وثباته وعلمه بالسنة والاثار** اي بان ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قول لا وفلا عند امر يعاينه **وجوه الفقه** اي علمه بطريق الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص  
 في الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التي تعلقت بها الاحكام من كتاب الله تعالى وسنن الرسول  
 عليه السلام واجماع الامة ومقتضياتها واثارها **والاجتهاد شرط الاولوية** لشرط الجواز حتى يجوز  
 تقليد الجاهل في الصحيح ويعمل بفتوى غيره وقال الشافعي لا يجوز تقليد الجاهل والاولى له المجتهد  
 ثم لو لم يكن مجتهدا فالحافظ لا يؤول الاية او لو لم يكن حافظا لها فالعدل لاهل الشهادة او لو  
**والعفتي ينبغي ان يكون هكذا** اي موثوقا به في العفاف الى اخوه **ويكره التقليد لمن خاف**  
**الحيف** فيه وهو الجور والظلم من خاف عليه حيف اذا جاز **وان امنه لا يكره تقليد القضا** ويكره  
 الدخول فيه لمن خاف العجز عنه ولا يامني على نفسه الحيف فيه وقيل يكره الدخول فيه مختارا او ان امن  
 على نفسه الحيف لا يرى انه امتنع كثير من العلماء لا لشعبي وابي حنيفة وقد روي ان ابا حنيفة دعي  
 الى القضا ثلاث مرات فابي حتى جسر وجلد كل مرة ثلاثين سوطا قال ابو يوسف لو تقلدت  
 لمنفعة الناس ففقط اليه شبهة المعضود فقال له لو امرت بان اقطع البحر سباحة لكنت اقد  
 اذكر عليه

عليه وكان يكره قاضيا وينبغي ان لا يتسأل ولا يطلبه ويجوز تقليد القضا من السلطان  
 العادل والجاير اي الظالم مطلقا سواء كان كافرا او مسلما كذا في الاصيل ومن اهل البقي  
 فان تقلد **بالي ديوان قاضي قبله** الديوان اخذ من قولهم دون الكتب اذا جمعها واعلم ان كلمة  
 ان تلبس على ان تقليد القضا نادرا غير كائن لا يتقلده الا مغرور بجديث النفس وهو التي فيها السجلا  
 والمخاض وغيره من نصب الاوصيا والقيم في احوال الوقف وتقدير النفقات والصكوك هذا مجازا  
 في الديوان هو جريدة وانما سمي الخرايط ديوانا لانها محال الجرايد **ونظر في حال المحبوسين في اقر**  
 منهم بحق او **ممن لم يقر المحبوس بحق** ولم يقر عليه بينة بان نكر الحق قامت عليه بينة الزم اي ذلك  
 المحبوس الحبس الا اي وان لم يقر المحبوس بحق ولم يقر عليه بينة نادى مطلقا عليه اي امره ان ينادي  
 كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس الفلاني بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه  
 فان حضر فيها وان لم يحضر نال في ذلك اياتا على حسب ما يرى القاضي فان لم يحضر اخذ منه كفيلا بنفسه واطلق  
 وعمل في الودائع وغللات الوقف ببينة وقرار ولم يعمل المقلد بقول المعزول في هذه  
 المسائل الا ان يقر ذوالبداهة او المعزول سلمها اليه او لا ذواليد فيقبل المقلد قوله او قول  
 المعزول فيها **وتقضي في المسجد اوداره** اي يجلس في المسجد للقضا مطلقا والمسجد والي مع اولي  
 وقال الشافعي يكره الجلوس في المسجد وقال مالك ان يكره اذا تعد الجلوس فيه لفصل الخصومات  
 واما لو كان في المسجد فقدم اليه الخصمان لا باس بفصل الخصومة **وبرد هدية الا ان يكون**  
 الهدية من قريب او من جوت عادتة بذلك قبل القضا ولو كان للقريب خصومة لا يقبل  
 هدية ايضا وكذا لو زاد المهدى على المعتاد يرد الزيادة وكذا لو وقعت له خصومة لا يقبل ايضا  
 ويرد دعوة خاصة اي لا يحضرها الا ان يكون المضيف قريبا رخص بحجبه هكذا ذكر الخفاف  
 بلا خلاف وذكر الطحاوي ان على قول ابي حنيفة والي يكره وانما بحجة الدعوة العامة والصحيح ان  
 المضيف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها في خاصة وان كان يتخذها في عامة **ويشهد الجاني**  
**زفة ويعود الميراث** هذا اذا كان الميراث من غير المتني صميمي واتا اذا كان من المتني صميمي لا يعود  
 ويسوي القاضي بينهما اي بين المدعي والمدعى عليه اذا حضر **جلوسا واقبالا** اي في حال او  
 قبالا اي يريده به تسوية النظر من الجانبين **وليتق عن مارة احدها واثارته**

خرايط  
 جمع خرايط  
 وهي الكسبي

المحبوسين في اقر  
 من لم يقر المحبوس بحق  
 لم يقر عليه بينة الزم اي ذلك



**وتلقين حجة وضيافة والضميمة والمزاج** معه او مع غيره **وتلقين الشاهد** الشاهد  
مطلقا ومعناه ان يقول الشاهد بكذا وكذا او استشهد ابو يوسف في غير موضع التهمة **فصل في الجواب**  
**ثبت الحق المدعى** على المدعي عليه عند القاضي **امره بدفع ما عليه** ولا يجب عليه الفور بهذا اذا ثبت  
بالاقرار فان بالبينة جسمه كما ثبت **فان ابى من الدفع** **جسه في التقى والقرض والمهر المعجل وما**  
**الترزيم بالكفالة** لا في غيره اي لا يجب في غير ذلك كضمان العصب وارش الجنائيات **ان ادعى المدعي**  
**عليه الفقر** عند الامر بالدفع **الا ان يثبت غريمه** به دليل شرعي فيجسه بما راي من المصلحة وعي الي  
انه مقدر بشهر وعنه ستة اشهر وعنه باربعة اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الى راي القاضي ثم يسأل عنه  
اي سأل القاضي الناس عن حاله فان لم يظهر له مال خلاه بعد مضي المدة ولم يحل القاضي بعد ما اخرج منه بينة  
وبيني غريمه ورد البينة لوقامت البينة على افلاس قبل جسه عند الجمهور وقيل تقبل وبينة اليس راق  
او لو اقام الجبوس بينة على عسرة واقام رب المال بينة على ربه فبينة اليس راوي وكيفيته الشهادة  
على الافلاس حكى عن ابى قاسم انه قال ينبغي ان يقول الشهود انه مفلس معدم لا نعلم له مالا سوى كسوة التي  
عليه ثياب ليله وقد اخبرنا امره في السر والعلانية كذا في شرح السيد للمداية **واند جسد العسر** الى ان يدفع  
المال الى المدعي ويجلس الرجل نفقة زوجته لاني دين ولده الا اذا ابى الاب من الانفاق عليه اي على الولد  
فحججس هذا اذا كان الولد صغيرا لا مال له والما قيد بدين لان الرجل يجس في دين والديه فيه اشتباه  
لانينا قضى قوله فيما تقدم لاني غيره ولو قال في الاول جسه في القرض وما التزمه بالعقد كالمهر والكفالة  
لكان اولى لان نفقة الزوجة والولد من قبيل ما يلزمه بالعقد **كتاب القاضي الى**  
**القاضي وغيره** اي غير كتاب القاضي او رد هذا الباب بعد فصل الجس لانه يتم بقاض واحد وكتاب القاضي  
الى القاضي لا يتم الا بتقاضيين والواحد قبل المتعدد لا محالة وفي السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيما اذا  
سأته السرا لا يجوز في ظاهر الرواية وعني ابى يوسف انه لو كان بحاله لو غدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع  
الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى ويكتب القاضي القاضي في الحقوق كلها غير حدود وقود ولا يقبل  
في الايمان المنقول كالثياب والعبيد والا ما وعني ابى يوسف انه يقبل في العبيد دون الاما وعنه انه يقبل  
فيهما وعني محمد يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي الاسمي في وعليه الفتوى ثم الكتاب  
الى القاضي نوعان احدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب **الحكمي** فان شهد واعلى خصم اي

ولا عا شج  
جمع است

لا في

وكتب

الاعلم خصم حاضر وهو المدعي عليه حكم بالشهادة ليحكم ليروج على بايع وهو المدعو سجلا والاى وان شهدوا  
بغير خصم لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب الحكمي وهو اي هذا الكتاب  
نقل الشهادة في الحقيقة والفرق بينه وبين السجل ان السجل لا يكون الا بعد الحكم والكتاب الحكمي لا  
يكون الا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل اذا وقع في مسئلة يختلف فيها ليس للمكتوب اليه ولاية الرد  
بل عليه تنفيذه لا اتصال الحكم به بخلاف الكتاب الحكمي فانه جاز للمكتوب اليه رده وقد ذكر كيفية  
بكذا يكتب قاضي بخي رجالي قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا شهدا عندى ان عبدا فلان المسمى ببارك الذي  
حليته كذا وكذا اتى من مالكة فلان وقع بسمه قند في يد فلان الى آخر الكتاب ونجته فاذا وصل الى قاضي  
سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويفتح بشرائط التي باي في المتن فان لم يكن حليته كما كتب يتركه وان كانت  
فالمضم ان ذهب الى بخاري فيها والا يسم العبد المدعي لا على وجه القضا ياخذ منه كفيلة بنفس العبد  
ويجعل في غنقه شيئا ويختمه حتى لا يتعوض له احد في الطريق انه سرق ويكتب الى قاضي بخاري جواب كتابه  
وانه ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا في حضرته  
ونسبه واليه انه ملك المدعي لا يكتفى ليحكم ثم يكتب هو الى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضوره  
وارسله مع العبد اليه ليحكم القاضي بسمه قند على الخصم ويبري الكفيل عن كفالة كذا في الاصل ثم  
يشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم على معلوم واعلام هو لا بد ذكر  
اسمهم ونسبهم الى ابيهم وجدهم او قبيلتهم فان لم يذكر اسم جده او قبيلته لا يحصل التعريف ايضا الا اذا كان مشهورا  
بالانفاق وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلته لا يحصل التعريف ايضا الا اذا كان مشهورا  
باسم العلم **وقرا** اي يجب ان يقرأ الكتاب **عليهم** او يعلمهم بما فيه ان لم يقرأ وختم عندهم مطلقا هذا  
عندهما وعند ابى يوسف لا يشترط شي من ذلك وقيل اذا كان الكتاب في يد المدعي يفتى بان الختم شرط و  
ان كان في يد الشهود يفتى بانه ليس بشرط كذا في الاصل **وسلم اليهم** وعمل القضاة اليوم الزم سلموا  
الى المدعي وعني ابى حنيفة انه يسلم الى الشهود فان وصل الى القاضي المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبل بلا  
خصم وشهود فان شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه عليه وختمه ففتح القاضي  
المكتوب اليه وقرأه على الخصم والزعم ما فيه هذا عندهما وعند ابى يوسف اذا شهدوا انه كتابه وختمه  
قبل ولم يشترط في الكتاب ظهور العدلية للفتح حيث قاله فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي الى

المصنف



لان قال فتح ولم يرد وعدوا فعلم بهذا انه لا يشترط العدالة للفتح والصحيح انه يفتح بعد شئ  
عدالة الشهود كذا ذكره الحنفية ثم حضور الشهود عند الفتح غير لازم بل هو احتياط كذا ذكره  
في ادب القاضي المحضاف ويطلب الكتاب بموت القاضي الكاتب وعزله وعدم اهليته وعن ابو يوسف  
انه يقبل بعد موته ايضا **وبموت المكتوب اليه وعزله الا بطل بموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد**  
**اسمه** اي اسم المكتوب اليه **والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين** في لا يبطل بموت المكتوب  
اليه يقبل من يصل اليه من القضاة وينفذ بخلاف ما اذا كتب القاضي ابتداء كتب الي من يصل اليه فانه لا يجوز  
عنده خلافه لا بد يوفق **لا يموت الخصم** الى لا يبطل الكتاب بموت الخصم وما فرغ من بيان كتاب  
القاضي شرع في غيره فقال **ونقض المرأة في غير حد وقود كشهادتها ولا يستخلف قاضي على**  
**القضا الا ان يفوض الامام اليه ذلك** اي الاستخلاف في يجوز له ان يستخلف بخلاف المأمور  
**بالجمعة** حيث يجوز الاستخلاف في غيره وان لم ياذن الامام لا امام للجمعة بالاستخلاف فاذا اذن بالاستخلاف  
فاستخلف صار المستخلف قاضيا من جهة الامام لا من جهة القاضي حتى لا يملك القاضي الاول عزل الثاني الا ان  
يقول له الخليفة **ول من شئت واستبدل من شئت** فيملك عزل الثاني **واذا رفع اليه حكم قاضي امناه**  
**ان لم يخالف حكم ذلك القاضي الكتاب والسنة المشهورة والاجماع** بان كان قول الادليل عليه  
**وينفذ القضا بشهادة الزور في العقود** بان ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد واقام عليها  
شاهدين زور وروى القاضي بالنكاح بينهما **والفروج ظاهر** اقبلم المرأة الى الزوج ويقوسلكن  
نفك اليه فانه زوجك **وباطن** فيحل له وطئها وحل لها التحكين فيما بينهما وبين الله تعالى وعندها لا ينفذ  
باطنا وهو قول الشافعي **لا في الاملاك المرسلة** اي المطلقة التي ثبتت بدو اسبابها يعني لو قضى شهادة  
زور في الاملاك المرسلة اي المطلقة ينفذ ظاهر الا باطنا وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة  
**ولا يقضي القاضي على غيب مطلقا** وقال ابو يوسف ان انكرتم غيب يقضي وقلائ في يجوز القضا على  
الغائب بالبينه **الا ان يخبر من يقوم مقامه كالوكيل** عن الغائب **والوصي عنه او يكون ما يدعي**  
**على الغائب سببا لما يدعي على الخاخر** فانصب الخاخر خصما عنه **مكن ادعى عنها في يد غيره انه**  
**اشتراه من فلان الغائب** واقام البينة على زواله وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت  
الى انكاره **ويقرض القاضي مال اليتيم ومال الغائب ويكتب الضك** اي يكتب قد القرض

او كانه  
الم

اسم المستوفى وخلده في ديوانه **للموصي** اي لا يقرض الوصي مال اليتيم ولا **الاب** مال ولده حتى  
اذا اقرض ضمن الاب وعن ابي حنيفة ان الاب كالمقضي **باب** **التحكيم** يقال حكم اي  
فوض الحكم اليه الحكم اذ في مرتبة من القاضي فلذلك ميسرة واخرة عنه **باب على حدة حكما رجلا** **للمحكم**  
**بينهما حكم** ذلك الرجل **ببينته او اقرب او نكول** عن البين في غير حد وقود **وربه على**  
**العاقلة** بينهما ورضا **ص** ذلك الحكم **لوصلي المحكم قاضيا** فلا يجوز حكم العبد والصبى  
والجنون والكافر والمحدود في القذف ونحوه وانما يقيد بقوله على العاقلة لانه لو قضى بالدية على القا  
ل فيهما اقربا يقتل خطا يجوز حكمه بالدية عليه **ولكل من المحكمين ان يرجع قبل حكمه** عليهما  
**فان حكم نذرهما وانه رفع حكمه الى القاضي** **ايضا القاضي حكمان وافق مذهبه والآلة**  
**ابطله وبطل حكمه** اي حكم المحكم **للابويه وولده وروسته** **حكم القاضي** لعلوا المذكورين  
**فلا ف حكمه** اي حكم المحكم **عليهم** **باب شئ** من كتاب القضا اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر  
لا يندد وسفل فيؤ لا ينقب كقوة الارض اذ العلو مطلقا عند ابي حنيفة سواء كان مضرين او لا وعند  
يضع ذو السفل ما لا يضر العلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبنى على علوه ما لم يكن قبيل شخصي  
الوند والنقب شارة الى انه لا يمدح بالطريق الاولى عنده **زايغة** اي سكة زاخت الشمس فارت سميت  
بالزايغة طيلها من طرفي الطرف **مستطيلة** **تنشعب عنها** مثلها في الاستطالة **غير نافذ**  
**منشئ لا يفتح اهل الزايغة الاولى** من حايط دارهم **فيه** اي في الزايغة المنشعبة **باب اقبل المنع** من  
المرور لاني فتح الباب وصحح انه يمنع من الفتح هذا اذا فتح بابا للمروا ما اذا فتح للاستفان او البرج  
لا يمنع صورته هذا وانما قبل بقوله غير نافذ لان المنشعبة لو كانت نافذة لا يمنع اهل الزايغة الاولى **بخلاف**  
**المستديرة** اي ان كانت الزايغة الثانية مستديرة قد اتصل طرفها بالمستطيلة يجوز ان يفتح بابا في اى موضع  
شاهدا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها فليصور صورتين في الاولى  
يكون لفتح الباب دون الثانية **دعى دارا في يد رجل** انه اى ذى اليد **وهههاله** وسلمها اليه **في وقت**  
يعني كرمضان وقبضها لنفسه **فليس البينة** يعني طلب القاضي البينة من المدعى عليه وعواه **فقال المدعى**  
لم يكن في بيته في حق البينة ولكن في بيته على الشر آمنه وذلك لانه طالب الدعى عليه هذا بان اتعرف



في هذه الدار لانها ملكي بطريق الهبة والتسليم منه فيجوز جديها المدعى عليه فاضطررت الاشكال الدار  
 هذه منه فاشترت من الوهاب وبرهن على ان **الوقت الذي يدعى فيه الهبة كنعان لا**  
**يقبل البرهان ولا يقضي له** وبعد كسوال **يقبل** ويقضى له **ومن قال لا خوارشترت مثنى هذه الام**  
**بالف درهم فانكر الاخر وقال ما اشترت للبائع ان يطاها ان ترك البائع الخصومة ومن**  
**او يقضي عشرة من فلان ثم ادعى انها ز يوف او بنهرجة صدق** مع بينة وانما يقدر به لانه لو قال  
 انها ستوقه لا يصدق ولو اقر يقضي الجبا او يقضي حقه او بالاستيفاء ثم ادعى انها ز يوف او بنهرجة  
 لا يصدق **ومن قال لا خوارك على الف فرده** بان قال المقر له لا شيء عليك ثم صدقه فلا شيء عليه ولا على  
 المقر يثبت بالبينة او بالقرار بعد الرد **ومن ادعى على آخره لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء**  
**قط فبرهن المدعى على الف وهو المدعى عليه برهن على القضا بالالف او الالف ابرأ قيل**  
 برثانه وعذر زفر لا يقبل **ولو زاد المدعى عليه قوله ما كان لك على شيء قط لا اعرفك لا يقبل** وذكر الله  
 ورثتي احدى بنا في هذه المسئلة ان يثبت على القضا تقبل ايضا وقيل يقبل البينة على الابرأ في هذا  
 الفصل باتفاق الروايات **ومن ادعى على اخوانه باعهم امته من المدعى عليه فقال الاخر لم ابعها**  
**منك قط فبرهن المدعى على الشر او اخذها فوجد المشتري بها عيبا** كما لا يصح الزائدة و اراد  
 ردها فبرهن البائع انه او المشتري يرد اليه الى البائع **من كل عيب لم يقبل** بينة البائع  
 عنده وعند ابائ يوسف **يقبل ويطلق الصك بان** او بطلان آخره لا الجدة حتى اذا كتب صك الشر  
 وكتب في اسفله **وما ادرك فلانا من درك فعلى فلانا خلاص ذلك** وتسلمه ان شاء الله بطل الذكر  
 كله حتى يفد الشر او الخلاص عنده وعند المشتري اجاب قوله ان شاء الله ينصرف الى قوله فعلى فلانا الخلاص  
 استحيانا وان مات ذمي فقالت زوجته **اسلمت بعد موته** ولا الميراث **وقالت الورثة**  
**اسلمت قبل موته** ولا ميراث لكن **قال قولهم** ولا ترث الزوجة وعذر زفر القول لها **وان قال**  
**المودع لرجل هذا بن مودعي لا وارث له غيره دفع المال اليه** اي بامر القاضي بدفعه اليه **وان**  
**قال لا خوار هذا ابنه ايضا وكذبه الابن الاول** وقال ليس لو المدي ابن آخر قضى **للاول**  
 الاخر ميراث قسم بين الغرماء وبين الورثة لا يكفل منهم **ولا من وارث** وهو شئ اختلا  
 احتاط به بعض القضاة وهو ظلم عند ابي حنيفة وقال ياخذ الكفيل من الغريم والوارث والمسئلة

فيما اثبت الدين للقرنما وقضى القاضي بدونهم واحتمل ان يكون على الميت دين غيره او ثبت الارث بالشرقة  
 ولم يقل الشهود لا تعلم له وارثا غيره حتى لو ثبت الدين والارث بالقرار بوخذ الكفيل بالاتفاق ولو قالوا لا  
 تعلم له وارثا غيره لا يؤخذ منهم كقيل بالاتفاق سواء كان وارثا تجب بحال او لا ولو ادعى دارا ارثا لنفسه  
 والاخر غائب وبرهن عليه او على انه مات ابوه وترك الدار ميراثا بدينه وبين اخيه فلان الغائب ولا وارث  
 له غيرها اخذ نصف المدعى فقط وترك النصف الاخر في يد الذي هو في يده ولا يستوفى من صاحب اليد  
 بكفيل مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان كان ذوا اليد منكرا لذلك اخرج نصفه نصيب الغائب من يده  
 ووضع في يد عدل حتى يقدم الغائب والارث ترك النصف في يده حتى يقدم الآخر وانما الخلاف في اخذ النصف  
 الباقى للماخ الغائب وتركه في يد صاحب اليد قبل الاختلاف في جواز القضا بنصفها للغائب فعندها يقضى به  
 له وعنده لا يقضى به للغائب وقيل لا خلاف في انه يقضى للغائب لكن الخلاف في النزع من يده والترك فيها كذا  
 في الاصل واذا حضر الغائب لا يجتاز الى اقامت البينة في الصحيح فيسلم النصف اليه بذلك القضا وانما قد  
 بالدار لانه لو كان الدعوى في منقول فبقيل بوخذ الكفيل منه اتفاقا وقيل المنقول على الخلاف ايضا ومن  
 قال ما يله او ما املكه في المساكين صدقة فهو يقع على مال الزكاة كالنفود والسوايم ومال التجارة مطلقا  
 سواء ببلغ النصاب او لا فالقياس ان يلزمه التصديق بالكل وهو قول زفر وفي رواية لو قال ما املك  
 صدقة في المساكين يتناول كل المال والصحيح انها اي ماله وما املكه سواء ويدخل فيه اي في كل واحد  
 منها ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يدخل ارض الخراج بالاجماع ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل  
 تحت الابواب يسكن من ذلك قوته وقوت من تجب عليه نفقة ثم اذا احاب شيئا بعد ذلك تصدق منه بمثل  
 ما املك ولم يبيعه في المبطوط ما يسكن لقوته والآخرون قدروا وقالوا المحرف يسكن لنفسه وماله  
 قوت يوم صاحب الغلة وهو اجر الدار ونحوها يسكن قوت شهر وصاحب الضيعة يسكن قوت سنة  
 وصاحب التجارة يسكن مقدار ما يرجع اليه ماله ولو اوصى ثلث ماله فهو يقع على كل شئ ومن اوصى  
 اليه او جعل وصيا ولم يعلم بالوصية فهو وصي وعند ابي يوسف لا يكون وصيا حتى يعلم بخلقا والوكيل  
 بعينه لو وكل رجلا يسكن شئ وهو لا يعلم به فبائع ذلك الشئ قبل العلم لا يجوز بالاتفاق ومن اعلم من ان  
 بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل او مستورين عند ابي حنيفة وعندهما هذا الاول سواء  
 كالاخبار للسيد بخباية عبده وللشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اي اذا اخرج بخباية عبده

اعادة



او اعتق لا يصح ثبوت اللغاة عنده الا اذا اخبره عدل او مستورا خلافا لهما واذا اخبره واحد غير عدل وسكت  
لا تبطل شفاعة عنده خلافا لهما واذا اخبره واحد غير عدل بالشرايع لا يلزم عنده خلافا لهما ولو باع القاي  
او امينة عبد الغرماء واخذ المال الى الثمن فضايع في يده قبل فضا الثمن واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن  
كل واحد منهما ورجع المشتري بالثمن على الغرماء وان امر القاضي الوصي ببيعهم فاستحق العبد او مات قبل القبض  
او قبض المشتري فضايع المال رجع المشتري على الوصي وهو الوصي رجع على الغرماء ولو قال قاضي عدل عالم  
قضيت على هذا بالرجم في الزنا او بالقطع في السرقة او بالضرب في الخد فافعله وسعك فعله وقال محمد آخر  
لا يقبل قوله حتى يعاين الجثة وكثير من مشايخي اخذوا برأيه محمد هذا وقالوا ما احسن هذا في زماننا وان  
كان عدلا جاهلا يستفسر فان احسن تفسيره وجب تصديقه والا لا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاقا  
لا يقبل قوله الا ان يعاين سبب الحكم وهو المشهود وان قال قاضي عزل لرجل اخذت منك الفاء ودفعت اليك الزيد  
حال كونه قد قضيت له به عليك فقال الرجل اخذته ظلمي فاقول للقاضي بغير معنى وذكر في الذخيرة لا يقبل قول  
المعزول ويضمن المقضي به وكذا لو قال قضيت يقطع يدك في حق وقال فعلته ظلمي فاقضي مصدق بكل حال  
اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقر ان فعله وهو قاطع ولو زعم المقطوع يده والمأخوذ منه ماله  
انه لم يكن قاضيا بوميظذ وانما فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل فاقول قول القاضي ايضا في الصحيح **كتاب**  
**الشهادات** الشهادة انما تقبل في مجلس القاضي ولا تكون ملزمة بدون **القضا** فلهذا لا يقبل  
بكتب الشهادات هي اجبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين اي ظن **وحسين** ولهذا قيل انها  
ماخوذة من الشاهدة المبينة عن المعانية وقيل من المشهود بمعني الحضور لان الشاهد يحضر الحادثة  
ثم تجلس القضا **الا** الشهادة تسمى الحاضر شهد او اداه او شهادة **ويلزم** اداه الشهادة **بطلب**  
**المدعي** وهذا يشترط ان لو امتنع الشاهد عن اداه الشهادة بعد الطلب بان ثم وذكر في الذخيرة  
انما بان ثم اذا كان في امتناعه يضيع حق المدعي او كان شهادته اسرع قبولا والامتناع كان بغير عذر ظاهرا  
وشترها في الحدود **احب** افضل ويقول في السرقة اخذ المال لا سرق اي لا يقول سرق رعاية لما  
السر وشتر للزنا اي لا يثبت الزنا اربعة رجال **ولبقية الحدود** كحد الشرب والقذف والسرقة  
والقصاص اي للقصاص رجلان فلا يقبل في الحدود والقصاص شهادة النساء **وشتر** للولادة و  
البكارة **وعيوب النساء** **والا** فيما لا يطلع عليه رجل امرأة واحدة وهذا ان في شهادة اربع  
جميعا امرأة  
وقال

وقال مالك يشترط امراتان ويشترط لغيرها اي لغير الاشياء المذكورة رجلان او رجل وامرأتان  
مطلقا سواء كان الحق مالا او غيره كالطلاق والعاق والنكاح والوكالة والوصية وقال ابن قتي  
لا يقبل شهادة الناصر مع الرجال الا في الاموال ولو ابرها كالا لجل وشتر الخيار والكفالة **وشتر**  
**للكل** اي جميع ما تقدم **لفظ الشهادة** حتى لو قال اعلم او اتيقن لا تقبل وعن شمس الايمة الحلواني  
ان القابلة لو قالت اقول انها ولدته او اجرت اخوها ولدته كفي ويشترط لكل **العدالة** مطلقا  
في الحدود وغيرها وعن ابى يوسف ان الفاسق اذا كان وجوها في الناس ذا مروءة تقبل شهادته والاح  
الاول العدالة هي الاستقامة في الدين والعدل من كان مجتبا عن الكبار وغير مختص على الصغار والعد  
والعدالة شتر العمل بالشهادة لا شتر الاهلية **ويقال** القاضي عن حال **الشهود** **وعلى** في  
**سائر الحقوق** اي في جميعها عندها وعليه الفتوى وعندنا بصفة انه يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في  
المسلم ولا يسأل عنها ولا يتحقق انهما عدل او غير عدل الا اذا طعن الخصم او كان الشهادة في الحدود  
والقصاص مطلقا فانه يسأل في السر ويترك في العلانية فيهما بالاجماع ثم التزكية في السر ان يبعث  
البياضي الذي فيه اسماء الشهود ونسبهم وحليتهم ومساجدهم التي يصلون فيها الى الموعود حتى يعرف المركز  
فمن عرفه بالعدالة يكتب اسمه في البياضي انه عدل جابر الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه  
بل يكتب ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب انه عدل وينبغي ان يكون المركز عدلا غير طماع و  
وفقيرا وانما كان ذلك في السر اذ لو ظهر ربما يخدع المركز بالمال او يقصر في التعديل للمخافة وفي العلانية  
لا بد ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضا فيسأل المركز عن الشهود بحضرة الشهود  
هو لا عدل مقبول **الشهادة** ويشترط في مركز العلانية ما يشترط في السر هدم من العدالة والبلوغ  
والحرية والعقل والبصر وان لا يكون محدودا في القذف سوى لفظة الشهادة وفي تزكية السر  
يشترط عدالة المركز فقط وان كان محدودا في القذف كذا في الذخيرة **وتعد** **يل الخصم** **لا يصح** حتى  
لو قال المدعي عليه الشهود عدول لا يقضي بشهادتهم مطلقا حتى يقال من غير المشهود عليه وعن ابى  
يوسف ومحمد انه يجوز تزكية ان كان عدلا **والواحد يكفي للتزكية والرسالة** من القاضي الى  
المركز **والترجمة** بفتح الجيم اذا كان القاضي لا يفهم لغة الشاهد والاشان احوط هذا عندهما  
وعند محمد لا يكفي الاثنان وقد قالوا يشترط الاربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد واعلم ان ما

والجمله وهي الصفة  
اراد العانة داو صاف  
كالجسم والصغيرة  
الطول والصغيرة

اذا غاب سأل عنه  
صلى الله عليه وسلم



يحمل الشهاد على نوعين يثبت بنفسه بلا ائتمار كالبيع ونحوه فاذا سمع الشاهد البيع والا  
قرار وحكم الحاكم او راي الغصب والقتل وسعة ان **يشهد** وان لم يشهد عليه واليه  
بقوله **ولم يشهد بما سمع او راي كالباع والقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان**  
**لم يشهد عليه** فيه لف نشر ولو سمع من ورالحجاب لم يجوز ان يشهد ولو شهد به وفسر للقاضي  
لا يقبل الا اذا دخل البيت وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج وقعد على الباب وليس للبيت مدخل  
غيره فسمع اقراره من في البيت ولا يراه في حله ان يشهد على اقراره ولهذا قالوا اذا الرجل صو  
امراه ورجلا بواب وشهد عنده اثنان **انها** فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها كذا  
في الذخيرة ونوع لا يثبت **ما حكمه بنفسه** كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شأ **هذا**  
يشهد بشئ لم يجز للسامع ان يشهد على شهادته الا ان يشهد به واليه ان يشهد **ولا يشهد**  
**على شهادته غيره** ما لم يشهد عليه **ولا يعمل شاهد وقاض وراو باخط ان لم يتذكر واذا**  
يجوز للشاهد ان يخط ان يشهد الا ان يتذكر الحادث وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه  
اقرار رجل برجل بحق من الحقوق وهو لا يتذكر الحادث لا يحكم بذلك وكذا اذا وجد  
شهادة رجل يشهد برجل آخر على رجل بحق من الحقوق وهو لا يتذكر ذلك لا يحكم بذلك  
ولا ينفذه حتى لا يتذكر وكذا الراوي اذا لم يتذكر رواية الحديث لا يحل له الرواية قبل  
هذا قول ابي حنيفة وقاله ان يشهد ويقضي ويروي اذا علم انه حفظه على الحقيقة **ولا**  
**يشهد بما لم يعاينه الا اللب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الو**  
**قف فلان يشهد بها اذا اخبر بها** اي ان شهد من يشق به استحقاق القياس لا يجوز  
الشهادة بالتسامع في شئ ويشترط فيها ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان وقيل  
يكفي في الموت باخبار واحد او واحدة واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالتس  
مع في اصله دون شرائطه وكان الامام ظهير الدين المرفياني يقول لا بد من بيان الخبر  
بان يشهد وان هذا وقف قوله اذا اخبره يدل على انه لفظ الشهادة ليست بشرط وجزم  
بالخلاصة بانه لا بد من لفظ الشهادة عند القاضي على المسجد او على المقبرة او نحو ذلك حتى  
حتى لو لم يتذكر واذلك في الشهادة لا تقبل شهادتهم فالمراد باصل الوقف ان هذه  
الصفة

الصيغة وقف على كذا فبيان المصروف داخل فيه اما الشرط فلا كذا الذخيرة ومعنى قوله دون  
شرائطه ما ذكره وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا ان يبدوا من غلته فيصرف  
الى كذا حتى لو كان ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ثم قصر الاستثنا على هذه الاشياء  
السنه اشارة الى انه لا يجوز ان يشهد وبالتسامع في غيرها كالقول لا يوقف ابي يوسف انه يجوز  
**ومن في يده شئ سوى الرقيق** **لك ان تشهد انه** اي الذي اليد قالوا انما يحل له ان يشهد  
بالمالك اذ اليد اذا وقع في قلبه انه ملكه فان وقع في قلبه انه ملك غيره لا يحل له ان يشهد  
بالمالك وقيل ان في دليل الملك اليد مع التصرف وبه قال بعض شيوخنا واما العبد  
والامة ان كان يعرف انهما رقيقان فكذلك يحل للمراي الشهادة وان كان لا يعرف **انها**  
رقيقان الا انهما صغيران لا يعتبران عن انفسهما فكذلك **وان كانا كبيرين او صغيرين**  
يعجزان عن انفسهما فكذلك حروف الاستثنا وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يحل له ان يشهد فيها  
ايضا ثم المسئلة على اربعة اوجه **ان عاين** المالك والمالك بان عرف المالك باسم ونسبه  
ووجهه وعرف المالك بجدوده وراه في يده بلا ضارعة ثم راه في يد الآخر في الاول واخر  
المالك وسعه ان يشهد للاول بالملك دون المالك بان عاين ملكا بجدوده ينسب الى فلان  
ان فلان القلان وهو لا يعرف بوجهه ونسبه ثم جاء الذي نسب اليه الملك وادعى ملكية  
هذا الحدود على شخص حل له ان يشهد استحقاقا وان لم يعاين الملك والمالك ولكن سمع  
من الناس قالوا فلان ابن فلان في قرية كذا صيغة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الصيغة  
بعينها ولم يعاين يده عليها لا يحل له ان يشهد له بالملك وان عاين المالك دون الملك بان عرف  
الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا صيغة وهو لا يعرف **تلك الصيغة**  
بعينها لا يسمع ان يشهد **وان فر للقاضي انه يشهد بالتسامع** في غير صورة العقد والوقف  
**او بعائنه اليد لا تقبل** وهو الصحيح وفي صورة الموت والوقف لو فر تقبل اذا اسند  
الى من يشق به ومن شهد انه حضره **فلان او صلى على جنازة** فهو معائنه حتى لو  
**فر للقاضي قبل** **من يقبل شهادته** **ومن لا يقبل ولا يقبل**  
شهادة **الاعمى مطلقا** سواء كان بصيرا وقت الخلل او لا وسواء كان فيما يجري فيه



السامع وقال ابو يوسف وان شفع اذ اخل الشهادة وهو بصير ثم اداه وهو اعني يقبل وقال ما  
لك تقبل شهادة مطلقا ولو عني بعد الادا قبل القضا يمنع القضا عندها وعند ابو يوسف لا يمنع بل  
يقضي بها ولا تقبل شهادة **المملوك** مطلقا سواء كان قضا او مكاتبا او مدبرا **والصبي** خلافا لما لك  
فيها **الايجل في الرق والصغر وادبا بعد الحرية والبلوغ** ولا تقبل شهادة المحدث في القذف  
وان تاب الا ان يجد الكافر في قذف ثم اسلم في حق تقبل شهادته وقال ان شفع تقبل شهادته اذا تاب  
في المحدث في غير القذف تقبل شهادته ان تاب وانما قيد بالكافر لانه لو صد العبد المسلم في قذف ثم عتق  
ترد شهادته ولا تقبل شهادة **الولد لابويه وجديه** **وعكسه واحد الزوجين للآخر** **واسيد**  
**لعده** مطلقا سواء كان عليه دين او لا او مكاتبا وما لك يجانبا في الولد والوالد فهو يجوز شهادتهما  
كلما واحد منهما لصاحبه وان شفع في الغنا في احد الزوجين فهو يجوز شهادة احدهما لصاحبه  
**ولا تقبل شهادة الشريك** فيها هو من شركتهما ولو شهد بما ليس من شركتهما بقتل وهذا ظاهر في  
شريك الغنا اما شهادة احد المفاوضين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود والعصا والنكاح كذا  
في الذبيرة **ولا تقبل شهادة الخنث والنابغة والمغنية** ولا فرق بين ان تغني للناس او لنفسها  
هذا اذا كان الخنث باخفا ره بان يشبه بالنسب في القول والفعل ويجعل نفسه محلا للوطي وا  
اما الخنث الذي في كلامه لثني وفي اعضائه اي التي تكسر خلقه ولم يشغل بفعل الددي فهو  
مقبول الشهادة والمراد بالنابغة التي تنوح في مصيبة غيرها ولا فرق بين ان يكون النوبة  
بالمال او بدونه كذا في الاصل **ولا تقبل شهادة العدو** وان كانت العدو عداوة دينية  
وان كانت عداوة دينية لا تمنع قبول الشهادة وفي القينة هذا اذا كان غير عدل وان كان  
عدلا تقبل في الصحيح **ولا تقبل شهادة مدمن الشرب** على الله هو اطلق الشرب ليتناول الا  
شربة الحرام وغيره لا تسقط العدالة ما لم يسكر بل اذ كان السكر يقط وقد ذكر ان الاما  
في النية وهو ان يشرب وفي غزبه ان يشرب كل واحد كذا في الاصل **ولا تقبل شهادة من**  
**يلعب بالطيور** وفي بعض النسخ **الطير** وهو الانسب اما اذا كان يدرك الحمامة في بيته لا  
ستيناس ولا يطير بها فهو عدل او يغني للناس وانما قال للناس لان من يغني لدفع الوحشة  
عن نفسه لا تسقط عدالة او يرتكب ما يوجب الحد او يدخل الحمام بلا ازار او ياكل الربا اي

انته

لشريكه

لا تقبل شهادة اكل الربا مطلقا سواء كان مشهورا او لا واشترط في الاصل ان يكون مشهورا به  
او يقام بالنزج والشرنج او تقوئة الصلوة بسببها وانما قيد به لان مجرد اللعب بالشرنج  
ليس يفيق مانع من الشهادة بكل حال فلو قال او يقام بالشرنج ويلعب بالنزج لكان اولا  
او يبول او ياكل على الطريق متعلق بهما او يظهر سب السلف اي الصيانة والعلم والمجتهدين  
وتقبل شهادة لايه وعمر وابويه رضاعا وام امرته وبناتها ابنت امرته وزوج بنته وامرأة  
ابنه وامرأة ابيه وتقبل شهادة اهل **الاهل** الا الخطابية اي الذين يتبعون الهوى  
ولا يتبعون مذهب اهل السنة كالخوارج والشيعة والمعتزلة والقدرية والجبرية والروا  
ففي وشهادة هؤلاء مقبولة عندنا اذا كان هوى لا يكفر به صاحبه ولا يكون فاجبا كذا في الذ  
بيرة وقال ان شفع لا تقبل شهادة اهل الهوى والبدع والخطابية وهم صنف من الروافض  
يتبعون اباي خطاب يعتقدون ان الشهادة لكل من حلف عند ايم انه حلف ويقولون المؤمن  
لا يكذب ولا يحلف كذا في قيل برون الشهادة لشيعةهم ويدعون بشهادة الزور لموافقتهم على  
حالهم **وتقبل شهادة الذمي** على مثله لا على اسمه مطلقا سواء كان ملهما واحدة او لا وقا  
ابن ابي ليلى بشرط اتحاد الملة وقال مالك وان شفع لا تقبل شهادة على احد **وتقبل شهادة**  
**الحربي** على مثله لا على الذمي وتقبل شهادة من المصغرة اي اذ نب بعصية صغيرة شق  
من اللحم وهو الصغير ان اجتنب الكبيرة وكانت حسنة اغلب من كسبته هذا هو الصحيح في  
العدالة المعبرة وقيل من ارتكب كبيرة او اضر على صغيرة سقطت عدالة الكبيرة عند اهل الحديث  
سبعة الا شر اك باله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل نفس بغير حق ونهب مال المو  
والزنا وشرب الخمر وقيل **اكل الربا** واكل مال اليتامى وقيل الكبيرة ما تسمى فاحشة في الشرع  
كاللواط والزنا او لم تسمى فاحشة ولكن شرع عليها عقوبة بنص قاطع في الدين باخذ الو  
عيد بان رفي العقوبة كالسرقه واكل مال اليتيم وما لم يسم فاحشة في الشرع ولا يشرع عليها  
عقوبة في احدي الدارين كالسرقة او القتل فهو صغيرة وقيل ما كان حراما لعينه فهو كبيرة وما كان  
حراما لغيره فهو صغيرة والاصح ان ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه مستك حرمه التقاليد و  
الدين فهو كبيرة والا فهو صغيرة **وتقبل شهادة الاقلف** اي الذي لم يختن وعني ابن عباس

والاكتفاء هو الذي لا يبالى باليقول  
وتقبل



انه لا تقبل شهادة وانما تقبل عندنا اذا ترك بعد تركه او خوف الهلاك وان تركه على وجه الاعراض  
 عن الغرض والسنة على ما قالوا والاستحقاق بالدين فلا تقبل شهادته ثم لابد من معرفة وقتها وجنسه  
 لم يقدره بشئ وغيره قال ابن سبع سنين وتقبل شهادة الخصى وولد الزنا والخنثى  
 الا ان المشكل لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا في الخبر انه روا  
 في تقبل شهادته وولد الزنا مطلقا سواء شهد في الزنا او لا وقال مالك تقبل في جميع الحقوق الا في  
 الزنا وفي بعض الخواص المذكورة المتي ظاهرها رواية وقيل لا تقبل مطلقا وتقبل شهادة العاقل  
 والمراد بها عمال السلطان الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج وكخوة عند الجمهور وقيل  
 هذا كان في عصرهم فاما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم فالحاصل انهم ان كانوا عدولا  
 تقبل والا لا وذكر شمس الايمة السرخسي ان العامل اذا كان وجها في الناس فامره لا يجاز في كلامه  
 تقبل شهادته واما اذا كان ساقط المنزلة عند الناس او جازا في كلامه لا تقبل شهادته وتقبل شهادة  
المعتق للمعتق والاول مبنى للمفعول وان لا مبنى للفعل ولو شهد ان اباها اوصى اليه والى  
 يدعيه جاز الشهادة استحسانا والقياس ان لا تقبل وان انكر الوصي لا تقبل كما لو شهد الى  
 لا يجوز الشهادة كي لو شهد ان اباها الغائب وكل يقضي ديونته وادعى الوكيل او انكر  
 ولا يسمع القاضي الشهادة على وجه مجرد ولا يحكم بذلك اي لا يسمع الشهادة على ما يتضمن فسق  
 الشهود من غير ان يتضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او العبد نحو ان يشهد وان لا  
الشهود فسقة او زناة او اكنت ربا او شربت الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على  
اقرارهم انهم اجروا على اداء الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على  
اقرارهم انهم لا شهادة لهم في هذه الحادثة الا اذا شهدوا على اقرار المدعى انهم فسقة او شهدوا  
بالزور او كخوة او اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استاجر الشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة  
واعطاهم العشرة من مالي الذي كان في يده او اقام المدعى عليه البينة بانهم زناوا وصفوا  
الزنى او شربوا الخمر او سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد او انهم عبيد او احد منهم عبد او وجد ودنا  
في القذف او اقر المدعى ان استاجرهم على هذه الشهادة فحينئذ لا تقبل ومن شهد ولم يبرح الى  
بغارق مجلس القضا حتى قال او همت بعض شهادتي اي اخطأت بذكر زيادة كانت باطلة  
 او

او اخطأت استيان ما كان يجب عليه ذكره يقبل قوله لو كان الشاهد عدلا والا لا وانما  
يقبل قوله ولم يبرح لانه لو قام على المجلس ثم عاد وقال او همت بعض شهادتي لم يقبل ذلك  
 منه وعن ابن خنيفة وابو يوسف انه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا ثم قيل يقضي بجميع ما بقي  
 حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في خمسمائة او اليه مال شمس الايمة السرخسي باب الاختلاف  
في الشهادة الشهادة ان وافقت الدعوى اي لفظا ومعنى عند ابن خنيفة وعندهما معنى قبلت  
 والا لا فان ادعى دار الرثا او شرا فشهدا بملك مطلق لغت وبعكس الادعى دارا  
 ملكا مطلقا فشهدا بملك مقيده بالارث او كخوة لا يقبلوا فتقبل وبغير اتفاق الشاهدين  
 لفظا ومعنى عند ابن خنيفة وعندهما يعتبر معنى لا لفظا والمراد بالاتفاق لفظا تطابق لفظهما على  
 افادة المعنى بطريق الوضع التضمن كدلالة الالف على الف فان شهدا بملك مطلق والآخر  
 بالعين لم تقبل عنده مطلقا وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى العين وعلى هذا  
 الاختلاف الحامية والمائتان والطلق والطلاقان والطلق والثلث وان شهدا  
 بالف وخمسمائة والمدعى يدعى ذلك قبلت الشهادة على الالف ولو شهدا بالف وقال احدهما  
 قضاة منها اي المدعى عليه المدعى من الالف خمسمائة تقبل الشهادة بالف وعن ابو يوسف ان يقضي  
 بخمسمائة ولم يسمع انه قضاة الا ان يشهد معه اي مع الذي شهد بان قضاة شاهد آخر فيسمع  
 وينبغي ان لا يشهد يعني اذا ادعى المدعى الالف ولم يقره يقضي خمسمائة ينبغي للشاهد الذي  
 علم بادا خمسمائة ان يتنح حتى يقر المدعى بما يقضي ولو شهدا على رجل بعرض الف درهم وشهدا  
 احدهما انه اي المدعى عليه قضاة وقال المدعى لم يقضها جازت الشهادة على العرض وذكر الطحاوي  
 عن بعض اصحابنا انه لا يقضي القاضي بالعرض وهو قول زفر ولو شهدا بان قتل زيد يوم النحر بركة  
 وشهد شاهدان آخوان انه قتل يوم النحر بمصر وتاى الشهادتان وهذا اذا اجتمعوا عند  
الحاكم وشهدوا وان سبقت احدهما في الاداء وقضى القاضي باحدهما الا ان كانت الاخرى بطلت  
شهادة الاخرى ولو شهدا على سرقته بقرعة واختلفا في لونها قطع يد السارق مطلقا في جميع  
الالوان عند ابن خنيفة وهو الصحيح خلافا لهما هذا اذا ادعى بسرقة بقرعة فقط اما اذا ادعى بسرقة  
بقرعة سودا او بيضا لا تقبل بالاجماع قيل الاختلاف في لونين ثيابا كان كالسودا والحمرة

ما شهد وقيل







وان لم ينكر واكذاف الحلف ولو شهد اي شهادة الفروع على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان فلا تملك  
 الفلانة بالفلانة قال لا اي شاهد الفروع اجرائها اي شاهد الاصل انما يعرفانها فاجاد المدعي بامرأة وقالا  
 اي شاهد الفروع لم يدر اي منهن ام لا قيل للمدعي قد ثبت الحق على فلان بنت فلان فلا تملك الفلانة بشهادة  
 مدين ثم ثابته شاهد مدين آخر ان انما اي هذه المرأة فلانة بنت فلان الفلانة وكذا كتاب القاضي  
 الى القاضي اي اذا ورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه شهادتين يد فلان ابن فلان ان فلان على فلان  
 كذا من المال وانكر ذلك الرجل ان يكون هو فلان ابن فلان فلا يكون كتاب القاضي الى القاضي عليه حجة  
 ما لم يشهد آخر ان فلان بن فلان ولو قال لا اي الفروعان فيهما اي في الشهادة على الشهادة وكذا  
 القاضي الى القاضي فلانة بنت فلان النجاسة لم تجز هذه الشهادة حتى ينسبها الى اخذها وهي القبيلة  
 الخاصة بالنسبة الا ما فوقها من الشعب ونحوها وقيل هذا في العرب ما في العجم فلا يشترط ذكر الفخذ وقيل  
 في بلادنا النسبة الافرغانه تسبعا عامة والا زوجة نسبه خاصة وقال الامام ابو ذر بن النسيب  
 الاسمر قد وجرى ولا يصح التعريف وقيل النسبة الى النسبة الصغيرة خاصة والى  
 المحلة الكبيرة عامة كذا في الاصل ولو اقر الشاهد انه شهد زورا يشتر ولا يجوز  
 مطلقا واعلم ان شاهد الزور يجوز اجماعا الفصل القضاء بشهادة او لم يتصل وقال  
 ابو حنيفة تغزيره شريعة ولا يضرب ولا يود وجهه فيبغضه الى سوقه ان كان سوقيا و  
 الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا يقولوا وجدنا هذا الشاهد و  
 فاحذروه وحذروا الناس عنه وقالوا يضرب وتجس وهو قول الشافعي وذكر شمس الامية  
 السرخسي ثم اخذ عندهما ايضا والتعزير والجس على قدر ما يراه القاضي عندهما قال الخ كالم  
 الامام ابو محمد الحارث ان رجوع على سبيل التوبة والندامة لا يجوز بلا خلاف وان رجوع على سبيل  
 الاخر اريوز بالضرب بلا خلاف وان كان لا يعلم فعله هذا الاختلاف ولو تاب بعد ما شهد بزور  
 قبل شهادة في الاصح كذا في الجامع الصغير للمحبوبي قيل انما وضع المسئلة في الاقرار لانه لا  
 طريق الى بيان ذلك بالبينه وذكر في المغني قال صاحب الاقضية وشاهد الزور عند المقر على  
 بذلك او يشهد بموت رجل او يقتله فيجوز المشهود بقتله او بموته حيا فعلم من هذا ان شهادة  
 الزور قد تقم بدون الاقرار بالكذب لكن ينبغي ان يختص التعزير بالاقرار بذلك متعدا

ما يدور

ما يدور فلا كما اشار اليه في الهداية كتاب الرجوع عن الشهادة تناسب  
 الكتابين ظاهر اذا الرجوع عنها يقتضي سبقها وله مناسبة خاصة بشهادة الزور اذا الرجوع عنها  
 كان ينبغي ان يقول باب الرجوع الا ان الرجوع عنها كان مباين لها فلقبه بالكتاب بشهادتها  
 في اول الباب ثم له ركن وهو قول الشاهد شهدت بزور وشرط وهو ان يكون عند القاضي  
 وحكم وهو وجوب التعزير والضمنان **باب** بعد القضاء وكان المشهود به مالا وقد ازاله  
 بغير عوض بعد له لا يصح الرجوع عنها الا عند قاضي تنكيره بشرط ان لا يشترط مجلس القضاء اي قاضي  
 كان ولا يشترط الرجوع عند الذي شهد عنده فان رجعا عن شهادتهما قبل حكمه لم يقض القاضي  
 وبعده اي وان رجعا بعده لم ينقض حكمه وضمننا ما اتلفناه من المال للمشهود عليه اذا قبض المدعي  
 المال مطلقا سواء كان ديننا او حينا وقال الشافعي لا يضمنان وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان  
 كان المشهود به حينا فلا يضمنان بعد الحكم قبض المدعي العيني او لا فان رجعا احدهما ضمن  
 النصف والعبرة لمن بقي بهذا هو الاصل في الباب فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن  
 الرجوع شيئا وان رجعا آخر من هذه الشهود ضمننا الى الرجوعان النصف وان شهد رجل وامر  
 فان رجعت امرأة ضمننا الربع في المال فان رجعتا ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر  
 نساء فرجعت ثمان نساء لم يضمنن الى الرجعات فان رجعت اخرى والمسئلة بحالها  
 ضمن الى الرجعات التسع ربعها فان رجعوا الى الرجل والنساء فالنوم بالاسداس على الرجل  
 السدس وعلى النساء خمسة اسداس لان كل امرأتين يقوم مقام رجل واحد وقال لا على الرجل  
 النصف وعلى النساء النصف وان شهد رجلان عليه او عليها ببيعها ببيعها ببيعها ورجعا  
 لم يضمن وان زاد عليه اي على هذا المثل ضمننا ما اي الزيادة للزوج فيما اذا ادعت المرأة النكاح والرجل  
 جاحد ولم يضمن في البيع الا ما نقص من قيمة البيع فحينئذ يضمنان هذا اذا كان المدعي مستريا انا اذا  
 كان بايعا فلا يضمنان ايضا ولا فرق بين ان يكون البيع بائنا او فيه خيار البايع وفي الطلاق المهر ولم  
 يضمنوا لو كانت الشهادة بالطلاق بعد الوطى وفي العتق اي لو شهد ا على رجل عتق عبده ثم رجعا  
 ضمننا القيمة وفي القصاص اي ان شهدا بقتل ضمننا **الدية** ولم يقض وقال  
 الشافعي يقتضيان وان رجعا شهدوا الفروع ضمنوا الا شهود الاصل بلم يشهد الفروع على

ان قالوا نعم

من باب شهادة الزور

من الشهود في  
 كمن رقبته

لا ان ان شهدا على رجل  
 انه ظف امرأه فقتل  
 الوطى ثم رجعا ضمننا  
 نصف قيم



على شهادتنا اي لا يضمن شهود الاصل ان رجوعا بعد القضاء فلو لم تشهد الفروع على شهادتنا  
او شهدنا بهم وغلطنا وعند محمد في الثانية يضمن الاصول ولو رجع الاصول والفروع ضمن  
الفروع فقط دون الاصول عندها وعند محمد الشهود عليه بالخيار ان شاعن الاصول وان  
شاعن الفروع ولا يلتفت الى قول الفروع مطلقا سواء قال الفروع كذب الاصول او غلط  
في شهادتهم وضمن المهركي بالرجوع عن التزكية عند الحنفية وعندنا لا يضمن ضمن شهود اليمين  
والزني لا شهود الا حصان والشرط اي اذا شهد شاهدان باليمين اي قال انه قال لعده ان  
دلت الدار فانت حوت وشهدا او شاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين  
وقال زفر بن الفريقي ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف الشيخ وخالفنا زفر في الا  
حصان **كتاب الوكالة** المناسبة بين الشهادة والوكالة ان كلا منهما من باب الولاية  
على غير سبيل الاعانة في المعاملات ثم هي بفتح الواو وكسر تاء اسم للتوكيل وهو الحفظ  
ومنه التوكيل في سبيل تعالى بمعنى الحافظ ولهذا قالوا اذا قال وكلتك بالي انه غلظ الحفظ  
فقط فيكون فعلا بمعنى فاعل وقيل التركيب يدل على معنى الاعتماد والتفويض ومنه  
التوكيل يقال على الله توكلنا اي فوضنا امورنا اليه فالتوكيل تفويض التصرف الى الغير  
وسمي التوكيل به لان الموكل وكل اليه القيام بامر اي فوضه اليه اعتمادا عليه التوكيل القا  
القيام بما فوض اليه فيكون فعلا بمعنى مفعول لانه يوكل اليه الامر صرح التوكيل وهو  
اقامة الغير مقام نفسه في التصرف ممن يملكه فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل والمجنون  
اذا كان التوكيل ممن يعقل العقد ولو صبي او عبدا محجورا اي صرح التوكيل بكل ما يعقد  
بنفسه كالباع والشرا والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستقارة  
والهبة قيل هذا على قولها واما على قول الحنفية فالشرط ان يكون التوكيل حاصلا بالملك  
التوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسم الذي بشره  
الحرم والخنزير وتوكيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظر الى  
اصل التصرف وان امتنع بعارض وبيع الخنزير بوزن للمسلم في الاصل واما يتنع بعارض الذي  
صرح التوكيل بالخصوصية اي الدعوى في الحقوق برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا حيث

لا يستطيع ان يحشى على قدميه الى مجلس القاضي ولو امكن ركوب الدابة والحمل على ايدي  
الناس يلزم منه التوكيل بلا رضا وان كان لا يرضيه الركوب مرضا في الاصل هذا عندنا  
حنيفة وعندنا يصح بغير رضى الخصم وهو قول الشافعي ثم قيل الخلاف في الصحة والصحة  
ان الخلاف في اللزوم وفي النهاية الصحيح قولها والشرط وغيره سواء فعل القاضي الا لزام  
بغير رضاه او غايابا مدة السوا او مریدا للمسم ولو قال بالي نه يتكلم ولا يريد السفر قيل يخلف  
القاضي وهو اختيار الحنفية وقيل لا يخلفه الخصم بل ينظر الى حاله فان كان عليه عدة السفر  
يلزمه التوكيل والا لا او حذرة اي صح لها التوكيل بلا رضى الخصم مطلقا وهي التي لا يراكا  
غير المحارم من الرجال ولم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحاكم فاذا توجه اليه على ما او على  
اليمين بعث القاضي امينا يعرض عليها عينا فاذا عرضت فثبت ان تخلف عرض عليها الا ان تخلف او  
او شكل فاذا شكلت امرها ايضا ان توكل وكيلها يحضر مع خصمها الى القاضي ويحضر شاهدان ليد  
بشهادتهما على نكولها عند القاضي ثم يحكم القاضي بالنكول ويلزمها ما وجب عليها والمتأخرون ا  
اختاروا والفتوى ان **المقاضي** اذا علم من الخصم التعنت في ابا التوكيل لا يمكنه من ذلك  
ويقبل التوكيل من الموكل بغير رضاه وان علم عن الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل  
لا يقبل منه التوكيل الا برضى صاحبه وهو اختيار شافعي لا يمة الرضى **وصح التوكيل** بابا  
يأمر اي بآداب الحقوق واستيفائها اي بقبض الحقوق الا في حجة وقود اي صح التوكيل  
بالاستيفاء الا في حدة وقود ان غاب الموكل وقال الشافعي يستوفي القصاص في حال غيبة  
الموكل والحقوق الكائنة فيما يضيفه التوكيل الى نفسه كالباع والاجارة والصلح عن اقرار  
تعلق بالتوكيل ان لم يكن محجورا الا بالموكل وقال الشافعي تعلق بالموكل قوله **والحقوق**  
مبدا اخره تعلق تسليم المبيع فيما اذا باع هذا بيان الحقوق وقبضه فيما اشترى **وقبض**  
**التم فيما باع والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب والملك ثبت**  
**الموكل ابتداء** كالتوكيل حتى لا يعتق قريب التوكيل بشرائه وقال الحسن انكرني الملك  
ثبت للتوكيل بالشر او لا ثم يتقلل لا الموكل **والحقوق** فيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع  
والصلح عن دم عده والصلح عن انكار تعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمهر ولا يطالب

لخص قوله الا ان يكون الاستثناء في قوله برضى  
الموكل بغير رضاه  
الموكل بغير رضاه او غايابا



وكيلها اي المرأة بتسليمها والمشتري منع الموكل عن الثمن يعني اذا باع الوكيل بالبيع ثم طأ  
الموكل المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان يمنع الثمن اياه ولا يدفع اليه وان دفع اليه صح  
ولا يطالبه الوكيل المشتري ثانيا **باب الوكالة بالبيع والشراء** انما قدم التو  
كيل بالشراء على التوكيل بالبيع لان الشراء جالب للملك والبيع سالب له والجالب اقوى من السالب  
واخوة في العنوان لان البيع مقدم عليه فقال امره بشرا ثوب هروي فريس او بفعل صح سمي ثوبا  
ثم اذا اشتري بمثل قيمته او بايتغابن الناس فيه نفذ على الموكل وان اشتراه بغيره فحسب نفذ  
على الوكيل و امره بشرا جدا وادار صح ان سمي ثوبا والا اي وان لم يستلم لا يصح و امره بشرا ثوبا  
او وابتة لا يصح الامر وان سمي ثوبا و امره بشرا طعام يقع على البرود حقيقة مطلقا والقياس ان  
يقع على كل مطعوم وقيل ان كثر الدراهم فعلى البر وان قلت فعلى الجوز وان كانت بين  
الامرين فعلى الدقيق والقلته مثل دراهم الثلاثة والوسط اربعة الاخيرة اوسبعة كذا في  
شرح السيد وان لم يدفع اليه شيئا وقال اشتري خنطة لم تجز على الامر والوكيل الرد بالعيب مادام  
المبيع في يده فلو سلمه الوكيل الى الامر لا يردده الا بامره والوكيل جسد البيع لثمن دفعه من حاله  
فلو ملك المبيع في يده قبل جسد الوكيل يملك من مال الموكل ولم يسقط الثمن عن الموكل  
فيرجع الوكيل عليه فان يملك المبيع في يده بعد جسد الاستيفاء الثمن فهو كالمبيع عندها اي يكون  
مضمونا بالثمن مطلقا قلت قيمته او كثرته وعندنا يوسف كهلاك الرهن حتى لو كان فيه وفا  
بالثمن يسقط والا يرجع بالفضل على الموكل وعندنا زفر كهلاك المعضوب فعليه ضمان مثله وبغير  
مفارقة الوكيل في الصرف والسلم دون الموكل حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل  
العقد هذا اذا كان الموكل غائبا عن المجلس اما اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموكل ما  
صار في نفسه فلا يغير مفارقة الوكيل كذا في النهاية نقلنا من خواهر زاده ولو فارق الموكل  
يبطل والمراد بالسلم الاسلام وهو ان يوكل رجلا بتسليم دراهم معدودة في كرم معلوم اما لو  
وكل المسلم اليه رجلا بقبول الثمن فانه لا يجوز توكيله ولو وكله بشرا عشرة ارجال لم يدرهم فا  
شترى عشرين رجلا بدرهم مما يباع اي من لم يبيع عشرة ارجال بدرهم لم يدرهم الموكل  
من عشرة بنصف درهم عندنا حنيفة وعندنا يلزمه العشرون والقول محمد مع ابي حنيفة في  
لحق

في بعض النسخ قوله مما يبيع اي اذا كانت عشرة ارجال من لاساوي ودرهما نفذ الكل على  
الوكيل بالاجماع ولو وكله بشرا ثوب بعينه اما بالاشارة او باسم العلم او بالاضافة اما ملكه لا يشترط  
لنفه اي ليس للوكيل ان يشتريه لنفسه ولو اشتري لنفسه فهو للامر فلو اشتراه بغير النقد و امره  
بالنقد او بخلاف ما سمي له من الثمن بان وكله بشرا ثوب بامره فاشتراه بعشرة دراهم او بماية  
وعشرين درهما **فصل في الشراء للوكيل** وان كان بغير عينه فاشترى الوكيل الا ان ينوي الوكيل  
للموكل او يشتريه بماله اي اضاف ان العقد للمال الموكل سواء نفذ الثمن من ماله او من مال غيره و  
انما قيد به لانه ان اضاف العقد له دراهم فنفه فموله وان اضاف له دراهم مطلقة فان نواها  
للامر فهو كما نوى و ان نواها لنفسه فموله فان تكاد في النية يحكم بالنقد اجماعا ان نفذ الثمن من  
مال الموكل فهو للموكل وان نفذ من ماله فموله وان تصادقا على انه لم تحضره النية فعندنا يوسف  
يحكم بالنقد وعند محمد هو للوكيل وان قال اشتريت للامر **فصل في الامر** اشتريت لنفسك ولم  
يدفع الثمن الى المأمور فاقول للامر وان كان الموكل دفع اليه الثمن فللمأمور اي القول له و  
هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشرا بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين  
لاذاما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون العبد حيا حين اخذ الو  
كيل بالشرا او ميتا فان كان مورا بشرا بعينه فان اخذ عن شرايه والعبد قايما حتى في لقول للما  
مورا اجماعا منقودا كان الثمن او غير منقود وان كان ميتا حين اخذ فقال يملك عندى بعد الشرا  
وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فاقول للامر وان كان الثمن منقودا فاقول للمأمور  
مع يمينه وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال للمأمور اشترته لك وقال الامر لا بل هو يمين  
فان كان الثمن منقودا فاقول للمأمور وان لم يكن منقودا فاقول للامر عندنا حنيفة وعندنا  
القول للمأمور وان كان العبد ميتا وهي مسئلة الكتاب فان لم يكن الثمن منقودا فاقول للامر  
وان كان الثمن منقودا فاقول للمأمور وان قال رجل لاخر يعني بمذ العبد لفلان فباعه ثم انكر البكر  
الامر اي امر فلان ففان فلان وقال ان امرته اخذه فلان الا ان يقول فلان لم امره به اي بالشرا  
فحينئذ لم يكن لفلان ان ياخذه الا ان يسلم المشتري اليه فان سلمه فاخذه الذي اشترى له  
عاريعا للذي اخذه من المشتري وتكون العهدة على المشتري وان امره بشرا جدينا



معينين ولم يسم ثنا فاشترى له ان الموكل احد بهي صح وان امره بشرا بغيره باللف وقيمة  
فاشترى احد بهي بغيره او اقل صح ويقع الامر وان اشترى احد بها بالاكسر لا يصح  
الا ان يشترى العبد الباقي بما بقي من الثمن قبل المضمومة فتح يصح وقال ابو يوسف ومحمد  
ان اشترى احد بها بكثر من خمسين يتغابن الناس فيه وقد بقي من الالف ما يشترى بمثل  
العبد الباقي فهو جائز وان امره بشرا هذا العبد بدين له عليه اي بدين للمامور على المامور  
فاشترى هذا العبد صح ولو كان العبد بغيره يعني لو امره بشرا جدي غير عيني فاشترى المامور  
بغيره نفذ على المامور حتى لو مات العبد عند المامور مات على مال المامور والدين عليه  
فان قبضه الامر فهو له وهذا عندنا حنفية وقالوا لا يلزم الامر في الوجهين وان امره بشرا  
امته باللف دفع اليه المامور فاشترى الامته فقال الامر اشترى بها بغيره وقال المامور  
اشترى باللف فالقول للمامور هذا اذا كانت الامته تولى الفاء وان كانت تولى خستما  
فالقول للامر وان لم يدفع الالف اليه والمسئلة بحالها فللأمر القول له وتلزم الامته المالك  
وان امره بشرا هذا العبد ولم يسم ثنا فاشترى فقال المامور اشترى به باللف وصدقه باللف  
وقال الامر اشترى به بغيره تحالف اي الامر والمشتري وهو اختيار الجمهور وقيل لا تحالف  
وهو اختيار الفقيه الجعفي والاصح الاول وان تحالف لا يلزم شراء المامور ولا يعتبر تصديق البائع في  
حق الامر وقد نفى محمد في الجامع الصغير ان القول للمامور مع يمينه وان امره بشرا لنفسه الامر من  
بالف ودفع العبد الامر الالف الى الوكيل فقال الوكيل لسيده اشترى به لنفسه اي لنفسه  
ذلك العبد فباعه سيده على هذا ان علم ان يشترى لنفسه عتق العبد وولاه سيده وان قال المالك  
اشترى به ولم يزد قوله لنفسه فالعبد للمشتري والالف لسيده وعلى المشتري الف مثله ثنا  
للعبد اي مثل الف دفع العبد اليه ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير ولقابل  
ان يقول قد ذكر فيما تقدم ان الوكيل يشترى بشرا بشي بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلا يجوز ان يكون  
العبد للمشتري ويكن ان يجاب عنه بان توكيل العبد بشرا لنفسه يكون توكيلا بقول الاعناف  
حقيقة فاشترى الوكيل لنفسه يكون ايتان بجنسي تصرف آخر وان قال رجل لرجل لعبد رجل آخر  
اشترى لنفسك من مولاك باللف درهم فقال العبد للمولى يعني نفسي لفلان باللف درهم ففعل  
وباع

هذا هو الوجه الثاني في قوله باللف

وباع

وباع مولا له فهو للامر وان لم يسم يقل العبد لفلان بان قال بعت نفسي ولم يزد عليه شيئا  
عنى **فصل الوكيل بالبيع والشر لا ينفذ** عندنا حنفية مطلقا سواء كان بمثل القيمة  
او انقصه مع من يرد شهادته له الا اذا زاد على ثمن المثل في البيع ونقص عن ثمن المثل في الشراء  
وهو الابوان والاجداد والجدات وان علوا والاولاد وان سفلوا والزوجات والسيد للمملوك  
والمكاتب والشركى للشريك وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة وبما يتغابن الناس فيه الا من  
جده ومكاتبه وصح بيعه في الامر ببيع مطلق بما قل من الثمن او كثر وبالعوض والنسيئة عند  
الحنفية وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه مثله ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير  
وهو قول الشافعي والنسيئة يجوز عندنا خلافا للشافعي وتقيده شراؤه او الوكيل بالشراء المطلق  
يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين  
فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية واخو سبعة فبايعني عشرة والسبعة داخل تحت تقويم  
المقومين اما الزيادة في الشراء وان قص في البيع فلا وقيل في العروضة نيم وفي الحيوانات  
دو بزيادة وفي العقار دة ودوا دة ولو وكل ببيع عبده فباع نصفه او عشرة صح  
عنده وعندنا لا يصح وفي الشراء توقف ما لم يشترى الباقي فان اشترى باقية لزم الموكل  
وارتفع التوقف ولورد المشتري المبيع على الوكيل بالبيع بالعبء مطلقا سواء أحدث  
مثله في هذه المدة او لا كالا لصبي الزائدة والسن الزائدة ببينة او نكول رده الوكيل  
على الامر وكذا باقراره اي رده الوكيل على الامر لو اقر الوكيل ان العيب حصل في يد الموكل  
فيما لا يحدث اي رده فيما لا يحدث مثله في هذه المدة وانما قيد به لانه ان كان مما يحدث و  
ورد باقراره لزم الوكيل دون الموكل وان باع الوكيل بالبيع بنسيئة فقال الموكل امرتك بنقد  
وقال المامور اطاعت الامر ولم تقيد بشي فالقول للامر وفي المضاربة المضارب يعني لو  
اختلف المضارب ورب المال فقال رب المال امرتك بالبيع بالنقد وقال المضارب امرتني  
بالبيع ولم تزد عليه فالقول للمضارب وكذا امر رجلا ببيع عبده فباعه واخذ الوكيل بالثمن  
بالثمن رهن فباعه امره من في يده واخذ بالثمن كفيلا فتوى المال عليه اي على الكفيل  
بان رفع الامر الى حاضري ابراة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم براءة



الاصيل بتوى المال على الكفيل لم يقضى الوكيل في صورتين وقيل المراد من الكفالة هنا  
المحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة وقيل بل الكفالة على حقيقتها فان التوى يتحقق  
فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه مفلين وذكر في الجامع الصغير المنهاجى التوى على  
الكفيل بان يموت مفل كذا في النهاية ولا يتصرف احد الوكيلين الا على الخصوصة فانه لا  
لا يتوسط حضرت صاحب عهده **المجهور** وقيل يشترط وهو قول والثاني في واعلم ان هذا  
الحكم الذي ذكره فيما اذا وكلما بكلام واحد في رفعه واحدة بان قال وكلتكم ابيع  
عبدى هذا او بخلع امرأتى اما اذا وكلما بكلامين كان لكل واحد منهما ان يتصرف في التصرف  
كذا في النهاية وفي طلاق وعناق بلا بدل متعلق بهما وانما قيد به لانه لو شرط البدل لا  
يجوز ان يتصرف احدهما وحده والمراد بالطلاق والعناق ان يكونا منجزين بان قال  
طلقا **او** عناقا او قال طلقاها ان شئتما او قال امرها بيدكما لا ينفرد احدهما  
بالطلاق والعناق **وفي رد ودعيه** قيد به لانه اذا وكل رجلين يقبض الوديعتين  
لكل واحد منهما ان يتصرف بالقبض واذا قبض بدون الآخر صار ضامنا كذا في النهاية  
وقضا دين ولا يוכל وكيل في وكل به الا باذن او باعمل بوايك فحينئذ يجوز فان وكل  
الوكيل بلا اذن الموكل فعقد الوكيل الثاني بحضرة اي بحضرة الوكيل الاول او باع الضمى  
فاجاز الوكيل **وقال زفر لا يبيع** وهو القياس وانما قيد بحضرة لانه لو عقد جال غيبة  
لم يجز الا ان يبلغ فيجزة وان زوج عبد او مكاتب او كافر صغيرة الحرة المسلمة او باع  
لها او اشترى لم يجز والكافرتين والذمي والحرى والمستأمن والمراد اذا مات على  
الردة فعوز بانه تعالى **باب** الوكالة بالخصوصة والقبض الوكيل  
بالخصوصة ان بائنا الدين وكونه والتفاضي لا يملك القبض والوكيل يقبض الدين  
يملك الخصوصة عند اذ حيف حتى لو قام المدعى عليه البينة ان رب الدين استوفى منه اذ اراه  
تقبل بينة وقالا لا يكون خصما وهو رواية عن ابي حنيفة **والوكيل يقبض العين لا يملك**  
الخصوصة فلو رهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه من ذى اليد وقف الام  
حتى يحضر الغائب استخانا ان اذا وكل رجل رجلا يقبض عهده وغاب وقام ذوا اليد  
بينة

وحد

بينة انه اشترى من الذي وكل بالقبض لم تقبل بينة في اثبات الشرا وتسمع هذه البينة لرفع  
الخصومة فيوقف حتى يحضر الموكل وكذا الطلاق والعناق يعني لو كان التوكيل ينقل المراجعة  
والمملوك من بلد الى بلد فقامت المرأة بينة على الطلاق او المملوك على العناق لا تقبل على اثبات  
الطلاق والعناق **وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب** ولو اقر الوكيل بالخصوصة  
اي ان وكل وكيل بالخصوصة فاقرا الوكيل على موكله عند الفضيحة اقراره عليه **والا** وان  
اقر في غير مجلس **القضاء** اقراره عليه عندهما استخانا الا انه يخرج من الوكالة و  
قال ابو يوسف يبيع اقراره عليه في مجلس القضاء وفي غيره وقال زفر والثاني في لا يبيع في الوجهين  
وهو قول ابو يوسف اولاهو القياس وبطل توكيل الكفيل بالاي لو كان لرجل على رجل  
مال فكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل يقبض المال من المطلوب لا يكون وكيل في ذلك  
ابد او من ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم اي المديون امر بدفعه اليه فا  
فان حضر الغائب فصدقه اي الغائب الوكيل في دعوى الوكالة منه لاشي على الغريم **والا** وان  
لم يصدق في ذلك دفع اليه اي الرب المال الغريم الدين ثانيا ورجع الغريم به **على الوكيل**  
لو كان المدفوع **باقيا** في يده **وان ضاع** لا يرجع الا اذا ضمنه عند الدفع او لم يصدق اي  
المديون الوكيل على الوكالة بان سكت او كذب ودفعه الغريم اليه على اذ عاينه ولفظ ضمنه با  
الشديد والتحقيق فعني الشديد هو ان يجعل المديون الوكيل ضامنا فالمستكن في ضمنه مستندا  
الى المديون والرب راجع الى الوكيل ومعنى التحفيف هو ان يقول الوكيل للمديون لو بيع  
عليك رب الدين ثانيا بذلك المال فانما ضامني به فالمستكن مستند الى الوكيل والبارز الى  
المديون **ولو قال رجل اني وكيل يقبض الوديعه فصدقه اي** الوكيل المودع فيها **عاه**  
لم يؤمر بالدفع اليه وكذا لم يؤمر المو **دع** بالدفع لو ادعى الشراى لو ادعى انه اشترى الو  
ديعة من صاحبها وصدقه المودع فيما ادعى ولو ادعى رجل **ان المودع مات وتركها ميراثا**  
**تاله** ولا وارث لغيره وصدقه المودع دفع الوديعه اليه فان وكله يقبض ماله فادعى الغريم  
ان رب المال اخذه دفع الغريم المال الى الوكيل واشبع المديون رب المال واستخلفه اي  
المديون رب المال على استيفائه وان وكله يعيب في امة اياق وكله بر دجارية بسبب



لان الانسان لا يدرك ما لا يعرف فينبغي  
ما له لتعذر به

فادعى البائع رضى المشتري لم ترد الامة عليه اي على البائع حتى يحلف المشتري انه لم يرضى  
بالعيب وعند ابى يوسف ومحمد يتجدد الجواب في الفصلين اي فصل الرد بالعيب وفصل الرد  
ولا يؤخر القضاء برد الجارية وقيل الاصح عند ابى يوسف انه يؤخر في الفصلين ومن دفع الى  
رجل عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فاعشرة بالعشرة والقياس ان  
ان يكون متى ما فيجب عليه رد ما قبض **باب عزل الوكيل** وبطل الوكالة بعزل  
ان علم ان الوكيل اي بالعزل فانه لم يبلغه العزل لا يعزل وقال ان في بيع العزل وموت  
احد من الجنون اي جنون احدهما جنونا مطبقا اي مستوعبا من قوهم طبق الغيم السما  
اي مستوعبا وحده الجنون المطبق شهر عند ابى يوسف وعنه اكثر من يوم وليلة وعند محمد  
كامل وهو الصحيح ولو حقه حال كونه مرئدا او فراق الشريك اي وبطل الوكالة ه  
بقسرها الشراكة مطلقا سواء كانت الشراكة مفوضة او عينيا وسواء كل كلاهما ثانيا او احدهما  
ومخرجه كل عن بدل الكتابة لو كان الموكل مكاتبا ومخرجه لو كان مادونا وتصرف بنفسه اي اذا  
وكل رجل بشي ثم تصرف بنفسه في كل به بطلت الوكالة **كتاب الدعوى** اي اذا  
فتم الشيء الى نفسه حال المنازعة وشروط جوازها مجلس القضاء وحكمها وجوب الجواب على المدعى  
عليه والمدعى من اذا ترك ترك الى الجائر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه بخلافه ان يجز على  
الخصومة اذا تركها هذا صحيح ولا تصح الدعوى حتى يذكر المدعى شيئا علم به بان قال  
حنطة مثلا وقدره بان قال عشرة اقفزة مثلا فان كان المدعى عينيا وهو المال والمدعى خطا  
في يد المدعى عليه كلف المدعى عليه احضارها ليس المدعى اليها بالدعوى وكذا بالشهادة و  
الاستحلاف اي يكلف المدعى عليه باحضار المدعى ليشه الشهود بآلة الشهادة والقاضي  
عند الاستحلاف والمدعى عليه عند الحلف هذا اذا امكن احضار العين في مجلس القضاء  
كعبيد والشياب وان كان مما تعذر نقلها كالزحى والحنشية الثقيلة ونحوها فترد  
عنده الحاكم او بعث امينا يسمع شهادته الشهود عند حفرة الزحى فاذا سمع خبر القاضي بذلك  
فينقض القاضي باخبار امينه وحده كذا في القيمة فان تعذر احضارها بان لم تكن حاضرة ذكر  
قيمتها وقال الفقهاء ابو الليث بشرط مع بيان القيمة **ذكر الذكورة** والاثنوية وقال  
القاضي

القاضي فخر الدين وضاحب الذخيرة فيها واكان العين غايبا وادعى انه في يد المدعى عليه فان كان  
بين المدعى قيمته وصفته بسمع دعواه وتقبل بيئته وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني  
عين كذا ولا ادري انه هالك او قاييم ولا ادري انكم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات  
ان يسمع دعواه وان ادعى عقارا ذكر حدوده الاربعه مطلقا سواء كانت الدار مشهورة او لا  
واليه مال ابو حنيفة وهو ظاهر الرواية وقيل ان كانت الدار مشهورة كدار الوكيل بالكونية  
ودار الفضل بن حارث يكتفي بذكرها دون الحدود وكفت ثلاثة اي لو ذكر ثلاثة من  
الحدود يكتفي بها خلافا لرفو ذكر اسم اصحابها وانسابها ولا بد من ذكر الحد اي حد صاحب  
الحد ان لم يكن صاحب مشهورا وان كان مشهورا يكتفي بذكره وذكر انه اي العقار في يد  
الابن المدعى عليه ولا يحتاج الى هذا القيد لانه مشهور في اليد ولا يثبت اليد في العقار بغير  
دفعها بان ذكر المدعى ان العقار المدعى في يد المدعى عليه فصدق المدعى عليه في ذلك **باب**  
بيئته او علم قاضي في الصحيح وقال بعض المشايخ يكفي التصديق بخلاف المنقول فانه ثبت فيه  
ببصاره **ذكر ان يطالبه القاضي به** ولو ادعى الحنطة بالامنا وبيئته او صفاها فقد قيل لا يحج  
فان صح الدعوى شأله القاضي المدعى عليه عنها اي عن الدعوى فان ادعى المدعى عليه او انكره فبين  
المدعى قضي عليه والا اي وان لم يبينه بان عجز عن البيئته حلف القاضي المدعى عليه بطلبه اي  
بطلب المدعى الحلف وان لم يطلبه لا حلف عليه ولا ترد بين على مدعى مطلقا وقال ان في اذا  
لم يكن المدعى بيئته اصلا وحلف القاضي المدعى عليه فنكحل يرد اليه بين على المدعى فان حلف قضي  
لوا لا وكذا قام المدعى شاهدا واحدا او عجز عن اقامته شاهدا آخر فانه يرد اليه بين على  
ان حلف قضي له بما ادعى وان نكل لا يقضي له بشي ولا بيئته لذي اليد في الملك المطلق اي لا يعبر  
وبيئته الخارج احق واولى يعني لو ادعى خارج دارا او منقولاً ملكا مطلقا وذو اليد  
عاه كذلك وبرهنا ولم يورثها او ارضها تاريخا واحدا لا تقبل بيئته ذو اليد ويقضي للمخ  
رجح الا ان كان تاريخ ذى اليد السابق فينسب يقضي لذي اليد قوله وبيئته الخارج بيان  
لقوله ولا بيئته لذي اليد والمراد بالملك ان يدعى ان هذا ملكي وسكت عن السبب **باب**  
ادعى ذو اليد الشراج او ادعى تملك الملك من واحد واحدها قابضة او ادعى الشراج و

والقاضي فخر الدين وضاحب الذخيرة فيها وان كان العين غايبا وادعى انه في يد المدعى عليه فان كان بين المدعى قيمته وصفته بسمع دعواه وتقبل بيئته وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري انه هالك او قاييم ولا ادري انكم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات ان يسمع دعواه وان ادعى عقارا ذكر حدوده الاربعه مطلقا سواء كانت الدار مشهورة او لا واليه مال ابو حنيفة وهو ظاهر الرواية وقيل ان كانت الدار مشهورة كدار الوكيل بالكونية ودار الفضل بن حارث يكتفي بذكرها دون الحدود وكفت ثلاثة اي لو ذكر ثلاثة من الحدود يكتفي بها خلافا لرفو ذكر اسم اصحابها وانسابها ولا بد من ذكر الحد اي حد صاحب الحد ان لم يكن صاحب مشهورا وان كان مشهورا يكتفي بذكره وذكر انه اي العقار في يد الابن المدعى عليه ولا يحتاج الى هذا القيد لانه مشهور في اليد ولا يثبت اليد في العقار بغير دفعها بان ذكر المدعى ان العقار المدعى في يد المدعى عليه فصدق المدعى عليه في ذلك



بلا احلف

وارتخا رينا وتاريخ هذه اليد سبق فان في هذه الفصول نقبل بيته ذي اليد بالاجماع  
 كذا في المبسوط شيخ الاسلام وقال ان في يقضي بيته ذي اليد مطلقا وقضى بالمدعى ان  
 نكل المدعى عليه مرة بلا احلف اي بان قال لا احلف وهو النكول الحقيقي او سكوت وهو  
 النكول الحكمي اذا علم انه لم يكن من خرس او صمم في الصحيح وعندنا في لا يقضي به بل يرد  
 اليمين على المدعى فان حلف المدعى اخذ المال وان ابى انقطعت المنازعة بينهما وعرض  
 القاضي اليمين على المدعى عليه ثلاثا ندبا وهو لازم في المروي عن ابو يوسف ومحمد والجمهور  
 على انه للاحتياط حتى انه لو قضى بالنكول مرة نفذ قضائه في الصحيح ولا يستخلف في نكاح  
 بان ادعى رجل على امرأة او هي نكاحا عليه والآخر نكرو في رجعة بان ادعت عليه او هو عليها  
 بعد العدة انه راجعها في العدة في العدة وانكروا في رجعة بان ادعى المولى عليها او هي عليه  
 بعد العدة انه فار في العدة وانكروا في استيلاء بان ادعت امه على سيدتها انها ولدت منه  
 هذا الولد او ولد اقدمات وانكروا في رجعة بان ادعى على جده او ادعى الجول  
 عليه انه جده وانكروا في نسب بان ادعى على جدهم النسب انه ابنه او هو يدعى عليه  
 والآخر نكرو في ولا بان ادعى على معروفه انه معتقه ومولاة والآخر نكرو هذه المسائل  
 كلها عندنا بنيفة وعندنا يستخلف فيها لا يستخلف في حيد ولعان صورة اللعان ان  
 امرأة ادعت على زوجها انك قد فنتني في عليك اللعان وهو منكرو صورة الحد ادعى على آخر  
 انك قد فنتني بالزنا عليك الحد وهو نكرو في صورتين لا يستخلف اجماعا الا اذا اتفقا  
 حقا بان علق عتق عبده بالزني وقال ان زنيته فانت حر فادعى العبد انه قد زني ولا يثبت  
 له عليه استخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزني كذا في ادب القاضي للصد  
 الشهيد قال القاضي الامام محمد بن قاضي خان الفتوى على انه يستخلف في الاشياء الستة  
 فان قيل كيف يكون هذه المسائل ستة وهي سبعة قلنا امومية الولد تابعة لثبوت النسب  
 ويستخلف السارق فيما اذا ادعى رجل على آخر انه سرق منه كذا فان نكل عن اليمين ضمن  
 المسروق ولم تقطع يده يستخلف الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطى فان  
 نكل ضمن نصف المهر والتقييد بقبل الوطى اتفاق لان الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا

اف ادعى المعروف  
 ذلك عليه او كان  
 ذلك في دلاء المدا  
 لا يصح

يستخلف جاحد القود فان نكل في قتل النفس فلا قصاص ولا دية ولكن جسد حتى  
 يور او يحلف وان نكل فيما دونه اي فيما دون النفس يقضى منه هذا عندنا بنيفة وعندنا  
 يلزم الدية فيها ولا يقضى بالقصاص ولو قال المدعى بيته حاضرة في المهر وطلب اليمين  
 لم يستخلف خلافا لابي يوسف ومحمد في رواية ولكن قيل لحضه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام  
 هذا استحسانا وبه اخذ ابو حنيفة وقال له استخلف ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار  
 والكفالة بالنفس جايزة عندنا خلافا للث في التقدير بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو  
 الصحيح كذا في الحاق والنهاية وعنه ابو يوسف انه يأخذ كفيلا الاجلوس القاضي تجلسا ويحسب  
 وذكر في الفتوى الثانية هو الصحيح وذكر في الاية الحلوة انه يفوض الى الراي القاضي ولا فرق  
 في ظاهر الرواية بين الجاهل والوجيه والحقير من المال او الخطير من محمد ان الخصم ان كان معروفا  
 او غير او الظاهر من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال لا يجر على اعطاء الكفيل وانما قيد بقوله  
 لا بيته حاضرة لانه لو قال لا بيته لي او شهودي غيب يستخلف اتفاقا فان ابى المدعى عليه اعطاء  
 الكفيل بنفسه لانه لا يثبت له دار مع حيث سار المدعى عليه حتى لا يقرب ولو كان المدعى عليه  
 خيرا ما في الازمة قدر اى مقدار مجلس القاضي وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس واليمين  
 المعينة ان يحلف بالله تعالى لان يحلف مطلقا وعناق الا اذا اخل الخصم في حلف بها ومع  
 ذلك ان نكل لا يقضى القاضي بالنكول وتغلظ اي يؤكد اليمين بذكر او صا فلا الله تعالى  
 بغير حرف العطف نحو قوله قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن  
 الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي  
 ادعاه وهو كذا وكذا او لا شيء منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه  
 الا ان يكتا وقيل لا يغلظ على الرجل المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره وقيل يغلظ  
 في الخطير من المال دون الحقير لا يزمان اي لا يغلظ اليمين على المسلم بزمانا ومكانا  
 مطلقا وقال الشافعي ان كان اليمين في مسائة او لعان او في مال عظيم يبلغ عشرين  
 مثقالا يختص بالمكان وبيني الركن والمقام في مكة عند منبر النبي عوم في المدينة و  
 مسجد الجامع في غيرها والمسجد ان لم يكن جامع ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل

انما نزل في مكة لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان في مكة حين انزل  
 في حجة الوداع

مطلقا اي بذكر او صا



التورية على موسى ام والنصراني بانه الذي انزل انجيل على عيسى ام والمجوسي بانه خلق النار  
والوثني بانه ويغلف على كل واحد بما يعقد تغليظ اليمين به وعن ابي حنيفة انه لا يخلف احدا الا بانه  
خالصا وذكر الحنفي انه لا يخلف غير اليهود والنصارى الا بانه وهو اختيار بعض مشايخنا ولا يجلون  
في بيوت عبادتهم اي معايدتهم ويخلف المدعي عليه على الحاصل لا على السبب اي بانه ما بينكم بيع قائم  
ونكاح قائم وما يجب عليكم رده وما يبي بينكم الا ان قوله الآن متعلق بجميع في دعوى البيع  
والنكاح والغصب والطلاق اي يخلف على الحاصل في هذه الصور مطلقا ثم في هذا الكلام لف ونشر  
على الترتيب والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالصور المذكورة في اليمين  
فان اليمين يكون على الحاصل لا على السبب عند ما وعند ابو يوسف يخلف في الجميع على السبب لا اذا وقع  
بما ذكرنا بان يقول المدعي عليه اذا عرض القاضي عليه اليمين ايها القاضي قد بيع الاتان شيئا ثم نقابل  
يخلف القاضي على الحاصل وعند ان ينظر القاضي الى انكار المدعي عليه انكر السبب كبيع ونحوه يخلف  
على السبب وان انكر الحكم يخلف على الحاصل وعليه كثر القضاة وقال فخر الدين شيخ الاسلام بفوض الالى  
القاضي وان كان سببا لا يرتفع برفع التحليف على السبب اجماعا كالعبد المسلم اذا ادعى العتق وجد  
المولى يخلف على السبب وان ادعى شفعة الجوار او نفقة الممتورة وكان المشتري او الزوج لا يراها  
لا يعقد هذه الدعوى بان كان المشتري في المذهب او الزوج كذلك في يخلف على السبب اتفاقا  
قيد بالجوار لان النفقة عند ان في سبب بشرية البقرة ولا بالمستورة لان المطلقة بالرجعة يستحق  
النفقة عند ان في يخلف على العلم لو ورث عبد امثلا فادعاه آخر بان العبد له ولا بينة المدعي وعلى  
البتات لو وهب له او اشتراه اي يخلف انكر على القطع لا على العلم لو ملك العبد بالجهة او الشر او ولو  
افتدى النكر بمينة او صا طه منها على شيء او ادعى على آخر مالا فانكر استخلف فافتدى بمينة بانه او صا  
عن مينة على شيء صحيح الافتداء والصحيح ولم يخلف بعده ثم الافتداء قد يكون بالمثل المدعي به وقد يكون  
باقل منه واما الصلح منها فانما يكون على مال هو اقل من المدعي به غالبا كذا في النهاية **باب الخلاف**  
اذا اختلف في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري ثمننا وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع  
بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه قضى الحاكم لمن برهن وان برهن فثبت الزيادة مطلقا  
سواء كان بايضا او مشترى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه

اذ قال المدعي عليه

المنزل

المشتري من الثمن وادعى المشتري اكثر مما يدعي البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع اولى في الثمن  
وبينة المشتري اولى في المبيع وان عجز ادم برضا بدعوى احدهما قالوا ان لم يكن الحل واحد منهما  
بينة قبل المشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع اما ان تسلم  
ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع وتجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يبال كل واحد منهما  
على كثره فان لم يترضا استخلف القاضي كل واحد منهما على نفق دعوى الآخر وبينة المشتري  
في الصحيح وهو المروي عنهما وهو قول محمد وزفر عنهما انه تعالى عن ابي يوسف انه يبيد بين البائع  
وهذا الاختلاف اذا كان بيع عين بدية فان كان بيع عين بعين او ثمن بثلث بثلث بدين  
ايها شاة وصفة التحالف ان يخلف المشتري بانه ما اشتراه بالقيين ويخلف البائع بانه ما باعه  
بالف كذا ذكره في الاصل وفي الزيادات ويخلف البائع بانه باعه بالف ولقد باعه بالقيين ويخلف  
المشتري بانه ما اشتراه بالقيين ولقد اشتراه بالف واذ اختلفا فسخ القاضي البيع بطلب احدهما  
وهو الصحيح وقيل يفسخ بنفس التحالف ومن نكل منهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر ان اختلفا  
في الاجل اي في اجل الثمن لم يتيحا وقال زفر واث في يتيحا فان في اختلاف الاجل او في شرط  
الخيار او في قبض بعض الثمن او في اصل الثمن او في مكان دفع المسلم فيه او ان اختلفا في قدر الثمن  
بعد هذا المبيع لم يتيحا والقول للمكر مع مينة عند ما وعند محمد واث في يتيحا فان وفسخ البيع  
على قيمة الها لك او بعضه اي ان اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات احدهما واختلفا  
في قدر الثمن فقال المشتري اشترىتهما بالف ودرهم قال البائع اشترىتهما بالف ودرهم عند ابي حنيفة الا  
ان يرضى البائع ان يترك حصته الها لك وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع مينة عند ابي حنيفة الا  
بأن البائع ان ياخذ الحى ولا شيء له من ثمن الها لك وقال ابو يوسف يتيحا فان في الحى وفسخ العقد في الحى  
والقول للمشتري في حصته الها لك من الثمن مع مينة وقال محمد يتيحا فان عليه ما كوبر والحى وقيمة الها لك قيمة  
يوم قبض او في بدل الكفاية اي لو اختلف المولى والحكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتيحا والقول  
قول العبد مع مينة عند ابي حنيفة وعند ما وعند ابي يتيحا فان وفسخ الكتابة او ان اختلفت  
السلم والمسلم اليه في قدر راس المال بعد اقالته التمس فقال راس السلم راس المال عشرة وقال المسلم  
اليه خمسة لم يتيحا والقول للمكر مع مينة قوله لم يتيحا الى آخره جواب الشرط ومتعلق بالجميع ولو

ويشترى العقد  
فهما مع



هذا هو الوجه في  
الاستيفاء في  
المنفعة

اشترى امه بالغ درهم وقبضها ثم تقلد البسج حال قيام الامه ثم اختلفا في مقدار المثل بعد  
الاتفاق قبل ان يقبض البايع الامه بحكم الاتفاقية تحالفا ويعود البسج الاول ولو قبض البايع  
الاول الامه بحكم الاتفاقية يجب ان لا يتجلى لها ويكون القول بمنكره فالحمد ولو اختلفا في المهر  
فرضي لثمن برهن وان برهننا فللمرأة ان قضى لها وان عجز اعني اقامه البينة **تحالفا** عند البينة ولكن  
لم يفسخ النكاح بعده بل يحكم مهر المثل نقض بقوله لو كان مهر المثل كما قال الزوج او اقل منه وقضى  
بقوله لو كان مهر المثل كما قال المرأة او اكثر منه وقضى به اي بمهر المثل لو كان بينهما اي بين قولها  
بان كان اكثر مما قاله واقل مما قاله فقد ذكر التحالفا او لا ثم التحكيم وهو قول الكرخي وعند  
الرازي يحكم مهر المثل ثم يتحالفان وقال ثمن الاية اخرى الاصح قول الكرخي ولو اختلفا في الا  
جارة قبل الاستيفاء اي الاجرة او المبدل او المنفعة او قيمتها بان قال المورج اجرت سنة بدينين  
استيف المنفعة تحالفا وتقسما العقد مطلقا سواء اختلفا في المبدل او الاجرة والمبدل الى  
المنفعة او قيمتها بان قال المورج اجرت سنة بدينين وقال **المستاجر** بباية او ادعى المورج  
اجارة سنة بباية وقال المستاجر سنتين بباية تحالفا وتقسما فان وقع الاختلاف في الاجرة بدينين  
بين المستاجر وان وقع في المنفعة بدئي بين المورج ودينين لكل لزمه دعوى صاحبه ودينين  
البينة تقبل بدينين ولو اقام البينة ثبت في سنتين بدينين وان اقام المورج اثباتا في المنافع  
فبينة المستاجر اولى وان اختلفا فيها معا كما اذا قال المورج اجرت سنة بدينين وقال المستاجر  
لا بل اجرت سنتين بباية واما البينة ثبت في سنتين بدينين **وان اختلفا بعد** اي بعد استيفاء  
المنفعة لا يتحالفان والقول للمستاجر مع بينة والبعض معتبرا بالكل يعني اذا اختلفا بعد استيفاء  
بعض المنفعة تحالفا وقضى العقد فيما بقي والقول للمستاجر فيما قضى مع البينين وان اختلف  
الزوجان في متاع البيت مطلقا سواء كان حال قيام النكاح او بعد فسخ النكاح وكل واحد منهما  
يدعي ان له فالقول لكل منهما فيما صلح له فاصح للرجل كالعامة والعباد والفقراء والطبائ  
والسلاح والمنطقة والكتب لقوله مع بينة وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والسوار و  
والخف والملااة ونحوها فلولها مع بينة الشهادة الظاهر الا اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء  
فلا يكون القول لها لتعارض الظاهر وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون  
القول

القول له في ذلك **وله** اي القول قول الرجل مع بينة **فما صلح لها** كالفرش والاواني والامثلة  
والريق والمنزل والعقار والمواشي والنقود هذا اذا كانا جارين **فان مات احدهما** واختلف  
ورثته مع الآخر فاجواب في غير المشكل على ما مر واما فيما يصلح لها **فللمتزوج** منها ايها كان وهذا الذي  
ذكرنا قول البينة وقضى ان لا يكون يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزئه مثلها والباقي للزوج مع بينة  
او لورثته وقال محمد ما يصلح له فله او لورثته وما يصلح لها فلهما او لورثتهما وما صلح لها فله او لو  
رثته وقال مالك واثبت في وزفر هو بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل للرجل ولها شياب بدنها وقال  
الحسن البصري الكل لها وله شياب بدنه هذا اذا كان حربي **واما لو كان احدهما مملوكا فلهما**  
**في الحياة** مطلقا سواء كان المملوك مجبور او ماذونا او مكاتبيا وقال الاماذون والكتاب كالمطرو  
**للتي في الموت** اي في باذامات اصحابها المتاع له مطلقا وفي رواية محمد والرخي في الحر فلهما  
**فصل في** يعني يكون ضميا وضمن لا يكون لو قال **المدعي عليه** في جواب من ادعى عينا في يده  
هذا الشيء او دينه او اجرة او اجره فلا ان الغائب او رهنه او غصبته منه وبرهن عليه  
دفع خصومة المدعي مطلقا اذا اقام ذو البينة ان المدعي اقرا انه لفلان اندفعت الخصومة  
عنه وقيد بقوله وبرهن لانه عالم بقم البينة لا تندفع الخصومة خلا لاني ابي ليلى فان خذته تندفع  
الخصومة بخلاف قوله بغير بينة وقال ابن شبرمة لا يخرج من خصومته وان برهن وقال ابو يوسف اذا  
كان ذو البينة حيا تندفع عنه الخصومة اذا برهن وان كان مريضا بالحيث لا تندفع الخصومة بالبينة  
رجع اليه حتى يستل بالقضاء وفي احوال النسي هذا الذي ذكرنا اذا عرفته وهو صاحب اليد المو  
دع باسمه ونسبه ووجهه فاما اذا قال شهود ذي اليد او دع رجل لا يعرف اصلا فالقاضي لا يقبل  
شهادتهم ولا تندفع الخصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع وان قال الشهيد تعرف المودع هو  
له ولا تعرف باسمه ونسبه لا تندفع الخصومة عند محمد وعند البينة تندفع الخصومة عنه وتسمى هذه  
المسئلة مخنة كتاب الدعوى اما لانها خفي صور او لان فيها خسة اقوال كما بينا وان قال  
المدعي عليه ابتغته اي اشترته من الغائب او قال المدعي سرق مني او قال غصب مني او سرقته  
او غصبته وقال ذو اليد او دينه فلا ان وبرهن ذو اليد عليه اي على ما قاله وهو الوديعه لا تند  
فع الخصومة وقال محمد تندفع في قوله سرق مني ولو قال غصب مني لا تندفع **وان قال**



المدعى ابتعته من فلان وقال ذواليد او وعينه فلان ذلك سقطت المصومة بغير بينة الا اذا برهن  
 المدعى ان فلانا وكله بقبضه **باب ما يدعيه الرجلان** اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل منهما  
 انهما **وبرهننا على ما في يد رجل آخر** قضى بها على سبيل التصفيف وفي احد قول الشافعي  
 كرها ترا البينتان وفي قول يفرغ بينهما ويقضى لمن خرج فرعة **وبرهننا على كساح امرأة سقطا الى**  
**البرهانان** هذا اذا كانت حال حياتها وان كانت الدعوى بعد موتها تقبل البينتان لان الارث  
 يقبل الا شذواك **وهي** اي المرأة لمن صدقت له او سبقت بينته اي لو ادعى على امرأة كساحا فجدت  
 فاقام البينة ففقدت بها لم يدرى المدعى عليها او فاقام البينة على امرأته لا يحكم بها الا ان يوتت  
 الشهود وقت سابق وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج فنكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى  
 وجه السابق عند في يد رجل ادعى رجلا كل واحد وعده الشرا من اي من ذواليد ونقد الثمن ولم  
 يوقت واحد من البينتين وقتا فيكون **لكل واحد من المدعيين نصفه** ببدل ان شأ ورجع كل  
 منهما على البايع بنصف الثمن وان شأ ترك واخذ كل الثمن **ويأبى** اي احدهما عن اخذ نصف المدعى بعد  
 القضا بينهما لم ياخذ الا نحو كل اي لا يجوز الا بالعقد الجدي بنصف الباقي قوله بعد القضا انما  
 الى انه يجوز له ان ياخذ كله قبل القضا هذا اذا لم يورثا او ارثا تاريخيا واحدا **وان ارثا** وتاريخ  
 احدهما سابق فللبايع وكذا اذا ارثا احدهما ولم يورث الاخر فلهما تاريخ عندا يوفى وان ارثا  
 الشرا من واحد واحد فاقبض تاريخا فللبايع والا اي وان لم يورثا او ارثا تاريخيا  
 واحدا او ارثا واحد منهما فلهذا القبض من تاريخا والشرا من الهبة حتى اذا ادعى احدهما تاريخا  
 والا فلهبة وقبضا معناه من واحد واقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشرا اولي ولو ادعى  
 من اثنين ذلك فانه يقضى بينهما بنصفين والشرا والمهر سواء حتى لو ادعى احدهما شرا العبد  
 من ذواليد وادعت امرأة ان ذواليد تزوجها عليه استويا فيقضى لكل واحد منهما بالنصف  
 بهذا عندا يوفى وعند محمد الشرا اولي والرهن احق من الهبة حتى لو ادعى احدهما رهنا او  
 قبضا والا فلهبة وقبضا وبرهننا فالرهن اولي استحسانا وفي القياس الهبة اولي ولو برهن  
 الخارجان على الملك المطلق **وعلى التاريخ** وهو مختلف **او برهن** الخارجان على الشرا  
 واحد فالسابق احق قوله من واحد اي من غير صاحب اليد اذ دعواها بالشرا من صاحب اليد

وقيل ان تاريخا  
 مقدم

تدمر في صدر الباب فالقبض بغير صاحب اليد دفع التكرار لا لاخراج صاحب اليد لان طهرها  
 حكمها واحد **ولو برهن** الخارجان على الشرا من رجل آخر وذكر تاريخا واحدا **استويا** فيكون  
 بينهما ثم يثبت كل واحد منهما كما ذكر من قبل ولو برهن الخارج ملك مطلق مؤرخ وتاريخ ذواليد على  
 السابق فذواليد احق منه وعند محمد انه لا يقبل بينة ذواليد **وبرهننا** اي الخارج ذواليد  
**النساج** فذواليد احق منه وقيل ليس بن ايان تهما ترا البينتان وترك العين في يد ذواليد  
 لا على طريق القضا **او برهننا** على سبب ملك لا يتكر كسبح الثياب القطن والغزل وحلب  
 اللبن **او برهن** الخارج على الملك المطلق **وبرهن** ذواليد على الشرا منه اي من الخارج  
 فذواليد احق منه هذا جواب جميع المسائل الاربعة وانما قد بقوله سبب ملك لا يتكر لان  
 لان سببا يتكر لا يكون لذو اليد بل للخارج **ولو برهن** كل منهما على الشرا من الآخر يعني اذا ادعى  
 الخارج انه اشترى من غيره من الدار بكذا او ادعى ذواليد انه اشترىها من الخارج واقاما البينة **و**  
**الابح** معهما سقطا اي البرهانان مطلقا سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد  
 ذواليد بغير قبضا وهذا عندهما وعند القضا بالبينتين فيقبض بها لذو اليد ان ذكر والقبض وان لم  
 يذكر والقبض يقضى بها للخارج ولا يرجح بزيادة عدد الشهود وعند التهم حتى لو اقام احد المدعيين  
 شاهدين والاخر اربعة فمما سوا وعند الاوزاعي يقضى لاكثرهم حده او عند مالك يقضى باحد  
 البينتين دار في يد رجل **او** اي خالده مثلا ادعى رجل اخر ازيد مثلا نصفها وادعى رجل اخر  
 البشير مثلا كلها وبرهننا على ذلك تقسم الدار بينهما ارباعا فللأول وهو مدعى النصف ربعها  
 والباقي للآخر اي مدعى الكل وقال لا تقسم الدار بينهما اثلاثا ثلثا ثلثا مدعى الكل وثلثها مدعى  
 النصف ولو كانت في ايديهم اي في ايدي مدعى النصف ومدعى الكل فهي للثاني اي الدار كلها  
 لمدعى الكل نصفها على وجه القضا ونصفها الاعلى وجه القضا ولو برهننا على تساج دابة وارثا  
 ريما قضى لمن وافق سنهما تاريخه اي تاريخ البينة وان اشكل ذلك اي لا يعلم سنهما فلها اذا ادعى  
 الدار الخارج وذواليد التساج واقاما بينة وذكر تاريخا فان وافق سن الدابة وقت الخارج  
 قضى له وان وافق وقت ذواليد او اشكل قضى لذو اليد وان خالف سن الدابة الوقتين اي  
 لا يوافق تاريخ هذا ولا تاريخ ذلك بطلت البينتان بمكذا ذكر المالك في مختصره وفي المبسوط

وان اشكل تاريخا  
 وتاريخا



الدابة بينهما في الفصلين ولو برهن الخارصين على الغضب والاخر على الودعة استويا  
 اي اذا كان العبد في يد رجل واقام رجلا ان عليه البينة احد بها بغضب والاخر بودعة فهو  
 بينهما نصفان والراكب واللابس احق من اخذ الحمام والكلم اي اذا تنازعا في دابة او  
 قنص احدهما راكبا او لابس والاخر متعلق بالحمام او الكلم فالراكب واللابس اولى و  
 صاحب الحمل والجذوع والاتصال احق من الغير اي اذا تنازعا في دابة ولا احد هاهنا على حلقها  
 حب الحمل احق او تنازعا في حايط ولا احد هاهنا على جذوع فصاحب الجذوع اولى وان كان  
 لرجل حايط متصل بيننا في فصاحب الاتصال احق والمراد بالاتصال معاخلة لبن جداره فيه  
 ولبن هذا في جداره وان كان الحايط من الخشب فالاتصال بان يكون ساحة احد هاهنا  
 كبة في الاخرى ثوب طرفه في يده وطرفه الاخر في يد شخصي آخر نصف الثوب بينهما حتى  
 يد رجل يعبر عن نفسه اي يعقل فيجري ما يجري على ان فقال الصبي انا حرة وانكر صاحب  
 اليد فالقول له اي للصبي وان قال الصبي العاقل اننا عبد لفلان والذي هو في يده يد  
 انه عبده فهو عبد للذي هو في يده او صبي لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده في المسئلة  
 عشرة ابيات من دار في يده وبيت في يد رجل آخر تنازعا في ساحة فاحد نصفان بينهما اذا  
 كل واحد من المدعين ارضا ارضا في يده ولا بينة لها ولكن **لبيك احدهما فيها او بني احدهما**  
 فيها او حفر في يده كما لو برهن **باب دعوى النيب ولدت امة مبيعة**  
**لا قل مدة الحمل** اي من ستة اشهر مذ بيعت فادعاه البايع فهو ابنه وامي ام ولده وبني  
 البيع ويرد الثمن الى المشتري مطلقا والقياس ان لا يثبت النيب من البايع اذا لم يصدقا  
 المشتري وبه اخذ زفر واث في وان ادعاه المشتري معه او بعده وانما قيد بهما لانه لو ادعاه  
 المشتري اولا ثم ادعاه البايع لا يثبت النيب من البايع بل من المشتري وكذا ان مات الام  
 فادعاه البايع وقد ولدت لا قل من ستة اشهر ثبت نسب الولد واخذه البايع ويرد الثمن  
 كله عند البينة وعند هي برد حصته الولد فقط بخلاف موت الولد اي ان مات ثم ادعاه البايع  
 والمسئلة بما لها لم يثبت نسب منه وعقربا كونه اي عتق الولد والمبيعة كوت الولد  
 والمبيعة حتى لو ثبتت امة في يد رجل فباعها فولدت في يد المشتري لا قل من ستة اشهر

انما في يده

مذ بها واعتق المشتري الام فادعاه البايع فهو ابنه يحكم بحريته ويرد عليه بخصته من الثمن  
 فلهما وعند محمد يرد بكل الثمن ولو اعتق الولد فادعاه البايع فدعوته لا تصح لاني حق الولد  
 ولا في حق الام فان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت البايع ولا قل من سنتين او على تمام  
 السنتين ردت دعوة البايع الا ان يصدقه المشتري فثبت النيب منه ويطلب بيع الامة والولد  
 هو الامة ام ولده ومن ادعى نسب احد التومين ثبت نسبهما منه والتومان والدان  
 بين ولادتهما اقل من ستة اشهر وان ولدت توأمين ثم باع احدهما واخذه المشتري ثم ادعى البايع  
 نسب الاخر بطل عتق المشتري وثبت نسبهما منه هذا اذا كان اصل العلوق في ملك البايع وان  
 لم يكن في ملكه والمسئلة بما لها لم يثبت نسب الولد من منه ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده ولا  
 ينقض بعه لان هذا دعوة تحرير لا دعوة استيلاء وصبي عند رجل فقال الذي هو في يده هو ابني  
 عبدي فلان الغيب ثم قال ذو اليد هو ابني لم يكن ابني ابد **وان محمد** فلان ان يكون ابنه  
 ابنه ولكن يعتق عليه وان لم يثبت نسب منه كذا في المبسوط وهذا عند البينة وعند هي  
 اذا جحد العبد ان يكون ابنه فهو ابن للمولى وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابني فلان ولد علي  
 فانه ثم ادعاه لنفسه ولو كان الصبي في يد مسلم وفي يد نصراني فقال نصراني هو ابني وقال  
 المسلم هو عبدي فهو ابني النصراني هذا اذا ادعاه معاكدا في الظهيرة وفيه اثبات رة الى انه  
 لو سبق دعوى المسلم يكون عبدا له وان كان صبي في يد زوجين فزعم اي قال الزوج انه ابنه  
 في غيرها وزعمت المرأة انه ابنها من غيره فهو ابنها جميعا وان لم تشهد قابلية على الولادة  
 ومن اشترى جارية فوطئها ثم ولدت جارية مشتراة ولد افاستحققت الامة بالبينة غرم  
 الابن ضمن المشتري قيمة الولد يوم التخاصم لا يوم القضا ولا يوم الولادة وقال الطحاوي  
 غرم قيمة الولد يوم القضا **وهو اي الولد حر وان مات الولد ثم استحققت لم يضمن**  
**الاب قيمة وان ترك الولد مالا فيكون المال ميراثا للاب وان قتل الاب الولد غرم**  
**الاب قيمة** وكذا ان قتل غيره فاخذ دية يغرم ويرجع المشتري بالثمن اي من الامة **قيمة**  
 القيمة الولد **باب بيعه لا بالعقر** وقال الشافعي يرجع بالعقر ايضا على البايع وفيه اثبات  
 لانه لو استحققت اخذ العقر من المشتري **كتاب الاقرار** اقراشي اذا ثبت



والاقرار بالاشياء ثلثان **و** في الشرع هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا اقر حركه  
 بحق صح ولو كان الحق مجهولا كشيء وحق اي بان قال فلان علي شيء او حق وكذا العبد المأذون  
 فانه يصح اقراره **و** **بجبر المقر على بيان ما له قيمة** ولو قال له على حق وقال عني  
 به حق الاسلام نظر ان **قال** مفضولا عن قوله له على حق لا يصدق وان كان موصولا به يصدق  
 كذا في المحيط والقول للمقر مع يمينه ان ادعى المقر اكثر منه اي مما بين **و** **مال** اي فيما اذا قال له  
 على مال لم يصدق المقر في اقل من درهم **و** **مال عظيم نصاب** اي لو قال فلان علي مال  
 عظيم فان بين ان من الفضه لم يصدق في اقل من مائتي درهم مطلقا بهذا قولها وهو رواية عن علي  
 حنيفة وعنده انه يصدق في عشرة دراهم وذكر شمس الاية الشريفة الصحيح عنده ان المقر لو كان  
 فقير يصدق في عشرة وان كان غنيا فعليه ما يتا درهم ومن الذهب في اقل من عشرين مثقالا وفي  
 كل جنس من اجناس مال الزكاة لا يصدق في اقل من قدر النصاب حتى لا يصدق في الاقل في اقل  
 من خمس وعشرين وفي غير مال الزكاة لا يصدق في اقل من قدر النصاب قيمة **و** لو قال له على اموا  
 ل عظام لزمت **ثلاثة نصاب** من جنس سواه **و** لو قال له على **درهم كثير** لزمت عشرة من الدرهم  
 عند حنيفة وعندها يجب ما يتاين وعلى البعض مذهب الامام بان جمع الكثرة اقل وفيه عشرة  
 وفيه اشتباه **و** لو قال له على **درهم** لزمت ثلاثة **و** لو قال له على كذا درهم لزمت درهم وذكره  
 القنية وفتاوى قاضي فخر الدين ولو قال له على كذا دينار اعليه ديناران **و** لو قال له على كذا  
 بغير الواو لزمت احد عشر ولو قال كذا او كذا او او واحد لزمت احد وعشرين ولو ثلثت  
 لفظه كذا بالواو فيكون واوان يزاد مائة فيجب مائة واحد وعشرين ولو رتب لفظه كذا  
 بالواو فيكون ثلاث واوات زيد الف فيجب الف ومائة واحد وعشرين **و** لو قال له على وقبل  
 ولم يزدد على ذلك فهو اقرار بدني وفي نسخ تخلف القدر في قوله قبلي انه اقرار بالامانة ولو قال  
 عندي او معي او في بيتي او في صندوقي او في كسبي فهو اقرار بالامانة قال له رجل لم عليك الف فقال  
 الاخواتن اني اوانتقد او اجلتي او ضيكتك به او احلتك به على الغير فهو اقرار بلا كناية او  
 قال بلا ضمير لا يكون اقرارا وان اقر رجل بدني موجب بان قال لك على مائة درهم موجب الى  
 وادعى المقر انه حال لزمه حال كونه حالاً وحلف المقر له على الاجل بان لم يكن ولو قال له على مائة

في درهم

اي درهم قبل مائة درهم ولو قال له على مائة وثوب يفسر المائة اي لزمه ثوب ويرجع  
 اليه في تفسير المائة والقياس في مائة درهم كذا وكذا وهو قول الشافعي **و** **كذا** لو قال له على مائة  
 وثوبان لزمه ثوبان ويرجع اليه في تفسير المائة بخلافه على مائة وثلاثة اوثاب حيث يلزم  
 الكل ثانيا اقرار بمرتان قال غصت تمر في قوصرة لزماه وهي بالتحقيق والتشديد وعيا التمر يتخذ في  
 القصب او يسمى بها ما دام التمر فيها والا وهي تسمى بالزنبيل كذا في المغرب وبداية في اصطبل لزمه  
 الدابة فقط عندها وعلى قياس قول محمد لزماه وبجائز اي لو اقر بجائز بان قال له على خاتم لزمه  
 والمعلقة والفضة وسيف لزمه النصل اي الحديدة والجفن اي عمده **و** **الحمايل** جمع حاملة  
 بكسر الحاء وهي علاقة سيف ونجدة لزمه العبدان والكسوف والجملة بالتحريك بيت زين با  
 النياب والسرور وقيل بيت يتخذ من خشب وثياب اسم بش خاتمه وقيل خر كانه والعبدان جمع جود  
 وهو الخشب كذا وان جمع دور ووثوب في مندبل او ثوب في ثوب لزماه اي في الاول ثوب ومندبل  
 وفي الثانية ثوبان ووثوب في عشرة اوثاب لزمه ثوب واحد عندها وعند محمد احد عشر ثوبا  
 خمسة في خمسة وعني به الضرب لزمه خمسة وقال الحسن بن زياد يلزمه خمسة وعشرون وهو قول  
 زفر لزمه **عشرة اتفاقا ان عني مع** قوله في خمسة مع خمسة **و** لو قال له على من درهم الا عشرة او  
 قال له على مائتي درهم الا عشرة لزمه **له** في الصورتين تسعة عندها حنيفة وعندها يلزمه العشرة  
 وقال زفر يلزمه ثمانية ولو قال له من داري بابين هذا الحايط الى هذا الحايط لزمه له بابينها فقط  
 فلا تدخل الغايتان وصح الاقرار بالحمل اي لو قال حمل امي او حمل شاتي فلان صح اقراره ولزمه  
 والحمل اي صح لو قال حمل فلان على الف درهم ان بين سببا صالحا بان قال اوحي له فلان او مات ابو  
 فورة فاستهلكته فنفذه الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جات برحمتا في مدة يعلم انه كان قائما وقت  
 الاقرار لزمه بان وضعت لاقل من ستة اشهر مذمات المورث والموصي فان وضعت اكثر من ستة اشهر  
 لم يستحق شيئا الا ان يكون المرأة مفعلة في اذ اولدت لاقل من سنتين لزمه ايضا فان ولدته ميتا  
 قالان مردود على ورثة الموصي والمورث ولو ولدت ولدين جيتين قالان بينهما وان كان احدهما  
 ذكر او الاخر انثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث للمذكر مثل حظ الانثيين **والا** اي  
 وان لم يبين سببا صالحا لا يصح مطلقا سوا كان سببا مستحيلا او اياهم في الاقرار وعند محمد ان

بسر خاتمه



ان ابراهم الاقرار ببيع وان السبب مستحسنا لا بان قال اقرضني او باعه مني شيئا بالالف درهم فهذا  
الاقرار باطل ولا يلزمه شيء وان اقر رجل لرجل بدين على انه بشرط الخيار ثلاثة ايام لزمه المال  
وبطل الشرط **باب الاستثناء** وهو التكلم بالباقي بعد الشيء وما في معناه صح الاستثناء  
ما اقر به حال كونه متصلا بالاقرار ولزمه الباقي اي بعد الشيء مطلقا سواء كان الاستثناء اقل مما في  
او اكثر وعني بدين يوسف وهو قول مالك والفراء لا يبيح الاستثناء الا ان كان الباقي اكثر لا استثناء الكل  
اي لا يبيح استثناء الكل ان قال له على الف درهم الا الف درهم فان الف لازم عليه وكذا اذا كان  
مقصودا بطل الاستثناء والمراد من قوله متصلا الاتصال بحسب التلغظ وهو ان لا يكتفى بين  
المستثنى والمستثنى منه الا بالاستثناء المتصل وصح الاستثناء الكلي والجزئي من الدراهم  
بان قال له على الف درهم الا دينار او الا قفيز منقطة وهو لا يساوي الف لزمه الف درهم الا قفيز  
الدينار او القفيز وهذا عندنا وهو الاستثناء وقال محمد وزفر لا يبيح وهو القياس لا يفرق  
اي لا يبيح استثناء غير الكلي والجزئي من الدراهم بان قال له على الف درهم الا شاة وثوبا وقال ان  
فني يبيح فيطرح عنه قدر قيمة المستثنى ولو وصل باقراره لفظ ان شاء الله اي بان قال له على الف درهم  
ان شاء الله بطل اقراره فلا يلزمه شيء ولو استثنى البنائين الدار بان قال له هذه الدار فلان الا بناها  
فانه في فيها المقر له وان قال بناؤها والى والعصة لك وهي البقعة التي ابيه عن الشيء فكذا قال  
في المقر له العبد وسلمه من المقر له ولو قال له على الف من ثمن جدد اشترية منه ولم يقبضه فان  
المقر العبد وسلمه اي المقر له اليه لزمه الف والا اي وان لم يسلمه اليه لا شيء له على المقر من المقر  
على وجه احدا تامه او الثاني ان يقول المقر العبد عبدك ما بعثتك غيره وقد قبضته وفي عليك  
الف درهم منه وفيه المال لازم على المقر والثالث ان يقول العبد عبدك ما بعثتك وفيه لا يلزم  
شي على المقر والرابع ان يقول العبد عبدك ما بعثتك وانما بعثتك غيره وحكمه ان يخالف الف اذا قال  
انني دعوى كل واحد منهما عن صاحبه فلا يقضي عليه بشي من المال والعبد سلم لي في يده هذا اذا  
عين العبد وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا ولا يصدق في قوله ما قبضت عند اخذ خذ  
عند حان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل لم يصدق انما انكر المقر له ان يكون ذلك من  
العبد وان اقرانه من ثمن العبد فالقول قول المقر ان لم يقبضه كقول من ثمن خمر او خمر يري هذا

منقول

منقول بقوله لزمه الف اي يلزمه هناك كما يلزمه مطلقا فيما اذا قال فلان على الف درهم من  
شيء او خمر او عند اخذ خذ وعندها ان وصل صدق ولا يلزمه شيء ولو قال له على الف درهم  
ان ثمن متاع باعه مني **اب** اقرضني الف درهم وقال لي زبوني او نهرجة وقال المقر له جادك  
الي مطلقا عند اخذ خذ وعندها ان وصل صدق وان فصل لا وقال زبوني اقراره اذا قال  
المقر له جادك وعني اخذ خذ انه يصدق في القرض في الزبوني اذا وصل وانما قيد ثمن متاع او  
بالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض بان قال فلان على الف درهم زبوني فقط قيل يصدق  
اجماعا وقيل هو على الخلاف ايضا بخلاف الغصب والوديعة اي اذا قال غصبت منه الف او  
اورعني الف ثم قال وهي زبوني او نهرجة صدق في الغصب مطلقا وعني اخذ خذ اذا قال  
غصبت ثم قال الوديعة ان له على الف الا انه ينقص كذا حال كونه متصل بقوله صدق المقر والا اي  
وان لم يقل متصل بل منفصلا لا يصدق واعلم انه لو وقع الفصل بين الاستثناء وبين صدره  
فروية النقطاع الكلام بانقطاع النفس او باخذ الحال فهو وصل ومن اقر بغصب ثوب ومغيب  
صدق المقر وان قال اخذت منك الف ووديعة وهلكك وقال المقر له لا بل اخذتها غصبا فوضا  
من قال القول قول المقر له مع يمينه وان نكل عن يمينه لا يضمن المقر ولو اعطيتنيها ووديعة فهلكك  
**وقال** المقر غصبتها لا يضمن المقر وكان القول قول المقر مع اليمين فان نكل عن اليمين يلزمه  
الف **وان قال** زيد عمر وهذا كان ووديعة لي عندك فاخذته منك فقال كذبت وهو  
اخذ عمر وان قال اجرت بعيري او ثوبي هذا فلانا فركبه اولب فردده على وقال كذبت بل  
الثوب والداية لي فالقول للمقر عند اخذ خذ وقال لا القول للذي اخذ منه الثوب والداية لي وهو  
القياس ولو قال هذا الف ووديعة فلان لا بل ووديعة فلان فالالف الاول وعلى المقر مثله  
لثالث اي المقر له الثاني مثل ذلك الف وعندها لا يوجب عليه شيء **باب اقرار المريض**  
دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب موافق قدم على ما اقر به في مرضه واذا اراد ان  
اقر الرجل في مرضه موافق يدين وعليه ديون في صحته ودين لزمته في مرضه بالاسباب معلومة  
من القرض والشركة او المزوج وعابن الشهود وهذه الاسباب بدني الصحة والد  
يدين الموقوفه الاسباب مقدم على ما اقر به في مرضه والارث موافق عن ديني ما اقر في مرضه و



وقال الشافعي دين المريض ودين الصحيح يستويان وان اقر المريض لوارثه مطلقا سواء اقر بين اوعين  
بطل الاقرار الا ان يصدق به البقية اي الا ان يصدق ببقية الورثة المريض في الاقرار وقال الشافعي  
يصح وان اقر المريض بدين او عين لا يصح صح وان احاط بالبعث وان اقر بجميع ماله والقياس ان لا يصح  
اقراره الا في الثلث وان اقر المريض لا يصح مجهول النسب ثم اقر بنوته ثبتت نسبة من المريض وبطل  
اقراره وان اقر المريض لا جنية ثم نكحها صح الاقرار وعندنا في بطل بخلاف الهبة والوصية اي لو وهب  
المريض او اوصى لا جنية ثم تزوجها بطل الهبة والوصية وان اقر لمن طلقها ثلاثا فيه اي في المرض فاما  
الاقل حال كونه من الارث والدين وان اقر بغير مجهول النسب بولد مثله بثلثه ابنه وصدة الفلانة  
ثبتت نسبة من المقر ولو كان المقر مريضا وبثرك الفلام الورثة وانما قيد بقوله مجهول لانه لو كان  
له نسب معروف لا يثبت نسبة منه ويقوله بولد مثله لانه لو لم يكن كذلك لا يثبت نسبة منه وانما شرط تصديق  
الفلام لان المسئلة في غلام يعرفه فلا بد من تصديقه لانه في يد نفسه اما اذا كان صغيرا لا يعبر عن  
نفسه فلا يعبر بتصديقه قوله ولو مريضا في باب اقرار المريض لا جنية وصح اقراره بالولد بان قال  
رجل هذا ولدي والوالدين بان قال هذا ابني او امي والزوجة اذا كانت المرأة خالصة عن نكاح الغم  
وعده وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها والمولى وصح اقرارها اي اقرار المرأة بالولاء  
لدين والزوج والمولى وبالمولى لان شهدت قابله او صدقها زوجها اي صدق المرأة زوجها في الا  
قرار ولا بد من تصديق هو الا وانما يصح الاقرار اذا صدق المقر في الاقرار في السائل كقولها وصح  
المصحح التصديق اي تصديق المقر بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها اي ان اقرت بنكاح  
الرجل وماتت فصدقها الزوج لم يصح تصديق عند الاحصاء وعندنا يصح فعليه مهرها وله الميراث  
منها وان اقرب نسب نحو الاخ والعم لم يثبت نسبهما من الاب والجد فان لم يكن له وارث غيره عنها  
قريب كالعم او بعيد كولي المولاة ورثة المقر وان كان المقر وارث قريب او بعيد لا يرث المقر  
حتى لو اقربا منه ولم يعم او مولى المولاة فالارث للعمة او مولى المولاة وماتت ابوه فارثا منه  
شركة في الارث ولكن لم يثبت نسبة منه طرزا كالبنتين ولم اي للميت على رجل ان يحميه فاقراهما  
بقبض ابيه حمي منها وكذب الاخ فلا شيء للمقر ولا نحو حميها بعد ما يختلف باله مالم تعلم ان اباك  
قبض منه مائة **كتاب الصلح** هذا اسم بمعنى المصالحة وهو خلاف النكاح صوم في الشرح

بوقد رفع النزاع وركنة الاجاب والقبول وشروط ان يكون البدل اي المصالح عليه مالا معلوما  
الاصح الاقبضة والا لا يشترط معلومية وهو اي الصلح جائز باقرار الصلح على ثلاثة اقرب صلح  
مع اقرار و صلح مع سكوت وهو لا يغير المدعى عليه بما ادعاه ولا ينكره و صلح مع انكار ذلك و  
قال الشافعي لا يجوز الصلح مع انكار او سكوت فان وقع الصلح عن مال بال باقرار اعتبر بغيره  
بغيره في حكم البيع فثبتت فيه اي في المصالح عند الشفعة اذا كان عقارا او الردي بالغير  
وبخلاف الروية اي روية بخيار الروية وبخيار الشطر وبفنده جهالة بدل اذا كان يحتاج الاقبضة  
لا جهالة المصالح عنه وهو المدعى وان استحق بعض المصالح عنه او كل رجوع المدعى عليه المدعى بخصته  
ذلك اي بخصته ما استحق من المصالح عنه حال كون الحصة من العوض او رجوع بكل ولو استحق المصالح عليه  
اي بدل الصلح كلا وبعضه رجوع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع الصلح عن  
مال بشفعة اعتبر اجارة بغيره في حكم الاجارة في شرط التوقيت ان توقيت استيفاء تلك  
الشفعة حتى لو صالح على سكنى بيت ابد او وصى بموت المدعى لا يجوز كذا في المحيط و بطل  
الصلح بموت احد المصالحين اذ اهلك المدعى او المدعى عليه او محل الشفعة قبل الاستيفاء بطل  
الصلح في ذلك وهو قول محمد فيعود المدعى على الراس الدعوى ولو كان بعد استيفاء بعضه بطل  
بقدرها باق ورجع في دعواه بقدره وقال ابو يوسف ان مات المدعى عليه لا يبطل الصلح والمدعى ينو فيه  
وان مات المدعى فذلك في حذنه العبد وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه وبطل في ركوب  
الدابة في ريس الثوب وانما فرغ من سائل الصلح مع اقرار شرع في سائل الصلح مع سكوت و  
انكار وقال الصلح عن سكوت وانكار فداو اليمين وعوض عنه في حق الذكر ومعاوضة في حق  
المدعى فلا شفعة للجار على المدعى عليه ان صالح عن دارها اي بسكوت وانكار ويجب الشفعة للجار  
على المدعى عليه لو صالح على دارها ولو استحق المتنازع فيه كله بعد الصلح رجوع المدعى على المستحق  
بالطعنة ورد المدعى البدل على المدعى عليه ولو استحق بعضه بقدره ولو استحق كله  
بطلت الشفعة **كتاب الصلح** المصالح عليه كلا وبعضه رجوع المدعى الى  
الدعوى في كله او بعضه وبطل الصلح بعد التعان قبل التسليم الى المدعى كاستحقاقه اي  
استحقاق بدل الصلح في الحكم في الفصليين اي في الصلح عن اقرار والصلح عن انكار وسكوت



وقدم حكمها انفا **فصل** واعلم ان ما جاز به الصالح جاز عن دعوى المال و  
المنفعة بان ادعى في دار سكنى سنة او في عبد خدمة شهر فحده رب المال او قربة ثم مات  
فحده الورثة فضا له الوارث على شيء من عين او منفعة جاز **وعن** دعوى الجنايت هذا اللفظ  
يتناول العمد والخطا والنفس وما دونه بخلاف الحد فانه لا يصح الصالح عن دعوى حد حتى  
لو اخذ زانيا او سارقا او شارب خمر فضا له على مال على ان لا يرفع الى السلطان فهو باطل  
ويرد ما اخذ **والصالح** من دعوى النكاح مطلقا ومن الرق وكان خلع او عتقا على مال و  
الصالح من دعوى النكاح على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امرأة نكاحا وبهى تحذ فضا له  
على مال جاز والثاني ان يدعى امرأة نكاحا على رجل فضا لها على مال جاز هكذا في بعض النسخ  
المختص وفي بعضها قال لم يجز قوله والرق اي الصالح جاز عن دعوى الرق اذا ادعى على مجهول  
انه عبده فضا له المدعى عليه على مال جاز ويجعل في حق المدعى عليه بدلا لرفع الدعوى والنظر  
وفي حق المدعى كانه اعترف على مال الا انه لا ولا له لانكار المدعى عليه الا ان يقيم المدعى بعد ذلك  
بينة فيقبل بينة على اثبات الولاد واثبات الملك وان قتل العبد الماذون رجلا عمدا  
لم يجز صلح عن نفسه مطلقا وان قتل عبده اي عبد العبد الماذون رجلا عمدا فضا له على صاحبه  
العبد الماذون عن عبده جاز مطلقا سواء كان الماذون مديونا او لا ولو صاحبه عن المقتضوب  
المتلف بما زاد على قيمته بالا يتعاقب الناس في مثله ويلزم رد الزيادة ولو اعتق موبر عبدا  
مشترا كالبينة وبين آخر فضا له اي المعتق الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يصح الصالح في  
حق الزيادة من نصف قيمته وان صاحبه على عروضة قيمته اكثر منه جاز وانما قيد بقوله موبر  
لانه اذا كان معسرا اجتب سعاية النصف على العبد ومن وكل رجلا بالصالح عنه اي عن الموكل  
فضاح الموكل ما صاحبه عليه لم يلزم الوكيل ما صاحبه عليه اي بدل الصالح ما لم يضمنه الوكيل بل  
يلزم الموكل ما صاحبه عليه هذا اذا كان الصالح عن دم العمد او عن بعض ما يدعيه من الدين اما  
اذا وكل بالصالح عن مال بال فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب بالمال الوكيل دون الموكل  
وان صاحبه رجل عن رجل بلا امر من ذلك الرجل صح ان ضمن الفضولي المال واخاف  
الا ماله ان مال نفسه بان قال صا لحتك على الفى هذا او عبدي هذا او لو قال صا لحتك على هذا  
الالف

الالف او على هذا العبد ولم ينسب الى نفسه ثم الصالح او قال صا لحتك على الف وسلم الالف اليه  
والا اي وان لم يضمن الالف ولم يضيف لاله او لم يسلم الالف لا المدعى توقف الصالح وفي الذ  
خبرة انه يتوقف عند البعض وعند البعض ينفذ على المصالح فان اجاز له المدعى عليه جاز ولزم  
الالف والا اي وان لم يجز بطل الصالح **باب الصالح في الدين** الصالح  
على استحقاق وجب وثبت بقصد المداينة في البيع بالدين ثم ذكر عقد المداينة مع ان  
الحكم في الغصب كذلك حلالا لمسلم على الصالح اخذ لبعضه حقه واستقاط للباقي لا ماعا  
وضه لان مبادله الاكثر بالاقل لا يجوز فلو صالحه عن الف حال على نصفه او على الف موجب  
جاز الصالح ولو صالح عن الف درهم على الف دينار موجب لا شرا **والصالح** عن الف موجب او  
سود على نصف حال او يضيف لا يجوز فيه لفسد الشرا فالاول بالاول والثاني بالثاني ومن  
لم على آخر الف فقال الدين للمديون ادعى غدا نصفه على انك برئ اي في الحال من النصف  
تفعل برئ من النصف الا نحو والا اي وان لم يؤد خمسين في الغدا لا يبرئ من الفضل و  
عاد الالف عليه عندهما وعند ابي يوسف لا يعود ومن قال لا تحولا اقر لك حتى يؤخره اي  
مطالبته عن او خط بعض المال تفعل صح عليه اي لزمه وليس للدين ان يطالب المديون  
في الحال ويحاط بهذا اذا قال حتى لو قال علانية بحضور الشهود يؤخذ المقر بالمال في الحال  
**فصل** في الدين المشترك وهو ما حصل بسبب متحدثي لوباع عبدا مشتركا  
صفقة واستهلكه ان او كان الدين ميراثا بين الورثة فان كان الدين بينهما ثم صالح  
احدهما عن نصيبه على ثوب لشريكه الاخوان يتبع ويطالب المديون بنصفه او ياخذ نصف  
الثوب من شريكه الا ان يضمن ربع الدين في لا يؤخذ نصفه ولو قبض احد الشريكين  
نصيبه شريكه الشريك الا تخفيه ورجعا بالباقي على الغريم ولو اراد احدهما ان ياخذ حصته و  
ولا يكون لشريكه حصته فيما قبض قال في النوازل ينبغي للمطوب كفا من زيب بقدر حصته  
من الدين ويسلم الزيب اليه ثم بداء الغريم عن حصته دينه ويطلبه بثلث الزيب وياخذه  
فلاحق لشريكه في ذلك ولو اشترى احدهما بنصيبه ثوبا ضمنه ربع الدين وبطل صلح احد  
ربي السلم من نصيبه على ما دفعه ان رجلا ناسما الى رجل في طعام ثم صالح احدهما من نصيبه

الفضل



على راس المال لم يخرج عندها وعند يوسف يجوز في أصله ان يتوقف هذا الصلح عندهما  
على اجازة صاحبه فان رد بطل اصلا ويكون الطعام المسلم فيه بينهما وان اجاز نفذه عليهما فكل منهما صاحب  
الحق فيكون نصف راس المال بينهما ونصف الطعام المسلم فيه ايضا بينهما وعند الصلح جازع عليهما  
بالشره ولا نصف راس المال وشريكه ان شاء **كتاب** شارك فيما قبض ثم يتبعان المطبق نصف الطعام المسلم  
وان شاء اسم اليه ما قبض ويتبع المسلم اليه الا اذا اتى ما عطف المسلم اليه فيرجع على الشريك المصالح ثم المصالح  
بالخير ان شاء ودفع اليه نصف ما قبض وان شاء دفع اليه ربع المسلم فيه وان اخرجت الورثة احدهم  
عن تركه عرض او عقر بمال او عن ذهاب بقصة او بالعكس صح الصلح قل المصالح عنه او كثر فلا  
يعتبر التناهي في القدر ويعتبر القبض في المجلس وعن نقدين وغيرهما باحد النقيدين **باب** اعطاء  
احدهما لاي لا يجوز مطلقا ما لم يكن المعطى اكثر من حظه منه اي من جنس المعطى ليكون نصيبه مثله  
والزيادة بحقه في بقية التركة ولو كان ما اعطوه اقل او تساوى نصيبه ولا يعلم قدر نصيبه من الا  
الدرهم فسد الصلح **باب** القايض فيما يقابل نصيبه من الذهب في الفضة قال الحاكم انما يبطل الصلح  
عن مثل نصيبه واقل من قال الربوا في حال التصادق وانما في حال المناكفة فالصلح جازع وقيل ان باطل  
في الوجهين ولو في التركة دين على الناس فاخرجه اي ان كان في التركة دين على الناس فاخرجه على  
ان يخرج المصالح ليكون الدين لهم بطل الصلح مطلقا في العيني والديني قيل هذا قول ابي حنيفة وعندنا  
يبقى العقد صحيحا فيما وراء الدين وقيل هو قول الكل وان شرطوا اي الورثة في هذه المسئلة ان يبرأ  
الغرماء منه اي من نصيب المصالح من الدين صح الصلح ولو على الميت ديني محيط مستوفى جميع التركة بان  
لا يبقى شيء بعد اداية بطل الصلح والقسمه وان لم يكن مستوفى لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يعطوا دينه  
ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي في القسمة انها لا يجوز استحسانا ويجوز قياسا **كتاب**  
**المضاربة** وهي كالمصالحه من حيث انها تقتضي وجود البذل في جانب واحد ثم هي مفاعلة في طرف  
في الارض اذا سار فيها وفي الشرع هو شركة بالمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب والمراد  
الشركة في الربح والمضارب اي من بعد القبض قبل التفريق وبما تصرف فيه وكيل وبالربح اي اذا ربح فهو  
شريك في الربح وبالفاء اخرج عن استوجب اجر المثل وبالحلاف اي اذا خالف المضارب رب المال  
فيما فوض اليه فهو غاصب ضامن لتعديده على مال غيره وان اذن بعده حتى ان اشترى ما نهى عنه ثم باعه

وتم

وتصرف ثم اجازة رب المال فانه لا اثر لاجازته خلافا لما لك ولو اذن رب المال ان يجعل مضمونا على  
المضارب فالجمله ان يقرض المال من المضارب ويشهد عليه به او ان يقرضه مضاربة بالثلث  
ثم يدفع المستقرض شيئين في العمل حتى لو ملك في يده ملك كالقرض عليه واذا ربح ولم يملك  
فأخرج بينهما على ما شرط اكد في الاصل وبالشروط كل الربح له المضارب مستقرض وبالشروط اي كل  
الربح لرب المال مستبضع وانما يصح الما المضاربة بما يصح في الشركة من الدراهم والدنانير عندهما وعند  
محمد بهما وبالفلسي الراية ولو دفع اليه عرض وقال له بعه وعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهم او  
بدنانير فمصر فصح ويكون الربح بينهما ما شاء فان شرط لاحدهما زيادة عشرة من الربح على ما شرط فافقد  
المضاربة فلا جرم مثله ولكن لا يجاوز الاجر عن القدر المشروط عند يوسف وعند محمد يجاوز وبلغ بالفا  
بالمبلغ وتجب الاجرة في المضاربة الفاسدة وان لم يربح في رواية الاصل عن ابي يوسف ان لم يربح فلا اجر له  
وكل شرط يوجب الجمل في الربح يفده اي عقد المضاربة وذلك عنوان شرط المضارب ان يسكن رب  
المال داره او ارضه لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله واجرة الدار فصارت حصة العمل جمولة فلم  
يصح وكذا لو ورد في الربح ايضا يفقد عقد المضاربة والا اي وان لم يوجب الشرط جملته الربح لا  
يفقد العقد ولكن يبطل الشرط كشرط الوضعية اي الخسران على المضارب او عليهما وتدفق المال  
للمضارب ويبيع المضارب بنقد ونسيئة ويشتري المضارب ويوكل المضارب احد البيوع  
والشرا ويب في المضارب مطلقا وعن ابي يوسف انه ليس له ان يبرأ الا اذنه وعن ابي حنيفة  
ان دفع المال اليه في مصر وهو من اهل ذلك الموضع ليس له ان يبرأ وان دفع المال اليه في غير الموضع  
فله ان يبرأ اليه ببلده ويبيع اي يعطى المال بضاعة للبركة ويودع المال ولا يزوج المضارب  
مال المضاربة بعد اولا ائمة وعن ابي يوسف انه يزوجه الائمة ولا يضارب المضارب الا باذن رب المال  
او باعماله الا ان يقول رب المال اعمل برأيتك ولم يتعد اي لم يتجاوز المضارب عما عينه في ببلده  
وكذا ليس له ان يدفع بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج المضارب الى غير ذلك البلد واشترى  
ضمن وكان ذلك له ولربحه وعليه وضعية وان لم يشر حتى رده الى البلد الذي عينه يبرأ من الضمان  
وانما قيد بالبلد لانه لو قال له على ان يشتري في السوق لا يصح التقييده به ولان يعمل به في غير  
السوق بالمعنى استحسانا ولم يتعد عما عينه من سلعة بان قال له خذ هذا المال مضاربة على ان



يشترى بها الطعام ووقت بان وقت المضاربة وقتا بعينه ومعا كل في الشركة اي لم يتجاوز  
عما عليه من هذه الاشياء كما لا يتعدى احد الشريكين في الشركة المقيّد مع شيء منها والمراد بالمع  
معا كل معيّن لانه لو قال على ان يشترى من اهل الكوفة او قال على ان يعمل في الصرف ويشترى  
من الصيارفة وبيع منهم فباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة او من غير الصيارفة جاز  
ولم يشترى المضارب من يعق من قرابة او يمين على المال او عليه اي على المضارب ان ظهر  
زنج متعلق بقوله عليه وضمن في الصوري ان فعل ويعق عليه نصيبه ويفقد نصيب رب المال  
عنده ويعق عندها فان لم يظهر ربح في المال صح ان اشترى من يعق عليه فان زادت قيمته بعد  
الشراء حتى ظهر الزنج عتق خطه منه ولم يضمن المضارب لرب المال شيئا وسعى العبد المعتق في قيمة  
نصيب رب المال معه اي مع المضارب الف اخذ المضاربة بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف  
فوطئها المضارب فولدت الامة ولد ابي وى الولد الف فادعاه المضارب حال كونه موسرا  
فبلغت بعد الدعوة قيمة الف وخمسائة سعى الولد لرب المال في الف فوهم ما بينه وخسرون او  
اعتقد رب المال فيكون لرب المال خيرا فان قبض رب المال الف من الغلام بالاستيفاء وهو  
راس المال ضمن المدعي اي مدعى النبوة نصف قيمتها واعلم ان قوله موسر ليس بقيد لازم بل ذكره  
لان ما لم يضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا كان موسرا **باب المضارب بغير**  
وهو مال من المضارب او وصفه لان المضارب بمنزلة النكحة واعلم ان المضارب لا يملك ان يفسد  
الا باذن رب المال فان ضارب المضارب بلا اذن رب المال لم يضمن بحجر والدفع ما لم يعمل المضارب  
الشيء مطلقا سواء ربح او لم يربح وهذا اخذها وهو ظاهر الرواية حتى لا يخيفه وقال زفر ضمن بالبيع  
عمل او لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف وفي رواية عن ابي حنيفة لم يضمن بالدفع حتى يربح حتى لو هلك  
المال قبل ظهور الزنج لا يضمن كلاهما فاذا ربح ضمن الاول لرب المال هذا اذا كانت المضاربة  
صححة وان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني فان دفع الاول الى الثاني باذن رب المال با  
لثالث اي دفع بشرط الثالث واحال انه قيل له اي للمضارب الاول ما رزق الله بيننا نصفان و  
قد تصرف الثاني وربح فللمالك النصف من الزنج وللأول السدس وللثاني الثلث ولو قيل  
له اي للمضارب الاول ما رزق الله بيننا نصفان والمسئلة بجاهها فللثاني ثلثه ووالباقي بين  
المالك

المالك والمضارب الاول نصفان فيكون الزنج انثلاثا ولو قيل له اي للمضارب الاول ما رزق  
بيننا نصفان ودفع المال الى الثاني بالنصف فللثاني النصف واستويا اي رب المال والاول فيما بقى  
من النصف فيكون الزنج ثلثا ورب المال والربع للاول ولو قيل له اي للاول ما رزق الله فلي نصفه او قيل له  
ما كان من الفضل فيبين نصفان فدفع المال للمضارب الاول بالنصف فللمالك النصف وللثاني  
النصف والاشي للاول ولو شرط المضارب الاول للثاني ثلثيه والمسئلة بجاهها فلرب المال  
النصف والمضارب الثاني النصف وضمن المضارب الاول من مال الثاني سدس من الزنج  
وان شرط المضارب للمالك ثلثه ولعبد اي عبد رب المال ثلثه على ان يعمل عبد المالك معه  
وشرط نصف ثلثه صح ولو تصرف وربح كانت ثلث الزنج للمضارب وثلثان لرب المال  
ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين فهو للغلام وهذا اذا كان العاقد هو المولى ولو  
عقد العبد المادون عقد المضاربة مع اجنبي وشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه  
دين وان كان على العبد دين صح عند ابي حنيفة ويبطل المضاربة بموت احد المادون  
المالك اي الحكم بالحق للمالك دار الحرب حال كونه مرتدا قيد بالحق لان قبل طوقة  
يتوقف تصرف مضاربه عند ابي حنيفة ان السلم نفذ وان مات او قتل على الارتداد بطل وقيد  
بالمالك لانه لو ارتد المضارب وحق فالمضاربة على حالها عندهم ولو طعن المالك مرتدا ثم  
عاد مسلما جاز ما فعل مضاربه من البيع ومن الشراء ويبقى المضاربة على ما شرط كذا في المبسوط  
وينعزل المضارب بعزله ان علم المضارب عزل قهرا لانه لو لم يعلم به حتى اشترى وبيع ففقد  
جائز وان علم المضارب بعزله والمال عروضي باعها ولا ينعزل العزل عن ذلك ثم لا تصرف المضا  
في ثمنها ولو اقر قايعة فضمن المضاربة واحال انه في المال ديون وربح اجبر الى ان يكم المضا  
على اقتضا الديون اقتضيت منه حتى اخذته والا اي وان لم يكن في المال زنج لا يلزمه  
الاقتضا ويؤكل المالك عليه اي على اقتضا الديون الغرام والسما بالكر **باب المضاربة**  
فايرى موب بجبر على التقاضي اي على اخذ ثمن البيع وما يملك من مال المضاربة من الزنج  
دون راس المال فان زادها لملك على الزنج لم يضمن المضارب وان قسم الزنج قبل استيفاء  
الراس المال وبعثت المضاربة ثم هلك المال كله او بعضه تراء الى المالك والمضارب

مرد لانه



الرجح لي خذ المال من راس المال وما فضل من راس ماله فهو بينهما وان نقص من راس  
المال بان كان المالك اكثر من الرجح لم يضمن المضارب وان قسم الرجح ونسخت المضاربة  
ثم عودا انما ان ربح المال والمضارب المضاربة ثانياً فهلك المال في العقد الثاني لم يتراد  
الرجح الاول **فصل** ولا يفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة فالرجح بينهما وقال  
زفر بن عبد المضاربة ولو دفع المال الى ربح المال مضاربة لا يصح المضاربة الثانية ولا يفسد  
المضاربة الاولى عندنا ويكون الرجح بينهما على ما شرطوا وعند زفر بن عبد المضاربة الاولى فان سافر  
المضارب فطعامه وشراؤه وكسوته ودكوبه **مطلقا** سواء كان كراؤا وشراؤه وعمل  
شباب يلبسه واجرة اجير يخدمه وعلف دابة يركبها والرهني في موضع يحتاج اليه كاللحج واجرة  
الحمام والحلاق في مال المضاربة مطلقا استحسننا وقال الشافعي ينفق المضارب من مال  
نفسه مطلقا وقال مالك ان كثر المال ينفق من مال المضاربة ولو قل من مال نفسه وان عمل المضارب  
في المصر او في قرية فقنقه في ماله الى مال المضارب كالدواوين في ارض خيف الدواوين في مال  
المال للمضاربة ولو كان خوجه دون السفر فان كان بحيث يفسد ونعم يروح فيبيت باهله فهو  
بمنزلة السوق في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فقنقه من مال المضاربة فان ربح المضارب  
رب اخذ المالك ما انفق المضارب من راس المال وما بقي يكون على ما شرطوا فيكون النفقة  
مصرفه الى الرجح ولا يكون مصرفه الى راس المال فان باع المتاع من الجرة حبيب وادخله في الثمن  
ما انفق على المتاع من الحمل ونحوه كاجرة السمسار والعصا والصباغ ولا يجب ما ينفق على  
نفسه ويقول قام على كذا ولو كان مع المضارب الف فاشترى به متاعا وقصره او حمله باله  
والى ان قيل له اي للمضارب العمل براكب فهو اي المضارب متطوع فيما انفق وان صبغه  
المضارب صبغا احمر فهو اي المضارب شريك بازاو الصبغ فيه ولا يضمن المتاع قوله فيه الى  
فيه الثوب الابيض حتى لو كان قيمته غير مصبوغ الف ومصبوغا الف وما يمين كان الالف للمضارب  
وما يتا و ربح المضارب بدل ماله وانما خص الحرة لا السوداء موجب النقصان وهو خلاف سائر الاولان  
قتل الحرة كذا ذكره في الاسلام في الجامع الصغير مع الف بالنصف فاشترى المضارب به بزاو البئر  
قبل متاع البيت وقيل شباب الكثر والقطن وباعه بالفين واشترى المضارب بها عبدا او لم  
ينفق

ان يفسد مضارب

ينفق فضا على الفان في يده عزما ربح المال والمضارب الفاء وعزم المالك الف ايضا وحده  
ودرج العبد للمضارب وباقية على المضاربة ورأس المال الفان وخمسائة لان ربح مرة  
ومرة الف وخمسائة ويرجع على الفين اي لا يبيع المضارب العبد من الجرة الا على الفين وان باع  
العبد بأربعة آلاف صار ربح الثمن للمضارب بدل ماله وثلاثة ارباعه وبقي ثلثه الا ان للمضارب  
رب بدفع راس المال وذلك الفان وخمسائة ويبقى خمسمائة بينهما على ما اشترطوا وان اشترى  
المضارب من المالك بالف عبدا صغيرا اشتراه المالك بنصفه راجح اي يبيع المضارب ذلك العبد  
من الجرة بنصفه فيقول اشتريت بخمسمائة مع الف بالنصف فاشترى به عبدا قيمته الفان  
فقتل العبد رجلا خطأ او امرا بالفتح اليه او الفداء فان اشترى بالفتح يدفع ويغترى المضارب  
وان اشترى الفداء فثلثه ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب وانتهت المضاربة ثم  
العبد لهما لا على المضاربة يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما وانما ينفق بقوله قيمته الفان  
لانه اذا كان الف لا شيء على المضارب مع الف فاشترى به عبدا او بهلك الثمن قبل النقد ودفع  
المالك الى المضارب الف او حتى ينقد المضارب على العبد ثم يتم اي يرجع على ربح المال لان  
ينقد من العبد ولو عشر مرة ورأس المال جميع ما دفع المالك اليه مع الفان فقال المضارب  
دفع الى الف فربحت الف او قال المالك دفع اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب ولو كان  
الاجنفة يقول او لا القول لرب المال وهو قول زفر ثم رجع وقال القول للمضارب وهو قول  
واذا اختلف رب المال والمضارب في راس المال والرجح فقال رب المال راس المال الفان  
وشرطت لك ثلث الرجح وقال المضارب راس الف واشترطت لي النصف فالقول للمضارب  
في قدر راس المال كما مر من الاختلاف والقول لرب المال فيما شرط له من الرجح وايتها اقام البينة  
على ما ادعى من الفضل قبلت بيمينته ولو ادعى المضارب لعموم في كل ما كان واودعى رب المال المخصوص  
او ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي جرة بعينها فالقول للمضارب  
وقال زفر لرب المال مع الف فقال المضارب هو مضاربة بالنصف او قرض والى ان المظارب  
قد ربح الف او قال المالك هو بضاعة او دية فالقول للمالك والبينة بيمينته للمضارب فان  
قلت ما وجه الفرق بيني هذا وبين ما اذا العكس صورة المسئلة بان ادعى رب المال القرض

الفا الى المضارب



والضارب المضاربة فالبنية هناك بينة رب المال والقول للضارب قلت وجه الفرق انما  
العلية لانها قد اتفقت على ان الاخذ كان باذن ورب المال يدعى ضاربا وهو يتكرر كذا في الايضاح  
**كتاب الوديعة** هي امانة تركت للحفظ والمضاربة للاسترباح فكانت  
الكثرة وجود ائمن الوديعة فلهذا اختلفت في الابداع في اللغة تسليط الغير على حفظ  
الشيء كان مالا او غيره يقال اودعت زيدا مالا واستدعته اياه اذا دفعته اليه للحفظ فانما مودع  
ومستودع بالكره فيهما وزيد مودع ومستودع بالفتح فيهما والمال مودع ووديعة وركبتها  
الايجاب والقول بشرطها كون المال قابلا للثبات البديهي من حفظه حتى لو اودع الآبق  
والمال ابق في البحر لا يصح وكون المودع مكلفا لوجوب الحفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ  
وصيرورة المال امانة عنده وفي الشرع الابداع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما تركه الا ائمن  
امانة الا ان الفرق بينهما ان الوديعة فاهة والامانة عامة فلا يضمن المودع بالهلاك حطفا وقال **الحنفية**  
فت الوديعة عند المودع ولم يسرق ماله آخر للمودع يضمن والمودع ان يحفظها بنفسه وبعياله من  
زوجته او ولده او والديه واجيرته فالجبرة في هذه الباب لا كنه لا للمنفعة حتى لو اودعت وديعتها  
لا زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقتها والا ابن الكبر اذا كان يسكن مع المودع ولم يكن في نفقة  
فخرج وترك المنزل على الابن لا يضمن الوديعة والتسليم في الخافي الذي استأجره مشاهدة او مساندة دون  
المياومة فهو **ممن** في عياله فاما الاجير فيحمل على الاعمال فكذلك الجانب يضمن بالدفع اليه فان حفظها  
بغيرهم اودعها عند غيرهم ضمن الا ان يخاف الحرق والغرق فيسلمها الى جاره او فليكن الخويع يضمن الا ان  
يقع في داره جربق غالب فخاف على الوديعة فيسلمها الى جاره او يكون في فليكن في الخويع فيسلمها اليه  
اخرى في لا يضمن مطلقا قبل هذا اذا احاط الحريق بمنزلة المودع وان لم يحيط بمنزله لم يضمن ولا يصدق  
على العذر حتى يعقم البينة وذكر ثلث الامة **الطوائف** لو دفعها الى جاره مع امكان الدفع الى بعض من في  
عياله يضمن والا فلا الغرق يفتحي مصدر غرق في الماء **الماء** في غرقه في النار فلو غرق في النار  
وبالتحريك في القصر كذا في المغرب فان اودع ثم طلب ربهها فحسبها المودع حال كونه قادر على تسليمها  
او خلطها المودع بماله حتى لا يتميز بان خلطها بجنسه كالبني بالبنين والحنطة بالحنطة ضمنهما في المسلمين وا  
وانما قيد في الاول بقوله قادر لانها لو كانت بعد من المودع لا يقدر على دفعها لضيق الوقت او غير

فلا

فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الثانية واعلم ان الخلط على اربعة اوجه خلط  
بطريق المجاورة مع شيء التميز كخلط الدرهم البهيم بالسود والدرهم بالذئبة  
والجوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع وخلط بطريق المجاورة مع نقد  
التميز كخلط الحنطة بالشعير وذلك يقطع حق المالك ويوجب الضمان وقيل يقطع حق المالك  
عن الخلوط بالاجماع هذا فيكون له الخيار وقيل القياس ان يصير الخلوط **مطلقا** للمالك  
عند اذ خيف وفي الاستحسان لا يصير فخلط الجنس بخلافه مما زج كخلط الخيل بالسرج و  
هو من السهم الخيل بالذيت وكل ما يبيع بغير جنسه وانه يوجب انقطاع حق المالك في الضمان  
بالاجماع وخلط الجنس بممازجة او مجاورة كخلط درهم اللوز بدرهم الجوز او اللبن باللبن  
او الحنطة او الشعير بالشعير او الدرهم البهيم بالدرهم البهيم او السود بالسود فعند اذ خيف  
هو استهلاك مطلقا لا سبيل لصاحبه الا تضمن المودع مثله او قيمته وصار الخلوط ملكا للمالك  
وعندها يقطع ملكه عن الخلوط بل بالخيار ان ضمن الخاطئ مثله وان شاذ ركة في الخلوط بقدر  
درهمه وان اختلط الوديعة بماله بلا فعل كما اذا اشق الكيس في صندوقه فاختلط بدرهمه  
اشتركا في المودع والمودع في الخلوط حتى لو يملك من ماله يضمن الباقي بينهما على قدر ما كان  
لكل واحد منهما ولكن لو اتفق المودع وبعضه فرد المودع مثله اي مثل ما اتفق فخلط بالباقي من  
الوديعة ضمن الكل وان تعدى المودع فيها بان كانت الوديعة دابة فركبها او ثوبا فلبسها او عدا  
فاستخدمها او اودعها عند غيره ثم زال التعدي وردها اليه على ما كان زال الضمان الواجب بالتعد  
وقال ان في لا يبرأ عن الضمان بخلاف المستعير المستأجر يعني اذا تعدى في المستعار والمستأجر  
بان استعار ثوبا ليلبس يوما فلبس يومين ونزعه للتسليم او استأجر الدابة ليركبها اياما معدودة  
او يحمل عليها اضا معلومة فركبها او حملها اكثر منها ثم ردها كما كانت لم يبرأ من الضمان خلا  
لزوجتيها وبخلاف اقاربه بعد جود اي يضمن المودع باقاربه بالوديعة بعد ما تجدها ولو جدها  
عند غير صاحبها بان قال اجبني للمودع عندك وديعة فلان فقال لا لا يضمن وعند زفر يضمن  
وله ان يبرأ مطلقا سواء كان بها حمل وموثة او لا عند عدم النهي والخوف وان نهى  
السوقها ففرضي بالاتفاق هذا عند اذ خيف وعندهما ليس له السوا اذا كان له حمل وموثة

دوسه  
الستمس



وقال ان في ليس له ذلك في الوجهين واعلم ان اطلاق قوله ان يابدل على ان لا فرق بين السفر الطويل  
والقصير وذكر في جامع الصغير الثاني والذخيرة وقال في حنفية ان يابد مطلقا وقال محمد لا يابد مطلقا  
وقال في يوكف له ان يابد فيهما سفر اقصي الاطوال وهذا الخلاف فيما فيمكنه الحفظ في المصباح كان  
بعضه عياله ثم لم يحجج لا نقلهم اما لو لم يكن يابد في بعضه عياله ثم او كان ولكن احتاج الى نقلهم لا  
يضمن بالاجماع ولو ادعاه شيئا ودفعه عند رجل فحضر احدهما وطلب نصيبه لم يدفع المودع الى احدهما  
حتى يحضر الاخر عند ايه حنفية حتى لو فعل من نصفه وعندهما يدفع اليه نصيبه ولا يضمن والخلاف في المكيل  
والموزون وفي الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب والدواب ايضا وذكر في الحاشية والصحيح ان الاختلاف  
فيها هو من ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبد  
فليس لها من يابد نصيبه بالاجماع وان ادع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم كالمكيلات والموزون  
نات والثياب وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم اقسمه وحفظ كل واحد منهما نصفه ولو دفع احدهما  
كل اى كمال في يده الى الاخر فضاء عنده ضمن الدافع لا القابض عند ايه حنفية وقال لا يضمنان به بخلاف  
ما لا يقسم اى ان كان الوديعة مما لا يقسم كالعبد والثوب الواحد وكل ما يتعيب بتقسيم حتى جاز ان يحفظ  
بأن الاخر ولو دفع الى الاخر ثم ضاع لا يضمن ولو قال المودع له لا تدفع الوديعة الى عيالك وقال احفظ  
في هذا البيت فدفعها الى ابي لا بد له منه او حفظ في بيت اخو من الدار التي كان البيت في تلك الدار لم يضمن  
الدافع وان كان له منه اى من الدافع بدأ وحفظها في دار اخرى ضمن ومودع الغاصب ضامن حتى لو  
غصب رجل شيئا فادع عنه رجل فملك عنده والمالك يخبر ان ضمن الغاصب وان ضمن المودع  
ذكر ابو اليسر ان لم يعلم ان المودع غاصب يرجع عليه وان علم لا يرجع وكذا ان اثار اليه سرخسي لا مودع المودع  
اى لا يضمن مودع المودع بان ادع عنه رجل ووديعة فادعها المودع عند شخص اخو من غير عياله فملك  
ضمن الاول دون الثاني عند ايه حنفية وعند مالك ان يضمن ايهما شئ فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان  
ضمن الثاني رجع على الاول مع الف ادعى رجلا ان كلامها انه له او دعه اياه فانكر وليس له بينة ثم عرض  
اليه يمين عليه فنكحها قال الف الموجود لها وعليه اى على المودع الف اخو بينهما وانما قال فنكحها لان  
ان حلف لها فلا شيء لها وان حلف للاول ونكح الثاني والالف له وان نكح الاول وحلف الثاني قال الف  
للاول والثاني لا شيء الثاني وينبغي للقاضي ان لا يقضي به بالتكول للاول حتى يحلف الثاني فلو قضى القاضي للاول  
حين

حين نكح مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاءه حتى لو حلف الثاني بعده فنكح يكون الالف بينهما ويغرم الف الف  
بينهما **كتاب العارية** المنسوبة بين الكتابين ظاهر لان الاول امانة تركت للحفظ  
والثاني امانة دفعت للحفظ والانتفاع والعارية فعلية منسوبة الى العارة اسم من الاعارة كالعارية اسم  
من الاعارة واخذ من العار العيب والعوى خطأ ويقال استعيرت منه شيء فاعارته واستعيرته اياه على حذف  
الهاء فكذلك في الغرض وفي المبسوط هي مشتقة من التعاور وهو التناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الانتفاع  
بملكه على ان يعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء يملك المنفعة بلا عوض قبل الاول احتراز من الجهل  
لانها تملك العين والثاني احتراز عن الاجارة فانها تملك المنفعة بعوض وقال في الكرخي يابا  
الانتفاع لا تملك المنفعة وثمرة الاختلاف تظهر في اعادة المستعير عنده لا يعير لانه لا يعير لانه  
يملك ويصح الاعارة بالعين واظهرت ارضي اى جعلت طارعا لا يملك اى اعطيتك ثوبه هذا او جاري  
هذه لو جعلت لك على دابتي اذا اراد بالعارية ولم يرد به الهبة واخذ منك عذري وقاري لك سكني وداري لك  
عمري سكني والعمرى اسم من الاعارة معناه جعلت لك سكنها لك مدة عمرى فعمري مفعول مطلق لفعل محذوف  
تقديره اعمرتها لك عمرى وسكني يميني ويرجع المعير متى شاء والعارية امانة حتى لو ملكك بلا نقد لم يضمن مطلقا  
سواء ملكك من استعير لاولا وقال في ان ملكك من استعير المعير ولا يضمن وان ملكك لانه حال الانتفاع  
يضمن بالاجماع وان تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم ان مثلها لا تحل ولا توجر العارية و  
لا يضمن كما لو ديرة كان الوديعة لا توجر ولا ترهن فان اجر المستعير فغصب اى ملكك ضمن المستعير حتى  
سلمه الى المستاجر ثم ان شاء المعير ضمن المستاجر وان شاء ضمن المعير فان ضمن المستعير لا يرجع على المستاجر  
وان ضمن المستاجر يرجع على المودع اذا لم يعلم ان كان عارية في يده وان علم هذا لم يرجع عليه ويعير المعير  
ما لا يختلف بالمستعمل كالحمل والاستخدام والزراعة والسكنى فلو قيدها المعير بوقت كيوم وشهر او  
منفعة كما اذا قال ركبت هذه الدابة او قيدتها لا يجاوز عما سماه وان أطلق في الاعارة لان ينتفع اى نوع من  
الوقت شاء وعارية الثمن اى الدراهم والديناير والمكيل كالخطبة والشعر والموزون كالذهب والفضة  
والعمل والعدد وكالجوز والبندقى فرض قالوا به اذا اطلق العارية اما اذا عين الهبة بان استعار صير في  
دراهم او دينارين بها وكذا اولى عارية بها ميزان فانه لا يكون قرضا وان اعارها رضاء للبناء او للغرس صح  
الاعارة وان يرجع ويكلف المعير فلعنهما ولا يضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بسبب القلع ان لم يوقت



وان وقت المعير ورجع قبله ضمن ما نفق منها بالقلع وذكر الى كم الشهد انه يقضي رب الارض للمستعير  
قيمة غرسه وبنائه ويكون له الا ان يشاء المستعير ان يدفعها ولا يضمن قيمتها فيكون له ذلك بهذا  
اذا لم يكن القلع فبما الارض فان كان مضرا بها فانيار رب الارض وان اعارت الى الارض لم يضرها  
المستعير لا تؤخذ مني حصص الزرع وقت اول الوقت استحقا حصص الزرع جذه حصدا او حصدا  
من باب طلب ضرب كذا في المغرب وموثة الرد على المستعير وموثة الوديعه على المودع بكسر الهمزة  
وموثة رد المستاجر على المودع وموثة رد الغصب على الغاصب وموثة رد الموهون على الموهون وموثة  
استعار دابة ثم رد المستعير الدابة لا اصطبل ما لكها ولم يسلمه واستعار العبد ثم رد الى دار المالك  
برئ عن الضمان استحقا ما والقياس انه يقضي بخلاف المصوب والوديعه حتى لو رد المصوب  
والوديعه الى دار المالك ولم يسلمه اليه فضا غاصب وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مثله  
او سائمه لاميا ومه او رد مع عبده رب الدابة او اجيره مثله او سائمه برئ المستعير في هذه  
الصورتي والمثله الثانية مطلقا الى سوا كان عبدا يقوم على الدواب او غيره قبل هذا في العبد اذا  
يقوم على الدواب والا ان هو الصحيح بخلاف الاجنبي ان رد هاهنا اجنبي فملك حتى دلت هذه  
المثله على ان المستعير لا يملك الايداع من اجنبي وقال مشايخ العراقي انه يملك الايداع وعليه  
الفتوى واؤلوا هذه المسئلة بان موضع المسئلة فيما اذا كانت العارية موقفة وقد  
انتهت العارية بانقضاء مدتها في يمين المستعير موقفا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق ومن  
اعار أرضا بغير رعاها وارا دكتا به الضك يكتب المعار انك اطعنتي **ارضك**  
عندك خيفة وعندك يمينك انك اعزتي وانما قال ارضك اشارة الى انه في اعارة الارض يكتب اطعنتي في  
غيرها يكتب انك اعزتي اجماعا **كتاب الهبة** المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما عليك  
بغير عوض ثم في اللغة عبارة من ايصال النعم لا الغير ما لان او غير ما في الشرع هي تملك العين بلا عوض  
فقد تملك العين احترار عن الاعارة وبلا عوض احترار عن تملك بعوضي وهي في المعنى بيع وتصح الهبة بايجاب  
من الواهب كونهت وخلصت اي اعطيت واطعنتك هذا الطعام وجعلته لك عمرى واعمرتك هذا الشيء  
بقوله جعلتك على هذه الدابة حال كونه نائيا به الهبة مطلقا سوا قال السلطان او غيره وقيد به لانه لو قال  
جعلتك على هذه الدابة ولم ينو الهبة يكون عارية وقيل من السلطان هبة مطلقا بقوله كسوتك هذا الثوب  
وقوله

وقوله ادري لك هبة اي من جهة الهبة تسكنها قوله تسكنها لا مدخل له في الهبة حتى لو لم يقل تسكنها يكون هبة  
ايضا بقوله ادري لك هبة تسكني او ادري لك تسكني هبة وقوله عطف على قوله بايجاب اي يصح بايجاب  
وقوله من جانب الموهوب له وقضي منه في المجلس بلا اذنه وبعده به اي يصح الهبة ان قبض بلا اذنه اذا كان  
في المجلس استحقا وان قبض بعد الاقرار لا يصح الا باذنه وقال لك ثبتت الملك فيه قبل قبض ثم تصح با  
يجاب وقوله وثبت الملك في شيء محصور ومقتصر وفي شيء متاع لا يقسم لا فيما يقسم وقال الشافعي تصح و  
نفع المحوز ان يكون مغرعا عن المالك الواهب وحقوقه وبما لا يقسم لا يحل القسمة اي لا يبقى منتفعا  
به بعد القسمة اصلا كعبد واحد ودابة واحدة او لا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع  
الذي كان قبل القسمة كبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير ونحوه بالقسوم ان يبقى  
منتفعا به في الحالين قبل القسمة وبعدها فان هبت شفعا مشافعتا وان قسمه وسلمه الى  
الموهوب له صح وان وهب دقيقا في بر لا يصح وان لم يكن وسلمه اليه وكذا الدهن في السهم  
التي في اللبن وملك الموهوب بلا قبض جديد لو كان الموهوب في يد الموهوب له وهبة الاب  
لطفله تتم بالعقد اي بقوله وهبت هذا الشيء لابني ولا فرق ان يكون هذا الشيء في يده او في يد  
مورثه وانما قيد بقوله لطفله لانه لو وهب شيئا لابنه الكبير شتر طقبضه وان كان في عياله ولا  
يكفي بقبض ابيه عندها وكذا اذا وهبت للطفل امه شيئا وهو في عياله وابوه ميت ولا وصي  
له جازت الهبة وان وهب له اجنبي تتم بقبض وليه وهو الاب والجد اب الاب عند عدم الاب  
او وصيها بقبض امه واجنبي لو كان الطفل في حجرها قيد به لانه لو لم يكن في حجرها لا يتم بقبضها  
بقضها بخلاف الولي حيث لا يشترط كونه في حجره ويتم بقبضه ان عقل ولو وهب اثنان دارا  
مشتركة بينهما لواحد صح لا عكسه اي لا يصح لو وهب واحد دارا من اثنتين عند واحد وعندهما  
صح وصح تصدق عشرة من الدراهم وهبتها لفقيرين لا لغنيين لان لا يصح تصدقهما لغنيين  
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كل وانما خفي عشرة بالذكر اتباعا لمحمد فانه وضع المسئلة في الجا  
مع الصغير **كتاب الرجوع في الهبة** اذا وهب به لاجنبي صح الرجوع فيها  
اي الهبة اما بالقضاء او بالرضا او بالارادة بالاضطرار من يسبذ يرحم محرم ولا زوج وقال الشافعي  
لا رجوع فيها ومنع الرجوع في الهبة سبعة اشياء جمعها المصنف في حروف ومع خرفة قال الدال الزيا



الزيادة المتصلة بالقرن بالكر والبناء والاسم وغيرهما مما يجب زيادة قيمة الموهوب  
اما اذا لم يزد على القيمة كما اذا بنى ذلكنا صغير او غير ذلك لا يعيبا بغيره لا يسقط حق الرجوع  
وكذا اذا زاد زيادة توجب نقصا كالاسن ان خصه فانها ليست بزيادة حقيقة بل هي نقصا  
معنى فلا يمنع الرجوع ولو كانت الزيادة منفصلة بان كانت الهبة امة فولدت عند الموهوب  
من زوج او جوز فللموهاب الرجوع فيها دون ولولده وان كانت الزيادة من سعة فله الرجوع  
فله ان يرجع فاذا وهب بعد افعاله القرآن او الحرفة لا يرجع عندها يوسف وفي قول زفر يرجع و  
لو ادعى الموهوب انه سعى عندها وكذبه الواهب فالقول للواهب عندنا وعند زفر القول للمو  
هوب له والميم موت احد المتعاقدين فاذا مات الموهوب له او الواهب يمنع الرجوع من  
الواهب ومن ورثته الواهب والعين العوض فان قال الموهوب له للواهب خذه عوض  
هبتك او بدلها او بمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو وهب للواهب شيئا ولم يقبل  
بهذا عوضا عن هبتك او ما شاكله فلكل واحد منهما ان يرجع اما ان كانت الهبة الف درهم او دارا  
والعوض درهم في تلك الدراهم او بيت من تلك الدار لا يكون ذلك عوضا والواهب ان يرجع  
في الباقي وصح عن اجنبي ان اعوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العوض  
بطل حق الرجوع ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له بما عوضه وان امره به ما لم يضمن له الموهوب  
مريكا وان استحق نصف الهبة رجع الموهوب له على الواهب بنصف العوض وبالعكس لا اي ان استحق  
نصف العوض لا يرجع الواهب في الهبة بشئ حتى يرد الواهب ما بقي من العوض فيرجع فيها  
وقال زفر اذا استحق نصف العوض له ان يرجع في نصف الهبة وان كان لا يقبل القسمة ولو عوض  
النصف رجع الواهب بما لم يعوض الموهوب له والى ما سيجر خوج الهبة من ملك الموهوب  
بان باع الهبة او وهب لآخر وبيع نصفها رجع النصف اي ان وهب دارا او قبضها الموهوب  
له بان باع نصفها فللموهاب الرجوع في النصف كعدم بيع شئ اي ان لم يبيع شيئا منها له ان يرجع  
في نصفها والذوا الزوجية اذا حقها ان تكتب بالياء للفرق بينه وبين الراد الحيلة والعمدة  
لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فلو وهب رجل لاجنبة ثم تكلم رجعا وبالا لعكس لا اي ان وهب  
لزوجته ثم ابانها لا يرجع والقاف القرابة المحرمة بالرحم لا بالمصاهرة فلو وهب لذي رحم

٢

محم من لا يرجع فيها فتيده لانه لو وهب لذي رحم غير محرم كبن العم لم يرجع فيها فلو وهب لفتى  
اخيه ولاخيه الفتي يرجع عنه وقال ابو يوسف ومحمد لا يرجع في الاول والهاء الهلاك اي هلاك الموهوب  
فلو ادعاه اي ادعاه الموهوب له هلاك الهبة عند الرجوع صدق بلا حلف وانما يصح الرجوع  
بتراضيهما او بحكم الى اكم بالرجوع فلو كانت الهبة عبدا فباعه الموهوب له او اعتقه قبل ان يقضى  
به القاضي الواهب نفذ ما صنع الموهوب له ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فله ان يضمن  
وكذا ان يملك في يده قبل القضاء لا يضمن الا ان يمنع بعد القضاء وقد طلب من الواهب  
واذا رجع بالقضاء او بالرضا يكون نسخا من الاصل فيعود له الملك القديم حتى لا يشترط قبض  
الواهب فان تلفت العين الموهبة واستحقها مستحق وضمن المستحق الموهوب له لم يرجع على  
الواهب بما ضمن والهبة بشرط العوض بان يهب عبد له رجل على ان يملك الموهوب له بعد  
الهبة ابتداء ويشترط القبض في العوضين في المجلس او بعده باذنه وببطل بالشيوع بان و  
وهب شخص ما عا لشرط العوض لا يجوز بيع انتماء حتى لو تقابضا صح العقد وصار في  
حكم البيع فيرد بالعين وحيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة لو كان عقارا او قال زفر وان فني  
يعقد بيعا ابتداء حتى ثبتت الملك بخر العقد ولا يبطلها الشيوع وذكر الامام المحمود في جامع  
الصغير هو الذي ذكره فيما اذا ذكر بكلمة علقا ما اذا ذكره بالياء بان قال وهبتك هذا العبد  
بشئ لك هذا او بالف درهم وقبضه الاخر يكون بيعا ابتداء وانتماء بالاجماع كذا في النهاية  
**فصل** في الاستثناء والتعليق وغيرها ومن وهب امة الاحملها او وهب امة على  
شرط ان يرد الموهوب له عليه بعد حين او على شرط ان يعقها او يستولدها او وهب دارا  
على شرط ان يرد الموهوب عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها او يعطي بعض الدار الموهوبة عنها  
عن كل الدار صححت الهبة في الصور كلها وبطل الاستثناء في الاول وبطل الشرط في الصور  
من قال لمد يوتنه اذا جاء غدا فهو لك وانت منه برئ او ان اديت الى نصفه فلك نصفه او انت  
برئ من النصف الباقي فلو اى كل واحد من هذه الاقاويل باطل وصح العمري للمعمر بلفظ المفعول  
حال حيوته ولو رثته بعده وهي اى العمري ان يجعل المعمر داره له اى للمعمر عمره اى مدة عمره فاذا  
مات المعمر رث عليه لا الرقبي اى ان مات قبله فهو لك اى لا يصح عندهما خلافا لابي يوسف فان

لانه على السلام جاز العمري  
وردد الرقبي

كذا في كتابي





عنده كالعمى والصدقة كالمسكين لا يصح الصدقة الا بالقبض من المتصدق عليه في المجلس  
او بعده باذنه وعن ابراهيم النخعي وشريح فيه روايتان في رواية يجوز بدون القبض وفي  
رواية لا يجوز ويشترط القبض ولا يصح الصدقة في شاع يحتمل القسمة هذا القسمة على  
رواية جامع الصغير مقيد بالغن والغا قيدا للقسمة لان الصدقة يصح في شاع لا يحتمل القسمة  
كالهبة ولا رجوع فيها اي في الصدقة **كتاب الاجارة** تنازل  
الكتاب بين من حيث ان كل واحد منهما يكون تملك بعوضي لكن الاجارة تملك بالمنفعة بعوضي  
بيع منفعة معلومة باجر معلوم وكل ما صح ان يكون ثمنه البيع يصح ان يكون اجارة كالدار  
والدنانير والموزون والكيل وهذا لا ينكس فان الشاي الدواب والعبيد والاما وغيره من الاعيان لا  
يصح ثمنه ويصح اجارة والمنفعة تعلم ببيان المدة اي مدة الاستجارة كالكسبي والزراعة فيصح على مدة معلومة  
اي مدة كانت ولم تزد المدة في اجارة الاوقاف على ثلث سنين في الصحيح وعندنا في قول لا يصح  
من اكثر من سنة واحدة وفي قول يجوز ثلث سنين وفي قول يجوز ابد ان لم يمتد وقت ولا يشترط ان يكون  
قبل لا يصح وقيل يصح وفي الوقف لو اجر اكثر من ثلث سنين لا يصح عندنا في بيع وغيرهم وقال بعضهم  
ترفع الى الحاكم حتى يسطر ويجلده في جوار اكثر ان يرفع الى الحاكم حتى يجوز له وقيل ان يعقدوا عقودا  
متفرقة كذا في الذخيرة او بالسمية اي المنفعة تارة تعلم بسمية العمل الذي تصرف اليه المنفعة وذا بيا  
جلد الاستجارة على صيغ الثوب وخياطة وهذا يشترط بيان قدر الصبغ وقدر نصي  
عليه في كتاب الاستصناع وذكر في بعض الكتب ان شرطه ان لا يمتد الى ثوبين قدر الصبغ لا يجوز او بالاشارة  
كالاستجارة على نقل هذا الطعام الى موضع كذا او الاجرة لا يملك بالعقد ولا يجب تسليمه به عندنا  
عينا كان او دينيا بل يملك الاجرة بالتعجيل من طرف المستاجر من غير شرط او شرط اي شرط التعجيل او  
لاستيفاء اي استيفاء المعقود عليه او بالتكليف منه اي من المعقود عليه بان قبض الدار فعليه الاجرة  
وان لم يسكنها وكذا لو استاجر نادبة ليسكنها الى مكة فذهب الى مكة ولم يركب حبة الاجرة وقالوا  
ففي يملك بنفي العقد ويجب تسليمها عند تسليم الدار والادابة الى المستاجر وان غلبت المعجزة  
اي من المستاجر سقط الاجرة فانما ينفي العقد ذكر الفضل والقاضي في الدرر في الفتوى انه لا ينقض  
الاجارة ولكن سقط الاجر مادامت في يد الغاصب وذكر في الهداية ان العقد يفسخ وان  
جد الغفر

في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ

جد الغفر في بعض المدة سقط بقدرهم ومن استأجر دارا او ارضاء مدة معلومة فيكون  
ارب الدار والارض طلب الاجر كل يوم ومن استأجر بغيره فيكون للجمل ان يطالب به باجر كل  
مرحلة اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين بان قال بشرط ان يعطى الاجرة بعد شهرين يطالب  
بها بعد شهرين وللقصار والخياط ان يطالب به بعد الفراغ من عمله وللخياط بعد اخراج الخمر  
من التنوير فان اخرجه من التنوير فاحترق من غير فعله له اي للخياط الاجر ولا ضمان على الخياط  
بالهلاك عند الكلي وذكر القذوري في شرحه ان على قوطي تجب الضمان اما لو احترق او سقط  
من يده قبل اخراج الاجر له والطباخ بعد الغرق اي من استاجر طبخا فليطبخ له الطعام ولو  
لم يمتد الغرق عليه اي اخرج المرقه من القدر الى القضاخ عليه وان استوجب ليطبخ قدره  
فالغرف ليس عليه للعرف وللبان بعد الاقامة اي ان استاجر لبان ليضرب له لبنا في ملكه  
فلنفسه يتحق الاجر اذا اقامه عندا في ضيفه وعندنا لا يتحق حتى يشربه وهذا اذا قرب  
البان في ملك المستاجر وان ضربه في ملك نفسه فلا تجب الاجرة عنده الا بالبعد عليه بعد اقامته  
وعندنا بالبعد عليه بعد التبرج كذا في النظم الذند وبني ومن عمله اثر قائم في العين كما  
كالصباغ والقصار وجسها الصانع للاجر عندنا خلاف لزوم ذكر في الذخيرة ان القصار اذا اتفق  
بالثاء او بياض البيض له حق الجسم ان يضي الثوب له حق الجسم في الاصح فان جس الصانع  
العين فضاء العين فلا ضمان عليه عندا في ضيفه وعندنا يضمن ولصاحب الخيار ان شاء ضمنه  
فمنه غير معول ولا اجر له وان شاء ضمنه فممنه معول ولا اجر ومن لا اثر لعمله في العين كالحمال  
والملاح لا يجس للملاح ولا يستعمل الاجير غيره ان شرط على نفسه اي ان قال اجرتك لتخيط  
بنفسك او يدك فليس فيه ان يستعمل غيره وان اطلق له ان يستاجر غيره بان قال استاجرتك  
لتخيط هذا الثوب بدرهم فمذا من قبل اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور خياطة لفظا  
لفظا فلان يستاجر غيره من يعلمه وان استأجره لتجني بعباله ومات بعضهم اي ان استاجر  
رجلا ليدب الالبصرة وتجني بعباله فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله اجرة حتى  
مطلقا هذا ظاهر الرواية قال الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا قلت مونة البعض من مونة  
الكلي اما لو استوت مونة ما بان مات الكلي ومثلا فلا اجر له ولا اجر حامل الكتاب للجواب

انما يعمل بان يخرج مولا حرقا لفظ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ

في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ  
في رواية اخرى ان المستاجر اذا استأجر دارا فاستأجرها لغيره لم يفسخ



اي استاجر رجلا ليدب بكتابه الا فلان بالبصرة ويحكي جوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فرد الكتاب  
 على المستاجر فلما اجر له عند مطلقا وقال محمد لاجرة الذهاب وذكر الفقهاء ان الميت قولي ان  
 يوسف مع قول محمد وغيره ذكر مع البصيرة وانما قيد بتبليغ الكتاب لانه لو استاجر لتبليغ الرسالة  
 الا فلان بالبصرة فذهب الرجل ولم يجد المرسل اليه او وجدته **لا** لم تبليغ الرسالة ورجع فلانا  
 جريا لاجماع كذا في شرح الهداية او لم يلحق الطعام ان رده للموت متعلق بالمسكين اي ان  
 استاجر ليدب بكتابه الا فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا او لم يجد فلانا او وجد  
 ولم يدفع اليه فله الاجرة وعند زفر له الاجرة وانما قيد بقوله ان رده ان تركه المحمول في ذلك  
 وعاد يستحق اجر الذهاب حامل الكتاب وكل اجر حامل الطعام بالاجماع **باب**  
**ما يجوز من الاجارة وما يكون ظاهرا فيها** بان قال المستاجر في الاجارة ما اقتضاه  
 العقد صح اجارة الدور والحوادث المودة للسكنى وان كان بلا بيان ما يعمل فيها والقياس  
 ان لا يجوز ما لم يبين ولا اي المستاجر ان يعمل فيها كل شيء مما لا يضر بالبنا ونحو الوضوء وغسل  
 الثياب وكسر الخطب ونحو ذلك ولا ان يسكنها في جميع الاحوال الا ان اذن المستاجر  
 لا يسكن حال كونه حداثا او قسرا او طحا نا الا برضا مالك وصح الاجارة الاراضى للزراعة  
 والمستاجر الشرب والطريق وان لم يشترطها بخلاف ما لو اشترى ارضا فان الطريق والشرب  
 لم يدخلها لانها ان يبنى ما يزرع فيها انما قيد به لانه لا يصح العقد حتى يبين ما يزرع فيها لان  
 ما يزرع فيها يتفاوت وبعضها يضر بالارضى وان قال على ان يزرع ماشا وصح الاجارة الاراضى  
 للبنا والغرس فان مضت المدة فلهما المستاجر ان يبيعهما للموثر بتركهما **وسلمها** قال كونه  
 فارغ غير خالية عنهما الا ان يغرم الموثر قيمته اي قيمة كل واحد منهما حال كونه مقلوعا وان ملك  
 الموثر هذا بمنزله بالتفسير لقوله ان يغرم الموثر قيمة هذا اذا كان صاحب الغرس والبنا اذا  
 ضيفا ولم يضر الارض فاذا اضر الارض في ملكها بغير رضاه او برضى الموثر بتركه فيكون البنا  
 والشجر هذا للمستاجر والارضى لهذا الموثر والطبقة كالسحر في حكم القلع والترك على  
 حالها والزرع يترك باجر المثل الا ان يدرك ان استاجر الارض للزراعة فمضت المدة ولم  
 يدرك ترك باجر المثل الا ان يزرع وصح اجارة الدابة للركوب وتحمل بشرط ان يبين مقادير

ما مدد الاجارة في

كما

المستاجر

الزيادة في

الخارج



الزيادة لو اسراج بالاسرج بمثل ان شرج اسرج اسرج  
يسرج البرزوق كمنى كل القيمة وان كان يسرج بمثل الا اذا كان ايد اعليه في القدر  
يضمن الزيادة وسلك طريق غير ما عينة وتفاوتا استاجر رجلا ليحمل متاعا وعين له الطريق فان  
خذ في طريق آخر مما لا يسلكه الناس فعطبت ضمن الكل فان كان مما يسلكه الناس فلهما المتاع فلا  
عليه اذ لم يكن بين الطريقين تفاوت اما اذا كان بين الطريقين تفاوت بان كان الطريق غير  
او ابعد او اوفق مما عينة الناس فلهما المتاع وحملة في البحر الكل اي استاجره ليحمل متاعا في البحر فحملة  
البحر يحمل الناس وعطبت ضمن الكل قوله الكل متعلق بالمسائل المذكورة كلها من قوله وبالنسب  
وان بلغ المتاع الى المقصد فلا اجر ويرجع رطبته وقد ادان بالبر اي استاجر ارضا ليزرعها رطبة  
ضمن ما نفق من الارض ولا اجر على المستاجر وبخياط قباء وقد اجر بهي اي ان رفع الخياط ثوبا او  
امره ان يخيط قميصا بدرهم فخاط قباء ولم ياطل في قلب الثوب الحي ران شاة ضمنه قيمته ثوبه  
ترك القباء عليه وله اخذ القباء ووقع اجر مثله ان شاة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا خيار للربيع  
والخياط ضامن **قيمة ثوبه** **باب اجارة الفاسدة** يفيد الاجارة بالشرط مثل  
ان استاجر رجلا ماء ان انقطع الماء فلا اجر عليه وله اي للاجر اجر مثله بعد التسليم واستيفاء  
المنفعة حال كونه لا يجاوز ربه الى اجرة المثل الا ان يسمى وقال زفر واث فيجب اجر المثل بالغابا بلغ  
فان اجوز اعله شرط انها كل ثمر يدبر مع العقد في شهر واحد فقط ففسد في بقية الشهر ثم اذا  
ثم الشهر الاول فكل واحد منهما ان ينقضي الاجارة بحفرة واحدة الا ان يسمى الكل اي كل شهر عدد دفع  
مع وكل شهر سكن ساعة مع العقد فيه اي في ذلك الشهر وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين  
وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها وفي الخلاصة وفي الفتوى  
الصوى رجلا استاجر دارا للسكنى كل شهر بكذا اجاز وزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور  
الاجماع وان استاجر هادرا بعشرة دراهم سنة مع العقد وان لم يسمى اجر كل شهر وابتدأ المدة وقت  
العقد ان لم يسمى ثوبا وان يسمى بغير ما يسمى فان كان العقد حين يهل الهلال اي يوم الغرة يعتبر الاله  
فشهور السنة كلها بالاله والاي وان لم يكن يوم الغرة بان كان في اثناء الشهر فلا يام في شهر  
السنة كلها بالايام ثلثون يوما عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد رواية عن ابي  
وهو

لا بد

الشهر الاول بالايام والثاني بالاهلة فيكمل الاول ثلثون يوما بالايام والاخر وذكر في الذخيرة ان  
استاجر في اثنى عشر يوما بالايام بالاتفاق وصح اخذ الاجرة الحجام للاجرة حسب التمس هو  
طرية ونحوه ولا يقال حسب الفحل الناقصة بعينها عينا اذا اقرها كذا في المغرب ولا اجرة الا اذا  
والج والاقامة وتعليم القرآن والفقه وصورة المسئلة ان يقول استاجر منك بكذا اعط ان تحج عني  
او ان يؤذن اما اذا امره بالتحج او الاذان من ذكر الاجارة فيكون كذا في الاصل ثم المذهب عندنا ان كل  
طاعة يختص بها المسلم فالاستجارة باطل بخلاف بناء المساجد والقطاير وعندنا ان كل ما لا يتعين على  
الاجرة قامة فالاستجارة على ذلك صحيح بخلاف استجارة الصلوة والصوم وتخصيص تعليم القرآن والفقه  
لان لو استاجر لتعليم الخط او الكتابة او علم الادب او الشعر او الحساب او الطب جاز والفتوى اليوم  
على جواز الاستجارة لتعليم القرآن وكذلك يفتي اليوم بجواز الاجارة على تعليم الفقه قال شيخنا بحجر الاب على  
دفع الاجر الاستاد وكذا يحجر على الخلوة المرسومة وقال الامام ابو خيرة الاخرى يجوز في زماننا للامام والمودن  
والمعلم اخذ الاجرة كذا في الذخيرة والروضة وذكر في الخانية واجمعوا على ان الاستجارة على تعليم الفقه باطل و  
**ولا يجوز الاجرة على الغنا والنوح والملاح** كالمزارع والطبل **وفد** اجارة المشاع مطلقا فيما  
يقسم وفيما لا يقسم عند ابي حنيفة وزفر الامن الشريك وعندهما يجوز وهو قول الشافعي وروى الحسن  
عن ابي حنيفة انه لا يصح من الشريك ايضا والفتوى على قولهما كذا في المغنى والحيلة في جواز ذلك على قول  
الكل او لا ثم يقسمان العقد في بعضه بقدر ما يتفق عليه على العاقدتين وهذا اجاز اتفاق كذا  
في الاصل وصح استجارة الظير باجرة معلومة استحييا وصح بطعامها وكسوتها استحيانا عند ابي حنيفة  
اذا كانت المدة معينة وعندهما لا يجوز قياسا وهو قول الشافعي وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام دراهم  
ووصف جنس الكسوة واجلها وزرعها جاز اجماعا ومعنى تسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم  
دراهم ثم تبدل بها طعاما يعني سمي الدراهم المقدرة بمقابل طعامها ثم يدفع الطعام عوضا لها ولو  
سمى الطعام وبين وصفه وقدره جاز ايضا وان استاجر بها بالثياب والعرض بشرط بيان شرائط  
السلم ولو بيع المستاجر وزوجها من وطيلها فان آجرت نفسها بغير ان الزوج فلا ان يفسخ الاجارة سواء  
كان الزوج ممن يشبهه ان يكون امراته ظيما او لا وهذا اذا كان الزوج معروفا فاما اذا كان لا  
يعرف انها امراته لا يعطها فليس له ان ينقص الاجارة والمستاجر ان ينعين غثا رها في منزله  
فان حبست الظير او مرفت فسخت الاجارة وعليها اصلاح طعام الصبتي يريد به المضغ وغسل

ان ينفذ العقد على  
الكل

لان العمل عليها  
لان العمل عليها



شبابه وطعام الصبي على ابيه وتربية على الظير وما ذكر محمدان الرهن والرجان على الظير هذا من عادة اهل  
الكوفة فان ارضعت في المدة يلبس ثاة فلا اوجها ولو دفعه غزلا ~~لنسيجه بنصفه~~ اي بنصف الثوب  
او ثلثه لم يجز في ثوب رب الغزل ولما يك اوجه المثل وكان ثمن الائمة المملو لا يحكي عن استاذ القضاة  
اي النسخي انما يفتي بجواز العقد في ديارنا نصف وشارح اهل بلخ يفتون بجواز هذه الاجارة او استاجرة  
لحمل طعام الى موضع كذا بغير مئة اي من الطعام الذي يحمله او ليحمله كذا اي من الدقيق اليوم بدرهم  
لم يجز متعلق بالسائل المذكورة وان حمل فله اجر مثله لا يجاوز بالاجر فقير او المسئلة الاخرى فاسدة  
عند اهل حرم وعند اهل بغداد هذه الاجارة وعند اهل حرم ان يصح اذا قال في اليوم وان استاجر ارضا على شرط  
ان يكرها اي يقبلها للموت من باب طلب ويزرعها او يقيها ويزرعها صاحب العقد وان شرط للمستاجر ان  
يشترها او يكرى المستاجر ان يزرعها او يقيها اي يجعل في الارض السريقتين او يزرعها بزرعة ارضي اخرى  
لا يجوز في السائل الرابع خلافا للشافعي في الاجرة ولو كانت الارض في بلدة بخارى حلت التكرار للكراس  
لتخرج الربع لا يكون هذه الشرط مفدا للعقد واما اذا اشترط عليه ان يزرعها فانما يفيد العقد اذا  
بقيت منفعة بعد انقضاء المدة اما اذا لم يبق فلا يفيد العقد ويس المراد بكرى الانهار الجدول في  
الصحيح فان اشترط كرى الجدول صحيح وانما المراد بها الانهار العظام قوله او يزرعها الا اخرها  
ان اوجارها للزراعة وجعل الاجر زراعة ارضي اخرى للموخر يزرعها المستاجر له جارة السكنى لا يكرى  
بان اجر داره ليسكنها بدل على ان يسكن الموجد دار المستاجر فانه لا يجوز خلاف الشافعي فان استاجره  
بحمل طعام بينهما فلا اجر له اي اذا كان الطعام مشتركا بين رجلين فاستاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه  
لحمل نصيبه منه لا مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر له الا سمي ولا اجر المثل وقال الشافعي فله المستقر كرا  
بين استاجر الرهن من المهرين فانه لا اجر له وان استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها او يزرعها او ذكر ان يزرعها  
ولكن لم يذكره اي يزرعها او الاجارة فاسدة فزرعها فمضى الاجل فله اي للموخر المسمى وينقلب العقد  
جائزا استحقنا والقياس ان لا يجزى المثل وهو قول زفر وان استاجر حمارا ابدينا راله مكة ولم يسم  
ما يحمل عليه فلا جارة فاسدة فحمل عليه ما يحمل الناس على مثله ففق اي يملك في الطريق لم يضمن وان بلغ  
مكة فله المستقر استحقنا وفي القياس جاز المثل وان شاعا اي اختصا الى القاضي قبل الزرع في الاول  
وقبل الحمل في الثانية نفقت الاجارة دفعا للنفاء ولو نفقت المستاجر وضمن لا يجزى الاجر **باب**

فان

**باب الاجرة** هو فجل يعني فاعل في الجمل اجرت الرجل مواجزة اذا جعلت له على  
قول اجرة والاجر على ضربين اجرة مشترك واجرة خاص الاجرة المشتركة هي يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر  
حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده غير مضمون بالهلاك فتدب حنيفة وزفر والحسن بن زياد  
وهو القياس مطلقا سواء هلكت بامر يملك التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يملك التحرز عنه كطريق القاتل  
لب الغارت الغالبة والمكابرة وقالان يملك بامر لا يملك التحرز عنه فلا ضمان وان يملك بامر يملك التحرز عنه  
فعليه الضمان استحقنا واختار المتأخرون الفتوى بالصحة على نصف القيمة كذا في الاسرار وقيل ان شرط  
الضمان على الاجرة المشتركة يصح عند اهل حنيفة وصار كان الاجر في مقابلة العمل والحفظ جميعا كذا في شرح  
الوقاية وهو قول الفقهاء بكر والفقهاء ابو الليث يفتي بانه لو شرط عليه الضمان لا يصح وماتلفا الى المتاع  
الذي تلف بعمله كتحريق الثوب من دقة وكفاده من قصرة او شتمه وزلق الحال واقتطاع الجبل الذي يشبه  
الحماري الحلق وغرق السفينة من مده مضمون عندنا في جميع قوله مضمون ضمانا تلف وقال زفر والشافعي لا ضمان  
عليه ولا يضمن بباي بغرق السفينة بني آدم حتى لا يضمن دية من يغرق في السفينة وكذا من سقط من الدابة لا يضمن  
وان كان يسوقه وقوده وكذا من لا يملك الدابة كالمريض فان انكسردن في الطريق ضمن للحمال قيمة  
في مكان عمله ولا اجر له في موضع انكسره واجرة بحسب اي اذا استاجر حمالا لحمل له دنا على ظهره او دابة لا  
موضع معلوم باجر معلوم فحمل ثم انكسر في بعض الطريق فالمالك بالحيار ان شأه قيمة قيمة في مكان الذي  
حمله ولا اجر له وان شأه قيمة قيمة محمول في الموضع الذي انكسر واعطاه اجرة بحسب وكذا اذا كسره عمدا فا  
المالك بالحيار وروى زفر ان انكسر لا يضمن وان انكسره عمدا يضمن قيمة في المكان الذي كسره  
ولا يضمن حجام او بزاز او فضاء لم يتعد اي لم يتجاوز الموضع المعتاد في الحج والبذخ والفصد وفي المغر  
بذخ البيطار الدابة اذا اشترها بالبذخ وهو مثل مشط الحجام والاجر الخاص من يستحق الاجرة بتسليمه  
في المدة وان لم يعمل كمن استاجر شهر ابد رهن الخدمة او رعي الغنم هذا اذا تمكن من العمل اما اذا منع  
عذر من العمل لا يستحق الاجر كمن استاجر ايوما في الصحا وكا في الطين ونحوه فمطر ذلك اليوم بعد ما  
خرج الاجرة الى الصحا ولا اجر له كذا في الذخيرة وقد سمي اجرة واحدا لانه لا يمكنه ان يعمل في تلك المدة  
بغيره ثم اعلم انه اذا استاجره لرعي غنمه بدرهم ثم انفقوا اجرة مشتركة الا ان يقول ولا ترعي غنم  
غيره فانه يصير اجرة واحد وان ذكره المدة او لا بان استاجره لرعي غنمه ثم ابد رهن فهو اجرة واحد



الا ان يقول ويرى غنم غنم مع غنم ولا يضمن الاجر الخاص ما تلف في يده او ما تلف بعلمه وصح ترديد الاجر بتريده العمل في الثوب نوعا وزمانا في الاول اي ان قال الخياط ان خيطه فارسي فلنك درهم وان خيطه رومي فلنك درهمان فالشرطان جائزان عندهم واتي العلين عمل استحق ما سمي اجرا له وقال زفر والشاخي الشرطان فاسدان وعلى هذا صح ترديد الاجر بالترديد في صبيغ الثوب بعصفر او زعفران وان قال الخياط ان ظه اليوم فلنك درهم وان خاط غدا فلنك نصف درهم صح شرط الاول وفند الشاخي عند لا خيفة حتى لو خاط اليوم فلنك درهم ولو خاط غدا فلنك درهم لا يجاوزه على درهم في ظاهر الرواية ولا ينقص عن نصف درهم في رواية النوادر وقال الشرطان جائزان وقال زفر والشاخي الشرطان فاسدان وهو العباس وروي ابو يوسف عن لا خيفة انه لا يزاد على النصف الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم فان خاط في اليوم الثاني لنك فالصحيح انه لا يجاوز به نصف الدرهم عند لا خيفة والصحيح عندهما انه ينقص من نصف درهم ولا يزاد عليه هذا اذا قال على سبيل التردد وان قال ان خاط اليوم فلنك درهم كان له درهم وان خاط في الغد وكذا ان قال ان خاط غدا فلنك نصف درهم وان خاط في اليوم كذا في شرح جامع الصغير البرهان صح ترديد العمل في الدكان والبيت اي ان قال اجرتك بهذا الدكان او البيت على انك ان سكنته عطارا فبدرهم وان سكنته حدا فبدرهمين قال لا جازية اي العلين عمل استحق المستحق فيه وقال الاجارة فاسدة وصح ترديد العمل في المسافة الدالة مسافة اي ان قال اجرتك بهذا الدابة الى مكة بدرهم وان جاوزتها الى المدينة فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الحل احتمال قول لا خيفة وقال لا يجوز صح ترديد العمل في الدابة حمل ان قال اجرتك بهذه الدابة الى مكة على انك ان حمل عليها كوشعير فاجره درهم جاز عنده وخذها لا يجوز ولا يسافر بعبد استاجر لخدمته بلا شرط فان سافر فهو ضامن لمولاه ولا اجر عليه وان رده على مولاه بعد ذلك ولا ياخذ المستاجر من عبد محجور اجره ففعله استحق ولا يضمن غاصب العبد ما اكل من اجرة اي ان غضب عبدا فاجو العبد نفسه وسلم من العمل صححت الاجارة فان اخذ العبد الاجر فخذ الغاصب الاجر منه فأكله لا يضمن عند لا خيفة وعندهما ان يضمن ولو وجدته ربه اخذه وصح قبض العبد اجره ولو اجر عبده هذين الشرطين شرارا

والا

وشهر الخمسة صح العقد والشهر الاول يكون باربعة والثاني خمسة ولو اختلفا في ابقاء العبد ومضيه وما ارجى حكم الحال حتى لو استاجر عبدا شهرا ابد بهم فقبضه في اول الشهر ثم جاز في آخر الشهر والعبد مريض او آبق فاختلف فقال المستاجر آبق او مريض حين اخذته وقال رب العبد يكره ذلك الا قبل ان ياتي بساته قال قول المستاجر ولو كان صحيحا في الحال وغير آبق قال قول للموخر والقول لرب الثوب في القيد والقبض والخبرة والنفقة اي ان قال رب الثوب امته كان تعد قبا وقال الخياط بل قبضك والقول لرب الثوب وان قال رب الثوب للصباغ امرتك ان يصبغه احمر فصبغه اصفر وقال الصباغ بل امرتني اصفر قال قول رب الثوب في الاجر وعدمه اي ان قال رب الثوب علمتني بغير اجر وبقول الصباغ باجره قال قول لرب الثوب مطلقا وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريقا لاي يبيعهما اخذوا عطاءا كخياط يخط الثوب باجرة ففعل ذلك مرارا فخذ الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة باجره قال قول لا باب

**فتح الاجارة** وتفتح بالعين اذا استاجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ وخراب الدار والقطاع الماء من الضيعة وما ارجى وقد اختلف المشايخ في هذه المسائل الثلاث فقيل يفسخ فيها ولا يجتجج الى الفسخ وتفتح بموت احد المتعاقدين ان عقد بالنفس وقال الشافعي لا ينقض بموتهما ولا بموت احديهما وان عقدها لغيره لا يفسخ بموته كالوكيل والاب والوصي والمتولي في وقف وفتح بخيار الشرط والرؤية وبالعذر عندنا خلافا للشافعي في الاول والثانية وهو عجز العاقد عن المضي في موجب الا يتحمل ضررا يدايد لم يتحقق به ثم العذر اذا تحقق تفتح بنفس العذر عند بعض المشايخ وعند عامة المشايخ يحتاج فيه الى الفسخ وهو الصحيح ثم الفسخ يحتاج فيه الى القضاء او رضاه عاقلا فلو ذكر في الزيارات انه يشترط القضاء او الرضا وان رضى في جامع الصغير في الاصل انه لا يشترط القضاء او الرضا لكن استاجر رجلا ليقطع فرسه فسكن الوجع او يطبخ له طعام الوليمة فاختلعت امراته منه او ماتت او حان تاليه فافلس او اجره لزمه دين بغير ان من المجر او باقرار منه والظاهر ان احداهما معني معنى عن الاخر وان المراد بالاقرار الاقرار بالقبول على الاجارة والا يلزم ان يكون جهة متقدمة والامال له سواء او استاجر دابة للمنفعة فبذل منه اي فظفر له منه اي من السبعة ينفذ منه لا للمكاري اي ان بدل المكاري راي منه فانه ليس بعذر عذر رواية الاصل وروي الكرخي انه عذر مسائل متفرقة ولو احرق حصا يد ارضي مستاجرة او مستعارة فاحرق شيء من



من الذرع ونحوه في ارض غيره لم يضمن وانما وضع المسئلة فيمادون ارض ملكه لانه لم يضمن بها فعدم  
 الضمان بالاحراق في ارضه بالطريق الاول والخصايد جمع حصيدة اي محصودة اراد ما بقي في الارض  
 من اصول القصب محصودة كذا في المغرب قال الامام الشريفي هذا اذا كانت الترخ كادسة من يدين  
 الى كنة وورقة نسخة ثابته باليد من هذا بالهزة الى كنة حين او قد التار ثم تغيرت فاما اذا كانت  
 مضطربة ينبغي ان يضمن ولو سقى سقيلا لا يتحمل الارض فتعدي ارضه جازة يضمن وان اقصاها طاروا  
 صباغلا حانونه من يطرح عليه العمل بالنصف صورته قياط او صباغ اقصاها حانونه او صباغ  
 عند ان يتقبل العمل وتطرح عليه ويكون الاجر بينهما نصفين صح استبانوا وان استجر جمل الجمل  
 عليه جمل البفتح الميم الاول وكسرت في او بالعكس المهودج الكبير وراكبين الى مكة صح وله  
 الحمل المعتد وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي ورواية في روية الجمل الى الحمل احب ولقد  
 زاد عطف على قوله ليحمل لان معناه لان يحمل اي الحمل يعني استجر جمل ليحمل مقدار زاده فحمل  
 كل منه في الطريق رد عوضه اي جاز له ان يرد عوض ما اكل ويصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعا  
 ملة و **المضاربة** والوكالة والكفالة والايصال والوصية والقضاء والطلاق والامارة  
 والعنق والوقف اي يصح هذه الاشياء الاربع عشرة عندنا خلاف الشافعي حال كون المذكور او  
 كل واحد مضافا لزمان المستقبل لا البسيع واجازته او النكاح والرجعة والصلح على مال قديم  
 لانه لو كان على دم العدي يصح واهل الدين **كتاب المكاتب** اسم مفعول  
 من كانت جده مكاتبه وكذا ما قال المطرزي لم يجد الكتابة بمعنى المكاتب الا في الاساس الكتابة  
 تحرير المملوك مطلقا سواء كان قن او ام ولد او مدبر ايد في الحيل ورقبة في المال اي عند اد البذل  
 قوله يد المنصوب على التميز او على البدل من تحمل المفعول بدل البعض من الكل ثم مدار تركيبة على الجمع ومنه  
 كتب الكتاب لان جمع الحروف وضم بعضها الى البعض فسمي هذا العقد كتابة لانه لا يخلو عن كتابة الوثيقة  
 عادة فالمكاتب كتب على نفسه ام المولى بايقا البذل **كتاب الميراث** **كتاب النكاح** **كتاب الطلاق**  
**كتاب الميراث** والمولى كتب على نفسه الاعتاق بعد قبض البذل وركنها الحجاب والقبول وحكمها صير  
 العبد احق بنفسه ومنافع نفسه من سببه حتى يبقى له عليه وعلى ان يسبيل وشرط جوازها قيام الرق في الحيل  
 فلو كانت مملوكة ولو صغير يعقل البسيع والشراء بمال حال او موهبل بان كاتبتك على الف درهم

بان باء فضول عند رجل  
 فقال المالك لو جاء عند فلان  
 اجزئت فضيحه والنسبة  
 والشركة والمهر

لا ستم اشتر او مخرج بان قال كاتبتك على الف درهم الائمة اشتر على ان تعطيني كل شهر كذا من النخ  
 وهو الطالع ثم سمي به الوقت ثم سمي به ما يودي فيه من الوظيفة ثم اشتقوا منه فقالوا النخ الدية اذا  
 اذها نجوما وقبل المملوك صح عقد الكتابة وقال الشافعي لا يجوز كتابة الصغير وقال لا يجوز الكتابة  
 الا موهبل مخرج او مقيده بقوله يعقل لانه لو لم يعقل لا يجوز بالاتفاق وكذا ان قال لعبد جعت  
 عليك الف ثوبه نجوما او الف درهم كذا او اخره كذا فاذا اديته فانت حر والا اي وان لم تؤد فانت  
 من صح العقد استثنى فخرج مما يديه ينتج لما سبق اي يخرج بعد الكتابة من يد المولى حتى لا يبقى للمولى  
 عليه **كسب** سبيل فلا ينعمن السوء وان شرط عليه ان لا يخرج من **البلد** دون ملكه وعزم  
 المولى ان وطى مكاتبته فيكون لها عرق او جنى المولى عليها او على ولدها او اتلف ماله وان كاتبتك  
 المسلم على غير او خنزير او قيمته او على شئ عين لغيره او على مائة ليرد سببه عليه وصيفا اي على ان يرد المولى  
 جده لغيره فند عقد الكتابة وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يجوز في الرابعة حتى لو ملك ذلك العين  
 واداه الى المولى عتق وان عجز عن ادايته رد المولى في الرق فلو اجاز صاحب العين ذلك فعن محمد  
 انه يجوز وعن ابى حنيفة انه لا يجوز وعن ابى يوسف انه يجوز اذ ذلك او لم يجز خيره انه عند الاجازة يجب  
 تسليم عينه وعند عدم ما يجب تسليم قيمته وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة ان ملك تلك العين ف  
 فادى لم يعتق الا ان يكون للمولى قال له ان اديت ذلك فانت حر فاعتق وذكر في اختلاف زفر  
 ويعقوب ان قول زفر كذا وكذا وهو رواية الحسن بن مالك عن ابى يوسف وروى اصحاب الاملا عن ابى  
 يوسف انه يعتق بالظاهر اسوا قال له المولى ذلك او لم يقل فان كاتبتك على عين في يد المكاتب وهو من  
 كسبه بان كان مادونا في التجارة فقيمة روائيه ولو كاتبتك على درهم في يد العبد من كسبه يجوز با  
 باتفاق الروايات وقال ابو يوسف في المسئلة الخامسة الكتابة جازية ونقسم المائة على قيمته  
 وقيمة عهد وسط فيبطل منها حصصة العبد ويكون مكاتباً باقى فادى الحرام في المسئلة الاولى  
**عتق** مطلقا وقال زفر لا يعتق الا باء اقيمة وعند ابى يوسف انه ادى المشروط او قيمة نفسه  
 يعتق وعن ابى حنيفة ومحمد انه انما يعتق باء اقيمة الحرام اذا قال ان اديتها فانت حر وفي شرح  
 الطحاوي والتمتاشي لو ادى الحرام لا يعتق ولو ادى القيمة يعتق واذا عتق باء الحرام  
 سعى في قيمته ولم يقص من المسمى يعني اذا كانت قيمة نفسه انقص من المسمى سعى في المسمى لان

حتى



قيمة نفسه وزيد عليه يعني اذا كانت قيمة نفسه اكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه بالقيمة ما بلغت  
 هذا وان كان استفاد من قوله وسعى في قيمة الا انه ذكره بيان وتأكيد الدفع وهم نشأ من  
 قوله ولا ينقص من المسمى وصح عقد الكتابة على حيوان غير موصوف معناه ان يبين الجنس كما  
 لفرس والعبد ولا يبين النوع والصفة كالنمركي والهند والجيد والريدي وينصرف الى الوسط و  
 يجبر على قبول قيمة وقال ان فعل لا يجوز وهو القياس او كانت عطف على قوله كانت ذوات  
 الكتاب اي صح هذا العقد ايضا او على قوله قال في قوله وكذا ان قال اي وكذا صح ان كانت  
 كما في عبد الكا فوعلى مقدار مخرج معلوم واي اسم من المولى والعبد له اي للمولى قيمة الحرة وعق  
 بقبضها واذا ادى الحرة عتق ايضا كذا في شرح الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي ولو ادى الحرة  
 يعتق ولو ادى القيمة يعتق **باب ما يجوز للمالك ان يفعل وما لا يجوز للمالك**  
**البيع** واطلاقه يثبت المثل والمحاباة وبالنقد والسياسة والشرا والسفوف ان شرط المولى  
 عليه ان لا يخرج من المهر والمكاتب تزويج امته وكتابة عبده وقال زفر والشافعي لا يجوز وهو القياس  
 والولادة اي ولا المكاتب الثاني اي للمالك الاول ان ادى المكاتب الشاة بعد عتقه اي المكاتب  
 الاول والاى وان ادى الشاة قبل عتق الاول فالاول **السيدة لا تزوج** اي لا يجوز تزويج  
**بلا اذن** اي بلا اذن من المولى **ولا الهبة** ولو بعوضي لانه تبرع ابتداء **ولا التصديق** **الاب** اي  
 بصدقة بسيرة وبهبة بسيرة ولا يوكل بها وذكر في الذخيرة انه يتصدق ويطلب بعقد فليس ورع  
 وقضه اقل من درهم وبأخذ الضيافة البسيرة ويهدى الطعام المتيقن لكل بقدره وانى ولو وبها  
 او اهدى درهم فضا على الابحوز **ولا التكفل بنفسه** او مال **ولا الاقراض** **ولا ائتمان جده**  
**لو كان بمال** **وبيع نفسه** اي لا يجوز بيع نفسه عبده من عبده **وتزوج عبده** اي لا يجوز مطلقا  
 اي لا فرق بين ان يزوجه عبده من امته او من امته غيره وهو ظاهر الرواية وعنى الى يوسف انه لو تز  
 وج امته من عبده يجوز **والاب والوصى في حق رقيق الصغير في باب التصرف كالمكاتب** فيملك  
 بيع رقيق الصغير من غيره وكتابه لا تزوجه ولا يبيعه من نفسه ولا اعاقه ولو بمال ويملك ان تزوجه  
 امته **ولا يملك ما ذون ومضارب وشريك** مطلقا سواء كانت الشركة بشركة المعنوية  
 او العنان **شيئا منه** اي من المذكور عندهما وعند يوسف لهم شرويح الامة ولو اشتري المكا

من يتزوج عبده  
 الا في درهم

تب اياه او ابنته تكاتب عليه اي دخل في كتابة تبعا وانما لم يقل صار ملكا لانه لو كان ملكا تباعا  
 لم يثبت كتابة بعد عتق المكاتب الا صلى وليس كذلك حتى اذا عتق المكاتب تبعا لابي ولو اشتري  
 اخاه وكحوا في القوبة وهو كل ذى رحم محرم لا اولاد بينهما لا يدخل في كتابة المكاتب عند ابيه حتى  
 حتى يجوز له ان يبيعه وعندهما يدخل ولو اشتري ام ولد مع بان تزوجه امه رجل فولدت منه ثم اشتري  
 اشترى ما مع **الولد لم يجز بيعها** ولم تدخل في كتابة حتى لا تعق عليه بعقته نص عليه في  
 المبسوط ويدخل ولد ثانی في الكتابة وانما قيد بشراء الولد مع لانه لو لم يكن معها الولد يجوز البيع  
 خلافا لهما وان ولد له اي للمالك من امته اي من امته المكاتب ولد تكاتب عليه وكسبه اليك  
 الولد اي للمالك وان زوج المكاتب امته من عبده فمكاتبها المكاتب فولدت دخل الولد  
 في كتابتها وكسبه لهما مكاتب او ما ذون كنج باذن مولاه **حرة** كاتبة حرة بها بن عمر فولدت منه ف  
 ستحقت فولد لها عبدا فلما اخذه بالقيمة وهذا عندهما وعند محمد ولد لها حرة بالقيمة وان وطئ المكا  
 او الماذون امته **ملكها** بشرأ صحيح بغير اذن مولاه فاستحقت او بشرأ فسد فردت الامة  
 الي بايعها فالعق في المكاتبه اي في المكسوب في الكتابة ولو وطئ المكاتب او الماذون امته بنكاحا  
 بغير اذن المولى فاستحقت اخذ به اي بالعق مذهب عند عتق هذا اذا كانت الامة شيئا اما لو كانت  
 بكر افاقتضها يؤخذ بالعق في الحال وكذا لو تزوجه باذن مولاه يؤخذ بالمرء في الحال **فصل في**  
 واذا ولدت مكاتبته من سيده تامضت على كتابتها او عتقت نفسها **وحى ام ولد** صورته كاتبة  
 امته ثم وطئها فولدت فهي باطنة وان شئت مضت على كتابتها وادت بدلتها واخذت العتق و  
 واكسبها من مولانا وان شئت عتقت نفسها اذ ابدل الكتابة ورقة الى الرق وصارت ام ولد سواء  
 صدقته في الدعوة او كذبته فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان ماتت وترك  
 مالا توذي كتابتها منه وما بقي ميراثا لولد ثانی فان لم يترك مالا فلا سعاية على هذا الولد وان ولدت  
 ولدا آخر فقضاة المولى او لم يدعهم فان نسب اليه ثبت منه لانها مكاتبته ولا يخل للمولى وطئها فلا يثبت  
 النسب منه الا بالدمعة فاذا ماتت سعى هذا الولد فيما بقي عليها فلو مات المولى بعد ذلك عتق الولد و  
 وبطلت عنه السعاية وان كانت ام ولد او مدبرة صح عقد الكتابة حتى لو ادبها بدل الكتابة قبل مو  
 المولى عتقا بالكتابة وعتقت حجابا بعتوه وسعى المدبر في ثلثي قيمته او كل البديل بموتة اي حال كونها



المولى فقير الامال لغير عبده وعند ابى يوسف يبيع في اقل منها وعند محمد يبيع في الاقل من ثلثي قيمته  
 وثلثي بدل الكتابة وقد يقول فقير الامال لو مات وشركه مالا يخرج المدين من الثلث عتق بالتدبير  
 وسقط بدل الكتابة وان دبر ملكا به صح فان تجرعت بهى مدبر او الاى وان لم يخرج ومضى على الكتابة  
 ومات المولى ولا مال له سواه ويبيع في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته حال كون المولى معسرا الامال  
 له غيره عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف في الاقل منها وانما قيد بقوله معسرا الامال لو كان موسرا وتخرج المدين  
 من ثلث المال يعق ولا يلزم السعاية وان اعتق ملكا به عتق ويسقط عنه البدل وان كان له على الف  
 موجه فضا على نصف حال صح والقياس ان لا يبيع ما لم يرض كاتب عبده على الفين موجه الى  
 سنة وقيمة الف درهم ولا مال له غيره ولم يخرج الورثة التاجيل ادى العبد ثلثي البدل حالا وادى  
 الباقي على اجدا ورزق بقفا هذا عند ابى حنيفة وعند محمد يودى ثلثي الالف موجه الى سنة وقيمة الفان وما  
 ولا مال له سواه ولم يخرج الى الورثة ادى العبد ثلثي القيمة حالا ورزق بقفا ويسقط عنه الباقي حولا  
 اى اذا قبل الحول الاجنبى عقد الكتابة لولا العبد يابى على عبده بالف وادى الحرة عتق فان قبل العبد  
 سبع كلامه قبل دابة فهو مكاتب وان قال لا قبله ثم ادى القابل الالف لم يعق لانه يرتد برده كذا في النهاية  
 صورتهما حر قال لولا عبد لم يكتب جديك فلانا على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو حر فكاتبه المولى  
 على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادى الفافنه يعق بحكم الشرط ولو لم يقل على ان اديت اليك الف  
 فهو حر فادى لا يعق قياسا وفي الاستحسانا يعق ولو ادى القابل البدل لا يرجع على العبد ويحل  
 يرجع على المولى ويسترد منه ما ادى ان اداه بضمان يسترد وان اداه بغير ضمان لا وان كاتب العبد الحاضر  
 والغائب معنى المسئلة ان يقول العبد كاتبني على الف على نفسي وعلى فلان الغائب وكاتبها على هذا  
 وقبل الحاضر صح العقد استحسانا والقياس ان تصح الكتابة على الحاضر بخصته من البدل ويتوقف في حق  
 الغائب على اجازته واى ادى عتقا ويجزى المولى على القول اى ادى بدل الكتابة لا يرجع على صاحبه  
 بشئ وان وهب المولى الكتابة للحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتقا وان حرر العبد الغائب عتق وا  
 وان حرر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من الكتابة ويودى الغائب حصته حالا والارء في الرق والابو  
 العبد الغائب بشئ ومن البدل وقوله لغوي يعنى قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس ذلك منه بشئ حتى  
 لا يجب عليه شئ من البدل والكتابة لازمة للثابت وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابنس جعفر

وهو القيمة والباقي في المجلد وان كاتب على الف موجه الى سنة

لصاح العقد وادى ادى بدل الكتابة لم يرجع على صاحبه بشئ ويجزى المولى على القول ويعتقون **باب**  
**كتابة العبد لشركه عند اذن احد صاحبه** ان يكتب خطه اى خط الماذون بالف  
 ويعتق الشريك الماذون بدل الكتابة فكاتب نصيبه بالف وقبض بعضه فحجره فاعتقوا للقابض وان  
 ادى الف عتق خطه ولا يضمن لشريكه ولا يبيع العبد في نصيبه الساكن هذا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف  
 فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذى بكتابة الكل فيكون بدل الكتابة بينهما فاذا قبض المكاتبت شيئا يكون  
 بينهما قبل الحجر وبعده وانما قيد بقوله اذن احد هما لانه لو لم ياذن لحق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى  
 ادى بدل الكتابة عتق خطه عند ابى حنيفة وتولت كات ان ياخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ من البدل امر  
 بينهما كاتباها فوطئها احد هما فولدت ولدا فادعاء الواطئ صححت دعوة ويثبت النيب **باب**  
**الاستحسان** ثم وطئ تلك الامة الشريك الاخر فولدت ولدا فادعاء الاخر صححت دعوة ايضا ويثبت  
 النيب فحجرت عن الاداء اى ام ولد للاول وضمن المستولد لشريكه نصف قيمته ونصف عرقها وضمن  
 شريكه الاخر عرقا وقيمة الولد وهو ابنه وادى من المستولدين دفع العرق الالف كاتبة صح فلا يطالب ثانيا  
 يعنى قبل الحجر واذا تجرت يرد الى المولى وهذا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ولدا للاول وهى مكاتبه كلها عليه  
 نصف قيمتها لشريكه عند ابى يوسف وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة ولا  
 يثبت رب الولد الاخير من الاخر ولا يكون الولد له بالقيمة ويغرم العرق لها وان دبر الامة الشريك الثاني  
 ولم يطاها فحجرت بطل التدبير عندهم وهى ام ولد للاول وضمن المستولد الاول شريكه وهو الذي  
 نصف قيمتها ونصف عرقا والولد للاول وان دبرها الاول صح خطه وعند ابى حنيفة في الكل ويضمن  
 الشريك موسرا او معسرا وان كاتبها حرها احد هما حال كون المعتق موسرا فحجرت ضمن المعتق  
 لشريكه نصف قيمتها ورجع به اى بما ادى عليها عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف عند ابى حنيفة اذ دبره احد هما ثم حرره  
 الاخر حال كون الحر موسرا المدين ان يضمن المعتق نصف قيمته مدبرا او ان شاء عتق وان شاء استع  
 وان حرره احد هما ثم دبره الاخر لا يضمن المدين المعتق ولكنه ان شاء عتق وان شاء استع وهذا  
 عند ابى حنيفة وعند ابى حنيفة ان دبر احد هما ولا صار كلا مدبرا او ملك نصيب صاحبه فبطل تحرير الاخر فيضمن  
 نصف قيمته قن موسرا كان او معسرا وعند ابى حنيفة ان اعتق احد هما نصيبه او لا عتق كله وبطل تدبير



الاخر **يضمن نصف قيمته ان كان موصرا او سعي العبد في ذلك ان كان معصرا**  
**موت المكاتب** وعجزه وموت المولى مكاتب يخرج عن النكاح وقطوعه من وظائف بدل الكتابة  
قد كان له مال سبيل الى برضى وصوله اليه بان كان دينيا يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجزه الحاكم لانه  
ايام والا ان لم يكن له مال سبيل وطلب المولى بعجزه عجزه الحاكم ونسخ الحاكم الكتابة او  
فسخها السيد برضاه او برضى العبد وعاد **حكم الرق** وعاد في يده لسيده وانما لم يقبل عاد في الرق  
لانه في حال الكتابة موقوف ايضا عند ما يوفى له ولا يوفى له لا يفسخ ولا يعجزه ولا يرد في الرق حتى يتولى  
عليه بخان وفي بعض الروايات ينفذ المولى بالفسخ ولا يشترط رضى العبد وان مات المكاتب ولم ياله  
لم تفسخ الكتابة وتودي كتابته اي بدل الكتابة من ماله وحكم بعقده في اخر جزء من اجراء حياته وما بقي فهو ميراث  
لورثته ولعقبة اولاده الذين ولدوا من امته او اشتراهم في حال الكتابة وهو قول علي وابن مسعود وبه  
اخذ علماءنا وقال زيد بن ثابت تفسخ الكتابة بموت عبدا او ما ترك لولاه وهو قول الشافعي و  
وان مات المكاتب وترك اولاد في كتابته لا وفاء عطف على قوله ولذا اي لم يترك مالا يفي ببذل  
الكتابة سعى الولد **في كتابته** في كتابته على نجومه فاذا ادى حكم بعقده ان يعق  
الولد وعق ابيه قبل موته ولو اشترى المكاتب ولد ثم مات وترك ولدا اشترى فقط يحل الولد للبذل  
حالا او رد الولد رقيقا عند ابيه عند ما يوفى له على نجومه فان اشترى المكاتب ابيه فمات اي المكاتب  
وترك وفاء كورثته اى ورثته ما بقي من بدل الكتابة وكذا يرث ابيه منه لو كان **ابنه مكاتبين** كتابته  
واحدة ولو مات المكاتب وترك ولدا كاتبا من حرة وترك دينيا على الناس فيه وفاء بكتابته فحني الولد ففسخ  
اي بارش الى يده على عاقلة الام لم يكن ذلك القضا قضاء عجز المكاتب وفسخ ما قبله بالدين لانه لو ترك عينا لا ياتي  
القضا باللاحق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال كذا في شرح السيد وان احتضم المولى الام **والاب في ولديه** اي  
ولاد المكاتب ففسخ اي بالول المولى الام فهو اي القضا بالول المولى الام قضا بالعجز والفسخ وما ادى المكاتب  
الى مولاه من الصدقات والمولى من لا يحل له الصدقة وعجز العبد طاب لسيده هذا اذا عجز بعد اداية الى المولى فلو  
عجز قبل الاداء الى المولى فكذلك يطيب وان كان عينا عند محمد وكذا في الصحيح من مذهب ابو يوسف وان جنى عبدا كان  
سيدا حال كون السيد جابلا بها اي بالجانية ففجر دفع او فدى اي دفع المولى نفس العبد وقيمتها الى وليها

به وانما قيد بقوله جل سلاله لو كان عالما به عند الكتابة يصير خفارا للقد او كذا اي دفع او فدى ان جنى  
مكاتب ولم يقض به اي بارش الى يده على المكاتب ففجر عن الاداء فان قضى به اي بارش الى يده عليه في حال كتابته  
ففجر المكاتب عن الاداء فمات في قيمته دينه على المكاتب اذا كان ارش الجانية اكثر وان كان اقل فارش الجانية  
دين سج المكاتب فيه اي في حق قدر قيمته الا ان يقضى المولى عنه هذا عند ما هو قول ابو يوسف الاخر في قوله  
الاول وهو قول زفر اذا عجز قبل القضا بيع ايضا وان مات السيد لم تفسخ الكتابة ويودي المكاتب المال الى  
ورثته على نجومه وان حرره عتق مجانا والقياس ان لا يعقق وان حرره البعض لم ينفذ عتقه وقال الشافعي عتقه  
صحيح **الولا** هو من اثار العتق فيكون حكمه حاصل من العتق ثم هو ما خذ من الولا لعن القوا  
ويقال بينهما ولا اى قرابة حكيمه حاصل من العتق او من الاتفاق ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الولا حمة كل  
النسب اي وصلة كوصلة النسب وقيل الولا والولاية بالفتح وبالكسر مصباح النصرة وحصول الثاني بعد الاول  
بغير فصل واستحقاق الارث والنصرة تثبت بعد العتق هنا فسمي بالكم الولا ثم اعلم ان الولا نوعان ولا عتقا  
فهو ويسمى ولا نعمة وتوسب هذا الولا الاعاق عند الجمهور والاصح ان سببه العتق على ملكه وولا الموالاة  
وسببه **العقد** الذي يجري بين اثنين الولا لمن اعاق ولو كان العتق بتدبير وكتابة واستبلا وملك  
زيب بان ملكه اذ رحم محرم منه عتق عليه مطلقا سواء كان بالمال او بغيره مال هذا اذا لم يكن المعتق حربيا اما  
اذا عتق حربيا جاز في دار الحرب وخلفه اى خرج الى داره الى المسلمين فلا ولا له عند ما وعده لا يوفى  
الولا ثم المعتق لا يرث من المعتق وقال الحسن يرث بشرط السابية لغوصه لواعق وشروط ان لا ولا بينهما  
فالشرط باطل والولا لمن اعاق ولو اعاق رجل امه حامل من زوجها الفس رجل اخر عتقت وعق حملها ولا  
ينقل ولا يحل عن مولى الام الى مولى الاب ابد او هذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر فان ولدت بعد  
عتقها لا كثر من ستة اشهر فولاوه لمولى الام فان عتق العبد في هذه المسيلة جرح ولا ابنة الام الى جرحي  
لم يعققة احد تزوج معتق سواء كانت للعرب او للعم وسواء كانت عربية او نجية فولدت منه ولدا فولد له ولدا  
لموالها وان كان له اى للعمي ولا الموالاة بان والى رجلا عند ما وعده لا يوفى حكمه حكم ابيه حتى لو ترك هذا  
الولد عتق او خاله ومعتق امه فميراثه لوارثته عتقه لا للمعتق امه وعند ما للمعتق اذا لم يترك عصبة يجرى  
الولا وانما قيد بالعم لان لو كان حربيا كان الولد منسوب الى قوم ابيه والتقييد بالحر ارشاد الى انه  
لو كان الاب عبدا يكون منسوب الى مولى الام بالاتفاق والمعتق مقدم في الارث على ذوى الارحام



حتى لو اعتق رجل عبده ثم مات المعتق وترك المعتق وخالفه او غلبه او نحوهما يترك المعتق دون الخالة  
والعمة ونحوهما والمعتق مؤخر عن العصبه النسبية حتى لو اعتق رجل عبده فمات المعتق وترك ابنا او  
اخا او عصبه غيرها وترك المعتق يرث الابن او الاخ دون المعتق وان لم يكن له عصبه من النسب فان كان  
منه كصاحب فرض فله الباقي بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه للمعتق قوله عن العصبه النسبية  
عن العصبه السببية وهو مول المولاة فان المعتق مقدم عليه فان مات للمولى بعد الاعتق ثم مات المعتق  
ولم يترك صاحب فرض وعصبه فميراثه لا قرب عصبه المولى اي ترك المولى ابنا وابا يكون ميراثه للابن دون الاب  
عندما وعند يوسف للاب التسلسل والباقي للابن وليس للابن الميراث الا اذا اعتق بان اعتقت امرأة  
عبدا ثم مات ولم يترك صاحب فرض وعصبه نسبية او اعتق من اعتق بان اعتقت امرأة عبدا ثم اعتق  
معتقا بعد افاقت العبد المعتق ثم مات العبد المعتق وتركها فميراثها ترث من معتق معتقها او  
ولا من كاتب او كاتب من كاتب او دبر من دبر او جوار لا معتق **فصل في**  
ولا المولاة وهو بخلاف ولا العتاقة باشيأ منهما ان في ولا المولاة ينوارث من الجانبين اذا  
اتفقا على تورث كل واحد من صاحبه بخلاف ولا العتاقة ومنها ان ولا المولاة يحتمل الفسخ قبل ان  
يعقل عنه ولا العتاقة لا يحتمل ومنها انه متاخر عن ذوى الارحام ولا العتاقة مقدم عليهم فلذلك  
ميراثه بفضل على حدة واذا سلم رجل على يد رجل وولاه على ان يرثه اي الذي اسلم قال واليتك  
ان ان مت فميراثي لك وعلم ان يعقل عنه اي قال ان جئت فعقل عليك وقبل الاخر منه **او** اسلم على  
يد غيره وولاه ان الرجل على ما يتاح **العقد** وعقله على مولاة اي دينة على الاعلى وارشده ان لم يكن له  
اي للاسفل وارث نكرة في موضع الفتي فيهم جنس الورثة من اصحاب الفرائض والعصبه النسبية والسببية  
وذوى الارحام وهو اي مولى المولاة اخر ذوى الارحام في استحقاق الميراث وان مات الاعلى فميراثه  
لاقرب عصبه الاعلى اي في ولا العتاقة كذا في الذخيرة وقال في المولاة ليس بشي شرعا حتى لا  
يوارث ولا يعقل عنه وله اي للاسفل ان يتفصل عنه اي عن المولى الاعلى الى غيره بخلاف من الاخر  
وهو الاعلى ما لم يعقل الاعلى عنه اي عن الاسفل وكذا للاعلى ان يرث من ولأيه وانما قيد بقوله ما لم  
يعقل لانه اذا عقل الاعلى من الاسفل وتحل جنايته عنه ومثله لم يكن للاسفل ان يتحول بولاه  
الى غيره وليس للمعتق على لفظ اسم المفعول ان يولاه احد او لو والت امرأة فولدت تبعها المولاة

اعتق

فيه وقال لا يتبعها **كتاب الاكراه** المناسبة بين الكتابين من حيث الندره والعروض  
وهو مصدر اكرهه اذا حمل على امر يكرهه ولا يريد به والكراهه بالفتح اسم مذكور في الشرع هو فعل الفاعل  
الا ان يغيره فيقول به الرضا ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا ولا يفسد ولا يزول به اهليله  
المكره ولا يسقط عنه الخطاب وشرط قدره المكره على تحقيق ما يدبر به اي خوف سلطانا كان  
او لصا والذي قال ابو حنيفة ان الاكراه لا يخقق الا من السلطان فقد قالوا بهذا اختلاف عسر  
وزمان **الا** اختلاف جهة وبركان **و** شرطه خوف المكره على لفظ اسم المفعول وقوع ما يدبر به  
وذا بان يغلب على ظنه ان يفعله ليصير به محمولا على ما يدبر به من الفعل وحكمه وهو الرخصة او الاجابة  
او غيرهما على ما سياتي مفصلا ان شاء الله تعالى ويثبت عند وجود شرطه فلو اكرهه على بيع ماله وشراؤه  
السعة او اقراره بان اكرهه على ان يقول لزيد على الف درهم او اجارة بان اكرهه على ان يوجر داره  
بشئ متعلق باكرهه او ضرب شديدا وجس مديدا ففعل خير من ان يبيع او يشتري او الاقرار  
او الاجارة او يفسخه بخلافه اذا اكرهه بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوطا لا يكون اكرها الا اذا  
كان المكره صاحب عزم مقرر يعلم انه يستقره لقوت الرضا قال في المبسوط والحد في البس الذي  
هو اكرهه ما يحكي الاغتنام البس به وبالضرب الذي هو اكرهه ما يحدث منه الالم الشديد وليس فيه  
حد لا يراؤه عليه ولا ينقص منه ولكن على قدر ما يرى الى كم اذا رفع ذلك اليه ويثبت به اي بكل  
واحد من البيع والشرا ونحوهما الملك مطلقا سواء كان ملك عين او ملك منفعة عند القبض للفساد او  
ثبت عند القبض وان كان مكرها فله لاجل فساد تمكن في العقد بسبب فقدان شرطه وهو التراضي  
وعند زفر لا يثبت بلا اجارة وتراض وقبض الثمن طوعا اجازة كالسليم حال كونه طائعا وان  
ملك المبيع في يده المشتري وهو غير مكره على القبض والبايع مكره على التسليم حال كونه طائعا وان  
البايع والمكره اي للبايع المكره ان يضمن المكره ان شاء ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة وانما قيد  
بقوله وهو غير مكره لانه لو كان مكرها وملك المبيع في من غير قيد لا يضمن وملك ما نه كذا في الصو  
الصغرى ولو اكرهه على طم خنزيره وطم ميتة ودم وشرب خمر والواوات بمعنى او حبس او ضرب و  
قيد لم يحل له ذلك **وحمل** الاقدام ان كره بقتل وقطع والواو بمعنى او ضرب بخلاف منه التلف  
على نفسه او عضو من اعضائه وان لم يبصره اي لا يبصره ان يبصره على ما توعد به فان صبر حتى تلف به يكون

او حبس او ضرب  
او قيد لم يحل له ذلك



أما وعند يوسف انه لا يتم وكذا ايضا اذا اصابته محضه فلم يتناول من الميتة حتى مات في ظاهم الرواية  
يكون اما خلافا لابي يوسف وفي الذخيرة فان يمد وبضرب سوط او سوطين فهو غير معتبر الا ان يقول  
بضربتك على العين او على الذكيرة فالاصل انه لا يقدر بظرب بالشئ لا يخلو في احوال الناس في محلي  
المشاق فالمرجع فيه الى غالب اي المكرة فان وقع غالب رايه انه لا يتكف شئ منه لا يصير ملجئا ولا  
يصير ملجئا فتثبت به الاباحة كذا في الاصل ولو اكرهه على الكفر بالله او سميت النبي عليه السلام بقودا  
لله منه وانما في مال مسلم يقتل او قطع لا يغير مما كان ضرب والجس يرضى له اظهار كلمة الكفر وانما  
ماله فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا ياتم والنقيد بماله مسلم تقيد لوجعل احرازه عن مال  
الجزلي فانه مباح لكن الاكرهه على الانسان بالباح لا يكون اكرها واما الذمي فكالمسلم ولكن  
يثاب والمكرهه على الكفر وانما في المال بالصبر بان قتله ولم يظهر منه شئ واذا لم يصبر وتلف المال  
للمالك ان يضمن المكرهه على لفظ اسم الفاعل ولو اكرهه على مثل غيره يقتل لا يرضى بالاقدام  
وان قتله اتم فيما اكرهه هذا اذا كان محققون الدم وان كان مباح الدم فاكراهه على قتله  
لا يكون اكرها وبالنسبة يكون انما كذا في التجنس الناصري وانما قال على فعل لانه لو قال  
السلطان لرجل اقطع يد فلان والا لا تقتلنك وسعدان يقطع يده ويقصر المكرهه على لفظ  
اسم الفاعل فقط اي دون المكرهه عندهما وعند ابي يوسف لا يجب القصاص على واحد منهما  
وقال زفر بن جرج على المكرهه دون المكرهه وقال الشافعي يجب عليها ولو اكرهه على شاق عده  
وطلاق امراته ففعل وقع العتق والطلاق عندهما الشافعي يقعان ولو اكرهه على  
الاقرار بالطلاق فاقتران لا يصح اقراره والفرق ان مات بالاكراه هو الرضا وان لم يشرط الصفة الطلاق  
دليله طاهر والفايت بالاكراه هو الرضا باعتبار الاقرار لان الاقرار خبر والجر انما يقبل ويعتبر اذا  
ترجع صدقه على كذبه ولا رجحان عند سلب الرضا به لو يبد هذا الفرق ان المكرهه على الرضا عدا  
ارضعت ثبت حكمه والمكرهه على الاقرار بالرضا عدا اذا اقرت لا يصح اقرارها كذا في الفاعل  
لكن رجع على المكرهه بقيمة مطلقا سواء كان موصرا او معسرا ولا سعاية على العبد فلا يرجع للمكرهه  
على العبد بالضمن ونصف مهرها اي رجع الزوج على المكرهه ان لم يطاها والمهر مسمى وان لم يكن  
مسمى يرجع بالمتعة وان وطئها لا يرجع عليه شئ ولو كرهه على الردة والعيان بانه تعالى فاطلوه

الحكم

المكرهه لم تبين زوجته **كتاب** **الحج** المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من العوا  
رض التي تنزل بسبب الولاية والرضا ثم الحج في اللغة المنع مطلقا ومنه سمي الحطيم حجر الانه منع عن الكوفة  
وسمي العقل حجر الانه منع عن القبايح ويقال فلان في حجر غيره اي تربيته المانعة للشرع وفي الشرع  
هو منع عن التصرف قول لا فعلا بصغر ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي عاقل مثل البيع والشراء لان  
تصرف صبي عاقل لا يجوز اصلا وعبد لا اذن ولي وسيده فيه لف ونشر الاول بالاول والثاني بالثاني  
ولا تصرف المجنون المغلوب بحال قوله بحال يجوز ان يتعلق بقوله المغلوب في معنى الكلام لا يصح تصرف  
المجنون المغلوب بحال دون حال اذا تصرف في حال المجنون سواء اذن له الولي او لم ياذن ويجوز ان  
يتعلق بقوله لا يصح في معنى الكلام لا يصح بحال سواء اذن له الولي او لم ياذن اذا تصرف في هذه الحالة  
وعلى التقديرين المراد بالمجنون المغلوب الذي يحسن ويفيق وهو المعنوه لا الذي لا يفيق اصلا  
كما قالوا ليكون مرجع الضمير في قوله وحسن عقده منهم وهو يعقله مذكور الاولان الذي لا يفيق اصلا  
هو مسلوب العقل لا المغلوب او نقول المجنون على نوعين مجنون المغلوب وهو اختلط عقله  
ببيع جيران الافعال والاقوال على ناسج العقل الانادر او تصرف لا يصح بحال وغير مغلوب وهو  
الذي يحتلط كلامه في شبهة كلام العقل او مرة لا وهو المعنوه وكلاهما داخل تحت قوله وجنون  
فيكون مرجع الضمير مذكور اضمنا من عقده منهم وهو يعقله بحسبه الولي او يفسنه اي من باع بولاه  
شبا او اشترى وهو يعقل البيع والشراء يقصده فالولي والمولى بائنا ان شأنا اجازة اذا كان  
فيه مصلحة وان شأنا منفع والمعاد بقوله منهم الصبي والعبد والمجنون الذي يختلف كلامه والصبي و  
العبد بطريق اطلاق الجمع واردة التثنية كما قيل لدفع الاشياء والمراد بقوله عقد عقد ابراهيم  
المنفعة والمضرة والتصرفات ثلاثة انواع صار محض كالطلاق والعناق والهبة والصدقة فلا  
يلزم وان اذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه بغير اذنه وداير بين النفع و  
الضرر كالبيع والشراء والجاراة والنكاح فيملكه بالاذن قوله وهو يعقله احرازه عن الصغير والمجنون  
الذين لا يعقلان والمراد بقوله يقصده انه يقصد اثبات حكمه وفيه احرازه عن الهائل فانه لا يقصد  
حكمه فان اتلفوا شيئا من نفس او مال ضمنوا به اذ تبرع على قوله لا فعلا ولا يقصد اقرار الصبي والمجنون  
مطلقا اي لا بحال ولا بحد من الحدود ولا بالطلاق والعناق وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق



سببه فلو ان العبد مال على نفسه لزم بعد الحرة ولو اقر بجد او فودد لزمه في الحال لا بسببه الى المحر  
منع من التصرف بصلا بسببه وقال ابو يوسف ومحمد وهو احد قولي ان فني بغيره بسببه الحقة و  
السفيه الذي في عقله خفة وقيل السفيه هو العبد بخلاف موجب الشرع انما هو المهرى وترك ما يدل عليه  
الحج ومن عارضة التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض او الغرض لا بعدة العقل  
من اهل الديانة غرضاً مثل دفع المال لا **والفقهاء** والمفتين وشراء الحامة الطهارة بشئ غالي والغني  
في التجارة من غير محقة فان بلغ الصبي غير رشيد ومعنى الرشيد ان نفق المال فيما يحل ويسك على محرم  
ولا يتصرف فيه بالتبذير والاسراف لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ غير الرشيد ثمان وعشرين سنة ويخرج  
الزكاة من ماله سفيه ونفق منه على ولده وزوجه ومن يجب عليه نفقة من ذوى الارحام الا ان الفاق  
يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى المساكين ولكن يبعث معه اميناً يدفع الى المساكين **بمحضر من امينه**  
الى نفقة من الحاج **بنفقها عليه في طريق الحج** ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحياءاً ونفذ نفقة  
قبل ان تصرف غير الرشيد قبل الاجل المذكور هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يدفع ابد حتى يؤنس اي يعلم  
منه رشده ويجوز تصرفه فيه ويدفع اليه ماله ان بلغ المدة اي ثمان وعشرين سنة حال كونه مفقداً او غدا  
خلافهما وانما قد يقول غير رشيد لانه لو بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً لم يمنع عنه المال عند ابي حنيفة وفسق الى  
لا يمنع بفسق مطلقاً سواء كان مصلحاً ماله او مفقداً له وعند ابو يوسف ومحمد اذا كان مفقداً ماله تجر عليه ثم  
الفسق الاصل والطارى سواء اصابه الاصل ان يبلغ فاسقاً والطارى ان يبلغ عدلاً ثم يفسق وقال الشافعي  
بمحجر عليه وغفلة اي لا يحجر بفسقه وهو ان لا يكون مفقداً ولكنه سليم القلب لا يمتد الى التفريط  
الراية وبغين في البقرة وعندهما وهو قول الشافعي بغيره عليه ودين وان طلب غراماً او غراماً للدين  
وجس ليسع المديون ماله في دينه فلو كان ماله ودينه درهم قضى القاضي باخذه بلا امره اجماعاً  
ولو كان دينه درهم وله دنانير او بالعكس يسع الدين في الاول والدرهم في الثاني في دينه حتى  
عنده ابو يوسف ولم يسع القاضي عرضه وعقاره في قضاء دينه ولكن يجس ابد حتى يقضى دينه وقال  
يبد القاضي في البيع في الدين بالنقد ثم بالعروض ثم بالعقار وقيل يبد القاضي ببيع ما يحشى عليه  
التوى من عرضه ويترك دكت من ثياب بدنه ويباع الباقي وعلى هذا المسكن وقيل دستان  
بلا يقع في بدنه ملوكاً محسوراً اذا غسل ثيابه ثم اذ باع القاضي ماله او امر امينه كان العمدة

على المديون لا على القاضي وامينه حتى لو استحق البيع يرجع بالنق على المطلوب كذا في شرح الطحاوي  
والفلاس اي ولا تجزى بفلاس عند ابي حنيفة خلافاً لهما فان اقل من مئتين اي المشتري يعين اي الثمن  
صار ذا فلس او دخل في الافلاس وعنده مناع لرجل عينه ابتاع المفسر ذلك التاع من الرجل العين  
فباليه اسوة اي مساوي **للمرء حتى يباع المتاع** وينقسم ثمنه بينهم بالخصص وعنده الشافعي  
يكون للبائع حق الفسخ بهذا اذا افسد رباب المديون او القاضي منه وقسم بينهم بلا اختيار فاما  
المديون لو افسد بعض الغرام بقضاء **الدين باختياره** ذلك فذلك كذا في الفقاوي  
**فصل** في حد البلوغ ببلوغ الغلام بالاحلام والاجبال والانزال اذ وطئ والاي  
وان لم يوجد ذلك فبلوغه موقوف فحتى يتم ثمان عشرة سنة عند ابي حنيفة وبلوغ الجارية بالحيض  
والاحلام والحبل والاي وان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة في بعض النسخ ثمانية عشر  
سنة على ما قيل في الحول او العام ولم يذكر الانزال في علامات بلوغها لان انزالها قبل ما يعلم بخلاف  
الصبي ويقتضى بالبلوغ فيها اي في الغلام والجارية خمس عشرة سنة هذا قول طحاوي وهو رواية عن ابي حنيفة وهو  
قول الشافعي واوون المدة في حق اثنتي عشرة سنة وفي حقها تسع سنين فان راها في قارباً للحكم وشكل  
امرهما بالبلوغ وقالوا قد بلغنا صفة واحكامهما احكام البنين فلو اقر الغلام به وهو ابن ثلثي عشر  
سنة وقرت الجارية به بعد ان تم لها تسع سنين يقبل قولها بالاجماع اما قبل ذلك فلا ودعنا دقيقة  
اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه ثلثي عشرة سنة ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدقيقة في  
في فتاوى الفضل انتمى **كتاب المازون** المناسبة بين الكتابين ظاهرة اذا لا  
من يقتض سابقه **الحج فيترتب الاذن عليه الاذن** الاعلام لغة وفي الشرع قلت الحجرات بت  
بارق واسقاط الحق عندها وعند الشافعي وزفر عبارة عمى انا به وتوكيل ثم اراد ان يظهر عمرة  
الخلق ففرغ وقال فلا يتوفى الاذن بالامكن والازمان حتى لو اذن لبعده يوماً او شهراً  
او مكاناً كان مازوناً ابد الى ان يحجر عليه عندها وعند زفر يتوفى ولا يختص بنوع دون  
نوع حتى لو اذن له في نوع فهو مازون في جميع الانواع وعند زفر واث فمعي لا يكون مازوناً  
الا في ذلك النوع ولما كان الاذن يثبت بالدلالة ايضاً اشار اليه بقوله ويثبت بالسكوت  
ان راى عبده يبيع ويشترى فانه يصير مازوناً عندنا في غير ذلك التصرف الذي راى مولاه فيه



وفي ذلك لا ينفذ ولو راه يشترى شيئا بالمولى فلم ينفذ منه وينفذ ذلك الشريك  
في الذخيرة ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى او لغيره او يبيع اذنه صريحا كان او خا  
سدا او قال زفر واشافى لا يكون اذنا فان اذن المولى اذنا عاما لعده بان قال اذنت لك  
في التجارة لا بشرأ شي بعينه يبيع ويشترى اتفاقا وكذلك اذا قال اذنت لك في جميع انواع التجارة  
قوله لا بشرأ شي بعينه لنفي الخلاف في بيئنا وبين زفر واشافى صريحا وتأكيد المعلوم ثم ان اذن عاما  
يبيع ويشترى ما به من انواع الاعيان بعين سيرة وكذا بعين الفاحش عند اخذ حنفية خلافا لما سوا  
كان عليه دين او لا ويؤكل الماذون بهما ويرهن شيئا لنفسه ويرهن ويشتا ويضارب ويشا  
رك شركة عتاق ويؤجر نفسه خلافا للشافعي ويقر بدين ولو اقر بدين يذمه في الحال اذا اقر لغير المولى  
والزوج ويبطل اقراره لانه لا ينفذ خلافا لما سوا وعصيب ووديع ولا تزوج الماذون و  
ولا يخرج مملوكه مطلقا سواء كان عبدا او امه وقال ابو يوسف له تزوج الامه ولا يملك بئ الاما  
ذون الا ان يجزئه المولى ولا دين عليه فخر بخوار الكفاية ويصير الماذون نائبا عنه واما لو كان عليه دين  
مستغرق فمستغرق حكمه فيما اذا تصرف المولى في كسب الماذون المديون ولا يعتق ولو لم يملك الا ان يجزئه  
المولى ولم يكن عليه دين ولو كان مديونا ضمن المولى قيمته لغرماء الماذون على قولهم كذا في الاصل  
نقلنا عن الايضاح ولا يقضى ولا يكتب ولو عوض ولا يتصدق ويهدى طفا ما يسير الكار خفيف  
وخوفه ويضيف من يطعمه ويحط من الثمن بعيب مثل ما يخطبه التجار ولا يملك حط الزيادة ولا  
يملك الحط من غير عيب ودينه متعلق برقبته حتى يباع الماذون به اي بسبب الدين ان لم يقدره  
سيده بقضاء الدين بامر القاضي فان فداه لا يباع وقال زفر واشافى لا يتعلق برقبته واما  
يتعلق بالكتب فلا يباع برقبته في دين التجارة ويباح كسبه وقسم بين الغرماء عنه بخصص وما  
بقى طوالب به بعد عتقه اي بباقي من الدين ونحوه تجزئه اي تجزئ المولى المظلم به اي بالجزء اكثر اهل شوقه  
وقال الشافعي يبيع المجر عليه غير علم العبد واهل السوق بهذا اذا علم بالاذن اهل السوق وان علم  
رجل او رجلا ان اولئانه فاجر يكون مخضرم هو الا ولا يصح ما وانه بان تجزئه في بيته وان لم يعلم بما  
لاون الا العبد فاجر يكون مخضرم من العبد ولا يصح اذا كان الفاجر في بيته غير مخضرم منه ثم العبرة باليوم  
الجمعة واشتهاره لا للجمعة في السوق حتى لو جرح في السوق وليس فيه الا رجل او رجلا لا ينجح ولو باعوا

جاز وان باعه الذي يعلم تجزئه وان تجزئه في بيته بخبر من اهل السوق ونحوه فمخضرم سيده  
وجنونه اي جنونه المولى مطبقا وحقوقه اي المولى بدار الحرب حال كونه مرتدا او ان لم يعلم به  
اما غير المطبق كما عرض فلا تجزئه به ما دون السنة غير مطبق كذا في الذخيرة ولو اغمى عليه لا يصح تجزئته  
وتجزئه بالباقي وقال الشافعي لا تجزئه ثم ان عاد من الباقي هل يعود قبل لا يعود وقيل يعود و  
والاستيلاء اي تجزئه الامه الماذونة لها في التجارة اذا اولدت من مولاهما فادعاه المولى بهذا  
وعذر زفر لا تجزئه بالتدبير اي لا تجزئه الماذون بالتدبير ولكن ضمن المولى بهما اي بالاستيلاء والتدبير  
فتمت الغرماء لو كان عليها دين التجارة وان اقر بعد تجزئه بما في يده صح عند اخذ حنفية معناه ان  
يقرب بما في يده انه امانة الغيرة او غضب منه او يقرب من على نفسه فيقتضي بما في يده وقال لا يصح  
اقراره ويؤخذ به بعد العتق وما في يده لمولاه واما قيد بما في يده لانه لو اقر بالجنانية الموجهة  
للقطع او الفداء لا يملك سيده ما في يده لو احاط دينه بآله ورقبته اي اذ الزمه ديون يخطه  
بآله ورقبته لم يملك سيده ما في يده ~~فبطلت تحريره اي تحرير المولى عبدا من كسبه هذا عند حنفية وقال لا يملك ما في يده~~  
~~من كسبه وينفذ حنفية في عبده ويغرم قيمته للغرماء وان لم يخط اي وان لم يكن الدين خطا بآله ورقبته~~  
~~صح تحريره عبدا من كسبه قوله وان لم يخط معطوف على مجموع الشرط والجزء الاعلى قوله لو احاط ولم يصح بعبه اي~~  
~~بيع العبد الماذون شيئا من سيده الا بمثل القيمة هذا اذا كان عليه دين اما اذا لم يكن عليه دين فلا يجوز بيعه~~  
~~من المولى ولا يبيع المولى منه فان باعه من المولى بنقصان القيمة لم يجز مطلقا فاحشا كان الغنم او يسير اخذ~~  
~~الاخيه رحمه الله تعالى وعندنا جاز البيع بنقص البيع وهذا الذي ذكرنا على قول اخذ حنفية وقول بعض~~  
~~الشافعية وقيل الصحيح ان قوله كقولهم وان باع سيده منه بمثل قيمته او اقل صح وبطل الثمن لو سلم~~  
~~المولى البيع الى العبد المديون قبل قبضه اي قبل قبض الثمن بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا فح لا يبطل ولو~~  
~~جسر البيع بالثمن اي للمولى ان يحبس المبيع ولا يسله الى العبد بسبب الثمن واما قيد بقوله بمثل قيمته او~~  
~~اقل لانه لو باع المولى من عبده باكثر من قيمته بقليل او اكثر فزيادة لا تسلم الى المولى ويكون المولى~~  
~~بالثمن ان شئت نقض البيع وان شئت حط الفضل عن القيمة كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وغيره في شرح~~  
~~المبسوط من غير ذكر خلاف ويحتمل ان يكون البيع قاسدا عند اخذ حنفية وهو قول بعض الشافعية كذا~~



كما في الفصل الاول كذا في الكافي وصح احاديث في احوال المول العبد المازون ولكن ضمن المولى  
قيمة لغوايه اذا كانت مثل الدين او اقل وان كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين لا  
غير وطول العبد بما بقي من الدين بعد عتقه فان باعه سيده اى العبد المديون وعليه دين محبط  
برقبته وقيضة المشتري وخيبه المشتري ضمن الغرماء البايع وهو المولى قيمة فان وجد المشتري  
العبد بعد التضمين رد العبد عليه اى على البايع بعيب رجح بقيمة على الذي اخذه منه ويكون  
حق الغرماء في العبد او مشتريه عطف على البايع اى ضمن الغرماء البايع او مشتريه او جازوا البيع  
واخذوا الثمن ثم ان ضمن المشتري قيمته رجح المشتري على البايع بالثمن وايتما اختار الغرماء  
تضمينه لقيمته برى الاخر حتى لو تلفت القيمة على الذي اختاروه لم يرجعوا على الاخر فان باع سيده  
من رجل واعلم المشتري بالدين ثم جالوا بعد ما قبض المشتري العبد فله الغرماء وبيع اذ باع بثمن  
لا يبقى بدونهما اما اذا باع بثمن بغير بدونهما فليس له ان يرد البيع وفائدة الاعلام سقوط الخيار  
للمشتري في الرد بعيب الدين فان باع عبده المازون وسلمه الى المشتري وغاب البايع فالمشتري  
ليس بحصم لهم معناه اذا انكر المشتري الدين عند حيا وعند يده المشتري خصم لهم فيه فيسمع بينهم  
عليه ويقضى بدونهما وانما قلنا معناه اذا انكره لانه اذا انكر المشتري بدونهما وصدرهم في دعوى الدين  
كان للغرماء ان يردوا البيع بلا خلاف كذا في شرح الهداية نقلنا عن الامام المحبوبي وعلم بهذا الخلاف  
اذا اشترى دارا فباعها رجل او وبها وسلمها اليه وغاب ثم حضر الشفع فامسرى او الموهوب  
ليس بحصم لهم عند خلافا له وروى ابن سماعة عنهما مثل قول ابو يوسف في مسئلة الشفعة و  
من قدم حضر او قال ان عبدا زيدا فاشترى وباع لزومه كل شئ من التجارة والمسئلة على وجهين  
احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق استحقاقه عدلا كان او غير عدل وثانيهما ان يبيع  
ويشترى ولا يخبر بشئ وفي الاستحقاق يثبت واذا الزمة ديون ولا يكون في كسبه فاقولا  
يباع الرقبه حتى يحضر سيده فان حضر واقربا ذنه بيع في الدين والاى وان لم يفر وقل  
انه مجبور لا يباع والقول قوله وعلى الغرماء البنية فان اقاموا باع والا لا يطالب به بعد  
العتق وان اذن للصبي الذي يعقل او المعتوه الذي يعقل البيع والشراء لية فهو اى  
كل واحد منهما في الشراء البيع كالعبد المازون حتى ينفذ تصرفه ولا ينفذ بنوع دون نوع

المراد

في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل

ويصير ما ذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه الى غير ذلك وقال في تصرف الصبي لا يجوز  
قوله يعقل اى يعلم كون البيع سائبا للملك جالبا للرجح كذا في الهداية وذكرنا في الثانية معناه ان يعرف  
ان البيع يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش وليس حتى لو لم يعرف ذلك لا يبيع الاذن واعلم ان وليه ابو  
ثم وصى الاب ثم الجد ابو الاب ثم وصيته ثم الوالى او الفاضل او وصيته فاما الام او وصيتها فلا يبيع وكذا  
ابو البلدة **كتاب الغصب** المناصب بين الكتابين ان الغصب من انواع التجارة  
حتى اذا اقر المازون به صح كما يبيع بدين التجارة ولم يصب بدين المهر لانه ليس من التجارة والعين المغصوبة  
لا يملكها الغاصب كالعبد المازون لا يملك ما اكتسبه والعبد كما كان مجورا من التصرف فيما لمولاه يبد  
ون اذنه فكذلك الغاصب لا يملك ذلك شرعا وهو في اللغة اخذ الشئ ظلما وقهر ايقال غصبت من  
الرجل الشئ هو غصبته منه وغصبته اياه غصبا ويقال للمغصوب غصب شئ به بالمصدر وفي الشرع  
اخذ مال منقوض محرم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده ان كان في يده وزاد في الكافي على هذا قوله  
او يقصر يده ان لم يكن في يده وفرع على القصر مسئلة استخدام عبده الغير والحمل على دابة الغير وقرعها في الما  
المنى على الازالة والغصب شرعا لا يتحقق على الميتة والحمل لانه ليس بالمال ولا في خمر في يد المسلم لانها  
ليست بتحقق ماله ولا في مال الحرة لانه ليس محرم ولا فيما اذن المالك باخذه كالوديعه ولا فيما  
لا يزيل يده المالك عنه كزوايد الغصب فالغصب عندنا هو ازالة اليد المحقة باثبات اى مع  
اثبات اليد المبطله وعندنا فحق هو اثبات اليد المبطله ولا يشترط ازالة اليد واعلم انه لا  
بدان يراذ على هذا التعريف لا على سبيل الحقيقة يخرج الترقه وحكمه الا ثم لم يعم ورد العين قائمه  
والنوم هالكه وان كان بدون العلم بان ظن ان المادون خود ماله او اشترى عينا ثم ظهر استحقاق  
قه فالضمان لا يغير فلا استخدام اى استخدام عبده الغير وحمل الدابة غصب لا الجلوس على البساط  
والقالتين لغيره وزوايد الغصب غير مضمون عندنا خلافا للشافعي وقد فرغ على هذا التقييد  
المالك عن الموائش حتى يملكها وامسك الغير حتى قطع الاخره او جسه حتى ضاع ماله او انهدم  
داره وهذا غير مستقيم لان اثبات اليد لم يوجد في هذه المسئلة ويجب على الغاصب رد عينه  
اى عين المغصوب الى المغصوب منه ان كان قابلا في مكان غصبه او كذا مثلا ان يملك عند الغا  
ص ب مطلقا سواء كان بفعله او بغير فعله وهو متلى اى والحال ان المغصوب مثلى كالمكيل والمو

المراد  
المراد  
المراد  
المراد

في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل

في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل  
في ما فاعلت الفيل



والموزون وان انصرم الى انقطع المثل عن ايدي الناس فقيمة يوم المصومة اي تجب قيمة المصومة  
يوم المصومة عند يوسف فقيمة يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وما لا مثله لمن  
المغصوب كالعدديات المتفاوتة كالتياب والدواب والبطيخ والرمال فقيمة يوم الغصب  
وقال مالك يضمن صوره من جنس ذلك والحكم غير متصور على العدديات المتفاوتة فان كثير من الموزون  
ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة والقدر ونحوهما ثم ليس المراد بالموزون مثلاً ما يوزن  
عند البيع بل يكون مقابلته بالشئ مبنياً على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصنعة حتى  
لو اختلفت كالقيمة والقدر فلا يكون مثلياً ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوعة او مصنوعة لا  
يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي وقد فضل الفقهاء المثليات وذوات  
القيم في كثير من ولا احتياج الى ذلك فما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتمد به فهو مثلي وما ليس  
كذلك فهو من ذوات القيم ثم معنى العدديات المتفاوتة الشئ الذي يعد وتكون افرادة متفاوتة  
ولا يزدادها ما يمكن مقابلته بالشئ مبنياً على العدة كالحيوان مثلاً فانه يعد عند البيع من غير ان يقال  
يباع الغنم عشرة بكذا او اما العددي الغير المتفاوت مثل الجوز والبندق والفس فهو كالكيل و  
قائده التشبيه بالكيل دون الموزون ان من الموزونات ما ليس بمثل كالموزون الذي  
في بعضه ضرر وهو الطشت والفاطم ونحوهما من المصنوعات كذا في شرح الاصل فان  
ادعى الغاصب بملكه حبه الحاكم يعلم انه لو بقي لا ظهره ثم اذا لم يظهره قضى عليه ببدله الى المثل  
او القيمة هذا اذا لم يرضى المالك بالقضا بالقيمة اما اذا ارضى فانه يقضى ولا يتلوم ومدة التلوم  
مذكور الى راي القاضي والغصب ثابت فيما ينقل ويحول فان غصب عقار اي الصنعة و  
وقيل كل ما كان له اصل كالدار كذا في المغرب ويملك في يد من صار بحر او سحابة او نحوهما  
لم يضمنه الغاصب عند يوسف حنطة وهو قول ابو يوسف الاخر وقال محمد يضمنه وهو قول ابو يوسف  
الاول وبه قال الشافعي وما نقض بكناهه وعمله بان كان عملاً الحداثة والقصارة وزراعة  
ضمن النقصان كما في النقل اي يضمن النقصان في الصور بين كما يضمن النقصان في المغصوب  
النقل فيما انقصت عند الغاصب مطلقاً سواء كان بفعله او بغير فعله كالعور والشلل وذباب  
السمع والبصر وانما قال بكناهه لانه اذا ائتممت الدار بعد ما غصبها وسكن فيها لا بسبب

لكنه

سكنه وعمله لا ضمان عليه عند حنطة وفي القول الاخر عن ابو يوسف كذا في غصب المبسوط وقال نضر  
يحيى في نقصان الارض ان ينظر بكم تناجر هذه الارض قبل استعائها بكم تناجر بعد استعائها  
فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعائها بكم تشتري بعد فتفاوت  
وت ما بينهما نقصان الارض كذا في النهاية ثم النقصان انواع اربعة يراجع السير وبقوات جز  
العين وبقوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب  
والليس في الحنطة وبقوات معنى المرغوب في العين فالقول لا يوجب الضمان في جميع الأحوال اذا ردت العين  
في مكان الغصب الثالث يوجب الضمان في جميع الأحوال والثالث يوجب الضمان في غير أموال الربا اتا في  
الربا نحو ان يغصب حنطة فقصت عنده او انا فضة فبها شتم في يده مضاجبه بالخير ان شأ اخذ ذلك بعينه  
ولا شئ له غيره وان شأ تركه وضمنه مثله تقارباً عن الربا وقال الشافعي لانه يضمن النقصان والرابع و  
هو بقوات المعنى المرغوب في العين كالعبد المحترف اذا شئ الحرفة في يد الغاصب او كان شأ بافشاخ في  
يده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلاً اما اذا كان كثيراً فخير المالك بين الاخذ وبين  
تركه مع اخذ جميع قيمته ويستعرف الحد الفاصل بينهما في مسألة الحرق اليسير والفاش وهذا اذا رده  
في مكان الغصب اما اذا كان في غير مكان الغصب فالمالك بالخيار بين اخذ القيمة وبين الانتظار الى  
رده الى مكان الغصب وان استغفر فصدق بالغصب اي ان غصب عبداً فآجره فاخذ آجره فنقصته  
الآجر ضمن ويتصدق بالغصب عند محمد بن يوسف لا يتصدق كما لو تصرف الغاصب في مال المغصوب  
والمودع في مال الوديعه والمستعير في المستعار ورنح يتصدق بالرنح عند محمد بن يوسف  
يطيب له الرنح وعند الشافعي لا يملك وان غصب ملك بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان وقبل الابراء  
وتضمن المالك والحاكم القيمة وبعد وجود واحد منهما حل بشئ بان غصب شاة وذبحها وشواها و  
طبخ وطحن وزرع بان غصب حنطة وطحنها وزرعها واتخاذ سيف او انا وحال كون الاناء ملأ  
لغير المحرم اي الذهب والفضة بهذا كله عندنا وعند الشافعي لا ينقطع حوال المالك وهو رواية عن  
ابو يوسف ثم القياس وهو قول زفر والحسن بن زياد رواية عن ابو حنيفة للغاصب ان ياكل هذا الذي  
ويتنقع به قبل ان يؤدي الضمان وانما قيد بقوله بغير الحرج لانه لو غصب ذهباً او فضة فضررها  
درأهم او دنائرها وانما لم تنزل ملكها عند حنطة ولا شئ للغاصب وقال مالكها الغاصب



وعليه مثلها وبناء اي ملك بلا حل النفع قبل اداء الضمان بيننا على ساحة و زال ملك مالها وزم الفاعل  
صحت قيمتها وقال الش فني المالك اخذها ونقض البناء ذكر الكرخي ان وضع المسئلة فيما اذا دخل الساحة  
في بناءه بان يبنى حولها لا عليها واما اذا بنى على الساحة فهدم للرد ولكن هذا ضعيف كذا في الكافي الساحة  
بالجيم خشبة منحوتة مهيأة للاسكس عليها ونحوه بان جعلها جذعا ونحوه وبني عليها ولو دمج شاة بغير اذن  
مالكها او خرق ثوبا بمغصوب باخر قافا حشا بطل عامة منفعة وقيل بالتشديد لانه يبنى على المبالغة بقا النفع  
الابواب وفتح الابواب ضمن المالك القيمة وسالم المغصوب اليه الى الغاصب وضمن النقصان واخذه وكذا  
الذابة وكذا اذا قطع يدها او رجلها بذهاب الظاهر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يضمن شيئا ولو كانت  
الذابة بغير كونه اللحم فقطع الغاصب طرفها فلا كذا ان يضمن قيمتها بخلاف ما اذا قطع اذن الذابة او اذنها  
يضمن النقصان وبخلاف قطع طرف المملوك حيث ياخذ المملوك مع ارش العضو المقطوع وفي الخرق اليسير  
ضمن نقصانه واخذ الثوب والصحيح ان الخرق الفاحش يفتوت به بعض العين وجلس المنفعة وبقي بعض  
العين وبعض المنفعة وذلك مثل قطع الثوب قيمتها ففات به جنس منفعة الثوب والجنبة وبقي جنس منفعة  
القبض واليسير ما لا يفتوت به شيء من المنفعة ولو غرس في ارضي الغير قلعا وردت الارض الى المالك  
ان طلب وفي الجبيل والذخيرة وكان الفاضي ابو عبد الله الشافعي يحكي عن شيخه ابي الحسن الكرخي رحمه الله انه ذكر تفصيلا  
فقال اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض لا يوم الغاصب بقلع ذلك بل يضمن قيمة الارض وان  
كانت اقل فكمي ذكر في الكتاب وقال في هذا قريب من مسائل حفظت عن محمد بن ابي ان كانت  
في يده لؤلؤة فسقطت فابطلت لها دجاجة انسان فانه ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة فانه كان  
قيمة الدجاجة اقل فخير صاحب اللؤلؤة بين ان ياخذ الدجاجة ويضمن قيمتها وبين ان يترك  
اللؤلؤة وياخذ القيمة وان نقصت الارض بالقلع ضمن مال المالك الارض الى الغاصب البناء والعرض  
اي قيمتها ان شال حال كون كل واحد منهما مقلوعا ويكون كلامهما **معناه** يضمن قيمة البناء او شجر  
يوم بقلعه لا قيمة بناء او شجر شال في الارض ولا قيمة بناء او شجر مقلوع وان غصب ثوبا ثم صبع  
احمر او سويقا ثم لث السويق بسمي اي بلبه به وخلطه ضمن المالك قيمة ثوب ابيض ومثل السويق او  
اخذ بها المالك وغرم ما زاد الصبغ والسمن اي زيادة الصبغ والاضافة التقديرية بانيته فيلزم عليه  
الصبغ والسمن وقال الش فني في الثوب لما كذا ان يحسبه بياض الغاصب بازالة الصبغ عن ثوبه بفعل

بغير

بغير الامكان ويضمنه نقصان الثوب ان انقض بذكر ثوبه **فصل** في غيب المغصوب  
ولو قال اذا غاب المغصوب كان اول وضمن المالك قيمته ملكه الغاصب وكذا المالك باء الضمان  
او بحكم القاضي عليه بالضمان وقال الش فني لا يملكها فلو كان قريب الغاصب يعق عليه باء  
الضمان عندنا وعندنا لا يعق والقول في القيمة للغاصب مع يديه والبيته للمالك اي اذا قام  
المالك البيته على رياء وقيمة المغصوب تقبل بيته ولا يلتفت الى قول الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك  
بيته وجاء الغاصب ببيته ان قيمته كذا وكذا برب **الثوب** وطلب يمين الغاصب على  
تقبل بيته الغاصب قيل لا تقبل وقيل ينبغي ان تقبل بيته كذا في الاصيل فان ظهر المغصوب  
بعد التضمن وقيمة اكثر مما ادى الغاصب **والمال** انه قد ضمنه **بقول المالك** وبيته ان  
انما مال المالك او يتكول الغاصب عن اليمين فنواي المغصوب للغاصب ولا خيار للمالك في ان  
يرد القيمة وياخذ المغصوب وان ضمنه يمين الغاصب فالمالك يحضي الضمان او ياخذ المغصوب  
ويرد العوض في ظاهر الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له وان باع المغصوب فضمته المالك  
لفد بعه وان حرره لم ضمنه لا يعق وزايد المغصوب امانة في يد الغاصب مطلقا متصلا كانت  
الاسن والجمال والصوف او منفصلة كولد المغصوبة واللسن والبيض وشرة البستان المغصوبة فله  
فحق بالتعدي اي من الغاصب يفرع على قوله امانة او بالبيع بعد طلب المالك وقال الش فني زوايد الغصب  
مضمونة مطلقا ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم والزيادة متصلة فان كان قايما اخذ صاحب  
وان كان هالكا فهو بالخيار ان شال ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب ان شال ضمن المشتري قيمة يوم القبض  
وليس له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة زائدة عند ابي حنيفة وقال انه ان يضمن البائع بالبيع و  
التسليم قيمة زائدة وما نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب مضمون بهذا اذا حدث الجبل في  
يد الغاصب من غير المولى والزواج اما اذا كان الحمل من احدى الجانبين **عليه الضمان** لان النقصان ولا  
في الهلاك **ولكن** بغير النقصان بولدها ان كان في قيمة الولد وفاء بذلك ويسقط ضامنه عن الغاصب  
اذا ادى الولد وقال زفروان فني لا يجبر النقصان وذكر في الذخيرة لا يسقط في ظاهر الرواية وعن محمد انه  
يسقط وكذا اذا قطع قوائم شجر ان او جرح صوف شاة غيره ثم نبث مكانها اخرى او خصى عيها غيره  
فانه ادات قيمة بسبب الخصى ولو زنى الغاصب او غيره بمغصوبة فردت الى صاحبها فانت



الجارية **بالولادة** ضمن الغاصب قيمتها يوم علفت عند البهينة وعندهما لا يضمن قيمة الجارية ويضمن نقصان الجبل ولا يضمن الحرة أي دية الحرة إذا زنى بها فجلت ثم ماتت بالولادة ولا يضمن منافع الغصب أي المصوب مطلقا إلا ينقص باستعماله فيغرم نقصانه وقال الشافعي يضمنها حتى تجب أجر المثل ولا فرق بين المذهبين فيما مر فيها إلى نفسه أو عطلها على المالك في الحكم وقال مالك إن صرفها إلى نفسه تجب أجر المثل وإن عطلها لأشياء عليه وفي الفتاوى السراجية إذا سكن دارا معدة للغلة من غير استيجار تجب الأجرة وعليه الفتوى ولا يضمن غير المسلم وخبره بالانحلال وصح المسلم بهما ولو كان الذي وقال الشافعي لا يضمنه للمسلم أيضا وإن غصب من مسلم فخر التحلل أو جلد ميتة فذبح فلا مال له أخذها ورد ما زاد الدباغ أي رد زيادة الدباغ معناه أن ينظر إلى قيمته فكيف كان غير مدبوغ وإلى قيمة مدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب جسد حتى يستوفي حقه وإن تلفها ضمن الخلل فقط دون الجلد عند البهينة وعندهما يضمن قيمة الجلد مدبوغا ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو هلك الجلد والخل في يده لا يضمن بالاجماع قوله فخلل المراد به التحليل بالنقل من الشمس إلى الظل ومن الظل إلى الشمس وبالدباغ غلة بانه قيمة كالقرظ والعصف وإن دباغ بانه لا قيمة له كالتراب والشمس فلصاحبه أن يأخذ الجلد ولا شيء عليه وإن استعمله الغاصب يضمن قيمته طاهر غير مدبوغ وإن خلل الخمر بالقاء **المخمر** فعند البهينة رخصة له صار ملكا للغاصب ولا شيء عليه وعندهما يأخذ المالك ويعطى الغاصب مثل وزن المخمر من الخل وإن خلل بصيب الخل فيها فعن محمد رخصة له أن صار خلا من ساعة يصير ملكا للغاصب ولا ضمان عليه وإن لم يصير خلا إلا بعد زمان بأن كان الخل المصوب فليدفعه إليه على مقدار ملكه وقال بعض المشايخ رحمهم الله للمالك أن يأخذ الخل في الوجوه كلها غير شئ ومن كسر مغزقا أو أراق سكر أو منصفه لم يضمن وصح بيع هذه الأشياء عند البهينة رخصة وعندهما لا يضمن ولا يصح بيعها والمخمر في آله اللبؤد السكر فيختص به عصير الرطب إذا اشتد والمصيف ما ذهب نصفه بطبخ وقيل الاختلاف في الدف والطبل الذي يضرب بالهوقا طبل المرأة والدف الذي يباح ضرب به في العرس يضمن بالانحلال من غير خلا في وقال الفقيه أبو الليث رخصة الله الذي يفرق في زماننا مع الصبي ينبغي أن يكون مكروها وقيل الفتوى على الضمان أي في عدمه على قوطي لا في بيع ذلك وهو اختيار صدر الإسلام وهو الصحيح

وفي

ومن غصب أم ولد أو مدبرة فماتت في يد الغاصب ضمن قيمته المدبرة بالاتفاق لا قيمة أم الولد عند البهينة وعندهما يضمن قيمتها ولا فرق بين المدبرة والمدبرة **كتاب الشفعة** كتاب الكنايين من حيث إن كلا منهما يقضى إلى غلبته مال الالسان بغير رضا إلا أن الغصب سبب التملك كل مال والشفعة لا تجرى إلا في العقار فلهذا لم يقدم الغصب مع كونه عدوانا وهي مشقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشتري إلى ملك الشفع ومنه الشفع الذي هو ضد الوتر كما فيه من الضم ومنه الشفعة لأنه يضم الجاني إلى غيره من الفايدين وفي الشرع هي عليك البقعة جبر على المشتري بما قام عليه أي ببدل ما قام بالمبيع على المشتري وهو الثمن وحقوق الدلالة وهي ما حقه من المودن بسبب الشفعة تجب الشفعة الخليفة في نفس البيع مشددا بين رجلين فباع أحدهما من اجنبي ثم خلط في حق البيع كالشرب بالكر وهو نصيب الآونة في الشرع عبارة عن نوبة الانتفاع بالمأسقية للزراعة والدواب كذا في المغرب وعن أبي يوسف أن مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم أو استوفى والطريق أن كان كل واحد منهما خاصا بالطريق الخاص أن يكون نافذا أو الشرب الخاص أن يكون نزها لا تجرى فيه السفن ثم قيل أريد به أصغر السفن وما جرى فيه السفن فهو شركة عامة وهذا عندهما وعند أبي يوسف رخصة الماطا حق أن يكون نزها يسقى منه قراخان أو ثلثة أفرجة والقراح قطعة أرض لا شجر فيها وقيل إذا كان شرا كالبئر عني يحصى فهو خاص وإن كانوا ممن لا يحصى فهو عام فما يحصى قدر مائة وقيل خمسين وقيل أربعون وما لا يحصى بخلاف ذلك وفي الأصل الخ لا يفرق ماؤه بين الشراك ولا يبقى إذا انتهى إلى الآخر ولا يكون له منفذ والعام بخلافه ثم الجار الملاصق وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة ويأبى في سكة أخرى وقال الشافعي لا شفعة لجوار وواضع الجذوع على الحائط والشريك في حبة كائنه على الحائط جار وتاويله أن كان له حق وضع الجذوع من غير أن يملك شيئا من رقبة الحائط لأنه إذا كان هكذا فله حق الشغل لا غير فكان جار الشريك وكذا الشريك في حبة موضوعة على الحائط إذا لم يكن له شئ من البقعة جار لا شريك فلا يستحقها مع الشريك على عدد الرؤوس أي تجب الشفعة مقسومة على عدد الرؤوس دون مقادير الأملال بالبيع وقال الشافعي تقسم بينهم على عدد رؤوسهم حتى لو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها فباع صاحب السدس نصيبه اجنبا وأخذ الشريك بالبيع بالشفعة فعندنا يقسم بينهما نصفان وعندنا يقسم

بأن يكون البيع صح

بأن



بينهما بالاخرين ثلاثة اقسام لصاحب النصف وحياه لصاحب الثلث ولو سقط بعضهم فهو للباقي  
على عدد دروسهم ولو كان البعض غائبا يقضى بهما بين الحضور على عدد دروسهم وتستقر الشفعة بالاشهاد  
وتلك بالخذ بالتراضي او بقضا القاضي وفايده تظهر فيما اذا مات الشفع بعد طلب الموافقة والنزول  
او باع داره الموقوف بها الشفعة او بيعت دار جنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم او تسليم الشفعة  
لا تورث عنه في الصورة الاولى وتبطل شفعته في الثانية ولا يستحق في الثالثة لعدم الملك في  
الشفعة **باب طلب الشفعة** والمقصود فيها فان علم الشفع بالبيع او شراؤه  
مجلسه اي مجلس عليه الطلب على فور علمه بالبيع من غير موقوف حتى لو بلغه البيع ولم يطلب  
بطلت شفعته سواء حضر ان اوله او ذكر في البسوط واذا علم الشفع بالبيع وهو محضر من  
الشهود ينبغي ان يشهد بهم على طلبه وكذلك لو لم يكن محضره احد حتى يسمع ينبغي ان يطلب الشفعة  
والطلب صحيح من غير اشهاد حتى اذا حلف المشتري ان يخلفه ان طلبه كما سمع ولو اخر بكتابه  
والشفعة في اوله او في وسطه فخر الكتاب الى اخره بلا طلب بطلت شفعته لان خير الطلب على هذا  
لا يبطل بالتاخير الى آخر المجلس والروايتان في النوادر وبالثانية اخذ الكرخي وهو اصح الروا  
يتين ثم اشهد على البائع لو كان العقار في يده او على المشتري او عند العقار ولو لم يكن البيع في يد  
البائع ذكر الشيخ ابو الحسن استحيانا وبكذا ذكر الشيخ الاسلام احمد الطواويسى كذا في شرح  
الهداية للسيد ومثله في النهاية ثم لا تسقط الشفعة بعد الطلبين بالتاخير اي تاخير طلب الشفعة  
مطلقا عند السيد حنيف رحمه الله وهو رواية عن ابو يوسف وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه ان ترك ذلك  
شهر بعد الاشهاد بغير عذر كالمريض والجس وكهوها بطلت شفعته وهو قول زفر رحمه الله ولم علم انه  
لم يكن في البلد قاضي لا يبطل شفعته بالتاخير اتفاقا فان طلب الشفع عند القاضي الشفعة سال  
القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل المدعي عليه عن اليمين او برهن الشفع على  
الدار التي يطلب الشفعة بها ساله الى القاضي المشتري عن الشراء فان اقر به او نكل او برهن الشفع  
على الشراء قضى القاضي بها متعلق بجميع الصور واعلم ان صورة الخاصة ان يقول الشفع  
للقاضي ان فلانا اشترى دارا او بيتا مضمنا ومحملة بها وحدودها وانا شفع بها بداري و  
بين حدودها فخره تسليمها الى فقهه ذلك ساله القاضي ان المشتري هل قبض الدار ام لا

واذا

واذا بين ينبغي ان يسال باي شيء يدعي الشفعة واذا بين فسال القاضي متى علمت بالشراء وكيف صنعت حين  
علمت مشايخنا رحمهم الله والصحيح ان القاضي يقول متى اشترت بالشراء وكيف اشترت وانا اخذوا والاشهاد  
لان العلم لا يثبت الا بالاشهاد لا بدليل مقطوع به وانا يسال القاضي عن وقت الاخبار او وقت العلم حتى يرى القاضي  
القاضي ان المدة هل تطاولت من وقت العلم الى وقت المرافعة الى القاضي فعند ابو يوسف ومحمد رحمهما  
اذا تطاولت المدة فالقاضي لا يلتفت الى دعواه وعليه الفتوى ثم اذا ساله عن طلب الموافقة فقال طلبت  
حين علمت او حين اشترت من غير تيميشا لاني طلب الاشهاد هل طلبت الاشهاد بعد ذلك من غير تاخير و  
تقصير فان قال نعم يسال عن الذي طلب بخرته هل كان اقرب اليه من غيره فان قال نعم تبين ان الاشهاد  
قد صح ثم اذا بين ما يصح عنده الطلب فقد صح دعواه فبعد ذلك يسال القاضي المدعي عليه عن دعوى المدعي  
فان انكر ان يكون شفعها بان كان المدعي ادعى الشفعة بسبب الجوار والمدعي عليه انكر ان يكون الدار  
المشتركة او ان يكون الدار المشتركة ملك المدعي فان عجز عن البينة استخلفا المشتري بالمدعي ما يعلم ان ملك  
للمدعي كرهه فيما يشفع به هذا قول ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يحلف على الثبات كذا في شرح  
السيد للهداية ولا يلزم الشفع احضار الثمن وقت الدعوى بل يلزم الشفع احضاره بعد القفا  
بالشفعة وهذا ظاهر من رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن  
عن ابيه حنيفه وخاتم الشفع بطلب الشفعة البائع لو كان العقار في يده واذا انكر البائع كونه مالكا  
الذي ذكره ما يشفع به بعد الخصومة في المدعي بالبينة لا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيسبح  
بالرفع اي القاضي البائع مشهد اي بحضور المشتري ويقضى بالشفعة على البائع والعريضة اي ضمان  
الثمن عند استحقاق الدار على البائع بخلاف ما اذا كان الدار قد قبضت حيث لا يشترط حضور البائع  
فيخاتم المشتري وقال ان في العريضة على المشتري بكل حال سواء اخذها من يد البائع او من يد المشتري  
والوكيل بالشراء خصم اي اذا وكل رجل رجلا ليشترى له دارا او اشترى له دارا فلو وكيل له خصم  
لشفعه ما لم يسلم الدار الى الموكل فان سلم اليه فلو وكل هو الخصم وهذا في ظاهر الرواية وعن ابي  
يوسف رحمه الله الشفع لا ياخذ ثمنه يد الوكيل لكن يقال له سلم اليه الموكل ثم ياخذها الشفع  
من الموكل كذا في الحواشي نقلنا عن الشرح وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري  
البراءة منه اي من كل واحد من خيار الرؤية والعيب **فصل في الاختلاف** وان اختلف



الشفع والمشتري في مقدار الثمن فقال الشفع اشتريها بما ياتيه وقال المشتري اشتريها بما ياتيه وعشرين  
فأقول للمشتري مع يمينه لا ينكر وجود تسليم البيع بالثمن الاول وان برهننا فللشفيع وعندنا يوكف  
وان فحق البيعة بينه وبين المشتري وان ادعى المشتري ثمنه او ادعى بائنه اقل منه ولم يقبض البايع **التمن** اخذ ما اى  
الدار الشفع بما قال البايع من الثمن مطلقا سواء كان الدار في يد او في يد المشتري كذا في الايضاح وانما قيد  
بقوله اقل لانه لو ادعى البايع الاكثر فيل قبض الثمن تجا الفان اى البايع والمشتري ويردان وانما تكفل  
ان الثمن ما يدعيه الاخر فباخذ الشفع بذلك فان حلف فسخ القاضي البيع بينهما وباخذ الشفع بقول البايع  
ان شاء وان قبض اخذها بما قال المشتري وحط البعض بظهر في حق الشفع اذا حلف البايع على المشتري بعض  
التمن يسقط ذلك عن الشفع خلافا لث في لاحت الكل ولا الزيادة اى اذا زاد المشتري في الثمن بعد ما  
نقر الثمن لا يظهر زيادة الثمن في حق الشفع وان اشترى دارا بعرض او بعقار اخذ ما الشفع بقيمة  
اى بقيمة العرض او العقار وقال اهل المدينة ياخذ ما بقيمة الدار واخذ ما بمثل اى بمثل الثمن لو كان  
التمن مثليا كما يمكن والموزون والعددي المتقارب وبما حال كونه موبل او يصير حتى يفضي الاجل في  
خذ ما اى اذا باع دارا بتمن موبل فللشفيع الخيار ان شاء واخذ ما بتمن حال وان شاء صبر حتى يفضي الاجل  
ثم ياخذ ما وليس له ان ياخذ في الحال بتمن موبل وقال زفر وما لك وان فحق له ذلك واخذ ما بمثل الخمر  
وقية الخمر بزان كان الشفع ذميا وان كان الثمن خمر او خنزير او اخضر او اى اخذ بقيمة ما لو كان الشفع مسلما  
وان كان المشتري عرسه اخذ ما الشفع بالتمن بقيمة البناء وقيمة العرس وقيمة البناء والعرس  
او كلف المشتري قلعهما وعن ابي يوسف انه لا يكلف القلع ويجوز بين ان ياخذ به بالتمن وقيمة البناء والعرس  
وبين ان يتحرك وبه قال مالك والشافعي وان فعلهما الشفع اى اخذ ما الشفع بالشفعة فبني فيها او  
خرس فاستحق رجوع الشفع بالتمن على البايع او **المشتري** فقط اى لا يرجع بقيمة البناء  
العرس وعن ابي يوسف انه يرجع واخذ ما الشفع بكل الثمن ان خرب الدار مطلقا سواء كان بالا  
كندام او بالاحراق او جف الشجر من البستان بغير فعل احد وقال ث في حق قول ياخذ ما بالحققة  
وياخذ الشفع بحصة العرسه من الثمن اذا قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد ان شاء  
ان نقض المشتري البناء والنقض **بالضم** له اى البناء المنقوض للمشتري واخذ ما بتمن ما ابيع  
ثم ان ابتاع ارضا وتخلل او تم اكل الثمن ان شاء وهذا استحيان والقياس ان لا ياخذ

او امره يده اى اخذ مع الثمن كل الثمن ان ابتاعها وليس في النخل ثمرة في يد المشتري فان جدته  
المشتري ثم جاء الشفع لا ياخذ الثمن في الفصايل وان جدته المشتري في الفصل الاقل منقط عن  
الشفيع حصته اى حصته الثمن من الثمن الجذب بالمال المملوك القطع ومنزلة النخل اى قطع ثمرة جدا  
جدا او ثمرة جدا كذا في المغرب فان جدته في الفصل الثاني ياخذ الارض والنخل بكل الثمن **باب**  
**ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب اى يجب الشفعة في فقه** مطلقا **ملك بعوض** احراز من الجهة  
بلا عوض **هو مال** احراز من المهر فيما اذا دفع العقار مهر او قال ث في حق رهنه لا شفعة فيما لا يقبل  
القسمه التي يتفق باقها بعد القسم كالحمام والرحا والبير والطير وقال مالك لا شفعة في الابار  
**لا في عرض** اى لا يجب الشفعة في عرض **وفلك** وقال مالك ثبتت في السفن ايضا ولا يجب الشفعة في  
**بن واخل بيعا بالارضية ولا يجب في دار جعلت مهر** مطلقا سواء قبل بعضها او لا كونه شرف  
امراة على دار على ان ترد على الزوج الف درهم فلا شفعة في شئ منها عند ابي حنيفة وعندهما تقسم  
الدار على مهر مثلها والف درهم في اصل الخلاف يجب فيها الشفعة **او اجرة** اى لا يجب الشفعة في  
دار جعلت اجرة بان يستجرها دابة وجعل اجرتها دارا **او جعل الدار بدل خلع او بدل سلع**  
**تمن او جعلت الدار عوضا حقا** وعند الشافعي يجب فيها الشفعة والمهراد بالدم دم العمد لانه لو  
صالح بها عن دم الخط يجب فيه الشفعة **او وهبت** اى لا يجب الشفعة في دار وهبت **بلا عوض** **مشتري**  
خلافا لث في قديمه لانه لو وهبت بعوض مشروط يجب فيها الشفعة **او بيعت خيرا للبايع**  
اى لا يجب الشفعة في دار بيعت بخيار الشرط فان اسقط الخيار وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري  
يجب الشفعة في الحال **او بيعت فاسدا** اى لا يجب الشفعة في دار بيعت بفاسد **الم لم يسقط**  
**حق الشفع بالبن** فان بنى المشتري فيها ينقطع حق البايع في الاسترداد ويجب على المشتري قيمتها  
ويجب للشفيع الشفعة فيها عند ابي حنيفة وعندهما لا ينقطع حقه في الاسترداد فلا يجب فيها الشفعة و  
وتخصيص سقوط حق الشفع بالبن اتفاقا لانه لو سقط حق البايع في الفسخ يبيع المشتري اياها من  
اخر وجبت الشفعة ايضا **او قسمت بين الشركاء** اى لا يجب الشفعة لجارهم اذا قسمت بينهم  
**او سلمت شفعة** اى لا يجب الشفعة في دار اشترى وتسلم الشفع الشفعة **ثم ردت خيرا**  
**ردوية** او بخيار شرط او بخيار **بقضا** يتعلق بالبيع فقط ولا فرق في هذا بين القبض



وقد مر وجب الشفعة لوروث بلا قضاء او تقاضا خلافا لفرقة الرواية بالعب بعد القبض  
لان قبل فتح من الاصل **باب** ما يبطل به الشفعة ويبطل بترك طلب الموائمة او التفرقة  
لو ترك الشفع طلب الموائمة حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بان لم يأخذ احد منه او لم يكن في الصلاة  
بطلت شفعته وكذلك لو طلب الموائمة ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار وهو طلب  
التفرقة بطلت شفعته **ويبطل الشفعة بالصلح من الشفعة عند عوض وعليه رده ويبطل**  
**الشفع لا المشتري ويبطل ببيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة** مطلقا سواء علم بالشرا  
او لا قوله قبل القضاء اشارة الى انه لو مات او باع بعد القضاء بالشفعة لا يبطل **ولا شفعة لمن باع**  
مطلقا سواء كان اصيلا او وكيللا ولا شفعة لمن بيع له وهو الموكل ولهذا لو باع المضارب دارا من  
مال المضاربة ورث المال شفعها فلا شفعة له **او ضمن الدرك** اي لا شفعة لمن ضمن الاستحقاق  
عن البائع ومن ابتاع او اشبع له فلا شفعة اي يجب الشفعة للمشتري مطلقا سواء اشترى اصاله او  
وكالة وكذا يجب الشفعة لمن وكل اخر باشرافا لشري لاجل الموكل والموكل بالشرافا وكذا لو كان  
شريك اخر فلها الشفعة ولو كان هو شريكا والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده **وان قيل**  
**للشفع انها بيعت بالالف فلم الشفع الشفعة ثم علم انها بيعت باقل منه او بيعت بغير**  
**او شفع بقيمة الف او اكثر فلا شفعة** بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعبد بقيمة الف او اكثر حيث  
يصح التسليم كما اذا علم انها بيعت باكثر من الالف **ولو بان** بان قيل للشفع انها بيعت بالالف فلم  
ثم علم انها بيعت بدنا بغير قيمتها بالالف او اكثر فلا شفعة وان كان اقل فهو على شفعته وقال زر  
له الشفعة في العوجين وان قيل له ان المشتري فلان فلم ضمان وان غيره فلا شفعة ولو علم ان  
المشتري هو مع غيره فلا اخذ نصيب غيره وان اخبر انها كالا بيعت فلم ثم ظهر انه بيع البعض لا الشفع  
له وفي عكس هذا لا يبطل الشفعة **فصل** وان باعها الا ذراعا او شبرا عرضا وتعام الطول في جوار  
الشفع فلا شفعة له وان ابتاع منها **سهما** بضم السين اي بضمن الكل الا درهما ثم ابتاع ببقية ما بدره  
فالشفعة للجاري في السهم الاول بما اشترى **فقط** اي دون السهم الباقي وفي المستصفي ثم  
ان رفع للعلامة الشفعة تاويل المسئلة اذا بلغه بيع سهم منها فردة الى فرد الطالب اما اذا بلغه  
بيعان فلا شفعة وتعليق صاحب الهداية بهذه المسئلة بقوله لان الشفع جار فيها الا

ان

ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه يقضى الاطلاق وعلى هذا اجازة عامة الكتب وان ابتاع  
بضمن ثم دفع المشتري الى البائع فوجبا حال كونه عوضا عنه فالشفعة بالضمن لا الشوب ولا تركة الخيلة  
الاسقاط الشفعة والذكاة عند ابي يوسف وعند محمد تركة ثم الخيلة في هذا الباب نوعان خيلة الاسقاطها  
بعد وجوب الشفعة بخوان يقول المتنازع للشفيع انا ابيعها منك بما اشتريت فلا فائدة لك في الاخذ  
فيقول الشفع نعم او ما يدل على الرضا بطلت الشفعة ويقول له اني وكبت منك لدر فقبل  
منى فلما قال قبلت بطلت شفعته ثم يمنع عن التسليم فلا تتم المبيعة وان سلم اليه يرجع في بيته فلهذا  
الخيلة مكرهة بالاتفاق والثانية خيلة قبل وجوب الشفعة وهي ما عدا ما في هذا الباب وقيل يقضى  
في الشفعة بقول ابي يوسف ويقول محمد في الزكاة كذا في شرح الاصل واخذ الشفع حظ البعض بعد  
المشتري مطلقا لا يتعدو البائع اي اذا اشترى خمسة مثلا وادار اثنى رجل فله شفعان ان يأخذ نصيب  
احدهم ويترك الباقي ان شاء وان يأخذ نصيب الكل ان شاء سواء كان قبل القبض او بعده وهو  
الصحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة انه فضل فقال ان اخذ قبل القبض نصيب احدهم ليس له ذلك  
وبعد القبض له ذلك ولكن يقول قبل القبض لا يمكنه اخذ نصيب احدهم اذا انقضى الشفع ما عليه  
ما لم ينقذ الاخر من المشتري بن حصته من الثمن وان اشترى اثار رجل من خمسة اخذ الشفع كلها او تركها  
وليس له ان يأخذ البعض دون البعض وقال الشافعي له ان يأخذ حصته احدهم وان اشترى نصف  
دار غير مقسوم اخذ الشفع حظ المشتري اي النصف بضممة اي البائع مطلقا الى في اثنى جانب  
كان ان شاء وترك وليس له نقض القسمة وهو المروي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه انما يأخذ  
اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها اما اذا وقع في جانب الاخر فلا وانما قال بضممة لانه اذا قسم  
المشتري يكون له نقض القسمة وللعبد المديون المأذون الاخذ بالشفعة من سيده كعكسه  
الا ان باع العبد المديون فلم يولاه الشفعة بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين والعبد بايع فانه لا شفعة  
للمولى اذ لو اشترى فلم يولاه الشفعة وصح تسليم الشفعة من الاب والوصي على الصغير عند  
عندهما حتى لو اشترى رجل دارا او شفعها حتى فلم يولاه الوصي يصح تسليمه حتى لا يكون  
للوصي ان يأخذها اذا بلغ وقال محمد وزفر لا تصح حتى كان له ان يأخذ بالشفعة اذا بلغ وصح تسليم  
الشفعة من الوكيل مطلقا اي اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل انه سلمها فعنده ابي حنيفة يصح ان



في مجلس القاضي ولا يصح ان في غيره وقال لا يصح ان كيف كان ثم رجع وقال يصح ان  
كانا وقال محمد لا يصح تسليم حال ويصح اقراره في مجلس القاضي ولا يصح في غيره **كتاب**  
**القسم** القسم في القصة اسم الاقسام ووجه المناسبة ان الشقة شرعت لدفع ضرر الجار  
تكميل منفعة الملك جبراً فكذا القصة شرعت لتكميل منفعة الملك وتجري فيه الجبر الا ان في  
الشقة كحل المعنى المبادلة فتقدم ثم القصة في الايمان هي جمع نصيب شريع في نصيب  
معين وهي تشمل على الاقرار والمبادلة لانه ما من جزاء الا وهو شتم على النصيبين فكان  
ما يجتمع في نصيب احدهما بعضه له وبعضه كان لصاحبه فصار كخوضه عما يد صاحبه فكان  
مبادلة من حيث انه اخذ حق صاحبه في مقابلة حقه واقرار من حيث انه يقبض حقه ايضا وهو  
الاقرار الظاهر في المثلي كالمكبلات والمودونات والعدديات المتقاربة في اخذ اي احد  
الشريكين حظا له غيبة صاحبه وهي اي المبادلة الظاهرة في غيره اي في غير المثلي كالحيوانات  
والعروض فلما اخذ احد الشريكين نصيبه غيبة صاحبه وتجبر القاضي الشريكين على القصة في  
متمم الجنس عند طلب احد الشريكين القصة لا في غيره اي لا تجبر في غير متمم الجنس ونسب للقاضي  
نصيب قاسم رزقه من بيت المال يقسم بلا اجر والاى وان لم ينصب فنصيب قاسم يقسم  
باجر بعد الرضى الى باجر مقسوم بينهم حسب عدد الروس مطلقا اي على الجميع وهذا عند  
ضيقة وعندهما على قدر الانصاف وهو قول الشافعي حتى لو كان مال بين اثنين لاحدهما ثلثه  
والآخر ثلثاه فالاجر عليهما نصفان عنده وعندهما يجب اثلاثا وروى الحسن عن ابي حنيفة ان المال  
على الطالب دون المحتج وقيل لا عليهما ويقدر القاضي اجره مثله كاجر الكاتب وفي الذخيرة يجوز  
للقاضي ان ياخذ على القصة اجر او لكن المستحب له ان لا ياخذ ولو اضطر لم يرفعوا الام  
الى القاضي واقتسموا بانفسهم برايتهم جاز الا اذا كان بينهم صغير فيحتاج الى القاضي ولا  
يجب ان يكون القاسم عدلا امينا عالما بالقصة ولا يتعين قاسم واحد استاجر وروى  
غيره ولا يشترك القسام اي لا يترك القاضي القسام يشتركون في القصة فلذا كان للقاضي  
ان يقول لكل واحد منهم استبدانت بالقصة بلا انتظار الاخر ولا يقسم العقارب بين  
باقرارهم انه ميراث لهما من فلان مات حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة عند ابي حنيفة

وعند ابي حنيفة يقسم بينهم ويقسم في المنقول بين الورثة باقرارهم يقسم في العقار المشتري اي لو حضر كل الشريكين  
القاضي وفي ابي حنيفة عقار وادعوا الزم اشتروا يقسم باقرارهم وروى عن ابي حنيفة في غيره رواية الاصول  
ان القاضي لا يقسم العقار المشتري بينهم سوى بين الشرا والارث ودعوا الملك اي اذا حضر واحد  
ايدى ابراهيم عقار وادعوا الملك ولم يذكر واكيف انتقل اليهم من ارث او بيع او غيره فثبت القاضي  
بينهم بقولهم دون البينة وهذا رواية كتاب القصة وفي جامع الصغير روى ابي حنيفة جلدان واخا  
البينة ايدى ابراهيم وادعوا القصة لم يقسم ما بين يمين البينة انها لها ثم قيل هو قول ابي حنيفة فثبت  
وقيل هو قول الكل وهو الاصح بخلاف المنقول حيث تجب القصة ولو برهن ان العقار في ايدى ابراهيم لم يقسم  
حتى يبرهن انه لهما ولو حضر وارثان وبرهن على الموت وعدد الورثة والدائر في ايدى ابراهيم ومعهم  
وارث غائب او صبي قسم الدائر لكن نصيب وكيل يقبض نصيب الغائب او وصي يقبض نصيب اي  
نصيب الصبي ولو كانوا الى الذين حضر واعند القاضي وفي ايدى ابراهيم عقار مشتري واقاموا البينة على الشرا  
وغاب احداهم او كان العقار في يد الوارث الغائب او يد الطفل او حضر وارث واحد وبرز  
على الموت وعدد الورثة والدائر في يده ومعه وارث غائب او صبي لم يقسم في المسائل الثلاث  
وقسم القاضي المال المشترك بطلب احدهم لو انتفع كل اي واحد من الشريكين بنصيبه بعد القصة وان  
وان تضرر الكل لم يقسم القاضي الا برضاهم وان انتفع البعض وتضرر البعض لقلة حظ قسم بطلب  
ذي الكثرة فقط اي لا يطلب صاحب القليل كذا ذكره الحنفية وروى عنه ابي حنيفة ان رجلا اشترى من رجل  
مدا وادركه الحمار في مخرجه ان ايها طلب القصة يقسم القاضي وما ذكره الحنفية وروى عنه ابي حنيفة  
ويقسم القاضي العوض حال كونها من جنس واحد جبراً او لا يقسم لجنس جبراً فبقسم كل مكمل وموزون  
كثير او قليل والمعدود والمتقارب وبنو الذهب والفضة وبنو الحديد والنحاس والابل بانفادها  
او البقر او الغنم بانفادها ولا يقسم شاة وبعير او ثور او برذون او حمار ولا يقسم الجواهر مطلقا  
والريق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة الرقيق واما الجواهر فقد قيل اذا اختلف الجنس كاللآلئ  
واليواقيت لا يقسم الكبار منها ويقسم الصغار ولا يقسم الحمام والبيرو والرحى وكل ما لا ينتفع به  
بعد القصة الا برضاهم يتعلق بالمسائل الستة دور مشتركة او دار ضيقة او دار وحالت  
قسم كل واحد منها على حدة بينهم مطلقا سواء كانت الدور متلازمة او متباينة في محلة او محلتين



في مصادير من وقال ان راي القاضي شتمها بجملة بينهما اي الاصح قسمها كذلك وقال ان كانت الدور  
في مصرين لا يجتمعان في القسمة كما هو مذهب كذا روي بطلان عنهما وعن محمد انه يقسم احد بهما في الا  
اي يقسم الدار حال كون الدور في الاخرى وهو قسمه للجمع ثم بقي ثلثه فصول الدور والبيوت  
والمنازل فالدور هذه لا تقسم قسمه واحدة الا برضاهم سواء كانت متباينة او متلازمة والبيوت  
تقسم قسمه واحدة سواء كانت متباينة او متلازمة والمنازل ملحقه بالبيوت ان كانت متلازمة  
وبالدوران كانت متباينة وقال في الفصول كل ما ينظر القاضي الى اعدل الوجوه فيمضي القسم على  
ذلك ويصور القاسم ما يقسمه في قوطاس يحفظه او يرفع ذلك الى القاضي ويعده له ويسويه على  
سهامهم ويذكره ليعرف قدره ويقوم البناء لاجته اليه في الاجرة ويصور الذرعان على ذلك  
القوطاس بقلم الجدل فيكون كل ذراع بشكل السنية ويفرزي يقطع كل نصيب بطريقة وشربة و  
ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث من اي طرف شاملا اذا جعل الجانب الغربي او لا يجعل  
ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا الى اخره ويكتب اسما بهم اي اسما اصحاب السهام على الرقعة ويقدر  
من خرج اسمه او لا فله سهم الاول اي يعطى نصيبه من الجانب الغربي مثلا في العروة او البناء الى ان يتم  
نصيبه ومن خرج ثانيا فله سهم نصيب الثاني اي يعطى نصيبه متصلا بالاول الى ان يتم سواء كان الانصبا  
متساوية او متفاوتة ثم ما بقي نصيب الثالث وطريقه ان يقسم المقسوم باقل الانصبا بان يجعل  
اثلاثا ان كان الاقل ثلثا او اسدا ان كان سدا ليسهل القسمة كما اذا كان لاحد منهم نصف  
وللاخر ثلث وللآخر سدس فيجعل الجميع اسدا ويلقب الجزء الاول بالسهم الاول والذي  
يليه بالثاني والثالث فان خرج اسم صاحب الثلث فله الجزء من الاول وان خرج اسم صاحب النصف  
فله ثلثة اجزاء من الاول وان خرج اسم صاحب السدس او لا فله الجزء الاول ولا يدخل في القسمة  
الدراهم التي ليست بمشتركة ليحجز بها نقصان بعض الانصبا للارضاهم كما اذا كانت دار بين  
جماعة فقسما وفي نصيب واحد فضل بناء فارد احد بهم ان يكون عوض البناء دراهم واراذا  
ان يكون من الارض لا من الدراهم ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد باذا البناء الدراهم  
الا اذا تعذر فتح للقاضي ذلك وان قسم بينهم ولا احد بهم مسيل او طريق في ملكا آخر لم يشترط في  
القسمة صرف المسيل والطريق عنه اي عن ملك الاخران امكن والا اي وان لم يكن ضمن القسمة

بلغ

في ذراع وجه

فرد

قوله لم يشترط صفة لكل واحد من المسيل والطريق قيد به لانه اذا شترط ترك المسيل على حاله سفل  
له علو وسفل مجرة بان كان السفل مشتركا والعلو لغيره على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك هو  
القسمة بالذراع وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعندهما يقسم بالذراع ~~في~~  
ثم اختلفا في كيفية القسمة قال ابو حنيفة رحمه الله يجب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو  
العلو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قبل اجاب كل منهم على عادة اهل زمانه واهل بلده وقيل  
هو اختلاف في الدليل وقيل شهادة القاسمين مطلقا سواء كان باجر او بغيره ان اختلفوا اي  
اذا قسمت الدار والارض بين الورثة او المشترين فانكر بعضهم ان يكون استوفى نصيبه  
فشهد القاسمان للذنان قوليا القسمة انه استوفى في نصيبه قبل شهادتهما عند محمد واث  
لا يقبل وهو قول ابو يوسف او لا وذكر الخفاف قول محمد مع قولهما وقاسم القاضي وغيره سواء  
قال بعض المشايخ اذا قسم باجر لا يقبل بالاجماع والاصح ان يقبل وانما قيد بقوله قاسمين لا  
لو شهد قاسم لا يقبل بالاجماع ولو ادعى احد منهم ان من نصيبه شيئا في يد صاحبه والحال انه قد  
**اقر المدعي بالاستيفاء لم يصدق** فلم تفتح الابينة وان لم تقم البينة استوفى الشركا من كل  
منهم فحق نصيب التاكل والمدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما فالوا ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لانه  
متناقض لانه اقر بالاستيفاء وانه عاين حقه كاملا فاذا زعم ان مما اصابه شيئا في يد صاحبه  
يكون مناقض مبطلا للدعوى والشهادة وان قال استوفيت انا حقي ولكن اخذت انت مني  
بعضه وانكر شريكه صدق خصمه بجلطه اي مع يمينه وان لم يقرب بالاستيفاء ادعى ان ذا خطه ولم يسلم  
نصيبه الى وكذبه شريكه في مقدار النصيب مخالفا ونقضت القسمة ولو ظهر غبن فاحش بان كان ما  
يدعي من مقدار الغلط لا يدخل تحت تقويم المتقويمين في القسمة فنسخ القسمة مطلقا سواء كان القسم  
بقضا القاضي او بتراضى كذا ذكره القاضي في شرح الدين قاضي خان رحمه الله وقيل اذا قسم بالتراضي لا  
يفسخ وانما قيد بقوله فاحش لانه اذا كان يسير الا يفسخ كذا في الذخيرة ولو استحق بعد القسمة  
بعض شارب من خطبه بان كان نصف الدار في يده مثلا واستحق نصف ما في يده رجوع بقسطه اي  
بربهم في خطه شريكه ولا تفسخ القسمة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تستقض القسمة وما بقي  
في ايديهم يكون بينهما نصيبين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة وان استحق بعض

وعلى مجرة بان كان العلو  
مشتركا والسفل للاخر  
فدوم كل واحد منهما صحيح

اي علف  
للمن



للمنفعة

معنى لا تنفع القسم بجماعه ولو استحق بعض شايخ في الكل تنفع اتفاقا ولو تباينا <sup>الطبيعة</sup> الطبيعة  
 الظاهرة للشيء والتمتع بغيره على مناه وهو ان يتواضعوا لغيره فترضا به وحقيقته ان تترافا  
 الشر كالمثلية واحدة بان تنفع هذا بهذا المعنى وذلك بذاك النصف وهذا بأكمله كذا من  
 الزمان وذلك بقدر مدة الاول في سكنى دار او اربى او خدمة عبدا واحدا او عبدين او غلة  
 دار او دارين صح استحقاقا اتفاقا ولو تباينا في غلة عبدا او عبدين او بعل او بعلين او ركوب  
 بعل او بعلين او ثمرة شجرة او لبن غنم لا اى ولو تباينا في غلة عبدا او غلة بعل لا يصح اتفاقا و  
 ولو تباينا في غلة عبدين او غلة بعلين او ركوب بعل او بعلين لا يصح عند لا خيف خلافا لغيره  
 السائل غير الثمر واللبن ثلثا عشرة مسئلة في ثلثين لا يصح اتفاقا وفي ستة يصح اتفاقا وفي اربعة  
 خلاف والى اعلم **كتاب المزارعة** <sup>المزارعة</sup> المزارعة بين الكتابين ان المزارعة شرعت لتحصيل منفعة  
 الملك وهي الناحية ان القسمة شرعت لذلك الا ان القسمة اعم لانها تجري في العقار وغيره والمزارعة  
 تختص بالارض فلذا اخرجها عن القسمة ثم هي مفاعلة من الذرع وهو الانبات لغته والمفاعلة  
 تجري بين اثنين كاللزامة وفي الشرع هي على الذرع ببعض الخارج وتصح عند خلاف لا خيف  
 والفتوى على قولها بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين يعني بشرط ان يكون  
 الارض والمزارع عاقلين بالغين المدة لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر من  
 قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل رب الارض والمراد بالمدّة مدة يمكن  
 فيها من الزراعة حتى لو بقاء مدة لا يمكن من الزراعة لا يجوز **بيان** رب البذر وجنسه وقال  
 الفقهاء ابو بكر البجلي يجوز المزارعة بدون بيان رب البذر **وبما** يحظ الاخر بشرط التخلية بين  
 الارض والعامل حتى اذا شرط في العقد ما تنزول به التخلية وهو عمل رب الارض مع العامل  
 لا يصح العقد **وبشرط** الشركة في الخارج من الارض عند حصوله **ويشترط** ان يكون الارض والبذر  
 لواحد والعمل والبقر لآخر او يكون الارض لواحد والبقر لآخر او يكون العمل لواحد والبقر  
 لآخر فان كانت الارض والبقر لآخر والبذر لآخر او كان البذر لآخر والبقر لآخر والباقى  
 لآخر او كان البذر والبقر لآخر والباقى لآخر فحدث في ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه يجوز  
 في الاول والثانية واعلم ان المزارعة على اربعة اوجه وهذا لان ما تقوم به المزارعة اربعة



وهي الارض والبذر والعمل والبقر والتقسيم العقلي على سبعة اوجه لا نأتم ان يكون الواحد  
 من احدى الثلاث والثلثة منى الاخر وهذا اربعة اوجه وهو ان تكون الارض او العمل او البذر  
 او البقر من احدى اهلها والباقى من الاخر والا لان جائز ان والثالث غير جائز والرابع غير مذكور  
 في الكتاب وهو غير جائز ايضا واتما ان يكون اثنتان من احدى اهلها واثنتان من الاخر وهو على ثلاثة  
 اشرب وذلك اما ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدى اهلها والباقى من  
 الاخر والا لان جائز دون الاخرين ومن اراد ضبط هذه الاقسام فليحفظ هذه النظم **نظم** في ثلثين  
 الف بائني فاقى اقم بحكم **نظم** طبيعي جويفت شد حاصل **الف** في جميع نذر وجوبه **يافت**  
**جمله** نك يا بالف وان دكرهم باطل او شرط لاحد ما قفر ائنا مسماة او شرط لاحد ما **علي**  
 الما ذيات والسواقي او شرط ان يرفع رب البذر بذره او ان يرفع الخارج والباقى بينهما  
 جواب لقوله فان كانت هذا كانت **الخارج** خارج توطين بان يكون دراهم مسماة او قفرا  
 مسماة اما اذا كان خارج مفاصلة وهو جزر وشايخ في الخارج كالثلث والرابع فلا تقصد بخلاف  
 ما اذا شرط صاحب البذر غش الخارج لنفسه وللآخر والباقى بينهما حيث لا يفقد وهذا هو الحيلة في  
 ان يجوز اشتراط رفع صاحب البذر بذره وطريقه ان ينظر الى مثل هذه الارض كم يخرج من  
 مثل هذه القدر من البذر فان كانت تخرج عشرة كراير والبذر كراير عشرة لنفسه عشر الخارج والباقى  
 بينهما وعلى هذا القياس والماديات جمع ما ذيان وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول وقيل **ما**  
 بجمع فيه ما استعمل ثم يبقى منه الارض والسواقي جميع ساقية وهي الانهار القفار فيكون الخارج  
 لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولكن لم يترد الاجر على ما شرط فلو كان البذر من رب  
 الارض فلا عامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فرب الارض اجر مثل ارضه ثم عند ما لا يتراد  
 على ما شرط له بالمزارعة وعند محمد في الفصلي لاجر مثله بالغا ما بلغ ولو كان البقر والارض لواحد  
 والبذر والعمل لآخر فعلى العامل اجر مثله الارض والبقر وهو الصحيح وقيل يغرم له مثل اجره  
 كروية واتما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة سواء كان العقد صحيحا او فاسدا فاذا  
 فسدت المزارعة والبذر من رب الارض طاب له الخارج كله وان كان البذر من العامل  
 طاب له قدر بذره وقد رما غرم من اجر مثل الارض وتصدق بالفضل وان صححت المزارعة



المزارعة فالطالب على الشرط فان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل بخلاف ما اذا فسدت المزارعة  
ولم يخرج الارض شيئا فانما يجب اجر المثل في الذمة ومن ايج من العاقدين بعد العقد على المثل  
عليه ما التزم من العمل اجرة القاضي على العمل الا اذا كان عند الفسخ به الاجارة الارب البذر  
بغض اذا كان الا بائني رب البذر في الاجرة وبطلت المزارعة بموت احد البائني اذا مات احد  
المقايدين بطلت المزارعة فلو دفعها الى ثلاث سنين فلما بليت الزرع في السنة الاولى  
ولم يحصد ثمار رب الارض تركت الا في يد المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم بالشرط  
وتنقضي المزارعة في السنين الباقيتين ولو مات رب الارض قبل المزارعة بعد ما كرس الارض  
وحول لانها انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلة عمله فاذا فسدت المزارعة بدني فادام  
لحق صاحب الارض فاحتاج اليه بما جازيها من الارض ونسخ الاجارة ثم قيل لا بد للفسخ من القضا  
او الرضا على رواية الزيادات وقيل لا يحتاج الى ذلك وهو رواية كتاب المزارعة كذا في  
الاصول فان مضت المدة والزرع لم يدرك فعلى المزارع اجر مثل ارضه حتى يدرك ويحصد  
ونفقة الزرع عليهما بقدر حقهما كاجر الحصاد بالفتح والنفقة لغتان والرفاع بالفتح والكسر  
لغة وهو ان يرفع الزرع الى البذر بعد الحصاد والدياسة وهو ان يوطا الزرع بقوام  
الدواب والتدريته فان شرطه على العامل فسدت المزارعة وروى اصحاب الامالي عن ابي  
يوسف انه يجوز اذا شرطه والاصل انه اذا شرط في المزارعة ما هو من اعمالها لا يفد **كتاب**

**ب المساقاة** للناسبة بين الكتابين ظاهرة ثم هي مفاعلة من السقي وهي المعاملة في الزرع  
هي معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمرة بينهما وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطها  
فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى على صحتها وفي انها باطلة عند بعض خلافها وفي ان  
شروطها كشرطها في كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل  
التخليص بين الاشجار وبين العامل والشركة في الخارج اتا بيان البذر ونحوه فلا يمكن فيها  
وقال ان فسخي وما كالمعاملة جارية ولا يجوز المزارعة الا بتعالم المعاملة وشرط البعثة عند  
مالك ان يكون الاصل ضعف النفع والمعاملة انما تنقضي عنده اذا شرط النفقات كلها على العاقد  
وتصح المساقاة في الشجر والكرم والرطب يريد بجميع البقول واصول الباذنجان وقال

الشافعي

بافلا

ان فسخي لا يجوز الا في الكرم والنخل فان دفع خلاصة ثمرة مساقاة وقد كان الثمرة تزيد  
بالعمل صححت وان انتمت الثمرة لا تصح كالمزارعة اي اذا دفع النزرع وهو يقبل جاز وان  
استحصد وادرك لم تجز واذا فسدت المساقاة فلا عمل اجر مثله اي اجر مثل عمله ولم يزد  
على ما شرط له من الثمرة وقال محمد له اجر مثله باليضا ما بلغ ولم يذكر هذا الشرط اكتفا بما قال  
في صدر الكتاب وبهي كالمزارعة وهذا الشرط في المزارعة مذكور وبطل بالموث فان مات  
رب الارض والخارج بسرا فليقاس ان تنقضي المعاملة ويكون البسر بين العامل والقوة  
لنفين وفي الاستحسان لا ينتقض وللعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمرة وان كره  
ذلك ورثته رب الارض فان العامل انا اخذ نصف البسر فله ذلك الا انه لا يملك الخاق  
الضرر بورثته رب الارض فيثبت الحيثان شأوا صر مو البسر فقصموه على الشرط وان  
شأوا اعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كل بينهم وان شأوا لفقوا على البسر حتى يبلغ  
ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصصه العاملين من الثمرة كما في المزارعة وان مات العامل فلو رثته  
ان يقوموا عليه وان كره رب الارض فان قالت الورثة نحن نضم بسرا فليد الرب الارض  
الحيثان الثلاث كما مر انفا ولو ماتا فالحيا رلورثته العامل للورثة رب ارض ونفسج با  
لغذر كالمزارعة بان يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه يخاف عليه بترقه الثمر او سرقه  
الغصن او مريضا لا يقدر على العمل قبل الادراك قيد نابه اذ بعد الادراك انتمت فلا  
يمكن الفسخ ولو اراد العامل التبرك هل يكون عذرا فيه روايتان وتاويل احد هما  
انه يشترط العمل بيده فيكون عذرا من جهة **كتاب** **الذبايح** المناسبة بين  
الكتابين ان المزارعة اتلاف موجود في الحال وهو تبذير البذر لتحصيل النفع في المال  
المال من الخارج فكذلك الذبح اتلاف موجود في الحال يستفج بالحم في المال الا ان الاول  
سبب لحصول اقوات الاناسي والبهائم وهذا سبب لحصول غذا بعض الحيوانات  
وكذا المساقاة لتحصيل الثمرات كما ان الذبايح لتحصيل اللحم هي جمع ذبيحة وهي  
اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والذبح اي الذكاة اختيارى واظهارى والاول هو  
قطع الاوداج وهي عروق الخلق في الذبح والثاني قطع اي عضو كان من البند



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

وحل ذبيحة مسلم وكتابي مطلقا سواء كان حربيا او ذميا او عربيا او تغلبيا وعندنا في الجبل  
لو كان تغلبيا لم يحل ذبيحة الكتاب فيهما اذا لم يذكر وقت الذبح مع اسم الله تعالى عزير او اسم  
البحر اما اذا ذكر ذلك فلا يحل كحال الجبل ذبيحة المسلم اذا ذكر وقت الذبح غير اسم الله تعالى  
وحل ذبيحة صبي وامرأة واخرس واقلف هذا اذا كان الذابح عاقلا ضابطا قاعا قلوبا  
هو ان يعقل التسمية وقيل ان يعقل بان الذبيحة انما تحل بالتسمية وقيل ان يعقل انها تحل  
بقطع الحلقوم والاوداج واما الضابط بان يضبط شرايط الذبح من قطع الاوداج وحسن  
القيام به اما اذا لم يكن بهذه الصفة لا تحل ذبيحة وان كان مسلما بالغ لا مجوسي ووثني ومجرب  
ومجرب الى لا يحل ما ذبحه الحرم من الصيد مطلقا سواء كان ذبحه في الحلال او في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح  
في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالا او حراما وترك التسمية اي لا يحل ذبيحة تارك التسمية حال  
كونه محمدا وحل لو كان الترك ناسيا وقال الشافعي في الجبل في الوجهين وقال مالك لا يحل فيهما و  
المسلم والكتاب في ترك التسمية سواء وعلم هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي او  
الكلب عند الرمي واذا اضعج شاة وسمي ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عليها لا  
يحل ولو رمى سهما الى صيد وسمى فاصاب صيدا اخر او اخذ سكين وسمى ثم تركه واخذ سكين  
اخر او ارسل كلبه الى صيد وسمى فترك الكلب في الصيد واخذ غيره حل ولو ذبح تلك الشاة  
ثم ذبح اخرى بعدها وظن ان تلك التسمية تكفيه لا يحل ولو سمى على سهم ثم رمى بغيره صيدا  
لا ياكل وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى **بسم الله** بخوان يقول بسم الله محمد رسول الله  
وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وان قال هذا القول  
قبل التسمية والاضحية جاز بلا كراهية ويجوز ان يكون قوله وان يقول بديل او عطف بيان  
لقوله ان يذكر الى اخره بديل عليه قوله في الكافي ويكره ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غيره كقوله  
عند الذبح اللهم تقبل من فلان واعلم ان هذا على ثلاثة اوجه احدها ان يذكر موصولا لا معطوفا  
فيكره ولا تحرم الذبيحة بخوان يقول بسم الله محمد رسول الله ان قال بالرفع يحل وان كان  
بالجر لا يكره اذ ذكر في النوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر وقال بعضهم على قبال  
ما روى عن محمد انه لا يرى الخطا في النحر معتبرا في الصلاة ونحوه لا تحرم الذبيحة كذا في الدرر

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

وذا

وذكر الامام الترمذي ان ذكر غير اسم الله تعالى موصولا بغيره او يحل سواء كان بالنصب او بالرفع  
او بالجر وثانها ان يذكر موصولا على سبيل العطف فان كان بالجر لا يحل وان كان بالرفع يحل  
وان كان بالنصب اختلفوا فيه كذا في شرح السير للمدائني وثالثها ان يقول مقصودا لاعتنه صوف  
ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضحج الذبيحة او بعده وهذا لا بأس به والذبح يكون  
بأي الحلق واللبنة وهو المخرج من الصدر وهو رواية المبسوط وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح  
في الحلق كله وسطا وعلاها واسفله وفي ذبايح الذخيرة فان الذبح اذا وقع اعلا من الحلقوم  
واسفل منه لا يحل وفي فتاوى اهل سمرقند قصاص ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع اعلى من  
الحلقوم او اسفل منه يحرم اكلها وذكر في فوايد الامام الرشتي في سئل عن ذبح شاة  
فبقيت عقدة الحلقوم مما يلي الصدر فكان يجب ان يبقى مما يلي الراس أي وكل او لا قال  
هذا قول العوام من الناس وليس هذا بمعتبر ويجوز اكلها سواء كان بقيت العقدة مما يلي  
الرأس او مما يلي الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد كذا في شرح السيد  
للمدائني والذبح المجرى وهو مجرى الطعام والماء وقيل مجرى النفس والحلقوم وهو مجرى  
النفس وقيل مجرى العلف والودجان وهو مجرى الدم وقال الشافعي ان قطع الحلقوم  
والمرى يحل وان لم يقطع الودجين ولكن قطع الثلاث منها كاف مطلقا عند ابي حنيفة وهو  
قول ابي يوسف او لا وعنه انه يشترط قطع الحلقوم والمرى واحدا والودجين وعن محمد انه  
لا بد من قطع اكثر كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي حنيفة وقال مالك يشترط  
قطع الكل ولو بظفر او قطع الثلاث كاف ولو بظفر وقرن وعظم وسن متروك  
ولكنه يكره هذا الذبح وقال الشافعي المذبح بها ميتة قوله متروك متعلق بكل واحد  
وليطة وهي قشر القصب و **منزوة** وهي حجر رقيق ابيض كالسكين يذبح بها واما  
انزاع اسال الدم الايسنا او ظفر اقباعين غير متروعين ونذبت حد شفرة وكره ان  
يضجعها ثم تجدد الشفرة وكره النخع وهو ان يبلغ بالسكين النخاع ويؤكل ذبيحة  
وقيل ان يذرا السهم حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطرار  
والنخاع عرق ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب وكره قطع الراس

امام الرشتي في نسخة

الدرر



والذبح من القفا اذا بقيت حية ثم قطع اكثر العروق وان ماتت قبل قطع اكثر العروق  
لا يحل وذبح صيد انسان فلا يحل بذكاة الا يضطاري وهو الجرح والعقر وجرح نعم  
توحش او ترذى وسقط في بئر ووقع العجر عن ذكاة الاختيار وقال مالك لا يحل بذ  
كاة الا يضطاري في الوجهين وسنن خر الابل وذبح البقر والغنم وكره عكسه اي ذبح الابل  
وخر الغنم والبقر لكن حتى خلاف ذلك النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدور  
والذبح قطع العروق في اعلى العنق تحت اللحيين ولا يذبح جني بذكاة امه مطلقا  
حتى لو خنقة او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يוכל الجنين عند الذبيحة  
وزفوا الحسن بن زياد اشعرا ولم يشعروا قالوا وان ذبحوا فماتت خلقه اكل والا فلا **فصل**  
**فيما يحل وما لا يحل لا يוכל ذوات السبع والطيور فيه لف ونشر الاول**  
بالاول والثاني والثالث والمراد ذوات السبع والكلب ماله سلاح منها بان يعيدها والسبع كل مختلف  
مخرب جارح قاتل عاادة فذو الثياب من السباع الاسد والذئب والنمر والفهد والثعلب  
والضبع والكلب السور البري والاهلي والقط والفيل وسباع الهوام الضب واليربوع وابن عرس  
والسنياب والفنك والسنور والدلق والهوام التي سكنها في الارض كالقارورة والوزغة  
والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب وذو الخلب من الطيور كالصقور والعقا  
والباري وما شبه ذلك وكل ما لا دم له كالدنور ونحوه لا يוכל الا السمك والجراد وحل  
غراب الزرع وهو ما لا ياكل الجيف اصلا الا البقع الذي ياكل الجيف وهو الذي فيه سواد  
وبياض والابقع في الطير كالا بلع في الدواب ولا باس بالكل العقعق كذا في الكاف وفي شئ  
السيد الهداية ولا باس بغراب الزرع وفي الذخيرة واما الغراب الابقع والاسود فهو انواع  
ثلاثة نوع يلتقط الحب ولا ياكل الجيف وانه لا يكره ونوع منه لا ياكل الا الجيف وانه يكره  
ونوع منه يخلط الجيف بالحب وياكل الحب مرة والجيف مرة اخرى وانه غير مكره عند الجيفة  
رحمة الله وعند يوسف يكره الغدافي وهو غراب اسود وضخم او في الجنائين والفاضة يוכל  
وكذا الدبسي بضم الدال واما الخفاش فقد ذكر في بعض المواضع انه يוכל وفي بعضها انه لا  
يוכל الى هنا كلامه **ولا يוכל** **الضبع والضب** وقال الشافعي

له وجهان

في

في يוכל الضبع والضب والشعلب ولا يוכל الذنور والسحفاة والحشرات وهي صغار دواب  
الارض ولما كان السحفاة من اجث الحشرات خصه بالذكر وان كان داخل في الحشرات لا يוכל  
كل الحمار الهليلج خلافا لما لك والوحشي يוכל لا يוכל البغل مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان تراه في  
عد الاثان يكره وان الخمار على الركبة قيل يكره وقيل لا كذا في الحواشي نقلنا عن الشرح لا يוכל  
الجبل عند ابي حنيفة وما لك وعندهما وان في لابس باكله وسوره طاهر في ظاهر الرواية وهو  
الصحيح وروي الحسن بن ابي حنيفة الكرامية في سوره كما في بسنه وقيل لا باس بلسنه وحل الارنب  
وذبح ما لا يוכל لحمه بطهره وجلده الا الاودي والخنزير وقال الشافعي الذكاة لا يؤخذ في جميع  
مالا يוכל ولا يוכל ما في الاسمك حال كونه غير طافي والمراد به ما المولود والمعاش دون  
احدهما كبعض الطيور فانه يוכל وقال مالك وان في وجعته يוכל جميع حيوان البحر واشي  
بعض الكلب والخنزير والاثان والخلاف في السبع والاكل وقال لا باس بالكل السمك  
الطاف وهو الذي مات في الماء خفا انفع فيلغو فيظهر الطاف اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء  
يطفو طفو اذا **وروي** هشام بن محمد انه ان الخمر الما بين **راسه** في  
الما بينات لا يוכל وان كان الماء اخر من راسه وبقي ذنبه في الماء فيؤكل كذا في شرح السيد وان  
مات ناقة وبقي ان ينخر عن الماء او طغى على وجه الارض او وجد في بطنه طير او سمك او  
بطنه اخذ في الماء اذا اضطر الصيادون منها الى مضيق فتركت فمكت او لدغته حية او  
او اصابته حديد او القى في الماء شئ فاكله فمات يוכל واذا قتله حر الماء او برده لا يוכל  
عند ابي حنيفة كالطاف وعند محمد يוכל وهذا رفق بالناس كذا في الخلاصة وحل السمك  
بلا ذكاة كالجراد وقال مالك لا يحل الجراد الا ان يقطع الاخذ راسه ويشويه ولو ذبح شاة  
فتحرك او خرج الدم بعد الذبح حل والا اي وان لم يتحرك او لم يخرج الدم لا يحل ان لم يذر  
الذبح حيا به عند الذبح وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم كالجروح اي لو ذبح  
**المخنف** او الموقوذة او المتروية او النطيحة او التي نزع الذئب بطنها وبها حياة حل  
مطلقا في ظاهر المذهب وعن ابي حنيفة اذا غاصحل اذا كان بحال يعيش يوما لولا الذكاة وعن ابي  
يوسف انه اذا كان بحال يعيش اكثر من اليوم لولا الذكاة يוכל والا لا كذا في الكاف وفي شرح

وبقي ذنبه في الماء يفضله وان خاض راسه في

كجماعه

في جملته اذا كان حيوانا او  
في جملته اذا كان ميتا او  
في جملته اذا كان ميتا او











عليها ضيق والتلذذ بهما من الكفر **فصل في اللبس وغيره حرم للرجل** مطلقا للمرأة  
لبس الحرير والديباج الا قدر رابعة اصابع الحرير الابريس المطبوخ ثم تمت المتخذة صبرا كذا في المغرب  
وقال بعض الناس بكل للرجال ايضا وقال بعض الفقهاء هو حرام عليهم ايضا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس  
لبس الديباج والحرير في الحرب وحل توتيد وافرشد اي جعل الحرير وسادة وراشاعند اي ضيق ظفرا  
لها يقال توتيد اذ جعل تحت راسه وكذا الخلاف في ستر الحرير وتعليقه على الابواب والحيطة  
وحل لبس سداة حرير وحنطة قطن او خمر في الحرب وغيره وعكس حل في الحرب فقط اي لا في غيره  
الخراسم دابة من البحر ثم تمت الثوب المتخذ من وبره خرا كذا في المغرب ولا يتجلى الرجل بالذهب  
والفضة الابا لحيته والمنطقة وحلية السيف في الفضة ويجعل الفضة في باطن كفة بخلاف النساء  
حيث يجوز لهن جعل الفضة في ظاهر الكف والافضل لغير السلطان وغير القاضي ترك التخنم وحرم  
التخنم بالخر مطلقا سواء كان شيئا غيره والحرير والذهب وقال بعض الناس لا بأس بالذهب  
للتخنم بالذهب وقال شمس الائمة السرخسي لا بأس بالشب كالعقيق والشب بفتح اليا وسكون  
السين المعجمة حجر يميل الى الصفرة ويتخذ منه خاتم وحل سمي بالذهب وهو الذي يجعل في حجر  
الفق اي في ثقبه وحل شد السن بالفضة اذ احرى بالذهب وهذا عندنا وقال محمد لا بأس  
بالذهب ايضا وهو رواية عنهما وكرهه الباس ذهب وحرير جسيلا لاخرقة لوضوء ومخاط الى  
يكره حملها للوضوء والمخاط ويقال لها بالفارسية شاديه وفي الجامع الصغير يكره حملها ليمسح بها  
العرق والصحيح انه لا يكره وحاصل ان من فعل شيئا كبره فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة او ضرورة  
لا يكره ولا الزكيم ويسمى ذلك الرتمة وهي خيط التذكير يعقد على الاصابع للحاجة وهو من عادة  
العرب **فصل في النظر والنس** وغيرهما اعلم ان مسائل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى  
الرجل والمرأة الى المرأة والمرأة الى الرجل والمرأة الى المرأة فاما نظر الرجل الى المرأة فاربعة فصول  
نظر الرجل الى زوجته ومملوكة والى ذوات محاربه والى اباها والى غيره والى الحرة الاجنبية فبدا بالافضل  
الاخر وقال لا ينظر الى غير وجه الحرة الاجنبية وكفها مطلقا ولا يحل له ان يمس وجهها ولا كفها  
وان كان يامن الشهوة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يباح النظر الى قدميها ايضا وعن ابو يوسف  
انه يباح النظر الى ذراعيها ايضا هذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه ان نظر اشتري لم يحل

النظر

النظر الى ثمنها وهذا اذا كانت شابة شتهى فان كانت عجوز فلا بأس بمسها فحشا ومس يداها وكذا ان كان  
يحتاج الى ثمنه وعليها فلا بأس بان يمسها وان كان لا يامن عليها من ان تشتري لم يحل له ان يمسها و  
الصغيرة اذا كانت لا تشتري يباح سترها والنظر اليها ولا ينظر من اشتري الى وجهها الا الحاكم اذا اراد الحكم  
والثابت اذا اراد الشهادة عليها ويجاب ان يشتريها ولكن عند النظر ينبغي ان يقصد اداء الشهادة  
والحكم عليها ولا يقصد قضاء الشهوة واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشتري فبالحاجة والاصح ان لا يحل  
وكذا اذا اراد ان يتزوجها فلا بأس بان ينظر اليها وان كان يشتريها وينظر الطبيب الى موضع مرضها  
ولكن ينبغي ان يعلم المرأة مداها وان لم يجدوا امرأة تدوى تلك المرأة ولم يقدر و اعلم امرأة تعلم  
ذلك اذا علمت وخافوا ان تتركها ويصير بها داء او وجع لا يحتمل فلا بأس بان يستر منها كل عضو سوى  
موضع المرض ثم يدويها رجل ويفض بصره ما استطاع وكذا ينظر الرجل الى موضع الاحتقان من الرجل  
عند الحاجة اليه ويجوز الاحتقان للمرض والحكم الى الفاحش واما نظر الرجل الى الرجل فانه يجوز كما  
كما قال وينظر الرجل الى كل الرجل الا العورة وهي ما بين سترته الى ركبته وفي رواية ما دون سترته الى  
ركبته وفي رواية ما دون سترته حتى يجاوز ركبته وبهذا اثنان ان السرة ليست بعورة والركبة عورة  
خلافا للثاني فيهما وقال اصحاب الظواهر العورة من الرجل موضع السرة واما الفخذ فليست بعورة  
ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفيه اخف منه في السرة حتى من راي غيره مكشوف الركبة  
ينكر عليه برفق ولا يذم ان لم يراه مكشوف الفخذ انكر عليه ولا يضره ان لم يراه مكشوف السرة  
امرأة بستر العورة وادبه على ذلك ان لم يمسح بها من الرجل يباح منه واما نظر المرأة الى الرجل  
والى المرأة فانه يجوز كما قال **تنظر المرأة للمرأة والرجل بالرجل** فلا تنظر المرأة ما بين سرة  
المرأة والركبة وفي كتاب الحنثي من الاصل اشارة الى ان نظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى الرجل الى  
ذوات محاربه حتى لا يباح لها ان تنظر الى ظهره وبطنه وهذا اذا امنت الشهوة فان كان في قلبها شهوة  
او اكثر رايها ان تشتري او شكت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل اليها وهو  
بمنه الصفقة لم ينظر وعنى ابي حنيفة ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل الى ذوات محاربه حتى لا  
يباح له النظر الى ظهرها وبطنها والاول اصح واما نظر الرجل الى امرأته وزوجته فانه يجوز حيث قال  
وينظر الرجل الى فرج امرأته التي يحل له وطئها وفرج زوجته ولا يساير بدنها وكذا لكل المرأة والامة



الى زوجها ومولانا وانما يتدنا بالحل لان اباة النظر لجميع بدن امته مبني على حل الوطئ وفيما لا يحل له  
من امته كامة المجوسية وامته التي هي اخوة من الرضاع كما حكمها في النظر كامة الغير كذا في النهاية  
اما حكم النظر السيد لجميع بدن امته والامة السيد بها غير معلوم واما نظر الرجل الى ذوات  
محارمه فانه يجوز كما قال ووجه محرمه اي ينظر الرجل الى وجه محارمه ورأسها وصدرها وساقيها  
وعضديها لا لاظهارها وبطنها وفخذها ويمس من محرمه ما حل النظر اليه وانما يباح النظر والمست اذا  
امن الشهوة على نفسه وعليها واما اذا لم يامن فلا يحل له ذلك ويحل له ان يخلو ويب فرجها فاذا اجاز  
جست الى الاركاب والانزال فلا بأس بان يسترها من ورأياها ويأخذ بطنها وظهرها دون مخها  
اذا امنها الشهوة وله خاف على نفسه وعليها يقينا او ظنا او شكافليحتجب ذلك ثم ان امكها  
الركوب بنفسها يمنع عن ذلك اصلا وان لم يمكنها يتكلف بالثياب كيلا يصيب حرارة عضوها  
وان لم يجد الثياب يدفع عن نفسه الشهوة بقدر الامكان واما النظر الى امته الغير يجوز كما بينه بقوله  
وامته غيره كحرمه ولو لم يمس ذلك الموضع الذي يحل النظر اليه ان اراد الشراء او ان اشترى وذكر في  
الجامع الصغير لا يباح المست اذا اشترى او كان أكثر رايه ذلك ولا تعرض الامه اذا بلغت في ازار  
واحد والمراد ما يستر بين السترة والركبة وقال محمد وكذلك اذا بلغت موضعا تجامع وتشتري  
فلا تعرض في ازاره واحد واخصي اي تزع خضتها والمجبوب مطلقا الى الذي قطع ذكره ايضا  
والخنثى في الردى من الافعال كالفعل في النظر الى الاجنية ورضع بعضي شائخنا في حق المجبوب  
الذي جفت مآؤه الاختلاط بالنساء والاول اصح واما الخنثى اذا كان في اعضائه لبن وولسانه  
تكثر ولا يشترى النساء ولا يكون خنثى في الردى من الافعال فقد رخص شائخنا في تركه مع النساء  
وجدها كالاجنبي الحرام لا يحل له ان ينظر الى اوجها وكفها عندها وقال مالك والشافعي  
نظرة اليها كنظر الرجل الى ذوات محارمه ويعزل الواطئ مائة عن امته بلا اذنهما ان شاذي  
زوجته باذنها ان شئت ولو كانت تحت امته لغيره فلا اذن الى مولانا عند ابن حنيفة وعندهما  
اليها وفي الخلاصة يجوز العزل عن زوجة الحرة بغير اذنها **فصل في الاستبراء** وغيره  
الاستبراء الجارية طلب برأة رحمها من الحمل من ملك امته حرم وطهرها ولحمها والنظر الى فرجها  
بشهوة حتى تستبرأ اي حرم مطلقا سوا **فصل في بيع** يتفق بفرغ رحمها من ماء البايع بان يكون

فانه

مالك

مالك امه او صبيته او تكون الجارية بكر او خجوه او لم يتفق ومن ابى يوفاه ان يفتن بفرغ رحمها  
من ماء بايع فليس عليه الاستبراء ثم الاستبراء في الحمل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض بخضه وان  
كانت لا تحض من صفرا فاستبراء بشهر وان حاضت في انشائه بطل الاستبراء بالايام وان انقضت  
حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض بركها حتى اذا بين انزالها ليست بحامل وليس  
تقدير في ظاهر الرواية الا ان شائخنا قالوا ينبغي ذلك بشهر او ثلاثة اشهر وكان محمد يقول باربعة  
اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة ايام وعليه الفتوى وعن زفر بن سفيان بن  
دهور رواية عن ابن حنيفة وقال ابو مطيع يستبرأ بشهرين اشهر وعن ابو يوسف انه قدر بثلاثة اشهر  
ولا يجوز بالحيضة التي اشترانا في انشائها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء وغيره من اسباب  
الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض خلافا لابي يوسف ولا بأس بالاحتياط  
لاسقاط الاستبراء عند ابى يوسف خلافا لمحمد والحنابلة اذا لم تكن تحت المشتري حرة ان يتزوجها قبل  
الشراء ثم يشترىها ولو كانت تحت حرة فالحنابلة ان يتزوجها البايع قبل الشراء او المشتري قبل القبض  
من يوثق به ثم يشترىها او يقبضها ثم يطلق الزوج له امتان اختان قبلهما المولى او لمسهما بشهوة  
او وطئهما حرم وطئ واحدة منهما لا على التبعين ودواعيه حتى يحرم فرجها اخرى بملك او نكاح الى الغير  
او عنق او كناية لارس او اجارة او تدبير وعنق البعض وتلك كعتقة وتلك السك والامانة  
قيد بقوله قبلهما لانه لو قبل احدهما يحل له وطئها وتقبيلها وون الاخرى والمراد بالنكاح كالحاكم  
صحيح حتى لو زوج احدهما كافا فاسد الايباح له وطئ الاخرى الا ان يدخل الزوج بها فيه وكره  
تقبيل الرجل ثم الرجل ويده وشيئا منه مطلقا ورخص بعض المتأخرين تقبيل يد العالم والمتورع  
على سبيل التبرك وعن سفيان تقبيل يد العالم سنة وفي غيره لا يرضى فيه وما يفعلون من تقبيل الارض  
بين يدي العلم حرام والفاعل والراضى اثان وقال الصدر الشهيد له لا يكفر بهذه السجود وقال  
شمس الائمة الرضخى السجود بغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر وكره معانقة في ازاره واحد وذكر الطي  
ولي ان هذا قولها وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة ولو كان عليه قميص او جبة جاز كما  
المصاحفة ان يجوز بلا كراهية كما يجوز المصافحة **فصل في بيع العذرة** الخالصة و  
هي جميع الادوية لا السرقة من معناه لا بأس ببيع السرقة وقال ان في لا يجوز بيع السرقة

رجله

٢



ومن ادعى ان لا بأس بالانتفاع بالعدرة الى الصلة وانما قدنا بقولنا العذرة الخالصة لانه اذا  
كان مخلوطا بمراد او تراب غالبا عليها يجوز بيعها والانتفاع بها بالقيمة في الارض لا استثنى الزرع  
وهو الصحيح ويجوز له بشرائط كثيرة وكلني زيد ببيعها ان من علم بامته انها لرجل فرائي آخر  
بيعها حال كونه قال وكلني صاحبها ببيعها فانه يبيع ان يشتريها ويظهر هذا اذا كان البايع ثقة او  
او كبر رايه انه صادق ذلك وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يبيع ان تعرض لشي من ذلك وكذا لو  
قال اشتريها بامته او بغيرها او تصدق بها علي وان لم تجز بغير شي منها ان كان عرفها المشتري  
لم يشتريها بامته انتقاما لها الى بكرة وكرهه لرب الدين اخذ من خير باعها مسلم اي اذا باع المسلم حرم  
واخذ منها وعليه دين كرهه لرب الدين المسلم ان يأخذ منه بدلا عن دينه او اعلم به لا كافر اي لا يكره  
اذا باعها كافر وكرهه احتكار قوت الادنى مشتري وقوت البهيمة في بلد يضر بها بله بان كان البلد  
صغيرا بخلاف ما لم يضر بان كان البلد كبير الخ لا بأس به الاحتكار حسب الطعام للعد في حال حكمة اذا  
ظلم ونقص وحكم بالشي اذا السند به وجب عن غيره وكذا **التلفي على التفصيل وصورة**  
ان يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد به جبرها  
ويمنع عن بيعها ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يلبس بالتلفي سعر البلد  
على التجار فان لبس فهو محتكر في الوجهين نعم الاحتكار الممنوع عنه في الاشياء التي هي قوت النكس  
والبهائم كالبر والشمع والعنب والتمر والتين واليقوت وهو قوتهم وعليه الفتوى وقال ابو جعفر  
كلما اضر بالناس حسب احتكاره وان كان ذهب او فضة او ثوبا ثم المدة اذا قصرت لا يكون  
احتكارا وان طالت يكون احتكارا مكر واما الفاصل اربعون يوما وقيل ثلثه والاصل  
ان التجارة بالطعام غير مجودة عند قصد الاحتكار وترتفع الغلا وقصد الاضرار بالناس  
اما اذا لم يكن شي من ذلك فهو مجودة لا غلة ضيعة اي كرهه احتكار لا احتكار غلة ضيعة و  
وما جلبه من بلد اخر لا يكرهه احتكارا ما جلبه من بلد اخر عند اذينة وقال ابو يوسف يكرهه وقال محمد كل  
بقعة يجلب منها الى المص في العادة فهو بمنزلة فناء المص يحرم الاحتكار فيه بخلاف ما اذا كان البلد  
بعيد لم تجز العادة منه الى المص فانه لا يكرهه ولا يستر السلطان اي لا ينبغي للسلطان والامام ان  
يسرق على الناس مطلقا الا ان يتحكم ويتعدى ويتجاوز ارباب الطعام عن القيمة تعديا فاحش بان

والفقيه  
او شيخنا

بيع

بيع

بانه يبيع فقيه ايمانه وهو يشترى تخمين وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالبيع فلا بأس  
بالشورة من اهل الرأي والبصر ومن باع منهم با قدره الامام صحيح وهل يبيع القاضي على المحتكر  
طعامه من غير ضاه قيل هو على اختلاف عوق في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق وقال مالك  
يلزم الوالي ان يسرع غم الفلا على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار وينزعه عن ان  
رفع اليه مرة اخرى وهو مصر على عادته وعظه وهدده فان رجع اليه مرة اخرى جسد وعذره على ما  
حتى يتبع عن سوء عمله وجاز بيع العصير من خيار وكرهه عند بعض العلماء وجاز اجارة بيت ليتخذ بيت  
يار او بعة وهي معبد النصارى او كنيسة وهي معبد اليهود او يبيع اي جاز اجارة بيت  
ليبيع فيه خمر بالسواد من المص متعلق بالاربعه الاخيرة وهذا عند ابي حنيفة وقيل لا ينبغي ان  
يوجه لشي من ذلك وانما قيد بالسواد لانهم لا يمكنون من اتخاذ البيع والكنائس وانما يبيع  
الخمر والخنزير في الامصار ثم قالوا هذا في سواد الكوفة فاما في سواد بلادنا فاعلام اهل  
الاسلام فيها بادية اي ظاهرة فلا يمكنون فيها ايضا وهو الصحيح وجزء حمل خمر لذي باجر و  
يطيب له اجرة عند ابي حنيفة وعندهما مكرهه وجزء بيع بيا بروت مكة بالاجماع وجزء بيع ارضها  
عندهما وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وجزء تغير المحصف ونقطة بفتح النون ولو فضل  
هذه المسائل مما قبلها كما فصل في الكافة او قال في الاول فصل في البيع وغيره لكان اولي  
وجاز تخليته ثم قال في زماننا لا بد للجمع من دلالة في التفسير يحفظ الاك وبالنقطة يحفظ  
الاعراب فكانا حسيين وجزء دخلوه في مسجد مطلقا سوا كان حراما او غيره وقال مالك  
يكره في المسجد الحرام وعبادة اي جاز عبادة المسلم ذميا واختلفوا في عبادة الفاسق والاصح  
انه لا بأس به وجزء خضا البهائم دون الادنى ولا بأس بكى الاغنام واخصاها واخصاها الهرة و  
ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدا واداء وانزال الحميم على الخيل وقبول عدية العبد التاجر و  
اجابة دعوية واستفارة دابة وكرهه كسوة الثوب بالفتح مصدر كسوة الثوب وكرهه  
بمدينة النعدين اي العبد التاجر والقياس انه لا يجوز في الكل وفي الاستحسان يجوز الهبة  
السيرة والدعوة السيرة وكرهه استخدام الحضي وكسبه اطلاقا يشير الى ان مطلق الخدمة  
الخدمة مكرهه وذكر في الاصح انما يكره استخدامهم في الخدمة المعهودة وهو الدخول على الخمر

ثم اذا دفع الى القاضي هذا  
الامر يا امر المحكم ببيعها  
فصل عن قدره وقوت  
اهله



وذكره القائلان يقول اسلك بمقعد العز من عرشك وعن ابي يوسف انه لا بأس به اخذ ابو الليث  
 وبان يقول بحق فلان او بحق انبيائك ورسلك او بحق البيت والمشرط المرام ولو قال لغيره بحق  
 الله او بانه تفعل كذا لا يجب عليه ذلك الغير ان ياتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاولى ان ياتي  
 به وكره اللعب بالشرط والرهو وكل لهو وان فمر بها فهو حرام بالاجماع واما ان فمر بها  
 قال سهل بن محمد الصعلوك رئيس اصحاب الشافعي اذا سلمت يده من الخسران والصلاة في  
 النسيان واللسان من الهذال فهو اذن بين الخللان ثم ان فمر بالشرط سقطت عدالة  
 ورويت شهادته وان لم يقام به وكان متناولا قبلت شهادته وبقيت عدالة وكره جعل  
 الرابة في عنق العبد وهو ان يجعل في عنق عبده طوق حديد مستمسك بحمار حديد يمنع من  
 ان يتحرك راسه وهو معناه بين الظالمين قالوا هذا في زمانهم واما في زماننا فلا بأس بالعبد  
 الا باق خصوصاً في العنود كذا في الخلاصة وفي فتاوى السراجية قال الامام الاسيحي في لا بأس  
 بالغل اذا خيف منه الباقي وحل قيده والحقبة للرجل والمرأة للتداوى ولا يجوز استعمال  
 المحرم في الحقبة كالحمل ونحوه وحل رزق القاضي من بيت المال مطلقا سواء كان غنيا او فقيرا  
 وقال بعضهم ان كان غنيا فخذ حلال وتركه افضل والاصح ان اخذه افضل وان كان  
 فقيرا فافعله الواجب ان ياخذ رزقه وكفايته من بيت المال وهذا على وجهين اما ان يكون  
 شرط ومعاقد كعقد الاجارة او يكون كفاية ومونة كالنفقة اما الاول فحرام واما الثاني  
 فلا بأس به هذا اذا كان مال بيت المال حلالا فان كان حراما جمع باطل لم يجل اخذه وليس ذلك  
 بالعامية المسلمين ونسبته رزق قائل عليه انه مقدّر بالكفاية كل زمان وقد جرى الرسم عطاء  
 في اول السنة وفي زماننا يؤخر المخرج في اخر السنة فيعطى القاضي في اخرها والمأخوذ من الخارج  
 القاضي في الصبيح وعليه الفتوى وان اخذ الرزق في اول السنة ثم عزل قبل خضي السنة يجب  
 رد رزق ما بقي من السنة وقال بعضهم لا يجب الرد وقال بعضهم على قياس قوطها لا يلزمها  
 مع الرد وعلى قياس قول محمد بن زمام الرد وهو الصحيح روى ان عليا رزق شريفا خسمائة  
 درهم كل شهر وحل سفر الامة وام الولد بلا حرم قالوا هذا في زمانهم واما في زماننا فلا وشرأ  
 ما لا بد للصغير منه ويصح يجوز للعم والام والمثلث لو كان الصغير في حجرهم ويوجز

جميعه



فقط

فقط اي دون العم والمثلث مطلقا عند ابي يوسف وعند محمد اذا كان في يدي الغير لا يجوز  
 لها **كتاب احياء الموات** المناسبة بين الكتابين من حيث ان كل منهما  
 العمل بالاحسن ففي احياء الموات انبات ارض جامدة او اجر الانهار رخت النخل والاشجار  
 وهذا امر مستحسن فان النعم العاجلة يوزج النعم الاجل والمراد بالاحياء احيائها بالحياة  
 النامية قال الله تعالى فاحيئنا به الارض بعد موتها وانما سمي مواتا لبطلان الانتفاع بها كالميتة  
 الحقيقى ولهذا قال في ارض تعذر زرعها لانقطاع المأخوذ او لغلبة عليها وما اشبه ذلك  
 يمنع الزراعة غير مملوكة قوله غير مملوكة بالصفة بعيدة من العامري القرية بحيث اذا وقف ان  
 من اقصى العام فصح لم يسمع الصوت منه فهو موات وفي الذخيرة الفاصل بين القريب والبعيد  
 مروي عن ابي يوسف قال يقوم رجل مجهول الصوت من اقصى العمرات على مكان عال وينادي با  
 على صوته فان الموضع الذي لا يسمع صوته فيه يكون بعيدا عنه في رواية اخرى ان البعيد قد ر  
 غلوة كذا في شرح السيد ويعتبر عند انقطاع انتفاع اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من  
 القرية هذا اذا كانت غير مملوكة لاحد اما اذا كانت مملوكة لاحد فان عرف مالكا فهي له وان  
 لم يعرف مالكا فهو لجماعة المسلمين ولو ظهر له مالك يرد عليه ويضمن الزارع نقصانها وذكر  
 القدوري اذا كان قد خراجها او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد  
 من القرية فهو موات ومن احياءه اي ومن جعل صالحا للزراعة باذن الامام ملكه وبغير اذنه  
 لا يملكه عند الحقيقة ولا يملكه وان حجر بعد الاذن لا يملكه التحجير الاعلام مشتق من الحجر  
 وهو المنع فان من اعلم في موضع الموات علامة فكانه منع الغير من الاحياء ثم هي قد تكون بو  
 ضع الاجار عليه وقد تكون بغيره بان غرز حو لها اعصا نايابسة او نفق الارض واحرق  
 ما فيها من الخيش والشوك او حصدها فيها من الخيش والشوك وجعلها حو لها وجعل  
 التراب عليها من غير ان يتم السنة ليمنع من الدخول او خرم من بيئ او ذراعين ولو كرها  
 او ضرب عليه السنة او شق لها نورا فهو احياء كذا في المبسوط وذكر في المهداية ولو كرها  
 وسقاها فعن محمد احياء ولو فعل احد بها يكون تحجير او لو خرفا نهارها ولم يسمعها يكون  
 تحجير او ان سقاها مع خرافا نهارا كان احياء وان حوطها وسمها بحيث يعصم الماء يكون احياء



ولا يجوز احياء ما قرب من العام فيترك مرضي لاهل القرية ومطرا لخصايدهم وقدم الفرق بين القرب البعد  
انفا ومن حوزة ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وبغير اذنه عند ما فله حريمها اربعون ذرا  
من كل جانب منه مطلقا سوا كان للعطن وهي التي ينزح الما منها باليد او كانت للناضح وهي التي ينزح  
الما منها بالبعير عند اذنه ضيقة وعند ما في الناضح ستون ذراعا من الجوانب الاربع من كل جانب خمسة  
عشر ذراعا وحريم العين خمسة من كل جانب وعند بعض خمسة من الجوانب الاربع من كل جانب  
مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاول هو الاصح والذراع هي الكسرة وهي ست قبضات وكان  
ذراع الملك سبع كل قبضة اربع اصابع قبضات فكسرت منه قبضة وقيل ان التقدير في البئر والعين  
بما ذكر في ارضهم لصلابتها وفي ارضنا بزاوية ارضها وتاليا لاجل الما الى الثانية فمن حوزة حريمها منع  
منه فان حوزة حريمها في حريم الاول ان يستأجر ما احتقر الثاني ولا يضمنه النقصان وللأول ان يا  
خذه بغير ما احتقره وقيل يضمنه النقصان ثم يكسبه بنفسه وهذا هو الصحيح وان حوزة الثانية بغير  
حريم الاول وهي قريبة منه وذهب ما كبير الاول وغرق الثاني فلا شيء عليه ولثالثه الحريم من الجوانب  
الثلاث دون الجانب الاول وللثالثة حريم بقدر ما يصلح مطلقا وعن محمد بن منصور البزري استحقاق  
الحريم قبل وهذا عند ما واما عنده فلا حريم له لم يظهر الماء على وجه الارض قالوا وعند ظهور الماء على  
هو بمنزلة عين فوارية فيقدر حريمه ثمانية ذراع وحريم نخرة يورس في ارض موات خمسة ذراع فلا يترفع  
الاخرى حريمه وما عدل عنه الفوات اي ماؤه ولم يحتمل عوده اليه فموات اذا لم يكن حريما لعام وان  
حريمه احتمل عوده لا يكون مواتا ولا حريم للنهر اي من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند اذنه ضيقة الا  
ان يقيم بينة على ذلك وقال له سنة النهر على ما يليها طينة ما بل الشرب بالكسرة هو النصيب  
من الماء لسقي المزارع او الدواب لانها راعظام كدجلة وهي نهر بغداد والفوات نهر الكوفة و  
يجوزون نهر خوارزم ويحكون نهر الترك غير مملوك لاحد ويجوز لكل ان يسقي ارضه ودوابه بياه ولو قال  
فلان لكان احسن وان يتوضا به ويشربه وينصب الرمح عليه ويكرى اي يشق منها نهر الى ارضه ليقسمها  
ان لم يضر بالعام وان اضر بهم بان يستل النهر العظيم الى هذا الجانب اذا انكسرت صفة فتعرق الفرق  
والاراضي او نحوه لا يجوز قوله ان لم يضر بالعام متعلق بالرحى والكري وكذلك الاحكام المذكورة  
في البحار ايضا وفي الانهار المملوكة والابار المملوكة والحياض المملوكة ويجوز لكل شربه وسقي

دائرة

دائرة الارض وان خيف تخريب النهر لكثرة البقوع يمنع مطلقا وان يمنع من الشفة من الدخول في ملكه اذا  
كان يجره ما اخر قوب هذا الما في غير ملك احد وان كان لا يجده ذلك يقال لصاحب النهر اما ان يخرج الما اليه  
او تركه لياخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر صفة وقيل هذا اذا احتقر في ارض مملوكة واما اذا احتقر في ارض  
موات فليس له منع ولو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه وذاته العطش له ان يقايله بالسلاح وان  
كان محزاة الاواني ويخاف الهلاك من العطش يقال بغير السلاح والمالحوزة الكوز والحب بضم  
الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وهي الجانية ونحوها لا ينتفع به ولو قليلا الا باذن صاحبه كالحصاة  
لصيد اللخوذ ولكن بقيت فيه شبهة الشكر حتى لو سرقه انسان في موضع يعز وجوده فيه وهو ياب  
بساوي لضا باله يقطع يده وكثرى نهر غير مملوك يكون من بيت المال على السلطان ان احتاج اليه  
فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على تركه الا ان يخرج لمن كان يطيعه ويجعله مؤنة على المياسير الذين لا يطيقون  
بانفسهم كما في تجليل الجيوش وكثرى ما هو مملوك يكون على اهل النهر المملوك يكون خاصا واما ما  
الفصل بينهما ان ما يستحق به صاحبه الشفة فهو خاص وما لا يستحق به الشفة فهو عام وكثرى ما على اهلها  
لا على بيت المال وتجبر الابن منهم على كربة مطلقا سوا كان المملوك خاصا او عام وقيل لا يجبر ان كان خاصا  
ومؤنة كثرى النهر المشترك يكون عليهم من اعلاه فان جاوز الكري ارض رجل من الشركاء برك ذلك الرجل  
عند اذنه ضيقة وعند ما الكري عليهم جميعا من اقله الى اخره يخصى الشرب والارضين وزعم بعض المشايخ  
ان الكري اذا انتهى الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شيء من المؤنة والاصح ان عليه المؤنة والاحراز عن  
هذا الخلاف جرى الرسم ان يؤخذ في الكري من اسفل النهر وترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله  
ولا كثرى على اهل الشفة في الارض المملوكة وبهم الذين يشربون دوابهم ويقيم دقوى الشرب بغير ارض  
استحسانا والقياس ان لا يصح نهر بين قوم ولهم على ذلك النهر ارضي اختصوا في الشرب الى الشرب  
بينهم على قدر ارضهم في الصحيح قيل يقسم بقدر الخارج وقال الامام ابو علي الدقاق يقسم بقدر الحيا  
جته وليس لاحد منهم من الشركا ان يشق منه اي من النهر المشترك نهر او ينصبه عليه رضى لا برضاهم  
والا ان يكون الرضى لا يضر بالنهر ولا بالما ويكون موضعها في ارض صاحبه بان يكون بطن النهر وحا  
قناة مملوكة له وللاخر حق السيل فانه يجوز او ينصب دالية عليه هي جذع طويل مكب بتركيب  
مداف الارز في راسه مغرفة كبيرة يستقي بها او ينصب جسرا او قنطرة الجسر اسم لما يوضع و

بنا



ويرفع ويتخذ من الخشب والابواب والقنطرة واسم ما يتخذ من الاجر والحجر موضوعا لا يرفع او ان يوضع  
فم النهر مطلقا سوا كانت القسمة بالكوى او لا وكذا اذا اراد ان يؤخر ناعن فم النهر فيجعلها في اربعة اذرع  
او واحد منه لا اعتبارا لآفة فينزل او دخول الماء بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كوة او يرفعها حيث يكون  
له ذلك في الاصح او ان يقسم بالايام وقد وقعت القسمة بالكوى الكوة ثقب البيت والجمع كوى  
وقد تضمن الكاف في المفرد والجمع ويستعار لفاتحه الماء الى المزارع والجداول فيقال كوى النهر كذا في  
المغرب وان يسوق بشربة الى ارض له اخرى ليس لها فيه شربة اى ليس للارض في النهر شربة بل ارض  
وتورث الشربة ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع ويوهب ولو تزوج امرأة على شربة بغير ارض ف  
النكاح جائز وليس لها من الشربة شيء ويجب مهر المثل والصلح على دعوى الشربة باطل ولو ملأ ارضه  
ما فترت وخرت ارضه او زوت لم يضمن قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا اتخذ ارضه عادة سقى  
سقى لا يتخذ ارضه فيضمن **كتاب الاشربة** وهي جمع شراب وهو كل ما يشرب من المباحات  
ومنى هذا الكتاب بالان فيه بيان احكامها في المناسبات بين الشرب والاشربة ظاهرة الا ان الشربة في بيان  
شرب الحلال وهذا في بيان الحرام فلهذا ففصلنا في اخره عنه وفي الشرع الشراب ما يسكر والحكم منها  
اربعة الاول الخمر وهي النبي من ما العنب اذا غلغليا كما ملأ بان صار اسفله اعلاه واشتد وقذف  
وبالزبد اى رماة وازالة فانكشف عنه وسكن وهذا عند ابا حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خمر  
ولا يشترط القذف بالزبد وقال بعض الناس كل سكر خمر والمعاد بالاشد اذ كونه صالحا للاسكار  
انما سمى الخمر لغيرته لى تشدده وقوته وحرم قليلها وكثيرها ومن الناس من انكر حرمة عنبها وز  
عم ان السكر حرام وهذا باطل وكفر منه وقيل لا حدة فيها ما لم يسكر منه وقال شمس الاية الحرسى حدى  
شرب منه قليلا كان او كثيرا ويجوز تحليلها عندنا خلافا لث فلو ان المضطر من العطش شرب من  
الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحد عليه ولو شرب زيادة على المقدار ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد  
والثاني الطلاء وهو العصير براد به النبي من ما العنب فقد ذكر في المبسوط ان النبي من ما العنب عصير  
ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ويسمى بالاذق ومنها المصنف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه و  
الكل حرام عندنا اذا غلغلا واشتد وقذف بالزبد واشتد على الاختلاف وقال الاوزاعي هو مباح  
وهو قول الصحابي الظواهر وبعض المعتزلة والتقييد بالطبخ باعتبار الغالب لانه لا فرق بين ان

بغير

بخليلها

يذهب ما ذهب بحر الشمس وان ركذا في الفتاوى الخانية وانما قيد بقوله اقل لانه ان ذهب  
ثلثاه فدام حلوا اجل شربة عند الكل واذا غلغلا واشتد يجل شربة عندهما ما لم يسكر خلافا لجمد والنا  
والثالث السكر فيفتحين وهو النبي من ما **الرطب** اذا صار سكران فهو حرام والرابع  
نقيع الزبيب وهو النبي من ما الزبيب والكل اى الثلاثة الاخرة حرام اذا غلغلا واشتد خلافا للاد  
وزاعى في النقيع ولكن حرمتها دون حرمة الخمر فلا يكره مستحلبا ولكن يضل بخلاف الخمر فانه يكون  
مستحلبا كما فرأوا جازيع غير الخمر من هذه الاشربة ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر ونجاستها خفيفة في  
رواية وغليظة في رواية ومن مثقفها عند ابا حنيفة وقالا لا يجوز بيعها ولا يضمن مثقفها وعن ابي  
يوسف انه يجوز بيعها اذا كان الذاهب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين والحلال منها اربعة  
الاول بنيد التم وبنيد الزبيب ان طبخ كل واحد منهما اذنى طبخة وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر  
بلا لحو ولا طرب عندهما وعند محمد وان فنى حرام ولو شرب بالدم والطرط فهو حرام بالاتفاق  
البنيد التم بنيد في حرة الماء وغيره اى يلقى فيها حتى يغلى وقد يكون من الزبيب والعسل كذا في  
المغوب والثاني الخليطان وهو ان يجمع بين ما التم والزبيب فيطبخ اذنى طبخة ويترك الى ان  
يجم يغلى ويشد كذا في شرح السيد نقلا عن الايضاح والثالث بنيد العسل والنبي والبشر والشعر  
أحمد والذرة طبخ اولاه عندهما اذا كان من غير طهو وطرب في ظاهر الرواية وفي النوادر عن محمد ان شرب  
النبي منها بعد ما اشتد لا يجل ولا حدة على من شرب ما يتخذ من العسل والبشر والشعر والغاييند  
السكر والنبي والشعر وغير ذلك سكر او لم يسكر كذا في المبسوط شمس الاية الحرسى ذكر  
في الهداية الاصح انه حدة وكذا المتخذ من الابان اذا اشتد فهو على هذا وقيل على قول ابا حنيفة  
لا يجل **ابن الزمكية** والقيح ان يجل والرابع المثلث العنبى وهو حلال وان غلغلا واشتد  
وسكن من الغين **الذي** ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهذا عندهما وعند محمد ومالك والثاقبي  
قليلا وكثيره حرام وسئل ابو حفص الكيرى فقال لا يجل شربة فليل له خالفت ابا حنيفة واما يوسف  
فقال لا لانها يجلان للاستمرار والناس في زماننا يشربون للفجور والتلوى فعلم انه حلال فيما اذا  
قصد التقوى اما اذا قصد به التلوى فلا يجل بالاتفاق وعن محمد مثل قولها وعنه انه ذكره ذلك  
وعنه انه توقف فيه فقال لا احرمه ولا ابيحه ولو طبخ الخمر او غيره بعد الاشتداد حتى يذهب

بجمل من يدين  
البنيد بنوع  
من الخمر  
لا يوجد الا في  
الابو حنيفة



ثلاثة لم يحل وصل الانتباه الى اتخاذ البند في الدبا وهو القرح وقال ابو عبيدة الدبا جمع  
دباة وهو القرح والخنس وهو جراد حر وقيل جراد اخضر يولى بها من نواحى اليمن والواحد خنسة  
والخنس الوعاء المطلى بالزفت وهو القير والخنس من نقر الخنسة اذا حفها والنقر الخنسة المنقورة  
واما خنس هذه الاوحيث بالذكر لان الاذن في هذه الظروف اكثر مما تشته في غيرها  
**كتاب الصيد** ~~في~~ وحل حل الحمر مطلقا سوا خللت بالقاء شئ في الحمر من  
الحل او الحل او غيره او خللت بنفسها من غير القاء شئ وقال الشافعي التحليل حرام ثم ان كان بالقاء  
شئ في الحمر من ماله او حل فلا يحل ذلك الحل قول واحد وان كان التحليل بغير القاء شئ في الحمر بان  
كان بالنقل من الظل الى الشمس وبايقاد النار بالقرب منه فله قولان في اباحته تناول ذلك الحل  
وكره شرب دوى الحمر والامتناع طبه والانتفاع به ولكن لا يجزئ شربه بلا شكر وقال محمد بن  
**كتاب الصيد** المناسبة بين الكتابين ان كلامهما من اسباب اللهو والطرب وبما  
يوجبان الغفلة قال النبي عليه السلام من ابع الصيد فقد غفل وهو الاصطيد ويطلق على  
ما يصاد ويجمع على صيود لان المصدر يطلق على المفعول وحكم الاصطيد بثبوت الملك لاشل  
لانه حكم الذكاة وشروط ثبوت الملك كون الصيد غير مملوك وشروط الحل ان يكون الصايد من دول  
الذكاة وبسبب ثبوت الملك الاخذ ثم الصيد مباح بغير الحرم وفي غير الحرم ويحل بالكلب المعلم و  
الفهد و **البازي** بالتحفيف والتشديد وسائر الجوارح المعلمة كانت هبى والباشق والصق  
وعن ابو يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب وفي الجامع الصغير وكل شئ اعلمته من ذى ناب  
من السباع وذى مخالب من الطيور فلا بأس بصيده وما سوى ذلك لا خير فيه الا ان يدرك  
ذكاته فتذكى يريد به انه اذا اخذ كلب غير معلم الصيد ولا خير فيه اذا قتله الكلب الا ان يدرك ذكاته  
وفي معنى الجوارح قولان احدهما ان يكون جارحا حقيقة بناء به او بخلبه فيكون من الجرح بمعنى  
الجراحة والثاني الكوارب كقوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اى كسبتم ويمكن الحمل عليها  
فيشترط ان يكون من الكوارب التي يجرى فعلها بالجرى ببقين ولا بد من التعليم فيها وذا برز  
الاكل ثلاثا من المرات في الكلب عند ما هو رايه عن ابيه عن ابيه عن ابيه لم يوقت فيه وقتا  
ولكنه فوضه الى اجتهاد صاحبه فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم والا فان صاد ثلاثة  
صاحبها

او اكثر من الصيود ولم ياكلها لم يؤكل الاول والثاني والثالث روايتان والاصح انه يحل الثالث  
كذا في الخلاصة وذا يرجوع والاجابة اذا دعوت في البازي مطلقا سوا كان الرجوع بطبيع اللحم  
اولا وقيل لو رجع بلا طبع اللحم فهو معلم والا فلا ولا بد من التسمية عند الارسال حقيقة او تقدير  
كما في الثاني ولا بد من الجرح في اى موضع كان من الصيد وعن ابو يوسف انه لا يشترط بيان ارسله بعد  
التسمية فاخذه وجره ثم مات واكمل من البازي اكل الباقي وكان القياس ان يحرم ان يجره في وهو  
احد قولين **ان فعي وان اكل الكلب والفهد** لا يؤكل اباي وقال مالك واثبت في القديم  
لا يجره ولو شرب الكلب من دم الصيد اكل وان ادركه المرسل حياد كاه وان لم يدركه حتى مات  
حرم مطلقا سوا تمكن من ذبحه او لا وعن ابيه عن ابيه يوسف انه اذا وقع في يد ولم يتمكن من ذبحه  
وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح يحل وهو قول الشافعي وهذا اذا كان يتوهم بقاؤه حيا  
مع الجرح الذي جرحه الكلب اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه جفاف حل تنا  
وله اوقفه الكلب ولم يجره حرم مطلقا سوا كسر منه عضوا ام لا وحكى ابو يوسف عن ابيه عن ابيه  
انه اذا كسر عضوا فقتله حل او شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم عليه  
حال كونه حرام خلافا للشافعي في الاخرة قوله حرم متعلق بالمسائل الخمس ولورد الصيد وعليه  
الكلب الثالث ولم يخرج معه ومات بجره الاول كره اكله ثم قيل كراهية تنزيهه وقيل كراهية تحريم  
وهو اختيار شمس الاية الحلواني ولو ذاب الصيد على الكلب مجوسى حتى اخذه فلا بأس باكله وان ار  
ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر بزرجه حل الصيد ولو ارسله مجوسى فزجره مسلم فانزجر  
حرم والمعاد بالزجر الاغراب بالصياح ولا يابزجرا ظاهرا زيادة الطلب وان لم يرسله احد ولكن  
ابتعت الكلب على انه الصيد بغير ارسال فزجره مسلم فانزجره فاخذ الصيد حل والقياس ان لا يحل  
وكذا جميع الاحكام في البازي الا انه وضع المسائل في الكلب لانه محل الاشتباه وان رمى وسمى  
وجرح اكل وان ادركه حياد كاه وان لم يدركه ثم مات حرم وقد مر الاختلاف في الكلب فلا يجزئ  
الى الامادة وان وقع سهم بصيد فتأمل التي مل في المشي ان يتكلف على مشقة و احياء يقال تحا  
ملت في المشي وفيه انما يتأمل الصيد ويظهر اى يتكلف الظير ان وهو من الحمل اى يحل الصيد  
نفسه على تكلف المشي والظير ان كذا في المغرب وغاب عن النظر وهو في طلبه ولم يزل في طلبه  
احملها



حتى اصابه حل استخانا والقياس ان لا يحل وهو قول ث في وان فعد عن طلبه ثم اصابه الرامي حال  
كونه ميتا لا يحل مطلقا وقال مالك ان يوارى عنه اذا لم يثبت يحل واذا ابايت ليد لا يحل وان رمى صيدا  
فوقع في ماء او على سطح او على جبل او على شجر او حايطة ثم ندى منه الى الارض حرم وان وقع على  
الارض ابتداء او على الجبل فاستقر عليه حل اكله اذا لم يكن شئ من ذلك تحذرا وان كان محددا فاصا  
وجرحه لم يحل واما الطير اذا وقع في الماء فان كان بريئا لا يحل سوا كانت الجراحة تنفس في الماء او لا  
الا انه اذا كان بجالة لا يتوهم نجاة الصيد منها كما اذا ذكاه ثم وقع في الماء وان كان الطير مائتافا  
لان لم ينفس في الماء وان كان النفس لا يוכל وما قبله المعراض بعوضه هو سهم بلاريش بحري عرضا  
غائبا او قتله البدنة وهي طينة مدورة حرم وان قبله المعراض بجده يוכל وان رمى صيدا فقطع  
عضو امنه ومات اكل الصيد لا العضو هذا اذا بان شئ يبقى المبان منه جيا بدونه عادة كاليد  
والرجل والفخذ وثلاثة مما يلي القوائم والاقبل من نصف الراس وان قده نصفين او قطعة اثلاثا  
وقد كان الاكثر مما يلي العجز او قطع راسه او نصف راسه او اكثر منه كل كل فظهر من هذا ان القيد  
بقوله اثلاثا اتفاقا في اللحم الا ان يقال انه خصه بالذكر ليعتد به بناء قوله والاكثر مما يلي العجز وهذا كله  
عندنا وعندنا في جمل المبان والمبان منه في الوجوه كلها اذا مات الصيد وحرم صيد الجحوش  
الوثني والمرتد وان رمى صيدا او اصابه فلم ينجحه اي لم يوهنه الرمي فراهة آخر فقتله فهو للثاني  
وحل الصيد وان اخنقه او وهنه فللأول ولكن حرم الصيد هذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجونه  
الصيد اما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجوا منه الصيد فان بقي فيه من الحياة بقدر ما يبقى في الذبوح  
كما لو بان راسه يحل وان كان الرمي الاول بحال يعيش منه الصيد غير انه يبقى من الحياة اكثر مما يكون في  
الذبوح بان كان يعيش يوما او دونه فعندنا يوسف لا يحرم وعند محمد حرم وضمن الثاني للثاني قيمة  
غير ما نقصته جراحته ان ضمن قيمة الصيد الا ما نقصته من قيمة الصيد الصحيح هذا اذا علم ان القتل حصل  
بالثاني فان لا قول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه يكون القتل مضافا  
الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجراحتين او لم يدرك ضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن  
قيمة جرحه جراحتين ثم يضمن نصف قيمة لحمه ذكبا وان رماه الاول ثانيا فاجاب في حكم الابا  
كالجواب فيما لو كان الرامي غيره وحل اصطياده ما يוכל لحمه وما لا يוכל **كتاب الرهن** يقال

لأن

لغة أو رهنه

رهن الرجل الشئ ورهنه عنده ورهنه ضيعتي فار **رهنها** معنى ان اخذت رهنها والرهن المهر  
تسمية المفعول بالمصدر والجمع رهون ورهان ورهن والرهن الرهن ايضا والرهن  
كيب وال على الشيات والدوام وهو في اللغة جعل الشئ تجوئسا اي شئ كان ما ي سبب كان ثم التسمية  
بين الكنا بين ان الصيد لا يملك الا بالالا فخذ فكذا الرهن لا يملك الا بالقبض وفي الشرع وهو جس شئ  
بحق يمكن استيفاء فدهنه اي من الشئ المهرهون كالدين حتى لا يقع الرهن الا بالدين واجبا ظاهرا او باطنا  
او ظاهرا فاما بدنه معدوم فلا كالرهن بالحدود والقصاص وكذا لا يجوز رهن المدبر ونرم الرهن  
بالجواب الرهن بان يقول رهنك هذا المال بدنه لك على وقبول من المهرين ويتم بقضه حال كونه محجوزا  
اي مقبوضا فلا يجوز رهن المشاع وقال مالك يلزم الرهن بالاجاب والقبول مقبوضا على ملك الراهن  
فلا يجوز رهن دار فيما متاع الراهن ميمر اي لم يكن الرهن متصلا بغيره اتصال خلقه كما لو رهن الثمر وروا  
الشجر على راس الشجر او عارضا كرهين الحنطة في الجوالق دون الجوالق والتجيلة بين الراهن والمهرتين  
فيه في الرهن وفي البيع قبض مطلقا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل ثم علم  
انهم قالوا الرهن كره مجزأ لا يجاب واختلافوا في القول قال بعضهم انه شرط والظاهر من المحيط ومن الخشقي  
انه كره حتى لا يثبت من حلف لا يرهن به وان القبول واما القبض فشرط الزوم وقال بعض اصحابنا هو شرط  
الجواز ويجوز له اي للرهن ان يرجع عن الرهن ما لم يقبض المهرين فلا فاما ملك ويوارى المهرهون مضمون بعد القبض  
بالقل من قيمة ومن الدين وقال مالك والثاني في هو امانة فلا يسقط شئ من الدين بهلاكه وقال زفر مضمون  
بقيمة يوم الرهن ولو قال وهو مضمون بالاقبل لكان احسن واظهر لان من ليست تفضيلية بل لبيان الاقل  
فلو هلك المهرهون وقيمة مثل **دينه** اي دين المهرتين صار مستوفيا دينه حكما وان كانت اكثر من  
دينه فالفضل امانة فلا يضمنها وبقد الدين صار مستوفيا وان كانت اقل من دينه صار مستوفيا  
بقدره ورجع المهرتين على الراهن بالفضل بانه اذا ارهن ثوبا بقيمة عشرة عشرة فذلك عند المهرتين  
سقط دينه فان كانت قيمة خمسة يرجع المهرتين على الراهن بخمسة اخرى وان كانت قيمة خمسة عشرة فالو  
فالفضل امانة فخذ ما وعد زفر يرجع الراهن على المهرتين بخمسة وله ان يجوز للمهرتين ان يطالب الراهن  
اي وقت يشاء بدنه **دينه** به لبقا حقه بعد الرهن واذا طالب المهرتين الراهن بالدين يؤمر المهرتين  
باحصار رهنه واذا حضر يؤمر الراهن باذنيه او لا ثم يؤمر المهرتين بتسليم الرهن هذا اذا كان الدين



حالا اما اذا كان موجلا فيطالبه عند حلول الاجل وكذا ان طالبه بالدين في غير بلد الرهن ولا حمل له  
ولا مؤنة يومه باحضاره وان كان له حمل ومؤنة ياخذ دينه ولا يكلف المرتهن باحضار الدين  
وان كان الرهن في يد المرتهن لا يمكنه ان لا يجلب على المرتهن ان يمكن الراهن من البيع حتى يعقبه  
الى الراهن المرتهن الدين فاذا قضى الراهن سلم الرهن ولا ينقض المرتهن بالراهن استخدا كما ان جهة الا  
مستخدا في الجدة وسكن في الدار ولت في الثوب واجارة واعارة في الدار والعبد والثوب والدية  
الا باذنه وحفظه المرتهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله وقوله الذي في عياله متعلق بالبيع  
والمراد بالولد الولد الكبير وبالخدم الذي اجر نفسه مساندة او مشاهرة لا مياومة ثم ذكر واوان العبرة  
في هذا الباب لك كنه ولا عبرة بالنفقة الا ترى ان المرأة اذا اودعت وديعة فذفعت الوديعة الى زوجها  
لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقتها لانها يسكن مع الزوج الا ترى ان الابن الكبير اذا كان ساكنا مع المودع و  
لم يكن في نفقته فخرج المودع عن المنزل وترك المنزل على الابن على الكبير فانه لا يضمن فعلم ان العبرة لما  
قلنا كذا في شرح السيد للنداية وضمن المرتهن بحفظه ان يحفظ الرهن بغيره وضمن بايداعه وتقديم قيمته  
وهل يضمن ان لا يخذل جنة رحة الله تعالى لا يضمن وعندنا يضمن ولو رهن خائفا فحده في خضرة فهو ضامن  
لا زبسن واستعمال ولو جعله في بقية الاصابع كان رهنا واجرة بيت حفظ واجرة حافظة على المرتهن في ارا  
يات المشورة وعن ابي يوسف ان ذكر المادى على الراهن واجرة راعيه ونفقة الرهن بان كان دابة او عبدا  
والخراج على الراهن فقط والعشر فيما يخرج ياخذ الامام لان العشر متعلق بالعين فيكون مقدما على حق  
المرتهن قوله على الراهن متعلق بالبيع وعلى الراهن كسوة الرقيق واجرة ظفر ولد الرهن وكسوة المزدحم  
البيستان وتلقيح خنك وجداه والقيام بمصالحه وعلى المرتهن جعل الاتق اذا كانت قيمة الرهن والدين  
سواء وان كان قيمة الرهن اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الامانة ومداواة الجروح  
والقروح ومعالجة الامراض والفدا من الجنابة تنقسم بقدر الامانة والضمان **باب**  
**اذا اخذه رهنا والارتهان به** اي اخذ المرتهن بذلك الشيء او ما لا يجوز منهما لا يصح رهن الشيء  
الذي ينقسم وفيما لا يقسم مطلقا سواء كان الشيوع طاريا او لا وقال الشافعي يجوز رهن المباح في  
الشيوع الطاري بان رهن جميع العين ثم تقاسم العقد في النصف وزدة المرتهن وعن ابي يوسف ان الشيوع  
الطارى لا يمنع بقاء حكم الرهن والاول هو الصحيح لان ما يرجع الى المحل يستوى فيه البقاء والابتداء والقبيل  
بجديد الشريك

الا

ان يقول هذا منقوض بما اذا واسب شيئا مما يقسم ثم يرجع في البعض الشايع لا يبطل المصحة مع ان  
الشيوع في الابتداء يقسم كالمع والمصلحة في الهداية ولا يصح رهن الثمرة على الخيل دونها دون الخيل  
ونزع الارض دونها ولا يصح رهن خيل في ارض دونها وكذا لو رهن الارض دون الخيل ودون  
الارض او الخيل دون الثمر لم يجزى وروى الحسن بن علي حنفية ان رهن الارض بدون الاشجار يصح والحرم  
المعبر والمكاتب وام الولد ولا يصح بالامانات كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة  
وبالدرك صورته رجل باع شيئا وسلم الى المشتري وقبض منه فخاف المشتري ان يستحق فاخذ من البايع  
رهنا بالشيء قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملكه جسر الرهن واذا هلك الرهن عنده كان امانة حتى يدفع جميع  
الثمن عند استحقاق البيع ولا يبيع اي اذا باع شيئا ولم يقبض المشتري المبيع واخذ المشتري من البايع رهنا با  
المبيع لا يصح لان المبيع ليس بمضمون حتى اذا يملك المبيع لم يضمن البايع شيئا ولكنه يسقط الثمن ويصح ان يبيع  
واما يصح الرهن بدين ولو موعود او موهون يقول رهنك بهذا التفرضي الف درهم فقبض الرهن  
فان هلك في يد المرتهن قبل ان يقرضه الف فان هلك مضمونا عند المرتهن حتى يجب عليه تسليم الف  
الى الراهن بهذا اذا كان الموعود موعدا لقيمة الرهن او اقل منه واما اذا كان الدين الموعودا  
اكثر من قيمة تجب على المرتهن الدفع بمقدار قيمة الرهن كذا في شرح السيد واما يصح الرهن  
برأس مال السلم وثمن القرض والمسلم فيه فان هلك الرهن برأس مال السلم وثمن القرض  
في مجلس العقد ثم السلم والقرض وصار المرتهن مستوفيا لرأس مال السلم وثمن القرض وان اقر قاتل  
هلك الرهن بطلا وفي النكاح متى هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا للسلم فيه وزفر روايتان فيه  
فيجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبد الطفلة والوصى بمنزلة الاب في هذا وعن ابي يوسف وزفر انه  
لا يجوز ذلك منهما وهو القياس وفي الولد الكبير لا يصح الا باذنه فاذا اجاز الرهن يصح المرتهن مستوفيا  
دينه اذا هلك خذه ويصح للاب والوصى مؤفيا ويضمنان للصبي قيمة الرهن فاذا كان القيمة اكثر  
من الدين يضمنان مقدار الدين لا الزيادة وفي الامانة اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين يضمن  
الاب بقدر الدين والوصى بقدر القيمة كذا في شرح السيد على الامام الترمذي وصح رهن الحزين  
والكحل والموزون فان رهن هذه الاشياء بخسرها هلكت بمثلها من الدين مطلقا ولا عبرة بالجوقة  
بالجوقة بياضه اذا رهن فضة وزنه عشرة وعشرة وملك فان كانت قيمته بمثل وزن عشرة بسقط



يسقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عند ابي حنيفة وعندهما يقتضي المراتين  
قيمة من خلافه ومن باع عبدا على شرط ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه جاز استحسانا وكذا اذا باع  
شيئا على ان يعطيه كفيلا معينا حاضرا في المجلس فان لم يكن الرهن معينا او كان الكفيل غائبا حتى افرقا  
يفسد العقد واذا باع على هذا الشرط فان **متنع المشتري لم يجبر وقال زفر بن جبر** واذا امتنع  
بجوز للبائع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن دفعا حالالا في الحال او يدفع قيمة الرهن رهنه  
المشتري ثوبا بدينارهم وقال المشتري للبائع امسك بهذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فهو اى الثوب  
وعند ابي يوسف وزفر لا يكون رهنا بل يكون ودعة وان رهن بدين باليف لا ياخذ احدهما بقضاء  
حصته حتى يقتضي باقي الدين كالمبيع ان كانا اذا باع شيئا والبيع في يد البائع فنقد المشتري بعض الثمن  
واراد ان ياخذ بعض المبيع لا يملك ذلك ولو رهننا معينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما  
عليه مطلقا سواء كانا غير مكيين فيه او لا وجميعهما رهن عند كل واحد منهما والمضمون على كل واحد  
المرتين حصته دينه فان قضى الراهن دين احدهما فالكل رهن عند الآخر وبطل بينة كل منهما على  
رجل انه رهنه عبده وقبضه اى ان كان رجل في يده عبدا فدعا رجلان كل واحد منهما بقول لذي اليد  
قد رهنتي عبدك هذا ابا يلف بدين لي عليك وقبضته منك واقاما بينة على ما ادعيها ففي القياس  
لا يقتضي لواحد منهما بشئ فهو انما اخذ وفي الاستحسان يقتضي بينهما رهنا واحدا كانا ارتهناه معا  
ولو مات راهنه وقبضه كان العبد في ايديهما فلهن كل واحد من المرتهنين على ما وصفنا **ابن**  
ان الراهن رهن العبد وقبض المدعي المرهون منه كان في يد كل واحد منهما نصف رهنا بحقه هذا  
وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي القياس باطل وهو قول ابي يوسف رحمه الله كذا في الهداية  
وفي الكافي القياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله **باب الرهن** يوضع على يد عدل  
قول يوضع يجوز ان يكون حالا او صفة بان يكون اللام زائدا ولو وضع اى الراهن والمرتهن الركن  
على يد عدل صح خلافا لما لك ولا ياخذ احدهما منه اى من يد العدل ولو ملك في يد العدل لم يملكه ضمنا  
المرتهن ولو دفع الى احد من اثنين واذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد اتلف المدفوع  
اليه او تلف في يده لا يقدر العدل ان يجعل قيمة الرهن بعد دفعه الى يده رهنا ولكن لهما ان ياخذاهما  
منه ويجعلاهما رهنا عنده وان تقدر اجتمعا يرفع احدهما الى القاضي ليفعل كذا لك واذا فضل

ذلك

ذلك ثم قضى الراهن دينه وقد ضمن العدل القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة لاي للعدل وان كان  
ضمن بالدفع الى المرتهن فالراهن ياخذ القيمة منه فان وكل الراهن المرتهن او العدل او غيره عند حلول  
الدين صح ولو وكل صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يصح فان شرطت  
الوكالة في عقد الرهن بان يقول الراهن رهنه علي ان يكون فلان وكيله يبيع الرهن عند حلول الاجل  
فليس للراهن ان يعزله ولو عزله لم يعزل بعزله ولم يعزل بموت الراهن والمرتهن اذا لم يكن المرتهن  
وكيلا ولو وكيل يبيع بعد موت الراهن بغيته ورثته وبطل الوكالة بموت الوكيل ولا يقوم وارثه  
ولا وصية مقامه وعن ابي يوسف ان وصى الوكيل بملك يبعه ولا يبيعه المرتهن او الراهن الا برضى الآخر فان  
حل الاجل كوابى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه وقد غاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه مطلقا وقبل  
لا يبيع كالوكيل بالخصومة اذا ادى الى من الجواب غاب موكله اجبر عليها بخلاف الوكيل بالبيع فانه لا يجز اذا  
امتنع عن البيع وذكر شمس الاية السرخسي رحمه الله تعالى ان كان التسلط مشروطا في العقد بغيره وان كان بعد  
تمام العقد لا يجز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان التوكيل بعد تمام العقد يصير كالمشروط فيه  
قال شيخ الاسلام خواجه زاده وفخر الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذه الرواية صحيحة ثم كيفية الاجبار  
ان يجلس القاضي اياهما لبيع فان امتنع بعد المجلس فالقاضي يبيع عليه ثم علم ان قوله ولا يبيعه المرتهن او الراهن  
الا برضى الآخر او اخره عن قوله فان حل الاخره او قدمه على قوله وان وكل المرتهن او العدل الاخره الى مكان  
اولا وحسن وان باع العدل واوفى مرتهنه منه فاستحق الرهن وضمن العدل فالعدل بالخيار ان يضمن  
الراهن قيمة او ان يضمن المرتهن ثمنه الذي اعطاه وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا استحق اما ان يكون  
هالك او فاسدا فياخذ في الوجه الاول المستحق بالخيار ان يضمن الراهن قيمة وان يضمن العدل فان ضمن  
الراهن فنقد البيع وصح الاقتضا اى استيفاء المرتهن الثمن بدينه وان ضمن العدل فالعدل بالخيار ان يضمن  
رجع على الراهن بالقيمة ونقد البيع وصح الاقتضا فلا يرجع المرتهن عليه بشئ من دينه وان شرجع على المرتهن  
بالثمن ونقد يبيع عليه واذا رجع بطل الاقتضا فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان  
يكون قائما في يد المشتري فملكه حتى ان ياخذه من يده ثم للمشتري ان يرجع على العدل بالثمن ثم العدل  
بالخيار ان يضمن على الراهن بالقيمة واذا رجع عليه صح قبض المرتهن وان شرجع على المرتهن واذا رجع  
عليه فيرجع بالدين ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لم يرجع على العدل ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن











السهم آدميا فقتله وتوجب قتل ما جرى مجرى آدمي الخاطئ كذا في القتل الكفارة وتوجب  
 الكفارة لا ثم القتل ولكن لا يعرف عن الاثم بترك النجاسة والدية على العاقلة في ثلاث سنين وتوجب  
 القتل بسبب كذا في البيرة ووضع الحجر في ملكه متعلق بها الدية على العاقلة اذا تلف به ادمي لا الكفا  
 خلافا لثاني رحمه الله هذا اذا كان البيرة على عمر الناس واذا لم يكن على عمر الناس لا دية عليه والكل  
 يوجب حرمان الارث الالهة اشارة الى القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث وقال في قوله  
 يوجب حرمان الارث وشبه العدة في حق النفس عند فيما سواها من الاطراف حتى لو ضرب خشبة على  
 مفصل يد الانسان فابانها يقتض من **باب ما يوجب القود وما لا يوجب القصاص**  
**يقتل كل محقون الدم** اي يحفظ الدم حال كونه الحقيق ثابتا على التام ويوجب القصاص يقتله حال  
 كونه محققا اخر يقول محقون الدم عن مباح الدم كان اي الحصن والحربي والمردة والتابيد من المستأمنين  
 ويقتل الحر باحره اذا لم يجره المعتول يقتله اما اذا امره بان قال اقتلني لا يوجب القصاص ويوجب الدية و  
 وفي التجريد لا تجب الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قولهما ولو قال له يقتل دمي بالف  
 درهم او بغلس فقتله يوجب القصاص كذا في الخلاصة ويقتل الحر ايضا بالعبد وقال لا يقتل الحر بالعبد و  
 يقتل المسم بالدمي خلافا لثاني في ولا يقتل ان المسم والدمي بالمستأمن وقال في يقتل  
 الدم بالمستأمن ويقطع يده بسرقة ماله كذا في النهاية ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصغير  
 بالاعمى وبالمرأة وبشخص الاطراف وبالجنون ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل الرجل بالولد مطلقا  
 وقال مالك ان قتل الاب بغير باب السيف فلا قصاص عليه وان ذبحه ذبحا فعليه القصاص والام والجدة  
 الى وان علمت كالا بولا يقتل الرجل ايضا بعبد وبمديته وبكاتبه وبعبد ولده وبعبد ملك بعضه  
 وان ورث الولد قضاها على ابيه يقتل امه مثلا سقط القصاص وانما يقتض اي لا يستوفي القصاص  
 الا بالسيف ومخوه من السلاح مطلقا وان حصل القتل باية اخرى وان استوفي بغيره لا يقضي شيئا و  
 وقال ان في ان حصل القتل بطريق غير مشروع بان سقاها خمر حتى قتله او لا يطعمها الصغير حتى قتله يقتل  
 بالسيف وان كان بطريق مشروع يفعل به مثل ذلك الفعل ويمهل مثل تلك المدة فان مات فيها وال  
 تحرق رقبته نحو ما اذا قطع يد انسان عمد افات منه تقطع يد القاتل فان مات في تلك المدة فيها  
 والا تحرق رقبته مكاتب قتل عمدا او ترك المكاتب وقاد ووارثه سيده فقط او لم يترك وقاد

لا يقتل الحر  
 بالعبد ولا المسلم  
 بالذمي

وان علاه  
 والجدة

ولد وان حره سيده او لا يقتض المولى عندهم في انثيته وقال لا يقتض في الاول ايضا وقال محمد رحمه الله  
 لا قصاص فيها **وان ترك وقاد وارثا حره المولى لا يقتض** وان اجتمعا **وان قتل عبد الرقيق**  
**لا يقتض حتى يجتمع الراهن والمملوك** فاذا اجتمعا كان للراهن ان يستوفي القصاص وذكر في  
 المعيون والجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وغيرهما انه لا يثبت على القصاص وان اجتمعا **ولاب**  
**العتوه القود والصلح** لكن هذا فيما اذا صلح على قدر الدية اما اذا صلح على اقل من الدية لم يجز  
 الخط وان قتل بحب كمال الدية كذا في شرح السيد لا العفو يقتل وليه اي ولي العتوه والقاضي كذا  
 لاب في الصحيح **والوصي يصالح عن النفس فقط** اي لا يقتض ولا يعفو او كذلك يصالح في  
 استيفاء القصاص في الطرف وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس والصلح كالمعتوه  
 في الحكم المذكور المعتوه ناقض العقل وقيل المدعوش من غير جنون وقد عتبه عتاهه كذا  
 في المغرب وتكبارا ومن قتل وله اوليا يكره وصغار فملك كبار القود قتل كبر الصغار عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وقال ليس لهم ذلك قبل بلوغ الصغار وروى فوايد مولانا حميد الدين رحمه الله عبد بين مولىين  
 وذكر في الاسرار لارواية في جده اعتقه رجلا ان ثم قتل او قتل له مولى ان لا يجوز ان يثبت القتل لاحدهما  
 الا اذا اجتمعا كما في النكاح **امة** اعتقه رجلا ان كذا في شرح السيد وان قتله بغير بالفتح الذي يعمل به  
 في الطائفة يقتض ان اصابة الحد يد مطلقا عندهم سواء اصابه بجدة وجره او اصابه بغير الحد يد وعن ابي حنيفة  
 رحمه الله انه انما يجب اذا جرح كذا ذكره الطحاوي رحمه الله والعلوم من الكتاب ان الاقول اصح وذكر في  
 الهداية والاصح الاخير والا اي وان لم يصبه الحد يد ولكن اصابه القود لا يقتض مطلقا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وعندنا ان كان عصا عظيمة تجب وهو قول ابي حنيفة في كذا في الخلاصة ثم قيل هو بمنزلة عصي  
 الكبر فيكون قتلا بالمثل وفي خلافه جرح رحمه الله وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف ابي حنيفة وفيه  
 وفي مسألة الموالاة على ما مر كالحق والتفريق اي لا يجب القصاص في العود ويجب الدية على العاقلة  
 كما لا يجب القصاص في الخلق والتفريق ويجب الدية فيها على العاقلة سواء كان الميت حيا او بالغا  
 عند ابي حنيفة وعندنا في ذلك فعليه القصاص غير ان عندنا يستوفي جرحا او عنده بغيره وقال في  
 الاصل وان خنق رجلا حتى مات فعليه قول ابي حنيفة رجلا لا قصاص ولكن ان اشد ذلك فالامام يقتل  
 سياسته وان تاب قبل ان يقع في يد الامام يقتل ثوبته ولا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يد الامام

واحد هما صغير فقتل  
 عند ابي حنيفة مقتل  
 استغناء القصاص

فيها



لا يملك بالاسم وان كان يملك  
من الاسماء والادعوى

لا يقبل ثوبه وهو نظير السجادة انما هو بغيره انما هو بغيره انما هو بغيره  
كما لو قتل عظيم وان ترك الحق قبل الموت ثم مات بعد ذلك فانه ينظر ان دام على الحق مقدار  
الانسان منه غالب فعليه القصاص وان دام مقدار الايوت الا ان منه غالب فلا قصاص وذكره  
الاسلام رحمة الله في شراح الزيارات الاصل ان من غرق انما بالمال اذا كان المأكل لا يقبل فيه غالباً  
حي منه النجاة في الغالب فمات من ذلك فهو خطا العمد عند جميعهم واما اذا كان المأكل عظيم ان كان بحيث  
يكن النجاة منها يسيرة بان كان غير مشدود ولا مثقل وهو حسن الباحة فمات فانه يكون خطا العمد  
وان كان بحيث لا يمكن النجاة فعليه قول بالخنفة ربح هو خطا العمد ولا قصاص وعلى قولهم هو عمد  
تحضف وجب القصاص وفي المتن عن ابى **يوسف** عن ابى خنيفة رحمهما الله تعالى رجل من بني سفيانة  
فرست وغرق كما وقع فعليه عاقبة الدية وان كان حين القاء سبع ساعة ثم غرق فلا دية فيه ولا القاء  
سبع اوجيل او بغير مثل الاغواق كذا في المحيط ومن جرح رجلاً عداً اقصا بالجرح ذاك الشئ ولم ينزل  
حتى مات وانما يفعل فيه وبفعل زيد واسيد وجية ضمن زيد ثلث الدية والقياس العقل  
بضمن ربع الدية لكن قتله في حق نفسه هدر في الدنيا لا في العقبى حتى ياتم بالاجماع ولهذا قال  
ابو خنيفة ومحمد بن قيس يقتل نفسه انه يقتل ويصل عليه وقال ابو يوسف يقتل ولا يصل عليه ومن  
شهر على المسلمين سيفا او سكيناً وجب قتله ولا شئ على قاتله ومن **شهر على رجل** سلاحاً ليلاً او نهاراً  
في قصر او غيره او شهر عليه سوا كان صغيراً او كبيراً ليلاً او نهاراً في غير قصره فقتله ان الشئ هو الشهر  
المشهور عليه عداً فلا شئ عليه ان المشهور عليه وان شهر عليه عداً انما هو فقتله المشهور عليه عداً  
قتله عداً خنيفة رحمه الله وعندهما لا قصاص عليه وان شهر المجنون بغير سلاح فقتله المشهور عليه  
عداً تجب الدية في ماله وقال الشافعي لا شئ عليه وعنده هذا الخلاف الصبي والدابة حتى اذا شهر البقي  
على رجل سلاحاً فقتله المشهور عليه عداً تجب عليه الدية في ماله واذا حمل دابة على رجل فقتله لا تجب  
عليه الضمان خلافاً للشافعي في الصورتين وعن ابى يوسف انه تجب الضمان في الدابة ولا تجب في الصبي  
والمجنون ولو ضرب الشاه فانصرف وترك الضرب وكف عنه على وجه لا يريد ضربه ثانياً فقتله الى  
الشاه الرجل الآخر وهو المشهور عليه قتل القاتل ومن دخل عليه غيره ليلاً فاخرج الشاه في  
المال السروق فاتبعه السروق منه فقتله الى السروق منه السارق عداً فلا شئ عليه اذا كان

لا يمكن بالاستمرار او بدونه بان علم انه لو صاح او هدره بطرح المال لا يحل له القتل حتى لو قتلته  
ثم علم انه اذا قتله بهذا السبب فقتل عند القاضي فقتله بهذا السبب لا يقبل قوله الا اذا قام اليه  
عليه والاصل انه اذا اقر سبب الضمان ثم ادعى برأيه لا يقبل الا بالبينه وفي الزاهدي الاصل في  
كل شخص اذا ارادى مسلماً محضاً يزن ان لا يحل له قتله وانما يمنع خوفه ان يقتله ولا يصدق  
في انه زني **باب القصاص فيما دون النفس يقتضى بقطع اليد من المقتول**  
اي من قطع يد غيره عداً من المقتول بقطع يد يهكذا وان كانت يد القاطع اكبر من يد المقتول  
وكذا الرجل ومارن الالف والاذن يجوز بارفع عطفه على الرجل وبالجرح على الالف وكذا  
العين ان ضربها رجل وذبح ضوئها وهي قائمة يقتضى بضوئها وفي العيون فيها حكومة عدل  
كذا في الخلاصة وطريق القصاص في العين ان يجنى له مرة ثم يقرب منها ويربط على عينه الاخرى  
وعلى وجهه قطن **رطب** ويقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوئها ولو قلعها او وجعها بالسكين  
لا يقتضى ولكن تجب الدية ثم اذا انكر الضارب ذهاب الضود ذكره القدوري انه يعرف بنظر الا  
طباً اليه وقيل يستفعل فينصب شئ فجاءه بين يديه وقال ابن مقاتل ربح يستقبل عين الشئ مفتوح  
العين ان ذمعت عينه **علم** ان الضوئ باق وان لم يعلم بذلك بقيت في ذلك الدعوى والاعذار  
والقول قول الضارب مع يمينه على الشيات ولا يقتضى اليسرى باليمين واليمين باليسرى وان كان  
يمين المجنى عليه حول لا يضر بضمه اقتضى منه وان كان حول لا شديد ان يقتضى من البصر فيها حكومة  
عدل وان كان حول الشريد يمين الجاني دون المجنى عليه تجزئ المجنى عليه ان شئت اقتضى وان  
شئت ضمن نصف الدية كذا في الخلاصة والسنة يقتضى به وان تفاوتما ولا يؤخذ الا على بالكل  
ولا الاسفل بالا على وكذا ان قطع السن فانه لا يقبل سنة قصاصه ولكن يؤخذ بغيره ومن سبه الى  
ان يتم الى اللحم ويسقط ما سواه والنزع مشروع والافذ بالمرء احياط كذا في الخلاصة وطريق  
القصاص به ان يبرده بالمرء بقدر ما كسر منه ولا قصاص في السن الزائدة وانما تجب فيها حكومة  
عدل وكل شجة يتحقق فيها الحماثلة يقتضى بها ولا قصاص في عظم المرء به غير السن هذا اذا كان  
السن عظيماً وان كان غصناً كما قال بعض الحكماء لا يحتاج الى هذا ولا قصاص في طرفي رجل او  
وامرأة اي لا قصاص في بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا في طرفي خير وعبد مطلق **و**



لانه في احدى طرفي خلاف الثالث في جميع ذلك لانه الحرف فانه اذا قطع العبد يد حرة يقتضي وطرف  
 والكافر سبب ان حتى يكون القصاص بينهما في الاطراف ولا قصاص في قطع يد من نصف التعداد  
 ولانه جازية الجائفة الطقفة التي تبلغ الجوف براء منها قيد به لانه اذا مات منها تجب القصاص  
 لا قصاص في لسان وذكر مطلقا وعن ابي يوسف انه اذا قطع من اصحابي تجب القصاص الا ان تقطع  
 الحشفة فيجب القصاص ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذراع فلا قصاص وغير مقطوع اليد ان  
 كانت صبيحة او عشيرة بين القود اي قطع اليد والقصاص مقدار شجرة والارض ان كان ان  
 طبع اسفل اوتنا قص الا صاحب او كان الرأس الشاحم الكبر ومن شجر رجلا فاستوعبت الشجرة ما بين  
 قوينه وهي الشجرة ما بين قوين الشاحم والعشيرة مقدار شجرة بيد من اي  
 الجانبين شأوا ان شأوا الارض وفي عكسها شجرة ايضا وكذا اذا كان الشجرة في طول الرأس وهي  
 تأخذ من جبهة الى قفاها ولا يبلغ الى قفا الشاحم فهو باختيار والله اعلم **فصل وان صولج**  
**عن دم على مال وجب المال حالا وسقط القود وتنصف ان امر لمز القاتل وسيد القاتل**  
**رجلا بالصلح عن دمها على الف ففعل** ان قتل حرة وعبد رجلا فامر الحرة ومول العبد  
 رجلا بان يصالح عن دمها على الف ففعل على الحر والمولى نصفان فان صالح احد الاطراف  
**خطه على عوض او على سقط حق البقي من القصاص فلم يبق خطه يكون من الدية وسقط القود**  
 ويقتل الجوع بالفرد والفرد باجمع اي ان حضر اوليا المقتول قتل الفرد اي لذلك الواحد وسقط  
 حق البقية **من الاول كوت القاتل** وقال ان قتلهم على قتالهم على التناوب يقتل  
 باولهم ويقضى بالتويات لمن بعد الاول في تركته وان قتلهم معا يقرع بينهم ويقضى بالقود لمن قتل  
 فرقة وبالدية للباقين وفي قول قتل طعم وشيت الديات بينهم ولا تقطع يد رجلي مطلقا  
**يد رجل واحد** لكن ضمنا ديتها وقال ان قتل طعم يداهما اذا اخذ سكين من جانب واحد  
 واطراه على يده حتى انقطعت اما لو اخذ سكين من جانب آخر واطراه حتى التقى السكينان  
 لا تجب القصاص وان قطع رجل واحد يعني رجلي فخرهما **فلهما قطع يمينه ونصف**  
**الدية** يقتسمانه نصفين مطلقا سواء قطعهما معا او على التناوب وقال ان قتل طعم على  
 التناوب يقطع بالاول ويغرم الارش للثاني وان قطعهما معا يقرع بينهما ويكون القصاص

استغناء ولا شيء  
 لهم من المال فان  
 حضر واحد  
 من اولياء المقتول

لمن خرجت قروعة ولا يرش للآخر فان حضر واحد من المقطوع اليدين **فلهما قطع يمينه** على ذلك  
 قطع يمينه نصف الدية ولو قضا بالقصاص من بينهما ثم عفى احداهما قبل استيفاء الدية فلهما  
 القود ومنه ومنه محمد الارش ولو قطع احداهما يد القاطع من المرفق فلهما دية وان اقرع  
 يقتل يمينه يقتضي به مطلقا سواء كان العبد ماذونا او غيره وقال زفر لا يصح اقراره وقيد بالعبد  
 لانه لو بائنا لخطا لا يجوز اقراره وان رمى رجلا رميا عمدا فنصف الدية منه الى اخره فان يقتضي  
 الرامي للاول وللثاني الدية على الواقعة **فصل ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالا**  
**مري ولو** كان الامران عدينا او خطابين او مختلفين تخلص بينهما براءة او لا هذه الجملة صفة لكل واحد  
 من الصور الثلاثة فان تخلص بينهما براءة يعتبر كل فعل ويؤخذ بموجب الفعلين حتى لو كانا عدينا فلهما  
 القطع والقتل وان كانا خطابين تجب دية ونصف دية وان احداهما عدا او الاخر خطا فان كان القطع  
 العدا او القتل خطا تجب في اليد القود وفي النفس الدية وان كان القطع خطا والقتل عدا تجب  
 في اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلص بينهما براءة فان كان احداهما عدا او الاخر خطا  
 يعتبر كل فعل على حدة فيجب في الخطا الدية وفي العدا القود وان كانا عدينا فلهما يقتل ويقطع  
 لهضيعة للمولى الخيار ان شأ قطع وقتل وان شأ قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وتعدده وان كانا خطا  
 تجب دية واحدة اتفاقا كما بين بقوله الا في خطابين اي اخذ بالامر من الاطراف الخطابين لم يتخلص بينهما  
 براءة فتجب دية واحدة بالرفع كمن ضربه اي تجب فيه دية واحدة كما تجب فيمن ضربه مائة سوط  
 فهو اذ من تسعين ومات من عشرة دية معناه ضربه تسعين في موضع وعشرة في موضع آخر فمراة  
 موضع تسعين وسرى العشرة وليس عليه بضرب تسعين شئ من جهة الارش وان بقي جهة التعزير  
 وعنى ابي يوسف انه اوجب فيه حكومة عدل وعنى محمد انه اوجب فيه اجرة الطبيب وعنى الادوية قالو  
 هذا المحمول عليه ما اذا اراد من تسعين ولم يبق له اثر اصلا فان بقي لها اثر ينبغي ان تجب عليه  
 حكومة العدل ودية القتل وان عفى المقطوع عن القطع العدا فمات من ذلك القطع ضمن  
 القاطع الدية عندا خيفة استحقاقا وفي القياس ينبغي ان تجب القصاص وعندهما لا يضمن الدية  
 ولو عفى عن القطع وما يحدث منه اي من القطع او عفى عن الجناية لا يضمن الدية ايضا فاطفا  
 ان كان القطع خطا فلهما يعتبر من الثلث الى ثلث المعفو فيضمن القاطع ثلثاه حالا





والجهد يعتبر من كل حال فلا يضمن شيئا وكذا اذا عفى عن الشجة ثم سري الى النفس وان قطعت امرأة يد  
رجل عمدا فترى جرحا مقطوع اليد عليه يده ثم مات المقطوع قبلها مهر مثلها والدية في مالها وعملها فلها  
ان تجب مهر **مهر** مثلها في مال والدية على عاقلة المرأة لو كان القطع خطا استحسانا والقياس ان يجزى القصاص  
فقوله على عاقلة ما لا اخره عطف جملة على جملة لا على قوله في مالها يمد اخذ لا خيفة وعندها لا تجب شيئا واذا اوصى  
لها مهر المثل وعليها الدية وقعت المقاصت ان استويا وان فضلت تركة الى الورثة وان فضل المهر رزقه  
الورثة وعليها وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية فماتت قبلها مهر مثلها ولا شيء لورثة  
الزوج عليها لو كان القطع عمدا ولو كان القطع خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك  
وصيته وما زاد على مهر المثل يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية فان  
كان مهر مثلها والدية سواء قلنا لا يغرمون شيئا من ذلك لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يرفع  
عن العاقلة مهر المثل وما زاد على ذلك ان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم وان كان لا يخرج من الثلث  
سقط ثلثه ورثة الفضل ولو قطع يده فقتل من اليد الاول قتل مقتضى منه **ب** ان سبب القطع  
وعنى ابو غسان بسقط **ح** حقه في القصاص وان قطع ولي المقتول يد القاتل على المأثم او على  
ولي المقتول عن القصاص من ضمن القاطع دية اليد حطفا سواء قضى له القاضى او لا عند الخيفة رجة الى  
وقال لا رجة الى المأثم عليه وفي القياس ان يجزى القصاص من يده بالعفو لانه اذا لم يعفو لا يضمن  
ولو قطع وما عفى وبرئ فهو على الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم حرر رفته قبل البرئ فهو استيفاء ولو  
حرر رفته بعد البرئ فهو على الخلاف في الصحيح ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سري الى النفس  
ومات يضمن دية النفس عند الخيفة رجة وعندها رجمها لا يضمن شيئا وهو قول الثالث **باب**  
**الشهادة في القتل** كالمات الشهادة في القتل شيئا متعلقا بالقتل نفسه او ردها بعد ما ذكرها  
احكام القتل لان متعلق الشيء كان ادن درجة من نفس ذلك الشيء ولا يقيد ابن خنابلة بحجة  
اذا كان اخوه غار عن خصومتهم ولكن قبلت البيئته وجب القاتل فان بعد الغائب عن  
الغيبة لا بد من اعادة امره اعادة الغائب البيئته ليعتد القاتل عند الخيفة رجة وقال لا لا يعيد  
بهذا اذا كان القتل عمدا ولو كان خطا او دينا بان كان الحق دينا لا يبرأ على آخره فانما  
احد البيئتين والاخر غائب ثم حضر لا يعيد البيئته بالاجماع لانه لا يمكن من الاستيفاء **فان ثبت**

القاتل **ب** يعفو الغائب لم يقعد بعد حضور الغائب ايضا وكذا لو قتل عبدا واحدا بها غنا  
في الحكم المذكور وان شهد وليان يعفو تالتهما لغت شهدتهما وهو عفو منهما فان صدقتهما القاتل  
بما يعفو ولم يصدقتهما المشهود عليه فالدية كلها لهم اثلاثا وان كذبتهما اي القاتل يعني والمشهود  
عليه ايضا فلا شيء لهما ولا خربت الدية وان صدقتهما المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدية  
وهو نصيب المشهود عليه لكنه يعرف الاثابدين والقياس انه لا يلزم القاتل شيء وان شهدا اي  
الشاهدان ان ضرب عمدا فلم يترك المأثم وب حاجب فاش حتى مات يقتض من الضارب ان كان  
عمدا اذا شهد انه ضرب شيئا جازح وان اختلف شاهد القتل في الزمان بان شهد احد بها بان يقتل  
كان في يوم الخميس وشهد الاخر انه كان في يوم الجمعة او المكان بان شهد احد بها ان القتل كان في  
بلد كذا وشهد الاخر انه كان في بلد اخر او فيما به القتل اى اختلفا في الالة بان قال احد بها قتل بعصى  
والاخر انه قتل بسلاح او قال احدهما قتل بعصا وقال الاخر قتل بكنز **ب** او ربما اذا قتل بطلت  
الشهادة في المأثم كذا وان شهدا انه قتل في فلانا وقال لم ندر بماذا قتل تجب الدية استحسانا  
والقياس ان لا يقتل هذه الشهادة وان اقران كذا اي كل واحد منهما قتل بمنفرد اي زيدا  
مثلا وقال الولي قتلنا جميعا اي حاكوزهما مجتمعين **ب** اي يجوز للولي قتلها ولو كان مكان الا  
قرار شهادة لغت الشهادة بان شهد ان فلانا قتل **و** شهد الاخر ان عليه ان قتل وقال الولي  
قتلنا جميعا **ب** بطل الكل **فصل في اعتبار حالة القتل المعبر حالة الرمي** دون الوصول  
فتجب الدية برقة الرمي اليه قبل الوصول لا باسلامه اي ان رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعيان  
ذاته تقام فوقع به السهم عليه فمات فعلى الرامي الدية لورثة المأثم عند الخيفة رجة او عند المأثم  
على الرامي وان رمى الى مرتبة فاسلم فوقع السهم عليه فلا شيء على الرامي عندهم خلافا لزم **و** تجب القيمة  
بعقبة اي ان رمى عبدا فاقطعه مولا ثم اصابه السهم فمات منه فعلى الرامي قيمته **ب** للمولى عندها  
وقال محمد رجة الله عليه فضل ما بين قيمته مرميا الى غيره حتى لو كانت قيمته قبل الرمي الفا وبعد  
الرمي ثمانية يلزمه ما بين وقال زفر رجة الدية ولا يضمن الرامي برجوع شاهد الرجم بعد الرمي صورة  
رجل قضى عليه بالرجم فماده رجل نجح فخرج احد المشهود ثم اصابه الحجر فلا شيء على الرامي وحل الصيد بر  
برقة الرامي بعد الرمي لا باسلامه بعد الرمي **و** وجب الجزاء لعله لا باسلامه اي لورمي المحرم صيدا ثم حل



فأصابه السهم فعليه الجزاء أن رمى صلا **ل** صيد المرم ثم أهرم فأصابه السهم فلا شيء عليه **كتاب**  
**الديات** ما كانت الدية أحد موجبي القتل إلا أن معنى الآية في القصاص أكثر قدم بيان القود  
على الدية وهي بمقدور من ودي القاتل المقنول إذا أعطى إليه المال بدلًا عن النفس ثم سمي ذلك المال  
بالدية نسبة بالمصدر والتاء في آخرها عوض عن الواو في أولها كما في العدة والارش اسم للواجب  
على ما دون النفس ودية شبه العدمية من الأبل أربعة عشر بنت مخاض إلى جذعة إلى بنت خمس وعشرون  
من بنت مخاض وخمس وعشرون من بنت لبون وخمس وعشرون من بنت خمس وعشرون جذعة  
في ثلاث سنين عند أبي خنيفة وأبو يوسف وعند محمد ومالك في ثلاثون جذعة وثلاثون حقة واربعة  
بعون ثنية خيفات في بطونها أو لاد والخليفة **الحامل** ولا تغليظ إلا في الأبل ودية الخطأ ما به  
من الأبل اثنا عشر بنت مخاض وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون  
جذعة وخمس وعشرون بنت لبون قال الله في الآية قال ابن عباس في الآية أو الف دينار  
أو عشرة آلاف درهم وقال مالك والثوري اثنا عشر ألفًا من الدراهم ولا يثبت الدية إلا من هذه  
الأنواع الثلاثة عند أبي خنيفة رحمه الله وقال لا يجب منها ومن البقرة ما يابرة ومن الغنم الفاشية ومن  
حلل ما يتحل كل حلة إذا راد أو لو صالح الولي من الدية على أكثر من هذه الأشياء قبل لا يجوز  
وهو قول الكل وقيل هو قول أبي خنيفة رحمه الله فينبغي أن يجوز وكفارتهما ما ذكر في النهي وهو  
تحرير رقية مؤمنة فأن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز الإطعام والجناس يعني تحرير  
وجوز الرقبة ضيع لو كان أحد أبويه مسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل في حق النفس  
وفى دونها حتى تجب في قتل المرأة خطأ خمسة آلاف درهم وفي قطع يدها الفان وخمس مائة درهم وقد  
زيد بن ثابت رضي الله عنه ثلث الدية وما فوقها ينصف وما دونها لا ينصف وبه أخذ ابن قتيبة  
المسلم والذمي والمستمن سواء وقال ابن قتيبة في الكتاب أربعة آلاف درهم ودية المجوس ثمانية  
درهم ودية المجوس ثمانية درهم وقال مالك دية الكتاب ستة آلاف درهم وهو أحد قولين في  
**فصل** فيما يجب فيه الدية في النفس معناه بيب اتلافها لأنها لا يصلح ظرًا للدية  
والأنف والمارن واللبن والذكر والخف والعقل والسمع والبصر والشم والذوق  
واللحمية إن لم تنبت وشعر الرأس والعين واليد والرجل والرجلين والأ

بن

بن والانيثين وتندى المرأة وحليتها الدية مرقوع بالأبد أو خبره بالنفس في قول الفضل أو بالنف  
عليه والفعل محذوف أي يجب وفي خبر الرجل يجب حكومة عدل وقال مالك والثوري يجب حكومة عدل  
في بعض اللسان إذا منع الكلام وفي كل واحد من هذه الاستثنائات في بدن الإنسان نصف الدية  
وفي استثنائات العينين الدية إذا لم تنبت وفي أحد **ها** ربعها ثم يحتمل أن يراد بها الأهداب بخلافه لأن  
شعر العينين بالضم منبت الأهداب وليس الشعر العذب شعرًا شحميًا للناث باسم المنبت للمجاورة بينهما  
ولو قطع الجفون بأهدابها يجب دية واحدة وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرة حتى قطع  
كل أصابع اليدين أو الرجلين كل الدية **وما فيها** مفاصل **ال** في كل أصبع فيها ثلاثة مفاصل  
وفي أحدها **ثلاث** دية الأصبع ونصفها نصف دية الأصبع لو فيها مفاصل كالإبهام وفي كل سن  
خمس من الأبل أو خمس مائة درهم وكل عضو ذهب نفعه فقيه دية كاملة كيد شئت وعين ذهب ضيقها  
بالضرب ومن ضرب ضلبي غيره فاقطع ماؤه تجب الدية وكذا الواحد **فصل في الشجاج** الشجاج  
تخص بالوجه والرأس وفي غيرهما شجاج جراحة لا شجة وهي عشرة الحارسة وهي التي تحرس الجلد من الخدنة وكرجز  
لا تخرج الدم والدامة بالعين الممثلة وهي التي يظهر الدم ولا تسيل بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين  
والدامة وهي التي تسيل الدم والباطنة وهي التي تبضع الجلد لا يقطع والمتلاخمة وهي التي يأخذ  
في اللحم ويقطع والسحاق وهي التي يصل إلى السحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والعنق  
وهي التي يوضع العظم أي بنية والهاشمة وهي التي يكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر  
البحولة والامة وهي التي تصل إلى ام الرأس وهو الذي في الدماغ في الموضع نصف عشر الدية إذا كان  
نت خطأ وإن كانت عند الجنب القصاص والهاشمة عشرة وفي المنقلة عشر ونصف من الدية وفي  
الامة وفي الجائفة ثلث في الأضلاع الجائفة ما يصل إلى الجوف من الصدر والظهر والبطن وما وصل إلى  
الدقة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه الشراب كان محفوظًا وما فوق ذلك ليس بجائفة فان نفذت الجائفة  
فيكون جائفان **فصل** في الشجاج هذا ذكر الجائفة في سائل الشجاج الثاني وفي الكافي الجائفة خمس  
تخص بجوف الرأس وجوف البطن ذكر في محلها وفي إلى رصة والدامة والدامة والباطنة والمتلا  
خمة والسحاق حكومة عدل إذا كان خطأ ولا تضاعف في غير الموضع ضخم وبذا رواية الحسن  
على البضيفة وقيل الصحيح أن تجب القصاص فيما دون الموضع من الشجاج وهو ظاهر الرواية وغيره

رشد أو شدة الوجه

المنع الموضوعة أي  
منفق العنق باني  
موضع كان علم



هذه شجرة اخرى تسمى دامة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لان النفس لا يبقى بعد عاودة  
فيكون قتلها باطبيعة لا شجرة ثم هذه الشجرة تختص بالوجه والراس لانه ما كان في غير الوجه والراس  
يسمى جراحة والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح حتى لو تحققت في غيرهما كالساق والصدر يجب حكمه  
العدل والحيان من الوجه عندنا وقيل ليس من الوجه وهو قول مالك والذين من الوجه اتفاقا واختلفوا  
في تفسير حكمه العدل فقال الطحاوي رحمه الله السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا بدون هذا  
الاثر ثم ينظر ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع  
عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى وفي اصابع اليد الواحدة نصف الدية ولو قطعت  
الاصابع مع الكف ولو قطعت الاصابع ثم الكف نظر ان قطعت قبل تحلل البصر فلا شيء في الكف  
ولو قطعت بعده ففي الاصابع نصف دية وفي الكف حكومة عدل ولو قطعت الاصابع مع نصف  
اليد ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزائدة حكومة عدل وهذا قولهم وهو رواية  
عن ابي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع اليد والرجل فهو متبع الى المنكب والافخذ وفي قطع الكف  
مع المفضل وقد كان فيها اصبع واحدة او اصبعان عشرها او خمسها اي يجب عشر دية اليد في  
الاصبع وخمس في الاصبعين ولا شيء في الكف وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ينظر الى ارش الكف  
وهو حكومة عدل والارش ما بقي من الاصابع فيكون عليه الاكثر ويدخل الاقل في الاكثر ولو قطع  
اليدين وفيها ثلاث اصابع فعليه ثلاثة اشخاص دية اليد ولا شيء في الكف بالاجماع وفي الا  
صبع الزائدة والسن الزائدة وفي عين الصبي وذكره ولسانه ان لم تعلم صحته اي صحته كل واحد  
من العين والذكر واللسان ينظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان يجب حكومة عدل  
وقال الشافعي في الثلاثة الاخرة دية كاملة وكذا ذكر الحنفى والعين حكما وخلافه ان يكون بعد ذلك  
حكمه حكم البالغ في العبد والخطا ومن شج رجلا مؤمنا فذهب عقله او شعره راسه دخل ارش  
الموضحة في الدية اي دية الذاهب منها فلا يجب الارش بل تجب الدية فقط وقال زفر لا يدخل  
هذا اذا ذهب عقله او شعر راسه وان ذهب سبعة او بصره او كلامه لا اي لا يدخل الارش  
في الدية بل تجب ارشى الموضحة مع الدية عنده وعند ابي يوسف يدخل في دية السمع والكلام ولا  
يدخل في دية البصر وان شجرة حال كون الشجر موضحة عند ابي حنيفة عيناه فلا تؤخذ في شيء منها عند

لا

ابن حنيفة وجب الدية فيها وقال لا في الموضحة القصاص وفي البصر الدية وروى ابن سميعة عن محمد بن حبيب  
القصاص في الموضحة والعين او قطع اصبعه عدا فثلث اصبع اخرى فلا تؤخذ منها عند ابي حنيفة رحمه  
وجب دية الاصبعين وعندهما يجب القصاص في الاولى والارش في الثانية وهو قول زفر والحسن  
رحمهما الله او قطع المفضل الاعلى من الاصابع فثلث ما بقي من تلك الاصابع او ثلث كل اليد فلا تؤخذ  
وينبغي ان تجب الدية في المفضل الاعلى وفي بقى حكومة عدل او كسر عظم سيفا ما سود ما بقي  
او احم او اصفر او اخضر فلا تؤخذ بالاجماع قوله فلا تؤخذ متعلق بالجميع وينبغي ان تجب الدية في السن  
كله فان اصفرت روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان فيها حكومة عدل وروى يثام في نو  
دره عن محمد بن عيسى بن ابي حنيفة رحمه الله قال في الحرج يجب شيء وفي العبد حكومة عدل وعن محمد بن حنيفة  
عدل وهو قول ابي يوسف رحمه الله وفي التجريد لو كسرت بعض السن فا سود الباقي او دخل عيب يجب  
حكومة عدل ولا قصاص فيها وفي الجامع الصغير يجب دية السن خمسمائة ولو كسر بعض السن  
فسقط الباقي لا يجب القود في المشهور من الروايات وروى ابن سميعة رحمه الله انه يجب القود  
كذا في الخلاصة وان قطع سنة فثبت مكانها سن اخرى سقط الارش عند ابي حنيفة رحمه مطلقا  
سواء كان مقلوع السن صبييا او لا وقال لا عليه الارش كاملا ان كان فخر صبي وان كان صبي لا يجب  
الارش وعن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل وان قلع سن غيره فرد ما صاحبها الى مكانها فثبت عليها  
الحكم يجب على القالع ارشها وكذا لو قطع اذنه فأنصقها فالتحت وان اقيده فثبت سن الاوّل  
الدية اي لو نزع سن رجل فنزع المنزع سنة سن ان زاع فثبت سن المنزع سنة او لا فعلى  
الذي ثبت سنة لصاحبه خمسمائة وان شج رجل رجلا فالتحم ولم يبق له اثر او ثبت الشعر او ضرب  
رجلا فخره فذهب اثره فلا ارش عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف عليه ارش الا لم  
هو حكومة العدل وقال محمد بن قدامة النفق في معالجته الى ان يبرأ من اجر الطبيب وعن الدوا  
ولا تؤخذ يخرج حتى يبرأ او المراد انه لا يحكم في الجرح يخرج ما لم يتحقق الحال ولم يتقرر المال على شيء  
من البصر والمهلاك لقوله صلى الله عليه وسلم يسي في الجراحات سنة ولكن العبارة لا تلت عنه وقال  
الشافعي يقتضي منه في الحال كمال القود في النفس وكل عند سقوط قوده بشبهة كقتل الابنة  
عند ابي حنيفة في مال القاتل وكذا اكل ما وجب من الارش صلى او اعترف بقتل الخطا او لم يكن نصف

ولا قصاص



العشر بان كان اقل منه كون في مال الجاني ثم ما وجب بقتل الاب ابنه محمد في مال في ثلاث سنين  
وقال ان في حب الدية حالاً وعمد الصبي والمجنون خطا ودينه اي ودية العمد على عاقلة اذ لم  
بلغت خمسية فان كانت اقل منه ففي امواله والمعتوه كالمجنون وقال ان في عمد من عمد  
حتى تحب الدية في ما لم يأت ولا تكفير فيه اي في قتلهما عمد او لا حرمان في الارث وقال ان في تكميل  
بالمال وحرمان الارث **فصل في دية الجنين** الجنين الولد مادام في الرحم ضرب بطن امرأة  
فالقت المرأة جنينا ميتا تحب غرة نصف عشر الدية اي الدية الرجل بان كان ذكرا وان كان  
انثى عشر دية المرأة وكل منهما خمسية درهم والقياس ان لا تحب فيه شيء وقال ان في وما ملك  
في كل منهما ستماية درهم وهي على العاقلة عندنا وقال مالك في ماله وعندنا تحب في سنة وعند  
ان في في ثلاث سنين قوله نصف عشر الدية يجوز ان يكون بدلا من غرة او خبر مبتدأ المحذوف  
اي هو نصف عشر الدية وذكره بسوط شيخ الاسلام رحمه الله انما سمي بدل الجنين غرة لان النوا  
عبد والعبد يسمى غرة اطلاقا لا سم الوجه على الكل فان القتل حيا فقات الجنين فدية كالملة فان كان  
ذكر ا فدية الرجل وان كان انثى فدية الانثى فان القتل ميتا فقات الام فدية كالملة بالام  
وغرة بالجنين وان ماتت الام من الضرب ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين  
وان ماتت الام فالقت ميتا فدية فقط اي دية في الام ولا شيء في الجنين وقال ان في تحب الغرة  
في الجنين وما تحب فيه اي في الجنين من الغرة والدية يورث عنه وقال ان في وما ملك هو لامة  
خاصة ولا يرث الصارب فلو ضرب رجل بطن امراته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة  
ولا يرث ابوه منها اي من الغرة شيئا وفي جنين الامة لو كان ذكر ا تحب نصف عشر قيمته اي قيمة الجنين  
لو كان الجنين حيا وعشر قيمته لو كان انثى بيان هذا انه يقوّم الجنين بعد انفصاله ميتا على كونه و  
وحياية لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان فبعد هذا ان كان ذكر ا تحب نصف عشر  
قيمته وقال ان في تحب عشر قيمة الام ذكر ا كان او انثى ثم وجوب البدل في الجنين الامة قول  
اب حنيفة ومحمد وهو الظاهر من قول اب حنيفة وعنه في رواية انه لا يجب الانفقان الامة ان تكن  
فيها نفق فان لم يتمكن لا يجب شيء كما في جنين البهيمة هذا اذا لم يكن حملها من مولاهها ولا من  
المغور لان الحمل من احداهما فحبب الغرة ذكر ا كان او انثى كذا في شرح السيد فان حرره

اي الجنين

اي الجنين سبعة بعد ضربه اي ضرب بطن الامة فالقت حيا فقات الجنين فدية قيمته حيا اي قيمة  
الجنين حال كونه حيا ولا تحب الدية وان مات بعد العتق وقيل هذا قولهم واما عند محمد في تحب  
قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب اي تحب نفقات ما بينهما ولا كفارة في اتلاف الجنين  
وعند ان في تحب الكفارة والمرأة ان ضربت بطن نفسها او شربت دوا لتطرح متعمدة او عا  
لقت زوجها حتى اسقطت ضحى عاقلتها الغرة ان فعلت بلا اذن من زوجها وان فعلت باذنه لا تحب  
**باب ما يجد في الرجل في الطريق من اخرج الى طريق العامة كنيقا اي سترها او ميرة اياها**  
او جرحها باجرام والقصاص الممهل لا يدخل ليس بوجوب اصله وقد اختلف فيه فقيل بالبرج وقيل بالجرى ما يركب  
في الحائط وعن الامام البرزقوي رحمه الله جرحه لا يوجب الا ان من الحائط الى الطريق ليس عليه كذا في المغرب  
او دكانا فلكل اي لكل واحد من المسلمين **فصل في** اي نزاع ما اخرج مطلقا ولا يفتق به سكان المحلة قات  
قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان الاحداث ان كان يفر باهل الطريق لا يحدث ذلك وان كان لا يفر  
لسعة جازله اصدائه لم يمنع منه واما الخصومة فقال ابو حنيفة رحمه الله لكل واحد من بني آدم ان يمنع  
من الوضع وان يكلفه رفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لم يكن اذا وضع بغير اذن الامام وعلى قول اب حنيفة  
لكل احد قبل الوضع ان يمنع منه لا بعد الوضع وعلى قول محمد رحمه الله ليس له ان يجامع به بائنا او لا بائنا  
رفع انتها اذا لم يكن فيه ضرر هذا اذا لم يكن باذن الامام اما ان كان باذنه فليس لاحد ان ينزعه ولا ان  
ينازعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا ضربت ان كس بان كان الطريق ضيقا لكن لو راى المصلحة  
مع ذلك واذن جاز **وله** اي لصاحب هذه الاشياء التصرف في الطريق ان فذا لا اذا اضر بالمسلمين  
في كره وفي غيره لا يتصرف اضر بهم او لا الا باذنهم فان مات احد بسقوطها اي بسقوط هذه الاشياء  
المذكورة في صدر الباب فدية على عاقلة اي عاقلة المخرج وان سقط الميراث ينظر فان اصاب ما كان  
منه في الحائط جلا فقتله لا ضئى على احد وان اصابه ما كان خارجا من الحائط فالضئان على الذي وضعه  
ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث ولو اصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف وهدر النصف وا  
لم يعلم اي طرف اصابه ففي القياس لا شيء عليه وفي الاستحسان يضمن النصف كمن اوجع في طريق  
اي تحب بسقوط هذه الاشياء دية على العاقلة كما تحب الدية على العاقلة اذا اوجع في طريق المسلمين  
ومات الواقع فيه بالوقوع وان مات غيبا بان اختلف من هو او البيضا او جوعا فلا ضمان على الحاضر



عند اذ حنيفة رجع وعند ابي يوسف رجع ان مات جوعا فكذلك وان مات غميا في طائر ضامن له وقال محمد رجع  
هو ضامن في وجوه كلها او وضع حجر في طريق المسلمين فتلف به انسان ولو مات بهيمة فضمها لها مالها الى  
مال المخرج ومن جعل بالوعة في طريق عام بامر السلطان او ملكه او وضع خشبة فيها او وضع قنطرة على  
نهر بلا اذن الامام فتعذر رجل بان كان يصير الممرور عليها ويجد موضعها آخر للممرور فسقط ومات لم يضمن  
انما اذا لم يتعد بان كان اعلى او ميرا لا يضمن اذا وضعه بغير اذن الامام فاما اذا وضعه باذن الامام  
فلا يضمن وكذا اذا اضر في الطريق بغير اذن الامام فسقط ومات يضمن ومن حمل شيئا ومشى في الطريق  
فسقط المحمول على ان مات منه ضامن الحمل الدية ولو كان المحمول ردا او قد لبس فسقط الا اذا  
فقط به انسان لا يضمن مطلقا وعن محمد رجع انه اذا لبس ثوبا زيادة على قدر الحاجة يضمن اذا سقط  
منه وعطب به انسان وعنه انه اذا لبس في العادة فهو كالحمل سجد العشرة فعلق رجل  
منهم قد بلا او جعل فيه بواقي او حصة ففقط به رجل لم يضمن وان كان ذلك الفصل من غيرهم  
عند اذ حنيفة رجع انه وعند ابي لا يضمن كما في وجه الاول وان جلس فيه رجل من اهل  
المسجد ففقط به احد بان عثر عليه ضمن ان كان في غير الصلاة وان كان فيها لا يضمن هذا عند اذ حنيفة  
رجع انه وعند ابي لا يضمن بكل حال ولو كان جارا لقراءة القرآن او لتعليم او للصلاة او نام فيه  
في خلال الصلاة او في غير الصلاة او مرقبه مارا او قد فيه يحدث فهو على هذا الخلاف واما  
المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس رجل من غير العشرة فيه  
في الصلاة فتعقل به انسان لا يضمن في الصحيح **فصل في الحايطة مال الطريق العامة**  
**ضمن ربه ما تلف به اي بسقوطه من نفس او مال ان طاب بنقصه سلم او ذمى رجلا كان**  
**ادارة خرا كان او مكاتب ولم ينقصه رب الحايطة في مدة بقدره نقصه استحسانا والقيل**  
ان لا يضمن وهو قول ابن قتيبة ثم ما تلف من النفوس تجب الدية على العاقلة ومن الاموال كالدراب  
والعوضي تجب ضمانها في مال والشروط التقدم اليه وطلب النقص منه دون الاشهاد وانما ذكره  
شهادا وليتمكن من اثباته عند الكارة وصورة الاشهاد ان يقول اشهد والاني قد تقدمت الى  
هذا الرجل في بدم حايطة هذا ولا يصح الاشهاد قبل ان يسل الى ربط وصورة الطلب ان يقول  
حائطك هذا امالي فا **يديمه** وتقبل شهادته رجل وامرأتين على التقدم وان بناءه مالا

ابن علقمة رجل  
سجد اشركا  
فعلق بهم قنديل  
مثلا الى اخره

لا الطريق ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه بلا طلب احد فان مال الحايطة الى ارباب رجل فالطلب  
مفوض الى ربها خاصة وان كان فيها سكان فله ان يطالبه فان اجله اى اجل ربه الحايطة  
او ابراهه منها او فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايطة بخلاف ما اذا مال الى  
الطريق العام فاجله القاضي او من اشهد عليه حيث لا يصح ولو باع الدار بعد ما اشهد عليه فيها  
المشرك بغير اذن القاضي ولا ضمان على المشتري ما لم يشهد عليه بعد شرايه حايطة حرة او شهد على  
احداهم فسقط على رجل فمات ضمن الذي اشهد عليه حسن الدية ويكون ذلك على العاقلة وان  
كان دار بين ثلاثة **وهو** حفر احداهم فيها بئر او بني حايطة بغير اذن صاحبه ففقط به رجل ضمن  
الى ذوا البالي تملك الدية لانه متعذر في الحقتين وهذا عند اذ حنيفة رجع انه وعند ابي لا يضمن  
الدية في المسكين وانه اعلم **باب جناية البهية والجناية عليه او غيره ذلك**  
**ضمن الراكب ما او طابت دابة بيد رجل ورأس والواوات بمعنى او او كدمت**  
**الكدم الغضيق بقتل الانسان او خبط الحنيط الضرب باليد او صدمت الصدم ضرب**  
**الشيء بجده لا ما نقتضى اي لا يضمن ما نقتضى الدابة بيد رجل وذنب الا اذا وقع الراكب**  
**في الطريق فحينئذ يضمن يقال نقتضى الدابة الشيء اذا ضربته بحد حافيا كذا في الصحيح وان اصاب**  
**بيدها او رجلا حصاة او نواة او حبة التمر او اثارت بخمار او حجر صغيرا ففقط**  
**عين او غارها بان شق حدقتها او افسد ثوبا لم يضمن ولو اثارته حجر اكبر ضمن فان را**  
**او باليت في طريق لم يضمن من عطب به ان او قفها لذلك وان او قفها لغيره ففقط**  
ان يروثها او يولها ضمن والمراد في هذا ذكر الراكب وما ضمنه الراكب ضمنه الراكب  
والقائد وعلو الراكب الكفارة فيها او طامة الدابة بيدها او رجلا لانه مباشر فيه لا عليها  
ولا على الراكب فيما ورا الا وطأوه كالعقد وري في خنصره والساق ضامن لما اصابته  
بيدها او رجلا والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلا والمراد النفي في الصحيح ان اتا  
بق لا يضمن النفي ايضا وان كان يجرى السائق وقال ابن قتيبة في كلام يضمنون النفي ولو ا  
**اصطدم فارس ان اى ضرب احداهما الاخر بنفسيه او ما شيا فانها تضمن عاقلة كل**  
**دية الاخر استخسان وقال زفر وان** فمات رجلا بالتي تجب على عاقلة كل واحد منهما نصف

مشتريك بين

والصحيح











**عقب** عبد المجور مثل اي جذا مجورا **فات في يده** اي في يد الفاصب **ضمن** الفاصب قيمته ولكن  
يؤتى بعد العتق مدبر جنى عند غاصبه ثم رده الى المولى فجنى عند سيده جناية اخرى **ضمن** المولى قيمته  
**لها** اي فعلى المولى قيمة المدبر بين ولى الجنائين نصفين ولكن **رجع** المولى بعد ما ادنى قيمته اليها  
بنصف قيمته على الفاصب ودفع المولى ما اخذه **الى** ولى الجنائين الاول ثم رجع المولى به الى يدها  
النصف المؤدى على الفاصب مرة اخرى بهذا عندنا وقال محمد يرجع بنصف قيمته فيسكن له ولا يرد  
الى الاول فلا يرجع به على الفاصب وبالعكس لا يرجع به ثانيا يعني ان جنى عبد عبد المولى او لا ثم جنى  
عبد الفاصب غرم المولى قيمته بين ولى الجنائين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الفاصب في قول  
والقن كالمدة في جميع ما ذكرنا في المسائلين حكى وخلافا غير ان المولى يدفع العبد الجاني هنا وانه  
اي في مسئلة المدبر يدفع القيمة مدبر جنى عند غاصبه فرد اي المدبر على المولى فغصبه ثانيا **جنى** جناية  
اخرى عنده فوجب على سيده قيمته لها اي لولى الجنائين نصفين ورجع المولى بقيمته على الفاصب  
ودفع المولى نصفها الى نصف قيمة المدبر **الى** ولى الجنائين الاول ورجع بذلك النصف على الفاصب  
مرة اخرى ولا يدفع الى احد ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كالاوولى وقيل على الاتفاق فله  
**عقب** صبيته حيا لا يعبر عن نفسه فاستدعى في يده حجارة او حصى لم يضمن الفاصب وان مات ذلك  
الصبي بصاعقة او نزلت حية تشبه الكلب اي عضته بان قبض على حية ومدة بالفم ونزلة الحية  
بالشئ المعجزة كذا في المغرب فدية على عاقلة الفاصب استحسانا والقياس ان لا يضمن في الو  
حين وهو قول زفر والشافعي وان كان مكا تباصغير او كان يعبر نفسه لا يضمن ثم ذكر الغصب  
في حق الخروجه مجازا عن الذهب بالصبي بغير اذن وليه كصبي او دمع اي تجب الدية على العا  
قلة كما تجب قيمة العبد على عاقلة الصبي فيما اودع عبد اخذ الصبي فقتله الصبي وان اودع  
عند صبي طعاما فاكله الصبي لم يضمن وهذا عندنا وقال ابو يوسف والشافعي يضمن في الو  
حين وعلى هذا اذا اودع العبد المجور مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عندنا و  
به بعد العتق وعند ابو يوسف والشافعي يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقرض والامانة  
والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصبي حتى لا يضمن في العاقل  
بالاجماع وذكر في شرح الطحاوي ومن اودع عند صبي مالا فملك في يده لا ضمان عليه بالاجماع

وان

وان كان مجورا عليه ولكنه قبلى الوديعة بامر وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا  
ضمن عليه في قولنا لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحال واجمعوا عليه انه  
لو استهلك مال الغير من غير ان يكون عنده وديعة ضمن في الحال كذا في النهاية **باب**  
**الف** **قمة** هي اسم من الاقسام ثم قيل هي ايمان تقسم على اهل المحلة قتيل او جدي محلة لم  
يذكر قاتله يجوز ان يكون حالا او صفعة بعد صفعة خالف في محل الرفع بانه صبر قتيل خسون رجلا منهم  
في حال **تجريم المولى بالدية** بيان لقوله خلف يعني يجلفون قاتلين بالدية **ما قتلناه ولا علمنا**  
**له قاتلا** هذا على سبيل الحكاية من الجميع واما عند الخلف فيحلف كل واحد منهم بالدية ما قتلته و  
لا علمت ولا يحلف بالدية ما قتلناه كذا في شرح السيد **فان حلفوا فعلى عاقلة اهل المحلة**  
**الدية** في ثلاث سنين ولا يحلف المولى مطلقا وقال الشافعي اذا كان هناك لوث استخلف  
الاوليا خمس بيننا وقال زفر الفامة على عاقلة اهل المحلة واذا اعلوا القاتل اظهروه ولم يجلفوا  
يجلفوا اذا اخلفوا قضى على عاقلة اهل المحلة بالدية وقال الشافعي اذا اخلفوا برؤا وان لم يتم العدد  
كرر الحلف عليهم ينتم خمس بيننا اما اذا كان العدد كاملا فارد المولى ان يكره على احد منهم فلا يجوز  
له ذلك ولا فامة على صبي ومجنون وامرأة وعبيد ولا فامة ولا دية في ميت لا اثر به اي بذلك  
البيت او يسيل دم من الفم او فيه او دبره بخلاف دم يسيل من عينه واذله ففيهما القامة و  
الدية والواو يعني او واذا وجد بدن القاتل او اكثر من نصف البدن او نصف البدن ومعه الراس  
في محلة فاعلها القامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف  
ومعه الراس او وجد يده او رجله او راسه خلاشي عليهم فيه وكذا الجنائين والسقط ان كانا  
عامي الخلق وان وجد قتيل على دابة حال كونه معها سابقا او قاتلا او راكب فدية على عا  
قلة اي السابق او القاتل او راكب وولى اهل المحلة ولو مرت دابة عليها قتيل ولم يكن معها  
احد يتي قريتين فعلى اقربهما القامة والدية قيل هذا التحول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها  
اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا يتي عليهم وان وجد القاتل في دار  
فعليه اي فعلى صاحب الدار القامة والدية على عا **قلته** وهي اي القامة والدية  
على اهل الخطة وهم الذين ملككم الامام هذه البقعة بعد الفتح وسموا اهل الخطة لان الامام  
البرز



تسميهم وخط نصيب كل واحد منهم وبعينه دون السكان والمشتري وهذا فصول احدها انه لا يدخل  
 السكان في القسامة مع الملاك عند ما قال ابو يوسف رحمه الله اهل الخط والمشترون والسكان سواء  
 وثانيها انها على اهل الخط دون المشتري وقال ابو يوسف الكل مشتري كون وثالثها هذا فان لم يبيع  
 واحد منهم اي من اصحاب الخط بان باعوا اكلهم فعلى المشتري وعن ابو يوسف انها تجب على السكان والمشتري و  
 ان وجد قتل في دار مشتركة على تفاوت في اي القسامة والدية تكون على عدد الرؤوس وان بيع  
 دار ولم يقبض المشتري فوجد فيها قتل وليس في الشرايين فعلى عاقلة البائع الدية وفي الجمار على عاقلة  
 ذي اليد اي اذا كان في البيع خيال لا احد يملكه على عاقلة ذي اليد وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لان لم  
 يكن في الشرايين عاقلة المشتري وان كان فيه خيال فعلى عاقلة الذي نصير الدار له ولا تعقل  
 عاقلة حتى تشهد الشهود وانها الذي اليد يبيع اذا انكرت العاقلة ان تكون الدار له وقالوا اي ودية في يده  
 ذكر في جامع الصغير انه لا اتفاق وذكر في الاوصاف انه في قولهم وانما عند ابو يوسف فخر السكنى كافي للقسامة  
 والدية فلا حاجة الى الشهادة بالملاك وان وجد قتل في القتل فالدية والقسامة على من فيها من الركاب  
 جميع الركاب والملاحين ومن يده مطلقا سواء كان مالكا او غيره مالك وكذا العجالة وان وجد قتل في  
 مسجد محلة فالقسامة والدية على اهلها انما قتل بالمحلة لانه لو كان المسجد للغير بان يصدر فيه الغرابة فالقسامة  
 والدية على بائنه كذا في الحواشي نقلنا من الشرح في المسجد الجامع في اثاره لاف فيه والدية تكون  
 على بيت المال وكذا الجسور للعامة ولو وجد في سوق ان كان مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها  
 فعلى بيت المال ولو وجد في سجن فالدية في بيت المال عند ابى حنيفة والدية والقسامة على اهل  
 السجن ويهدر الدم لو وجد القتل في برية ليس بقرى فخارة وتفسير القرب عام من استباح الصوت  
 هذا اذا لم تكن مملوكا لاحد فانما اذا كانت مملوكه فالقسامة والدية على عاقلة المالك او وجد في وسط  
 القوت يترتب المأوى قال زفر على اقرب القرى القسامة والدية ولو كان القتل محبب بان طلى فعلى اقرب القرى  
 من ذلك المكان على التفسير الذي مر في القسامة والدية ولو كان نذر اصغير القوم معروفين فالقسامة  
 والدية عليهم هذا اذا كان الشط غير مملوك وان كان خاف فمملوكا لدار وان كان عام فمملوكا لمحلة كذا في  
 الخلاصة ودعوى الولي على واحد من غير اهل المحلة تسقط القسامة والدية عنهم وعلى معينين منهم لا  
 تسقط وان التقى قوم من المسلمين بالسيوف وحادوا ولم يقتلوا فجلوا او انكشفوا عن

فقد ابدى سبق  
 بحسب على السكان  
 وعند حاجب على  
 المالك وان لم يكن  
 مملوكا صح

في

عن قتل اهل المحلة القسامة والدية الا ان يدعى الولي على اهلها او وليك اي الذين التقوا او على معينين منهم اي من  
 اولى الذين التقوا فحينئذ لم يكن على اهل المحلة ولا على وليك شي حتى تقسم البينة وفي الفتاوى الصغرى كذا  
 باذي وروايتي اقتسما فوجد قتل في مكان فوجب الدية على اهل تلك المحلة كذا في الخلاصة وان قال  
 المختلف منهم اي من اهل المحلة قتل زيد خلف بالله ما قتلت ولا عرفت له فالاخير زيد وبطل شهادته ببعض  
 اهل المحلة على قتل غيرهم اي غير اهل المحلة عند ابى حنيفة رجع وعند ابى يعقوب او على قتل واحد منهم اذا رجع القتل  
 القتل **كتاب المعاقلة** لما ذكر ان موجب غير العمد الدية على العاقلة ذكر في هذا الكتاب  
 تفسيرها واحكامها المختصة بها ثم هي جمع معقولة بضم الفاء كالسكارم جمع الكثرة وهي الدية وتسمى الدية  
 عقلا ومعقولة لانها يعقل الدم من ان يسفك اي تحسك الجاني عن سفك الدم كل دية وجبت بنفس القتل قتل  
 شبه العمد والخطا تكون على العاقلة اي على عاقلة القاتل قوله بنفس القتل احتراز عن الدية التي تجب  
 عند قتل القصاص كقتل الاب ابنه وعن الدية التي تجب بالاقرار والصلح فان فيها تجب الدية على القاتل  
 وهي اي العاقلة اهل الديوان وبهم الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان وهو الجريدة من روث  
 الكتب اذ جمعها هذا عندنا وعند ابى حنيفة الدية على اهل العشيرة ان كان القاتل منهم تؤخذ من عطا  
 يهم في ثلاث سنين من وقت القضا لا من وقت القتل العطا اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة  
 مرة او مرتين والرزق ما يخرج لكل شهر وقيل ما يعطى يوما بيوم وفي القدوري العطية للمقاتلة والرزق  
 للفقراء فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل منها اخذ الواجب منها هذا اذا كانت  
 العطايا في الثلاثين سنة قبله بعد القضا بالدية حتى لو اجتمعت العطايا في الثلاثين سنة قبل القضا  
 ثم خرجت بعد القضا لا يؤخذ منها والمراد من ثلاث سنين ثلاث اعطية حتى لو اعطيت لها في سنة  
 واحدة ثلاث مرة للمستقبل بعد القضا يؤخذ منها كل الدية ثم اذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث  
 منها في سنة ولو كان عاقلة الرجل اصحاب الرزق يقضى بالدية عليهم في رزاقهم في ثلاث سنين في كل  
 سنة الثلث ثم ينظر فان كان رزاقهم يخرج في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث وان كان  
 نت يخرج في كل سنة اشهر وخرج بعد القضا يؤخذ منه سدس الدية وان كانت يخرج في كل شهر يؤخذ  
 في كل رزق بخصته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد قضا  
 القضا في يوم او اكثر يؤخذ من رزق ذلك الشهر بخصته الشهر وان كانت لهم رزاق في كل شهر

كل باذي وروايتي  
 عليهن في البخاري

ثم ينظر فان كان  
 رزاقهم يخرج في

عليهم الدية في كل سنة فخذ  
 دون رزاقهم

واكس  
 رزق



وان لم يكن القاتل ديوانيا فاعلم قلة قبيلة اى عشائره واقاربهم تقسم الدية عليهم في ثلاث سنين  
بانه لا يؤخذ من كل واحد من عشيرته في كل سنة الا **درهم او درهمين** وثلاث دراهم فلم يند على كل  
واحد من عشيرته من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة دراهم او ثلاثة كذا ذكره محمد في المبسوط وذكر  
القذورى في مختصره وتقسم عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص  
منها هذا يشير الى انه يزداد على اربعة في كل الدية والصحيح هو الاول فان لم ينسج القبيلة لئلا يكثر  
من قسم الدية على كل واحد من اربعة او ثلاثة بان كانوا قليلي العدد اليهم اقرب القبايل نسجا على ترتيب العصب  
الاخوة ثم ابناؤهم ثم الاعمام ثم ابناؤهم واما الاباء والابناء فيقبل بدخلون وقيل لا يدخلون وعلى هذا حكم  
اهل الديوان اذ لم ينسج لذلك الديوان يضم اليه اقرب الديوان نصرة ثم الاقرب فالاقرب وهذه الكلمة  
وعند الشافعى ما يقضى به على كل واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار فلو اهدى الجواب انما يستقيم  
في حق العربي لان العرب حفظوا انسابهم فلم يكن الجواب العقل الى اقرب القبايل من حيث النسب اما  
في حق العجم فلا يستقيم قد ضيعوا انسابهم فلا يمكن الجواب العقل على اقرب القبايل من القبايل نسبا  
فبعد ذلك اختلف المشايخ قال بعضهم نعتهم المحال والغنى الى اقرب فالاقرب وقال بعضهم يجب ان ياتي  
في مال الجاني والقاتل كاحد منهم فيمادى مطلقا سواء كان امرأة او صبيا او مجنونا وقيل لا يدخل الا  
رجل عاقل وقال الشافعى ليس على القاتل شيء من الدية وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ويعقل اى يعطى عن  
مولى المولاة مولاه وقبيلة وفيه خلاف الشافعى ولا تعقل عاقلة ضيائية العبد وجناتية العبد حتى لو  
جنى عبدا على ماله او قتل رجل عاقل فعلى بعض الاولياء ينقلب نصيب الباقي مالا  
ويجب على القاتل في ماله لا على **العاقلة** ولا تعقل عاقلة ما لم يملكها او اعترافا وجب الدية في مال  
الا ان يصدقوه اى لا يجب في صورة الاعتراف الدية الا ان يصدق العاقلة المعترف في ما اعترف به فينبذ  
يجب على العاقلة وان جنى ضربا قتل على عيب خطا فمضى اى بدل الجناتية على عاقلة وفي قول الشافعى  
يجب على القاتل **هذا** هذا الذى ذكره كله فيما اذا كان للجاني عاقلة اما اذا لم يكن له عاقلة  
فالدية في قيمته المال في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انها تكون في مال الجاني وانه اعلم  
**كتاب الوصايا** ايراد هذا الكتاب في اواخر الكتب ظاهرا لتناوبه لان اللان ان  
مبدأ ومعاد الوصية معاملة وقت المعاد فلابد ايراده في منتهى الكتب على ان لها اختصاصا بها

لان العجم

بالجنات لانها تقضى الموت الذى هو وقت الوصية ثم يجمع وصية والوصية والوصاية اسم  
في معنى المصدر ما يؤخذ من وصي الشيء اى اذا اوصى به والموصى بوصل الموصى له بالوارث ثم لجهة  
الموصى به وصية تجزى ثم ركن الوصية قوله اوصيت بكذا الفلان واوصيت فلانا بشرط ما كونه  
الموصى ايهلا للملك والموصى له ايهلا للملك والموصى به بعد موت الموصى مالا قابلا للملك وحكمها  
ان **يملكه الموصى له ملكا جديدا** او في الشرح الوصية يملكه مالا قابلا للموت وهي مستحبة  
استحسانا والقياس ان لا تجوز وقال بعض النكس واجبة على كل من ليس له وصية وقيل لا  
ان كان عليه شيء من الواجبات كالحج ونحوه فالوصية واجبة والا فهو باجبار ولا تصح الوصية بما زاد  
على الثلث للجنبى الا اذا اجازت الورثة ولا تصح لقاتل مطلقا سواء كان عمدا او خطأ بعد ان كان  
مباشرا او قال مالك وان فنى رحمه الله يصح صورة الوصية للقاتل ان الجرح اذا اوصى للجرح و  
على هذا الخلاف اذ اوصى لرجل ثم انه قتل الموصى تبطل الوصية عندنا وعندنا لا وان اجازته الورثة  
جازت عندنا وعند ابي يوسف لا تجوز ووارثته ان لم تجز الورثة وان اجازوا بعد الموت ولهم  
كتاب صحيح قال مالك وان فنى ليس لهم ان يردوه بعد موته لانهم قد ابطوا حقه وليس لهم ان  
يرجعوا **بوجه** وان اجازوا في حال الحيوة فلمهم ان يرجعوا بعد الموت ثم المأذ بالوارث الوا  
رث بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له اب وابن واخ واخى فاعطى للاخ او **لابن** الا فجاز ثم للعبه  
كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية كذا في شرح القذورى ويوصى المسلم للذ  
لذمى وبالعكس وقبولها يكون بعد الموت وبطل ردّها وقبولها في حياته اى لا يعتبر ردّها في  
حال الحياة حتى لو قال في حياة الموصى لا قبل ثم قبل بعد موته صح القبول عندنا وعند زفر لا يصح  
نذب النقص من الثلث المحند ان يوصى للاثان باقل من ثلث المال ثم الوصية باقل من الثلث  
اولا من تركها اذا كانت الورثة اغنيا او يستغنون بصيبرهم وان كانت الورثة فقرا ولا يستغنوا  
بما يرثون فالترك اولى وملك الموصى به يقبوله فان قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى ثبت الملك له  
في الموصى به قبضه او لم يقبضه وان رد الموصى له الوصية بطلت وصيته برده عندنا وقال زفر في رواية و  
الشافعى في قول لا تبطل الا في مسئلة واحدة وهو يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله اى  
قبول الموصى له الوصية فيدخل الموصى به في ملك **ورثة** الموصى له استحسانا والقياس ان يبطل و







ولو اوصى بثلاثة لامرات اولاده والى ان <sup>الاول</sup> ثلث وللفقير او المسكين بقسم ثلث ماله  
على خمسة اسهم لكن ثلثه من خمسة وسهم للفقير او سهم واحد للمساكين هذا عند محمد  
رحم بقسم على سبعة اسهم للفقير اسهمان وللمساكين سمان ولكن ثلثه اسهم وان اوصى بثلاثة لزيد  
وللمساكين بان قال اوصيت بثلث مالى لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولم نصفه عندي وعند محمد  
ثلثه لزيد وثلثه للمساكين والوجه ما ذكرنا ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد  
عندي وعند محمد لا يصرف الا الى مسكينين ولو اوصى بماية رجل وماية اخرى لاخر فقال الموصي  
لاخر ثلث الثلث كذلك مع ماله اى الثلث ثلث كل مائة فيكون له ستة وستون وثلثا درهم و  
لكل واحد منها كذلك ولو اوصى باربع مائة له وبما بين لاخر فقال الموصي لاخر ثلث الثلث  
مع ماله اى الثلث نصف ما لكل منها فيكون للاول مائتان وثلثا مائة وللثالث ثلثا مائة  
وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه انتم فيما يقول الدين ثم مات الموصي ولم يصدقه فانه  
يصدق الى الثلث اذا ادعى اكثر من الثلث هذا فى الاستحسان والقياس ان لا يصدق فان  
اوصى بوصايا بعد ما قال لورثته لفلان على دين فصدقه عزل الثلث من ماله لاصحاب الوصايا  
وعزل الثلث للورثة وقيل لكل واحد من اصحاب الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم  
فاذا صدقه اخذ الدين المصدق منها وما بقى من الثلث المعزول لاصحاب الوصايا فالوصايا  
وما بقى من الثلثين للورثة لا يشاركهم فيه صاحب الدين ثم على فريق منها اليماني على العلم ان ادى  
المقره الزيادة على ذلك ولو اوصى لاجنبى وورثته بشئ ولا وارث له غيره ثم مات فيكون له اى  
للاجنبى نصف الوصية وبطل وصية الوارث وان كان له وارث غيره واجاز لا تبطل وان لم تجز  
تبطل ايضا ولو اوصى بشيأ متفاوتة لثلاثة بان قال اوصيت لفلان بهذا الثوب الجيد و  
لفلان بهذا الثوب الوسيط ولفلان بهذا الثوب الردي ثم مات الموصي فضايع ثوب ولم يرد اى  
من الثياب ضائع والوارث يقول لكل واحد من اصحاب الوصايا بذلك حقك بطلت الوصية الا ان استلموا  
ما بقى من الثياب فصح ويقسم بينهم فلهذا الثلث اى ثلثا الجيد من الثوبين ولذا الردي  
ثلثا اى ثلثا الردي من الثوبين ولذا الوسيط ثلث كل اى كل واحد من الثوبين يعنى  
ثلث الجيد وثلث الردي ولو اوصى بيت عيني من دار مشتركة بين الموصي وبين الاخر

ثم مات الموصي وقسم الدار ووقع البيت المعين فخطه فهو اى البيت للموصي له والا اى و  
ان لم يقع البيت للموصي به فله الموصي له مثل ذرعه فيما اصاب الموصي به من الدار  
وهذا عند محمد وعند محمد رحمه الله له نصف البيت ان وقع في نصيبه فلم مثل ذرع نصف البيت  
والا قرار مثلها اى مثل الوصية في الحكم الذى بين قيل هو على هذا الخلاف والاصح انه على الا  
تفاق ولو اوصى باليف عيني مع مال رجل اخو فاجاز الوصية رب المال بعد موت الموصي ودفعه  
صح ويجوز له المنع ايضا بعد الاجازة وصح اقرار احد البنين بعد القسمة بوصية ابيه  
في ثلث نصيبه استحسانا وقال زفر ربح يصح في نصف نصيبه وهو القياس فيعطيه نصفه  
ولو اوصى بماية فولدت بعد موته ولدا قبل القسمة وقد خرجا من ثلثه اى من ثلث ماله فماله  
اى للموصي له والا اى وان لم يخرج من ثلث ماله اخذ اى اخذ الموصي له ثلث ماله منها ثم ان  
فضل شئ اخذ منه اى من الولد هذا عند ابي حنيفة رحم وعنديهما انتفذه وصيته منها على السواء  
هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة  
فهو للموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدرى انه لا يصير موصي به ولا  
يعبر خبره من الثلث وكان للموصي له من جميع ماله كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت  
قبل موت الموصي لم ير فضل تحت الوصية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا والاصل في هذا الباب  
كحاشا ان كون الموصي له وارثا او غير وارث يعبر يوم الموت لا يوم الوصية والافرا يعبر كون  
القره وارثا او غير وارث يوم الاقرار ولو اوصى لابنه الكافر والرفيق مطلقا في مرضه اى مرض  
موته فاسلم الكافر واعتق الرفيق قبل موته بطل كهيته واقراره اى بطل ابصاؤه كما بطل  
هيته المرضي لابنه الكافر والرفيق او اقراره له اذا اسلم واعتق وروى ان الهبة تصح و  
في عامة الروايات الهبة في مرض الموت بمنزلة الوصية فلا تصح والمفجوع يقال  
فلجحت الشئ فلجاني اى شققته نصفين ومنه المفجوع لانه ذاهب النصف كذا في المغرب  
والاشل والمسلول اى المدقوق ويجوز ان يكون المراد به المسلول الذى شل نسيجه اى  
نزع خصيلته ان تطاول ذلك فلم يخف منه الموت بان استحك وصار كحيث لا يزداد  
بعده فقبضته اى هبته كل واحد من المذكورين معتبرة من كل المال والا اى وان لم يتناول ونجا



منه الموت بان كان بحيث يزداد المرض حالاً في الا الى ان يكون آخره الموت فمن الثلث ومدة  
 المطاوع مقدرة سنة والمراد منه الخوف الغالب لا النفس الخوف فلو صار صاحب فراش بعده  
 صار بمنزلة حدوث المرض **باب العتق في المرض** اي مرض الموت تحريره في مرضه ومجابهة  
 في البيع وهبته وصيته في حق الاعتبار من الثلث ولم ينع العبد ان اجبر حتى لو ترك ابنه واما  
 درهم وعبد اقيمة مائة وقد اعتقه في مرضه فجاز الوارثان العتق لم يبيع في شيء فان كان  
 تحريره في حق من العتق صورته اذا باع رجل في مرضه مائة عبداً من رجل باليف درهم وقيمة  
 الفان ثم اعتق عبداً الاقرب او الفاقول ولا مال له غيرهما فالمجابهة اولى من العتق قبل العبد  
 المشتري بالف ويسعى العبد في قيمة المورثة وبالعكس استويا اي ان اعتق ثم جاني والصورة با  
 قيمة عدها في ما سوا فيسعى العبد في نصف خمسين وبعث النصف الآخر جانا وتكون  
 المجابهة بقدر خمسين وهذا عند ابي حنيفة رحمه وقال العتق اولى في المثلتين وقال زفر جنة  
 الاول اولى وان اوصى بان يعتق ثمانية عنه بمائة عبد الموصي فذلك منها درهم لم  
 تنفذ الوصية فلم يعتق عنه باقياً عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يعتق عنه باقياً بخلاف ابي اوصى  
 بان تجع عنه بمائة فذلك منها درهم تجع عنه باقياً من حيث يبلغ وان لم يبلغك شيء حج عنه بها  
 وان بقي شيء من الحج يرد الى الورثة وان اوصى بعتق عبده فمات الموصي لحج العبد ووقع العبد  
 الى اولى الجناية بطلت الوصية وان فدى الورثة لا تبطل الوصية وان اوصى بتسليمه لزيد ثم  
 مات وترك عبداً او مالا ووارثاً فادعى زيد عتقه اي عتق العبد في صحته وادعى الوارث عتقه  
 لكن في مرضه فالقول للوارث مع يمينه ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثة اي ثلث ماله شيء على  
 قيمة العبد فيكون الفاضل لزيد او يسوي الموصي له عدها او امواله اعنى العتق في صحته  
 فيكون لزيد ثلث ساير امواله سوى العبد ولو ترك وارثاً وعبد او ادعى رجل ديناً على الميت  
 وادعى العبد عتقاً في صحته فصدقهما اي الدين والعبد الوارث سعى العبد في قيمته عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وعند ابي يعقوب ولا يسعى وتُدفع القيمة الى الغريم ولو اوصى بحقوق الله تعالى فمات  
 القريض منها وان اخرها اي الموصي في الوصية كالحج والزكاة والكفارات وان مات وب  
 الحقوق في القبر يبدى بابدائه الموصي اذا اضاف عنهما الثلث واختلف الروايات عن ابي يوسف

في القوة  
 ان كان المال في القبر  
 اختار

في الحج والزكاة في رواية عنه يبدى بالحج وان اخره وفي رواية عنه انه يقدم على الزكاة بكل حال  
 ثم يقدم الزكاة والحج على الكفارات وروى الحسن بن عيسى بن ابي نعيم ان العتق بعد الزكاة وبعد الحج و  
 لو اوصى بحج الاسلام ايجز الى ايجزوا بالحج ثانياً عنه رجلاً من بلده اي بلد الموصي حال كونه  
 حج ركباً فبذلك لا يلزم ان حج ماشياً والا اي وان لم يبلغ الثلث النفقة من بلده فمن حيث  
 يبلغ ايجزوا عنه استحساناً وفي القياس لا حج عنه ومن خرج من بلده حال كونه حاجاً فمات في الطريق  
 واوصى ان حج ثانياً عنه حج عنه من بلده عند ابي حنيفة وزفر رحمه الله وعند ابي حنيفة حيث  
 بلغ استحساناً وقيد بقوله حاجاً لانه لو خرج للتجارة فانه حج عنه من بلده بالاتفاق والحاج من  
 غيره مثله اي مثل من خرج من بلده حاجاً وحجاً **باب الوصية للاقارب وغيرهم**  
**ثم جبر ان ملاصقوه** حتى لو اوصى بغيره يدخل الملاصقون بداره عند حنيفة وزفر رحمه الله  
 وهو القياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يكن محل الموصي ويجمعهم مسجد  
 الحجة وقال ان فني الجوار الى ابي حنيفة داراً ثم قالوا يستوي فيه الكفن والى الكفن والذكر والا  
 نثى والمسلم والذمي والصف والكبير ولا يدخل فيه العبد والامام والمدينة وامهات الاولاد والامه  
 المكاتب يدخل كذا ذكره في الزيارات والمحيط من غير ذكر خلاف وذكر في المصداية فيه العبد  
 الساكن عنده ولا يدخل عندها واصحاب كل ذي رحم محرم من امراته هذا التفسير اختيار محمد وابي  
 حنيفة رحمه الله وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابية وزوجة ابنة وزوجة كل ذي رحم  
 محرم منه وانما يدخل تحت الوصية من هو صهر الموصي يوم موته بان كانت المرأة منكوبة له  
 عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي حتى لو مات الموصي والمرأة في نكاحه (وعده من طلاق  
 رجعي فالصهر بعتق الوصية وان كانت في عدة من طلاق بائن او ثلاث لا يستحقها واخواته  
 زوج كل ذين رحم محرم منه كزوج البنات والاخوات والعجات والخالات وكذا اكل ذي رحم  
 محرم من اذواجه هو الا كذا ذكره محمد رحمه الله فيل هذا في عزهم وفي عزنا لا تشاؤل الا ان  
 واج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والقرب والابعد واهله وزوجته صبي ولو اوصى لا  
 يملك الوصية لزوجة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة في عياله ونفقته والاهل بيته  
 وجنس اهله بيت ابية فلو اوصى بجنس اهله بيتاً او لا يترك يدخل فيه كل من ينسب اليه من

ابن خاله

ابن خاله

ابن خاله

غير محارمك



من قبل آباءه الى اقصى اب له في الاسلام والا قرب والا بعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير  
والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا اخذ من قرابة الموصي والاب الا كره  
لو كان حيا لا يدخل **ب** تحت الوصية ولو اوصيت المرأة لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها  
الا ان يكون ابوه من قومها وان اوصى لا قربة او لذوي قرابة او لارحامه او لانسبه لاني  
عند ابي حنيفة رحمه الله لا قرب قال لا قرب من كل ذي رحم محرم منه ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد  
في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله عن ابي يوسف ان الجد وولد الجد لا يدخل ولا يدخل فيه الوالد  
لدا ان والوالد والوارث ويكون للثلاثين فصاعدا ويستوي فيه الصغير والكبير والمسلم والعبد  
والذكر والانثى والمسلم والكافر وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب  
او من قبل الام الا اقصى اب له في الاسلام يستوي فيه الا قرب والا بعد والواحد والجمع والكافر  
والمسلم وهل يشترط اسلام اقصى اب قيل يشترط وقيل لا ولكن يشترط ادراكه الاسلام  
عنده وعند ابي حنيفة رحمه الله ان يكون له اقصى اب في الاسلام وعند ابي حنيفة رحمه الله فان اوصى لاجارة  
وكان له عمان وخالان لاني لعمة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة رحمه الله بين ارباعا ولو كان  
لعم وخالان له النصف وكل النصف ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث ولو كان له عم  
وعمة وخال وخالة استويا في العم والعمة ويكون بينهما نصفان وان لم يكن للموصي ذورحم  
محرم في هذه المسائل فالوصية باطلة عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اوصى لذوي قرابة لا يشترط  
فيه الجمع حتى لو كان له عم وخالان فالكل للعم عنده **و** لو اوصى لولد فلان والوصية للذكور  
والانثى على السواء ولو لم يكن لفلان الاولاد واجد كان الثلث كله **و** لو اوصى لورثة لفلان  
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **باب الوصية بالخدمة والسكنى و**  
**النفقة وصيحه الوصية** عندنا خلاف لابن ابي ليلى رحمه الله بخدمته عبده وسكنى داره مدة  
معلومة وابد وان اوصى بخدمته مطلقه غير موقته يتناول الابد وان اوصى بسكنى يتناول  
ثلاث سنين وكذا الوصية بغلة العبد والدار وان اوصى بخدمته بجد لرجل مدة معلومة فان  
خرج العبد من ثلثه بان كان قيمة العبد مثل ثلث ماله او اقل سلم اليه الى الموصي له بخدمته  
بخدمته والا اى وان لم يخرج من الثلث بان كان لاهل غيره خدع العبد الورثة يوجبون

والوصي

والموصي له يوم ما حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عينه الموصي من الزمان وليس للموصي له بالخدمة  
والسكنى ان يواجر العبد والدار وقال ابي حنيفة رحمه الله في ذلك وليس له ان يخرج العبد من مصر الموصي  
الا ان يكون الموصي له وابله في غيره مصره فيخرج به الى اهله للخدمة هناك اذا كان يخرج من  
الثلث وموتته اى بموت الموصي له يعود العبد والدار الى ورثة الموصي ولو مات الموصي  
له في حياة الموصي بطلت الوصية ولو اوصى بسكنى داره مدة معينة وخرج الدار من الثلث  
يسكنها وحده هذه المدة وان لم يخرج ولا مال له غير ما يقسم الدار اثلاثا يسكن الموصي له ثلثها ولو  
الورثة الثلثين حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عينه ولو خرجت ما في يده من الدار كان له ان  
يزاخم الورثة فيما ايديهم فلما قسموا الدار ثلثا من حيث الزمان يجوز ايضا الا ان الاصل  
هو اعدل واولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثي الدار ومن ابي يوسف انه يجوز له ان يبيع  
ولو اوصى بثمره بستانه بان قال اوصيت بثمره بستان لفلان مات الموصي وقد كان فيه ثمرة  
له اى للموصي له ثمره وحده فقط وان زاد ابا ان قال اوصيت بثمره بستان لفلان ابدا  
له بثمره وما يستقبل ما عاش كغلة بستانه اى يكون للموصي له الثمرة الموجودة وثمرته فيما يستقبل  
ما عاش كما تكون له الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل ما عاش فيما اذا اوصى له بغلة بستانه وان لم  
ينكر الابد وان لم يكن له مال غيره كان لثلث الغلة والثمره وانما قيد بقوله وفيه ثمره لانه اذا لم يكن  
فيه ثمره فله ثمرته فيما يستقبل ما عاش الموصي له كسيلة الغلة كذا في شرح السيد ولو اوصى بصوف وعنه  
رجل وولدنا وبناتها مات له الموجود عند طهر غنمه وفي بطنها وما في خرعها من اللبن عند موته فيكون له  
سواء قال ابد او لا **باب وصية الذمي ذي شغل داره ببيعة** وهو معبد النصارى او  
كنيسة وهو معبد اليهود او بيت نارية وصحة ذمي في بيعته فيقسم بين ورثته وان اوصى ببيعته  
بذلك الا ان اوصى بان يبنى داره ببيعة او كنيسة لقوم مسيحيين فهو **اي** الا ايضا جائز من الثقات  
في القوي اما في المص فلا يجوز بالاتفاق كذا في النهاية **و** وان اوصى بداره اى يجعل داره كنيسة او  
بيعة لقوم غير مسيحيين صححت الوصية عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة رحمه الله باطلة الا ان يكون لقوم با  
باعيائهم كوصية محررا اى صححت هذه الوصية كحي صححت وصية حرى مستأمن اوصى بكل ماله مسلم  
او ذمي في دارنا قيل هذا اذا لم يكن ورثته معه في دارنا اصلا اما اذا كانت الورثة معه يتو



يتوقف على اجازتهم ولو اوصى باقل من ذلك  
الذمي في دار الاسلام لم يخل في دار الحرب لم  
كذا في شرح السيد **باب الوصي**  
فقبل الوصية عنده اي الوصي ورد الوصي  
وان ردها في غيره اي في غير علم الوصي لا يرتد وبيع تركته بعد موته قبل الوصاية في  
حياته الوصي وينفذ البيع سواء علم باطلا حري باع او لم يعلم فان لم يعلم ولم يرتد وصي  
الوصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لا وان مات الوصي ولم يرتد في حياته فقال ان الوصي  
اليه بعد مائة لا قبل الوصاية ثم قبل صح القول ان لم يخرجه قاضي من قال لا قبل الوصاية  
في حياته لا يبيع اذا قبل بعد ذلك وقال زفران قال في غيبته في حياته او بعد وفاته لا قبل ثم قبل لا  
يكون وصيا ولو اوصى الراجح اي بعد غيره وكافرو فليس قبل الوصاية بغيره بشرط في الاصل  
ان يكون الفاسق منها مخف فامنه في المال ثم التبديل بشرط الا صحة الوصية لانه ان يكون بعد الوصية  
وذكر في معناه في الاصل ان الوصية باطله قبل استبطل في جميع الصور وقيل في العبد  
معناه باطل حقيقة لعدم ولايته وفي غيره معناه سلبا في كل صورة من صور الوصية  
المعذرة وورثة كلهم صغار صح الوصية والا اي في الورثة من غير الوصية  
انضم صغار وبعضهم كبار لا يبيع عند الوصية وعند الوصية لا يبيع في الوجهين وهو الوصي  
قول محمد **مقتضى** بروي مرة مع اب حنيفة ورواه مع ابو يوسف وفي نسخة في حقه  
غيره اليه ولو شك اليه الوصي ذلك لا يجنبه حتى يثبت ذلك حقيقة ولو ظهر عن القاضي حجة اطلاق  
استدل به وان كان قادرا على التصرف امين فليس للقاضي ان يخرجه والوصي الا ان يثبت  
لم يكن لاحد مما ان يتصرف عند اب حنيفة من صاحبها لانه اشيا بعد وفاة وقال ابو يوسف  
ينفذ كل واحد منهما في جميع الاشيا كما نبهت بها حيث قال وبطل فعل احد الوصيين مطلقا  
وصي الكل واحد منهما على الافراد او لا وقال كثير من العلماء ينفذ كل واحد منهما بالتصرف  
ان اوصى الكل واحد منهما على الافراد والاول اصح في غير جبره وفي غير شر الكفائي وفي  
وفي غير شر احاط الصغار من اللباس والطعام وفي غير الاشيا اي قبول لهم وفي غير ذلك

والمشترى كشرأفا سدا او في حفظ الاموال وفي غير قضاء  
من ورثه فينفذ وصية معينة وفي غير علق جديعين وفي بيع ما يباع في الفاد وفي غير جميع  
الاموال الضائعة وفي غير الخصومة في حقوق الميت وانما قيد بوريه عيني وتنفيذ وصية  
معينة وعلق جديعين لانه لا يحتاج فيها الى الراي بخلاف ما اذا كانت غير معينة فانه لا ينفذ  
احدهما بتنفيذ او لومات واحد منهما وقد اوصى الى الحي فلان يتصرف في ظاهر الرواية و  
عن اب حنيفة رحمه ان الحي لا ينفذ بالتصرف ووصي الوصي وصي في الشر كنين  
حتى ان مات الوصي ووصي الا اخر فهو وصية في تركته وتركه الميت الاول عندنا وعند  
الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول وكذا القول جعلته وصي ما ترك صار وصيا بتر  
بتركته وتركه موصية في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف ومحمد يصير وصيا في تركته فقط ويقع سعة  
قسمته نايبا عن الورثة مطلقا سواء كان الورثة صغارا وكبارا ليعتد مع الوصي له حتى لو  
هلك حصته الورثة في يده لم يرجع الورثة على الوصي له بشئ ولو عكس الوصي بان قسم تركته  
مع الورثة عن الوصي له الغائب لا يبيع فلو قاسم الورثة واخذ نصيب الوصي له  
خضاع نصيبه رحمه على الورثة بثلاث مابقي من تركته في يد الورثة ان كان قابضا  
في ايديهم ولو اقامت القسمة بين الباقين اما لو قسم بامر جاز فلا يرجع كما ياتي في  
الماتن وفي الامام المجبوني تحيلا الى طائفة الاسلام ان مقاسمة الوصي الوصي له عن  
الوصي له في الوصية والعقار جميعا كانت الورثة صغارا اكلام وكذا اذا كانت  
كبارا غيبا جاز في الوصية دون العقار مقاسمة مع الورثة على الوصي له باطله في  
العقار جميعا سواء كان الوصي له صغيرا او كبيرا او غيبا كذا في شرح السيد وان اوصى الميت  
نحو مقاسم الوصي المتركه الورثة واخذ ما في يده من تركته او الوصي له في الوصي له في الوصي له  
المال الى من حج نايبا عنه اي عن الوصي فضاغ المال في يده اي يد الحاجج حج في الصورتين نايبا عن  
الميت بثلاث مابقي من تركته مطلقا وقال ابو يوسف ان كان مستوفيا للثلاث لم يرجع بشئ و  
والا يرجع بتمام الثلاث وقال محمد لا يرجع بشئ وصح قسمه القاضي مع الورثة عن الوصي له وصح  
اخذ حظه الوصي له ان غاب حتى لو هلك عند القاضي ثم حضر الوصي له لم يكن له على الورثة تسليم



صحیح الوصی بعد امن التركة بغية الوفا وضمن الوصی النعم ان باع عبد الوصی ببيعته ونصدق  
 بتمتع بين الفقر امثلا ان اسحق العبد الموصى به واخذ بعد هلاك ثمنه عنده اى عند الوصی ولكن رجع  
 الوصی في جميع تركه المبتت وكان ابو حنيفة يقول لا يرجع ثم رجع الى ما ذكره عن محمد انه يرجع في الثلث فان  
 كانت التركة قد ملكت او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ يرجع الوصی في مال الطفل ان باع الوصی عبدا واشتق  
 العبد واخذ المشتري الثمن وهلك الثمن في يده اى بد الوصی وهو اى الطفل يرجع على الورثة بماضى الوصی  
 في حصته وصح احتياله بما له اى صح قبول حواله الوصی بال طفل **لو كان الاحتيال ضم اليه وهو ان يكون**  
 الثالث املان الاول اى قدر وان كان الاول املا لا يصح وان كانا سوذا كراه لا يجوز وفي الرخصة ان كان  
 الثالث مثل الاول في الملاءة فقد اختلف المشايخ كذا في شرح السيد **صح بعهده وشراؤه بما يتعابن ان الس**  
 العقار **لو كان في مثله ولا يصح بما لا يتعابن ان الس** صح بعهده على الكبر الغائب من الورثة في غير العقار مطلقا سواء خيف  
 هلاك بنائه او لا وقيل يملك في هذه والاول اصح والقياس ان لا يملك الوصی بيع غير العقار ايضا ثم في حق الصغير  
 يملك بيع العقار ايضا هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين انه يجوز باحد شرطين اما ان يرغب المشتري  
 فيه نصف القيمة او لا يصغر حصة له ثمنها او يكون عند الميت دين ولا وفاء الاب والجد والصد الشهد به  
**صح** يعني كذا في شرح السيد ولا يتجر الوصی في ماله وصح الابا حق بال طفل من الجدة وقال ان في  
 الجد احق فان لم يوصى الاب الى احد فالجد كالأب **فصل في الشهادة لو شهد الوصيان ان**  
 الميت اوصى الى يد معهما اى مع الوصيتين الشاهدين لغت الشهادة الا ان يدعى هذا زيد فيقبل  
 والقياس ان لا يصح وكذا الشهادة الابن وكذا الوشهد اى الوصيان لو ارث صغيرا بال مطلقا سواء  
 كان مال الميت او غيره فشهادتهما باطلة او كبير بال الميت فبده لانه ان شهد بال غير الميت تقبل هذا  
 ابو حنيفة رجع وقال لا تقبل في الوجهين ولو شهد رجلان رجلين على الميت بد بين اليه وشهد الاخران  
 وبما المشهود لهما الاولين وبما الشاهدان بمثله اى بد بين اليه على الميت تقبل شهادة الفريقين وان  
 كانت شهادة كل فرد **يقول** لاخر بوصية اليه لا تقبل هذا قولهما وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا  
 وذكر الخفاف انه على قول ابو حنيفة وابو يوسف لا تقبل وعلى قول محمد تقبل **كتاب الخنثى**  
 تركيبه يدل على اللين والتكسري يقال خنثى استقام خنثى اى نشأه فخنثى ومنه الخنثى هو من له  
 فرج وذكر فان بال من الذكر فغلام ويرث ميراث الغلام وان بال من الفرج فخنثى ويرث ميراث

او خيف هلاك  
 العقار لو كان في مثله ولا

الشئ ان يكون قبله فخنثى اى يقول  
 ابدى ايشاه فخنثى اى يقول ابدى

الانثى وان بال منها فالخنثى حكمه للمساكين فخرجوا وان استويا في السبق فشكل عند ابو حنيفة رجع وقال لا يثبت  
 الاكثر بهما بولا ولا عبرة بالكثرة عند ابو حنيفة رجع وان استويا في الخروج او الكثرة فشكل بالاتفاق هذه  
 العلامات قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له حية او وصل الى النساء او احتلم كما يحتلم الرجل وكان له ثدى  
 مسنور فجل وان ظهر له ثدى كثنى المرأة او لبن في ثدي او فاض او جمل او اسكن وطية فامرأة **صح**  
 وان لم تظهر للخنثى علامة من هذه العلامات او ظهرت وتعارضت هذه العلامات فشكل ولا فرغ من ثور  
 توقيفه شرع في احكامه حيث قال فيقف في الصلاة بين صف الرجال والنساء فلا يتخلل الرجال حتى لا يفسد  
 صلاتهم ولا يتخلل النساء حتى لا يفسد صلاته فان قام في صف النساء يعيد صلاته احتياطا وان قام في صف  
 الرجال فصلاة تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بخديهم احتياطا وصلاته  
 بقناع احب وان صلى بغير قناع يعيدها استخفا وان لم يعيدها جاز وتباعد لاي يثري من ماله امه  
 تحتنه فان لم يكن له مال فن بيت المال تشتري ثم تباع الامة بعد الختن ورؤيتها الى بيت المال وله  
 اى الخنثى المشكل اقل النصيبين يعني اسوا الحالين عند ابو حنيفة رجع وهو قول عامة الصحابة  
 رضى الله عنهم وعليه الفتوى فلو مات ابو ترك ابنا وخنثى مشكلا فالمال بينهما اثلاثا لهما سهمان و  
 للخنثى سهم وهو نصيب البنات وفي قول ابو يوسف اخر الى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى مسايل  
 شتى اياها الاخرس وكنت به كالبان بخلاف المعتقل اللسان في وصية **متعلق بقوله كالبان**  
 ونكاح وطلاق وبيع وشرا وقوي وقضاي منهن والاف حية عليهن ان كانا ذقا بالاثرة والكتابة  
 ولا حد له على الغير ان كان مقدوفا كذا في النهاية المختل لانه على ما لم يستقم فاعدا اذا اجتمع عن الكلام  
 ولم يقدر عليه والمراد بالآخرس الاصلى لا العارضى اعلم انه اذا قرأ على الآخرس كتاب وصية فقبل له  
 ان شهد عليك بما في هذا الكتاب فاو ما براسه اى نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذلك ما يوفى اقراره فوجا  
 جاز ولو اعتقل ان الرجل فقرا عليه وصية فاث ربراسه اى نعم او كتب نعم فهو باطل وقال  
 ان افعى هما سوألا فرق بين العارضى والاصلية والاثرة المعتقل لا تعبته اذا لم تكن له اثرات  
 معودة معلومة حتى لو اعتقل ان المريض وامته وصارت له اثرة **معلقة** يجب الحكم بها  
 في الاخرس ثم الكتاب على ثلاثة اوجه مستبين مرسوم اى معنون اى مصدر بالعنوان وهو ان يكتب  
 في صدره من فلان الى فلان وهو تجرى مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا وصيتين غير مرسوم

صح



كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار وليس بحجة الابائية والبيان وغير مستبين كالكتابة على الحجر  
والما هو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم غنم مذبوحة وفيها ميتة ولا يعرف المذبوحة من  
الميتة ولكن عرف كثرتها وقلتها فاذ كانت المذبوحة اكثر تحريمي فيها واكل والاى وان لم تكن المذبوحة  
اكثر بان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لا تؤكل وهذا حال الاختيار بان يجد ذكيتين واما  
في حال الضرورة تحريمي واكل سواء كانت المذبوحة اكثر او اقل وقال في لا يحل الاكل في حال الاختيار  
وان كانت المذبوحة اكثر لثبوت ثبوت رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبة على ثوب طاهر  
لكن لا يسلو على لا يتجسس وهو الصحيح راسا شاة متلطف بالدم اخرج الراس وزال عذ الدم  
فاخذ منه مرقه تجازر والحق كل نفس سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل السلطان  
العشر لرب الارض لا يجوز بالاتفاق ولو دفع السلطان الارض للمملوك الى قوم يعطوا الخراج  
وتفسيرها ارض لا مالك لها وطريق ذلك ان يفهم الامام مقام المالك في الزراعة ولو باع الامام  
هذه الارض جاز وهو لا لا يملكون البيع لانهم قاموا مقام المالك في الزراعة واعطوا الخراج لا لهم  
وقبل جواز البيع قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقبل قول الكل كذا في الخزانة ولو نوى قضاء  
رمضان ولم يعين اليوم صحه ولو نوى عن قضاء رمضان ~~كقضاء الصلاة صحه~~ وان لم ينو  
المصلحة اول صلاة او اخر صلاة عليه واعلم ان المراد من قوله ولو نوى عن قضاء رمضان وان لم ينو  
الصائم اول رمضان او اخر رمضان ولم يرد جمعه في ~~النية~~ لان نأوى القريتين في القوم  
متنفل فليتأمل ابلع صائم براق غير كقولوا كان الغير صدقة والاى وان لم يكن صدقة لا  
تجب عليه الكفارة في قتل بعض الخبيث في طريق مكة عند الناس في ترك الحج توزن من شديتها  
فقال شدم لم ينفق النكاح خوشتن رازن من كرايندى فقلت كرايندم وقال  
الرجل يذير فتم ينفق النكاح وخر خوشتن رايسر من ارزا داشتى فقال داشتى لا ينفق  
ينفقد منعها زوجها عن الدخول عليها وهو قد كان يسكن الزوج معها في بيتهما نشوزا ولو  
~~سكن الزوج في بيت الغضب فامتنعت~~ زوجة منه لاقالت الزوجة للزوج لا يسكن  
استحك مع امك وقالت اريد بيتا على حدة ليس لها ذلك قيد به لانها لو قالت لا اسكن  
مع اتك واولادك ومع زوجتك واريد بيتا على حدة لها ذلك فقالت المرأة للزوج ما

دخرو

مر اطلاق ده فقال داده كير وكرد كير او داد داد وكرد داده بارينوى مبنى للمفعول اى يؤكل النية  
فان كانت له نية يقع رجوعها والا لا ومنهم من لا يشرط النية ولو قال داده است يقع لوى  
اولا ولو قال داده انكار كرده اين كار لا يقع وان لوى ولو قال رجل في جواب من ذكر  
زوجته عذوه لوى مرات يديتا فيا مت او بهم عمر لا يقع الابنية ولو قال لامرأة حيلت زنى كن  
بعنه تزوجى بزوجه اخرى تحلين لي اقرار بالثلث وكما لو قال حيلت خوشتن كن لا يكون اقرارا  
بالثلث لوقالت امرأة لزوجها كالبين ما خود بنوشيدم مرا از چنگ باز داران طلقها في المجلس  
المجلس سقط المهر والاى وان طلقها في غير المجلس لا يسقط قال المولى لعبدته يا مالكى اولامة  
انا عبدك لا يعق لوى قال برمن سو كند است كه اين كار نكنم اقرار باليمين بالله تعالى وان  
قال برمن سو كند است بطلاق لزمه ذلك حتى لو فعل ذلك تطلق امراته فان قال الخالف قلت  
ذلك اى مرا سو كند است بطلاق كذبا لا يصدق حتى لو باشر ذلك الفعل يقع الطلاق ولو قال  
قال مرا سو كند خانه است كه اين كار نكنم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال للبائع بها باز  
ده فقال البائع بدتم يكون فسخا للبيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن  
المدعى على وقف دعواه قيد بالعقار لانه ذكر في الفتاوى الصغرى اذا طلب المدعى بنفس الدعوى  
من القاضي وضع المنقول على يد اعدل ولم يكتف بالكفيل بالنفس فان كان المدعى عليه عدلا  
تجبت القاضى وان كان فاسقا تجب وفي العقار لا تجب الا في الشجر الذى عليه الثمر لان الثمر ينفذ  
عقدا لا في ولاية القاضى لا يصح قضاءه فيه وفي فصول الاسرة وشئى لو ادعى على رجل في بلدة  
دار او الدار في غير تلك البلدة فاقام البيعة قبلت وقضى بها المدعى وجاز قضاؤه وان لم  
يكن الدار في ولاية هذا القاضى هكذا ذكر في فصل الدور والارض في دعوى قاضى قاضى  
اذا قضى القاضى في حادثة ببيته ثم قال ذلك القاضى رجعت عن قضاي او قال بدالى اى ظهر لى  
راى غير ذلك او قال وقعت في بليس شهود او قال ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعبر قول القاضى في  
الصور كلها والقضا ما من ان كان بعد دعوى صحيحة ويبنى ما يتعلق بها احكامها من احضار الخصم  
والمطالبة بالجواب والاثبات بالبينة وشهادة مستقيمة وهي شهادة العدول اذا اتجمعت  
شرائط الصحة احضار اعدا اذ اقال ذلك بعد دعوى فاسدة او شهادة غير مستقيمة تعتبر قوله



ويبطل به القضا وصورة الدعوى الفاسدة ان اذا ادعى محدود او لم يبين انه كرم او ارض  
والشهود شهودوا كذلك فثبت انهم سأل رجلا عن بني قاتر المسؤول عنه به ان بذلك الشيء  
وام ان الخبيثون يرونه ويسمعون كلامه اي كلام الرجل وهو اي الرجل المسؤول عنه لا اراهم  
جاءت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروه لا تقبل شهادتهم باع رجل عقارا او بعض اوقاف  
ربه حاضر لم يعلم البيع ثم ادعى البعض لا تسمع دعواه وان لم يعلم البيع تسمع دعواه ولو لم يسمع  
المرأة مهرها الزوج في ثلث المدة فطالبت ورثتها مهرها منه اي من الزوج ولو قالوا اي الزوج  
كانت المهرية في مرض موتها وقال الزوج لا بل في الصحة فالقول له لو اقرب بين او غيره ثم قال  
كنت كاذبا فيما اقررت وطالب به المقر له خلف المقر له ان المقر ما كان كاذبا فيما اقررت  
بمبطل فيما تدعيه عليه هذا عند اب يوسف وعليه الفتوى وعند اب حنيفة ومحمد رحمهما الله يوم تسليم  
المقر به الى المقر له الاقرار بسبب للملك ولذا قالوا لو اقر رجل ببيع للمقر له يعلم انه كاذب  
في اقراره لا يحل له اخذه منه من كره منه فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلم بطيب نفس يكون  
تملكه كما مبتدأ قال لاخر وكلتكم ببيع هذا فكت المخاطب ولم يقبل ولم يرد صار وكله لا كذا  
حتى لو كانت في صلب العقد لم ينعزل بعزله كما مر في باب الرهن او وكلها اي وكل رجل احد  
بطلانها لا يملك الزوج غيرها مطلقا سواء كان التوكيل دوريا او غيره بقرينة قرينة وهو قوله  
كما لو قال لها طلق نفسك كذا في النية وليس له ان يرجع عنه لان فيه معنى البيني والبيني نفق  
لازم كذا في العداية والضامير راجعة الى منكوسة الموكل خذ هذا واحفظه فانه من مزايق  
الادكيا ولو قال وكلتكم بكذا اي ببيع كما وقع في بعض النسخ مكانه ويجوز ان يكون اشارة  
الى الطلاق فيجوز ان يكون اجنبيا بتطبيق منكوسة او بهذا لتطبيق خبرها بشير الى هذا  
السباق والسباق على شرط ان يمتنع عنك فانت وكيلي وارا دعرك عن هذه الوكالة يقول  
في عزله عنك ثم عنك فان شمس الائمة السرخسي والقاضي الامام الاسيحياني رحمهما الله  
يقول عنك عنك عن الوكالة المطلقة ورجعت عن الوكالة المعلقة بالشرط كذا في الفتاوى السرخسية  
والخلاصة ثم قال في الخلاصة قبل هو المختار ولو قال وكلتكم بكذا اعلم شرط انه كلام المالك  
تلك فانت وكيلي وارا ان يعزله عن هذه الوكالة يقول رجعت عن الوكالة المطلقة

وعزلك عن الوكالة المعلقة قبض بدل الصلح شرط في المجلس ان كان البذل دينيا بدين  
اي بقابلة الدين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا يجوز والا اي وان  
لم يكن دين بدين بان يكون عقارا او عقارا بدين لا يشترط القبض فيه ادعى رجل على  
صبي دارا فصالحه بوجه على مال الصبي فان كان للمدعي بيعة جاز ان كان الصلح بمثل القيمة  
او اكثر من قيمة الدار مما يتغابن ان شئ فيه وان لم يكن له بيعة او كانت البيعة غير عادلة لا  
يجوز وانما قيد بمثل الصبي لانه لو صالح على مال نفسه جاز من غير تفصيل لو قال المدعي لا بيعة  
لي في هذه الدعوى فبرهن واقام البيعة عليه او قال ان اشهد لا شهادة لي في هذه الدعوى  
فشهد تقبل في الصورتين عند اب حنيفة وقال محمد لا تقبل والاصح هو الاول للامام الذي  
ولاة الخليفة والابن واعطاء الولاية ان يقطع اي يعطى ان ناحصة من طريق الجادة ان  
لم يفر بما رآه قوله للامام يجوز ان يكون في محل الرفع على ان يخر ان يقطع او متعلقا  
بمخدوف وهو يجوز من ضاكره السلطان ولم يعين بيع مال اي مال من ضاكره فباع المصا  
در ماله صحح البيع قيد بقوله ولم يعين لانه لو عرفت بيع ماله او امره بالبيع فباعه مكرها  
لا يصح البيع الا ان ياخذ الثمن طوعا خوفا اي خوف الرجل امراته لان تدب مهرها بالخير  
بالفرض فبعت مهرها لم تصح المهرية ان قدر ان الزوج على الضرب وان لم يكن قادرا عليه  
صححت المهرية وان اكرهها على الخلع وفالعت على مهرها وقع الطلاق ولكن لا سقط المال و  
ولو احوالت بمهرها ان ناعط الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح المهرية اخذ رجل بغير  
في ملكه او لوعته بي ثقب في وسط الدار فنزل وخرت منها حائط جاره وطلب الجار تحويله لم  
يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن الحائط فقيمة الحائط ولو عمر الزوج دار زوجة  
بماله باذنها فالعارة لها والنفقة اي نفقة الدار من اجرة البناء وغيرها وادى عليها ولو عمر دار زوجة  
لنفسه بلا اذنها فالعارة وكو عمر ناطها بلا اذنها فالعارة لها وهو متطوع في النفقة فلما رجع عليها  
بشيء وعليه هذا لا يملك وغيره ولو اخذ غيره فخرعه الى الغريم ان كان يد اي يد الاخذ لم  
يضمن الزوج ولو كان في يد ماله ان فقال له سلطان ارفع الى هذا المال والا اي وان لم  
تدفع الى هذا المال اقطع يدي او فربك حسين سوطا فدفع لم يضمن الدافع مطلقا قيد بسلطان

رجله



لان الاكراه عند ابد حيفته لا يتحقق الا منه حتى لو قال له غيره ذلك فذفع يضمن عنده وعندنا  
ان كان المكره قادرا على ايقاع ما توعد به لا يضمن وضع منجل انسان منجل اي واسع الطعن في  
الصحر البصيدة حمار وحش وسمي عليه في اليوم الثاني والحاد مجروحاً ميتاً لم يؤكل كره  
من الشاة الحيوان البزج والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر  
ومن اراد حفظ هذه الاشياء هذا النظم اذا كبت شاة فاكلها كلها سوى سبعة فبين  
سوى سبعة فبين الوبال فما تم فآثم غني وذل ثم ميمان وذل ويجوز للقاضي ان  
يقض مال الغائب ومال الطفل واللقطة بالنصب صبي حشفته ظاهرة بحيث لو كان  
انسان ظنه محتوناً والمحال انه لا تقطع جلدة ذكره لا بتدبير تركه حثا كشيخ اسلم  
وقد قال اهل البصر لا يطبق الشيخ الختان كوقت سنج اي ابتداء وقت سبع سنين و  
ذكر في الذخيرة اقصى وقته اثنا عشر سنة والسابقة بالفرس والابل والارجل و  
والرمي جائزة هذا اذا لم يبلغ غايته لا يتحملها الفرس والابل وخرم شرط الجعل على  
من الجانبين لا من احد الجانبين والقياس ان لا يجوز فيه ايضا ثم اعلم ان هذه المسائل  
اوردت في باب الكراهية فلا يحتاج الى عاداتها ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة عليهم  
السلام والابن طريق الشيع بان يقال اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ولا تعط  
باسم النبي وزواله من وجه اليد والسكنى بالجوز ووضع الجوز تحت القصعة  
والملحمة وانتظار الادام ان حضر الجوز وشتم الطعام ونقحه لا يجوز وفي الكافي مكرهه  
في القنية فلا يشرع الخلو انيين كل ذلك جائز وقال خوان ان ينهاه ولا يكسر  
القلانس لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكر بلس والسواد  
والحم والقلنسوة تحت العمام ونائب لس سواد مطلقاً جنة كانت او عمامة وندب  
ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الكفة الظهر ويجوز للشاب العالم ان يقد  
على نزع الجاهل وينبغي لما في القرآن ان يحتم في اربعين يوماً قال ابو الميث رحمه الله  
ينبغي ان يكون لكل سنة ختان كذا في الفتاوى السراجية جعل شيئاً من الطريق مسجداً  
ومن المسجد طريقاً صريحاً ختانه اتخذ خانوتاً في وسط البزارين منع عنه وما فرغ

في وقت سنج اي ابتداء وقت سبع سنين

عن بيان نصف العلم شرع في بيان النصف الآخر منه حيث قال **كتاب الفرائض**  
هي جمع فريضة وهي السهام المقدرة نحو النصف والثلث ولهذا سمي اصحاب السهام المقدرة  
اصحاب الفرائض والنسبة بين الكتابين ان الوصية اخت الميراث ثم صارت له مندوب  
اليه وان كان فرض كفاية يبدأ من تركته الميت بتجريس وكيفية اعتبار الجاهل الحية  
المتعلق بتركه الميت حقوق اربعة مرتبة فيبدأ من تركته الميت بتجريس وكيفية اعتبار الجاهل الحية  
بجاهل الحية من غير تمييز ولا تقية ويعطى منه اجرة القتال والحال والحفار والناوي  
ان وصلت الحاجة اليه ويشترى اللبن الى ان يوارى في حفرة هذا في الصحيح وفي بعض  
الروايات انه اذا تعلق بما تركه الميت حق غير الدين والموصى له والوارث من العباد وان  
يكون موهوناً او مستاجراً او متخافاً بسبب الجاهلية او مبيعاً في ماله فمشتريه قبل القبض واداء  
الثلث فهو مقدم على التجريس ثم يقض دينه من جميع ما بقي من ماله ان وقت التركة به فيها وان  
لم تقبل يواخر ما ثبت في المرض باقراره عن ساير الديون وباقي الديون سواء اخذ كل واحد حقه  
بقدر حقه واجمعت الامة على تقديم الدين على الوصية وان تقدم به عليه في الآية لان تقدم  
تقديمها والله اعلم ليسم به لتنفيذ ما حيث ثاوان النكس فيه ثم تنفذ وصيته من ثلث  
ما بقي من التركة بعد التجريس وتكفين وقضا الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته وهم ثلاثة  
اصحاب الفرائض والعصبة وذو الارحام فيبدأ بذي الفرائض ثم بالعصبة ثم بالسببية وهو  
العاقبة ثم عصبة مولى العاقبة ثم الرثة على ذوى الفرض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوالارحام  
ثم مولى المولاة ثم المقر بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراره من ذلك الغير اذا  
مات المقر صرة على اقراره كما اذا اقر باخ او اخت ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال فيبدأ  
بالنصف الاول حيث قال وهم ذو فرض اي ذو سهم مقدرة فللاب التدرج مع الولد او ولد  
الابن وان سفل فان كان الولد ابناً فللاب فرضه وهو التدرج فقط والباقي للابن وان  
كان الولد بنتاً فللاب السدس وللبنات النصف والباقي للاب بالتعصيب والتعصيب عند  
عدم الولد وولد الابن وان سفل واجدة كالا بان لم يتخلل في نسبة الى الميت اتم  
كاب اب اب الميت وهذا هو الجدة الصحيح وان دخل في نسبة اتم فهو فاسد كاب ام الاب



كل من لا عيان ارباب وامه  
من واحد والعلات عكس  
او ام اب اب

من عكس  
من عكس  
من عكس

او كلاب اب اب ام الام اب فانه من ذوى الارحام ثم الجدة الصبيحة كلاب عند عدم الاب  
الا في ردها اي في رد الام الى ثلث ما بقى وفي حجب ام الاب كها سياتي ان اشاء الله تعالى  
فيجب الجدة الاخوة والاعوان كلها عند ابد صيفه وعلية الفتوى وعندهما وعند ان في  
وما لك رحمهم الله للجد افضل الامرين مع بنى الاخوان والعلات اما المقاسمة وهو ان يجعل  
الجد كاحد الاخوة في القسمة وبنو العلات يدخلون في القسمة واذا اخذ الجد نصيبه يخرجون  
بغير شيء واما ثلث كل المال بيا به ان ترك جد او اخا لابي وامه فاما ل بينهما نصفان والقسمة  
سمة خبر له من الثلث ولو ترك جد او اخوين فالثلث بينهما والمقاسمة سواء ولو ترك جد  
او ثلاثة اخوة فالثلث بينهما من المقاسمة لان بالمقاسمة يحصل لاربعة ولو ترك جد او  
اخا لابي وامه فاما ل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع الجد والاخ ذوفرض  
فللجد افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذى السهم اما المقاسمة كزوج وجة واخ للزوج  
النصف والباقي بين الاخ والجد نصفان فحصل للجد ربع المال وثلث الباقي يكون  
سدس جميع المال واما ثلث ما بقى كجة وجة واخوين لابي وامه او لابي واخيت للجد  
السدس وللجد ثلث ما بقى لانه خير لفيضرب بحزب الثلث في ستة فيبلغ ثمانية عشر  
للجد سدسها ثلاثة بقى خمسة عشر ثلثها للجد بقى عشرة اربع لكل اخ وللأخت سهمان واما  
سدس جميع المال كزوج وبنت وجة وامه واخيت اصل المسئلة من اثني عشر ونقول ان  
ثلاثة عشر للزوج الربع والبنات النصف وللأم السدس ولا شيء للأخت وللأم الثلث  
وللأم مع الولد او ولد الابن وان سفل **او الاثنين من الاخوة والاخوات** من ذى  
كانا **اولادهم** اي لا اولاد الاخوة والاخوات **السدس** وللأم مع الاب واحد  
**حين ثلث الباقي بعد فرض واحد** اي احد الزوجين واب في لابي عند ابد هو لابي  
يلزم رجحان نصيب الام على الاب فان كان مكان الاب جد فللأم ثلث جميع المال الا  
اب يوسف فان لها ثلث ما بقى ايضا كذا في الاب **وللجد وان كثر السدس** لابي  
كانت اولام فيشتركن فيه اذا كن ثابتن متجاذبات في الدرجة **ان لم يخلل جد**  
**فارس في نسبها الى الميت** وهي الجدة الصبيحة كما ام ام ام الاب والاخرى ذات

عند عدم

وزان

وذاث جهتين كذاث جهة اي اذا كانت جثة ذات قرابة واحدة كما ام ام الاب والاخرى ذات  
واثنتين كما ام ام الامه وبنى ايضا ام اب الاب يقسم السدس بينهما عند ابد يوسف  
رحمة الله انصافا باعتبار الابن وعنده رحمة الله اثلاثا باعتبار الجاهات مثالة امرأة زو  
زوجت بنت بنتها وابن ابها فولدت منه ولدا فلهذه المروجة ام ام ام ام الولد وهي  
ايضا ام اب اب الولد والجدة الاخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا الولد  
سبطا لها آخر فولد بينهما ولد صارت بمنزلة المرأة لهذا الولد الاخير من ثلاثة والجدة  
البعدى من اى جهة كانت كحجب بالقول من اى جهة كانت القربى او مجاورة **وتحجب الكل**  
**بالأم والأبويات** ايضا بالاب وكذا بالجدة الأم الاب فانها ترث مع الجد وللزوج  
النصف عند عدم الولد ولو ولد الولد وان سفل ومع الولد او ولد الابن  
وان سفل الربع وللزوجة الربع مطلقا سواء كانت واحدة او اربعة عند عدم الابن او  
ولد الابن وان سفل ومع الولد او ولد الابن وان سفل الثمن مطلقا سواء كانت  
واحدة او اكثر والبنات الصليبة الواحدة النصف وللأكثر الثلثان وعصتها الابن ولو  
مثل حظها اي لكل بنت سهم ولكل ابن سيمان وولد الابن كولدوه عند عدمه وتحجب  
ولد الابن بالابن تحجب حمان ومع البنات الصليبة لا قرب الذكور الباقي من نصيب  
البنات وللأناث من ولد الابن مع البنات السدس كحكمة للثلاثين وحبس اثنا عشر  
ولد الابن او سفل من ذى ذكر فيعصب الذكر اي اخا اناث ولد الابن بيبين  
صليبين تحب حمان الا ان يكون معهن اى مع الاناث ولد الابن او سفل من ذى ذكر  
ذكر فيعصب الذكر من كانت من الاناث بجذايه ومن كانت فوقه من لم يكن ذات  
سهم ويسقط الذكر من دونه اى من الاناث من ولد الابن وسمى سفل المسئلة  
التشيب هو ما خوذ من اثبت الرجل اذا صار ذا اولاد شتان او من تشيب الشار  
وهو ايراد النيب في القصيدة ليرغب الناس فيها او من فوطهم شرب اذا كان  
سلف الاعضان والاخوات لابي وامه كبنات الصلب عند عدم من اى عند عدم  
بنات الصلب فللواحدة النصف ومع الاخ لابي وامه للذكر مثل حظ الانثيين وللن

الصليبة



ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن والاخوات لاب بنات الابن مع الصليبات  
وعصبة بنات اخواتهن والبنت وبنت الابن بالاجماع فلو اجدت النصف وللاكثر الثلثان  
عند عدم الاخوات لاب وام وطعن السدس مع الاخت لاب وام تكملت للثلاثين  
ولا ترت مع الاخوين لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبن فيكون للثلاثين  
لاب وام الثلثان والباقي بين اولاد الاب للذكر مثل حظ الانثيين وطعن الباق  
مع البنات او مع بنات الابن وللو احد من ولد الام السدس وللاكثر منه الثلث  
ذكورهم كاتاهم في القسمة والاستحقاق ويجوز ان جميع الاخوة والاخوات من اى جهة  
كانوا بالابن وابنه وان سفل وبالباب بالاتفاق والجد عند ابيه حنفه رحمه الله وقالوا  
مالك واثقوا لا تجوز بالجد وبسقط الاداب بهوا لا وبالاخ لاب وام والبنت  
لحسن تحجب ولد الام فقط اى البنت لا تحجب بنى الاعيان والعلمات وما فرغ من القضا  
الاول شرع في الصنف الثاني وقال وعصبة بارفع عطف على قوله ذو فرضي في اقول  
الكتاب اى من اخذ الكل ان انفردوا اخذ الباقي مع ذى سهم واللاحق من العصبة  
الابن ثم ابنة وان سفل ثم الاب ثم اب لاب وان علم ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب  
ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم الاعمام ثم اعمام الاب ثم اعمام الجد على  
الترتيب ثم المعق ثم عصبة علم الترتيب المذكور واللاق فرضته النصف والثلثان  
يصرن عصبة باخواتهن لا غير اى لا يصير غيرهن عصبة باخواتهن كالعمة بالعم ويجوز معنى  
قوله لا غير انه لا يصيرن عصبة بغير اخواتهن كالعمة وتسمى هذه العصبات عصبات مع  
غيره فكل انثى تصير عصبة بانثى اخرى كالخت مع البنت ومن يدلى بغيره تحجب  
الاول بالارسال الدلو في البير بانية ثم استغير في ارسال كل شئ مجازا فاما معنى مجاز  
قراية الى البيت بواسطة شخص لا يرت مع وجود ذلك الشخص سوى ولد الام فانهم  
يرتبون معها لعدم استحقاقها كل التركة والمجوب تحجب بالاتفاق كالاخوين والاخوات  
فضاعدا من اى جهة كانوا لا يرتون مع الاب تحجبان الام من الثلث الى السدس مع  
غالب والابن والزوجان والبنت والام يحجبون تحجب الزوجان والام

وبنت الابن والاخت لاب تحجب النقصان لا المحروم اى لا تحجب المحروم كالمحروم بارق  
حتى لا يرت العبد من الحر ولا الحر من سوا كان واذا كالتن او ناقصا كالمكاتب ومعتق  
البعث عند ابيه حنفه روح والمدير وام الولد واما المستحق في احتاق الراهن المعصية  
وبورث عنه والقتل مباشرة اى من جهة مباشرة والحاصل ان كل قتل يتعلق به وجوب  
الوقضا او الكفارة يمنع الارث والالا حتى لو قتل بحق الرجيم والقود او كان  
القاتل غير مكلف او كان القاتل القتل سببا بان حفر بئر اى الطريق فقتل به  
رثته لا يمنع الارث واختلاف الدين حتى لا يرت المسلم من الكافر ولا الكافر منه او اختلاف  
الدار بهذا في حق الكافر لا في حق المسلمين حتى لو مات في دار الحرب برثته ابنة الذي في دار  
الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كرمى مات في دار الحرب وله ابن ذمي في دار  
الاسلام فانه لا يرت الذمي من ذلك الحربى وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله ابن  
ابن في دار الحرب فانه لا يرت ذلك الحربى من هذه الذمي والحكمه كاستمان والذمي  
حتى لو مات مستمان في دارنا لا يرت منه وارثه الذمي والدار انما تختلف باختلاف  
المنعة والملك لا انقطاع العصمة بينهم ثم اجتمعت الموانع في هذه النظم  
اختلاف دين دار وبنو كى است ان مكلف موزك راي جهة بى مطلقا والكافير يرت  
منه بالنسب كالبنوة والسبب كالزوجة اذا كانت غير محرم كالمسلم اى كحاييرت  
المسلم بالنسب والسبب ويرث الكافر بالتبسين كالمسلم بان ترك ابني عم احدهما  
اخ لام او زوج وقال الشافعي اذا اجتمعت في المجوسى قرايات او اكثر يرت بالالا  
قوى وسقط اعتبار الاضعف وعندنا ان امكن الجمع بينهما في الميراث فيرث بهما  
ولو تحجب احدهما اى احد التبيين يعنى احدى القرايتين الاخرى فالجانب فيه  
ث كالموات وترك بنتى فانه احداهما اخت لاب فلها المال كله فضا ورثه الان احد  
القرايتين وهى كونه اختا لاب تحجب الاخرى وهى كونها بنت فانه فترث بالحيضية  
للاستحباب محرم بيانه انه اذا تزوج مجوسى بنته فولدت منه ابنا فهذا الولد ابن المجوسى  
وابن بنته فيرث منه بالبنوة لا بالبنوة البنت لان ابن البنت لا يرت مع الام والم



والمرأة ترث منه بالبنية لابان زوجية والنكحة ام لهذا الولد واخوته فلها الثلث  
منه بالامومية والنصف بالاختية عندنا وعنده بالامومية لا غير ويرث ولد الابن  
ولد اللعان بجملة الام اي من جهة الام وقرباتها فقط فلا يرث من الاب وقرباته  
ولا يرث الاب ولا قرابته من هذا الولد وانما يكون ميراثه للام واولادها وقربا  
بها ووقف للحمل حظ اي نصيب ابن واحد في رواية عن بلويوسف رحمة الله وعليه القول  
وعند ابي حنيفة رح انه يوقف للحمل نصيب اربع بنين وعن محمد بن جريح نصيب بنين  
فلو مات وترك ابنا واحدا وام ولد حاملا يكون المال نصيبين على القول المختار فهو  
قف للحمل النصف ويعطى للابن النصف ولو ترك امراة حاملا وابنا فللمراة الثلث وللابن  
نصف ما بقي من الثلث من ستة عشر ولو ترك امراة حاملا ونسب لها الثلث ولو ترك  
معها جدة لها السكس ولو ترك معها اخا او عملا يعطى شيئا لا يسقط اذا كان الولد  
ابنا الاصل في ما بل للحمل انه اذا كان الوارث الاخر ممن يتغير فرضه بحال يعطى قتل  
النصيبين فان كان ممن لا يتغير فرضه بحال يعطى فرضه على الكمال وان كان يسقط بحال  
لا يعطى شيئا ويرث الحمل ان يخرج اكثره فمات لا اقله اي لا يرث ان خرج اقله ثم مات  
ثم ان خرج مستقيما فالمعبر صدره يعني اذا خرج الصدر كله يرث وان خرج منكوسا  
فالمعبر سرته وانما يعرف كونه موجودا في وقت موت المورث اذا اولدت لا قبل من  
اشهر من وقت الموت ان كان النكاح قايما وقت الموت وان كان في العدة وقت الموت  
فانها اذا اولدت لا قبل من سنتين يعلم انه كان موجودا وقت الموت وعلامة خروجها  
ان يستهل وهو ان يسمع منه صوت او عطاس وكذا يخرج من شيء من اعطائه ثم الاصل في  
تصحيحه ان يصحح على تقديره الى على تقديره ان الحمل ذكر وعلى تقديره انثى ثم انظر الى  
فان توافقا ضرب وقف احدهما في جميع الاخر فان تباينا فاضرب كل واحد منهما في  
جميع الاخر فابليغ تصحيح المسئلة ثم اضرب من كان له شيء من مسئلة ذكوره في مسئلة  
انثى او في فقرها ومن كان له شيء في مسئلة انثى في مسئلة ذكوره كما في الخنثى  
ثم انظر في الحاصلين من ضرب ايها اقل يعطى لذلك الوارث والفضل بينهما موقوف

من نصيب ذلك الوارث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوفين فيها وان كان  
مستحقا للبعض فبما خذ ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة ويعطى كل واحد من  
الورثة ما كان موقوف من نصيب ولا تورث بين الغرق والحق الا اذا علم ترتيب  
الموقوف بل ما كان لكل واحد منهم لورثة الاجيا فلو غرق زوجان وترك كل واحد منهما  
اخا فالحق لاجلها وماله لاجله وكذا لو وقع حايطة على جماعة وماتوا جميعا ولم يدر ايهم  
مات اولالا يرث بعضهم عن بعض ولما فرغ من القنف الثاني شرع في القنف الثالث  
فقال وزوجهم عطف على قوله ذورض في اول الكتاب وهو قريب ليس يذى سهم ولا  
عصبة ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبة سوى مع احد الزوجين لعدم الرتبة عليها وقال  
زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه لا ميراث لذوي الارحام وتوضع في بيت المال وبه اخذنا  
لك وان فني وترتيبهم كترتيب العصبات ثم ذور الارحام اربعة اصناف صنفت ينتمى  
الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمى اليهم الميت وهم  
الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمى الى ابوي الميت كبنات  
الاخوات لاب واربعة اولاد والاولاد الاخوة لاية واولاد الاخوات كلها وصنف ينتمى  
الى جد الميت وهم كالا عمхам لاية واولادهم والعمات واولادهم والاخوال والخالات  
واولادهم وبنات العمхам لاب واربعة اولادهم ذور الارحام واولادهم بالمراث  
القنف الاول وان كان ابعد ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات فيقدم  
اولاد البنات على اولاد بنات الابن ذور الكافوا وانما تبا او مختلطين ثم الاجداد  
جداد السقطون والجدات السقطات ثم اولاد الاخوات كل من وبنات الاخوة  
كل من واولادهم ثم العمхам لاية والعمات والاخوال والخالات وبنات العمхам كل من  
ثم اولادهم ذور الارحام ذور جميع بقر الدرجة كبنات البنات اولى من بنت بنت  
الابن ثم يكون الاصل وارثا ان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى سوا كان ولد  
عصبة او ولد صاحب فرض كبنات بنت الابن اولى من ابن بنت البنات وابن بنت  
ابن اولى من ابن بنت بنت وعندنا اختلاف جهة القرابة فالقرابة الاب ضعف قرابة



قراءة الام كتاب ام اب الاب وكاب اب اب الام الثلثان بلجة من جهة الاب و  
الثلث من جهة الام وان اتفق الاصول فالقمة على الابدان كما وان استواء في القرب  
وليس بينهم ولد وارث فالما يقسم بينهم على التواء ان كانوا ذكورا كلهم او انثى فان كانوا  
مختلطين فلذلك مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول اي الاباء  
والامهات في الذكورة والانوثة والاي وان اختلفت صفة الاصول فالعدد منهم والصف  
من بطن اختلف عند محمد رح وعند ابو يوسف رح يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال بينهم على  
التواء ان كان الكل ذكورا وانثى وان كانوا مختلطين فلذلك مثل حظ الانثيين  
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالما بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان  
صفة الاصول متفقة وهذا بخلاف لو ترك بنت بنت بنت بنت بنت بنت فعدد  
ابو يوسف رح المال بينهم نصفان اعتبارا لالابدانهم وعند محمد رح المال بينهم اثلاثا ثلثا  
لبنت ابن لبنت وثلثة لبنت بنت البنت باعتبار الاصول كانه مات عن ابن بنت وعن  
بنت بنت ثم ما اصاب ابن البنت فلولده وما اصاب بنت البنت فلولدها والفروع  
المقدرة في كتاب الله تعالى ستة نصف وربع وثلثان وثلث وثلثان وثلث  
هذا جنس آخر على التضعيف والتضيق اي النصف ضعف الربع والربع ضعف الثمن  
والثلث ضعف الثلث والثلث ضعف السدس والثلث ضعف الربع والربع نصف  
النصف والسدس نصف الثلث والثلث نصف الثلثين ومخارجها اثنان للنصف  
واربعة وثمانية وثلاثة وستة لسميتها الى الربع والثلثان والثلث والسدس  
وهذا عند عدم اختلاط الجنس الاخر بان كان في المسئلة نصف او نصف وما بقي  
فاصلها من اثنين وان كان فيها ثلث او ثلثان وما بقي او ثلثان و  
ثلث وثلثان وان كان فيها ربع او ربع ونصف وما بقي او ربع  
وثلث وما بقي ثمن اربعة وان كان فيها سدس وما بقي او سدس ونصف وما بقي او  
سدس وثلث وما بقي او سدس ونصف وثلث وما بقي فمن ستة كزوج وايم واخوين  
لايم وايم وكذا لو كان سدسان ونصف او ثلثان ونصف وان كان فيها ثمن وما بقي

في

فمن ثمانية واثنان عشر واربعة وعشرون بالاختلاط اي ان اختلف الربع بكل الثاني  
او بعضه فهو من اثنا عشر وان اختلف الثمن بكل الثاني او بعضه فهو من اربعة و  
عشرين وان اختلف النصف بكل الثاني او بعضه فهو من ستة انما يستقيم اختلاط الثمن  
بكل الثاني على مذهب ابن مسعود رح لان المحرم يحجب النقصان عنده ببيان في امرأة  
وايم واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم واخوين لايم  
الى سبعة عشر وعنده من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين لان الابن المحرم  
يحجب المرأة من الربع الى الثمن وتقول عال الميزان اي عال وارفع ومنه عال الفريضة  
بزيادة ستة الى عشرة وترث او شفعاً كزوج واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم  
واثنان عشر وتقول الى سبعة عشر وترث الا شفعاً كزوجة واخوين لايم وايم واخوين لايم او  
زوج وبنتين وابوين او زوجة واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم واخوين لايم وايم  
وتقول الى سبعة وعشرين عولا واحدا كأمه وبنتين وابوين وهي المنيعة لان عليا رضي الله  
عنه سئل على المنيعة فقال انقلب ثمنها تسعاً ولا يزاد على هذا عند ابن مسعود رضي الله  
عنه فانه عنده تقول الى احد وثلاثين كما بيتنا انفا في مسئلة المحرم فالما حصل ان مجموع  
مع المخارج سبعة اربعة منها لا تقول اثنان وثلثة ثلثة واربعة وثمانية بالاستقواء او ثلثة  
ثم تقول ستة واثنان عشر واربعة وعشرون بالاستقواء ايضا ويحتاج في تضييق المسائل  
الى سبعة اصول ثلاثة بين السهام والرؤوس وهي الاستقامة والموافقة والمباينة فانهما  
ان انقسمت بلا كسر فلا يحتاج الى ضرب كابوين وابنتين اصل المسئلة من ستة وتستقيم  
على الكل وان انكسر حظ فبق واحد ضرب وفت العدد اي عدد رؤوس من انكسر عليهم  
السهام في الفريضة اي في اصل المسئلة ان وافقت بين سهامهم ورؤوسهم كابوين و  
عشر بنات اصل المسئلة من ستة ونص من ثلاثين وعولها ان كانت عايلة كزوج  
كزوج وابوين وست بنات اصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر ونص من خمسة  
واربعين **والا** اي وان لم يكن بين سهامهم ورؤوسهم موافقة **فالعدد** اي عدد رؤوس  
من انكسر عليهم يغرب **في الفريضة** كزوج وخمس اخوات لان اصلها من ستة وتقول السبعة



وتصح من خمسة وثلاثين **فالمبلغ المضروب مخج** المسئلة في الصورتين وان تعدد الكسر  
فاربعة بين الرؤس والرؤس وهي التثاثل والتداخل والتوافق والتباين وذلك  
عند تعدد الكسر بان يكون الكسر على طائفتين او اكثر فان تعدد الكسر وتماثل  
اعداد الرؤس المعقوفة اي يكون كل واحد منهما مساويا للآخر ضرب واحد من العددين  
في الاصل المسئلة كست بنات وثلاث جدات وثلاثة اعمام اصلها من ستة وتصح من ثمانية  
عشر **وان** تعدد الكسر وتداخل بعض الاعداد في البعض بان يعدد اقلها الاكثر  
يعنيته فالأكثر اي ضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى  
عشر عملا اصلها من اثنى عشر وتصح من مائة واربعه واربعين **وان** تعدد الكسر وتوافق  
بعض اعداد الرؤس بعضها بان لا يعدد اقلها الاكثر ولكن يعدد ما عدت ثالثا كالثمانية مع  
العشرين يعدد بها اربعة فالوفق اي ضرب وفق احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في  
وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ  
في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثمانى عشر بنتا وخمسة عشر جدة وستة اعمام اصلها من  
اربعة وعشرين للزوجات الثماني ثلثة لم تستقيم عليهم ولكن بين العددين موافقة بال  
لنصف اخذنا نصف عدد من ستة والجدات الستة اربعة ولم يستقيم عليهم ولا موافقة  
بين العددين فاخذنا جميع عدد رؤسهم خمسة عشر وللعمام الباقي سهم ولم يستقيم عليهم  
ولا موافقة بينهم وبين الستة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ستة فحصل معنا اربعة ستة ستة  
خمس عشر فطلبنا الوفاق بين اربعة وستة فوجدنا بينهما موافقة بالنصف ففرضنا نصف  
احدهما في الاخر فبلغ اثنى عشر ومن الاثنى عشر والستة موافقة بالثلث ففرضنا ثلث  
احدهما في جميع الاخر فصار المبلغ ستة وثلاثين ثم طلبنا الوفاق بينهم وبين خمسة عشر  
فوجدنا بينهم موافقة بالثلث ففرضنا ثلث احدهما في جميع الاخر فبلغ مائة وثمانين ففرضنا  
في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون ببلغ اربعة الاف وثلاث مائة وعشرين فمنها تفتح  
المسئلة **والا** اي وان يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق بان تبين الاعداد بعضها  
بعضا بان لا يعدد المعدودين عددا ثالثا كالسبعة مع العشرة فالعدد يضرب كل

في

جميع العدد الثاني ثم ما بلغ في جميع الثالث و ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم المبلغ في الفريضة  
كالهاتين وست جدات وعشرين بنات وسبعة اعمام اصلها من اربعة وعشرين للبنات ثلثة  
لم يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فاخذنا عدد رؤسهما اثنتين والبنات الثلثين بسبعة عشر  
لا يستقيم عليهم وبين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم خمسة  
والجدات الست اربعة لا يستقيم عليهم وبين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف  
عدد رؤسهم ثلثة وللعمام الباقي سهم لم يستقيم عليهم ولا موافقة بين الواحد والسبعة  
فاخذنا عدد رؤسهم سبعة فحصل معنا اثنان ثلثة خمسة سبعة وبين هذه الاعداد مائة  
بنته فا ضرب الاثنى في الثلثة ثم المبلغ في الخمسة ثم المبلغ في السبعة ثم المبلغ وهو مائة  
وعشرة في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون ببلغ خمسة الاف واربعين ومنها تفتح  
المسئلة **وتضرب في عولها** ان كانت عايلة كزوج وستة جدات وخمس اخوات فان اصلها  
من ستة ولقول الثمانية وتصح من ثلث مائة وستين للزوج مائة وخمسة وثلاثون وللجدات  
خمس واربعون لكل واحدة خمسة ولكل واحدة من الاخوات ستة وثلاثون ثم طريق معرفة  
الموافقة والمباينة بين المقدارين المختلفين ان ينقص من الاكثر بقدر الاقل من الجا  
نين مرارا حتى اتفقا في درجة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في عدد فاما متوا  
فقان ففي الاثنى بالنصف وفي الثلثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفيها ورأ العشرة يتوا  
فقان بخمس من ذلك العدد اي في احد عشر وفي خمسة عشر فافتر هذا **وما فضل** عن فرضي  
دوى الفرضي ولا مستحق له **يرد على دوى الفرضي بقدر فروضهم الاعلى الزوجين**  
عدنا وهو قول عامة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه  
الفاضل البيت المال ولا يرث عليهم وبه قال مالك واثنى في وفي القنية بنات المعتق  
ودوا والرحمة يرثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث وكذا يرث على الزوج والزوج  
الزوجة في زماننا **فان كان يرث عليه جثا واحدا** ما يثل الرد اربعة اقسام احدها  
ان يكون جنس واحد ممن يرث عليه عند عدم من لا يرث عليه فالمسئلة من رؤسهم  
كثنتين او اثنتين او جدتين فاصل المسئلة من اثنتين **والا** اي وان لم يكن الورثة



جنا واحد ابل جنين او اكثر من سهامهم اي تؤخذ المسئلة من سهامهم فمن اثنين بدلا  
من قوله فن سهامهم **لو اجتمع سدسان** كجدة واخيت لآيم اصل المسئلة من ستة ونظر  
من اثنين للجدة سهم وللأخت سهم **ومن ثلاثة لو اجتمع سدس وثلاث** كجدة واخيت  
لآيم اصلها من ستة ونظر من ثلاثة للجدة سهم وللأختين سهمان **ومن اربعة لو اجتمع**  
**نصف وشدس** كبنات وبنات ابين **ومن خمسة لو اجتمع ثلثان وشدس** كبناتين وايم او  
خمة لو نصف وشدسان كاخيت لآيم وايم واخيت لآيم وجدة او نصف وثلاث كاخيت  
لآيم وايم وايم وهذا النوع الثاني من الاربعة ولما فرغ منها شرع في الثالث فقال **ولو**  
**كان مع النوع الاول** وهو ما اذا كانوا اجنا واحدا من لايرد عليه اعطى فرضه الى فرض  
من لايرد عليه من اقل خارج ثم اقسمة الباقي من مخرج فرض من لايرد عليه رؤس من يرده  
فان استقام فلا حاجة الى الضرب كزوج وثلاث بنات فقل مخرج فرض من لايرد عليه  
اربعة فاعطى للزوج ربعها سهمين باقى ثلاثة يستقيم على رؤس البنات فتصح المسئلة  
من اربعة وان لم يستقيم فان وافق رؤسهم الباقي من فرض من لايرد عليه كزوج  
وست مائت فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لايرد عليه فابليغ نصيب المسئلة  
فقل مخرج فرض من لايرد عليه اربعة اعطى للزوج ربعها سهمين وهو واحد باقى ثلاثة على  
ستة وهي لم تستقم تستقم على عدد رؤس البنات ولكن بينهما موافقة بالثلث  
فاضرب وفق عدد رؤسهن وهو اثنان في مخرج فرض من لايرد عليه وهو اربعة فبلغ  
ثمانية ففهما تصح المسئلة كان للزوج من مخرج سهمه فرض فاضرب في المضروب اثنين فقال  
اثنين فله في ثلاثة الباقي ثلاثة اضر بها في المضروب فصار ستة فهو نصيب البنات لكل  
بنات سهم **والا** اي وان لم يوجد بين الباقي من مخرج فرض من لايرد عليه وبين رؤس من  
يرد عليه موافقة فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لايرد عليه فابليغ نصيب  
المسئلة كزوج خمس بنات اعطى فرض من لايرد عليه من اقل خارج وهو اربعة فابليغ  
سهما ولم يستقم عليهن ولا موافقة بينهما فاضرب كل عدد رؤسهن خمسة في مخرج فرض  
من لايرد عليه بثلث عشرين ففهما تصح المسئلة كان للزوج سهم فاضرب في المضروب

ببلغ خسر بن ففهما تصح خمسة فله في الباقي ثلاثة اضر بها في المضروب ببلغ خمسة عشر  
فانقسم عليهن لكل بنت ثلاثة ولومع الثاني من لايرد عليه فاقسم ما بقى من مخرج فرض  
من لايرد عليه على مسئلة من يرده عليه فان استقام فيها فلا حاجة الى الضرب كزوجة و  
اربعة جدات وست اخوات لآيم فخرج فرض من لايرد عليه اربعة اعطى للزوج ربعها  
ربعها سهمين باقى ثلاثة ومسئلة من يرده عليه من ثلاثة لان للجدة اثنتي عشرة وللأخت  
لآيم الثلث اصل المسئلة من ستة سدسهما واحد وثلاثها اثنان فيكون الكل ثلاثة  
فعلم ان مسئلة من يرده عليه من ثلاثة فالثلاثة الباقية من مخرج فرض من لايرد عليه يستقيم  
على هذه الثلاثة فقسهم للجدة اثنتي عشرة وللأخت لآيم فان اردت نصيب المسئلة  
فاعمل فيه ما بينا في تصحيح المسائل بلا زيادة ولا نقصان وان لم يستقم الباقى  
من مخرج فرض من لايرد عليه على مسئلة من يرده عليه فاضرب سهام جميع من يرده عليه في  
مخرج فرض من لايرد عليه فابليغ مخرج فرض الفريقيين كاربعة زوجات وتسع بنات  
ولست جدات ثم اضر ب سهام من لايرد في المسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه  
فيما بقى من مخرج فرض من لايرد عليه فاحصل فهو نصيب كل واحد من الفريقيين اعطى فرض من لايرد  
عليه من اقل خارج وهو ثمانية ثمنها واحد باقى سبعة ومسئلة من لايرد عليه من خمسة لان الفير  
ضين وثلثان وشدس فيكون الكل خمسة والباقي من مخرج فرض من لايرد عليه وهو سبعة لا يستقيم  
على خمسة ولا موافقة بينهما فاضرب خمسة في الثمانية فخرج فرض الزوجان ببلغ اربعين  
فخرج فرض الفريقيين ثم اضر ب سهم من لايرد عليه ببلغ خمسة هي نصيب الزوجات  
من الاربعين وسهام من يرده عليه فيما بقى من مخرج فرض من لايرد عليه للبنات من مسئلة  
من يرده عليه اربعة فاضربها في الباقي من مخرج فرض من لايرد عليه ببلغ ثمانية وعشرين  
فلهن ثلث الجدات سهم فاضرب في السبعة ببلغ سبعة في لهن كما وان انكر على البعض  
فصح المسئلة بالاصول المذكورة كخامس ولما فرغ من بيان مسائل الرد شرع في مسائل  
المناسخة فقال وان مات البعض من الورثة قبل القسمة فصح مسئلة الميت الاول  
واعطى سهام كل وارث من التصحيح ثم مسئلة الميت الثاني على الورثة وانظر بين ما





ما في يد الميت الثاني من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلاثة فان  
استقام ما في يد من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا ضرب الى فلاحا الى الف  
وصحنا الى المسيلتان من تصحيح الميت الاول وان لم يستقم ما في يد الميت الثاني على  
التصحيح الثاني فانظر فان بينهما اي ما في يده وبين التصحيح الثاني موافقة فا ضرب  
وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فا ضرب كل التصحيح  
الاول فاببلغ مخرج المسيلتين متعلق بالجميع وان مات ثالث او رابع فاجعل البليغ  
مقام التصحيح الاول واجعل تصحيح الميت الثالث مقام تصحيح الميت الثاني في العمل  
ثم في الرابع والخامس كذلك الى غير النهاية ولما فرغ من تعريف التصحيح شرع في تعريف  
نصيب كل واحد من المسيلتين واضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني  
اذا كان بين ما في يد الميت الثاني وبين التصحيح الثاني مباينة او في وقفة ان كانت بينهما  
عند الموافقة ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بضرب ما كان لكل فريق من اصل المسيلة  
فيما ضربته في اصل المسيلة تقدم للمراتين من اصل المسيلة ثلاثة اسهم فاضربها في المضروب  
وهي مائتان وعشرة فبلغ ستماية وثلاثين فهي لها وكان للبنات ستة عشر فاضربها  
في المضروب وذلك مائتان وعشرة فبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فهي للبنات  
وكان للجدات اربعة فاضربها في المضروب وذلك مائتان وعشرة يكون ثمانمائة و  
اربعين فهي للجدات وكان للاعمام سهم فاضربهم في المضروب وكان مائتين وعشرة  
فهي لهم ولما فرغ من تعريف نصيب كل فريق من التصحيح شرع في تعريف نصيب  
كل فرد من افراد الفريق من التصحيح وقال يعرف حظ كل نفس فرد بنسبه سهام  
كل فريق من اصل المسيلة الى عدد رؤوسهم مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة في المضروب  
من المضروب لكل فرد من افراد الفريق كما في هذه المسيلة فان سب سهام المراتين وهي  
ثلاثة اليها فكان النسبة مثلا ونصفا فاعط كل منهما مثل المضروب ومثل نصفه وذلك  
ثلاثمائة وخمسة عشر ثم ان سب سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤوسهم وذلك  
عشرة فيكون مثلهما ومثل ثلاثة اخساها فاعط لكل بنت مثل المضروب ومثل